سمير خلف

لبنان في مدار العنف

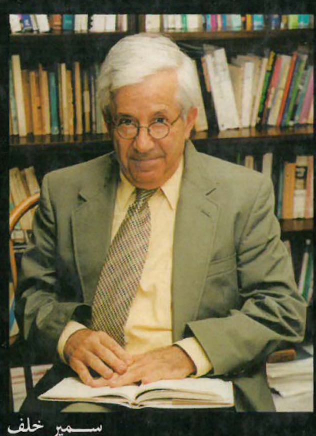
قراءة في تدويل النزاعات الفئوية

نقله الى العربية شكري رحيّم



دار النهار





سمير خلف

على نقيض العديد من المراقبين الذين يركّزون على الدور الطاغي لأحد العاملين الداخلي أو الخارجي، يعمد سمير خلف إلى كشف توضيحي للعلاقة المتداخلة بين هذين العاملين مظهرا بمنطق مقنع أن انحباس لبنان في دوامة النزاع الاجتماعي المتمادي ناتج، إلى حدّ كبير، من تفاعل الاضطراب الداخلي والضغوط الخارجية. "لبنان في مدار العنف" دراسة اجتماعية كاشفة ذات أبعاد متعددة لعلها من أوسع الدراسات شمولا من بين ما كتب عن لبنان مؤخرا. إنها، من هذا المنظور، تشكل مصدرا دراسيا عميم الفائدة لطلاب الدراسات العليا على مستوياتها كافة.

فواز أ. جرجس، Sara Lawrence College

أحد الطليعيين في علم الاجتماع يضع بين أيدينا الدراسة الأذكى والأعم فائدة حول معاناة لبنان التاريخية المديدة في دائرة النزاع الفئوي والتدخل الخارجي. توسّع هذه الدراسة أفق معرفتنا ليس فقط حول أسباب انهيار بعض المؤسسات والانماط الحياتية، وانما ايضا حول تمادي هذا الانهيار على العديد من المستويات رغم كون الدمار الذي خلّفه النزاع الأهلي والتحديات الخارجية الخطيرة أكبر دمار يمكن أن يصيب بلدا بمفرده. من شاء أن يستطلع امكانات العودة بلبنان إلى مسالك المدنية والتمدن وبناء الانسان ليس أمامه أفضل من قراءة سمير خلف.

فيليب خوري، MIT


9 782842 893941
ISBN 2-84289-394-8

سمير خلف

لبنان في مدار العنف

قراءة في تدويل النزاعات الفئوية

نقله الى العربية
شكري رحيِّم



دار النهار

الترجمة العربية لهذا الكتاب واحدة من سلسلة
ترجمات تصدر بالتعاون مع
مؤسّسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود (منشورات الفاخريّة)
لتشجيع المشاريع التربوية والثقافية

الطبعة الأولى، أيلول ٢٠٠٢

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-394-8

إهداء

إلى عائلتي
روزان وجورج ورمزي،
نعيما طيّبَ الفوح وَسَط عالم قلبُه من حجر

المحتويات

المقدّمة

«لقد طالما شكّلت المواجهات الدموية القوالب الأكثر وضوحا للمصائر الجماعيّة للشعوب.»

A.B. Schmookler, Out of Weakness (1988)

ارتبطت صورة لبنان الوطن، عبر المراحل المتفاوتة من تاريخه السياسيّ، بثلاثة انحرافات تبدو شبه عاصية على التقويم: الأعمال العدائية المتمادية زمنا والمتنقلة مكانا، يقظة التضامن الطائفيّ كلما توفرت ظروف معينة، وهاجس الاعتماد على الرعاية أو التدخل الخارجيين وفي أحيان كثيرة التبعية المذعنة لهما. وفي واقع الأمر أنّ هذه الانحرافات الثلاثة تشكل، إلى حد كبير، العناصر الرئيسة في الصورة الوصفية لهذا البلد وهي، في الآن عينه، التي أدّت إلى الكثير من النزاعات الجماعية التي لطّخت تاريخ لبنان بالدم بين الآونة والأخرى.

إن المحور الأساس الذي تدور حوله هذه الدراسة يرتكز على مقولة فحواها أن الغوص في طبيعة هذه العناصر الثلاثة وفي عوامل استمرارها يتيح لنا مجالا أرحب لفهم تزعزع الاستقرار الناتج من تفاعل الانقسامات الداخلية والاضطراب الخارجي، وبالتالي لفهم الشكل والحجم المتغيّرين للنزاع الجماعيّ.

إن التفاوت الداخلي بين فئات المجتمع يتأتى عادة من وجود هوّة ثقافية عميقة الجذور تضرب في صلب الولاءات الطائفية والفئوية والانقسامية، خصوصا متى أضيفت إلى هذه الولاءات تحوّلات إجتماعية-إقتصادية وثقافية ذات تأثير فاعل في تفاوت المستويات النسبية بين مختلف الجماعات.

تصبح العوامل الخارجية مصدرا للخلاف والانقسام في حالات ثلاث على الأقل. أولا، أكان بالنسبة إلى النزاعات الجماعية في مراحل تاريخية سابقة أو في المراحل الأقرب إلى

وقتنا هذا، فإن البلد كلما أوغل تورّطا في صراعات القوى العظمى بات من الصعب أو المستحيل حمايته من نتائج هذه الصراعات المزعزعة لاستقراره. والذي يحدث في مثل هذه الحالات هو غياب المسائل والأسباب التي كانت في أساس نشوب النزاع غيابا شبه تام. وحين تلجأ الفئات المهدَّدة والمهمّشة التي تعاني وطأة التفاوت الاجتماعيّ-الاقتصادي أو الاهمال السياسيّ إلى طلب الحماية والرعاية الاجنبيّتين تجد القوى الخارجية الساعية لفتح دروبها إلى المنطقة مستعدة وجاهزة للمسارعة إلى دخول المعترك. هذا التدخل الخارجيّ، مطلوبا كان أو متطوعا، طالما لعب دورا زاد من حدّة الاستقطاب الفئوي وعمّق مصادر العدائية، وباختصار فإن لبنان كان يتحوّل المرة تلو المرة هدفا وضحية في آن لهذه الجدلية «الداخلية-الخارجية» (Inside-outside dialectics).

ثانيا، كذلك كانت النزاعات الاقليمية المتمادية الناشئة من الاختلافات الإيديولوجية والخصومات الشخصية تجد لها تربة خصبة ومضيافة لدى الفئات المسلوبة حقوقها والمهمَلة. وكما كان الأمر بالنسبة إلى تدخلات القوى العظمى الخبيثة الاهداف، كذلك استُخدمت الخصومات الاقليمية أسافين لشقّ الصفوف أو ذرائع تبرر الهيمنة الخارجية، وعليه فقد استطاعت الانقلابات أو التغيّرات الإيديولوجية، قومية عربيّة كانت أو بعثية أو اشتراكية أو إسلامية، أو انبلاجا ومن ثَمَّ بروزا للمقاومة الفلسطينية، أن توسّع شقة الخلاف الفئويّ والطائفيّ كما تحوّلت منابر للراديكالية والاحتجاج والاضطراب الاجتماعي.

الحالة الثالثة، وربما الأكثر اختراقا، تتمثل بالتحولات العالمية في السنوات الأخيرة والناتجة من تطوير شبكة الاتصالات العابرة كل الحدود وتكنولوجيا الإعلام الحديث ونشر الثقافة الجماهيرية وطرق الحياة الحديثة والعمالة المهاجرة والتسويق والنزعة الاستهلاكية. هنا أيضا تختلف الجماعات المحلية، الواحدة عن الأخرى، اختلافا بيّنا في مقاومتها هذا الغزو المهدِّد لنظام عيشها أو في التكيّف مع معطياته.

سنتخذ، بغرض التحليل، ثلاثة مستويات أو قل ثلاثة أحجام من العنف. أولا، هناك النزاع الاجتماعيّ وهو من ثمار عوامل متعددة منها التفاوت الاقتصادي والتطور والانماء غير المتوازنين والحرمان النسبيّ والخصومات الإيديولوجية، وهي عوامل ليست بطبيعتها ذات منحى تقاتليّ وانما تعبّر عن نفسها بطريقة المواجهة الخصامية التي تبقى في إطار الاحتجاج الجماعي والتعبئة السياسية دون الوصول إلى أيّ شكلٍ من أشكال القتال. ثانيا، اذا ما تمادى التفاوت الاقتصاديّ واستمرّ عاملا خلافيا ولم تُسوَّ الحالات العدائية الناتجة منه يصبح الخلاف والنزاع الناتج منه قابلين للتحوّل حالة قتالية خصوصا متى صحب التفاوت الاقتصاديّ شعور لدى جماعة ما أو فريق معيّن بأنّ إرثه الطائفيّ أو انتماءَه الاجتماعيّ مهددان. هنا تحديدا يتحول الخلاف الاجتماعيّ عنفا طائفيا، وبهذا التحوّل أيضا يجتاز النزاع المدني عتبة اللاعودة باتجاه جحيم الحرب الأهلية. وأخيرا، إنّ العنف و«المدنية» لا

يأتلفان فالعنف، حتى اذا بدأ على شيء من «المدنية»، قلّما ينتهي كذلك. حين ينشأ العنف الجماعيّ من تأثير الحسّ القبليّ المستفيق من جديد، ومن العداوة والشك العميق في «الآخر»، ومن الأحقاد المتبادلة القاتلة، ومن الخصومات الاقليمية والعالمية التي لم تسلك دروب الحل، حينئذ لا بدّ لهذا العنف من الانزلاق إلى همجيّة الحروب بالوكالة والضحايا البديلة عن الضحايا المستهدفة. وهكذا تنجذب إلى النزاع القوى الاقليمية والأجنبية سواء بإرادة منها أو دون إرادة، ولم يكن هذا التدخل الأجنبي يوما إلا عاملا من عوامل صبّ الزيت على نار النزاع ومن هنا تحديدا يكتسب العنف منطقا تدميريا ذاتيا ويتحوّل إلى تلك الدائرة الجهنمية من الأعمال الوحشية المتمادية.

واذا أخذنا في الحسبان ذلك المفهوم الشعبيّ الشاذ حول «اللاغالب واللامغلوب» الذي طالما اختصّ به تاريخ لبنان السياسيّ واعتبره اللبنانيون أشبه بالمسلمات، يصبح من المفهوم كيف أنّ العنف يجد باستمرار الظروف الملائمة لتجديد دورته. لا، بل أكثر من ذلك، فعندما تصبح الأعمال الوحشية التي يولّدها النزاع المتمادي ممارسة عادية وحتى «صحية» يصبح الناس أقلّ رفضا لهذه الأعمال منهم للجراح النفسية التي تولّدها الهزيمة. والواقع أنه حتى المواجهات الدموية التي كانت تبدو حاسمة أحيانا لم تكن تنتهي أو لم يكن يسمح لها بالانتهاء بانتصار حاسم ونهائي لأحد الأفرقاء دون الآخرين. من هنا يمكن القول إنّ كل الحروب التي ابتُلي بها لبنان كانت حروبا عبثية ومع ذلك، وعلى رغم اشتداد المعارك وحدّتها واتساع رقعتها وهول الدمار والجراح التي خلّفتها، كان القتال يستمر واذا توقف فلكي يُستأنف بعد حين. ولعلّ الأكثر إيلاما كون اللجوء إلى العنف لم يَحلَّ يوما الخلاف الداخليّ أو يُزِلْ الفوارق الاقتصادية ولا هو فتح للبلاد معبرا نحو حياة أكثر مدنيّة وسلاما وتعدديّة وعيشًا مشتركا.

لم يكن العنف قاسيا لا يرحم ومتماديا وعبثيا فحسب، وانما أضاف إلى كل هذه الآفات واحدة هي أقرب إلى المرض العضال حين بات عنفا عشوائيا مستشريا ومتنقلا على هواه. فبخلاف حالات أخرى مشابهة من النزاعات المدنية التي تأخذ مداها في فترة قصيرة ومحصورة في حيّز مكانيّ معيّن بحيث يبقى معظم الناس بمنأى عن ويلاتها، كانت التجربة اللبنانية أكثر هولا وشمولا. لقد تضافرت وحشية العنف وقساوته مع عشوائية لم تميّز بين ضحاياها وتهوّر طائش ولا مُبال. ولهذا السبب يكاد لا يكون هناك لبناني اليوم استطاع أن ينجو بنفسه أو بأحد أفراد عائلته من ويلات تلك الحرب أكان بإصابة مباشرة أو بمعاناة نتجت من إصابة قريب أو صديق. قد يصحّ القول في هذا الصدد إنّ مآسي الحرب لم تَنْجُ منها منطقة أو جماعة من أقصى البلاد إلى أدناها.

وقد لا يقلّ خطورة عن كل ذلك أن جولات القتال لم تكن تخضع لأيّ منطق يجعل من الممكن التكهّن بوقوعها وقتا أو مكانا، فهي في كل مكان وفي لا مكان. في كل مكان لأنها

لم تكن قابلة للحصر في منطقة معينة أو بين عدد محدود من المقاتلين، وفي لا مكان لأنها لم تكن محدّدة الأسباب أو مرتبطة بقضية واضحة ومعلنة. كانت دورات العنف تنفجر ثم تهدأ لتعود فتنفجر من جديد ولا أحد يدري أيّ منطق وراء انفجارها أو عودتها إلى الهدوء.

من أخطر العوامل التي انطوى عليها العنف، إن لم يكن أخطرها على الاطلاق، هو طابعه المتنقل الذي عمم ضرره على المكان وعلى المقيمين في كل مكان، فحين تحوّلت الأعمال العدائية معارك قتالية مدمرة لكلا الطرفين المتقاتلين كان المتقاتلون غالبا ما يجدون أنفسهم عالقين في فخ حرب محلية ضيّقة لا يخرجون منها إلا وقد عمّ الانتقام المتبادل الجميع بمن فيهم أحيانا أبناء الفريق الواحد. فهل يمكن أن يبلغ العنف الهمجيّ درجة من الغدر أكبر من هذه الدرجة؟ لم يكن المتحاربون يقتلون أشخاصا محدّدين كان مطلوبا قتلهم وانما كانوا يقتلون مَن استطاعوا قتله، وهكذا تكررت جولات العنف والقتل ليبلغ التعطش إلى إهراق الدم أوجه خصوصا على صعيد التضحية بالابرياء الذين لا يعنيهم القتال من قريب ولا من بعيد.

لعلّه من المفيد في هذا الإطار، اختباريا ونظريا على السواء، أن نحدّد تلك المفترقات الخطرة التي تلاقت عندها عوامل الطائفية والتدخل الخارجيّ والعنف المتعاظم بحيث راح واحدها يشد أزر الآخر وينفخ فيه قوة الاستمرار. ما من شك طبعا في أنّ استشراف المستقبل بالنسبة إلى أيّ مجتمع محكوم بمعطيات وحقائق من هذا النوع يتطلّب تحليلا شاملا يسبر غور هذه المظاهر ونتائجها على السواء، فليس بالأمر السويّ في كل الأحوال أن يسلك بلد دروب مستقبله دون أن يمتلك مجتمعه أية فكرة لا عن وجهة سيره ولا عن الوسيلة التي ستوصله إلى حيث يقصد ولا عمّا سيجد بانتظاره حين يصل. ما من أحد في لبنان اليوم يمكنه أن يرسم خطة لرحلة مستقبلية كهذه قبل أن يدقّق النظر في النتائج المحتملة لمسلك على هذا المستوى من المصيرية.

تمهيدا للدخول في صلب موضوعنا نتناول في الفصول الثلاثة الأولى الاعتبارات النظرية والتحليلية ذات الصلة التي تعرض معطيات هذا التفاعل المقلق وتلقي عليها ضوءا كاشفا وموضّحا. كذلك سنحاول عرض بعض الفرضيات أو الطروحات التي من شأنها أن تجعل بعض الأمور المفترضة من الحقائق المسلَّم بها أمورا أكثر صدقية وإقناعا.

في الفصل الأول نستكشف معاني الحروب بالوكالة والضحايا البديلة ونطرح السؤال، تحت أية ظروف ونتيجة أي سبب تنقلب الأشكال العادية والمألوفة من التمرّد السياسيّ عنفا قابلا للتحوّل قتالا؟ وبتساؤل أكثر وضوحا، كيف ولماذا تحوّل لبنان مسرحا للقتل تتأجّج فوقه نيران حروب الآخرين؟

في الجواب عن هذا التساؤل أركّز البحث على مسألة حيوية هي أن عوامل الاستمرار والتنقل في النزاع الجماعي المتمادي كانت تغذي بعضها البعض الآخر وأنها بهذا التبادل

تتشارك أيضا في بلوغها درجة مرضيّة كانت على تزايد مستمر في طرفي المعادلة. هنا نلجأ إلى الأفكار النيّرة لدى Rene Girard (1977) حول إطلاق العدائية التي لا تمالئ ولا تسترضي. يقول جيرار إن المظالم ومشاعر الغضب المتراكمة اذا لم يُعمل على تهدئتها أو إزالتها تصبح عرضة للاقتصاص من جهات لا علاقة لها بالمنابع الأصلية التي منها انطلقت الأعمال العدائية أساسا. هذه الجهات التي باتت أهدافا بديلة للاعمال الحربية كثيرا ما تمّ اختيارها، كما حدث تكرارا في لبنان، بناء على مدى انكشافها وضعف موقعها وكونها في متناول القَتَلة في الوقت الذي اختيرت فيه كهدف للانتقام.

كذلك نبذل محاولة لالقاء نظرة أكثر توازنا وواقعية على الجدلية الداخلية-الخارجية، وبدل أن نلقي اللوم حصرا على الفوارق الاقتصادية الداخلية أو على المشكلات والنزاعات الاقليمية التي لم تجد سبيلها إلى الحل أو على التدخلات الخارجية التقسيمية، فان هذه الدراسة تعمد إلى مناقشة الدينامية الداخلية-الخارجية بحيث نظهر أن هذين العاملين إنما يغذّي أحدهما الآخر ويمده بعوامل الاستمرار.

في الفصل الثاني ينتقل التحليل إلى الظروف التي سادت تاريخ لبنان الاجتماعي-الاقتصادي-الثقافي والتي من شأنها أن تزيد من حدّة الحسّ الطائفي وراديكاليته ومن تمسك كل جماعة بهويّتها. كيف، ولماذا تحوّلت الولاءات الفئوية أو الطائفية إلى عناصر للتعبئة الراديكالية والقتالية، في حين أنها كانت تقليديا مصدرا للدعم الاجتماعي والمعنويّ وللرعاية الاجتماعية وما اليهما من الفوائد؟ وبتساؤل أكثر واقعية كيف يتمّ نسف مشاعر التضامن الطائفي، وضمن أية شروط تصبح المخاوف والتهديدات غير المحددة أكثر حدة؟ هي ذي الساعة التي تشتد فيها أواصر الهوية الطائفية التحاما لتنفخ الزخم في العداوة مع الجماعات الأخرى التي تَعتبرها مختلفة ومصدرا للعداء. نركّز هنا بشكل خاص على توضيح الملامح الخاصة لعودة «القبلية» اللبنانية التي زادتها سوءا الجدلية الداخلية-الخارجية.

نطرح هنا التمييز الباهت بين الانقسامات «الأفقية» و«العمودية» لكي نلقي مزيدا من الضوء على الظروف التي تزيد الهوية الطائفية راديكالية. إن الخلافات الاجتماعية-الاقتصادية ذات الطبيعة «الأفقية»، مع أنها تأتي نتيجة الشعور المرير باللاعدالة وفقدان البعض مواقعهم والامتيازات المادية، تبقى أقل قابلية لاتخاذ منحى قتالي اللهمّ إلا إذا تحولت إلى عدائية طائفية أو فئوية. أما الانقسامات «العمودية»، وخصوصا تلك التي تولّدها الولاءات الطائفية أو الفئوية، فتكون مهدّدة بمسائل أشد وطئا وأكثر مصيرية كفقدان الحرية مثلا أو الهُويّة أو التراث المرتبط بهذه الهُوية أو استقلالية الحكم. وبكلمات ثيودور هنف (١٩٩٥)، هنا بالضبط ينقلب النزاع من صراع على «مغانم قابلة للاقتسام» إلى صراع على «مبادئ لا تنقسم»، ومتى صار الأمر إلى هذه النقطة تتعاظم قوة العنف وهمجيته بحيث

يصبح حل النزاع بالوسائل السلمية أكثر صعوبة وأبعد منالا .

يذهب الفصل الثالث بالتحليل إلى المستوى الثالث من العنف وتحديدا إلى إلقاء نظرة متفحصة على الظروف التي يتحوّل في إطارها النزاع الجماعي إلى عملية قتل وتدمير عشوائيين وحشيين لا تميّز بريئا من سواه. وبتساؤل أكثر صراحة، كيف لمجتمع مسالم إلى حد كبير، ذي تاريخ ملفت في تعدّديته الحية والعيش المشترك بين فئاته، أن يصار إلى تعبئته نحو هذا الكمّ من البربرية واللاتمدن؟ هنا، وبديل أن أترصّد الجواب في مظاهر العصبية الطائفية المستفيقة والعوامل المتأتية من الخلافات الاقليمية والعالمية المتمادية على رقعة جغرافية فضفاضة، أركّز في المقابل على مسألة العنف بالذات وسمات التصعيد التي يتصف بها.

نعرض هنا اثنين من مقوّمات النزاع الجماعيّ التي تمرّ بها الدراسات عموما، نظرية أو عملية، مرورا عابرا أو متجاهلا. أولا، أن الظروف التي تدفع بالجماعات المهمشة أو الخاضعة للقمع إلى سلوك دروب العنف السياسيّ ليست بالضرورة هي إياها الظروف التي تُبقي على تعبئة تلك الجماعات أو ترسم اتجاه النزاع وطبيعته والنتائج. ثانيا، متى أفلت وحش العنف من عقاله بات وقفه والقضاء عليه من الصعوبة بمكان كبير. إن دينامية التدمير التي يتّصف بها العنف تكتسب دورة حياة خاصة بها وتأخذ، انطلاقا منها، تولّد اندفاعتها القتالية بذاتها. وبتعبير نظريّ، لا يعود العنف بهذا المعنى «عاملا متغيّرا» يتوقف فعله على سواه وإنما يستحيل «عاملا متغيرا» مستقلا يُنتج هو بذاته دورات من العنف الشرس.

هنا أيضا يستضيء البحث بعدد من الأفكار والطروحات النظرية والتحليلية المستقاة من أعمال كتّاب كبار مثل Paul Ricoeur (1967) و(1974) Randall Collins وNatali Davis (1975) و(1981) Robin Williams و(1987) J. Bowyer Bell و (1996) John Keane و(1996) Sudhir Kakar وسواهم توضيحا لهذه النقاط ولسواها من العوامل التي يمكن أن تفسّر انحدار العنف إلى درك البربرية. نبذل في هذا الاطار جهدا خاصا لكشف الظروف الاجتماعية-الثقافية والنفسية المتعلقة بتسويغ العمل الوحشي وحتى بتطبيعه، خصوصا منها تلك الأوضاع المتصلة بفبركة العداوات تبريرا لأعمال العنف أو، بحسب كولنز (١٩٧٤)، كيف يصبح العنف لا مباليا بالخلُقيّة من جهة، ومتحركا بدافع منها من جهة ثانية؟ إستنادا إلى الأفكار التي سيقت في الفصول الثلاثة الأولى تعمد الدراسة في الفصل الرابع إلى إلقاء نظرة متفحصة جديدة على المراحل المتكررة من ثورات الفلاحين والاضطرابات الطائفية (١٨٢٠-١٨٦٠) في جبل لبنان. وبما أن تلك الثورات والاضطرابات كانت إلى حد كبير ردود فعل على بعض المؤسسات الاستغلالية والولاءات الاقطاعية، فإن جزءا من بحثنا يتطرق إلى تلك العوامل التي يمكن أن تكون في أساس انطلاق تلك التحركات الاحتجاجية الجماعية وسببا لاستمراريتها. هذا البحث يأتي في إطار من التساؤلات المباشرة وذات

المضمون والوقع القويين: ما الذي أوحى إلى الثوار بالتحرك الجماعيّ ثم دفعهم إلى القيام به؟ متى ولماذا بدأ العمل التمرديّ يتخذ منحى قتاليا؟ هل كان تحرّك الفلاحين نابعا من ذاتهم أم أنهم كانوا أدوات في أيدي الآخرين وضحايا بديلة لمصادرالنزاع الأخرى؟ ماذا حققت تلك التحركات، بل لعل السؤال الأصحّ هو هل تراها حققت شيئا؟

إن الأفكار والأطروحات التي نتداولها هنا لا تعدم العناصر التي تدعم صحة مضمونها، فالثورات الثلاث مثلا كان الدافع الأساس لقيامها شعور بالوعي الجماعيّ واهتمام بالخير العام لكن مع ذلك تحولت كلها، في مرحلة منها أو في أخرى، إلى أعمال عدائية طائفية. وعلى المنوال نفسه، فإن حالات من النزاع الذي انطلق أصلا من مظالم اجتماعية-اقتصادية مشروعة سرعان ما تحوّلت إلى خصومات فئوية وطائفية. وبتعبير آخر يأتي في سياق المفهوم الفكريّ، إن الصراع حول «المغانم القابلة للاقتسام»، أي الخلاف على الحصص بين الأفراد والفئات يجري تحويله ليصبح صراعا أزليا حول «المبادئ التي لا تنجزئ» والمتجذرة في مشاعر القربى والايمان التي تربط بين أفراد الجماعة.

كذلك فإن ثورات القرن التاسع عشر، من حيث السبل التي اعتمدتها كما من حيث نتائجها، تقدم دليلا مقنعا يدعم النظرتين الشاملتين اللتين شرحهما James Rule (1988). فهناك من جهة ما يؤكد قيام نزاعات جماعية «استهلاكية» أو تعبيرية من النوع الذي يدفع إلى قيامه ويدعم استمراريته تضامن فئة أو جماعة معينة يتشارك أفرادها في مشاعر التحرر وفي شيء من غوغائية التجمّع الجماهيري الصاخب والتعبئة الجماعية، بحيث يصبح الحماس والانصراف الكامل للكفاح الجماعيّ هما الرابط الذي يشد هذه الجماعات الواحدة إلى الأخرى. أما من جهة ثانية فنرى دليلا يدعم ما يطلق عليه Rule تعبير «العنف-الأداة» (Instrumental) هنا لا يقتصر منطلق الثوار على اهتمامهم بتصحيح الاعوجاج ووضع حد للمظالم الاجتماعية ولاستغلال الاقطاعيين بغية استعادة بعض الحقوق التي فقدها الثوار، وانما كان وراء تحركهم أيضا سعي لتحقيق بعض المغانم المادية ووسائل الرفاه.

وأخيرا إن الفلاحين قلّما تحركوا وحدهم إذ إنّ جماعات متعددة كانت شديدة الرغبة في استغلال تلك التحركات وحَرْفها عن مسارها الأول لأهداف لا علاقة لها بالمظالم الأساسية التي كان الفلاحون يشكون منها: فالكهنوت الماروني والسلطات العثمانية والقوى الخارجية كان لكل منها دوافعه وأسبابه الخاصة لوضع يده في النزاع، وفي هذا الاطار انحرفت ثورة أصيلة الأهداف بريئتها لتمسي أزمة ذات أبعاد عالمية زادت فيها المظالم اللاحقة بالفلاحين الغاضبين بحيث أضيفت إليها مساوئ القمع العثماني وذيول التحولات الاقتصادية في أوروبا.

نتوقف هنا عند الآراء المقارنة القيّمة لـ (1982) Gabriel Baer و(1978)Charles Tilly و(1997) Ernest Gellner وسواهم لجعل هذه الأطروحات والأفكار حول النزاع الجماعي

أكثر إقناعا وصدقية.

تبرز أزمة العام ١٩٥٨، التي نستكشف مجرياتها في الفصل الخامس، نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي الحديث للبنان. فعلى مدى قرن كامل من السنين تقريبا، وعلى رغم الأعباء الناتجة من الجدلية الداخلية-الخارجية التي أثقلت كاهله، استطاع هذا البلد أن يتطور إلى جمهورية على قدْر كبير من الازدهار والأمن ونبض الحياة. هذه الحقيقة تصبح أشد وقعا وأكثر لفتا للانتباه متى تذكرنا أن تلك الحقبة كانت على العموم زاخرة بالاضطرابات في أنحاء كثيرة من العالم.

شهد العام ١٩٥٨ عددا من الأحداث السياسية الخفيفة الوطء - كالانتخاب الرئاسي وحالات التمرد السياسية المتصاعدة والنقاشات الخلافية حول التعديلات الدستورية وحول السياسة الخارجية - وقد أخذت تلك الأحداث تبدل في النغمة الهادئة نسبيا للخطاب السياسي العام بحيث راحت أشكال من المواجهات السياسية الخلافية تحل محل المساومات والتسويات والاتصالات الخفية والتوافق، وأحيانا «التكاذب»، التي كانت حتى تلك المرحلة من السمات الرئيسة للنظام السياسي.

وكما في حالات سابقة من النزاع الجماعيّ، تحولت الخلافات السياسية أعمالا عدائية طائفية أعادت إيقاظ التكاتف والتضامن الطائفيين ورفعت من وتيرة العنف المتبادل. هنا أيضا وجد لبنان نفسه منجرّا أكثر فأكثر إلى النزاعات الإقليمية والعالمية القائمة في تلك الفترة وبالتالي أداة وضحية في آن معا لخصومات الحرب الباردة.

نطرح هنا أسئلة غير التي تداولناها في الفصل السابق: لماذا تغيّرت نبرة الحوار السياسيّ العام لتصبح أكثر ميلا إلى القتالية؟ كيف، ولماذا لجأت الجماعات المتنازعة إلى الثورة أو انحرفت بهذا الاتجاه؟ ما هي الأشكال التي اتخذها العنف وكيف عقلنت الجماعات انخراطها فيه؟

إن في طرحنا عديدا من الأفكار التي يمكن الافادة منها في إلقاء ضوء توضيحيّ على عناصر العنف السياسي التي باتت فيما بعد أكثر وضوحا خصوصا في مراحل النزاع المتمادي في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ذلك أن المصادر التي يرتبط بها عادة انطلاق أعمال العنف ليست هي بالضرورة التي تغذيها بعنصر الاستمرارية وتزيد من حدتها. بهذه الطريقة يمكننا أن نفهم بمزيد من الوضوح كيف يكتسب العنف من ذاته مزيدا من المدى والخطورة وكيف ينتقل بالتالي إلى البربرية واللاتمدّن.

في الفترة الوجيزة الفاصلة بين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٥ صدر دفق من الكتابات الجدلية حول تلك المرحلة، فالذين رأوا فيها تمهيدا للأعمال الوحشية المتمادية في العام ١٩٧٥ يميلون إلى المبالغة في ما اعتبروه تناقضات البلد الداخلية التي حمّلوها مسؤولية الكثير من التهديم الفوضويّ والعنف والدمار. أما الآخرون من ذوي النظرة الأكثر تفاؤلا فكانوا ميالين

إلى اعتبارها مرحلة إيجابية غنية تشهد على عبقرية اللبنانيين واتساع أفقهم. في الفصل السادس نحاول أن نقدم تقويما أكثر واقعية وتوازنا لمجريات تلك المرحلة بمجملها وذلك عبر إعادة تقويم أبرز ما أسهمت به على الصعد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، متناولين في هذا الإطار ما يعزز الصورة التي تعتبر البلد «قصة نجاح» متميزة من جهة، وما يجعله عرضة لوطأة الجدلية «الداخلية-الخارجية» من جهة ثانية.

الفصلان السابع والثامن يتناولان الأعمال العدائية المتمادية بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، والبحث هنا ينأى بنفسه عن الكمّ الهائل من الكتابات حول لبنان وذلك على الأقل في نقطتين محدّدتين. النقطة الأولى أنه لا يقدم مجرد عرض آخر لأحداث الحرب يفصّلها حدثا حدثا فيضيف بذلك سردا جديدا لا جديد فيه. والنقطة الثانية أن البحث هنا لا يَقصُرُ اهتمامَه في المقابل على التنقيب عن الجذور التي انبثق منها النزاع الجماعيّ أو عن منابعه.

لقد بات لدينا ما يكفي بل يزيد من المعلومات حول الظروف والعوامل التي هيّأت مختلف الجماعات للجوء إلى الشكوى والتمرد الجماعيين، من الأوضاع السياسية المتغيّرة - إقليميا وعالميا -، إلى الفوارق الاقتصادية، إلى الظروف والمعطيات النفسية فالاجتماعية-الثقافية إلى سواها. صحيح أن لهذه العوامل مجتمعة دورا توضيحيا كاشفا، لكن الصحيح أيضا أنها تكاد لا تنبئنا بشيء عن القوى (Forces) التي وقفت وراء استمرارية العنف ورفعت وتيرته حتى تهاوى إلى درك الأعمال الوحشية. ولعل ما يحزنك أكثر من هذا كله أن تلك العوامل جميعا لا تفسر لنا كيف أن تلك الجماعات التي تبدو في ظاهرها من الناس العاديين المسالمين وقعت في حبائل دورات متتالية من العنف الوحشي المتمادي وباتت أسيرة لها، ولا كيف تمكنت من التكيف مع مجرياتها المرعبة. كذلك فإن هذا الهاجس بالبحث عن جذور العنف ومصادر نشوئه يكاد لا يلقي أيّ ضوء توضيحي على ما تركته الحرب من وطأة مؤثرة في الذاكرة الجماعية، أو ما طرأ من تغيّر في الولاءات وفي النفسية والمفاهيم الجماعية، أو تغيّر مشاعر الناس أو مواقفها حيال «الآخر».

أما الفصل التاسع فينتقل بالبحث والتحليل إلى المواثيق والاتفاقات الخمسة الرئيسة التي هدفت إلى إعادة الوفاق: منذ خطة التقسيم في العام ١٨٤٣ إلى اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩. كل هذه الاتفاقات والمواثيق كانت، في واقع الأمر، تأتي بعد نزاع طائفي أو جماعيّ مرير (١٨٤٣)، (١٨٦١)، (١٩٨٩) أو بعد مفترقات مهمة وخطيرة في تاريخ البلاد السياسي من مثل انهيار الامبراطورية العثمانية في العام ١٩١٩ أو نيل لبنان استقلاله عن فرنسا في العام ١٩٤٣. لقد تناولت كل هذه المواثيق الخمسة مسائل خلافية كهُويّة لبنان الوطنية والتوازن الطائفيّ والسياسة الخارجية وسط أوضاع إقليمية وعالمية متغيّرة. أما الناحية الأكثر ارتباطا بهدف دراستنا فهي أن الاتفاقات الخمسة جميعا قد تمّ التوصل إليها بواسطة حكومات أجنبية.

إن النظرية التي أطرحها هنا أن الميثاقين اللذين كانا أكثر نجاحا على سبيل المقارنة (Règlement organique أي بروتوكول المتصرفية في العام ١٨٦١ وميثاق العام ١٩٤٣) قد سلّما بكون الولاءات الطائفية حقيقة واقعة، ولكنهما قاما بمحاولة لعلمنة هذه الولاءات عبر تشجيع العيش المشترك والانسجام بين مختلف فئات المجتمع. لقد بذل واضعو هذين الميثاقين، في الجوهر منهما، جهدا هدفه تحويل بعض العناصر الانقسامية فيهما إلى نظام أكثر قابلية للتطور.

يركّز الفصل الأخير، «احتمالات تطوير التمدّنية»، تركيزا أساسيا على استكشاف الاجراءات الكفيلة الحد من (أو حتى القضاء على) الوهن الذي يعرّض البلاد لما تخلّفه الجدلية الداخلية-الخارجية من زعزعة لاستقرارها، وفي نفس الوقت تعزيز مجالات تقرير المصير الذاتيّ وتقوية الجماعات المهملة وغير المنتجة. أما مسائل السيادة الوطنية والاصلاح السياسيّ والانماء الاقتصاديّ فنتركها جانبا في هذا البحث مركّزين في المقابل على المسائل التي تجد قبولا طوعيا لدى المجتمع بحيث ينجذب أفراده إلى الاسهام في تطويرها.

نطرح في هذا الفصل بعض البرامج والاجراءات التي ثبتت فاعليتها في أوضاع أخرى مشابهة والتي تفتح مسالك المشاركة في الشأن العام كما تغذي الخصائص التمدّنية عند الأفراد وتعزّز حسهم المجتمعيّ. أحد الاقتراحات الذي يحمل في صلبه دليل نجاحه وفائدته هو أن توفير الفرص التي تتيح لأفراد المجتمع المشاركة في نشاطات الرعاية الاجتماعية وجمعيات إعادة التأهيل والاهتمام بالبيئة والصحة العامة والبرامج التراثية وحتى بأنواع الرياضة التنافسية والثقافة الشعبية، كل هذه المجالات يمكن أن تشكّل استراتيجيا جليلة الأثر وكبيرة الفائدة على صعيد الإبراء من مظاهر الخوف والبارانويا. ولعل الأهم من ذلك أن الانخراط في هذا النشاط الاجتماعي يشكّل جسر عبور يتجاوز من خلاله الفرد محدودية الانتماء الطائفيّ أو الفئويّ ويضع حدا لانعدام الاكتراث بالآخر الذي بات سمة واضحة من سمات لبنان ما بعد الحرب. كذلك سأطرح، من باب الاستنتاج، بعض الأفكار والاجراءات التي قد تؤدي إلى توصيف هُويّات ثقافية أكثر تعزيزا لثقافة سياسية تمدّنية متسامحة.

أودّ أن أختم هذه المقدمة بتنبيه شخصيّ، وهو أنني أشد اهتماما باستكشاف الطابع المتغيّر للنزاع الجماعي مني بإجراء تحليل فكريّ موضوعيّ - خال من العاطفة الإنسانية - للظروف التي أدّت بذلك النزاع إلى التحوّل أعمالا عدائية بربرية متمادية في الزمن ومتنقلة في المكان.

إذا نحن استثنينا الاضطراب المدنيّ الخفيف الوطأة نسبيا الذي شهده العام ١٩٥٨ (كنت حينها أتابع دراستي العليا في الولايات المتحدة الأميركية)، فإن الجيل الذي أنتمي إليه لم

تُصْبه لوثة العنف الجماعي وخطر مواجهاته ولهذا السبب بالذات جاءت الأعمال العدائية، التي استباحت الأرض والناس وسفكت الدماء غدرا وعمّ شرها الجميع، أشبه بصرخة وعي مدوّية انصدمت بها الأسماع والأبصار فلم تصدق ما سمعت ولا ما رأت. والذي زاد الصدمة هَوْلا ليس فقط حجم العنف وعبثيته ولكن كون لبنان، فوق كل المآسي التي عصفت به، قد شُوّهت صورته ورُميّ بكل البشاعات. لا، بل إن البلد كان أحيانا يُختصر بتعبير يرمز إلى البشاعة ويستحضر صور الفظاعات الإجرامية بغية إثارة اشمئزاز الناس متى لُفظ إسم لبنان.

أما الأوجع، ربما، من كل ما ذُكر فهو أن الكثير مما حفل به تاريخ لبنان، أو على الأقل ما عرفه بعض مراحل هذا التاريخ التي استطاع فيها البلد أن يحافظ على ما هو أكثر من مجرد العيش المشترك المسالم والازدهار الاقتصاديّ والتعبئة الاجتماعية-الثقافية، فهذه المراحل الغنية من تاريخ لبنان إما أنه أُشيح عنها النظر وتمّ تجاهلها أو أنها اعتُبرت مجرد ناتج هامشيّ جاءت به ظروف خارجية مؤاتية. لبنان في واقع الأمرلم يُعترف بوجوده إلا في معرض اعتباره مسؤولا عن الدمار والعنف الجماعي اللذين ابتُلي بهما. هنا أيضا كانت النظرة إلى العنف الذي عاناه لبنان كما لو أنه ضَرْب من التدمير الذاتي، كأن اللبنانيين كانوا ضحية جماعية لعملية انتحار وطنية جامعة. فما أن اندلعت الأعمال الحربية في العام ١٩٧٥ حتى سارع جهابذة المعرفة، المدّعون منهم والمستحقون، إلى الطعن بحقيقة لبنان والتشهير به باعتباره كيانا عائبا ومصطنعا ومحكوما بالتدمير الذاتيّ منذ ولادته المتعثرة.

ضمن هذا الإطار شعرتُ أن ما تَطلّبتْه كتابة هذه الدراسة من عمل دؤوب مضن وبحث مستفيض لم يكن مدعاة سرور لي فحسب، وإنما كان مجزيا أيضا. كانت الكتابة أكثر من مجرد جهد لإثبات «الحقائق الاجتماعية» المتعلقة بالأشكال المتغيّرة لمسلسل النزاعات الجماعية، فقد وجدتني أتلمس طريقي بخطى ثابتة لإبراء لبنان من هذه المفاهيم الخاطئة والإدعاءات الواهية، وبات الجهد مركّزا على إزالة هذا الالتباس بل اللغز المحيّر عن العناصر الثابتة التي تحدد كينونة لبنان، أكانت من النوع الذي يقوّي هذه الكينونة أو يضعفها.

عند هذه النقطة بدأ العمل يكتسب مسحة وجودية، وبات مطلبا موجع المرارة للتعامل مع الحقائق المثبطة للعزيمة إذ إنها تدفعك لرؤية الوجه البهيميّ للإنسان عن مسافة أقرب مما تشتهي. حين ينحدر النزاع الجماعيّ إلى حضيض يصبح معه قتلا عشوائيا متفلتا من كل قيد، ويفتقد إلى أيّ شعور بالرحمة أو حسّ بالذنب، وحين يتحول إلى عمل روتيني «صحيّ»، يصبح مستحيلا على المرء أن يتنكر كليا للحقيقة القائلة إن لبعض الناس طبائع ونزوات تبلغ من الحقارة دركا تسيء فيه إلى الحس الإنساني السويّ. لكن متى تقبلنا هذه الحقيقة بأن لبعض الناس طبائع على هذا القدْر من الانحطاط، يأخذ بالبروز حينئذ وميض الأمل بأن عملا ينهض بنا من هذا الحضيض بات وشيكا. بالفعل، إن هذه الدراسة مدفوعة

أيضا بقوة الأمل بأن بالإمكان وضع ستراتيجيا لعمل تأهيليّ بعيد المدى تخفيفا لوطأة الانحطاط الغريزيّ لدى الإنسان.

وبهذا المعنى الوجوديّ فإن أيّ تلاق مع العنف الجماعيّ، كمعظم حالات اللقاء الأخرى مع مواقع الضعف البشريّ الأكثر ظلامية وإنذارا بالشؤم، إنما يشكّل القالب الأكثر وضوحا الذي يُكسب المصيرَ الجماعيّ للشعب شكلَه الأخير. ومتى اكتسبنا هذا الشكل بات سمة من سماتنا ولَا خلاص لنا منها. سعداء بهذا المصير كنا أو لم نكن، فنحن لن نعود إلى ما قبله.

سمير خلف
تموز ٢٠٠١

شكر

لقد أمضى هذا الكتاب مشوارا طويلا في طور الاعداد، ولأنه ينطوي على العديد من الأبعاد ناهيك باطاره الزمني المديد أجدني مثقلا بفضل عدد كبير ممن كانت لهم يد في انجازه ويكاد يستحيل أن يفي الشكر حق كل من أدلى برأي او بمشورة. لعل البيبليوغرافيا المدرجة في آخر الكتاب تفصح باتساعها عن رحب ما سمحت لنفسي به من الاستعانة بذوي الفكر والرأي. ولكن مع ذلك، ورغم تخوفي من الوقوع في خطيئة الاهمال أو النسيان، أود أن أضيء على بعض ذوي الفضل.

بادئ ذي بدء أشير إلى الدعم المتواصل والسخيّ الذي تلقيته شاكرا من فورد فاونديشن ذلك أن دراستي هذه انطلقت في العام ١٩٨٢ كجزء من مسح اختباريّ موّلته المؤسسة لاستكشاف مدى وطأة النزاع الجماعي على ثلاث فئات في بيروت، لكنّ ارتفاع وتيرة الاضطراب لم يترك أمامي وزميليّ في المشروع (سليم نصر وسمير ناصيف) خيارا سوى التأجيل. خلال وجودي في جامعة برنستون في اجازة استفدت من منحة قدّمتها MacArthur Research and Writing Award في العام ١٩٨٧ مكّنتني من الاطلاع على كمّ كبير من الكتابات المقارنة حول الاضطراب السياسي والعنف المدني وحركات العصيان في العالم الثالث. كذلك استفدت من الحلقات الدراسية لطلاب الدراسات العليا التي أدرتها في برنستون وجامعة نيويورك ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (١٩٨٨ - ١٩٩٢) لتوسيع اطار الدراسة وتعميقه وطرح تساؤلات محدَّدة تستحق مزيدا من البحث.

في العام ١٩٩٠ واجهت، في سياق العمل في هذه الدراسة، تأجيلا اضطراريا آخر وذلك حين قَدّمتْ لي Lilly Endowment منحة طويلة الأمد لدراسة التأثير الثقافي لـ بيوريتارنية نيو انغلند في العالم العربي، وقد استغرقت هذه الدراسة وقتي كاملا طوال ثلاث سنوات.

اسجّل امتناني هنا للأخت Jeanne Knoerly التي سمحت لي بالعودة بين الفينة والأخرى لمعالجة بعض المسائل المؤجلة خصوصا حين كانت الأوضاع السياسية في المنطقة تفرض ذلك.

إثر عودتي إلى بيروت في ربيع العام ١٩٩٥ لاستئناف عملي في الجامعة الاميركية في بيروت واعادة تفعيل «مركز الابحاث السلوكية» (CBR) واجهت في عملي الكتابي والبحثيّ عائقا آخر غير متوقع، ذلك أن الجهود التي كان لا بد من بذلها لاعادة تحريك العمل في المركز كانت مضنية ولا متّسع معها لأيّ عمل آخر. كذلك فان اهتماماتي البحثية انتقلت إلى مجال اعادة الاعمار والتأهيل. هنا أيضا أودّ أن أخص بالشكر Andrew W. Mellon Foundation التي ما كان مركز البحوث السلوكية ليتحوّل خلال السنوات الست الماضية خلية عمل حية للباحثين اللبنانيين والزائرين من دون دعمها القديم والمتجدد. ومن دون هذا الدعم أيضا ما كنت لاتمكن من الاستفادة من فترات الصيف للتفرغ التام للبحث والكتابة، من هنا رجائي المخلص أن يكون مستوى الكتابات والابحاث الصادرة عن المركز وصدقيتها شهادة باستحقاقه هذا الدعم المشكور. اسجل امتناني العميق للرئيس William Bowen ونائبة الرئيس Harriet Zuckerman و Martha Sullivan من الفاونديشن على التشجيع المتواصل والتفهم المدرك لحاجات المركز.

الزملاء والطلاب والأصدقاء والاقارب، كلهم كانوا سندا طوال سنين وقد عبّروا عن مساندتهم بطرق يصعب تعدادها، البعض بمجرد السؤال عن التقدم الذي نحرزه في اصدار كتبنا كانوا يحثوننا على المزيد من الجهد، والبعض الآخر بطريقة أكثر فاعلية عبر إسداء النصح وتقديم الآراء المتنورة والسديدة. Richard Yorkey، منذ علّمني الانكليزية في الثانوية حتى وفاته منذ سنتين، لم تفارقه شعلة الغيرة التي طالما دفعته إلى محاولة إثراء النثر الذي أكتبه بالانكليزية. أرجو صادقا أن أكون اقتربت ولو بوصة واحدة من المستوى الرفيع الذي كان يتمناه لي ويوجعني أنه لم يعد بيننا اليوم ليشهد ما تيسّر لي من تقدّم متواضع على هذا الصعيد.

فيليب خوري، الذي مرّ طالبا عندي غير سهل القياد ولكن مفعما بالحيوية الخلاّقة، بات اليوم بين كوكبة من كبار الاكاديميين والكتّاب واداريا جامعيا. جمعتنا فترات من الزمالة التعليمية وبعض الكتابات المشتركة، وفي هذا المدى من التعاون بيننا أو بوصفه عميدا للانسانيات والعلوم الاجتماعية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا او عضوا في مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت أو في ادارته Middle East Studies Association، كان دائما مصدرا للوحي والاهتمام المتنورّ برفع القدرات الخلاّقة لدى طلابه وزملائه والأصدقاء. زميل وصديق يستحيل ألا تحبّه وان صعبت عليك مجاراته.

من الزملاء مَن غمرني بكرمه في الاستجابة لطلبي إليهم التعليق على المسوَّدة الأولى،

أخصّ منهم ميشال الخوري، فريد الخازن، غسان تويني، فوّاز جرجس، Walter Walla-ce، غسان حاج، محمد علي الخالدي، Peter Johnson، وشبلي ملاط. البعض الاخر اقترح منطلقات مفيدة للبحث وقراءات ورؤى قيّمة أخصّ من هؤلاء Suzanne Keller، ادورد سعيد، Richard Norton، Joseph O'Neil، Ali Banuazizi، شبلي تلحمي، و Mi-chael Centano.

لا أحسب أن أحدا يمكن أن يحسد رجلا أكاديميا على اغترابه مهجّرا قسرا عن ارادته فيما بلاده ينهشها العنف الوحشي والحرب العبثية. واذا كانت هذه حالا يرثى لها فان الحال التي لا تقلّ عنها سوءا هي العودة إلى لبنان ما بعد الحرب المبتلى بالعداوات والوضع السياسيّ الهش والغامض والغارق في سبات عميق من الانحطاط واللامبالاة وكل انواع الانحلال. لكنّ كوكبة من الاصدقاء العامرة قلوبهم بالمحبة والغيرة والعناية، في لبنان وفي برنستون وسواهما حوّلت بتعاطفها أوجاع المنفى وخيبات العودة (آنذاك) زمنا مفيدا لا بل سعيدا، ولهؤلاء شكر من صميم الأعماق. من أين لي أن اعدد ما غمرني به هؤلاء الأخيار من الأصدقاء، رفاقَ فكر ومصدر عون على تجديد الذات وخيرها، وها أنا أرسل اليهم تحية الود والعرفان فيما نفح الطيب يعود إليّ من ذكر اسمائهم: فضلو وأليسون شحاده، ديفد والمرحومة دوريس دودج، Jane deLong, Charles Westoff, Henry Beinen, Woody and Elizabeth Littlefield, Serane Boocock, Carl Brown, Marvin Bressler, John and Ma-rianne Waterbury, Ted and Mary Cross، المرحوم شارل ويانينا عيساوي، توما وليلى عريضة، جورج وألكسندرا عسيلي، غسان وشادية تويني، ميرنا بستاني، ناصر شماع، خليل بيطار، فادي تويني، هاشم سركيس، نديم شحاده، أسامة قباني، أسعد خيرالله، ماهر جرار، شبلي ونايلة ملاط، رياض طبارة، فواز طرابلسي.

Kate Wittenburg، رئيسة التحرير التنفيذية سابقا في Columbia University Press كانت منذ البداية داعمة قوية للمشروع، ولم يكن الذين جاؤوا بعدها في دار النشر، خصوصا Anne Routon، أقل دعما وتشجيعا. كذلك أعبّر عن امتناني لـ Leslie Biallex على التحرير الدقيق والعالي الاحتراف للنص الانكليزي.

السيدة ليلى جبارة، مساعدتي الادارية، أبدت كفاءة ومهارة عاليتين في مهمتها الدقيقة في طباعة النص واعداده بصيغته النهائية للارسال إلى المطبعة، أما أصالة القيام بواجبها ورحابة الصدر في تحمل ضغط العمل فيستحقان الرضى والشكر العميمين.

مشروع اصدار الكتاب باللغة العربية جاء بمبادرة من غسان تويني، زميلا وصديقا لا يفوق امعانه في تطلب الكمال سوى محبته وحدبه على وشائج الصداقة جوهرا وديمومة. أما مهمة العبور بهذه الامنية إلى هذا النص العربي المشرق فقد تولاها شكري رحيّم. يقيني أنّ اعادة انشاء عمل أكاديمي مستفيض - يستكشف أبعادا اجتماعية تاريخية شمولية - بلغة

جديدة ليست بالمهمة المطواعة، وأنا أورد هنا تعبير «إعادة انشاء» بقصد واع ودقيق ذلك أن الكتاب كان يتطلب أكثر من مجرد «ترجمة» او «نقل إلى العربية» وقد أنجز شكري رحيّم المهمة بفرادة لافتة فجاء استيعابه الواعي لمضمون النص الأصلي وانسياب نثره واضحا ومشوِّقا في آن ليضيف إلى الكتاب، نصا ورسالة، ثراء جديدا. عمل متأن وخلاّق أشعر حياله بعميق الامتنان والتقدير، فأنا ما كنت لاتمنى التعاون مع زميل أكثر احترافا وابداعا. ولن يفوتني طبعا التعبير عن تقديري الكبير للزملاء في دار النهار وأخص منهم سامية شامي وفارس ساسين اللذين ابديا مهنية عالية وعناية كريمة في اعداد المخطوطة النهائية للنشر.

فيما اعبّر عن العرفان اللامحدود الذي أدين به لعائلتي، جماعة وفردا فردا، تحضرني نصيحة زوّد بها تولستوي خطيبة ابنه وهما مشرفان على بدء حياتهما المشتركة: «يستطيع الانسان أن يعيش حياة ملؤها الرغد والسعادة» قال لها، «اذا هو عرف كيف يحسن العمل وكيف يتفوّق في الحب». أنا لا أبغي تبجّحا هنا إذ أقول صادقا إنني كنت محظوظا بما نالني من نصيب وافر من هاتين النعمتين كلتيهما وبنفس التراتب. إنني، والحق يقال، أدين لعائلتي بالكثير مما عرفته من النجاح ومن الوحي بالانجاز ما جعلني أهدي ثلاثة من أعمالي الكتابية الأولى إلى كل واحد من أفرادها. لقد استطاع كل منا بطريقته الخاصة وفي مراحل مختلفة من حياتنا الهنيئة معا أن يُغْنيَ هذا المزيج المعطاء من الحب والعمل.

كان جورج في الثانية من عمره او يكاد وهو لا يدرك طبعا الحرب المتأججة خارج منزلنا الهادئ في رأس بيروت عندما بدأتُ استكشف طابع الاضطراب الفئوي في لبنان القرن التاسع عشر، وكانت متعة رعاية طفلك الأول وتنشئته تخفف من وطأة الوحشية الفاتكة بعالمك خارج سور الاطمئنان البيتي ومن هنا اهدائي كتابي "Persistence and Change in 19th Century Lebanon" (1979) إليه. أما "Lebanon's Predicament" (1986) فكان هديتي إلى روزان، ومعها عانيت مرارة الحرب والاغتراب فكان أن قَطَعتْ مسيرتها المهنية لتنصرف إلى أمومة «فتيانها الثلاثة» مصرّة على الانقطاع عن العمل تلك الفترة. رمزي لم يكن بعد قد بلغ العاشرة حين عدنا للمرة الأولى إلى لبنان في العام ١٩٩٢. يومها، وهو محمول على حساسية الطفل الغريزية الحذرة، وجد نفسه وجها لوجه امام كل التناقضات بين سحر الطبيعة اللبنانية الأخّاذ وتاريخ لبنان الغنيّ وبين تراثه السياسيّ الخادع، وهكذا أهديت إليه كتابي"Reclaiming Beirut" (1993) الذي كُتب بوحي منه وتصدى لمسائل تهمّ أبناء جيله على أمل أن يتسنى لهم أن يعيدوا وصل ما انقطع بينهم وبين تراث بلادهم وثراء ارثها.

أما كتاب كالذي بين أيدينا والذي يُدرج عرضا لما عانته البلاد من العنف الهمجي والعبثي ويشهد على جانب متماد من البهيمية البشرية فلا أحسب أنه يليق بي اهداؤه إلى عائلة محبة ومسالمة. لكنّ الواقع يبقى أن عمر عائلتنا كله على مدى ثلاثة عقود قد غلّفته عذابات النزاع الجماعيّ المتمادي وفقدان الاستقرار السياسيّ. إن ما جمع بيننا من حب وتفان متبادلين

جعل من هذه العائلة أكثر من ملاذ في عالم لا قلب له، فعلى رغم الاخطار التي أحاقت بنا في بعض الأحيان رأينا عامل العطف والتعاطف يتحوّل إلى حقيقة راسخة تستحق أن تعاش وأن يُسبَر غورها ووسط هذا الاختبار الحياتيّ اصبحنا نحن الاربعة اكثر تعاطفا وعناية واحدنا بالآخرين وأعمق ادراكا لقيمة حياتنا معا. وهكذا بفضل روزان وجورج ورمزي تحولت المهمات الملحّة والصعبة التي يتطلبها العمل البحثيّ والكتابي، ككل متطلبات الحياة العامة الأخرى، ورشة حب دائمة. هذا الكتاب يُهدى إليهم على جناح الحب.

الفصل الأول

الحروب بالوكالة والضحايا البديلة

«حين يَنشُدُ العنف الأعمى ضحية بديلة فإن المخلوق الذي أشعل فيه غضب الوحش يُستبدل فجأة بمخلوق آخر يتم اختياره لا لسبب إلا لأنه مكشوف غير محميّ وفي متناول القَتَلة.»

Rene Girard, Violence and the Sacred (1977)

«إنّ ممارسة العنف من شأنها أن تغيّر العالم، لكن هذا التغيير لن يكون على الأرجح إلا باتجاه عالم أكثر عنفا.»

Hanna Arendt, The Human Condition (1958)

«إذا راودتْك الشكوك، علامَ الحَيْرة؟ أُقصُفْ لبنان.»

Charles Glass, The Daily Star (2000)

لقد عَرف لبنان على مدى تاريخه الاجتماعيّ والسياسيّ، باستثناء فترات منه متقطعة كانت تشهد مظاهر من التوافق والتوازن والانسجام، فورات متتالية من النزاع المدنيّ والعنف السياسيّ. إن عمليات القتل الوحشيّ وسفك الدماء العبثية التي اغتصبت عشرين عاما من عمر هذا الشعب وأجياله الطالعة ربما تكون قد غطت بشراستها مراحل العنف السابقة فجعلت بالتالي المراقبين يغفلون عن أن تاريخ لبنان بمعظمه هو في الواقع مراحل متقطعة من العنف. واذا كانت أعمال العنف التي شهدتها ثورات الفلاحين في الاعوام ١٨٢٠ و١٨٤٠ و١٨٥٧ واندلاع الأعمال العدائية الطائفية المتكررة في الاعوام ١٨٤١ و١٨٤٥ و١٨٦٠ و١٩٥٨ والحرب الأهلية المتمادية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٢، اذا كانت هذه النزاعات

جميعا تكشف عن شيء فانها تكشف عن وَهَن ديمقراطية لبنان الطائفية وعن عيب في تمدنيّته بالاضافة إلى المظالم ذات التاريخ الطويل التي مارستها الجماعات المهيمنة ضمن نسيجه الاجتماعيّ. هذه العيوب والتناقضات المتجذرة جعلت لبنان معرّضا على الدوام لمعاناة نتائج خلافات العرب فيما بينهم وخلافات القوى العظمى كذلك، وهكذا غالبا ما كان مجرد احتجاج على مشكلة داخلية أو مظلمة محلية صرف يُصار إلى تضخيمه أو يُحرَف مساره حتى يتحوّل نزاعا ذا أبعاد عالمية. ولكن على عكس المرتجى فان التدخل الخارجيّ كان دائما يزيد شقة الخلاف الداخلي ويؤزّمه.

كما في كل المجتمعات الطائفية الصغيرة والفئوية الضيقة فان أعمال العنف التي شهدها لبنان في بدايات القرن التاسع عشر في معظمها اتخذت شكل النزاعات الداخلية بين فئات من المجتمع وبين العائلات الاقطاعية. قلّة من تلك النزاعات اتخذت طابعا طائفيا واضحا، فمعظم العنف الذي شهده لبنان على الأقل حتى العام ١٨٤٠ كان بطبيعته أقرب إلى الخلافات الشخصية والتنافس الفئوي بين هذا الزعيم الاقطاعي وذاك وبين عائلات إقطاعية تتزاحم على زيادة نصيبها من السلطة أو من الامتيازات الاجتماعية. لقد أجمع رَحّالة القرن التاسع عشر ومؤرخو الأخبار والأحداث الاجتماعية على أنّ روحا من المودة والمسالمة قد سادت العلاقات بين الطوائف في تلك الحقبة (لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع حتي ١٩٥٧، صليبي ١٩٦٥، خلف ١٩٧٩، آبراهام ١٩٨١، أكارلي ١٩٩٣، فوّاز ١٩٩٤).

شهد لبنان طوال القرن التاسع عشر أشكالا متعددة من التغيرات الاجتماعية التي بدأت معها العلاقات بين الاقطاعيين تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، كما أصابت بالخلل توازن القوى بين مختلف الطوائف والفئات الاجتماعية. وكان من شأن هذا التفاعل بين التحولات الخارجية والداخلية أن فتح أبواب المجتمع على الجديد من التيارات الايديولوجية والثقافية وعلى صيغ متنوعة من الاصلاحات العلمانية، وقد ولّد كل هذا التفاعل مزيدا من التعبئة الاجتماعية-الاقتصادية. كذلك أدّت هذه التحولات المتسارعة إلى تغيّر بارز في المواقع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية لمختلف الجماعات الطائفية. في هذا السياق نرى أن تلك التحولات قلّما أخذت مجراها دون أن تطلق المرة تلو المرة شرارة الاضطراب المدني والعنف السياسيّ.

إن لبنان، من بعض النواحي الواضحة على الأقل، يعكس كل مظاهر الانقسام في المفاهيم والثقافة السياسية، لا بل إن العادة قد درجت في الوفير الدافق من الكتابات على تصوير البلد بأنه مجتمع «غير ذي أسس» و «سريع العَطْب» و «منقسم» و «مفكك الأعضاء»، و «ممزق»، وبأنه بيت منقسم على نفسه تتنازعه الانشقاقات الاثنية والدينية والطائفية بحيث أمسى من شبه المستحيل «إعادة لملمة أجزائه من جديد». والواقع أن ما اعتبره البعض «عيبا

في تمدنيّته» ذهب بهم إلى حد الشك في ما اذا كان لبنان قد عرف بالفعل فترة كان فيها كيانا سياسيا قابلا للعيش[١].

هذه المفاهيم بمجملها، وخصوصا متى صدرت عن منتقدي لبنان وهم ليسوا قلّة، غالبا ما تكون مبالغا فيها ولكنها لا تخلو من بعض الصحة. فحتى أولئك الذين لا ينفكون يرسمون للبنان صورة زاهية حالمة ويتحدثون بنبرة إيجابية رومنطقية عالية عن تلك «الديمقراطية الصغيرة الشجاعة» باعتبارها «مخلوقا متميزا» و «تجربة ثقافية فذّة» ومجتمعا «عجائبيا» في تعدديته، تحدوه الحنكة والمرونة والعنفوان، حتى هؤلاء لا يمكنهم التغاضي عما تنطوي عليه التعددية اللبنانية في صلبها من الاشكالات، أو محاولة تعميتها[٢].

ليست المعضلة اللبنانية فريدة في نوعها إذا نحن نظرنا إليها في ضوء عودة ما يسميه خبراء الحروب عموما وخبراء الثورات في العالم الثالث «النزاعات المنخفضة الحدّة» (Low Intensity Conflict - LIC.) فتاريخه الدمويّ مع النزاع الجماعي المتمادي إنما يشكل صورة مصغّرة عن المآزق التي واجهتها ولا تزال جماعات سياسية اخرى صغيرة، تعددية ومنقسمة وهي في نفس الوقت أسيرة الخلافات الاقليمية والعالمية المتأزمة. هذا التفاعل بين الاضطراب الداخلي وعوامل الضغط الخارجية المزعزعة للاستقرار كان في لبنان أكثر حدّة على الأرجح منه في كيانات أخرى مشابهة، ثم إنه من المعطيات التاريخية المتواصلة فلا الانقسامات الداخلية ولا المصادر الخارجية لعناصر الاضطراب تشكل مسائل جديدة طارئة. كذلك لا يصحّ أن تُعزى، كما اعتبر البعض مؤخرا، إلى وجود «الايديولوجيا المستعارة» ذات الدور التقسيميّ وسواها من المشتقات كالنظام العالمي الجديد وغباره المتناثر، وما-بعد- الحداثة و«تصادم الحضارات».

منذ ما قبل ولادة لبنان الدولة في العام ١٩٢٠ كان هذا البلد كيانا ينطوي على شيء من الحيرة الأشبه باللغز: كانت عملية إدارته سياسيا مسألة في منتهى الصعوبة، كما كان جمعُه في نسيج اجتماعيّ متلاحم وقابل للحياة أصعب شأنا. يمكن ردّ الثقافة السياسية الانقسامية في لبنان، ربما إلى حد كبير، إلى عاملين اثنين على العموم، الأول أنها تعكس القوى والانقسامات التقليدية التي غذّتها بعوامل البقاء الفوارق والمعتقدات الدينية العميقة والولاءات الطائفية والاجتماعية ومشاعر التماسك والولاء العائليين، إلى غيرها من الروابط الأشبه بالأزلية التي ما برحت تقيم في المجتمع قواسم عمودية تزيد الطابع الطائفي والفئوي حدّة على حدّة. العامل الثاني، وهو يفوق تأثيرا كل هذه العناصر، يتمثل بالفوارق الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية المتأتية من النمو الشديد التفاوت الذي ما فتئ لبنان يشهده مع الموجات المتسارعة من تقدم الحداثة. تنعكس هذه الفوارق في كل المؤشرات المشتركة، من التعبئة الاجتماعية-الاقتصادية إلى المتغيّرات الديموغرافية والمستوى التعليمي ونوعية الحياة ومستواها ومدى التفاعل مع نهج الحياة في الغرب والاحتراف

المهني وغيرها.

من هنا فان الانقسامات، عمودية أو أفقية، كانت قائمة باستمرار وكانت من حين إلى آخر تقيم هوّة بين فئات المجتمع أو توسّع هوّة قائمة بحيث تهدد توازن القوى فيه. لكن اذا استثنينا مذابح العام ١٨٦٠ نجد أن كل النزاعات السابقة كانت بالمقارنة محدودة النطاق، وكانت دون شك أقل قتالية وشمولا وبالتالي أخف وطأة من حيث نتائجها التدميرية. لحسن الطالع أو لسوئه كان تدخل القوى الخارجية قادرا دوما على وضع حد للقتال، حتى اذا لم يأت بحلول شافية أو نهائية للمشكلات التي كانت في أساس النزاع.

إن حالات النزاع التي شهدها لبنان في السابق، على رغم كل ما حملته من سوء، تبقى باهتة بل خفيفة الوطء متى قورنت بما نهش هذا البلد مؤخرا من الأعمال الوحشية ونتائجها المأسوية. عقدان، عشرون سنة من عمر أجياله، إبتُلي خلالها لبنان بأقسى ما عرف التاريخ البشريّ من اشكال الوحشية والرعب الجماعيّ والقتل وقد حاصرتْه هذه المآسي من كل صوب: من أعمال القتل الوحشي المدفوع بالتعصب الطائفيّ الأعمى إلى الدمار المترامي الاطراف والشامل الذي أوقعته بالبلد الميليشيات الخاصة من جهة والجيوش النظامية التي وراءها دول من جهة ثانية. أعداد مرعبة من الضحايا البريئة ومآس انسانية يعزّ وصفها أو تقدير مداها.

حتى لو شئنا اعتماد التقديرات الأكثر تحفّظا واعتدالا فان ما بلغته الخسائر البشرية والمادية يبقى مذهلا في حجمه ومداه. لقد حصدت أعمال القتل مائة وسبعين ألف قتيل وخلّفت ضعفي هذا العدد من الجرحى والمعوّقين في حين أن ما يقارب ثلثي السكان قد عانوا من التهجير أو الاقتلاع الكامل من بيوتهم وقراهم ومناطقهم. في خريف العام ١٩٨٢ قدّر خبراء الامم المتحدة أن لبنان تحمّل من الخسائر المادية ما بين اثني عشر وخمسة عشر مليار دولار أي بمعدل ملياري دولار سنويا. واليوم يصارع أكثر من ثلث الشعب اللبناني للبقاء - وليس للعيش - على ما دون خط الفقر بميزانية تقارب أو تكاد الستمائة دولار شهريا وذلك نتيجة الحرب والتهجير (قرم ١٩٩٨: ٩).

بالنسبة إلى مجتمع صغير ذي حبكة ضيّقة وعدد سكان لا يجاوز ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة على رقعة لا تتجاوز ١٠٤٥٢ كيلومترا مربعا، أي بكثافة سكانية عالية في الكيلومتر المربع، من الواضح أن دمارا بهذا الحجم يُعتبر مذهلا بكل المقاييس. والاكثر ضررا وخطورة من كل هذا هو ما رافق الدمار البشري والماديّ من الآثار النفسية والمعنوية التي خلّفتها الأعمال العدائية المتمادية، فالجروح التي زرعتها الحرب بهولْها ورعبها كانت وطأتها النفسية من القوة والتأثير بحيث نرى مظاهرها تنعكس اليوم على مدى واسع من النسيج الاجتماعي معبّرا عنها بمشاعر اليأس وفقدان الأمل. ومتى كان المجتمع بطبيعته غير ميّال إلى الاستعانة بالطب النفسيّ طلبا للعلاج فان هذا النوع وسواه من الخلل النفسيّ

والمشكلات الناتجة منه تصبح مصدرا للمزيد من الضعف والوهن، كما يمكن أن تبقى وراء قناع من التمويه وعدم الاعتراف وبالتالي مرضا كامنا دون معالجة.

إنّ ما خلّفته الحرب من انهيار في معنويات الناس تنعكس صوره واضحة في مظاهر الابتذال والانحطاط اللذين وصَما الحياة العامة وجرّداها من الكثير من تمدنيّتها، فالعنف والفوضى والخوف، التي أصبحت سمات مألوفة في الحياة العامة، كان من شأنها أن تزيد نسيج النظام الاجتماعي الواهي أصلا ضعفا و وَهَنا وأن تدفع بالكثيرين إلى دوامة النزاع والعنف حتى بَنَتْ إرثا من البغضاء والحقد المرير. بهذا المعنى الأساسيّ العميق نقول إن تعددية لبنان وراديكالية فئاته الاجتماعية، وبالتالي العنف الجماعيّ الذي عصف به، قد انحرفت كلها لتمسي حالة مرضية لاتمدنية.

إن التعددية في لبنان، أو القَدْر المحدود الذي عرفه منها، بديل أن تشكل ثراءَه المميَّز ومنهلا للتنوع والغنى الثقافيّ، باتت الآن تولّد ترسّبات من عقد الاضطهاد أو التفوق ومن العدائية وروابط التمايز والاختلاف. «جغرافية الخوف» هذه المنتشرة الأرجاء، والاستعداد المسبق لدى الجماعات المهدّدة والمهجّرة من مناطقها للانتقال إلى مناطق تلتمّ فيها على جماعات منسجمة اجتماعيا وطائفيا، لا تزيد الابتعاد عن «الآخر» واللامبالاة حياله إلا ابتعادا ولا مبالاة. لا نحسب أن منحى كهذا يجوز المرور به كما لو كان مرحلة بسيطة وعابرة. فاذا نحن أمعنا النظر في ما يبديه المهجرون من تردد بل مقاومة للعودة إلى مناطقهم وقراهم وممتلكاتهم الأصلية، اتضح لنا أنّ خريطة لبنان الاجتماعية متى أعيد رسم حدودها بهذه الحدّة من الإنقسام قد تنطوي على خطر مصيريّ. لكنها في أبسط الأحوال ستعيق إمكانات إعادة التأهيل وعودة الوفاق الوطني.

على رغم المظاهر البراقة يجب ألا ننخدع بالجو العام المتفائل والمظاهر التي تبدو معها المصلحة الوطنية مصونة ومراعاة، وهي مظاهر تعكسها الصورة الفضفاضة لمشاريع البناء وإعادة الاعمار وتأهيل ما كان مدمرا من البنى التحتية في البلد. كذلك لا بد لنا من الادراك أن الاستقرار السياسيّ الظاهريّ ليس قائما على أسس متينة ثابتة أو تفاهم راسخ حول المسائل الأساسية كمسألة السيادة الوطنية ومصير البلاد السياسيّ. إن الاستقطاب الاجتماعيّ-السياسيّ- وهو الظاهر جليا في اختلاف القيم والتوقعات السلوكية وطرق العيش، والتصرف العام بالثروة والامتيازات والانتاج الثقافي والترفيه الشعبي والاستهلاك والتركيز على الانتماء إلى هُوية معينة مكانا ومجتمعا، كما ظهر مؤخرا بأجلى صوره في التراشق بالنقاشات الساخنة حول مسائل عامة كالزواج المدني واصلاح قانون الانتخاب والسياسة الخارجية - هذا الاستقطاب القائم على كل هذه التباينات ليس بالأمر البسيط الذي يمكن تمويهه بمظاهر سطحية متقلبة كالوحدة الوطنية والوعي الجماعيّ. إن الكلام العاطفيّ المعلن والادعاءات الاعلامية حول الوحدة الوطنية العصية على الاختراق والالتزام بالعلمنة

كله يبهت ويتلاشى متى جبهته مظاهر الانقسام الاجتماعي والتباين الثقافيّ الحاد والهوّة الفاصلة بين فئة وفئة.

إن للتاريخ أمثولات وقواعد في هذا الصدد لا تصبّ على ما يبدو في مصلحة لبنان. فاذا كانت الحداثة والتغيّر نحو الأفضل تعني التنوع والتمازج والاختلاط والانفتاح على العالم، فالذي نشهده في لبنان هو التحرك باتجاه معاكس لهذا التلاقي الخلاق والمبدع. لقد حرص المؤرخون الذين تناولوا تاريخ المجتمعات والفكر الاجتماعيّ على تذكيرنا دون هوادة بأن التحوّلات التاريخية العظيمة في تطور معظم المجتمعات وارتقائها انما كانت في جزء أساسيّ منها عبورا من نظام اجتماعيّ «مغلق» نسبيا إلى نظام أكثر «انفتاحا»: بمعنى أن العضوية في مجتمع ما، إنتماء إليه أو خروجا منه، وحق الأفراد بالامتيازات والافادة من التقديمات الاجتماعية لم تعد تُحجب أو تُمنح بناء على الانتماء الدينيّ أو العرقي أو علاقات القربى. هذا الانفتاح هو الذي شرع الأبواب والقنوات فسيحة أمام التحرر الفلسفيّ والفني والسياسيّ الذي عَتَقَ المجتمعات الحديثة والمعاصرة من الكثير من قيودها. بهذا المعنى بالذات يقف لبنان اليوم على مفترق شديد الخطورة إذ انه على وشك أن يحوّل المسار الطبيعي للتاريخ بالاتجاه المعاكس. إنّ ما قد نشهده في حقيقة الأمر هو ابدال شكل من أشكال التعددية، على ما كان يعتريه من الشوائب وحتى العيوب، بنوع آخر من التعددية الرجعية الأشبه ما تكون بالحالة المرضيّة. إننا ندمّر مجتمعا كان المجال فيه يفسح، ولو بين الحقبة والحقبة، لجماعات ذات خلفيّات وطموحات متباينة أن تعيش معا، في حين أن ما بدأ يطل برأسه هو نموذج أحاديّ مُعاد لأي نوع من التعايش أو التفاعل التجريبيّ الحرّ.

صحيح أن تضامنا طائفيا-مجتمعيا مستعادا يوفّر لأصحابه الملجأ وما يحتاجونه من دعم اجتماعيّ-نفسيّ وشبكة من الخدمات والفوائد والامتيازات، لكنّ الصحيح أيضا أنه يقوّي العداوة حيال الجماعات الأخرى التي يعتبرها مختلفة ويزيد من حدّة هذه العداوة. واذا كانت الأعمال الحربية المفتوحة قد أوقفت آنيا فان لبنان لا تزال الشكوك والمهاترات التي لا تعرف السكون ولا المسامحة تعمل فيه تمزيقا.

من هنا فان اللجوء إلى العنف بكلّيته ومن البداية - مقصودا أو غير مقصود، داخلية كانت عوامل انطلاقه أو خارجية، نتيجة ظروف عرضية عابرة كانت أو نتيجة تآمر وتخطيط - لم يكن سوى ضرب من الهدر والعبث. لم يؤدّ إلى ردم الهوة أو إعادة التوازن بين فئات المجتمع، ولا إلى تحويل الولاءات الفئوية أو الطائفية في البلد إلى ولاء للكيانات، علمانية ومدنية. والواقع أن مجرد استمرار العداء على هذه الدرجة انما يعني أنّ شيئا لم يتغيّر بعد.

بهذا الاستدلال أراني مدفوعا إلى الذهاب أبعد من ذلك فأقول إنّ العنف بقدر ما ينجز مهمته في توسيع شقة الخلافات بين فئات المجتمع يكون قد بلغ نقطة هزيمته ولكن على يده هو بالذات. وبكلام آخر إن مقولة «من شاء أن يأكل العجة لا بد له من كسر البيض»، كما

جاء في القول الشائع، ليست بالضرورة مقولة صحيحة الدلالة دائما. أستوحي كلامي هنا من حنّة آرندت التي ورد على قلمها «أن ممارسة العنف، مثلها مثل أي عمل آخر، من شأنها أن تغيّر العالم، لكنّ هذا التغيير لن يكون على الأرجح إلا باتجاه عالم أكثر عنفا». (آرندت ١٩٥٨ : ١٨٢) وبهذا المعنى أيضا، كما سنشرح مفصلا بعد قليل، ينزلق العنف المدني إلى نقيض المدنية أي اللاتمدّن.

مَن تراه ينقذ لبنان من موجة الوحشية وسياط العنف التي ما برحت مسلّطة عليه منذ سنين طويلة؟ في كل حالات النزاع الجماعيّ التي عرفها لبنان في السابق كانت القوى الأجنبية والوسطاء الاقليميون، على رغم دورهم في إشعال فتيل الأعمال العدائية وتصعيد وتيرتها، تتدخل هي أيضا لاحتواء مجريات النزاع ما أن تبدأ هذه المجريات المسّ بمصالحها الستراتيجية. ففي حالتي العامين ١٨٦٠ و ١٩٥٨ كان السبب الأكبر والأهم لوضع حد للنزاع هو أن مصالح القوى العظمى كانت تقضي بأن يعود الاستقرار إلى لبنان، وسنظهر لاحقا أن القوى الأجنبية المعنية بالأمر في العام ١٨٦٠ (أي فرنسا وبريطانيا العظمى والنمسا وروسيا وبروسيا وتركيا) قد عقدت حوالى خمسين اجتماعا على مدى اثنين وثلاثين أسبوعا وكانت مفاوضاتها الدبلوماسية مكثفة ومطولة حتى توصلت إلى (ما سمّي آنذاك) بروتوكول المتصرفية وقد جعل لبنان بموجبه متصرفية عثمانية بضمان الدول الست الموقعة على الاتفاق. وبمبادرة فرنسية شُكّلت لجنة دولية لتحديد المسؤوليات واصدار الأحكام وتقدير التعويضات واقتراح الاصلاحات المطلوبة لاعادة تنظيم جبل لبنان.

كذلك الأمر في العام ١٩٥٨ يوم كان موقع لبنان وأهميّته الستراتيجية في أوجهما، وكانت المنطقة يومذاك تغلي كالمرجل بالأحداث السياسية والخلافات الإيديولوجية التي جعلت منها ساحة حرب بديلة للقوتين العظميين بفعل ما بلغته الحرب الباردة بينهما. حلف بغداد في العام ١٩٥٥، أزمة السويس في العام ١٩٥٦، اضطرابات الأردن في العام ١٩٥٧، إنشاء الجمهورية العربية المتحدة (الاتحاد الساقط بين مصر وسوريا)، الانقلاب العسكريّ في العراق في العام ١٩٥٨، كلها كانت لها مضاعفات زعزعت استقرار المنطقة. وبما أن لبنان كان يصنّف في تلك الفترة منتميا إلى المعسكر الغربيّ نظرا لكونه كان يدعم مبدأ أيزنهاور، فقد كان من الطبيعيّ أن تؤثر تلك الأحداث تأثيرا مباشرا في وضعه السياسيّ. والواقع أن اتفاق السلام الذي وضع حدا للحرب قد تم نتيجة وساطة أميركية-مصرية.

لا بد من الاشارة هنا إلى أن الرئيس الأميركي أيزنهاور كان، قبل وقوع الانقلاب العراقي، مترددا في التدخل المباشر في لبنان على رغم المطالبة المتكررة من قبل الرئيس شمعون ووزير خارجيته شارل مالك. وحتى حين قررت الولايات المتحدة الأميركية في النهاية ارسال قوات المارينز، وكما عبّر وزير خارجيتها جون فوستر دالاس، «لم يكن ذلك بسبب أهمية لبنان بحد ذاته» (لهذه النقطة وتفاصيل أخرى راجع جرجس ١٩٩٧ : ٨٨-

٨٩). وعليه فان التدخل الأميركي يجب ألا يعتبر دليلا على مدى الالتزام الغربي بأمن لبنان وسلامته بالذات في حين أنّ لبنان كان بديلا لمصالح إقليمية أوسع وأهم. كان الاهتمام الرئيس لادارة أيزنهاور في تلك الفترة قطع الطريق على انتشار الشيوعية والقومية العربية الراديكالية اللتين كانتا تعتبران مصدر تهديد للمصالح الأميركية في المنطقة وخصوصا بالنسبة إلى تدفق البترول.

من أهداف نشر القوات الأميركية في لبنان في ذلك العام أيضا إظهار القوة الأميركية وتصميم الولايات المتحدة على حماية مصالحها الاقليمية والعالمية، خصوصا أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تدرك أن كارزما عبد الناصر ونفوذه الاقليمي المتعاظم جعلا من مصر مركز الثقل في السياسة العربية. من هنا أيضا كان الميل الأميركي للتخلي عن دعم شمعون والتعاون مع القاهرة للوصول إلى حل لأزمة لبنان، وقد أثبت هذا التعاطي مع الأزمات اللبنانية، أكان في العام ١٩٥٨ أو قبله أو بعده، أنه بات نهجا يتكرر اللجوء إليه كلما وقع لبنان في نزاع داخلي: دولة خائرة القوى ومنقسمة على ذاتها تصبح منزوعة الخيار فتتولى القوى الخارجية والوسيط الاقليمي مسؤولية الحل. هذا العقم الذي تعانيه الدولة اللبنانية، أو بكلمة أخف وطئا فشلها في حماية نفسها وتوفير المناعة لها في وجه القوى الاقليمية المزعزعة لاستقرارها، تحوّل مبدأ سياسيا يثير شيئا من السخرية مفاده أنّ «قوة لبنان تكمن في ضعفه»! معنى هذا الكلام في واقع الأمر أن على الدولة أن تستسلم لمجريات الحدث أو أن تتخلّى عن الامساك بمسؤولية أمنها الوطنيّ بحيث يتلقف هذه المسؤولية لاعبون إقليميون وعالميون[٣].

لم يكن لبنان في أوائل السبعينات وأواسطها من القرن الماضي يتمتع بهامش ولو بسيط من الأهمية على الصعيد الدبلوماسي، فالانفراج (Détente) الذي ساد العلاقات الأميركية السوفياتية خفف كثيرا من توتر الحرب الباردة ومالت مصر بقيادة السادات نحو الولايات المتحدة الأميركية وباتت المسالك الأميركية داخل الخليج العربيّ وايران أكثر سهولة وانفتاحا. من هنا فان القوى العظمى لم تجد أنّ لها مصالح مباشرة أو حيوية تقضي بتدخلها في الجولات الأولى من الحرب اللبنانية في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ أو غداة تلك الجولات. أما فرنسا فلم تكن في موقع يسمح لها بتحريك مبادرة دولية لمصلحة لبنان كما فعلت في العام ١٨٦٠، كذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية، بخلاف العام ١٩٥٨، لم تجد مبررا كافيا (على الأقل في البداية) لإرسال قوات المارينز أو لبذل جهود دبلوماسية جدية لتسوية النزاع.

ليس غريبا في هذا السياق من الأجواء العالمية أن تجد واشنطن وموسكو نفسيهما غير معنيّتين بالوضع اللبناني ولا حاجة بهما إلى الدخول في أية التزامات دبلوماسية مباشرة ما دام النزاع لا يمسّ بشيء مصالحهما الحيوية. يقول فواز جرجس إن ديبلوماسية هنري كيسنجر

التي نأت بنفسها عن الوضع في لبنان «لم تنشأ من اعتقاده بتركيبة البلد الواهية والسريعة العطْب فحسب وانما من اعتباره أيضا أنّ هناك حاجة ستراتيجية لوجود صمام أمان يشكّل متنفّسا للتوتر العربي-الاسرائيلي بحيث لا يهدد هذا التوتر بوقوع مواجهة عربية-اسرائيلية شاملة» (جرجس ١٩٩٧ : ٧٨). أما ثيودور هنف فيذهب في هذا المنطق أبعد وأوضح إذ يرى أن كيسنجر حين لم يَسْعَ، في دبلوماسية الخطوة-خطوة التي اعتمدها، للبحث عن حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط كان بذلك يضاعف مخاطر الحرب البديلة في لبنان. كيف لا، فالواقع أنّ عذابات لبنان لم تشكل قلقا يُذكر اللّهم ما دام النزف محصورا ضمن حدود لبنان ولم تتسع رقعة الدم لتلوّث مواقع إقليمية أخرى أو تزعزع استقرارها.

«ما من دليل على أن الولايات المتحدة الأميركية كانت لديها «خطة» في أي وقت من الأوقات، هذا في رأي الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين، فالولايات المتحدة الأميركية كانت منذ العام ١٩٦٩ تعتبر أن الدولة اللبنانية غير قادرة على ضبط الفلسطينيين في لبنان. وعندما تخلّى كيسنجر عن السعي لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط مفضلا على ذلك سلوك سياسة الخطوة-خطوة أو تحقيق اتفاقات ثنائية بين اسرائيل والدول العربية، كان في واقع الأمر يجلب السلام إلى سوريا ومصر، ولكنه في الآن عينه كان يزيد الحرب في لبنان خطورة وامتدادا. كان الهدف بالنسبة إلى كيسنجر أن يخفف تدريجيا مخاطر وقوع حرب تقليدية أخرى في الشرق الأوسط. صحيح أنه كان يشعر بالاسف على مصير الفلسطينيين ومصير لبنان، لكنّ هذين المصيرين لم يكونا في ميزانه إلا في مرتبة ثانوية من الأهمية. ففي حين كان كيسنجر قد طرح اتباع سياسة الاهمال المعتدل حيال أميركا الجنوبية كانت سياسته حيال لبنان اعتدالا في القول وإهمالا في الممارسة، وقد استمر هذا التوجّه في السياسة الخارجية الأميركية حتى ما بعد حقبة كيسنجر. لبنان لم يكن يلعب أيّ دور إلا بقدر ما كانت الأحداث والنزاعات فيه تهدد بالامتداد إلى بلدان أخرى، أما لبنان بحد ذاته فكانت أهميته في السياسة الخارجية الأميركية ضئيلة جدا». (هنف ١٩٩٣ : ١٧٦ - ٧٧).

كانت دبلوماسية «الترتيب السريع» أو الحلول الموقتة التي انتهجتها إدارة ريغن سياسة سيئة نهجا وتوقيتا وادارة تنفيذية. فلبنان كان في تلك الفترة يشهد أكثر من مجرد حرب أهلية مستعرة على أرضه ذلك أنه كان قد أمسى ساحة مفتوحة لحروب الآخرين ومجالا رحبا للخلافات الاقليمية والعالمية، من هنا جاءت مغامرة ريغن المتهورة (أو سوء مغامرته) لتنسف كليا معادلة توازن القوى إقليميا وعالميا وتضع بالتالي الولايات المتحدة الأميركية في موقع التفوق الوهمي.

في دراسة تقويمية للتدخل الأميركي في لبنان في العامين ١٩٥٨ و ١٩٨٢، وصلت Agnes Korbani (1991) إلى استنتاج فحواه أن «خطوة أيزنهاور كانت فعالة وقد أحلّت السلام دون الاضطرار إلى استخدام القوة، وكانت النتيجة أن انسحبت قوات المارينز

عامذاك انسحابا سلميا كانت فيه مرفوعة الرأس واستُقبل أفرادها لدى عودتهم إلى بلادهم استقبال الأبطال. أما خطوة ريغن فلم تسلم من العيوب بحيث تركت لبنان أرض دماء وأشلاء في حين عاد الضحايا من قوات المارينز محمولين في نعوشهم إلى مثواهم الأخير» (Korbani 1991: 124).

علينا أن نتذكر أن النزاعات التي شهدها العامان ١٨٦٠ و ١٩٥٨ قد وُضعَ لها حد فوري عبر تسوية سياسية دعمتها القوى العظمى كما وافق عليها ودعمها الرأي العام الداخلي. كذلك كان من شأن تينك التسويتين أن تأتيا بزمن واعد بالخير، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان جبل لبنان ينعم «بفسحة من البحبوحة» يحسد عليها (حتي ١٩٧٥) كما عرف في تلك الحقبة فترة «سلام طويل الأمد» (أكارلي ١٩٩٣). أما غداة أزمة العام ١٩٥٨ فقد نعم البلد أيضا بفسحة أخرى من الاستقرار السياسي وبناء أسس الدولة والتنوير الثقافي والفكري.

في حين كان لبنان خارج إطار الخلاف والتنافس الدوليين كان من ناحية أخرى أسير نسيج آخر من النزاعات الإقليمية الأكثر وبالا عليه، فما دام النزاع العربي-الاسرائيلي لم يجد سبيله إلى الحل كان لبنان يعود من جديد ساحة بديلة ومؤاتية لأعمال القتل. وفي واقع الأمر أن كل المعارك الشرسة التي أطلقت العنان للأعمال العدائية المتمادية في العام ١٩٧٥ (الحرب الفلسطينية-اللبنانية، والحرب الفلطسنينة-السورية والحرب الفلطسينية-الاسرائيلية) لم يكن لها كبير علاقة بالخلافات الداخلية والتوتر السياسيّ.

لعلّ غسان تويني، من بين المراقبين السياسيين، كان أدقهم طرحا لهذه النظرية المقنعة (أي لبنان كساحة بديلة للقتل تعربد فوقها حروب الآخرين) وأشدهم تمسكا بها ومتابعة لهَا، بداية يوم كان رئيسا لبعثة لبنان في الأمم المتحدة ومن بعدها في تعليقاته الأسبوعية اللاذعة والناصعة الوضوح في صحيفة النهار (تويني ١٩٨٥). أما شارل عيساوي، وهو أيضا من المراقبين الثاقبي النظرة لتاريخ لبنان غير المستقر، فلم يكن أقل حدة ووضوحا عندما عبّر عن استهداف لبنان في أعقاب أزمة العام ١٩٥٨. ففي عرض مؤثّر لما اتسم به موقف المجتمع الإقليميّ والدوليّ من اللامبالاة الخلقية قال:

«إن نجاح لبنان وبروزه كمثال للديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية أكثر من أن تتحملهما منطقة أدارت ظهرها كليا لهذين النظامين... قد يُجاب على هذه المقولة بأن هذه المخاوف لا أساس ملموسا لها، وبأن الضمير العالمي لن يسمح بأن يُلحَق الأذى ببلد مسالم غير مؤذ كلبنان وبأن البلدان المجاورة لا ترغب في أن تجد على حدودها اقلية متمردة ومن مصلحتها الحفاظ على لبنان «نافذة تطل منها على الغرب». لكن بالنسبة إلى أي مراقب تابع مجريات السياسة المحلية والدولية في العالم طوال السنوات الخمسين الماضية تبقى كل هذه الاعتبارات كلاما فارغا لا معنى له. فالأقليات تمت تصفيتها بكفاءة عالية فيما عصف العنف بكل «النوافذ» وسدّها، كل ذلك والضمير العالمي مستريح لم يحرك ساكنا (عيساوي ١٩٦٦ : ٨٠ - ٨١).

لبنان، تعبيراً بشعاً

اللامبالاة الخلقية حيال معاناة لبنان التي عبّر عنها عيساوي منذ أكثر من ثلاثة عقود زادت قسوة على لبنان حتى باتت إنكارا شديدا له أو حتى لوما، فالضمير العالمي لم يصبح أكثر رقة أو رحمة أو تفهما لكون لبنان يُستغل كضحية بديلة في النزاعات الإقليمية التي لا تنتهي. ومن دواعي السخرية أن العالم أدار أذنه الصماء إلى ما يجري في لبنان وراح يلوم الضحية بدل المعتدي. والأغرب من ذلك أن هذا المنحى لا يزال مستمرا حتى بعد أن أخذ البلد يظهر بشائر مشجعة في الجهود التي تُبذل لإعادة الاعمار والتاهيل وفي احتواء العوامل المؤدية إلى نشوب أية أعمال عدائية. تنعكس هذه اللامبالاة المؤسفة أكثر ما تنعكس في العلاقات الدبلوماسية، فحتى المسائل المهمة ذات التأثير المباشر في أمن لبنان الوطني وفي سيادته كدولة مستقلة يجري بحثها ومناقشتها فيما لبنان هو آخر بلد يُؤخذ رأيه حول هذه المسائل.

ولو أن الأحداث في لبنان كان يُصار إلى تجاهلها وتعميتها فقط لهان الأمر بعض الشيء، لكن تعبير «اللبننة» قد بات رمزا للبشاعة يتم تداوله في التحقيقات الصحافية المثيرة والبرامج الإعلامية التشهيرية. وفي أحيان كثيرة صارت «اللبننة» تُستخدم كصورة كلامية تحمل مضمونا يمثل الاجرام والفظاعات والعنف.

حتى هذه المكاره وما يشبهها تبقى قابلة للغفران أما الموجع، جسدا ونفسا، فهو أن يتحوّل تعبير «اللبننة» شعارا شيطانيا جامدا لا روح فيه، مجرد عنوان يثير آلام الناس واشمئزازهم. عندما كنت أجمع نماذج من الفظاعات التي عصفت بلبنان يوم كانت أخباره لا تزال تهم شاشات التلفزة الأميركية، احتفظت بسجل ضمّنته عدد المرات التي حُشر فيها هذا التعبير المهين حشرا بصورة عشوائية ولكن دائما ضمن ظروف مأسوية وفظاعات رهيبة لا تصدق: رجل إطفاء يكافح حريقا في فيلادلفيا، أحد المرضى يفتك به داء الايدز، شخص يمارس رياضة الهرولة في سنترال بارك في منهاتن مرعوبا من المجرمين الذين يُحتمل أن يهاجموه، مجموعة من المسافرين الذين نجوا من حادث اصطدام قطارهم بقطار آخر، فيتناميون بائسون ممن حملتهم قوارب اللجوء إلى الشواطئ الأميركية، لاجئون من الصين، أمواج بشرية هائجة يعصف بها الحزن وهي تشيع الخميني، عمليات النهب والفوضى في أعقاب الزلزال الذي ضرب لوس أنجلس، عاصفة من إطلاق النار يقوم بها قاتل مجنون، وحتى الآلام وإمارات الحَيْرة والضياع على وجه أحد المرضى النفسانيين وفي تصرفاته وصفها أحد أشهر أطباء النفس في أميركا مشبّها حالة مريضه بحالة شخص شوّهته فظاعات الحرب اللبنانية!!

كان تعبير «اللبننة» بمعناه التشويهيّ المهين يمتد أحيانا بحيث يشمل الكوارث الطبيعية

كالحرائق والزلازل والأعاصير وما إليها وما ينتج من هذه الكوارث من أضرار تلحق بالضعفاء وغير المحميين من الناس. حتى الأعمال الوحشية المتفلتة من كل قيد وضحايا الانحلال الخلقي والشواذات ومظاهر الرعب الجماعي والخوف كلها كانت تُختصر بأنها أشبه ما تكون بالحياة في لبنان.

قد يميل المرء إلى فهم دوافع الصحف الشعبية المصوَّرة والتي تعتمد على الإثارة وترويج صورة معينة عن بعض الشخصيات، لكن المؤسف أن بعض الكتاب والمفكرين قد أخذوا في الآونة الأخيرة يستسيغون استخدام هذا التعبير - العنوان، والواقع أن تكاثر الدراسات والكتابات الأكاديمية التي تستشهد بتعبير «اللبننة» أو «التلبنن» قد أدخلها مفردة في معاجم علم الاجتماع. وقد يكون المعجم الفرنسي المعروف «لاروس» أول تلك المعاجم ذلك أنه في العام ١٩٩١ أدخل تعبير «اللبننة» رسميا في اللغة الفرنسية معرّفا إياها بأنها تعني (Procès de fragmentation d'un Etat, résultant de l'affrontement entre diverses communautés) «عملية تمزيق أوصال الدولة نتيجة المواجهة بين جماعات متباينة». ويذهب لاروس أبعد من ذلك مقترحا أن لفظة «اللبننة» يمكن أن تحلّ محل لفظة «البلقنة» بغية إعطاء صورة أوضح لانهيار «الكتلة الشرقية» وتفككها بعد انتهاء الحرب الباردة[٤].

في دراسة موسّعة حول العنف اختار James Gillian لبنان (وخصوصا عاصمته بيروت) من بين بلدان العالم جميعا - إلى جانب الفظاعات التي ارتكبها هتلر وستالين وعيدي أمين وصدام حسين وطيارو الكاميكاز وعصابة بادر ماينهوف والألوية الحمراء وسفاكو دماء الابرياء في بلفاست والبوسنة وبوغوتا - كمثال يصوّر به «الفظاعات الأشد تدميرا للحياة الانسانية والأكثر هولا ورعبا في هذا القرن وفي كل أرجاء الأرض» (Gillian 1996: 95). أما Rupesinghe فيتجاوز هذا الأفق الرحب من السرد ويذهب في وصفه أبعد من ذلك إذ يجعل من «اللبننة» مفهوما قائما بذاته يشار به إلى «الأوضاع التي تفقد فيها الدولة قدرتها على حفظ القانون والنظام العام بحيث تأخذ الجماعات المسلحة تتنافس على انتزاع السلطة وممارستها» (Rupesinghe 1992: 26). كذاك تأخذ هذا المنحى Hélène d'Encausse في دراسة لها ممتازة لولا لفتتُها «الكريمة» نحو لبنان حيث تتكلّم عن «لبننة القوقاز» في معرض بحثها النزاع بين المسيحيين الأرمن والمسلمين الشيعة من الأذريين على السيطرة على إقليم ناغورني-كاراباخ الأرمني في أذربيجان (d'Encausse 1993).

حتى المفكرون الجديون من الكتّاب لم يصمدوا أمام إغراء استخدام هذا التعبير الذي صيغ رمزا، ولعلّ الصيغة التي اختار أن يستخدمها William Harris في الاستعانة بهذا التعبير في أحدث كتاب له حول النزاعات الطائفية والعولمة في لبنان (Harris 1997) هي الأكثر وضوحا. والواقع أن الخط التمييزيّ الذي يرسمه بين «لبننة» عقد الثمانينات و«لبننة» عقد التسعينات يشكل الطرح الأساسيّ الذي يتمحور حوله كتابه، فاللبننة الأولى تشير إلى «النزاع

الطائفي والكنتنة الانتقالية الموقتة في زمن التحول على الصعيد العالمي» . يومها اتجهت الانظار نحو لبنان باعتباره «حالة متطرفة منتشرة في أوراسيا» (هاريس ١٩٩٧ : ٦) . أما «اللبننة» في عقد التسعينات فقد جاءت بتهديد جديد حيث بات المتطرفون المعسكرون من المسلمين الشيعة، الذين أصبحوا الفريق السياسيّ الأقوى والأقدر، «يشكلون الامتداد الرئيسيّ للثورة الايرانية في العالم العربيّ» . وهكذا يكتسب حزب الله صورة البعبع على الصعيد العالمي وتصبح «اللبننة»، في هذا الاطار، «بؤرة سوداء تنشر الدمار والتطرف والارهاب» (هاريس ١٩٩٧ : ٧) .

وفي هذا السياق أيضا، حيث الشيء بالشيء يُذكر، تصبح الشيعية المعسكرة والمعبّأة نذيرا بذلك النوع من التصادم بين الاسلام والغرب - وهو ما يفتح على الأرجح طريقا ممهدا للحرب العالمية المقبلة - بحسب ما ورد على لسان صموئيل هنتنغتون في نظريته الواسعة الانتشار «تصادم الحضارات» (هنتنغتون ١٩٩٣ و ١٩٩٦) . ومما يُسجَّل لهاريس انتقاده لتقسيمات هنتغتون العشوائية التي فرزت حوض المتوسط بكامله إلى «مناطق ثقافية» و«خطوط جغرافية عائبة» وهو بالتالي يرفع الصوت محذرا ومعترضا على هذا «التعميم السطحيّ» . لكنه مع ذلك يعود فيفاجئنا بالتأكيد، في ضوء «فشل محاولة العماد عون كسر الطوق الطائفيّ والضغوط الخارجية» خلال حروب لبنان في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ أنّ «اللبننة كانت في تلك الفترة قد أرخَتْ على لبنان ستارا مظلما» . (هاريس ١٩٩٧ : ١٦) .

هذه التوصيفات وما يماثلها - خصوصا تلك التي تضخم عوامل الانقسام والاضطراب الداخليين باعتبارهما عنصرا من صلب تكوين لبنان، أو تلك التي تعتبره ضحية العوامل الخارجية الطاغية المزعزعة لاستقراره - ليست سوى ضرب من التعميم المضلِّل، فلا هي تدرك ما في الاضطراب الجماعيّ الذي يواجهه البلد أحيانا من عناصر التنوع والغنى أو تلقي على تلك العناصر ضوءا كاشفا توضيحيا، ولا تَعْدل في كشف بعض التغيّرات والظروف التي جعلت لبنان أسيرا لتلك الدوامة العاصفة من الَأعمال العدائية المتمادية التي لا ترحم والتي ابتلي بها عبر تاريخه الطويل والزاخر بالنزاعات .

تنقّل الأعمال العدائية في المكان وتماديها في الزمن هما الصفتان الأشد التصاقا بالنزاع الجماعي الذي واجهه لبنان والأكثر تحديدا له، كما إنّ كلا من الصفتين تغذي الأخرى وتضاعف النتائج المرضية المتأتية منها وهو امر غير مستغرب حين تترك مشاعر الغضب والظلم تتفاعل دون أن تسلك طريق الحل . يذكّرنا Girard (1977) بأن الجماعات الغاضبة والثائرة من شأنها أن تصبّ جام غضبها على أي ضحية مكشوفة وفي المتناول، وجولات العنف والنزاع في لبنان، كما سنبيّن لاحقا، زاخرة بحالات كهذه من العداوة الممارسَة في غير موقعها، هذا اذا صح أنّ للعداوة موقعا .

لقد عكس الطابع الذي اتخذه النزاع الطائفي وحركات الفلاحين في أواسط القرن التاسع

عشر عديدا من هذه المظاهر، فالفلاحون الثائرون، شعوروا منهم بظلم الباشوات والأمراء وقمعهم وهم بعيدون في قصورهم، صبّوا غضبهم نحو أسيادهم من الاقطاعيين نظرا لقربهم منهم ولكونهم أقل سطوة وجبروتا. وعلى نفس المنوال، فان الامير أو الحاكم الذي لا يجرؤ على مقاومة السلطان أو الوالي العثماني ينفّس غضبه على الاقطاعيين الضعفاء الذين لا حماية تقيهم جبروته وذلك بأن يخلق العداوة والخصومة في ما بينهم. من هنا كنا نشهد أحيانا أبناء العم أو الأخوة المتنافسين على رعاية الوالي يخوضون معارك قبلية دموية طاحنة. والأهم من ذلك أنه في كل تلك الحالات وما شابهها كان الطابع الأساسيّ الذي انطلق منه النزاع يُغيّر اتجاهه وسط تواتر الأحداث فيتحوّل بذلك تمرد ذو طابع اجتماعي إلى نزاع طائفي ويتمّ إسكات صرخة الفلاحين المقهورين وتحويل مسارها إلى قتال طائفي.

هكذا أيضا في العام ١٩٥٨ أدى التدخل الأجنبي، من قبل القوى الاقليمية والعالمية، إلى نسج تحالفات غريبة وقيام حروب انقسامية وبديلة. ومرة أخرى نشهد أزمة داخلية حول تداول السلطة السياسية والفوارق الاجتماعية-الاقتصادية ومظالم الجماعات والمناطق المهملة والمحرومة وهُوية لبنان الوطنية وتوجهات سياسته الخارجية، تنقلب إلى نزاع طائفي أو يتم تحويلها كذلك. يومها بالذات بدأت أشكال الاحتجاج الجماعي السلميّ تنزلق إلى دورات انتقامية من المواجهات مع كل ما كان يرافقها من ممارسات العنف المتوارثة والمتفلّتة من كل الضوابط ،ويومها أيضا بات المواطنون الأبرياء ضحايا بديلة لأعمال عدوانية نشبت دونما استفزاز من أحد فالضحايا، ويا لنكد الحظ، صادف أنهم كانوا هناك، «مكشوفين دون حماية وفي متناول القَتَلة» (جيرار ١٩٧٧). تلاشى النظام العام حتى الغياب التام فافلت الفالتون أصلا من الضوابط التقليدية وحكم القانون وتفشّت أعمال التعدي والسطو والسرقة والنهب دون رادع ولا رقيب.

طبيعيّ أن النتائج المحزنة للأعمال العدائية المتنقلة كانت أكثر بربرية ووحشية خلال النزاع المتمادي في العقدين الأخيرين، والواقع أننا حين نعود إلى بعض الجولات الأشد شؤما وخصوصا تلك المصيرية منها التي بدّلت وجهة سير العنف الجماعيّ وشحنته بالمزيد من الوحشية نجد أنها كانت كلها من الحصائل الجانبية للضحايا البديلة. فحين كانت القوات السورية مثلا تبدل الجهات التي تستهدفها بالقصف - فتوجّه نيرانها حينا نحو مواقع الميليشيات المسيحية وتعود أحيانا فتعكسها باتجاه المقاتلين الفلسطينيين للحد من مكاسبهم اللوجستية - كان حريا بها أن توجّه فُوَّهات مدافعها إلى مواقع أعدائها المفترضين أي القوات الاسرائيلية والعراقية تحديدا، لكن على أرض الواقع لم تكن أيّ من هاتين القوتين الاقليميتين الكبريين مهيضة الجناح عاجزة عن رد الهجوم ولا كانت في المتناول السهل. كذلك فإن ممارسة قوتها العسكرية على الجماعات الأضعف والأكثر إذعانا كانت تتيح لها توسيع سيطرتها وتقويتها على الجماعات المتعاملة معها. من هنا، كما سنرى، استمدت

الأعمال العدائية تماديها وما تخللها من الوحشية.

ليست الحرب التي استعرت في جنوب لبنان سوى مثل صارخ على ما نسميه عنفا بديلا، فتلك الحرب لا تكاد تمتّ بأية صلة إلى الفوارق الداخلية أو التناقضات داخل لبنان وبين بنيه. تلك الحرب اشتعلت عندما أعاد الفلسطينيون، الخارجون من الأردن بقوة السلاح، تركيز قواعدهم في جنوب لبنان واستأنفوا منه هجماتهم ضد اسرائيل. منذ تلك الفترة تحوّل جنوب لبنان ساحة حرب معبّأة كان لها تأثير شديد الوطأة من حيث أدّت إلى ارتفاع وتيرة الأعمال العدائية في أرجاء أخرى من البلاد. كذلك فان الحرب في جنوب لبنان هي التي دفعت بمجموعات كبيرة من المسلحين الشيعة المقتلعين من أرضهم ومنازلهم هربا من ويلاتها لتزدحم بهم أحزمة الحرمان والفقر المحيطة ببيروت وسواها من المناطق. تلك هي أزقة البؤس والحرمان إياها التي خرج منها حزب الله خلال غزو اسرائيل لبنان في العام ١٩٨٢. ومما يبعث على السخرية أن اسرائيل، باخراجها منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، قد جعلت منها في واقع الأمر عدوا أشد شراسة وحقدا. وها هو حزب الله الآن، كما منظمة التحرير الفلسطينية من قبله، عالق وسط الخيوط العنكبوتية المتشابكة للصراعات الاقليمية والخلافات العالمية وهو ما يبقي تحركاته وأعماله في معظمها خاضعة في العمق وإلى حد كبير لمشيئة وسيطيه الاقليميين الرئيسيين ايران وسوريا. أليست ايران في الأساس هي الينبوع الذي انطلقت منه أصولية حزب الله الشيعية؟ ثم أليست هي مصدر الدعم المالي الكبير للحزب الذي بلغ ما تقديره ملياران من الدولارات منذ العام ١٩٨٠ (Norton 1999)؟ أما الأسلحة المتدفقة من ايران فتبقى سوريا معبرها الوحيد وناقلها الأوحد.

إن أيّ تغيّر يطرأ على هذا النوع من توازن القوى الخارجيّ أو على مسار عملية السلام العربي-الاسرائيلي أو مفاوضاتها المتقطعة قادر على إشعال دورة القتال من جديد، ومتى عادت هذه الهجمات تأخذ مجراها لن يبقى سكان القرى الجنوبية الأبرياء العزّل هم وحدهم ضحيتها، فقد أضفت اسرائيل مؤخرا تغييرا واضحا على هجماتها الانتقامية ردا على قذائف الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله على مستعمراتها الشمالية أكان من حيث حجم الهجمات أو الاهداف التي توجه اليها ضرباتها. فمن ناحية إن هذه الضربات قلّما توجّه ضد المسؤولين عنها أي تحديدا سوريا وايران والقواعد العسكرية التابعة للمقاومة الشيعية، وإنما تُشن الهجمات الانتقامية عنيفة موسعة لا تتناسب إطلاقا مع الضرر المحدود وأحيانا الذي يكاد لا يذكر الذي تحدثه قذائف حزب الله أو اختراقاته «حزام الأمان» الذي كانت تحتله اسرائيل منذ العام ١٩٧٨. من ناحية ثانية إن الهجمات الانتقامية كانت دوما تستهدف المنشآت المدنية والمحطات الكهربائية والقرى والبلدات والعائلات، وكلها بعيدة تماما من مواقع القواعد العسكرية للمقاومة. في الجولات الأخيرة التي خاضتها اسرائيل (حزيران ١٩٩٩ وأوائل شباط ٢٠٠٠) تم تدمير ثلاث محطات كهربائية أغرقت ثمانين في المائة من البلاد في

ظلمة دامسة.

اذا جئنا واقع الأمر ليس مهمّا أن نعرف مَن أو ما الذي استفزّ غضب اسرائيل، فهي لم تكن يوما بحاجة إلى فبركة الأعذار وابتكار المبررات للقيام بهجماتها الانتقامية، ذلك أن حكوماتها المتعاقبة عبر السنين لم تستطع ضبط جموحها الذي لا يقاوم إلى إفراغ غضبها على لبنان وتنفيس حقدها الدفين عليه. في مقال افتتاحي جاء عنوانه ذكيا وملائما تماما «إذا راودتك الشكوك، فعلامَ الحَيْرة، أُقصفْ لبنان»، لم يجد Charles Glass، في هذا الاطار، عجبا في أن تتجه الطائرات الحربية الاسرائيلية إلى لبنان تمطره بقذائفها لا لسبب إلا لأن المتزمتين اليهود المنصّبين أنفسهم حماة للشريعة خرجوا إلى شوارع القدس يرمون بالحجارة كل من يتجرأ على سوق سيارته يوم السبت»! ربما انطوى هذا التهجّم على بعض المبالغة، لكن مع ذلك فانّ ثلاثين سنة من الحرب التي لم تهدأ في جنوب لبنان تبقى واحدة من المآسي الكبرى والمحزنة في هذا الزمن خصوصا أنها تبدو الحرب البديلة الوحيدة العاصية على الحلول، وما الدورة الأخيرة من أعمال العنف سوى دليل على ذلك. ما من شك في أن هجمات حزب الله المتصاعدة ضد اسرائيل كانت موضع تشجيع من قبل سوريا في محاولة منها لانتزاع تنازلات رفضت اسرائيل تقديمها خلال المفاوضات التي توقفت منذئذ.

كان الكثير من المعارك المدمرة لطرفي القتال ذا طابَع فجائي غادر ذلك أن عمليات القتل التي تخلّلتها لم توفر حتى أقرباء المقاتلين على ضفتي الساحة. فبخلَاف الصورة المماثلة في الميثولوجيا التوراتية، لم ينتقم الله من قايين وزمرة السوء من رفاقه بنفيهم عقابا لهم على قتل هابيل، وبدل أن يهيموا على وجوههم يفتك بهم الخوف والرعب إذ بهم يسقطون في دوامة لا قرار لها من القتل وحمامات الدم. في أوضاع كهذه مشحونة بالأجيج العاطفي المعدي تجد الجماعات المتقاتلة نفسها تمارس الثأر والانتقام من أيّ انسان تقريبا، وبدل أن يقتلوا من يريدون قتله اذا بهم يحصدون بِشَرّهم أقرب الناس من الابرياء الذين يمكنهم الوصول اليهم.

هناك عامل آخر لا بد من التوقف عنده، فالحدود المطاطة والضبابية بين أسباب النزاع الداخلية وتلك الخارجية ليست عنصرا جديدا أو، كما يدّعي البعض، من مظاهر النظام العالمي الجديد أو نذيرا بما سيصبح عليه النموذج الطاغي من العنف السياسيّ. في الواقع أن كل مراحل النزاع الجماعي في النصف الأول من القرن التاسع عشر - كثورات الفلاحين المتكررة والنزاعات الطائفية وحتى الخلافات الفئوية الضيقة بين الاقطاعيين - كانت جميعا مؤهلة لتصبح عرضة لاستغلال القوى والظروف الخارجية. هذا التدويل للنزاع كان دائما تقريبا يؤدي إلى إطالة أمده وبالتالي إلى تمادي الأعمال العدائية. في النزاعات القديمة كما في الحديث منها، ما أن كان لبنان يتورط في الخلافات الاقليمية والعالمية حتى كان يقع

ضحية نتائجها المزعزعة لاستقراره ولا يتمكن من حماية نفسه، وهنا كانت تختفي دائما الاسباب التي انطلق منها النزاع وكانت في أساسه. وإذ تلجأ الجماعات المهمشة من ضحايا الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية الداخلية أو الاهمال السياسيّ إلى طلب الحماية والرعاية الخارجيتين، تجد في انتظارها القوى الخارجية الساعية لفتح دروبها إلى المنطقة مستعدة وجاهزة للمسارعة إلى دخول المعترك. هذا التدخل الخارجي، مطلوبا كان أو متطوعا، طالما لعب دورا زاد من حدة الاستقطاب الفئوي وعمّق مصادر العدائية، وباختصار فانّ لبنان كان يتحوّل المرة تلو المرة هدفا وضحية في آن لهذه الجدلية «الداخلية-الخارجية».

الجدلية الداخلية-الخارجية

أن نؤكد أن غرق لبنان في النزاع الجماعي الطويل الأمد يعود في الجزء الأكبر منه إلى التفاعل بين الاضطراب الداخلي وبين الضغوط الخارجية هو، من نواح عديدة، نوع من تحصيل الحاصل لكنه مع ذلك يبقى تأكيدا جديرا بالمزيد من التمحيص نظرا لما يحوطه من التعقيد وما ينتج منه من عناصر الفرقة والانقسام. إن أحداث الرعب والفظاعات التي حفلت بها السنوات العشرون الفائتة كشفت حقيقة واضحة كالشمس وهي أن كيان لبنان السياسيّ ذا التركيبة السريعة العَطْب، ما لم نبتكر له ستراتيجيات بديلة من شأنها تحييد المصادر الخارجية لما يزعزع استقراره وتهدئة نزاعاته الداخلية، سيبقى عرضة للمزيد من الضعف حيال مثل هذه الضغوط.

لا أحسبنا نطرح جديدا في هذا الكلام، فمن قبل أن تولد الدولة اللبنانية كانت موضوعا للكثير من التأمل والتكهّن والحَيْرة. منذ أوائل القرن التاسع عشر كان الرحّالة الأجانب والارساليون المبشّرون ومدوّنو القصص الشعبي والمؤرخون يحارون في أمر هذه الجمهورية الصغيرة، وربما واحدة من أصغر الدول ذات السيادة في العالم، كيف لها أن تستمر وتبقى الديمقراطية الليبرالية المنظمة والمزدهرة نسبيا، الوحيدة بين جمع من الانظمة السياسية السلطوية المضطربة. منذ أن سجل Volney - الرحّالة الفرنسيّ الشهير الذي زار لبنان في ثمانينات القرن الثامن عشر - انطباعاته وإعجابه بما أطلق عليه «شعاع الحرية والروح الجمهورية الأصيلة»، (Volney 1788: 73-74)، حتى الدراسات الموضوعية الحديثة التي وضعها علماء الاجتماع الذين يبتعدون عن المقاييس العاطفية، كان المراقبون دوما يختلفون في تقويمهم لبنان وطبيعة نظامه ومجتمعه.

حتى اندلاع الأعمال العدائية في العام ١٩٧٥ بقيت لهجة الكثير من الأدب السياسيّ عن لبنان، معه كانت الكتابة أو عليه، حذرة إلى حد كبير ومتنبهة. حتى الذين ذهبوا في كتاباتهم إلى حد اعتبار لبنان جمهورية «سريعة العَطْب» أو «مصطنعة» أو غارقة في المشكلات لم

يغفلوا عن بعض انجازات هذه الجمهورية خصوصا صمودها كديمقراطية برلمانية ذات اقتصاد حر في منطقة أدارت ظهرها لهاتين الميزتين كلتيهما. والحقيقة أن هذه الميزة التي انفرد بها لبنان في المنطقة تبقى هي تحديدا الصفة التي سجلها له حتى منتقدوه ولم يستخفوا بها.

كذلك فان الماركسيين والمفكرين اليساريين الذين ينزعون عادة إلى عزو مشكلات لبنان والمخاطر المحدقة به إلى الفوارق الاجتماعية الداخلية لم يغفلوا من حسابهم وطأة القوى الخارجية الانقسامية وتأثيرها في أوضاعه ولا تجاهلوا هذا التأثير. كانت الحرب لم تتجاوز عامها الأول بعد حين تطرق فؤاد فارس العضو النشط في منظمة العمل الشيوعي والمشارك في التحالف اليساري-الحركة الوطنية اللبنانية إلى هذا الموضوع مؤكدا أن المسألة الفلسطينية «تنطوي على الكثير مما يفسّر الأحداث التي عصفت بلبنان، ليس فقط لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت إحدى الجهات المقاتلة الرئيسية في المعارك التي وقعت، ولكن لأن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل رابطا محوريا بين الحالة الداخلية اللبنانية وامتدادها الخارجيّ» (فارس ١٩٧٦ : ١٠-١١).

لكنّ السنوات العشرين التي عصفت خلالها بلبنان أحداث دامية وفظاعات وحشية أطلقت العنان لكتابات أقل تفهّما ورويّة وأحيانا تنضح بالخبث عن لبنان، وبدل التحليل والتقويم المتوازن الذي يتوخى الدقة في النظر إلى مشكلات البلاد ومستقبلها، وهو النهج الذي خبرناه في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أخذنا في الآونة الأخيرة نقع على دفق من التشنيع والترّهات. لقد بات من الشائع لا بل من السهولة بمكان كبير الطعن بلبنان والتشهير به على أنّ أصله وتراثه ومستقبله مجردة كلها من كل فضل أو فضيلة. كأنهم امتهنوا كتابة أوراق «النعيّ» فلا يأنفون كلمة الشؤم يحشرونها حيثما وقعت. حتى إنجازات البلد التي لا خلاف حولها ولا جدال، والتي كانت ميزته الساطعة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يعتبرها هؤلاء نتاجا جانبيا لظروف خارجية مؤاتية أو مصادفات شاذة عن المألوف أو مجرد انقشاع عابر للغيوم السوداء الداكنة المنذرة بحجب أشعة الشمس عن لبنان.

الصيغة المتكررة، والتي تكاد تشبه «الكليشه» لهذه الصورة المألوفة في هذه الأيام تزعم أن ازدهار لبنان الاقتصادي واستقراره السياسيّ انما يكمنان في عوامل قائمة خارج حدوده. فمعظم المراقبين يعتبرون بشبه إجماع دائم في هذا الاطار أن أحداثا وعوامل كتقسيم فلسطين في العام ١٩٤٦ ومجيء اللاجئين الفلسطينيين وفورة النفط وتدفق الرساميل العربية والاضطرابات السياسية المتمادية في الأنظمة العربية المجاورة، كانت هي الحوافز الرئيسية التي وضعت لبنان في ذلك الموضع الذي يحسد عليه.

لكن هذه العوامل الخارجية وأمثالها لم تكن مستقلة تماما عن عوامل أخرى كما أنها لم

تكن كلها كتلة من الايجابيات المفيدة، مع ذلك فان معظم النتائج الجانبية المضرة أو الهدامة لمثل هذه العوامل يتم تجاهلها فيما تسلّط الأضواء الكاشفة على ما يُفترض من حسناتها وفوائدها. فبديل الأخذ بعين الاعتبار، مثلا، كيف أن إنشاء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ كانت له آثار مدمرة نتيجة انقطاع شريان الاتصال (عبر خط السكة الحديد بيروت-حيفا-القاهرة) بين لبنان من جهة وافريقيا العربية وشمال فلسطين وجنوب سوريا من جهة ثانية وهو الخط الذي قامت عليه وحدة المنطقة الاقتصادية وازدهارها (Petran 1987: 65-66)، نرى الأدب السياسيّ يقف مشدوها أمام نتائجها الباهرة المزعومة ولا يتجاوزها. من هنا لا يكفّ المتطوعون عن تذكيرنا بأن بيروت كمركز لمرور البضائع وكميناء إقليمي ليست سوى ناتج جانبيّ للظروف المتعلقة بحرب العام ١٩٤٨ في فلسطين، وبأن مقاطعة الدول العربية الاقتصادية لاسرائيل حوّلت اتجاه السير وتدفق الرساميل نحو بيروت. كذلك فان خط الأنابيب عبر البلاد العربية (Tapline) الذي كان مقررا أصلا أن ينتهي في فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، تمّ تغيير اتجاهه من قبل السعودية بحيث ينتهي في صيدا ومثله خط النفط العراقي الذي كانت حيفا نقطة نهايته المقصودة فتمّ تحويله إلى طرابلس. بالنسبة إلى David Waines (1976) كانت هذه العوامل الخارجية هي التي ضمنت لبيروت موقعها ميناء رئيسيا لحركة الترانزيت من بلدان المشرق العربي واليها. أما Mackey فكانت أكثر زهوا حين أعلنت أن تلك التحولات كانت ذات أثر فوري في وضع لبنان الذي «وجد نفسه بين ليلة وضحاها تقريبا المحطة الرئيسية لحركة مرور النفط بين الخليج الفارسي وأوروبا» (Mackey 1989: 6).

وعلى هذا المنوال إياه يركّز الأدب السياسيّ دونما كلل على ما كان للامكانات والقدرات الفلسطينية، بما فيها الأشخاص المحترفون المهرة والمصرفيون والمضاربون وتلك القوة الكبيرة من اليد العاملة الرخيصة، من دور فعّال في دفع الاقتصاد اللبناني على دروب الازدهار. وتتابع هذه المقولة فرضيتها بالقول إن بيروت، لولا المهارات النشطة التي جاء بها الفلسطينيون وغيرهم من اللاجئين والتي زادتها إنتاجية مشاعر القهر النابعة من النفي والتهميش، ما كانت لتتحول جنة تقصدها رؤوس الأموال العربية والأجنبية. هنا أيضا ينسب Waines، من بين الكثيرين غيره، بروز بيروت «مركزا فكريا» لعدد كبير من التجمعات الراديكالية وللتعبير الثقافي والفني، إلى هذا الدفق الخارجي.

إلى وقت قصير مضى لم نكن نملك سوى القدر اليسير جدا من التوثيق المنهجي الذي يتناول دور الوجود العسكري الفلسطيني ووطأته حيال زعزعة استقرار لبنان وتحويل مجتمعه إلى الراديكالية، واذا حدث وتم الاعتراف بأن هذا الوجود العسكريّ لعب دورا في صلب مجريات الحرب اللبنانية جاء ذلك من قبيل تصويره أشبه بالضحية التي سقطت على غير وعي منها في مستنقع النزاع الطائفي اللبناني أو هي زجّت فيه زجا. لم يكن تدخلهم في

شؤون لبنان الداخلية سوى عملية «توريط» كانت وراءها خطة تآمرية جهنمية لترويض منظمة التحرير الفلسطينية أو حتى لتصفيتها. أما انخراطهم في صميم العمليات القتالية ودخولهم في عمق النزاع فلم يكن سوى دفاع عن النفس هدفه حماية مدنيبهم العزّل في مخيماتهم المنكودة الحظ، أو لتوفير الدعم للقوات التقدمية من حلفائهم اللبنانيين المعرّضين للخطر. وهناك أدهى من كل هذا، فقد ذهب البعض إلى القول، على تحسّر وأسف، إن حركة ثوريّة مطهّرة هدفها التحرير قد أفسدتها وحرفت مسارها القبلية اللبنانية والسياسة الطائفية البغيضة(٥). هذا النهج التحليلي كان له مؤخرا استثناءان لافتان، أحدهما جاء على قلم Winslow (1996) والثاني على قلم فريد الخازن (٢٠٠٠) اللذين قدّما الدليل الموثّق والمقنع على الدور الفاعل للعسكرية الفلسطينية في نسف الطابع التوافقي للسياسة اللبنانية وفي تصعيد حجم العنف ووتيرته.

هناك ادعاءات مماثلة أيضا عن تدفق أموال النفط، فالكلام المدرار حول اندلاق البترودولار على لبنان أضفى على البلد صورة بدا معها كأنه بقي مجموعة متناثرة من المقاطعات الجبلية الغارقة في بؤسها أو المناطق الريفية المعزولة والفقيرة وبعض المراكز الأشبه بالمدن هنا وهناك، إلى أن تفجرت باتجاهه ينابيع النفط العربيّ المخلّص!

وأخيرا، وربما كان المنحى الأكثر تشويها للحقيقة، تصوير ما شهده لبنان من نهضة وازدهار كأنه سقط عليه مصادفة وربما نتيجة ما ابتليت به آنذاك الانظمة الاقليمية المحيطة به، أكثر منه ناتجا من قدرات لبنان الذاتية والداخلية. وفيما كان الشرق الأوسط غارقا في لجة النزاع العربي-الاسرائيلي أو تعصف به الخلافات الفئوية والايديولوجية، وقف لبنان متفرجا لامباليا يقطف ثمار الفوضى الضاربة أطنابها عند الآخرين. حتى طبيعة لبنان الجميلة ومناظره الأخّاذة لم تكن لتلفت انتباه هؤلاء إلا متى قورنت بالأرض الصحراوية القاحلة في المنطقة.

لا يمكن المرء إلا أن يستشعر عنصرا موجع السخرية في كل هذا. فعندما لا يُرمى لبنان بأنه كيان عائب وتركيب مصطنع، تُعزى حينئذ إنجازاته - على ما تبدو من التواضع - إلى الظروف الخارجية المؤاتية، أما ما يُعتبر عيوبا فيه فمردّه إلى أسباب قائمة في صلبه ومختصّة به وإلى تناقضاته الداخلية. وبكلمة بسيطة واضحة إن اللبنانيين مسؤولون عما تعانيه بلادهم من عيوب وما يعصف بها من المآسي، أما الانجازات فلهم فيها فضل يسير أو لا فضل لهم على الاطلاق.

ومن هذا المنطلق إياه يقال لنا إن تراث لبنان كملجأ للمضطهدين، والازدهار الاقتصادي الذي عرفه في ستينات القرن الماضي وسبعيناته، والجنة التي يُهْرَع اليها رأس المال الأجنبيّ والأقليات المهجّرة من بلدانها، إنما هي جميعا نتيجة الفوضى والاضطراب في الأنظمة الاقليمية المحيطة. وباختصار، بدل التفكير في أن لبنان كان يمكن أن يتحمل أعباء إضافية

من ذينك الاضطراب والفوضى الاقليميين ويصبح بنتيجتهما أقل صمودا وأكثر ضعفا، رحنا ننظر من زاوية معكوسة فنتهجّم عليه باعتباره يستفيد من فوضى الآخرين واضطراب أوضاعهم وهكذا نجعل من الضحية معتديا. ربما وجدنا في كلام Sandra Mackey (1989)، التي قد تكون آخر الذين كتبوا كلاما ينعون فيه لبنان، التعبير المثال عن تلك الاحكام الجائرة بحقه: «اذا كان لبنان ينبض ارتعاشا في عقد الستينات من القرن الماضي، فقد راح يهتز اهتزازا في أوائل العام ١٩٧٥، فمع الفورة النفطية التي شهدتها الجزيرة العربية كانت كل مصادر الدخل في لبنان تعوم ازدهارا وكان لبنان - مرة أخرى - يقطف ثمار الأحداث خارج حدوده، لكن هذه المرة حملت إليه مصادر الضخ مالا عربيا». (Mackey 1989: 8). لكن فؤاد عوض كان أكثر وضوحا حين عزا الازدهار الاقتصادي الذي رتع فيه لبنان بين العامين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ إما إلى عامل المصادفة أو إلى العوامل الخارجية، فهذا «النمو الكبير المشهود لم يأت نتيجة تخطيط انمائي متماسك وبعيد المدى وضعه القطاع العام»، كما يخبرنا عوض، وانما كان «من قبيل المصادفة، ناتجا من عوامل خارجية مثل النزاع العربي-الاسرائيلي واغلاق قناة السويس أو تأميم الاقتصاد في البلاد العربية» (عوض ١٩٩١ : ٨٣-٨٦).

هل نحن أمام عجز عن تقديم تقويم أكثر توازنا وواقعية يشرح بموضوعية هذه الجدلية الداخلية-الخارجية؟ إن بالامكان استخراج الكثير من المعطيات على الأقل من الحقب الهادئة والمزدهرة التي مر فيها البلد لتعزيز النظرة المتفائلة التي تبشر بالخير، وتحديدا أنه متى تمّ تحييد العوامل الخارجية المؤثرة سلبا في الوضع الداخلي او احتواء تلك العوامل بات بوسع مختلف الجماعات اللبنانية أن تطور لنفسها سبلا طويلة الأمد للسلام والعيش المشترك في ما بينها. هذه النظرة ناقشها بمنطق مقنع وموثّق، من بين الذين ناقشوها، Theodor Hanf 1993، وجورج قرم ١٩٨٨ وسمير خلف ١٩٩٥ و Charles Winslow 1996 وفريد الخازن ٢٠٠٠.

طوال قرن كامل تقريبا، منذ العام ١٨٦٠ حتى العام ١٩٥٨، وهي فترة موسومة بالاضطراب الداخلي والاقليمي والعالمي بالنسبة إلى الدول الناشئة حديثا، كان السلام النسبي يعمّ لبنان الذي لم يعرف شيئا من مظاهر العنف الجماعي. لقد خرج من عقود من النزاع الطائفي الدمويّ وعبَرَ فترات الاضطراب التي عصفت به كمجتمع تعدّدي يواجه أجيج التحولات التي كانت تخضّ المنطقة. فاذا نحن أخذنا بالحسبان ما يعانيه لبنان من نقص على الصعيد المدني المجتمعي لكان ممكنا في ضوء ذلك أن يستحيل عليه التحول إلى دولة-أمة وأن يكون بالتالي محكوما، كما قال ألبرت حوراني، «بالبقاء جمهورية أركانُها من القبائل والقرى». (حوراني ١٩٨٨ : ٦). لكنها مع ذلك كانت جمهورية، ومع كل ما اعتراها من النواقص والخلل فقد تجاوزت - صامدة سليمة - انهيار الامبراطورية العثمانية وتفككها،

والاختراقات الاجنبية المتعاقبة، والتغيرات الكيانية السياسية، وحقَبا من الجوع القاتل والمدمّر، وويلات حربين عالميتين، واضطرابات اجتماعية-ثقافَية مرتبطة بتحولات مجتمعية خلافية جارفة.

يخطئ من يرى في هذا الانجاز امرا بسيطا عابرا، كذلك فإن قرنا كاملا من السنين ليس مقطعا زمنيا قصيرا في عمر جمهورية فتية ناشئة. إن الطاعنين بلبنان، وهم جمهرة فائضة العديد، وخصوصا منهم مَن يعتبره عائب الأصل وكيانا مصطنعا أو مجرد ضحية لثقافة ذاتية قتالية النزعة يضرب في صلبها ميل إلى العنف، ليسوا سوى قاصري الرؤية أو مجافين للحقيقة حين يشيحون بأنظارهم عن هذه الحقبة الغنيّة من تاريخه الزاخر بالأحداث.

ثم من قال إن الفترات الأقل غنى واللحظات السوداء من شريط التاريخ اللبناني لا تستدعي نظرة جديدة متفحصة؟ فعلى الأقل لا بد من استكشاف عبوره المتكرر في أنفاق الاضطراب السياسيّ لعلنا بذلك نلقي ضوءا موضّحا على المنحى التقاتلي لهذه الجدلية الداخلية-الخارجية وما يخلّفه من نتائج. لقد كانت كل مرحلة من المراحل الثلاث الكبرى التي شهدت عصف النزاع الجماعيّ - التحركات الثورية المتكررة للفلاحين والنزاعات الطائفية في القرن التاسع عشر، الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨ والأعمال العدائية المتمادية في الفترة الأخيرة - موضوعا لدفق متعاظم من الدراسات ومن الواضح أن أيا من تلك المراحل لا تنقصنا المعلومات حولها ولا التكهنات أيضا.

ولعلّ بعض تلك الفترات، وخصوصا منها الظروف والأحداث المتعلقة بمجازر العام ١٨٦٠، قد نالت من الدراسات والأبحاث، ومن كل ناح من نواحيها، ما يسدُّ الحاجة بل يزيد. واعتمادا على الوثائق المؤرشفة والسجلات التي روجعت (أي السجلات العثمانية والفرنسية والبريطانية وتلك المحلية أو التي تركها الارساليون) فان الواحد منا قادر على الخروج بقراءات وتحليلات واضحة التباين والاختلاف (راجع، مثلا، ثلاثا من أحدث الدراسات: أكارلي ١٩٩٥، فواز ١٩٩٤، مقدسي ٢٠٠٠). من هنا فإن مسائل من مثل هُوية المتقاتلين، أو مرتكبي الفظاعات في النزاع، أو المسائل التي أشعلت فتيله في الأصل، أو الطابع الذي اتخذته أعمال العنف ونماذجها، أو العوامل التي مدّته بقوة الاستمرار ورفعت من وتيرته، أو المرحلة التي توقف عندها النزاع كلها مسائل تبقى مفتوحة للتساؤل وإعادة النظر.

هناك نقاط من الغموض المماثل تغشى السبل التي سلكها شارحو الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨ ومفسّروها، علما بأن تلك الحرب كانت دون شك محدودة المدى والحجم متى قورنت بمذابح العام ١٨٦٠ أو بالأعمال العدائية المتمادية الأخيرة. لكن مع ذلك فان تلك الحرب شكلت مَعْلَما مهمّا في تاريخ لبنان السياسيّ. فاذا كان لبنان قد تمكّن من العيش والاستمرار على مدى قرن كامل تقريبا مع كل الخلافات والانقسامات الاجتماعية-

الاقتصادية والثقافية والايديولوجية دون أن تعصف به رياح النزاع المسلّح، ماذا تراه حدث في العام ١٩٥٨ مما غيّر نبرة الخطاب السياسيّ ونفخ فيها هذا القدْر من الراديكالية؟

ربما كانت (أزمة ١٩٥٨) الاصابة الأولى للنظام السياسيّ بشيء من التفكك بعد فترة طويلة لافتة من السلام، فقد استدرجت كمّا كبيرا من الكتابات[٦]، وقد أعادت الوثائق التي رُفعت عنها السرية مؤخرا إثارة الشهية إلى إلقاء نظرة جديدة مدققة حول مفهوم الولايات المتحدة للأزمة ودورها فيها[٧]. في ضوء كل ذلك يرى المرء تباينا واضحا في النظرة إلى طبيعة الجدلية الداخلية-الخارجية ونتائجها، وهو تباين ينكشف ساطعا أول ما ينكشف في قائمة من المفردات والعناوين التي اعتُمدت أوصافا لتلك الأزمة والتي تأرجحت بين «العصيان» و«الثورة» و«تحريك الفتنة» و«التمرد» و«الانتفاضة» و«الانتفاضة المضادة» و«المقاومة المسلّحة». والأهم من ذلك هو الفرق الشاسع بين نظرة وأخرى إلى الأسباب التي كانت وراء الأزمة. هل كانت، كما يطرح البعض، نتيجة الاضطرابات الداخلية والاستياء الاجتماعي-الاقتصادي وسوى ذلك من عوامل عدم الاستقرار المتعلقة بالصراع على السلطة والخلافة السياسية؟ أم أنها كانت حصيلة توتر إقليمي أوسع زاده حدة النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي والخلافات الإيديولوجية في الأنظمة العربية المجاورة؟ واذا كان هذان الطرحان معا هما السبب الذي أشعل النزاع فكيف انعكس هذا التفاعل في نماذج العنف التي شهدناها؟ وبتساؤل أكثر ملامسة للواقع، ما الذي حرّك الجماعات المقاتلة وعبّأها كي تخوض نزاعا مسلّحا؟ كل الأجوبة التي تردّ على هذه التساؤلات تبقى عرضة للشك وتثير مزيدا من التساؤل.

لكنّ معالجة الأعمال العدائية المتمادية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، خصوصا منظورا اليها في ضوء الكمّ الهائل من الكتابات التي تطرقت اليها، تصبح أمرا أكثر حيرة وأقل سهولة بكثير. هاتان الصعوبة والحيرة ليستا عسيرتين على الفهم إذا نحن استطعنا أن ندخل في اعتبارنا عدد المقاتلين المثير للدوار، حجما وتغيّرا وتبدّل أدوار (من داخليين وخارجيين، محدَّدي الهُوية وغير معروفين، منضبطين ومتفلّتين من كل ضابط، متزمّتين متعصّبين ومرتزقة)، وأن نأخذ في الحسبان أيضا مَن كان يحارب مَن ولماذا، ونمط العنف ووتيرته وشدته المتغيّرة باستمرار، والتبدل السريع والمتتالي في المسائل المطروحة أسبابا ودوافع، وما الذي أطلق شرارة هذه الجولة أو تلك، وكيف أبقي على تلك الجولات حية نابضة بعوامل الشر، وكيف تمّ تصعيدها ومن ثَمَّ تهدئتها وحلّها؟

هنا أيضا يتخذ البحث مسالك شديدة التباين، لا بل يتحوّل أحيانا كثيرة حوارا شديد اللهجة واضح الخلاف. هناك الذين يرون لبنان ضحية حتمية لضعفه الذاتي وسرعة عَطْبه وتناقضاته الداخلية وكلها تشكل، إلى حد بعيد، انعكاسا لضعف تركيبته التعددية الديمقراطية المفتوحة، ولفشل عملية المشاركة أو الاهمال والخوف اللذين يعاني منهما

قسم كبير ومتعاظم من سكانه. ففي رأي Moshe Shmesh مثلا أنّ «نسيج النظام بذاته الذي رُكّبَ في العام ١٩٤٣ كان واهيا منذ ولادته. والمفاجئ في الحرب الأهلية»، كما يتابع مؤكدا «ليس توقيتها وانما كونها تأخرت إلى هذا الحد حتى تندلع». (Shmesh 1986: 77) أما Meir Zamir فيذهب أبعد من ذلك إذ يؤكد أن عدم الاطمئنان والشكوك والخوف والعدائية التي نشأت من تاريخ طويل من النزاعات الاجتماعية-السياسية والعنف الطائفي، انما هي مزروعة في خاصيّة لبنان الوطنية، بل هي في الواقع تتمة طبيعية مكمّلة لخلُقية الشعب وتراثه. «السياسة والعنف»، كما ينبئنا، «لطالما كانا محبوكين معا في لبنان، فقادته السياسيون ومناصروهم قد فُطموا على فكرة العنف ويعتبرونه بعضا طبيعيا من وجودهم» (Zamir 1982: 4). لكن هناك، في المقابل، مَن يميل إلى اعتباره ضحيّة الخلافات الاقليمية التي لا تزال عاصية على الحل، وحتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يفوتهم كون الجدلية الداخلية-الخارجية يغذّي كل من طرفيها الطرف الآخر، تبقى التغيّرات التي تصيب النظام الاقليمي هي المسؤولة عن اشعال فتيل النزاع كما عن مدّه بقوة الاستمرار. هذا يبدو واضحا أيضا، بحسب هذه النظرة، في كون العمل العدائي لم ينته إلا حين تمّ الاتفاق على إنهائه بين الأفرقاء الخارجيين الكبار الذين لهم أكثر من ضلع في النزاع (راجع الخازن ٢٠٠٠).

الفصل الثاني

اشتداد الولاءات الفئوية

«إن معظم المجتمعات يظهر حساسية رافضة حيال إغفال هُوِّيته الخاصة كما حيال تجانس نسيجه وفقدان ذاكرته الجماعية.»

Ernest Gellner, Culture, Identity and Politics (1988)

«إن الحرب الأهلية المتمادية هي الانقسام المجتمعي الأشد انكشافا ووضوحا. في المراحل الأولى من ظهور الخلاف بين فئات المجتمع، أيا كانت المسائل الخلافية والتناقضات، ومهما طال الخلاف على القيم وتضاربت الرؤية حولها، وبالغا ما بلغ عدم الثقة المتبادلة، يبقى المجتمع - مهما كان مصطنعا أو متكلّفا- قائما وموجودا. ولكن ما أن تعبر الحرب الأهلية خط اللارجوع حتى يكون مجتمع ما قبل الحرب، لحسن المآل أو لسوئه، قد مارس الانتحار.»

J. Bowyer Bell, The Gun in Politics (1987)

«أن نلجم النزوة نحو العنف أصعب بكثير من أن نثيرها.»

Anthony Storr, Human Aggression (1965)

من العناصر التي تشكل توصيفا لما هو معروف من تاريخ لبنان الاجتماعي-السياسيّ، وهو عنصر يفسّر الكثير من طبيعة النزاع الجماعيّ وحجمه وامتداده، هذا البقاء المديد للتضامن الطائفي والعودة الدائمة إلى ترسيخه. والواقع أن السمات الثلاث الدائمة الحضور والمتلاقية كالقوس تعلو النسيج المجتمعي، ١- التدخل الأجنبي، ٢- يقظة الحس الكامن بالهُوّية، ٣- تصعيد العنف المادي - كلها مترابطة ترابطا وثيقا، وهذا في الواقع ما يشكل

جوهر هذه الدراسة. سوف نتطرق في الفصول الآتية إلى تحديد الأشكال التي اتخذها التدخل الأجنبي وتفسير هذه الأشكال، وبتعبير أوضح سوف نبذل جهدا لنستكشف كيف أن الخلافات الاقليمية والدولية قد زادت النزاع أمدا وحدة وتصعيدا ونفحت التضامن الطائفي والفئوي بقوة ونَفَس جديدين. إن الهدف هنا هو توثيق بعض العناصر الدائمة الحضور الكامنة وراء التضامن والولاء الطائفيين وخصوصا تلك النواحي المتعلقة بعودة «القبلية» اللبنانية التي يشتد ساعدها نتيجة الجدلية الداخلية-الخارجية. وبكلام واقعي محسوس، سنحاول أن نستكشف كيف وتحت أية ظروف تزداد الولاءات الطائفية والفئوية قوة وتصبح أكثر راديكالية.

بتركيزنا على جولات متباينة ومنوّعة - تتراوح بين حركات الفلاحين الثورية والنزاعات الاقطاعية والكفاح «الطبقي» والايديولوجي وبين حوادث النزاع المدني المتقطعة - يصبح ممكنا أن نوضح كيف يصار إلى تحويلها كلها، بقطع النظر عن مظاهرها الخارجية أو أصولها، إلى أعمال عدائية طائفية. هنا أيضا، كما سنبيّن، يمسي النزاع أكثر دموية وأبعد ما يكون عن التمدنية وأعمق تمرّغا في وحول التدخل الخارجي.

إنّ ما نطرحه في هذا المجال هو أن من الممكن، على سبيل التحليل، تحديد ثلاثة مستويات أو ثلاثة أحجام من العنف، فهناك أولا النزاع الاجتماعي وهو إلى حد بعيد وليد الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والانماء غير المتوازن والتناقضات الايديولوجية والحرمان النسبي ومشاعر الاهمال وما اليها. هذا النوع من أسباب النزاع ليس بطبيعته ذا منحى قتالي ذلك أن التعبير عنه يتخذ اشكالا احتجاجية على الصعيد الاجتماعي كما يؤدي إلى رفع مستوى التعبئة السياسية. ثانيا، اذا تمادت الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية ولم تعالج الأعمال العدائية الناتجة منها وتتم تهدئتها، خصوصا اذا رافقها شعور قوي بالولاء الطائفي وخوف على ما تعتبره الجماعة تراثها التاريخي، عندئذ يأخذ الخلاف والنزاع منحى قتاليا أكثر خطورة. هنا تحديدا يتحول الخلاف الاجتماعي إلى عنف طائفي متبادل أو، بكلمات Bowyer Bell (1987)، يجتاز النزاع المدني نقطة اللاعودة وينزلق إلى جحيم الحرب الأهلية. وأخيرا فان العنف لا يمكن أن يبقى «مدنيا» حتى اذا كانت بدايته على شيء من المدنية، فعندما يُصَبّ على نار العنف زيت القبلية البدائية المستفيقة من رقادها والحقد والشكوك العميقة الجذور وانعدام الثقة ب «الآخر» والعداوات الفاتكة بطرفي الخلاف والنزاعات الاقليمية والعالمية المتفاقمة، عَندئذ يمسي العنف الجماعي مشبعا بالقابلية للتحول إلى اللامدنية وبالتالي إلى الحروب بالوكالة وإلى الايقاع بالضحايا البديلة. عند هذا المفترق بالذات يكتسب العنف منطقا تدميريا ذاتيا ينزرع في صُلب آليتّه ويستدير في مسلك لولبيّ يحمله إلى دوامة الأعمال العدائية التي لا قرار لها.

من المفيد، في هذا الاطار، أن نحدد بعض الظروف المتعلقة بشدة التمسك بالولاء

الطائفي ومظاهرها المختلفة وأن نتطرق بالشرح إلى تلك الظروف. كذلك سنبذل جهدا في إلقاء نظرة متفحصة على كيفية حَرْف النزاع الاجتماعي عن منطلقه الأصلي وتحويله عنفا طائفيا حتى يبلغ درجة التوحش البربريّ واللاتمدّن. هذا النوع من التساؤلات ليست أهميته تاريخية وتأريخيّة وحسب، فقد شهدنا في الآونة الأخيرة اهتماما نظريا مستجدا بطبيعة عودة «القبلية» إلى الظهور من جديد ومظاهر هذه العودة ونتائجها، وبمنحى إعادة تأكيد الهوية المحلية والطائفية، وخصوصا حيال علاقة كل هذه الأمور بقوى العولمة وبما بعد الحداثة[١].

يقظة الطائفية العائدة

على مدى زمني غير قصير كانت الاطروحات النظرية الرئيسة - أي تلك المتعلقة بالتحديث والماركسية وما يتفرّع عنهما - شديدة التمسك بنظرتها القائلة بلابدّية انحلال الروابط والولاءات البدائية المتقادمة، وعلى رغم الفوارق الايديولوجية بين النظريتين فان بينهما قناعة مشتركة بأن روابط الولاء المشترك والدين والمجتمع - التي شدّت اللحمة بين افراد المجتمع الواحد وشكلت مصدر التمايز السياسيّ - آخذة بالانحلال والتلاشي وهي في طريقها إلى أن تصبح غير ذات بال. بالنسبة إلى مروّجي نظرية الحداثة ليست العلاقات والروابط العائلية والقبلية والطائفية مردودة وموضع استخفاف وازدراء وحسب، وانما تعتبر عائقا في سبيل الحداثة أيضا. ان المجتمعات «التقليدية»، بتعبير آخر، يُتَوقع منها التخلي عن هذه المخلفات المتراكمة من الأزمنة ما قبل الحديثة وأن تنأى بنفسها عنها إذا هي شاءت التمتع بالثمار المنتَظَرة من الحداثة أو أن تصبح دولة-أمّة بمعناها الكامل. وبما أن المجتمعات «التقليدية» كانت لديها دائما القدرة والمرونة على الارتداد والنهوض فقد توقع بعض مناصري الحداثة أن تكون هناك فترة انتقالية تتمكن خلالها المجتمعات «التقليدية» من الصمود بعض الوقت قبل اضمحلالها، ولكن كل هذه المخلوقات الواهية لا بد أن تنقرض آجلا أو بعد حين لأنها غير قادرة ولن تقدر، كما طرح جيل من علماء الاجتماع في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، على مقاومة القوى الجارفة المتأتية من التصنيع والعمران الحضريّ والعلمانية.

كذلك فبالنسبة إلى الماركسيين كانت الأنظمة الشيوعية والاشتراكية أشبه «بالمكانس العملاقة» التي من شأنها أن تمسح عن وجه الأرض كل الولاءات القديمة. أما إذا تمكنت العلاقات والمصالح اللا-طبقية من البقاء فسيكون التعامل معها باعتبارها أشكالا من «الوعي الزائف» تتقنّع خلفها التناقضات الاقتصادية والاجتماعية. وبكلمة مختصرة فإن الولاءات الاثنية والتقليدية كان التعاطي معها، كما عبّر تيودور هنف (١٩٩٥)، من قِبَل منظّري

الحداثة باعتبارها ظاهرة مرحلية زائلة، ومن قبَل الماركسيين باعتبارها من ملحقات الظاهرة أو مشتقاتها. لكنّ الفريقين كليهما، أهل الحَداثة وأتباع الماركسية، اتفقا على أن الأزلية مصيرها إلى زوال. والفريقان كلاهما كانا، طبعا، على خطأ. إنها قراءة فاحشة الخطأ كي لا نقول إنها تشويه لتاريخ المجتمعات، المتقدم منها والنامي على حد سواء. والواقع أنه لأمر عجيب أن يصار إلى مجافاة الحقيقة إلى هذا الحد رغم وجود الدليل على عكس هذه المقولة(٢).

إرنست غلنر (١٩٨٨ : ٦ - ٢٨) يمدنا بهذا الدليل في معرض استكشافه طبيعة المسألة القومية وظاهرة التماسك في المجتمعات المركّبة، وهو يجد مناسبا أن يعاد النظر في دور الفقدان المشترك للذاكرة والنسيان الجماعي وإغفال الهُوّية في نشوء الدولة-الأمة. ومن بين النقاط التي يطرحها أن الانحلال المفترض للولاءات الأزلية ليس عنصرا حتميا في تكوين الدولة-الأمة المتماسكة. كذلك فان إقامة أنظمة البطش المركزية القوية ليست حكرا على أية دولة أو ثقافة معينة، فالدول التي تبدو ذات نسيج متماسك وموحّد ليست على نفس القَدْر من التوحّد والانسجام على الصعيد الثقافي.

هنا نشير إلى تركيا العثمانية باعتبارها مثالا نموذجيا على الموزاييك المجتمعي حيث الجماعات الدينية والاثنية لم تحافظ على الكثير من خصائص هُوياتها المتوارثة والمتقادمة فحسب، بل انها وجّهت توجيها مباشرا - عبر القرارات والمراسيم والقوانين المركزية - بأن عليها ألا تنسى أبدا. من هذه الناحية كان العثمانيون ذوي نهج متسامح مع الأديان الأخرى، لكنّ معتنقي تلك الأديان كانوا يُعزلون عن المسلمين بصورة حاسمة ومع أن «المِلل» المختلفة كانت تتلاقى وتتخالط إلى حد ما فانها لم تشكل يوما مجتمعا موحدا ومنسجِما. أما اليوم فإن مظهرا مرعبا من فقدان الذاكرة الجماعية يبدو واضحا في الاحداث المرافقة لانهيار الاتحاد السوفياتي وما نشاهده من تفكك أوروبا الشرقية.

كذلك فان الدول الجديدة الناشئة اليوم لا تُحرَم من الولاءات والمؤسسات التي غالبا ما تتمتع بها حصرا الدولة-الأمة العلمانية المدنية. هذا لا يعني أن حالات من تمويه الهوية أو إخفائها لا تظهر في حياة المجتمعات خصوصا في أزمنة الخضات والاضطراب والتغيّر الاجتماعي الثوريّ والخاطف السرعة، لكن بعد هدوء العاصفة وعودة المياه إلى مجاريها وحين يستعيد النظام العام دوره في ضبط شؤون المجتمع، نعود لنشهد من جديد الخلافات الداخلية وتوابعها تطفو على سطح الأحداث. واذا ما غابت الذكريات القديمة أو جاء مَن يُغيّبها ويمسح أثرها من ذاكرة المجتمع فان هذا المجتمع يبتكر له ذكريات جديدة، «فمعظم المجتمعات»، يقول Gellner، «يظهر حساسية رافضة حيال إغفال هُويّته الخاصة كما حيال تجانس نسيجه وفقدان ذاكرته الجماعية.» (Gellner 1988: 9).

إن تاريخ لبنان السياسيّ، في أزمنته المؤاتية كما في أيامه السوداء، يؤكد هذه الحقيقة

التي لا تحتاج إلى تأكيد وان تكن في غالب الأحيان عرضة للتجاهل أو لسوء الفهم. عبر كل عهوده ومراحل تحوّله الكبرى - من نشوء «الامارة» في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى التحركات الثورية في أواسط القرن التاسع عشر وما تلاها من إنشاء متصرفية جبل لبنان (١٨٦٠-١٩٢٠)، مرورا باعلان دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ وبالميثاق الوطني في العام ١٩٤٣، إلى إعادة الوحدة والاستقرار بعد الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨ وانتهاء بما خلّفته أعمال العنف المتمادي على مدى عقدين من السنين - في كل هذه الحقب دون استثناء نرى أن «القبلية المستعادة» والمنتشرة في كل النسيج الاجتماعي هي حقيقة تؤكد نفسها بنفسها.

أما لمن يردّ على هذا التأكيد بالقول إن لبنان لم يتخلّص يوما من قبليته بما يكفي حتى يقال إنه يعاني «قبلية مستعادة» فنقول إن التعبير، مع ذلك، يستخدم هنا بمعناه العام لا بمعناه الحرفيّ بل كجملة وصفية تشير إلى يقظة الولاءات الطائفية وخصوصا على صعيد التقاء الهُويّتين الطائفية والجغرافية. وكما بيّن العديد من المؤرخين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين فان التغيّرات الجارفة التي تعرّض لها لبنان، من الثورات الداخلية إلى الحكم المركزيّ المباشر للقوى الخارجية، أو التغيرات الأكثر تدرجا وآنية والمتعلقة بالتوسع السريع للمراكز السكنية الحضرية وانتشار اقتصاد السوق وانفتاح قطاع متنام من السكان على الايديولوجيات العلمانية والليبرالية والراديكالية، وما اليها، كل ذلك لم يساعد كثيرا في التخفيف من حدة الولاءات الطائفية أو الفئوية. لا بل إنّ هذه الولاءات تصبح في أوقات الاضطراب الاجتماعي والتأزم السياسيّ اكثر حدة بحيث تتجاوز غالبا كل الولاءات والروابط الأخرى[٣].

لم يقف الولاء الطائفي عند حدود المشاعر والحفاظ على موقعه في المجتمع، فهو لا يزال يشكل مصدرا حيويا للتضامن الاجتماعي ومنه تنطلق المبادرات المحلية والفردية ويعود إليه الفضل في الكثير من الغنى والتنوع الثقافي والحيوية لدى اللبنانيين، لكنه في الآن عينه يزعزع الوعي المدني العام والتزام المواطن بلبنان الوطن والدولة. وبكلام أكثر دقة إن العوامل والقوى التي تدعم التآلف والتوازن والازدهار وتغذيها هي هي العوامل التي تشقّ المجتمع في ظروف معينة وتسهم في خلق النزاع والتوتر واهتزاز النظام العام أو حتى فقدانه. وبتعبير آخر إن العنصر الذي يشد المجتمع بعضه إلى البعض الآخر يلعب في ظروف أخرى دورا معكوسا. (Khalaf and Denoeux 1988، وخلف ١٩٩١).

ليس غريبا أن نرى الجماعات المصابة والمصدومة والمهددة تنشد، عند فلتان العنف واشتداده، ملجأ يقيها ويلاته ولا هو غريب أن يكون هذا الملجأ عند أبناء الطائفة الواحدة والفئة الواحدة، فمشاعر التضامن بين أهل الطائفة الواحدة وما ينتج منها من تبادل الدعم والمساعدة كانت دوما، حتى في أزمنة السلم والاستقرار النسبيين، واحدا من مصادر

النهوض الاجتماعي والتعبئة السياسية. لكن تاريخ لبنان المتقلب ينبئنا بوضوح أن هذه العوامل لم تكن كلها بركات من الله، ففي حين انها تحمي الفرد أو الجماعة مما قد يتعرضان له من عاديات الزمن وحالات الابعاد والتهجير فهي، من ناحية ثانية، تشد على وتر الخصومة والعداء بين فئات المجتمع متى كان هذا الوتر قابلا للشد. هذه العملية اكتسبت حدة خاصة نظرا لكون الروابط الطبقية والإيديولوجية وسواها من أشكال الروابط العلمانية بين الجماعات كانت متباعدة وغير واضحة نسبيا وبالتالي أقل علاقة بالحاجات النفسية والاجتماعية للجماعات المصابة والمصدومة والمقتلعة من ديارها. من هنا نرى اليوم مزيدا من اللبنانيين يلوّحون بانتمائهم الطائفي شعارا ودرعا في آن معا، اذا صح أن نستخدم هذه الاستعارة المزدوجة: شعارا، لأن الهوية الطائفية باتت الوسيلة الأشد فعلا في عملية إثبات الوجود وفي تأمين الحاجات الحيوية والفوائد، فما من قيمة ولا معنى لأية فكرة أو زعم او رأي لفرد من أفراد الشعب ما لم يكن هذا الفرد ذا موقع ضمن طائفة من الطوائف. أما كون الانتماء الطائفي درعا فلأن هذا الانتماء بات سياج الحماية في وجه أيّ تهديد، وهميا كان هذا التهديد أو حقيقيا. وكلما وَهَنَ الشعار وضعف ازدادت الدرع سماكة وصلابة، والعكس صحيح أيضا فكلّما كانت الدرع قوية وصلبة بات الفريق الآخر أضعف وأكثر شكوكا وتوجّسا. هذه الجدلية بين الجماعات المهددة والدافع الملحّ بحثا عن ملجأ في مجتمع متجانس ومنغلق هي بالتحديد الوباء الذي أصاب لبنان طوال زمن غير قصير.

كذلك فان الانتقال الجماعي بين المناطق وخصوصا مع ما رافقه من عودة التلاحم بين أفراد الجماعة الواحدة المتجانسة المستقلة وشبه المنغلقة على الآخرين هو أيضا قد شدّ أواصر التضامن الطائفي ما جعل الهُويات الجغرافية والطائفية تأخذ بالتباعد الواحدة عن الأخرى ربما أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخ لبنان. بهذا المعنى نقول إن «عودة القبلية» أصبحت اليوم أكثر حدّة وثباتا، كما إن مظاهرها التي كانت مغشّاة بشيء من المعنى الضمني أو كانت أقرب إلى التلميح منها إلى التصريح أصبحت أكثر وضوحا بكثير. لم يعد القادة السياسيون والمتحدثون باسم مختلف الطوائف والفئات وصانعو الرأي والمواطن العادي يبدون تحفظا في الاعتراف بهذه الحقائق وجعلها جزءا من حياتهم اليومية أو في اتخاذ موقف المطالب بهذا الحق من منطلق انتمائه الطائفي وتأكيدا لهذا الانتماء. حتى الجماعات التي كانت تُعرف بأنها أقل انعزالا وأكثر انفتاحا من سواها كطائفة الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والطائفة السنية قد بدأت تغازل فكرة اتخاذ خطوات في اتجاه تعزيز وضعها الطائفي وإبراز الخصائص التي تميزها.

في الآونة الأخيرة أخذت مظاهر «القبلية العائدة» تبدو أكثر وضوحا وصراحة كما سنشرح في فصول مقبلة، والطريف في هذا الاطار أن تلك المظاهر كانت في فترة ما قبل الحرب وما قبل اتفاق الطائف، يوم كانت الطائفية مُجاهَرا ومعترفا بها، أقل بروزا وكان التعبير العلنيّ

عنها خجولا مائلا إلى التلميح بكلام عابر. كان شعور أشبه بالخجل يعتري الناس عندما يتمّ تعريفهم بأنهم أبناء هذه الطائفة أو تلك، وهذا الشعور كان أوسع انتشارا وأكثر تأكيدا خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي يوم كان هناك ميل خاص وقوي إلى المعتقدات القومية والعلمنة وما كان يسمّى بالاطروحات التقدمية والايديولوجية (راجع ماليليان ودياب ١٩٧٤).

وها نحن نشهد اليوم دفقا من الجامعات والكليات ومؤسسات الأبحاث والجمعيات التطوعية وجمعيات الدفاع عن فئات وحالات خاصة والمحطات الاذاعية والتلفزيونية يتم انشاؤها تحت راية طائفية معلنة وواضحة. كذلك نرى الاحتفالات الثقافية والشعبية ومناسبات تقديم الجوائز والمكافآت على الانجازات والتفوق في هذا المجال أو ذاك تقام على الأساس نفسه، وحتى التنافس الرياضي، الذي طالما كان نشاطا انسانيا حياديا مشتركا قد وصمته لوثة الخلافات الطائفية.

هذه الجهود والمسالك الاجتماعية لم يعد بالامكان تمويهها أو الغاؤها بالتمني، فلا بد من الاعتراف بها على حقيقتها وكما هي تماما: ستراتيجيات هدفها تقوية الجماعات المهدّدة وادماجها في مجرى الحياة العامة. إن الائتلاف بين كيانين جغرافي وطائفي، ما دام قادرا على استمداد الدعم من قاعدة أكثر اتساعا وأكبر قدرة، هو دون شك أكثر فائدة كمصدر للتعبئة السياسية من ذوي القربى أو من واجب الولاء لذوي النفوذ أو للطائفة. من هنا يتبيّن، كما سنرى لاحقا، أنه لم يكن أمرا غير عاديّ أن يصار إلى تحويل حركة احتجاجية أو سواها من أشكال التعبئة الجماعية والاضطراب الاجتماعي، التي انطلقت أصلا من مظلمة حقيقية أو مسألة عامة لم تجد حلا، إلى خصومة أو مواجهة طائفية أو فئوية.

لقد ابتكر لنا ثيودور هنف تعبير (Ethnurgy) (تعبير مركّب من مفردة «الاثنية» واللاحقة الحرفية الدالة على الاختصاص) بغية تسليط الضوء كاشفا على الاستنباط المقصود والواعي للهُوية الاثنية ولوجهها السياسيّ. إن الظروف المحيطة ببروز هذه الهوية وتفعيلها تلعب دورا أساسا في تفسير النمط الذي يتخذه أيّ نزاع، داخليا كان هذا النزاع أو بين الدول، وبما أنّ كل نسيج اجتماعيّ هو نسيج مركّب من طبقات أو مستويات أفقية تخترقها على المستوى العموديّ فوارق ثقافية فإن النزاع يمكن أن يعكس من جهة الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية ومن جهة ثانية الانقسامات الثقافية العميقة. طبعا لا طبقات المجتمع الأفقية ولا الفوارق الثقافية العمودية يمكن أن تشكل بحد ذاتها مصدرا للتعبئة السياسية ما لم تترافق مع عملية توعية للفئات الاجتماعية حول هوياتها وخصوصية كل منها. إن الفوارق بحد ذاتها، أفقية كانت أو عمودية، لا تكتسب منحاها السياسيّ إلا متى كان أولئك الذين يمتلكون صفات مميزة خاصة يتشاركون أيضا في وعيهم خصوصية تلك المميزات. هنا يترجم هنف تعبيري ماركس «الطبقة بحد ذاتها» و «الطبقة لذاتها» إلى ولاءات ضمن الجماعة الاثنية الواحدة،

وعليه وحدها الجماعة الاثنية «لذاتها» تصبح قادرة على أن تكون مصدرا للتعبئة السياسية.

ضمن هذا الاطار يصبح أمرا ذا معنى أن نحدد الظروف التي كانت طوال تاريخ لبنان الاجتماعي-السياسي والثقافي تزيد الوعي السياسيّ الراديكالي للجماعات الطائفية والفئوية حدة وتعبئة. من الناحية التقنية طبعا ليست الروابط الفئوية والطائفية ذات طابع «إثنيّ» خالص اذا كنا نعني بذلك أن تحديد الوضع الخاص والمميّز ضمن نظام ثقافي اجتماعي معيّن يتم التوصل إليه في ضوء الخصائص العرقية والجسدية الصرف. لكن اذا نحن وسّعنا حدود «الهوية الاثنية» بحيث تشمل سمات وخصائص تتعلق بالروابط الدينية والفئوية وأصول الاسلاف ولغة التواصل وسواها من المميزات السلوكية والاجتماعية-الثقافية، عندئذ لا بد أن تتضمن الهُوّية الطائفية بعض العناصر الاثنية (Horowitz 1985: XI). عندئذ أيضا تصبح تلك الهُوّية أكثر حدّة وأشد ميلا إلى القتالية ذلك أنها تكتسب زخما ذاتيا وتلتمّ بعضها على البعض الآخر بفعل مشاعر التضامن والوعي الذاتيّ-الجماعيّ.

من هنا كان الميل الشديد لدى بعض الكتّاب إلى التوسع في وصف الحماس الذي دفع أولئك المراهقين من ذوي الحس المرهف والشديد التأثر للنزول إلى الحواجز ونقاط المواجهة، تماما كما كان اخوتهم الأكبر منهم ببضع سنوات يهرعون قبلئذ إلى أماكن اللهو والعبث من علب الليل إلى سباقات السيارات السريعة إلى ماكنات الالعاب المتنوعة وسواها من انواع اللهو والمتعة الرخيصين. (Randal 1984: 112: 13). هذا الأمر يصبح أشد لفتا للانتباه متى أخذنا بالاعتبار أننا نتحدث عن مجتمع ذي تراث سياسيّ هادئ لا خلفية له في الخدمة العسكرية أو التجنيد الاجباريّ أو التدريب على القتال أو أية خبرة في المنظمات شبه العسكرية.

مختصر القول في هذا السياق هو أن هذه المظاهر وسواها تشير إلى أن اللجوء إلى الدين لا يأتي من منطلق روحيّ أو كنسيّ، ولا هو مناجاة للعزة الالهية يرمي صاحبها إلى بلوغ ذلك السلام النفسي والسكينة الداخلية بل هو، إلى حد كبير، شكل من أشكال التعبئة الايديولوجية والطائفية. إنها، في واقع الأمر وفي غالب الأحيان، وسيلة الناس الوحيدة لتأكيد هُويتهم المهددة التي من دونها يشعرون بأنهم مجردون من أصولهم وأسمائهم وأصواتهم كأنهم سقط المتاع.

ما من شك في أن أوضاعا وحقائق كهذه ليست قصرا على لبنان، ففي دراسة ثاقبة النظرة قيّمة وممتازة التوثيق حول الاضطراب والعنف اللذين يعصفان بالعلاقات الهندوسية-الاسلامية في الهند، ينتهي سودير كاكار (١٩٩٦) في جوهر الأمر إلى الاستنتاج نفسه. كذلك يستشهد الكاتب بحالات تاريخية من المواجهات - كالمذابح التي حصدت الساميين في اسبانيا في القرن الرابع عشر أو العنف الذي وقع بين الكاثوليك والبروتستانت في القرن السادس عشر في فرنسا أو الأعمال العدائية ضد الكاثوليك في لندن في القرن الثامن عشر -

دعما لاستنتاجه أن كل هذه الحالات من التعبئة الجماعية كانت نتاجا جانبيا للخلفية الثقافية والطائفية أو الفئوية أكثر منها انعكاسا للتعلّق بأهداب الدين أو إحياء للتعصّب الديني:

«إذا ألقينا نظرة مدققة على حالات فردية في أنحاء العالم نجد أن ما يصار إلى إحيائه في الواقع ليس روح العودة إلى الدين بقدر ما هو الهوية الثقافية القائمة على الانتماء الديني والمنبثقة منه. وبكلام آخر لا نحسب أن عالم الدين يشهد اليوم نهضة روحانية على صعيد الأفكار والمعتقد والشعائر أو زيادة ملحوظة في التوجّه الديني على المستوى الروحاني. إن الانبعاث الأكثر وضوحا هو ما نراه من تنظيم للهويات الجماعية متمحورة حول الدين وذلك في تشكيلات من جماعات المؤمنين التي يصار إلى ضمها معا وتقويتها. إنّ ما نشهده اليوم (بالتعبير الهنديّ المؤاتي) ليس انبعاثا دينيا بقدر ما هو تضامن طائفي يتشارك فيه أبناء الطائفة الواحدةَ ليس فقط في الروابط الطائفية وانما في المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تكون متعارضة مع مصالح من نفس النوع لطوائف أخرى تشاركها العيش في مدى جغرافيّ واحد (كاكار ١٩٩٦ : ١٦٦ : -٦٧).

من منظور كاكار تعتبر الطائفية حالة ذهنية مستمدة من شعور الفرد بضرورة تأكيد انتمائه إلى جماعة دينية، ويكون هذا الشعور مسبوقا بوعي الفرد الواضح لهذا الانتماء. وهو يذهب أبعد من ذلك حين يؤكد أنّ « نحن - الجماعة»، حسب تعبيره، حين تتحول إلى «نحن - الطائفة»، وحينها فقط، يصبح بامكاننا أن نفهم بوضوح أكبر الظروف التي تحوّل الاستعداد المسبق لعدم التسامح والعدائية إلى أعمال عنف مفتوحة (كاكار ١٩٩٦ : ١٩٢). ان العداوة يمكن أن تبقى كامنة ومقنّعة، وكما سنبيّن فيما بعد، انّ الأعمال العدائية بين الجماعات اللبنانية لم تنفجر دائما مواجهات دموية وانما تمكنت - وعلى مدى فترات طويلة نسبيا - من التعبير عن نفسها بالعديد من السبل غير العنفيّة التي تراوحت ما بين الاحتقار المخفف واللامبالاة والتواصل الحذر أو الابتعاد والتجنّب بين الستراتيجيات السياسية المشتركة والائتلاف الجغرافيّ في مناطق محددة ومحصورة.

من هنا يبدو مفيدا تحديد تلك المقاطع الزمنية من تاريخ لبنان - أو فلنقل تلك المفترقات الخطيرة - التي زُعزعت فيها مشاعر الانتماء أو الهوية الطائفية وباتت المخاوف والتهديدات التي يعتريها الغموض والضبابية أكثر حدة ووضوحا وتركيزا. وكما سنرى أيضا ففي تلك الفترات بالذات سعت الجماعات لإعادة اللحمة في ما بينها وإحياء تضامنها وتعبئة قدراتها، كذلك بات الناس أكثر تمسكا بما يرونه فضائل مهدّدة لجماعتهم وأكثر تمجيدا لها وافتخارا بها - وهو ما تكشفه بوضوح سيكولوجيا النزاع ضمن الجماعة الواحدة وبينها وبين جماعات أخرى - خصوصا متى دخلت العداوة حيال الجماعة الأخرى عنصرا اضافيا. (لمزيد من الايضاح راجع (Kelman 1987; Group for the Advancement of Psychiatry 1987). واذا لم يتم احتواء العدائية، وخصوصا حين يتولى الديماغوجيون الطائفيون صبّ الزيت على

نارها، أمكن عندئذ أن تنزلق بسهولة إلى أعمال عنف مفتوحة على كل احتمال، وعند هذه النقطة لا يعود الانفجار يحتاج أكثر من شرارة مهما كانت ضئيلة.

قطرة دم من هنا وأخرى من هناك في ساعات الغضب الطائفي كفيلة أن تثير عاصفة من القتل المتبادل، واذا شئتُ أن أصفها بكلام جافّ أو حتى بكلام قاس لقلت إن هناك علاقة أو عنصرا مشتركا بين الانسان الذي يعميه الغضب وبين العنف الذي يمارس بدم بارد. وكلما كانت الجماعة ملتهبة العواطف متهوّرة تتحرك تحت وطأة انفعالاتها تكون عديمة الرحمة خالية من أيّ شعور بالذنب عند ارتكابها أعمالها الوحشية. يجب ألا نخلط هنا بين التهوّر والغضب الأعمى من جهة وبين قلة التفكير، فالمقاتل العنيد الذي لا يهادن، أكان بسبب اندفاع الشباب أو تحت تأثير إعداده لهذه المهمة، غالبا ما يكون مدفوعا بالتزام عاطفيّ نحو القضية أو ستراتيجيات المعركة هو أقرب ما يكون إلى الاستعداد للتضحية. من هذا المنطلق يصبح العمل العدائي أكثر شرعية وذلك بنزع الصفة الانسانية عن العدو وبتجريده من فرديته وشخصيته حتى يصبح مجرد فئة أو هدف يُعمل على تصفيته. لا يعود «الآخر» في هذه الحالة سوى جسد يصحّ التخلّص منه (راجع Volkan 1979 وKeen 1986 وZur 1987). في ظل هذه الاعتبارات يصبح بامكان المقاتلين، أو القتلة، ممارسة وحشيتهم منعتقين من القيود خالين من كل شعور بالذنب او الخجل. حينئذ أيضا يسقط العنف الجماعي في مهاوي البربرية واللاتمدّن.

النزاع الاجتماعي والعنف الطائفي

اذا انطلقنا من التمايزات التي أوردناها أعلاه بين الانقسامات «الافقية» وتلك «العمودية» يصبح بامكاننا البدء بعزل الظروف التي ترفع من حدة الولاء الطائفي وتشد أوتاره، أو على الأقل نستطيع أن نقدِّر بنسبة من الدقة الحجم والاتجاه اللذين يمكن أن يتخذهما النزاع متى بدأ يُحوَّل من صراع اجتماعي إلى عنف طائفي وحتى بين الاخوة ثم يزداد اشتعالا لينقلب قتالا بربريا متوحشا.

ان الخلافات الاجتماعية-الاقتصادية غالبا ما تكون أخفّ نزعة إلى العنف وأقل ميلا إلى القتالية، هذا على الأقل ما أظهره الاختبار في لبنان. فالطبقات الاجتماعية المتأثرة بالوضع الاقتصادي تكون معرّضة لدرجات مختلفة من الحرمان والاهمال ما يجعل وضعها الاجتماعي وضعا بائسا ونصيبها من الرعاية قليلا أو منعدما. وكما تفعل الجماعات الأخرى التي ضربها الفقر والظلم والعوز، فهي تلجأ إلى الاحتجاج الجماعي إظهارا لما تعانيه من اللاعدالة واللامساواة وأملا في تصحيح هذه المظالم والحصول على حقوقها. هذا النوع من التعبئة ما لم ينحرف مساره ليصبح نزاعا طائفيا فئويا، قلّما يبلغ من التأزم درجة يتحول معها

مواجهات عنيفة.

أما الخلافات الطائفية والفئوية فتتخذ أحجاما مختلفة، وفي حين يكون مصدر المرارة وعدم الرضى لدى الطبقات الاجتماعية هو فقدان الوضع الاجتماعي العادل والتقديمات المادية وبعض الامتيازات على هذا الصعيد بالذات، تجد الجماعات «الاثنية» (بهذا المعنى التشكيلات الطائفية والفئوية) نفسها مهددة بفقدان حريتها وهويتها وميراثها التراثي وصولا حتى إلى وجودها في وطنها. وبحسب تعبير هنف الدقيق الانطباق «إن تسييس التمايز الاثني ينقل الصراع القائم حول ما يمكن تقسيمه إلى صراع على مبادئ لا تنقسم» (هنف ١٩٩٥ : ٤٥).

عند هذه المفترقات تحديدا، حيث يصار إلى تحويل الخلافات الاجتماعية-الاقتصادية إلى نزاع طائفي أو فئوي، تصبح المسائل التي يدور حولها النزاع غير قابلة للتقسيم أو الانقسام ويصبح العنف بالتالي قابلا للانزلاق نحو الوحشية وانعدام الرحمة. كذلك تصبح امكانات حل النزاع دون اللجوء إلى العنف والقتال بعيدة المنال جدا ان لم نقل مستحيلة.

في تحليل مُدقِّق سَبَرَ فيه Bowyer Bell (1987) غور النزاع المدني في إرلندا يعبِّر الباحث عن هذه المعضلة بتعابير تنطبق على الوضع في لبنان خصوصا في ما يتعلق بتلك العتبة المصيرية التي يقطعها النزاع المدني نحو «نقطة اللارجوع ومن ثمّ الانزلاق إلى الحرب الأهلية.»

«إن الحرب الأهلية المتمادية هي الانقسام المجتمعي الأشد انكشافا ووضوحا. في المراحل الأولى من ظهور الخلاف بين فئات المجتمع، أيا كانت المسائل الخلافية والتناقضات، ومهما طال الخلاف على القيم وتضاربت الرؤية حولها، وبالغا ما بلغ عدم الثقة المتبادلة، يبقى المجتمع - مهما كان مصطنعا أو متكلّفا - قائما وموجودا. ولكن ما أن تعبر الحرب الأهلية خط اللارجوع حتى يكون مجتمع ما قبل الحرب، لحسن المآل أو لسوئه، قد مارس الانتحار. بعد هذا المفترق لا يعود من الممكن العودة إلى الماضي، الذي لم يكن مرغوبا ولكن كان مألوفا، ذلك أن الحرب الأهلية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى انتصار حاسم لجهة من الجهات وإلى فرض مجتمع جديد يفرح به المنتصرون ويصعب على المنهزمين حتى تصوّره (Bowyer Bell 1987: 169).

والحقيقة أن هذه أمثولة لا يزال على اللبنانيين أن يدركوا أبعادها وهم الذين عصف بهم العديد من النزاعات المدنية والحروب الأهلية. بهذاالمعنى تحديدا تُعتبر الحروب الأهلية المتمادية والمتكررة الدليل الأكثر وضوحا على أن شيئا لم يتغير. إن التساوي أو «التعادل» في القتال لم يحدث يوما أن تحول «لا مساواة سلمية» تُنصّبُ أحد الفريقين منتصرا والآخر مهزوما، فعلى رغم الدمار والموت والجراح عنفا وامتدادا وعمقا رأينا الحرب تكمل طريقها وتستمر بحيث طاولت حياة كل فرد بأخطارها وأعبائها النفسية. لقد ضرب الألم والحزن

والأذى في العمق من أفئدة الناس ولم يترك للأمل بالخلاص بصيصا من نور ولا حتى شعورا بالانفراج ولو إلى حين. كانت حربا أشبه بسرطان خبيث ينهش الجسم بامتداده لكنه يرفض أن يعتق ضحيته من أوجاعها والعذاب. تستمر الحياة جارية في عروق المريض المنهك والمتلاشي، ويبقى محكوما بأن مصدر آلامه وعذابه هو هو مصدر العودة به إلى نعمة الصحة والحياة ... وداوني بالتي!

موجع القول، ولكن من هنا يبدو الاختبار الذي مرّ به لبنان على هذا الصعيد اختبارا غير مشجع، لا بل انه ينذر بالكآبة والغم. لقد تخللت الأعمال العدائية ودورات العنف التي جرت بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ جهود كثيرة ومتنوعة المصادر قام بها مبعوثون أجانب جاؤوا باسم هذه الجهة مرة وباسم تلك الجهة مرة أخرى محاولين الوصول إلى اتفاق لوقف اطلاق النار أو إلى تسوية سياسية لا تلبث أن تسقط وتذهب مع الريح. هذه الجهود التي بقيت عبثية وراحت هباء منثورا لم يبق فريق سياسي من أدنى البلاد إلى أقصاها إلا طاولته حتى باتت اتفاقات وقف النار مبعثا للسخرية السياسية والتسلية الشعبية الهازئة. لا يكاد وقف النار يعلن حتى يجد من ينتهكه لتعود وتشتعل من جديد، وبذلك باتت اتفاقات وقف النار مجرد مناورات كان الهدف منها استعادة الانفاس ولملمة الضحايا بعد جولة من الفظاعات والقتل أكثر منها محاولات مخلصة لوقف القتال والبحث عن حلول أقل عنفا لايجاد حل للنزاع.

في هذا السياق تبدو مقارنة الدليل على ما بين العنف المدني وحل النزاع من علاقة أمرا مفيدا ولكن، لسوء الحظ، أن هذا الدليل بمعظمه لا يصبّ في خانة الاحتمالات الواعدة بالنسبة إلى لبنان. هناك، على الأقل، تحليل صدر مؤخرا حول الطريقة التي انتهى بها النزاع المدني في ست حالات مختلفة – كولومبيا، زيمبابواي، اليونان، اليمن، السودان ونيجيريا بالإضافة إلى الحرب الأهلية الأميركية – يشير إلى أن الحالات التي ينطلق فيها النزاع من أسباب إثنية أو طائفية يكون فيها احتمال الوصول إلى حل سلميّ عن طريق المفاوضات ضئيلا جدا مقارنة بالحالات التي ينشأ فيها النزاع من أسباب اقتصادية أو سياسية أو الاثنين معا (Rutgers 1990). هي الحقيقة بالفعل، فكل الحروب الطائفية أو الدينية تنتهي دموية ولا بد من أن يكون فيها منتصر ومنهزم قبل أن يجلس المتقاتلون حول طاولة المفاوضات (Kaplan 1980).

Fred Ikle يذهب بنا إلى الاستنتاج عينه خصوصا حين يميّز بين النزاعات المدنية والحروب الدولية، يقول «إنّ من الصعوبة بمكان كبير الوصول إلى صيغة يوافق عليها طرفا النزاع متى كان الواحد منتصرا والآخر مهزوما، فاذا لم يكن التقسيم حلا عمليا نظرا لكون المتقاتلين متواجدين في مواقع جغرافية غير قابلة للتقسيم عندئذ ينتزع الفريق المنتصر «الغنيمة» بكاملها أو يترك منها للفريق الآخر فُتاتا من الفضلات ذلك أنّ من غير الممكن أن

تقوم حكومتان ... ثم إن الاحقاد التي نشأت والانقسامات الناتجة من النزاع تجعل من تقاسم السلطة أمرا غير عملي وربما مستحيلا (Ikle 1971: 95) . واللافت في هذا الاطار أنه حتى اذا انهزم أحد الأطراف الرئيسية في النزاع قد نجد طرفا أو حتى أطرافا أخرى غير مستعدة للتسليم بهذه الحقيقة أو الاعتراف بها، وهذه الحال بالذات كانت أحد مصادر معاناة لبنان على مدى طويل، فالهزيمة حالة نفسية وكل فرد أو فريق يقرر هو بنفسه ان كان مهزوما أو لا (Carroll 1980: 56) .

أن يجد بلد نفسه غارقا في نسيج عنكبوتيّ من العداوات المتمادية والمتراكمة التي لم تسلك طريقها إلى الحل انما يشكل وضعا ملتهبا باستمرار يكفي لاشعاله أي حادث شخصي تافه بين شخصين فيتحول، كما خبر لبنان المرة ثم المرة، حالة متفجرة وساحة لسفك الدماء. وكما يذكّرنا Peter Gay فان الجماعات التي تأسرها دوامة الثأر وجنون الاحقاد والقتل غالبا ما تلجأ إلى العنف لا ثأرا من أشخاص او فريق وجّه اليها إهانة أو ألحق بها أذى وانما سعيا لاختراع الاهانة أو اصطناعها كي تسوّغ لنفسها التنفيس عن مشاعر العدائية والانتقام (Gay 1993: 31) . إنّ الحساسية المفرطة حيال الاهانة أو أيّ نوع من الانتهاك متى أضيف اليها شعور مكبوت بالعداء تخلق عند المرء في غالب الأحيان ميلا شديدا للانتقام بدرجة لا تتناسب أبدا مع الاساءة المسببة. هذا ما حصل تماما في مذابح العام ١٨٦٠، واذا كان ما شهدناه من هذا القبيل أقل بكثير في أحداث العام ١٩٥٨، فقد جاءت العاصفة المتمادية ما بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ لترينا ما هو أفظع بما لا يقاس.

منذ البدايات الباكرة لجولات الحرب بين العامين ١٩٧٥-١٩٧٦ أخذت الاحداث تظهر بوضوح أننا دخلنا معترك النزاع الطائفي، فقد بدا جليا من تصرف الفريق الكتائبي المسيحي وحلفائه من جهة والفريق الفلسطيني مع حلفائه من تحالف المسلمين واليسار من جهة ثانية، كما لو كان كل منهما يعتبر مصيره لا بل بقاءه في الميزان. كيف نعجب في هذه الحال من رؤية القتال ينحدر بسرعة متناهية نحو النفق المظلم حيث يرى كل فريق أن النصر الذي ينشده لا يمكن أن يتحقق إلا بإفناء الفريق الآخر. لقد دفع الخوف من التهميش، أو من الاضعاف إلى درجة الاخضاع التام للأكثرية العربية-الاسلامية، بالكتائب إلى القيام برد فعل متطرف تحت وطأة الرعب على ما بدا لهم يومئذ تهديدا ينذر بخطر كبير. لقد شعروا يومها بأنهم يقاومون ليس فقط انتهاك سلطة الدولة وسيادتها وانما انتهاك طريقة عيشهم وتراثهم الفريد وحتى وجودهم بالذات في وطنهم. وغالبا ما كان هذا التهديد يُضَخَّم بنسبة أو بأخرى بغية تصليب التضامن الطائفي وبالتالي تعبئة المسيحيين الذين كانوا لم ينخرطوا بعد في الاستعداد العسكري للدفاع عن القضية.

ليس بالمهمة السهلة الحفاظ على الاعتدال وسط الخوف وانعدام الثقة، وقد انزاح موقف حزب الكتائب، أكثر من المجموعات المسيحية الأخرى، عما كان معروفا عنه من

دعم لصيغ التعددية الاجتماعية وتفضيل النهج الديمقراطي القائم على الحوار في مقابل الاصلاح التقدمي، فانقلب موقف الحزب ليأخذ نهجا أكثر تطرفا في مناهضته للفريق الاسلامي. هذه اليقظة الطائفية، مصحوبة بتراكمات عدائية من الفصيلة عينها، ولّدت مزيدا من النزعة إلى البغضاء والحقد.

الفلسطينيون بدورهم كانوا، هم أيضا، يخافون على أنفسهم وقضيّتهم من التصفية، وكان لبنان في أواسط السبعينات من القرن الماضي قد بات ملجأهم الوحيد إلى حدّ كبير أو على الأقل أهمّ مواقعهم الستراتيجية. لقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد فقدانها قواعدها في الأردن، على الاختراق أكثر فأكثر في العمق اللبناني كما شدّت قبضتها حفاظا وحرصا على كل المكتسبات التي شيدتها لنفسها في لبنان ولم يكن أقلها إنجازها اتفاق القاهرة في العام ١٩٦٩ الذي وضع المخيمات الفلسطينية تحت قيادة المنظمة واشرافها الأمر الذي جعل تلك المخيمات بكل مَن تضمّ وما تضمّ خارج سلطة الدولة اللبنانية لا بل عَصيّة على تلك السلطة. من هذه الزاوية كان اتفاق القاهرة أشبه بعملية تحرير وطني، ذلك أنّ الدعم اللوجستي والإيديولوجي الذي مدّت به الفلسطينيين أنظمة الرفض والراديكالية العربية خصوصا بعد اتفاق السلام بين مصر واسرائيل جعل وجودهم في لبنان أكثر حيوية بالنسبة لمصيرهم وبقائهم. من هنا فان الفلسطينيين لم يكونوا يصونون الامتيازات وحرية الحركة التي اكتسبوها في لبنان في السنوات التي سبقت وحسب، وانما كانوا يرفعون سياج حماية قويا وراسخا حول وضعهم السياسيّ الذي كان في أساس تعزيز وجودهم بالذات.

وهكذا بات فريقا القتال الرئيسان سجيني المواجهة حتى النهاية، وكلما ازداد القتال الطائفي دموية تجددت معه دورات العنف ووحشية أعمال الثأر وعمق العداوة. منذ بعض الزمن حذّرنا Anthony Storr قائلا «أن نلجم النزوة نحو العنف أصعب بكثير من أن نثيرها» (Storr 1968)، فهذه النزوة متى أثيرت اكتسبت من ذاتها قوة بقائها وراحت تتغذى من خزينها الداخلي استمرارا واندفاعا. وبذلك تتكرر تلك الثنائية التي لا يغيب لها وجه حتى يعود ويطل من جديد، إنها ثنائية «هم» الشرّ المطلق و «نحن» الخير كل الخير، وبتكرارها تشتد ضراوة القتال ويزداد شراسة ودموية. هنا يصبح العدو تجسيدا للشيطان وتصبح الحرب كأنها نزال بين الظلمة الخبيثة ونور الخير والصلاح وبين الفضيل والملعون. في هذه المعمعة من اختلال المقاييس يجد المواطن العاديّ المسالم نفسه منجرّاً إلى دوّامة التقاتل وبالتالي معرّضا لسطوة هذه العدائية الشرسة، ويصبح بين ليلة وضحاها عديم القدرة والرأي أشبه بحجر على رقعة الشطرنج يتحرك بغير مشيئته. ومتى كان المجتمع متأججا تصبح النكات المهينة للخصم أو للعدو من وسائل تسليته، ويأخذ الأفراد يتبارَون بتوجيه اللوم إلى الآخرين وتبادل الطعن والتشنيع والبذاءة بحيث يبلغ كل هذا الانحطاط «أوجا» لم يبلغه من قبل. بالفعل فقد ارتفع هذا النمط من تبادل تعابير الاهانة، خصوصا في مراحل القتال الأولى، إلى

مستوى رفيع من «فنّ» الحوار السياسيّ ذي المضمون الحاقد والمليء بالضغينة، وظهرت فيه من جديد كل رواسب الماضي الدفين المكبوتة. الخصم الذي كان يُعتبر صلب المواقف متشددا أصبح عدوا لا يلين، و«الانعزاليون» باتوا متعصّبين وخونة. أما الجمهور غير المنتمي ولا الملتزم بجهة من الجهات فاصبح يُعتبر غريبا لا يُعرف بوجه أو بلون، و«الايديولوجيا المستعارة» صارت من عناصر القمع والفوضى والغموض. واذا شئنا الاختصار فالذي كان سيئا بات أسوأ والذي كان نابيا غير مرغوب فيه أصبح مكروها يجسّد الشر كلّه.

مَن أراد، في هذا الاطار، أن يطّلع على شيء من مضامين تعابير الحرب وما عكسته من استعداد مسبق ومشاعر دفينة ما عليه إلا مراجعة بعض ما كتبه المقاتلون في مفكّراتهم أو حتى الوصف الذي ورد في كتابات بعض المراقبين الحياديين غير الموبوئين بالأحقاد والضغينة. هذا التعصّب الأعمى والعداء المتأجّج كانا أكثر بروزا في الآراء المتطرفة للجماعات المتقاتلة والميليشيات ومجموعات الضغط والأحزاب التابعة لها، ولكنهما لم يوفرا أيضا بقية المجتمع. كل ما كان يصدر من الكتيّبات والدراسات التاريخية المحلية والبيانات التأسيسية والتصريحات أصبح دفقا لا قرار له كريه المضمون تقسيميا بلهجته ومحتواه على السواء، ومثله كانت عظات الكنائس وخطب المساجد. أما ما علا جدران الشوارع وأعمدتها من عبارات المجون وصور البذاءة والحملات الدعائية وما حملته أوراق نعيّ المقاتلين من كلام فضفاض، كل ذلك ارتفع إلى مستوى فني في الطريقة التي عكس فيها صورة أصحابه.

قد تكون كل هذه المظاهر رمزية الطابع إلى حد كبير من حيث أنها لا تلحق أذيّة مباشرة وفورية بأحد، لكنها مع ذلك تشكل مصدرا يلجأ إليه المعتدون لتبرير اعتداءاتهم المفتوحة والمباشرة تبريرا معنويا ونفسيا وبذلك يصبح العنف عملا مقبولا اجتماعيا ويلقى شيئا من التسامح عند الناس. حتى العنف المجّاني التعسّفي الذي لا مسبّب له يصبح، بكلمات روبن وليامز، «عملا فضيلا يمارَسُ باسم القيم والمبادئ السامية» (وليامز ١٩٨١ : ٢٦ – ٢٧).

كسواها من «إيديولوجيات العداوة»، كما يسمّيها John Mack 1979، (١٩٨٨)، كل هذه الايديولوجيات تلتقي عند ثلاثة أهداف مرتبطة الواحد بالآخر: أولا، تمجيد الجماعة التي ينتمي اليها صاحب الشان وإظهار ما تواجهه من تهديد مصيريّ، وفي هذا الاطار تصبح الفئوية أشبه بحيوان متكالب يعيش على الجيف أو على بقاياها وتعيش هي على ما تبقى لها من شعور بالامتياز وعلى هُوية جغرافيّة مهدّدة. ثانيا، القيام بحملات من الطعن والتشهير المتبادلين يصوِّر فيها كل فريق الفريق «الآخر» على أنه مكمن كل العلل والامراض التي تفتك بالمجتمع. واللافت الساخر في هذا المجال أن «الآخر»، كما يُعبّر John Keane تعبيرا صائبا، يُعامَل «كأنه كل شيء ولا شيء في نفس الوقت» (Keane 1996: 125). نخشى العدو

ونخافه ولكننا في نفس الوقت ننظر إليه بعنجهية وكبرياء ونعتبره دونيّا ولا قيمة له. وأخيرا، كل هذا يقود إلى شرعنة العنف ضد الآخر الذي نرميه بكل صفات السوء (للمزيد من التفاصيل راجع Mack 1988، Penderhughes 1979، Keane 1996).

مهما كانت هذه السبل والستراتيجيات واضحة الأهداف والانعكاسات بحد ذاتها، يجب ألاّ نمر بها مرورا عابرا. فنحن حين نلصق ب «الآخر» هذه الصورة نكون قد جعلنا منه مصدر خطر على المجتمع وتهديد للسلامة العامة وللسيادة الوطنية، ونكون بالتالي قد جعلناه فريسة سهلة لأعمال العنف أو على الأقل رفعنا عن هذه الأعمال العدائية العوامل الخلقية الرادعة المفترض أن تحول دون ارتكابها. ارتكاب العنف ضد «الآخر» يتجلبب بثوب الطهارة والقيم ويصبح عملا تحريريا كأنه السبيل الوحيد لحماية الكرامة واللُّحمة الوطنيتين أو استعادتهما من براثن «الآخر». لا بل أكثر من ذلك، فهو يأتي باسباب تخفيفية ويزيح عن ضمير المرتكب عبء الذنب ويمسح عن يديه دماء ضحيّته وهي ليست بالضرورة دماء الغرباء أو الأعداء بالمعنى الحقيقي. عذاب الضمير في هذه الحالات ليس كبيرا ولا موجعا، لكن حين تنجرف شراسة المعارك ووحشيّتها إلى فظائع القتل المتبادل والمواجهات الداخلية (كما حدث يوم حاولت الميليشيات المسيحية القضاء على منافسيها المسيحيين، وفي المعارك بين الفصائل الفلسطينية أو بين أمل وحزب الله)، يكون الدم عندئذ دم الأخوة وذوي القربى لا دم الغرباء.

ولشديد الأسف، كما علّمنا التاريخ الحديث «للتطهير العرقي»، ان التخفيف من الحس بالذنب خلال هبوب عاصفة القتل المجنون لا يعمّر طويلا فهو آنيّ وموقت، وحين تشعل العواطف الدينية والطائفية نيران الحروب والأحقاد الكامنة التي ترافقها، تكتسب تلك الحروب قوة ذاتية للتدمير والاستمرار وتأخذ حركة لولبية متمادية حتى تصبح عصية على كل سيطرة. وعلى العموم يمسي نسيانها صعبا وحلّها أكثر صعوبة. وعندما دخل القتال في لبنان هذا النسيج العنكبوتيّ من جولات الثأر والانتقام المتبادلين أخذ يعكس الكثير من مظاهر البربرية المرضية الكامنة في صلب العنف المدنيّ.

الفصل الثالث

الانجراف نحو اللاتمدّن

«بقَدْر ما يحمينا الدين من العنف يَنشد العنف حمايته في أحضان الدين.»

Rene Girard, Violence and the Sacred (1997)

«حدود الجماعة هي التي تحسم مدى التعاطف الانسانيّ، ضمن هذه الحدود يسود العنصر الانسانيّ أما خارج خطوطها فتباح الأرض لأعمال التعذيب دونما وخزة ضمير.»

Randall Collins, The Three Faces of Cruelty (1974)

اذا انجرف العنف الجماعيّ نحو الانفلات واللاتمدّن فمتى يكون ذلك، ولماذا وتحت أية ظروف؟ ولْنقتربْ أكثر من مادة السؤال، كيف تنفلت العداوة الكامنة لتصبح نزاعا مفتوحا وإنْ ضمن حدود، وما الذي يؤزّم العمل العدائي ليجعل منه مظهرا مَرَضيّا يُمارَس فيه العنف العشوائي من خلف ضمير نائم لا يعرف الشعور بالذنب؟ واذا نحن تجاوزنا التوصيف التقليديّ لماهية العنف المدني (أي أنّ المدنيين، لا القوى العسكرية، هم الذين يتواجهون في هذا النوع من الاضطرابات المدنية)، فعلى أي نوع من المدنية ترانا نعثر في «العنف المدنيّ»؟ هل يمكن لأي صنف من أصناف العنف أن يكون «مدنيا» أصلا؟ أليس هذا التركيب مجرد ربط لفظيّ بين تعبيرين متنافرين لا يأتلفان بل هما أقرب إلى التناقض؟

ليس جديدا علينا هذا الاهتمام بحلقة الوصل بين العنف والتمدنية، فمشهد العالم كساحة للقتال أو حلبة يُهرق فوقها الدم البشريّ ويلطّخ جنباتها كما لو كانت ملعبا للجلادين دون سواهم، هذا المشهد كان مألوفا لدى الانسان من قبل أن نتعرف على داروين ونظريته الشهيرة. إن الصورة الهمجية التي رسمتها ريشة Thomas Hobbes للوجه الطبيعيّ للحياة، تلك الصورة التي عكست الحياة الموحشة، الفقيرة، المريرة القساوة والقصيرة، مهما بلغ

وصفها من الحدة المتطرفة، لم تكن مجرد استعارة بيانية ترفع الصرخة عاليا، وانما شاعت أن تؤكد ما بات يدركه كل تلميذ في المدرسة وهو أن الانسان عدوّ طبيعي للانسان. ولعلّ النقطة الأقرب إلى اهتمامنا في هذه الدراسة هي ما ذهب إليه هوبس من التساؤل المتعجب حيال السلوك الوحشي الذي سلكه الناس العاديون خلال الحرب الأهلية الانكليزية في الاربعينات من القرن السابع عشر. وها هو جوابه على ذلك التساؤل لا يزال حتى يومنا هذا جوابا شافيا، ففي غياب الحكم والحكومة، يقول، تنفتح الساحة رحبة وجاهزة ليخوض عليها الكل حربه ضد الكل دون حدود ولا ضوابط. ومتى وجدت الجماعات المهددة والمحرومة نفسها مجردة من حماية حكم قادر ونافذ القدرة، باتت مستعدة للقيام بكل ما تفرضه عليها حماية نفسها طلبا للبقاء[1].

بعد هوبس بأكثر من قرن تبنّى آدم سميث فكرة المنافسة والكفاح المرير من أجل أن يحافظ الانسان على مصالحه ويجعل منها بالتالي قوة بنّاءة وخلاّقة في المجتمع. أما فرويد فقد ذهب أبعد من ذلك حين عرض تفسيره لمضار القلق وعدم الاستقرار النفسيين، فحتى حين لا يكون المرء مهددا بسلامته الجسدية ترى لديه ميلا مسبقا لضمان حمايته النفسية وذلك بأن يرمي أسباب قلقه وعدم اطمئنانه على سواه. من الأسهل دائما أن ينفّس الناس غضبهم ويمارسوا عدائيتهم على أهل الجوار وذوي القربى، فهذه العدائية الباحثة عن متنفَّس تجد نفسها أشد نهما في بيئتها الاجتماعية القريبة والحميمة.

في القرن التاسع عشر، أوائله والخواتم، نرى أن المراقبين الاجتماعيين قلّما كان لديهم شك في أن الانسان هو في طبعه حيوان عدائيّ. في تحليل عميق النظرة بَعيدها حول مسألة «تنشئة الحقد» كقوة بنّاءة وهدّامة في المجتمع الفكتوري الانكليزي يقدم لنا Peter Gay (1993) الدليل المقنع، عبر أفكار ونظريات لكبار مفكري تلك الحقبة، على أنّ هذا «الحسّ» أو «الغريزة» التي تدفع الانسان إلى التدمير انما هي مزروعة في صلبه. كانت الأكثرية الساحقة من المؤمنين المسيحيين في القرن التاسع عشر مقتنعة بصورة شبه طبيعية بأن الانسان «في أصل تركيبته شرير، طمّاع، شهواني، كذوب وعدائيّ» (Gay 1993: 4). أما بالنسبة إلى المفكرين العلمانيين وغير المؤمنين، وخصوصا منهم الذين كانوا متأثرين بنظريات Herbert Spencer والداروينية الاجتماعية، فان ميل الانسان الطبيعي إلى القتال كان بالطبع قاعدة لا تقبل النقض أكان على الصعيد الفلسفي أو من الناحية العلمية. ومع أن هربرت سبنسر لم يكن داروينيا بالمضمون الكامل لهذه الصفة فقد تحوّل إلى داعية لنظرية البقاء للأفضل حتى لو اقتضى هذا البقاء معارك شرسة وقتالا مريرا في سبيله.

مع استهلال القرن العشرين قدّم لنا وليام جيمس مختصراً لما بعد الداروينية حين أكدّ أن «عملية النشوء المتوارثة جعلت منا جميعا محاربين محتَمَلين» (جيمس ١٩٠٢ : ٣٦٦). بعد ذلك ببضع سنوات كرّر George Simmel، عالم الاجتماع الألماني المبدع والمحيّر في

آن، المقولة نفسها: ان العقل البشريّ مطبوع على «غريزة القتال ... و على الحاجة المتجذرة في صُلْبه إلى البغضاء والمحاربة» كما اقتبس عنه (Gay 1993: 4).

عندما حذّر Ortega Gasset (1932) من «ثورة الجماهير» كان الجدل حول طبيعة العنف ونتائجه قد أخذ منحى أكثر حدّة، ففي رأي أورتيغا أن تلك الثورة أطلقت من البربرية أوحشها وأشد أشكالها مرضية كما شكلت تقهقرا إلى النهج الذي وصفه هوبس واستمدت قوة استمرارها من مجرد الشعور بمتعة التدمير. لقد وجدت مُتَنفساً ومجالا للتعبير عن نفسها في العنف العشوائي والفوضى المتمادية وإفقار الحياة العامة والقضاء على المعنويات والتمدنية وما بات مقبولا لدى المجتمع من القيم وحُسن الخُلق.

هناك كتّاب آخرون أمثال أندريه جيد (١٩٥١) وجان بول سارتر (١٩٦٤) وألبير كامو (١٩٥٦) وبول غودمان (١٩٦٤) و R.D. Laing (1967) وفرانز فانون (١٩٦٦)، وسواهم من الناطقين باسم ثورات العالم الثالث ممن طرحوا، طبعا، نظرة إلى العنف ترى فيه شيئا من المنفعة وربما «شفاء» من بعض الحالات. فالعنف، في تحليلهم (وحتى البربرية)، يندلع في المسار الاجتماعي كمرحلة ضرورية من مراحل استكشاف المجتمع نفسَه. وبكلام آخر هناك حالات قد تُفهم فيها البربرية، بل قد تمر مصفوحا عنها، باعتبارها عودة إلى العقل السليم أو اختبارا يسعى من خلاله المجتمع لاستعادة كرامته وفضيلته. هذا ما نشهده في كل حقب ما بعد الثورات التي يعصف بها ويهددها التغيير السريع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. في حالات كهذه تصبح أعمال العنف والوحشية - وحتى التصرفات الفظة والكلام البذيء والحركات النابية - ردود فعل مشروعة -معنويا- على ما يغزو النسيج الاجتماعيّ والجسم السياسيّ من الفجور وانعدام الأخلاق والرياء.

تقارب هذه المفاهيم للعنف حدا يكاد يجعل منه عملا «رومنسيا» بل كأنها ترى فيه قوة تطهيرية مجدِّدة أشبه ما تكون بعملية انبعاث عبر الالتزام القتاليّ. إن تأكيد Sorel (1961) أن طبقة اجتماعية يمكن أن يتم إحياؤها عن طريق العنف أو سواه من السبل المألوفة في الأعمال الثورية (كتلك التي صاغها وطرحها فانون و دوبريه و ماو)، وأنّ الأفراد يمكن أن يعودوا جسما واحدا عبر المشاركة في ممارسة السياسة التي تتوسّل العنف، هذه المبررات طالما استخدمت لإضفاء بُعد تعليليّ عقلاني على ممارسة العنف. وفي هجوم شنّه فانون(١٩٦١) على الكولونيالية ذهب إلى أبعد من ذلك حين اعتبر جازما أن من حق الضعفاء أن يقتلوا قامعيهم وهم بهذا العمل يسقطون عصفورين بحجر واحد: القامع في الداخل والقامع في الخارج.

في الاستكشافات التي أجريت مؤخرا حول كيفية وقوع النزاعات المسلحة والطابع الذي تتخذه، رأينا اهتماما متجددا برصد العلاقة التفاعلية بين العولمة واليقظة الطائفية والطابع «اللاتمدّني» لما يُسمى الحروب الأهلية. إن خمود الحرب الباردة وتفكك الأمبراطورية

السوفياتية وانعكاساتهما الصاخبة في زوايا الأرض الأربع قد نتج منها، من بين ما نتج، غياب ملحوظ وملموس للحروب الكبيرة بين الدول. هذه الأحداث وما رافقها على الصعيد العالمي - خصوصا حركات الاصلاح والتحرير في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والتأثير المفترض للاستهلاكية الغربية والثقافة الشعبية - أعادت إلى بساط البحث الجدال الخلافي حول طبيعة هذه التحولات ونتائجها.

يرى البعض في هذه الأحداث العظيمة الشأن والأهمية، وغالبا بتعابير إيجابية تنبؤية، ليس فقط نهاية الحرب الباردة أو حركة أساسية تشكل منعطفا تاريخيا، بل «نهاية التاريخ بما هي تماما: أي نقطة انتهاء تطور البشرية الايديولوجي وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها الصيغة النهائية للحكومة الانسانية» (فوكوياما ١٩٨٩ : ٤). وعلى هذا الوتر إياه يعلن البعض هذه التحولات التاريخية فاتحة خير سعيدة تبشّر «بابتعادنا عن اليوم الآخر» أو على الأقل تنبئنا بأننا مقبلون على فسحة طويلة من السلام في التاريخ الحديث نشهد فيها نهاية الوحشية و«الحرب العبثية الكريهة» (راجع مولر ١٩٨٩، ملكو ١٩٩٠، وسواهما).

أما Singer و Wildavsky (1993) فيريان عالم اليوم إثنين، عالما يعمّه السلام وآخر يعصف به العنف والفوضى. فما يُطلق عليه «منطقة السلام»، وهو يضم ما يقارب سُبع سكان الأرض، يشمل الديمقراطيات المزدهرة نسبيا والمنفتحة وهو منطقة هانئة و«مجتمع آمن» انتهت فيهما العهود التي سادت فيها لغة الحرب والقتال كوسيلة رئيسية في السياسة وحلّ محلها السلام المدنيّ الذي ينتج ويتدعّم ويستمر بالحوار السلمي والمشاركة الحرة والانتخاب التنافسيّ وما اليها من سبل المشاركة السياسية في المجالات العامة. أما بقية العالم فهي «مناطق العنف الفوضويّ والاضطراب» حيث المجتمعات غارقة في الحروب المتمادية والفقر وانعدام النظام والقانون. صحيح أن هذه المجتمعات تحلم بالتمدّن والأمن والاستقرار وتتمنى تحقيقها لكن كل ذلك لا يزال حلما لم يتحقق، ولا تزال هذه الشعوب «تتقاذفها الانقلابات والثورات والحروب الأهلية والخارجية والمذابح الداخلية والقمع الدمويّ».

هذه النظريات المعروفة لم تمرّ طبعا دون مناقشة وتفنيد، كذلك فقد ردّها الكثيرون بالحجة الدامغة. من الواضح دون شك أن العالم لا يمكن أن ينقسم إلى منطقتين تقوم بينهما هذه الفواصل المحددة، فحتى الذين يعيشون في ما يسمّى عالم السلام الديمقراطي «ليسوا أقل خوفا من العنف، بل قد يكونون أكثر خوفا منه، من الأكثرية العظمى من سكان الأرض» (Keane 1996: 4-5) يلام بعض الكتاب والدارسين لوما قاسيا على إلقائهم هذه النظرة الأحادية البُعد على ما أحرزته الرأسمالية من تقدم تصاعدي متواصل نحو ديمقراطية ليبرالية متحررة تماما من النزاعات. فاللائمون يرون أن العالم، فيما هو يبتعد عن الاستقطاب الثنائي، يدخل في مرحلة من التوتر والعدائيات البدائية المستيقظة من نومتها الطويلة.

فالتنافس على الاسواق العالمية مثلا ليس مستبعدا أن يطلق شرارة الحروب التجارية وأن يتسبب بتهميش قطاعات كبيرة من اليد العاملة المتنقلة بحثا عن عمل وسواهما من أسباب الاضطراب والتوتر. كذلك يمكن أن تزداد خطورة النزاعات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وبين دولة ودولة، ومثلها أيضا النزاعات الناشئة من تراجع الأوضاع البيئية وانتهاكات حقوق الانسان. وفي هذا السياق أيضا لا نحسب أن مغريات الثقافة الحديثة بكل اتجاهاتها ومضامينها المزعومة يمكن قبولها دون مقاومة. إن ما نشهده من ارتفاع وتيرة الحركات الرجعية ونشوء المنظمات الأصولية المعسكرة وما يسمى بالنزاعات حول الهوية التي يهمّ المعنيين بها الحفاظ على تراثهم الثقافي واصولهم الاثنية والقبلية، كل هذه المظاهر تشكل مثالا حيا على ما نقول.

في كتاب عميم الانتشار ومثير للجدل يتجنّب Benjamin Barber هذه التقسيمات الحادة والاستقطاب الثنائي ويتوقع، بديلا منها، عالما تتفاوت فيه وتتفاعل القوى المتمحورة حول إثنياتها وقبليتها، كما يعكسها بايجاز تعبير «الجهاد»، من جهة والقوى الأخرى ذات النهج الشمولي المعولم، كما يعكسها تعبير McWorld، من جهة ثانية. ومع أن هذين النوعين من القوى يبدوان متناقضين فان الجدلية فيما بينهما تبدو أشبه بالتناقض الظاهري المحوريّ (Central Paradox) في التاريخ البشريّ، ذلك أن كليهما يشطر العالم إلى شطرين وفي الآن عينه يشدّ اللُّحمة بينهما ليعودا عالما واحدا. «الجهاد» ينشأ حول «المجتمعات الدموية المتجذرة في الانعزال والبغضاء، المجتمعات التي تحتقر الديمقراطية وتفضل أنظمة الطغيان الأبوية المتسلطة أو أنظمة الائتلاف القبليّ». أما McWorld «فينشئ أسواقا عالمية متجذرة في الاستهلاك وتحقيق الربح» (Barber 1996: 6-7). وفيما يكون الأول مدفوعا بالأحقاد والبغضاء الفئوية ومن هنا يعيد رسم الحدود الإثنية القديمة من الداخل، ينزع الثاني، الناهد إلى عولمة الأسواق وفتحها على مصاريعها جميعا، إلى جعل الحدود الوطنية والاقليمية أكثر انفتاحا على الخارج وأسهل اختراقا. المنحيان، كما يحذّرنا Barber، قادران على زعزعة سيادة الدولة ونظامها الديمقراطي، وكلاهما ينطوي على «عدم اكتراث بالحريات المدنية».

العولمة والحروب اللاتمدنية

على رغم التباين والخلاف حول هذه المسائل لا يسعنا إلا أن نتبيّن بعض نقاط الالتقاء حيال عدد من المسائل.

صحيح أن هذه التغيّرات لها علاقة بتضاؤل الحروب الكبيرة بين الدول، لكن الصحيح أيضا أنها تركت أثرا محيّرا وتحولات مزعزعة للاستقرار. ففي بعض الحالات أدت هذه

التحولات إلى تثبيت اركان كيانات أكثر اتساعا والتشوّق إلى إقامة «وطن أوروبي» والاهتمام المتنامي بالمسائل التي تعني العالم بكلّيته كمسألة البيئة وحقوق الانسان وهجرة العمالة والارهاب العالمي وانتشار الامراض والمخدرات والحروب التجارية. أما في حالات أخرى فنشهد دليلا لا يخطئ على تزايد كبير في نشوء ما يسمى بالنزاعات الخفيفة الحدة (Low Intensity Conflict, LIC)، وهي بمعظمها شكل من أشكال النزاع الفئوي الذي يزيده التهابا التوتر الاثنيّ والعرقيّ والطائفيّ والقبليّ والتضامن القائم على هذه الاعتبارات جميعا. وفي الحالتين كلتيهما، يقول Huppauf محذرا، "إن الخط الفاصل بين الحرب والسلم بات من الضبابية وعدم الوضوح بحيث يتعذر تبيّنه، اما المجتمع المدني فلا يقودنا إلى استئصال العنف وانما نراه مستمرا في التعايش مع هذا العنف» (Huppauf 1996:2).

الأهم من كل هذا أن تلك الحروب الداخلية تستمد قوة استمرارها وبقائها من الدعم والرعاية الخارجيين وهذا ما يؤكد من جديد مدى ما يتسم به تفاعل الخصومات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية من تشابك وتعقيد. هنا تحديدا تتحوّل هذه الخصومات إلى «حروب قذرة»، أي إلى مساحات قتال بديلة تخاض فوقها حروب الآخرين كما تسقط عليها الضحايا البديلة والبريئة نتيجة الخلاف والتوتر الاقليميين والعالميين اللذين لم يجدا حلولا بعد. من الخصائص الرئيسة لهذه الحروب، التي غالبا ما يؤخذ لبنان ويوغوسلافيا مثلين عليها، الاستهداف المتعمد للجماعات المدنية البريئة وانتشار جو الرعب الذي لا يعرف حدودا وامتداده بحيث يغلّف بوحشيته كل السكان دون استثناء.

ثانيا، هذه «الحروب اللاتمدنية» ذات الامتداد العالمي تنطوي على ميل إلى التحوّل حريقا يمتد هشيمه إلى أبعد مما كانت تبيحه قاعدة «الحروب العادلة»، وبكلام آخر فان كلفة هذه الحروب، بالنسبة إلى غاياتها، تبقى غير عادلة وغير تمدنية أيضا. غير عادلة لأنها تتجاوز كل الحدود ولأن حجم الخسائر البشرية والمادية أكبر وأثمن بكثير من كل ما يمكن أن تحققه أو تنجزه. إنها تنتهك ما يسمّيه Michael Walzer «الحكمة في التناسب» (Walzer 1992: XVI). وهي غير مدنية لأن العنف والتدمير هما في أغلب الحالات عشوائيان لا يميّزان ويغلب عليهما التهور والطيش ومن هنا تتجاوز نسبة سقوط الضحايا من المدنيين الأبرياء كل المستويات المقبولة.

نحن لا نعني بكلامنا هنا أن الحروب الأهلية في الماضي كانت تجري دون إراقة الدماء، وانما كان سفك الدماء، بحسب نظرة جون كين، ذا تركيب وتنظيم محددين، أما حروب اليوم بالمقارنة فهي بمعظمها تفتقد منطق التماسك اللهم إلا في ما يتعلق بالقتل الوحشي الذي لا حدود له (Keane 1996: 137). أضف إلى ذلك أن الحروب غير تمدنية ليس فقط لأنها تنتهك حسابات العقل واستراتيجياته ولكن أيضا لأن العنف يبدأ بتكوين دورة حياته الذاتية، وبدل أن يكون ممارسة سياسية بوسائل مختلفة يصبح العنف بحد ذاته هو الغاية

والهدف وتصبح «ديناميته الذاتية المدمِّرة»، بحسب كلمات Keane، «ذاتية التوالد» أيضا.

هذا «الباب الدوّار» المفتوح على جولات من العنف الذي لا يكلّ والذي يطلق شرارته أحيانا كثيرة «مهاجمون غير محددي الهوية» أمسى، كما سنرى لاحقا، إحدى أبرز سمات الحرب المتمادية في لبنان. فكل جولة من الجولات الدموية كانت تستولد رد فعل انتقاميا، ولعلّ من أغرب الأمور اللافتة أن الجولات كانت تندلع بعد أن تكون سادت فترة هدوء لا تفسير لأسبابها، وربما الأغرب من ذلك أيضا هو اندلاع تلك الجولات حين كانت تبدو في الافق امكانات للتسوية تبشر بالنجاح.

من أوضح الأمثلة على حالات كهذه ذلك اليوم المشؤوم الذي قام فيه رئيس حزب الكتائب بيار الجميّل بزيارة وفاقية إلى دمشق (٦ كانون الأول ١٩٧٦) وقد عثر في صبيحة اليوم عينه على جثث أربعة من أبرز أعضاء حزب الكتائب مرمية فوق احدى التلال الجبلية الواقعة شرقيّ العاصمة بيروت. يومها دفع الغضب المجنون برجال من ميليشيا حزب الكتائب إلى الشارع، حتى دون أن ينتظروا عودة الجميّل من دمشق، وتحت وطأة الفورة الدموية أمسكوا بأكثر من سبعين شخصا من المسلمين الذين التُقطوا من الشارع عشوائيا لمجرد أنّ أوراق هوياتهم قالت إنهم مسلمون وقتلوا على الفور. هذا «السبت الأسود»، كما سُمي ذلك اليوم المظلم، تحوّل عتبة مرت من فوقها أعمال مشابهة من الانتقام والقتل.

عندما شنت ميليشيا الكتائب وغيرها من الميليشيات المسيحية حملتها «التطهيرية» في خريف العام ١٩٧٦ التي انتهت بمحاصرة مخيم تل الزعتر و«تحريره» وشمول هذه الحملة ضواحي أخرى من بيروت (مثل ضبية والمسلخ والكرنتينا وجسر الباشا والنبعة وغيرها من المناطق المختلطة التي كانت تحت سيطرتها)، شنت الحركة الوطنية اللبنانية وحلفاؤها الفلسطينيون هجوما انتقاميا حاصرت فيه بلدة الدامور المارونية الواقعة على الشاطئ جنوب بيروت حيث قتل أكثر من خمسمائة شخص حسب التقديرات، وكانت الكرنتينا قد شهدت المجازر نفسها.

عندما اغتيل كمال جنبلاط مع اثنين من رفاقه المقربين في السادس عشر من آذار من العام ١٩٧٧، وكان في طريقه إلى دارته في المختارة، هجم رجاله ومناصروه من الدروز على أقرب الضحايا البديلة ممن كانوا في المتناول، ومع أن الاغتيال عُزِيَ إلى عملاء سوريين فقد دفع الغضب والهيجان بأتباعه إلى القرى المجاورة وحصدت مذبحَتهم أكثر من مائة وسبعين مسيحيا. وهكذا في عمليات من الثأر المتبادل المسعور الأشبه بمعادلة العين بالعين نال التعايش المسيحيّ-الدرزيّ في الجبل، والذي كان مضرب مثل، ضربته القاضية التي لم يعد ينهض له من بعدها ناهض.

الانتقام لمقتل بشير الجميّل جاء أكثر هولا وترويعا بنتائجه ودلالاته على حد سواء، فحين لاقى الرئيس الشاب مصرعه في الانفجار الذي تناثرت بفعل قوته أعمدة المقر الكتائبي

وجدرانه وحجارته في شرق بيروت في الرابع عشر من شهر أيلول من العام ١٩٨٢، لم ينتظر أتباعه طويلا لينتقموا لرئيسهم المغدور فقد أطلق الحادث فورة من الغضب العارم الممزوج بتراكمات الحقد المزمنة وكما في حالات مماثلة من الأجيج العاطفيّ المجنون لم يفرغ الحقد والغضب سُمَّهما حيث يجب أن يفرغاه أي على من يمكن أن يكون له ضلع في عملية الاغتيال، ولكنّ هذا الغضب راح يصبّ ضغينته على الأهداف البديلة الأكثر ضعفا وَوَهَنا والأقرب إلى متناول المنتقمين: اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا. وما دام الجنون والحقد المسعور قد بلغا أوجهما، وما دامت الحماية من القوى القادرة مؤمّنة، فقد حصدت المجزرة حصيلة مرعبة من حيث عدد الضحايا وانواع الفظاعات التي ارتكبت فكانت أكثر بربرية من كل ما أمكن تصوّره. ومع أن المنطقة كانت تحت مراقبة مباشرة من القوات الاسرائيلية فقد استطاعت مجموعة من ميليشيا الجميل معززة بعدد من أفراد جيش لبنان الجنوبي التابع للرائد سعد حداد الدخول إلى المخيّمين وارتكاب سلسلة من الأعمال الهمجية. ما من شك طبعا في أنّ الاسرائيليين تعمدوا ادخالهم، أما الحصيلة فكانت ألفي ضحية معظمهم من الأطفال والنساء والمسنّين لم تفعل القوات الاسرائيلية شيئا لوقف المذبحة في حقهم أو للحد من فظاعتها.

حتى عملية الغزو التي تقوم بها القوات النظامية لم تنأ بنفسها عن هذا النهج الثأريّ الانتقاميّ، فحين لا يكون هناك مسوغ «شرعيّ» للاجراءات الانتقامية لم يكن من الصعب ابتكار المسوّغ لاتخاذه ذريعة او اعتباره عملا «استفزازيا»، وما الغزو الاسرائيلي في العام ١٩٨٢ سوى مثل موثّق عن هذه الستراتيجيا. كان مناحيم بيغن قد وعد الرئيس الاميركي ريغن بأن اسرائيل لن تهاجم جنوب لبنان إلا ردا على أعمال استفزازية واضحة من الفلسطينيين أو من القوات السورية في لبنان، وعليه بقيت الحدود الجنوبية للبنان هادئة على مدى سنة كاملة أو أكثر، ثم جرى توقيع «اتفاق سيناء» بين مصر واسرائيل وأصدرت المملكة العربية السعودية البيان الجريء وهو أول كلام عربيّ حول حق اسرائيل بالوجود. وهكذا دخلت الولايات المتحدة الأميركية ومصر واسرائيل في سلسلة من المفاوضات حول نوع من الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. ولكن على رغم كل هذه الاشارات المطمئنة بقيت اسرائيل تسعى في ضم مرتفعات الجولان السورية التي احتلتها في العام ١٩٦٧. كانت اسرائيل، قبيل غزوها لبنان (في ٩ أيار ١٩٨٢) قد اسقطت طائرتين سوريتين من طراز ميغ كانتا في طلعة استكشاف روتينية فوق لبنان، لكن الذريعة الاسرائيلية الحقيقية، أو «العمل الاستفزازي» المباشر الذي تسبب في الغزو كان عملية اطلاق النار في لندن على السفير الاسرائيلي إلى بريطانيا الذي أصيب بجروح بالغة[1].

أخذت عبثية النزاع ووحشيته تبدوان أكثر بروزا حين تبيّن أن تلك الممارسات البدائية من أعمال انتقامية توقع بيدها العقاب الذي تراه مناسبا باتت مجردة من أيّ مردود إصلاحيّ أو

تعويضي، فكلما ارتفعت وتيرة اعمال العنف الانتقامية واشتد أوارها أصبحت امكانية العودة إلى التوافق أصعب، وأبعد منالا. عندها أيضا بدأت الانقسامات العمودية تتخذ منحى أكثر خطورة وأخذت الجماعات تنعزل أكثر فأكثر ضمن بيئتها الاجتماعية ما يجعلها بالنتيجة أقل ميلا وربما أقل قدرة أيضا على سلوك مسلك التعايش والتعاون.

الأعمال الوحشية والقاسية لا تستدرج الآخرين إلى القيام بمثلها فحسب وانما تفتح المجال رحبا لأهل التعصب والانغلاق أيضا، ففي مراحل المواجهات الأولى تعهد لواء الدامور في القوات اللبنانية بالثأر لأبناء بلدتهم واقربائهم الذين سقطوا ضحايا ذلك الهجوم فأقسم عديد اللواء على عدم وقف القتال قبل خروج آخر فلسطيني من لبنان. كذلك أعلن زعماء موارنة آخرون أنهم اذا لم يتمكنوا من كبح جماح الوجود الفلسطيني في لبنان والحدّ من ضرره فسيسعون إلى الانفصال في منطقة تكون تحت الحكم الماروني. على هذا الكلام ردت الحركة الوطنية اللبنانية وحلفاؤها اليساريون معلنين أنهم سيضعون قرارهم بعزل حزب الكتائب سياسيا موضع التنفيذ.

ثالثا، لم يعد اهتمام المراقبين موجها إلى تزايد اندلاع الحروب المحلية «اللاتمدنية»، ذلك أن اشكال هذه الحروب ومضامينها في العديد من مناطق العالم تمر بتحولات كبيرة وحادة بحيث لم يعد بالامكان فهمها من خلال التحليلات التقليدية للحروب الأهلية المألوفة والتي تدور حول الصراعات الطبقية والتحرير الوطني وتمرد الشباب واحتجاجهم والانقسامات والخلافات الايديولوجية. لعلها إلى حد كبير تنتمي إلى ما أطلق عليه Keane «آخر الارتدادات الحديثة إلى الحروب [البدائية] أو [القبلية] (Keane 1996: 136) أو هي أقرب ما تكون إلى طبيعة هذه الحروب. كذلك يتحدث Robert Kaplan عن «الانسان العائد إلى البدائية من جديد: اي إلى نمط من الدولة-المدينة أو دولة الأكواخ، وهي ضرب من الاقليمية الفوضوية المبهمة والتي تزعزع استقرارها النزاعات المنخفضة الحدة (LIC)» (Kaplan: 1994: 56).

معظم المعارك والنزاعات بين المقاتلين الكبار التي طاولت بأذاها طرفي القتال أو أطرافه جميعا كانت معارك مناطقية، فاندلاع نارها كان أقرب إلى النزاعات القبلية والاقطاعية منه إلى الحروب التقليدية العادية او الصراعات الثورية او النزاعات الطبقية والايديولوجية. كذلك كانت تلك المعارك أشد دموية ودمارا من النمط المسمّى «النزاع المنخفض الحدة» وكانت، دون شك، أكثر إثارة للحيرة والألم لأن القتل وسفك الدماء يتولدان ذاتيا ولا يقلان أذى ووحشية عن «العنف الحميم» الصامت أو ضحايا العبثية ل «نار الاصدقاء». كل ما ينطوي عليه منطق العنف من الأذى والشر والتدمير الذاتي ينعَكس واضحا في الميل التدميري لدى الجماعات الغارقة في النزاع بغية تصفية منافسيها في الداخل أملا في تعزيز قدرتها القتالية للانقضاض على عدوها الخارجيّ.

نعود هنا إلى أن الأسباب التي كانت أصلا في أساس النزاع أصبحت الآن لا علاقة لها باستمراره، فالمقاتلون الغارقون حتى آذانهم في عاصفة الدم أخذوا يقتلون من يستطيعون قتله لا من يريدون قتله، وهكذا ينتفي العجب بأن عنفا ماحقا كهذا يصبح أكثر انواع العنف ترويعا ووحشية ذلك أن جرثومة الشر فيه لا تنعكس فقط في ما تسببه من سقوط العديد من الضحايا البريئة وانما في كونها تطاول - بصورة غادرة ولئيمة - جماعات معروفة التاريخ والهُوية كما انها تصدر عن تلك الجماعات مما يجعل الجماعة نفسها ضحية حينا وجلادا حينا آخر. كان البعض يقتلون من كانوا بالأمس جيرانهم واصدقاءهم، ولهذا السبب كان المقاتلون في الجولات الأولى من الحرب يرتدون الأقنعة تمويها لهوياتهم.

في واقع الأمر لم يكن هناك ميليشيا واحدة لم تتلطخ أيدي أفرادها بدماء اخوة لهم، بداية في المعارك التي دارت داخل الفصائل الفلسطينية وفي ما بينها. ففي أوائل العام ١٩٧٧ انخرط مقاتلو الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية في معارك كرّ وفرّ مع مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجبهات الرفض العربية، وفي أوقات أخرى وقعت المعارك بين مقاتلي الصاعقة ذات الرعاية والدعم السوريين وفصائل أخرى خصوصا تلك المرتبطة بالعراق وليبيا. كذلك كانت المعارك تنشب بين مناصري هذا القائد او ذاك ضمن الفصيل الواحد (كما حصل بين الموالين لعرفات والموالين لأبو موسى ضمن حركة فتح).

أما على الساحة الشيعية فكانت معارك ضارية بين مقاتلي حركة أمل المدعومة من سوريا والحاظية برعايتها ومقاتلي حزب الله المدعوم من ايران والناعم برعايتها. وكانت كل هذه النزاعات ترتفع حدتها كلما طرأ تغيّر على مصادر دعمها ورعايتها، فحين ساور الشك ايران حيال ما لاحظته من تقارب بين سوريا وواشنطن بعد العام ١٩٨٨ وسّعت ايران مجال الحرية لحزب الله في زعزعة أركان السيطرة السورية ضمن الطائفة الشيعية. ومما يدعو إلى الحيرة أكثر أن حزب الله كان أحيانا يخوض المعارك ضد هذه الميليشيا المدعومة من سوريا في البقاع في الوقت الذي كان في الجنوب يحارب إلى جانب ميليشيا أخرى مدعومة أيضا من سوريا[٢].

لكن تبقى أقسى المعارك وأمرّها هي تلك التي خاضتها الميليشيات المارونية وقياديوها تنافسا على النفوذ الداخلي حيث خلقت الائتلافات والتحالفات انشطارات فئوية داخل المعسكر الواحد فكان كل فريق يجهد لتثبيت زعامته وتوسيعها. في هذا الاطار مثلا شهدنا بروزا سريعا ومتعاظما لبشير الجميل نتج، في جزء منه على الأقل، من البطش الحاسم الذي مارسه في مواجهة منافسيه المحتملين (مثل طوني فرنجية وداني شمعون المرشحَيْن المحتملَيْن للرئاسة) في سياق سعيه لحسم موقعه زعيما وقائدا للطائفة المارونية وبالتالي للبنان. في شهر تموز من العام ١٩٨٠ لم يواجه مقاومة تذكر عندما هاجم منطقة الصفرا

الستراتيجية وقضى على القدرة العسكرية والبنى التحتية لميليشيا نمور الأحرار التابعة لحزب الوطنيين الاحرار الذي يتزعمه شمعون. أما تصفية طوني فرنجية فكانت أكثر مأسوية. هنا كان التخطيط والتنفيذ من «ابداع» ايلي حبيقة الذي قاد قوة كتائبية شنت غارة على مصيف إهدن في الثالث عشر من حزيران من العام ١٩٧٨ وارتكبت مجزرتها الوحشية التي أودت بحياة طوني فرنجية وزوجته وطفلتهما كما حصدت خمسا وعشرين ضحية أخرى من مناصريه.

في هذا المسلسل من المعارك الداخلية كان الصراع والمعارك المتقطعة الناتجة منه بين سمير جعجع وايلي حبيقة، وخصوصا تلك المعركة الحاسمة في شهر أيلول من العام ١٩٨٦، أكثر كلفة بكثير مما سبقه وأعمق انقساما. ففي هذه المعركة اقتحمت ميليشيا حبيقة، مدعومة من المسلمين المدعومين بدورهم من القوات السورية، بيروت الشرقية من منطقة بيروت الغربية والتحمت مع قوات تحالف جعجع-الجميل. لم ينجح هجوم حبيقة على المنطقة المسيحية وقد رُدَّ على أعقابه، لكنه مع ذلك كان أول اقتحام مصيريّ من هذا النوع وقد خلّف، إلى جانب الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات، آثارا في منتهى الخطورة.

أما الحرب «الكبرى» بين حروب الصراع الداخليّ الماروني على النفوذ فكانت تلك المواجهة النهائية بين جعجع والعماد عون، فهذه المواجهة كانت ذات بُعْد يتجاوز حرب النفوذ ذلك أنها وضعت زعيمين مارونيين متصلّبين الواحد في مقابل الآخر، علما أنه كان لكل منهما نظرته الخاصة المختلفة حيال حماية موقع المسيحيين وتعزيزه. ففي حين كان جعجع ينادي ب «لبنان فدرالي» يُقسَّم بين مجموعاته الطائفية المتنوعة، كان عون من جهة ثانية أكثر ميلا إلى صيغة لبنان الأوسع التي تعكس ما عُرف في الماضي ب «لبنان الكبير» منه إلى نظرية لبنان المحصور في نطاق «القومية المارونية» التي كانت تدور في خَلَد جعجع والقوات اللبنانية. هذه المواجهة بين جعجع وعون كانت في غموضها والمعاني الخفيّة[٣] التي أحاطت بها أشبه ما تكون بالرواية التوراتية المحيّرة حول مقتل هابيل على يد أخيه قايين. واذا أخذنا في الاعتبار مدى الكثافة السكانية في المنطقة المسيحية والامكانات العسكرية التدميرية التي كانت متوفرة للطرفين (بفضل الرئيس العراقي صدام حسين) علمنا إلى أيّ مدى ذهبت تلك المواجهة في شراستها ورعبها ونتائجها التدميرية، وقد وصف البطريرك الماروني نصرالله صفير والعديد من القادة الموارنة الجولة المأسوية من سفك الدماء والقتل المجنون بأنها عملية «انتحار جماعيّ». بعد ستة أسابيع من القتال العبثي الذي تخلّلته عدة اتفاقات لوقف النار لم تكن تصمد ريثما يجف حبرها، حصدت تلك العاصفة ما ينوف على الألف قتيل وهو رقم يتجاوز الخسائر والدمار الذي خلّفه قصف القوات السورية المناطق المسيحية طوال ستة أشهر في العام ١٩٨٩ (Winslow 1996: 276-77).

وأخيرا، إن جولات العنف الجماعي في لبنان تعيد تأكيد إحدى سمات ما يسمَّى «الحروب اللامدنية الجديدة»، خصوصا من حيث انتهاكها ناحية أساسية أخرى من نواحي نظرية «الحرب العادلة». فالحروب الأهلية تعتبر «عادلة»، بحسب تفسير Walzer، اذا ظهر أن هدفها هو اعادة الحال التي كانت راهنة. بهذا المعنى الأساسيّ كانت الحروب التي عصفت بلبنان ما بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ حروبا «غير عادلة» لأنها جعلت كل مجالات الاصلاح باتجاه العلمانية أبعد منالا مما كانت. كذلك فقد ذهبت مع الريح، بسبب تلك الحروب، القلة القليلة من التمدنية التي كان المجتمع قد بناها كما حملت الريح نفسها التعايش الليبرالي التعدّدي الذي عرفته فترة ما قبل الحرب.

مآسي العنف المتمادي وأحزانه

ما من حرب في التاريخ تخلو من الوحشية، لكنّ الفظاعات التي ابتَلَت بها الحروب اللبنانية اللبنانيين جميعا «تميزت» بمرارة خاصة، على ما أحاول تبيانه، لانها لم تتمحور حول أية قضية أو مجموعة قضايا ذات مفهوم متماسك ولا هي بلغت بالمسائل التي يمكن أن تكون قد أطلقت شرارتها شيئا من الحلول. بهذا المعنى الممضّ والعميق المرارة كانت تلك الحروب عبثية الخسائر، كريهة، بشعة وغير ناجزة. وهي لم تأت إلا بتعميق ما تراكم من العداوات والشكوك والانقسامات التي لا تُردم لها هوّة والآخذة بالاتساع أكان بين صفوف الجماعة الواحدة أو بين هذه وتلك من الجماعات. لا بل أودّ أن أذهب أبعد من ذلك معتبرا أن تلك الحروب قد خلّفت دوامة من الأعمال الوحشية يمكن أن تسجَّل في خانتها علامة فارقة غير مسبوقة، وأنها أضافت إلى اللامدنية عندنا بُعدا آخر جديدا.

صحيح أن كل جولة من جولات الحرب المتمادية كانت موضع بحث مستفيض ومتكرر، لكن الصحيح أيضا أننا لم نر حتى الآن أنّ جهدا مركّبا قد بُذل لالقاء نظرة متفحصة على مجمل المقاطع الزمنية التي شهدت تلك الحروب علّه يستخرج منها عناصرها المحدِّدة ويلقي عليها ضوءا توضيحيا. لا شك في أن لتلك المقاطع الزمنية مضامين تاريخية متباينة، لكنها مع ذلك تعكس ملامح متكررة من شأنها أن تكشف عن التفاعل الوثيق بين حجم العنف الجماعيّ ويقظة التضامن الطائفيّ والتدخل الأجنبي. لقد بات بعض هذه السمات من الخصائص المميِّزة لثقافة لبنان السياسية، أما البعض الآخر فهو من السمات المشتركة مع حالات من العنف الجماعيّ مشابهة لحالة لبنان من حيث الظروف التاريخية التي رافقتها. من هذه السمات بعض ضئيل يستحق إشارة موجزة هنا تمهيدا لتوثيق أكثر تبحّرا وتفصيلا في الفصول المقبلة.

أولا، ولعلها النقطة الأكثر لَفْتا للانتباه، التمييز الذي لا بد من التركيز عليه بين العوامل

التي تطلق النزاع وتلك التي تمدّه بعنصر الاستمرار وتضاعف حجمه ونتائجه. إن الأمل معقود على أن تتضح الحقيقة القائلة إن الظروف التي دفعت الجماعات المهمّشة والمقموعة إلى الانخراط في أعمال العنف السياسيّ لم تكن بالضرورة هي نفسها التي كانت وراء تعبئتها المتمادية والتي فرضت اتجاه النزاع وطابَعَه ونتيجته. هذه السمة البارزة والمهمة التي - بالمناسبة - أهملتها الدراسات النظرية والعملية التي تناولت مختلف النزاعات، كانت تعود إلى الظهور تكرارا في كل جولات العنف التي ندرسها. فكل الحركات الثورية للفلاحين في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، انطلقت شرارتها بدافع من حس الضمير الجماعي واهتمام بالمصلحة العامة، مع ذلك فقد تمَّ تحويلها جميعا - في مرحلة منها أو في أخرى - إلى نزاع طائفي. وعلى المنوال إياه فان النزاعات التي اندلعت بسبب الفوارق الاجتماعية- الاقتصادية والظلامات المشروعة التي لها مبرراتها قد حُوّلت (أو شوهت) إلى خصومات فئوية. إن الحماس الذي أظهره الفلاحون المسيحيون في الشمال للنضال «الطبقي» والتعبئة الجماعية خلال الحركة الثورية في العام ١٨٢٠ لم يلقَ تجاوبا يذكر لدى نظرائهم من فلاحي المناطق الدرزية، وقد أيقظ زعماء الدروز يومها المشاعر العدائية الدفينة لدى ابناء مجتمعهم لابعادهم عن المشاركة في ذلك التحرك. أما انقضاء اربعين سنة (من ١٨٢٠ إلى ١٨٦٠) على ذلك التحرك فلم يفعل شيئا لتحويل ولاءات الفلاحين وروابطهم.

حتى أحداث الاضطراب المدني التي شهدها لبنان في العام ١٩٥٨، على محدوديتها النسبية من حيث الامتداد والنتائج، هي أيضا أدّت إلى هذا الانقلاب الدراماتيكي من خلاف اجتماعي-اقتصادي سياسيّ حول «ما يمكن تقسيمه» إلى صراع دام وشرس حول «المبادئ التي لا تنقسم»، وما أن وقع هذا التحول حتى اتخذ النزاع منحى عاصفا وأكثر دموية فانقلبت الظلامات والاضطرابات والتظاهرات وسواها من أشكال الاحتجاج الشعبي الجماعي صراعا ومواجهات دموية بل حربا طائفية. الأعمال العدائية الوحشية التي غلّفت البلاد طوال خمس عشرة سنة بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ كانت زاخرة بهذا النوع من الاحداث التي اكتسب فيها القتال زخما ذاتيا وراح يُدفع باتجاهات لا تَمتّ بصلة إلى منطلقات النزاع الأصلية ومسبباته الأولى.

هناك عامل تمييزيّ آخر يبرز بين هذه العوامل ليشكّل جزءا مكمّلا للّوحة التي نحاول رسمها للنزاع المتمادي، فالحركات الثورية كانت تميل في الأساس إلى ممارسة أشكال من الاحتجاج الجماعيّ اللاعنفي مثل التجمع والتظاهر وتقديم عرائض الاحتجاج ورفض تسديد أجور الأرض وسواها من الأعباء الضريبية زمن الاقطاع. وعلى العموم فان المواجهات حتى عندما كانت تشتد حدّتها لم يكن اللجوء إلى العنف فيها يتجاوز حمل البنادق العادية التي عرفتها تلك الأيام في المعارك الفئوية والنزاعات المحلية.

ولكن حين انفتحت ابواب التدخل الأجنبي بوجه القوى الاقليمية والأوروبية ارتفع

العنف في معظم حالات النزاع إلى مستوى الحروب العادية التي تخوضها الجيوش النظامية بكل ما توفّر لديها من أسلحة الدمار، أي بحشد عديدها العسكري والحصار البحريّ والقصف بالمدفعية الثقيلة وما اليها من الوسائل المتوفرة، وعندها أيضا تضاعف مرات عديدة حجم الخسائر بشرا وحجرا ونفوسا جريحة (Smilianskaya 1972: 81، الشدياق ١٩٥٤، الجزء الثاني: ٢٢٦).

السمة الأخرى التي كانت مظاهرها تسبق معظم حالات النزاع الجماعي باتت هي أيضا أكثر وضوحا: فالفلاحون والثوار والعُصاة قلّما نبعت تحركاتهم منهم أو كانوا هم المبادرين بها. في كل الجولات الثورية التي قام بها الفلاحون مثلا كانت القيادة التنظيمية والايديولوجية معقودة اللواء للاكليروس الماروني الذي كان أول من صاغ الافكار الثورية للفلاحين ضد النظام الاقطاعي. تولّى الاكليروس تنظيمهم في جماعات قروية وعيّن لهم وكلاء كانوا بمثابة الناطقين باسم العاميّة، وبالاضافة إلى دور القيادات الكنسية كان الفلاحون يحظون بالدعم المباشر أو المعنويّ من المسؤولين العثمانيين ومن القناصل الاوروبيين. وعلى جاري عادتهم طبعا كان هؤلاء الممثلون الأجانب يستغلون تحركات الفلاحين لاهداف لا علاقة لها بإزالة الظلم عن كاهلهم ولا بالأسباب الأصلية التي دفعتهم إلى التحرك. كان العثمانيون شديدي الرغبة دائما في نسف الوضع المميّز لجبل لبنان والسلطة المحلية للزعماء الاقطاعيين، والواقع أنّ الايقاع بين هذه الجماعة وتلك في مناطق جبل لبنان كان قد أصبح الصيغة المموّهة التي راح العثمانيون يمارسون بها قمعهم.

كذلك فإن القوى الأجنبية، التي كانت دائما طامعة بموقع لها في الشرق الأوسط، لجأت هي أيضا إلى نفس الستراتيجيات التقسيمية التي بدت واضحة بصورة خاصة في العام ١٨٤٠. وفيما كانت الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا) تعمل مجتمعة على إعتاق سوريا من الاحتلال المصري، فإن كلا منها كانت لها مطامع وأهداف خاصة بها ومن هنا كان أيّ خلاف داخل احدى تلك الدول، عالميا كان أو اقليميا، يؤثر في مجرى الحركة الثورية وفي نتائجها الأمر الذي حوّل - كما سنرى - العديد من الحركات الثورية المحلية إلى أزمة إقليمية أو عالمية. أما الفلاحون الثائرون الذين عانوا أصلا من الاختراقات الاقتصادية الأوروبية فقد زادوا بؤسا على بؤس وتحولت منطقة كسروان في الجبل ساحة بديلة لحروب الآخرين.

في العام ١٩٥٨ أيضا ساهم تدويل النزاع في إطالة عمر الأزمة وتصعيد الأعمال العدائية، فالأحداث خارج لبنان (أزمة السويس في العام ١٩٥٦، انشاء الجمهورية العربية المتحدة في العام ١٩٥٨ والانقلاب العسكري في العراق في تموز من العام ١٩٥٨) وسّعت اطار النفوذ السوفياتي في المنطقة ونسفت الكثير من المصالح الغربية. طبعا لا النقاشات الحامية في لقاءات جامعة الدول العربية او في اجتماعات مجلس الأمن، ولا انصباب الانتباه

العالمي على الأزمة وتتويجه بنزول القوات الأميركية على الشاطئ اللبناني كانت لهما نتيجة تذكر في التصدّي للأسباب التي انطلقت منها الأزمة أو التخفيف من حدّتها. على العكس فقد كان من شأن التدخل الأجنبي، كما خبرنا تكرارا بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، أن يزيد حدّة الاستقطاب الفئوي ويعمّق الخلافات الطائفية ويرفع وتيرة الأعمال العدائية والخوف.

العنصر الثالث الذي يستوقفنا، أكان في أحداث القرن التاسع عشر أو في العام ١٩٥٨، هو كيفية اكتساب العنف قوة دفعه الذاتية بحيث أخذ يولّد جولاته القتالية بذاته وأصبحت الجماعات المتقاتلة أسيرة حلقة جهنمية من أعمال الثأر المتواصلة وهي السمة التي كانت أكثر بروزا وأشد تدميرا وقتلا في الحرب المتمادية ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. في هذا النوع من الأجواء المشحونة يصبح أيّ خلاف تافه أو شخصيّ، أيا كانت أهميته أو عدمها، عتبة نحو تجدد عمليات القتل وسفك الدماء كما شهدنا تكرارا خلال تلك السنوات المريرة. فالحساسية الشديدة حيال تلقّي الاهانة أو انتهاك الحق، مضافة إلى الاسباب الخلافية الأخرى التي بقيت عصية على الحل، تخلق دائما ميلا شديدا إلى التهوّر في عمل ثأريّ لا يتناسب بوحشيته مع السبب الأصلي الذي أطلقه.

حالات كهذه تحولت هي أيضا إلى منحى ثابت في دوامة العنف والأعمال الثأرية الوحشية التي التفّت حول عنق لبنان، وما علينا سوى قراءة مذكِّرات المقاتلين ووصفهم للأحداث، وما كتبه المراقبون الحياديون والشهود العَيان في محاولة منهم لالقاء الضوء على ذلك الميل القتاليّ الكامن في نفسيات الاشخاص من ذوي الاستعداد المسبق له. كانت الفترات التي يشتد فيها القتال وتحتدم المعارك مشحونة ايضا بكل انواع الكلام الجارح والاهانات المبطنة والكلام المتعالي والتبجّح وعرض العضلات، وكان الكل يهاجم الكل ويُعرّض به. كان تبادل القدح والذم والتشنيع وفبركة الاقاويل ونسج الحكايات الاجرامية حول الآخرين عملية مقصودة ومحاولة لجعل الاحقاد التي يكنها كل فريق للآخر تبرر تصرّفه الوحشي حياله. حتى الجماعات التي لم يكن معروفا عنها أنها مارست العنف في السابق أو كان بينها وبين جماعات أخرى عداوات مزمنة انجرّت إلى دوامة المعارك والقتال. فما أن اندلعت معارك الجولات الأولى من القتال في فترة العامين ١٩٧٥-٧٦ حتى أغلقت المنافذ بين المنطقتين «الغربية» و«الشرقية» من بيروت وتحولت كل منهما منطقة مغلقة ومعزولة تماما عن الأخرى، لها أمراءُ حربها ووسائل إعلامها ونظامها الدفاعي وأسلحتها بالاضافة إلى معجمها الخاص من التعابير والشعارات والمظاهر.

كان المقيمون في بيروت الشرقية، وغالبيتهم من الجماعات المسيحية ذات الميول اليمينية، يعتبرون المناطق «الغربية» غير آمنة تضرب فيها الفوضى وقد أفلت فيها «الغرباء» والجماعات التي لا رابط لها ولا مرجع، والتي تحرّكها وتثيرها «الايديولوجيا المستوردة» والشهية المفتوحة على الفلتان والغلاظة والانحطاط. وبدورهم كان سكان بيروت الغربية

يصوّرون المنطقة الشرقية من العاصمة وضواحيها الممتدة منها شمالا على أنها غيتو «انعزالي» تسيطر عليه بهيمنة طاغية منظمات فاشية ويُنظر إلى الغرباء فيه نظرة شك وارتياب ويُعامَلون بنوع من الازدراء.

والسمة الأخيرة الجديرة بالتوقف عندها هي المفارقة الغريبة التي توجزها الآلام الكبرى التي عاناها اللبنانيون، وهي تختلف تماما عن كل ما عرفته الحروب الأهلية من تجارب. وكما يطيب لـ John Keane (1995) أن يذكّرنا، ليس استخدام العنف المباشر بين المتحاربين هو العنصر الأساس في أية حرب اهلية ومن سمات توصيفها وتحديدها فحسب، ولكن لا بد أيضا من تحديد نتيجة النزاع وحسمها عند نقطة معينة بعد انفجار النزاع وتحوّله معارك مفتوحة. وفي رأي Keane أنّ بالامكان اعتبار الحرب الأهلية منتهية عندما يتم واحد من الشروط الثلاثة التالية: ١- متى أخضَعَ أحد الفريقين المتخاصمين الفريق الآخر إخضاعا كاملا كما حصل في الحرب الأهلية الاميركية، ٢- متى استطاع الفريقان المتحاربان، كل من جهته، انشاء دولة مستقلة، كما حصل عندما انفصلت بلجيكا عن هولندا، ٣- متى بلغ كل من الفريقين المتحاربين درجة الانهاك واختارا، كما حصل في حرب الورود، أن يتوصلا إلى اتفاق هدنة مشتركة.

حروب لبنان الأهلية لم تصل يوما إلى مثل واحدة من هذه الحالات الثلاث، وبهذا المعنى الجوهريّ نقول إن الحروب «المدنية» أو الأهلية في لبنان لم تكن يوما إلا حروبا «لا مدنية». ربما بسبب ذلك المفهوم الشعبي العام الذي يقول «باللاغالب» و «اللامغلوب» والذي طالما كان إحدى خصائص لبنان عبر تاريخه المعروف، لم تكن المواجهات بين فئاته على رغم شراستها ودمويتها وعنفها (كما الحالات المتكررة في القرن التاسع عشر) لتنتهي أو ليسمح لها بالانتهاء عبر الانتصار الحاسم أو الهزيمة الكاملة لأحد الفريقين المتخاصمين.

إن الأدوار التي لعبها الوسطاء الخارجيون في الحروب المتقادمة أو الأقل تقادما أو التي شهدتها العقود والسنوات الأخيرة، أكان في تمويه الحلول الحاسمة أو في منع التوصل اليها، هذه الأدوار لا يمكن ولا يجوز العبور بها عبورا متجاهلا. وكما سنرى فان الأسياد أو الرعاة الخارجيين (أكان تدخلهم بدافع ذاتي أو سوى ذلك) يجعلون تدخلهم يبدو كأنه حاصل باسم الجماعات، أما الغاية من التدخل فغالبا ما لا تكون لها علاقة بالنزاع المحلي. إن الامثلة على هذا النوع من التدخل أكثر من أن تحصى أما الذرائع فحدث عن وفرتها ولا حرج، فهم يتدخلون باسم المودة وحسن الجوار والعدالة والتوازن والاستقرار والسلام وسواها من الاعتبارات الجيوسياسية، وإلا فباسم الرحمة والتآزر والدعم لتلك الجماعات المستضعفة والمهددة، وفي كل هذه الحالات لم تتردد الجهات الخارجية في التذرع بأي اعتبار مهما بدا واهيا لتعليل تدخلها أو تمويهه. وأحيانا، كالمجانين الذين يُضرب بهم

المثل، يَعلقُ المتدخلون أنفسهم في معمعة الدوامة الداخلية وبذلك يرفعون وتيرة التوتر الذي جاؤوا بذريعة احتوائه ووضع حد له. اما الجماعات المعبّأة التي جاؤوا باسم التعاطف معها ودعمها فتتحول من جديد، كما في حالات سابقة مشابهة، إلى حجارة على رقعة الشطرنج لا حول لها ولا قوة ولا دور، فهي تُحرَّك وقلّما تتحرك ولكنها في الحالين تبقى عالقة بين أنياب المعارك. لعل لبنان البلد الفريد من بين دول العالم الذي لم يحدث أن اختار يوما اختيارا حرا وكاملا الدخول في حرب من الحروب أو الخروج منها.

تكاد كل النزاعات الطائفية في القرن التاسع عشر تشكل تأكيدا متكررا لهذا الشعار- المفارقة بأنه «إن لم يكن هناك منتصر فلن يكون هناك مهزوم»، وما أحداث العام ١٩٥٨ سوى تكرار باهظ الثمن لهذه الامثولة من التاريخ التي لم يهتد بهديها أحد.

ما كادت المعارك تندلع في العام ١٩٧٥ حتى انكشف فورا الطابع المدمر للجدلية الداخلية-الخارجية وبدا هذا الطابع واضحا في كل مظاهر الحرب وكان فؤاد فارس، أحد الستراتيجيين المتقدمين في تحالف اليسار، واضحا كل الوضوح في تأكيد هذه العلاقة. كذلك كشف المنحى القتاليّ المختفي وراء هذا التفاعل المتناهي البشاعة، وهو الذي يشكل محورا أساسا لدراستنا هذه، أي تحديدا أنّ القوى التي تطلق النزاع في بداياته ليست بالضرورة هي نفسها التي تمدّه بقوة الاستمرار وترفع من حدة وحشيّته.

لا بد من القول استنتاجا إن لبنان يحتوي دون شك على كل متطلبات المواجهات المسلحة بين الافرقاء الداخليين المتخاصمين، لكنّ دموية الحرب اللبنانية ووحشيّتها المتميزتين ونتائجها المتمادية في الظهور إنما تعود بالدرجة الأولى إلى التدخل المتزايد من قبل القوى الخارجية بالاضافة إلى دور الحكومات الأجنبية (فارس ١٩٧٦ : ١٧٥).

لو أن واحدة من جولات النزاع السياسيّ في السابق انتهت إلى حل واضح تَحدَّدَ فيه منتصر نهائي وبالتالي مهزوم نهائي بحيث يشمل الحل بالنتيجة المسائل الحاسمة المتعلقة بطرفي النزاع، لكان لبنان ربما وفّر على نفسه الكثير من التجارب المرة والمحن المكلفة التي عادت وضربته مرارا وتكرارا. فاذا كانت الحرب، أية حرب، عادلة أو غير عادلة، تنطوي في تركيبها على منطق يبشّر بنتيجة ما فان هذا المنطق لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا من النتائج التي كان المنتصرون يعوّلون على تحقيقها أو يطمحون إليها، ذلك أن النتائج «المجزية» للأعمال المؤذية -أي الحرب- لا تظهر إلا في نهايتها خصوصا متى بدأ المنتصرون يطبقون نهجهم ونظرياتهم.

وها هو Bowyer Bell يبعث الينا برسالة أخرى ذات مغزى، «ما من حرب أهلية» يقول «إلا وتنتهي بما تنتهي إليه الثورة: إقامة مجتمع يخلق بمؤسساته وقيمه الجديدة حياة لا تطاق بالنسبة إلى قسم كبير من الفريق المهزوم الذي طاول التحوّل هُويّته بالذات، أولا بنتيجة الاستقطاب والفرز ومن ثم نتيجة القضاء عليها نهائيا. إن الجراح النفسية المرة، والتي تكاد

تكون جراحا لا شفاء منها، ليست متأتية من شراسة القتال ووحشيته وتمادي العنف ومعارك الثأر الطاحنة والتدمير الانتقامي بقدر ما هي نتيجة الشروط التي «لا تُحتمل» المترتبة على الهزيمة والتي لا بد لأحد الفريقين من «تحمّلها» فيما الفريق الآخر يفرضها عليه فرضا سنة بعد سنة» (Bowyer Bell 1987).

لا بد أن كل الجماعات المتخاصمة في لبنان تدرك تمام الادراك أنها جميعا دون استثناء عالقة في شباك هذه المعضلة الثنائية، فهي أيضا قد اختارت أن تتحمل ويلات الحرب والنزاع المتمادي الأقل وطأة عليها من الجراح النفسية العميقة التي تخلّفها الهزيمة. فبالنسبة إلى الكثيرين لم يكن مدّ الحرب بعوامل الاستمرار والاشتعال يتطلب أكثر من اعتماد خطاب قتاليّ الدعوة واللهجة مع ما يرافقه من مواقف كلامية طنانة وعرض للقوة، وهي متطلبات اقل كلفة على أصحابها من ذل الهزيمة متى وقعت. والهزيمة في لبنان لابد أن تشمل، على الأقل بالنسبة إلى الخصوم الرئيسيين، القضاء على كل الأحلام القديمة بالاضافة إلى المشاركة عنوة ودون أية إرادة منهم في عالم جديد لا يرفضونه وحسب وانما يكرهونه.

من بين اللاعبين الخارجيين الوسطاء كانت سوريا الأمهر والاكثر حنكة وخبرة في الاستفادة من مناوراتها في لبنان بغية تعزيز الظروف التي تدعم تلك المقولة-الأسطورة بعنوانها الشهير «لا غالب ولا مغلوب». وعلى ذلك فعندما دفعت سوريا بوحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى لبنان في أوائل العام ١٩٧٦ كانت بذلك تعلن بوضوح الأهداف التي رسمتها لدورها في لبنان وهي بالتحديد ضمان عدم خروج أيّ فريق من أفرقاء الحرب منتصرا أو حتى قادرا على التسبب بأيّ خلل في توازن القوى القائمة. في العام ١٩٧٦ لجم السوريون القوى المارونية عندما ظهرت كأنها صاحبة اليد العليا، وعندما بدا لهم بعد ستة أشهر أن مجرى المعارك بدأ يتجه لصالح التحالف الفلسطيني-اليساري-الاسلامي أدارت سوريا ساعديها ونيرانها نحو هذا التحالف بغية احتواء حركته ودوزنتها على المقياس المرسوم. هذه الأرجوحة الخبيرة بالحركة والمسافات وارتداد الفائدة إلى حيث أُريدَ لها أن ترتدّ شكلت المقياس الذي رسمت سوريا سياستها الستراتيجية على أساسه في مجال الحفاظ على علاقات الهيمنة والسطوة التي أقامتها مع جماعاتها في لبنان. ما من فريق كان مسموحا له أن يبلغ من القوة درجة تسمح له بالتغلّب على الفريق الآخر أو السيطرة عليه، حتى القادة الكبار الذين كانوا من ذوي المواقع المتميزة قد وضعوا أمام خيارَ من اثنين، فإمّا المرّ الكثير المرارة وهو الخضوع السياسيّ الكامل أو الأكثر مرارة وهو ... التصفية.

دور سوريا في اتفاق الطائف الذي تم التوصل إليه في العام ١٩٨٩ والذي كان يفترض أن تقوم بموجبه جمهورية لبنان الثانية، هو أيضا كان مبنيا على أساس ان صيغة «لا غالب ولا مغلوب» لا تزال نهجا مرغوبا فيه وقابلا للتطبيق. لكنّ الاتفاق، حكما على ولادته الكثيرة العثرات والتي لم تحظ بموافقة الجميع، لا يزال موضع العديد من الخلافات والشكوك ومن

الواضح، كما سنرى لاحقا، أنه لم يُطَمئنْ كل الفئات ولا أقنعها طبعا بأن ليس هناك غالب ولا مغلوب. ومن نافل القول طبعا إن الاَتفاق لم يَصُن سيادة البلد ولا تحقق بموجبه التوافق السياسيّ والوحدة الوطنية.

أما الأهم من كل ذلك فهو ما نص عليه الاتفاق من ضرورة الغاء طائفية الوظائف الادارية في الدولة، ولكن ما من خطوة تنفيذية اتخذت في سبيل تحقيق هذا المبدأ. والمسألة الأكثر دقة هي أن التعديلات الدستورية الاصلاحية التي نص عليها الاتفاق (أي تحقيق العدالة والتوازن في المشاركة في السلطة عبر تصحيح الخلل الذي كان قبل الطائف قائما لمصلحة المسيحيين والموارنة) كان يفترض أن تنفذ دون أن تكون النتيجة نسف المواقع المسيحية وخلق المخاوف والهواجس للمسيحيين. فعلى رغم تلك النصوص التي وردت في اتفاق الطائف لا يزال قسم كبير جدا من المجتمع المسيحي يعبّر بقوة متعاظمة عما بات معروفا بالاحباط المسيحي، ذلك أن ما كان يُعتبر خللا في ميزان السلطة السياسية مائلا لمصلحة المسيحيين أصبح اليوم في الكفّة الأخرى من الميزان أي مائلا لمصلحة المسلمين. جيل كامل من القادة المسيحيين، خصوصا الذين منهم كانوا معنيين بالمراحل الأخيرة من حروب ما بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ باتوا اليوم إما في السجن (سمير جعجع)، أو في المنفى (ميشال عون) أو مجبرين على العيش خارج البلاد (ريمون اده وأمين الجميّل قبل وفاة الأول وعودة الثاني). هذا ولا تلوح في الافق أية بوادر تشير إلى توقع بروز قيادات بديلة. ففيما تتمتع الجماعات الأخرى بقيادات لا ينازعها على مواقعها أحد، نرى الموارنة موزَّعي الامكانات والقدرات وما من صوت يرتفع باسمهم اللهمّ سوى صوت البطريرك.

وما يدعو إلى المزيد من الانقباض والقنوط أن لبنان لا يزال في واقع الأمر واقعا تحت الهيمنة السورية لدرجة تجعل منه أشبه بدولة خاضعة تدور في فلك دولة أخرى، هذا التجاوز الخارق لسيادة لبنان ما كان لِيُسمح به ولا باستمراره لولا قبول الاطراف الدولية القادرة وموافقتها بل دعمها الضمنيّ. لقد نص اتفاق الطائف (الذي كانت دمشق أحد أكبر مهندسيه) على إعادة انتشار القوات السورية في لبنان البالغ عديدها ثلاثين الف جندي بعد تطبيق التعديلات الدستورية بسنتين، ولكن هذا النص كان نصيبه التجاهل بقرار لا مَردَّ له أو، على الأقل، أعادت السلطة السورية تفسيره من وجهة نظرها هي ليصبح معناه بحسب هذا التفسير الجديد أنه يجب عدم توقع اية اعادة انتشار حقيقية للقوات السورية في لبنان قبل أن تنسحب اسرائيل نهائيا من جنوب لبنان. بالمناسبة، لهذا السبب بالذات عادت هذه المسألة إلى دائرة الضوء والنقاش بعد الانسحاب الاسرائيلي مباشرة.

الابواب مفتوحة أيضا أمام تدخل دمشق في الحياة السياسية اللبنانية، أكان على صعيد القضايا المصيرية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الخارجي أو في السياسة المحلية الضيقة. هناك اجراءات اتخذت في الآونة الأخيرة عكست منحى متزايدا نحو نهج الدولة

المتسلطة فحدّت من حرية الاعلام التعدّدي وشبكات المرئي والمسموع وأجّلت الانتخابات البلدية، وهي اجراءات لم تتخذ إلا بدفع من السلطة السورية أو بطلب مباشر منها. الاقتصاد في لبنان، ربما، لا يزال إلى حد ما سليما من التدخل والعبث، فالنظام الاقتصادي الحر وهو مضرب المثل بتجاره ذوي الخبرة والنشاط الواسعين وسوقه المفتوحة وتسهيلاته المالية التجارية، تعتبره سوريا بالنسبة اليها بمثابة هونغ كونغ. ولا شك في أن بيروت اليوم هي أكبر ورشة إعمارية في الشرق الأوسط، وعليه فان حركة الاعمار والانشاءات الضخمة بالاضافة إلى الممرات الكبيرة لتهريب المخدرات في منطقة البقاع، والمبالغ الضخمة التي تضاعف من كلفة المشاريع العامة الكبرى لتعود وتُقتطع منها لتسريبها رشوة لأصحاب النفوذ والسلطة، كلها تشكل دفقا من مصادر الدخل للاقتصاد السوري ولقواه العاملة.

ضمن هذا الوضع يبقى لبنان رهينة الظروف التي تجعل من الجدلية الداخلية-الخارجية مصدر وَهَن وضعف اضافيين، فسوريا لا تحتاج كبير جهد لتحرك واحدا أو أكثر من العاملين بامرتها بغية زعزعة الأمن الداخلي تبريرا لاستمرار وجودها في لبنان.

تبرئة الوحشية و«شرعنتها»

الاستنتاج المحزن الذي لا بد من الخروج به من بحثنا حتى الآن هو أن ما شهده لبنان من الحروب الأهلية والاضطراب المدني لم يكن عادلا ولا مدنيا. فعلى رغم هول الآلام والضحايا نرى البلد اليوم في حال لا يُحسد على أي وجه من وجوهها كما تبدو امكانات عودة البلد إلى المستوى المدني الذي كان عليه قبل الحرب واهية وبعيدة المنال.

في هذا السياق يعود السؤال الملح فيطرح نفسه من جديد بصيغة أخرى: كيف يمكن لهذا المجتمع، المسالم والغنيّ بامكاناته البشرية والذي أثبت في تاريخه قدرة ملحوظة على التعددية والعيش المشترك وممارسة النظام الجمهوري، أن ينغسل دماغه الجماعيّ حتى يغوص في هذا القَدْر من البربرية واللاتمدن؟

لقد بحثنا عن الجواب حتى الآن، كما فعل معظم الكتاب والباحثين في الآونة الأخيرة، في ما أطلقنا عليه الجدلية الداخلية-الخارجية أو، بصيغة ملموسة أكثر في ما يتعلق بلبنان، في بعض العوامل الجيوسياسية المتعلقة بالخلافات الاقليمية والعالمية التي لم تجد لها حلولا بعد، كما في المنحى القتالي الذي اتخذته اليقظة الطائفية المتجددة. لكنني أرى أن جزءا من الجواب يمكن تلمّسه في ما نراه من تزايد العنف الطائفي نفسه والمنحى التصعيدي الذي يتخذه، فمتى انطلق العنف يصبح من الصعب وقفه اذ تأخذ ديناميّته الذاتية تولّد هي بنفسها قدرتها على الاستمرار. ولنقل، بتعبير أكثر وضوحا، إن العنف في هذه الحالة لا يعود عنصرا متغيرا يعتمد على عوامل أخرى وانما يصبح عنصرا متغيّرا مستقلا يندفع من ذاته

إلى نتائجه ويولّدها هو بذاته.

بنقلنا محور البحث في هذا الاتجاه يمكن أن نفهم بوضوح أكثر ليس فقط القوى الكامنة وراء ممارسة العنف والحال السابقة التي دفعت باتجاهه، وانما سنفهم أيضا الظروف التي تمده بقوة الاستمرار وتزيد حدته وتعيد اشعالها متى همدت. بهذه الطريقة يمكننا أيضا الاستفادة من بعض النظريات والآراء التي طالما تمّ تجاهلها في أبحاث كهذه.

في البداية، إن الاختبار الوجودي للبنان، خصوصا في ضوء ما يتعرض له دوما من مواجهات انتقامية ثأرية لا تكفّ عنه شرورها، يتضمن صورة موجزة عن العناصر الاجتماعية-الثقافية الثلاثة التي ينسبها Paul Ricœur لأي شكل من أشكال الشرّ البشريّ وهي: «التشويه» و «الخطيئة» و «الذنب» (Ricœur 1967). فحين يلجأ المرء إلى تشويه صورة «الآخر» بأن يلصق به كل الموبقات ويحوّله إلى شيطان رجيم يصبح من السهل ليس فقط تبرير قتله بل جعل قتله يبدو أشبه بعمل الخير، وبذلك تُخلق ظروف تحرّر مرتكبي العنف من الشعور بالذنب. تتحدث Natalie Davis (1975) في دراستها التحليلية عن الحركات الثورية الدينية في فرنسا القرن السادس عشر عن «شعائر العنف» في معرض توضيحها السبل التي توسّلها البروتستانت والكاثوليك ل «تشويه» و «تلويث» و «تدنيس» صورة الآخر، وهنا أيضا نرى دليلا حيا على كيفية نزع الصورة البشرية والطابع الانساني عن الضحية لخلق نفسية عامّة تمهّد لتبرير ارتكاب المجازر مع الابقاء على «ضمائر» القَتَلَة خالية من كل شعور بالذنب (ديفس ١٩٧٥ : ١٨١).

من المذهل فعلا إلى أي مدى يمكن أن تتشابه مظاهر العنف الطائفي على رغم مرور نيّف وأربعة قرون. إنه التشنيع والتشويه المتبادلان، فالبروتستانت كانوا مُعتَبرين «أوعية التلوث» فيما اعتبروا هم الكهنة الكاثوليك رجال «دعارة» واتهموهم بتحويل الكنائس إلى مواخير ومخازن للاسلحة. كان الناس على هذه الجهة أو تلك يعتبرون أيّ شخص من الفريق الآخر «رديئا» «قذرا» «دنيئا» «شيطانيا»، وبذلك كان المقاتلون لا يشعرون بعبء الضمير والذنب حين يسبّبون العذاب والآلام لهؤلاء الأعداء الذين خلقوهم لانفسهم. كل الفظاعات التي تنطوي عليها عموما أعمال القتل وسفك الدماء - من تدنيس لأماكن العبادة ورموزها إلى التشنيع بجثث الضحايا والمسّ بانسانيتهم، إلى غير ذلك - كلها دون استثناء كانت لها نسختها اللبنانية المنقّحة (Davis 1975: 156 - 81).

إن استغلال الشعائر والرموز الدينية عبر التحريض على التعصب وايقاظ المشاعر الطائفية الكامنة تحولت، دون شك، أبشع مظاهر التقاتل والأعمال العدائية المتمادية بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ففي ثقافة اجتماعية مشبعة بالتمايز الديني والعداوات الطائفية الكامنة يصبح الكلام الجارح سريع الفعل والتأثير، كذلك فانّ الصور السلبية المتراكمة في المخيّلة الجماعية تعود إلى الظهور وتأدية دورها، فهل يبقى هناك من عجب في أن تسلك الأحداث

هذا المسلك المدمر وأن تزخر بجولات العنف والأعمال الانتقامية التي شهدناها؟ كانت المذبحة الطائفية تفتح الدرب واسعا للمذبحة التي تليها والتي تحمل مزيدا من الفظاعات والقتل الوحشي. أما المسؤول؟ فهو دائما «عناصر مجهولة» او «عناصر غير منضبطة» لكنّ المجهول بقي مجهولا وغير المنضبط زاد فلتانا وتخريبا.

أكان هناك كبش فداء أو لم يكن لرفع المسؤولية والذنب عن الضمير الجماعي واخفاء الهوية الحقيقية للقَتَلة، فقد انحدر القتال إلى النفق المتمادي والمظلم حيث لا يكون نصر لفريق إلا بالقضاء على الفريق الآخر. ونعود من جديد إلى تلك الثنائية المعروفة التي ترى في الـ «هم» شيطانا رجيما وفي الـ «نحن» ملائكة الرحمة، ولكن هذه العودة تأتي أكثر حدة من أيّ وقت مضى. العدو هو الشيطان اللعين أما النزاع فهو بين النور (نحن) والظلمة (هم)، بين الفضيل والملعون.

يمكن استخلاص الكثير من العبر بالعودة إلى ما كان ينشره أفرقاء الحرب من البيانات والكتيّبات في الفترة ما بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ وذلك بغية توثيق الوسائل والستراتيجيات التي طبّقها كل فريق لفبركة العداوات وتعظيمها ولتبرير العنف و«شرعنته». ولعلّ تحليلا سريعا لمضمون اثنتين من أهم تلك الوثائق - وثيقة الكسليك التي تمثل موقف الجبهة اللبنانية المسيحية ووثيقة «قمة عرمون» التي تمثل الحركة الوطنية اللبنانية ذات الأكثرية الاسلامية - يكشف عمق التراشق الكلامي التهجميّ وتبادل الاتهامات بحيث تكون النتيجة تبرير أعمال العنف ضد «الآخر». واذا أخذنا في الاعتبار ما يتراشق به المقاتلون مرتكبو المذابح وحمامات الدم من التهم المتبادلة والكلام القاسي والجارح نرى أن هؤلاء لا يصار فقط إلى تبرئتهم من مشاعر الذنب وانما يُعتَبَرون وطنيين وأبطالا قوميين.

Bowyer Bell يعرض لنا كيف تمت شرعنة العنف في شمال إرلندا بكلمات تكاد تكون مطابقة حرفيا:

وعلى العموم الكل يشعر بأنه يقوم بعمل شرعي والكل يتحرك ضمن تقليد يخوّله تطبيق ستراتيجيته ويحدد له هامش المناورة. الكل وطني غيور ولا أحد قاتل أو مجرم. الكل يتصرف بعقلانية والبعض حتى بحكمة، أما المسار حتى اذا كان أحاديّ التفكير فهو منطلق من ماض لم يُفهم إلا جزئيا نحو هدف محدد تماما حتى اذا كان غير مضمون أو بعيد المنال. وكما هي الحال بالنسبة إلى مسائل سياسية شائكة أخرى، تنتشر الأساطير والادعاءات الخاصة والشعارات الرنانة والتعليلات البليغة. المراقب من بعيد قد يختار من هذا الخليط ما يشاء، لكنّ العبء هنا يبقى بسيطا نسبيا. وحتى اذا كانت نظرة المعنيين بالأمر تختلف عن نظرة المراقبين عن بُعد فإن حامل البندقية ليس غافلا، ذلك أن ستراتيجيته ومناوراته يحددها النهج التقليدي والسياسة المرسومة (Bowyer Bell 1987: 169).

يرمي هذا الكلام إلى القول إن علينا ألا نعتبر أعمال العنف كأنها مجرد نتيجة جانبية

لتصرف جماعات مهووسة أو محرومة، أو نتيجة ما يقوم به أولئك المدفوعون بالعصبية الدينية والجيشان العاطفيّ. إن حاملي البندقية، كما يخبرنا Bowyer Bell، ليسوا «غافلين»، إنهم مهيّأون ومدرّبون ضمن نظام ثقافي هو الذي يأذن لهم بممارسة العنف ويشرعن عنفهم.

هذه النظرة تؤكدها أيضا Natalie Davis، فالتحرك الثوريّ البروتستانتي-الكاثوليكي الذي شهدته فرنسا القرن السادس عشر لا يفسَّر، بحسب Davis، بمدى الجنون والكبت والحرمان والتهجير الذي كانت تعانيه تلك الجماعات (علما بأنها في أوقات كثيرة عانت من هذه المشكلات)، وانما يفسَّر انطلاقا من الأهداف المرسومة لتحركهم ومن الأدوار وانماط التصرف التي تسمح بها ثقافتهم. بهذا المعنى الأساسيّ يُربط العنف الديني والطائفيّ هنا بما هو عاديّ وطبيعي أكثر منه بما هو مرضيّ أو خارج عن الارادة (ديفس ١٩٧٥ : ١٨٥-٨٦).

إن التركيز على «تطبيع» النزاع الطائفي والفئوي من شأنه أن يجنّبنا بعض المخاطر الخفية التي قد ينطوي عليها التحليل التقليديّ لحالات من النزاع الديني والاثنيّ. هناك مقاربتان بارزتان بقيتا صالحتين بشكل خاص لتفسير استمرارية النزاع الطائفي وهاتان المقاربتان يمكن أن يتسع مداهما أحيانا بحيث تصلحان لتفسير بعض حالات الارهاب والأصولية الراديكالية التي يمرّ بها الاسلام.

المقاربة الأولى ترى في العنف عملا يتجاوز طبيعة الأحداث، ناتجا من سَوْرة غضب جنوني أو من مشاعر ماضوية مكبوتة يختزنها العقل «البدائي»، وهي من مظاهر العودة إلى العدائية المزروعة عميقا في صُلب «اللاوعي الجماعي» لكل من الجماعات. أما المقاربة الأخرى فتنظر إلى العنف على أنه بُعد من أبعاد التصرف الاجتماعي الأقرب إلى الطبيعيّ لكن هذه المقاربة تميل إلى تفسيره بأنه نتيجة جانبية لبعض انواع الحرمان الاقتصادي وفقدان الموقع الاجتماعي والتهميش أو حتى نوع من العودة إلى التصرّف الطفولي.

ولكن اذا نحن عمدنا، في المقابل، إلى الاستنارة بالافكار المتبصّرة والملاحظات المضيئة التي يمكن استخراجها من كتابات أصيلة مستقبلية النظرة والتطلع كالتي وضعها جيرار وديفس وكولنز وسواهم، لاستطعنا على الأرجح الخروج بنظرة حول مسألة العنف الطائفي أكثر وعيا وواقعية من كل ما ذُكر، أو على الأقل تصبح العوامل التي تُنسب إلى العصبية الدينية والالتزام الطائفي، إيجابية خلاقة كانت أو سلبية هدّامة، أقرب إلى الفهم. لا يمكن أن يكون الدين مجرد مصدر لاثارة أعمال العنف ولكنه بالأحرى مصدر القيم التي تشكل قاعدته الأساس. وبكلام آخر طالما أن أولئك الذين ينخرطون في أعمال العنف يحتفظون بالتزام دينيّ معيّن فهم لن يظهروا أيّ شعور بالذنب او الخجل حيال ما يرتكبون من الفظاعات. هذا ما كان يدور في خَلَد جيرار على الأرجح عندما اعتبر أن الدين بقدر ما يحمينا من العنف يفسح لنا أيضا في المجال لنجد فيه ما هو أكثر «سموّا» و «نبلا» من المبررات للعنف. وهو يقول بهذا الصدد «إن الدين يحمينا من العنف بقدر ما يَنشُد العنف

حمايتَه في أحضان الدين». وحين يحدث ذلك تجد الجماعات نفسها أسيرة تلك الحبكة الجهنمية من أعمال الثأر والانتقام. «إن طابع التنامي الذاتي للعنف هو من القوة بحيث لا يمكن أن يتلاشى ذاتيا... وحده العنف يمكن أن يضع حدا للعنف ومن هنا كون العنف يغذي نفسه بنفسه» (جيرار ١٩٨٦ : ٢٤-٢٦).

يحرّك الدين في حالات كهذه عواطف قوية وجياشة لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من أسمى أحاسيسنا وآمالنا وأنبلها، وخصوصا منها تلك المتعلقة بالصفات التي نطلقها على أنفسنا كالمحبة والسلام والتعاطف وتمني الخير للآخرين والاحسان والعدالة وما اليها. ولأن الدين يرتبط بشكل أخص ارتباطا وثيقا بهذه القيم الأساسية فان أعمال العنف المتعلقة به تصبح أكثر وحشية وشراسة. لا أحسبنا نحتاج جهدا كبيرا أو مخيلة واسعة لندرك حقيقة وجود هذه المظاهر التي قد تبدو غير ذات علاقة أو غير مترابطة.

لعل هذا المنحى التفكيريّ كان يدور في ذهن Robin Williams عندما تحدث عن «الوحشية المكرّسة» و «التعصب الفضيل» اللذين تنطوي عليهما كل الحروب الجهادية أو الدينية، فهو يخبرنا «أنّ محفوظات التاريخ الغابر، مثلها مثل أخبارنا اليومية في الزمن الحاضر، زاخرة بأحداث التعصب الفضيل والقتل المبرّر والوحشية المكرّسة والطاعة الدينية البدائية والثأر أو الانتقام المفروضين وعدالة العقاب» (وليامز ١٩٨١ : ٣٥). أما كتاب سودير كاكار وهو أحدث عهدا (١٩٩٦) فيظهر لنا بأسلوب مفعم بالوضوح والحيوية أن كل دين من الأديان، تحت ظروف معينة، يشتمل على نظرة تقبل «العنف المشروع سماويا»:

> «في الأديان الساميّة هناك الحرب المقدسة عند المسيحيين والحرب العادلة عند اليهود والجهاد في سبيل الله عند المسلمين، وفي هذه الحروب جميعا ينضم المؤمنون في معركة تهدف إلى تدمير فاعلي الشرّ. أما الأديان الأخرى المعروفة بأنها أشد ميلا إلى التسامح ونبذ العنف فترفع العنف إلى مستوى القدسية كجزء من النظام المقدس. في الهندوسية مثلا هناك دورة من العنف والسلام يلي فيها «العصرُ الذهبيّ» «عصر الكالي»، في حين تتحدث الاساطير البوذية عن «أيام السيف السبعة» حيث ينظر الرجال أمامهم ويقتل واحدهم الآخر كما الحيوانات وبعد ذلك يعود السلام ولا تعود الحياة تُزهق. واذا صحّ أن الاسلام (خصوصا في حقبته الحاضرة) والمسيحية في العصور الوسطى قد بَنَيا لهما سمعة غنية جدا بممارسة العنف، يبقى السؤال حول أيّ منهما تفوّق على الآخر في هذا المجال مسألة نظرية تحتمل الكثير من الأخذ والرد». (Kakar 1996: 193 - 94).

لكن راندول كولنز يذهب بهذه المسألة إلى بُعد آخر عبر تقديم اطار سوسيولوجيّ لتحليل وحشية العنف، فالنظرة الدورخيمية (نسبة إلى Durkheim) التي يتبناها تأخذنا، على ما أظن، بالاتجاه الأصح الذي يمكّننا من فهم العنف الذي عصف بلبنان، شكلا وحجما، فهما أقرب ما يكون من الوضوح والشمول. انه يبحث عن فهم التصرف الوحشي ليس في

إطار الحمأة الدينية أو الالتزام الديني وإنما في ما يحصل من تفاعل بين الخلُقية من جهة والحدود التي تدخل الجماعة ضمنها أو تكون خارجها من جهة ثانية. فهو يؤكد «أنّ حدود الجماعة هي التي تقرر مدى التعاطف الانساني، ففي داخل هذه الحدود يسود التعاطف الانساني، أما في خارجها فينصبُّ التعذيب على الآخرين دون هوادة» (كولنز ١٩٧٤ : ٤١٧).

بما أنّ الهُويتين الطائفية والجغرافية تلتقيان كهوية واحدة في لبنان، فإن الشعور الفئوي الناتج منهما والذي يشكل جسر عبور للتضامن الطائفي قد تضاعف وزاد حدة، وعليه فان من شأن أيّ تهديد للجماعة، بحسب دورخايم، أن يعيد توحيد صفوفها حيال «غضبتها العادلة». هذه الحدود «الخلقية» تحديدا هي التي تقذف بالجماعات بعيدا من القيم الخلقية، ذلك أن العنف في مثل هذه الحالات يصبح «ليس فقط غير مبال ولكن مدفوعا بعوامل خلقية أيضا» (كولنز ١٩٧٥ : ٤١٩). هنا أيضا تصبح الأهمية المزدوجة الحدّ لهذه الفئوية المتعاظمة أكثر بروزا كما سنرى، ففي الأوقات التي ينتشر فيها الخوف والهلع وعدم الاطمئنان تلجأ الجماعات المهجّرة من أماكن اقامتها إلى تلك المجتمعات ذات الحدود الرحبة والآمنة، وعندما تفعل ذلك تزداد ابتعادا وانعزالا وتصبح بالتالي أكثر استعدادا للتصرف الوحشي الخالي من الشعور عندما تخطط لمعاركها أو تخوضها ضد الآخرين. في كل مراحل الحرب المتتالية كان المتقاتلون يفقدون كل شعور بالتواصل أو التعاطف مع أعدائهم وذلك كلما ازداد تمركزهم ضمن بيئتهم المتجانسة. عملية الانفصال هذه، التي زادتها حدة يقظة العداء المزمن وعودة التكتل السياسيّ، قضت على ما كان متبقيا من التعاطف الانساني بين افراد المجتمع ولم يعد التصرف الوحشي يحرك عند صاحبه أيّ شعور بالذنب بل على العكس فقد أخذ المرتكبون يحتفلون بتصرفهم متبجّحين بالحدث الرائع والمفرح. ان الوقائع المسجلة لمراحل الحرب مليئة بالفظاعات والانتهاكات اللاّانسانية الأشبه ما تكون «بالرقص على الجثث»، أما أشد تلك الحالات إجراما وبشاعة فهي تلك الاحتفالات التي كان المرتكبون يقيمونها بعد الفتك بضحيّتهم في إطار من الدمار والأرض المحروقة حيث يعرضون جثث المقاتلين والضحايا المشوَّهة والمقطَّعة كأنها جوائز نالَها أصحابها في انتصارات خاطفة وسريعة.

بلجوء المهجّرين من مواقعهم وقراهم إلى المناطق ذات التجانس السكاني نشأ وضع آخر ينذر بالخطر ذلك أن تلك المناطق التي كانت آمنة باتت أهدافا أكثر تعرّضا للأخطار، وكان هذا الوضع ينطبق على الجماعات المتحاربة والأكثر ميلا - تقليديا - للقتال من سواها وتحديدا الموارنة والدروز والشيعة. لقد باتت مواقع هؤلاء، بحكم التضامن الطائفي الأشد صلابة في مجتمعاتهم، أكثر انكشافا وبالتالي أسهل منالا، أي أن القصف الأعمى والعشوائي الذي كان يصبّ حممه على المدنيين في المناطق العدوّة لم يعد أعمى ولا

عشوائيا بل صار مركَّزاً بشكل محدّد. كذلك أصبحت السيارات المفخّخة التي كانت تُفجَّر في الاسواق المزدحمة بالناس أو على مفترقات الطرق تتقصّد ضحاياها بصورة محددة في ضوء ما تعرفه عن هُوية سكان هذه المنطقة أو تلك بعد أن لجأ المهجرون إلى المناطق التي تجمعهم بسكانها هوية واحدة.

هنا أيضا عدنا نرى بوضوح الوجهين السلبيّ والايجابيّ للعوامل الطائفية، فقد وجد المهجرون المعرّضون للقتل والارهاب في المناطق ذات اللون الواحد ملاذا آمنا وتعاطفا وتفريجا عن كربهم ومواساة ودعما نفسيين، وان يكن خطر استهدافهم في مواقع سهلة التحديد هو أيضا قد زاد وجعَلَهم أسهل منالا للعنف الجماعيّ والمذابح المنظمة.

كذلك أصبح العنف، شكلا وحجما، أكثر تدميرا وقتلا بحيث فتح القتال وجها لوجه والمعارك بين شارع وشارع الباب واسعا أمام عمليات القصف العشوائي وتفجير السيارات المفخخة وعمليات المطاردة الواسعة و«التمشيط» المنتظم وعمليات «التطهير» واعتراض شحنات الاغاثة الغذائية والصحية وأعمال الخطف وارتكاب المذابح الجماعية.

كان لا بد لمستوى العنف وحجمه من أن يتزايدا مع البحبوحة الفضفاضة من الاسلحة الحربية المتطورة، فقد حلّت مدافع المورتر وقاذفات الصواريخ والدبابات، وفيما بعد الاسلحة الثقيلة التقليدية بكل أنواعها التي تمتلكها الجيوش النظامية، محلّ المسدس والبندقية الأوتوماتيكيين، وبندقية الكلاشنيكوف AK47 (الروسية التي كان يستخدمها الفلسطينيون وحلفاؤهم) أو بندقية M16 المقاتلة قاذفة الصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدافع السفن الحربية تغير بانتظام على المناطق السكنية، كذلك استخدمت القوات الاسرائيلية القنابل العنقودية وغاز الأعصاب والقنابل الفوسفورية «الذكية». إن واقع الأمر في هذا السياق أن لبنان، الذي عانى قمة الوحشية واللاتمدن، قد استخدم بناسه وأرضه مسرحَ عمليات عسكرية لاختبار فاعلية الأنواع الجديدة من الأسلحة.

بهذا المعنى الموجع فان لبنان لم يتحول أرضا بديلة تخاض عليها حروب الآخرين الاقليمية والأبعد من الاقليمية فقط، وانما تحوّل دون رحمة ولا رعشة من ضمير إلى ميدان تُجرَّب فيه أسلحة القتل المتطورة المصمَّمة للمستقبل.

الفصل الرابع

الفلاحون والعامة ورجال الدين

المقاومة والثورة (١٨٢٠-١٨٦٠)

«بين الحرب والتجارة، كانت الأولى الطريق الأقصر والأكثر 'نبلا وكرامة' نحو تكديس الثروات.»

Ernest Gellner, Nationalism (1977).

«إنّ طابعَ التنامي الذاتيّ للعنف هو من القوة بحيث لا يمكن أن يتلاشى ذاتيا... وحدَه العنف يمكن أن يضع حدا للعنف ومن هنا كون العنف يغذّي نفسه بنفسه.»

René Girard, Violence and the Sacred (1977).

تَجدّدَ الاهتمام في المدة الأخيرة بما يمكن أن تتخذه المقاومة من أشكال خصوصا في الظروف التاريخية التي كان فيها التمرّد أو الوقوف بوجه السلطة الحاكمة إما مستحيلا أو ينطوي على أخطار كبيرة (Scott 1985، Colburn 1989)، فتحت ظروف من هذا النوع تنزع مقاومة الفلاحين إلى البقاء «متخفية تحت أجنحة النزاع السياسيّ»، وعليه فالمقاومة عندئذ تنحو في اتجاه أعمال العنف الجماعيّ المفتوح كأعمال الشغب والتمرد والتحريض على العصيان والتحركات الثورية. وبما أن التحركات الثورية لدى الفلاحين «قليلة ومتباعدة»، بحسب ما يقول سكوت و كولبرن، من الأكثر فائدة أن نحوّل البحث إلى تحليل السبل العادية المألوفة واليومية للمقاومة، إذ في هذه الحالات تصبح العرائض والتجمعات والمقاطعة وأعمال التخريب والتلكؤ في إنجاز الأعمال والتظاهر بالطاعة والاختلاسات الصغيرة وسواها من أعمال المقاومة جزءا من خزين الأسلحة التي تمتلكها الفئات الضعيفة والخاضعة. والأحرى أن هذه العدائية المموهة أو الصامتة هي وسيلة التعبير عند الفئات التي لا يزال ينقصها الكثير من الوعي الطبقي أو المحرومة من ممارسة أيّ شكل من أشكال التعبئة

الجماعية. هذه الأشكال العادية واليومية للمقاومة تصبح بمثابة «سلاح الضعفاء» حسب تعبير جيمس سكوت الدقيق.

إن الخبرة التي مرّ بها لبنان حيال حركة الفلاحين الثورية تنطوي، في هذا المجال، على معطيات عميمة الفائدة. أولا، إنّ مقاومة الفلاحين لم تبق متخفية او خفيتة الصوت وراء النزاعات السياسية ولا بقي تحرّكها وأعمالها محصورة بأشكال المقاومة اليومية التقليدية التي تلجأ اليها الفئات الاجتماعية الصامتة والعاجزة بغية شحن عملها الاحتجاجيّ أو محاولة ردّ الظلم عنها. ثانيا، لقد أظهر الفلاحون في لبنان، ربما أكثر من أيّ تحرك ثوريّ في الشرق الأوسط (Baer 1982: 275) أنهم يتمتعون بنسبة من التضامن الجماعي والوعي الطبقي نادرة المثيل في المجتمعات الصغيرة الشديدة النزعة الفئوية، فقد ثار الفلاحون المسيحيون في بعض الحالات على حكام وأمراء إقطاعيين هم أيضا من المسيحيين مثبتين بذلك أنّ وعيهم الطبقي في هذه الحالة حلّ في مرتبة من الأهمية أعلى من الرابطة الطائفية أو سواها من الروابط. لكن هذه التحركات الثورية، مع كل ذلك، نادرا ما بقيت على شكلها الصافي الذي انطلقت منه، فهي إما تداخلت مع التوترات القائمة في حينه بين هذه الجهة وتلك أو أنها حُوّلت إلى نزاع طائفي. هنا تحديدا، كما سنرى لاحقا، يتشوّه العمل الاحتجاجي الجماعي ليصبح تقاتلا عشوائيا متهورا. وأخيرا، هنالك فارق أساسيّ بين ما خبره لبنان في هذا المجال وإحدى الخصائص الرئيسية المرتبطة عادة بثورات الفلاحين وهو - تحديدا - «أن تلك الثورات كانت في الغالب أكثر عرضة للقمع مما تيسَّر لها من النجاح ... ذلك أن نجاحها يتطلب تضافر مجموعة من الظروف غير العادية التي لم تتوفر إلا في الأزمنة الحديثة» (Moore 1966: 479 - 80).

في دراسة مقارنة مطولة وشاملة حول ثورات الفلاحين في مصر ومنطقة الهلال الخصيب خلال القرنين الماضيين، يأتي Gabriel Baer إلى استنتاج فحواه أن النجاح الوحيد لهذا النوع من الثورات في القرن التاسع عشر قد حدث في لبنان وهذا يصحّ أكثر ما يصحّ على ثورة كسروان بين العامين ١٨٥٨ و ١٨٦١ التي تعتبر بالنسبة إليه «ظاهرة فريدة ... تختلف في معظم نواحيها وسماتها عن اية ثورة في الشرق الأوسط» (باير ١٩٨٢ : ٣١٢). من الواضح طبعا أنها كانت أطول تلك الثورات ذلك أنها أقامت «جمهورية الفلاحين» التي استمرت ما يقارب السنوات الثلاث وتبنّت مبادئ المساواة وديمقراطية الحكم. لقد استوحت تحركها من الفلاحين أنفسهم وهؤلاء الفلاحون هم الذين أطلقوها بتشجيع من الاكليروس الماروني ثم استحوذوا على دعم الفئات البورجوازية الجديدة والمستقلة في البلدات الصغيرة. كانت قيادتها قائمة على دعم الشعب لها ومؤمنة بأن في ذلك الدعم خيرا لها، كما كان من ركائزها أنها أقامت مجلسا منتخبا هو مجلس الوكلاء وصاغت مجموعة من المطالب واستطاعت أن تعيد توزيع الأراضي بين الأسياد والفلاحين بحسّ عميق من المسؤولية. وأخيرا، ولعلّه أهمّ

وجه من وجوهها، أنها أنجزت كل ذلك دون اراقة الكثير من الدماء ودون أن يسود العنف ساحة تحركها. وينهي باير دراسته القيّمة بهذا القول الحاسم «إن ثورة فريدة من هذا النوع لا يمكن أن تقوم إلا في بلد يختلف نسيجه الاجتماعيّ عن كل المجتمعات الأخرى في الشرق الأوسط» (باير ١٩٨٢ : ٣١٢).

هذا الادعاء الحاسم النبرة لن يكون له مسند يؤكد صحته إلا متى بذلنا جهدا جهيدا في سبر أغوار تلك «المجموعة غير العادية من الظروف»، بحسب نظرية Moore، التي قد تساعدنا في تفسير النجاح النسبيّ لتحرك الفلاحين الثوريّ في لبنان.

ليس في نيتي هنا أن أقدم سردا آخر لتلك الأحداث، فلدينا من ذلك أكثر مما نحتاج والواقع في هذا المجال أن ما من مسألة أو حدث في تاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي قد دُرس أو أُرّخ بقدر ما دُرست حركة الفلاحين وأُرّخت. من هذه الزاوية على المرء أن يغوص فيَ العديد من الدراسات المتباينة حتى التعارض أحيانا وأن يحدد مواقع مؤلفيها ويدقق في ما اعتمدوه من المصادر تثبّتا من أصالة روايتهم ومن صدقيّتها. ولكن لحسن الحظ أن عددا من تلك الدراسات قد مرّ في مصفاة التحرير والتدقيق المتأنّي والمراجعة المتكررة، هذا بالاضافة طبعا إلى الدراسات الموضوعية المحايدة وما قدّمه المراقبون المعاصرون من تفاسير وآراء.

أما مهمتي هنا فهي أكثر تواضعا: أن استخرج من كل هذه الدراسات السمات المتكررة في حالات متعددة تثبيتا لكون الاحتجاج الجماعي ذا نمط متغيّر. ما الذي أوحى إلى الثائرين بالعمل الجماعي وشجعهم عليه؟ متى، ولماذا بدأ هذا العمل الجماعي يتخذ منحى قتاليا ويعكس مظاهر هذا المنحى؟ هل كان الفلاحون يتصرفون من تلقائهم أم كانوا أدوات لمصادر النزاع الأخرى أو ضحايا لتلك المصادر، أو أدوات وضحايا في آن معا؟ هل حققت تلك التحركات شيئا، واذا كان الجواب بالايجاب فماذا حققت؟

ما دام أن التحرك الثوريّ للفلاحين كان إلى حد كبير فعلا ارتداديا بوجه بعض مؤسسات المجتمع الاقطاعي وولاءاته فان من المناسب والمفيد معا أن نستهل بحثنا هذا بتحديد معالم هذا المجتمع الاقطاعي في جبل لبنان وسماته التي يمكن أن تكون في أساس انطلاق التحرك الجماعي واستمراريته.

المجتمع الاقطاعي في جبل لبنان

إن التنظيم الاجتماعي-الاقتصادي والسياسيّ لجبل لبنان خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر يمكن تصنيفه نظاما إقطاعيا ذلك أن نظام الإقطاع، بأصله كما بتطوره، كانت تجمعه بالعديد من الانظمة الاقطاعية الأخرى عوامل ومعطيات مشتركة: نظام الخدمة

الزراعية والمؤسسة الاقطاعية، فكرة الرباط الشخصيّ بين الاقطاعي والمزارع، الطبيعة الوراثية والتراتبية للعلاقة الاجتماعية، الروابط والواجبات بين السيّد والمسود، لامركزية سلطة الدولة وما ينتج منها على صعيد استقلالية أرباب الاقطاع في تسيير شؤون العدالة بناء على أحكامهم الشخصية وفي جمع الضرائب وفي الحفاظ على القانون والنظام العام. من هذه النواحي جميعا كان النظام الاقطاعيّ في جبل لبنان شبيها بمثيله الأوروبي لكن، مع ذلك، كان لنظام الاقطاع في جبل لبنان بعض النواحي التي ميّزته عن نظامي الاقطاع الأوروبي والعثماني.

كما يشير التعبير نفسه فانّ كلمة إقطاع تعني نظاما اجتماعيا-اقتصاديا وسياسيا قائما على أساس المقاطعات التي تتوزّع فيها السلطة السياسية بين مَن كان يُطلق عليهم اسم «المقاطعجية»، وكان كل «مقاطعجي» خاضعا إما لأمير البلاد أو لحاكمها وهذا الأخير الذي كان حاكما مطلق الصلاحية كان يشغل منصبه بوصفه كبير عائلته التي يعود اليها حق الحكم وفي هذه الحالة كانت إمارة لبنان معقودة اللواء للامراء الشهابيين. ومن ضمن إطار النظام العثماني كان السلطان، على الصعيد الرسمي الصرف، هو السلطة العليا التي يعود اليها حكام جبل لبنان ومواطنوهم. كان الأمير يتسلّم خلْعة الامارة السنوية من السلطان عبر أحد ممثليه أي من خلال واحد من وُلاة صيدا أو طرابَلس أو الشام الذين كان لبنان والمناطق التابعة له مقسّما في ما بينهم. كذلك كان الأمير يبعث بما يترتب عليه للسلطان من «الميري» عبر أرباب الاقطاع من الباشوات. والواقع أن جبل لبنان كان بمنأى عن تدخّل السلطان أو الولاة في شؤونه الداخلية، هذا اذا استثنينا حالة ناتئة تتعلق بعهد ولاية الجزار في صيدا. كان أمراء جبل لبنان يتمتعون بحكم ذاتي واسع النطاق يمارسون من خلاله سلطتهم المستقلة، وكان على رأس مهامهم اثنتان، يتولّون من جهة تلبية مطالب الباشوات العثمانيين ومن جهة ثانية يقومون بدور الحاكم والحكَم بين المقاطعجية كلما نشب بينهم النزاع. أما المهمات المحددة كجمع الضرائب والحفاظ على النظام والقانون ومطالبة الفلاحين بنسبة من العمل غير مدفوع الأجر كانت تُسمَّى «السّخرة» وممارسة عمل القضاء من الدرجة الأولى في كل القضايا المحلية المدنية والجنائية التي لا تصل عقوبتها إلى الاعدام، كل هذه المهمات كانت تندرج تقليديا ضمن سلطة المقاطعجي.

من بين النواحي المميِّزة لنظام جبل لبنان الاقطاعي نلقي ضوءا مركّزا وموضّحا على أربع منها غير عادية تشتمل كل منها على مضمون من شأنه أن يساعد في فهم الطابع الخاص لتحرك الفلاحين الثوريّ:

أولا، لعلّ الناحية الأكثر لفتا للانتباه أن المقاطعة في لبنان لم تكن ذات تنظيم عسكريّ ولا كان مطلوبا أو متوقّعا من الاقطاعيين أن يقوموا بأية واجبات عسكرية مقابل المقاطعات الموضوعة بتصرفهم وهو الأمر الذي كان يطبّق في سوريا ومصر وفلسطين والعراق. مشايخ

الاقطاعيين في جبل لبنان كانوا يعيشون في دورهم الريفية الفخمة وليس في ثكنات عسكرية، أما الأمراء الشهابيون فقد كان لديهم عدد من الرجال أشبه بسلك من الاداريين والحرس، لكن الأمير لم يكن لديه جيش ولا قوّة من الشرطة.

ثانيا، إن الطابع غير العسكريّ للاقطاعية اللبنانية كان تعبيرا عن كون الولاء والسلطة السياسيين يتصفان بالطابع الشخصي، وكانت الشرعية متأتية من الولاء الشخصي بين الحامي والمحمي أكثر منها نتيجة القسر والتسلّط بين السيد والمسود. وبكلام آخر إن الأمير لم يكن بحاجة إلى استخدام القوة والقسر حتى يضمن خضوع الناس لسلطته وانما كان يعتمد على ولاء إقطاعييه وحسن نواياهم كما كان مطمئنا أيضا إلى ولاء أتباع الاقطاعيين لأسيادهم. هذا النوع من الروابط خلق نسبة لا بأس بها من الالتزام الخلقي والمعنوي المتبادل كما أوجد لدى كل من الفريقين شعورا بالاتكال على الفريق الآخر والاعتماد عليه. طبيعي أن يتخذ هذا النوع من العلاقة طابع السيّد والاتباع بحيث يتبادل الفريقان الدعم والحماية، الاتباع يشدّون أزر سيدهم بتقديم دعمهم له وهم في نفس الوقت يستمدون منه المساعدة والحماية. هذا الشكل من أشكال الولاء، على بدائيته، لم يكن ولاء طائفيا ذلك أن المقاطعجي كان يدير مقاطعة مختلطة من حيث الدين والطائفة. وفي المقابل النقيض لهذا النظام اللاطائفيّ كان هناك حكم الالتزام حيث لا يحق تسلّم السلطة إلا لمسلم سنّي (حريق ١٩٦٥ : ٤٢٠).

ثالثا، كان المقاطعجي زعيما إقطاعيا وارثا زعامته وكانت سلطته على مقاطعة معينة تنحدر إليه توارثا من عائلته المخوّلة اليها السلطة، وكان يعيش في قريته بالذات ويحافظ على روابط الرعاية بينه وبين أتباعه. أما الملتزم فعلى العكس من ذلك لم يكن ابن المنطقة التي يجبي منها الضرائب بل كان أقرب إلى الموظف الحكوميّ منه إلى الشيخ الاقطاعي.

أخيرا، كان المقاطعجي يتمتع بنسبة من الاستقلالية في ممارسة سلطته المحلية وكان، بخلاف الملتزم في الولايات الأخرى من الأمبراطورية العثمانية، زعيما إقطاعيا ذا حكم ذاتي وليس موظفا في السلك الاداري اللامركزي للامبراطورية.

كان النظام الضرائبي ينطوي على مرونة غامضة نوعا ما ولم يكن منتظما بصورة عامة، لكن لا يمكن القول إنه لم يكن هناك نظام ضرائبي. أما اذا كان التنظيم الضرائبي يُعتبر «التزاما» بالمفهوم التقني أو كان صيغة مركَّبة بشكل خاص للاقطاع في جبل لبنان فيبقى مسألة لا تزال موضع أخذ ورد من قبل المؤرخين، (Chevallier1971: 82- ،Polk 1963: 32 89). يبقى أن هناك نقطة لا نقاش حولها ولا تحتمل تأويلا وهي أن الأمراء الشهابيين كانوا مكلّفين ارسال الضريبة المترتبة عليهم للامبراطورية العثمانية عن طريق والي صيدا، كذلك فإن قيمة تلك الضريبة السنوية ومدة بقاء الامراء الشهابيين على سدّة الامارة لم تكونا محدّدتين.

على الصعيد الرسمي كانت الميري تجبى عن كل الأراضي المزروعة أما قيمة الضريبة فكانت تُحدَّد بناء على ما كان يتمُّ حصاده من مواسم (Volney 1788: 66)، لكنّ النظام لم يكن منتظما ولا تم تطبيقه على طريقة موحّدة لا في تقدير الضريبة ولا في جبايتها ذلك أن ما كانت تُفرض جبايته من الإتاوة كانت قيمته تحدد عَسْفا وكانت تتباين تباينا كبيرا مع اختلاف الظروف. وبديل أن تأتي الميري متناسبة مع المحاصيل والانتاج (Burkhardt 1822: 188) (de Lamartine 1835: 294)، كانت دائما تعكس قوة الأمير أو ضعفه أو موقعه الخاص لدى الباشا العثماني، ففي بعض الحالات التي كانت السياسة العثمانية فيها تعتمد إثارة الخلافات بين أمير وآخر كان حكم جبل لبنان يؤول إلى الأمير الذي يعرض على العثمانيين السعر الأعلى.

مع هذا فان الميري لم تكن الضريبة الوحيدة المطلوبة من قبل الخزينة الأمبراطورية فقد فرضت على غير المسلمين ضريبة أخرى هي الخراج أو الجزية وذلك باعتبارهم غير مجبرين على الخدمة العسكرية لأسباب دينية، كما كانت هناك ضريبة أخرى هي الفرضة وكانت تجبى بمناسبات معينة.

في أوائل القرن التاسع عشر أخذ نظام «الشراكة» يحوّل المزارع-المالك إلى مجرّد عامل زراعي أو مشارك في المحصول الزراعي، وبهذه الصفة كان على المزارعين أن يدفعوا لأسيادهم الاقطاعيين من أصحاب الأرض نسبة من المحصول الزراعي كانت تحدد في ضوء عدد من الشروط منها نوع المحصول مثلا وما إذا كان المزارع يملك كميات البذار والوسائل الزراعية المطلوبة، كذلك كانت تؤخذ بعين الاعتبار سبل الريّ ومدى توفّر المياه. على منوال النظام الاقطاعي نفسه (Métayage)، كان المزارع اللبناني الشريك في المحصول يدفع بدل إيجار الأرض من المحصول وكان عليه التزام شخصي بالخضوع للاقطاعي سيّد الأرض. لم يكن يحق له الزواج دون إذن من صاحب الأرض كما كان ممنوعا عليه أن يترك سيّده متى شاء، أما هذا الأخير فكان يحق له أن يجبر المزارع بالقوة على الانتقال للعمل لدى اقطاعيّ آخر. وفوق هذا وذاك كانت هناك الممارسة الاستغلالية من قبل الأمراء وزعماء الاقطاع وهي الطلب إلى الفلاحين العمل لديهم فترات معينة دون أجر وذلك في بناء قصورهم وقلاعهم ومنازلهم الفخمة وسوى ذلك من المشاريع العامة.

لكن مسلسل الأعباء على كاهل المزارعين لا ينتهي هنا فقد كان عليهم أيضا أن يقدّموا لأسياد الأرض مبالغ وهدايا أخرى تحت عنوان ما كان يسّمى «العيديّة» وهذه كانت ترمز إلى واجب الخضوع والطاعة وغالبا ما كانت من نوع الهدايا «المحددة» المتوقع أن يقدمها المزارعون لأسيادهم بمناسبة الأعياد أو زواج أحد أفراد العائلة أو سوى ذلك من المناسبات الاحتفالية (Chevallier 1959: 48 - 50، Porath 1965: 78 - 80). هذه الالتزامات الضريبية وسواها من الفروض تشير إلى أن اعتماد الفلاح على سيّد الأرض لم يكن اعتمادا اقتصاديا

فقط، فالطفل الوليد اذا كان مسيحيا كان يُعمَّد ويُمسح بالزيت باعتبار ذلك يرمز إلى واجب الولاء والطاعة للسيد (Porath 1965: 80، عوض ١٩٣٣ : ١٣٠). وغالبا ما كان الاقطاعي يفرض على مزارعيه نوع المحاصيل التي عليهم انتاجها حتى في أراضيهم الخاصة، ولعلّ أعمق ما يمثل سطوة الاقطاعيين على الفلاحين أنّ من شاء من هؤلاء أن يتزوج عليه أن يحصل من الاقطاعي سيد الأرض على إذن بذلك وعليه أن يدفع له مبلغا معينا مقابل إعطائه الإذن (Churchill 1835، الجزء الأول: ٤٥، Porath 1965: 80).

الأمر اللافت في هذا السياق أنّ اقتصاد جبل لبنان، على رغم أوضاع الفلاحين المحزنة والمستهجنة وحالة الفقر في البلاد عموما، كان في أواخر القرن الثامن عشر لا يزال يُعتبر من قبل العديد من المراقبين اقتصادا مزدهرا وقابلا للتقدم (راجع، مثلا، Polk 1963: 75). صحيح أن الأراضي كانت كلّها تسمّى الميري، لكنها في واقع الأمر كانت ملكا للشخص أو لمجموعة الأشخاص الذين يمتلكون حق الميري وفي أواخر القرن الثامن عشر قدَّر Volney أن عُشْرَ الأراضي في لبنان كان في عهدة المقاطعجية مباشرة باعتبارها من «أرزاقهم» أو «عقاراتهم» وكانت في غالب الأحيان تدار بواسطة وكيل أو مسؤول إداريّ. أما التسعة الأعشار الباقية فكان يملكها أتباع الاقطاعيين - الذين أصبحوا المزارعين الوَرَثة في القرية - والأديار والكنائس المسيحية (Volney 1788: 64، Poliak 1939: 58).

العامل الايجابي الآخر بالنسبة إلى اقتصاد جبل لبنان هو أنه كان ذا اكتفاء ذاتي، فسهل البقاع كان مصدرا رئيسا للحبوب والمنتجات الحيوانية وكانت قوافل الدواب من حوران والداخل السوريّ تذهب إلى مصر وتعود منها بما يسدّ نقص الانتاج المحلي من الحبوب والأرز. أما الصناعات اليدوية والبيتية فكانت تغطي معظم الحاجات الآنية للفلاحين.

لا شك في أن موسم الحرير كان يشكل العمود الفقريّ للاقتصاد اللبناني، فحرير لبنان ذو النوعية الرفيعة والشهرة الواسعة كان على رأس قائمة السلع الصناعية والزراعية التي كان البلد يصدّرها إلى الخارج. كان انتاج الحرير مواتيا تماما لما اتّسمت به الزراعة اللبنانية من المواصفات كما كان يناسب بشكل خاص الاقتصاد القائم على نسبة كبيرة من العمالة البيتية والعائلية. مثال على ذلك أن شجر التوت، الذي يناسبه مناخ الجبل ومستوى الرطوبة فيه، كانت زراعته سهلة نسبيا وكانت فوائده متعددة. كذلك فان عملية تربية دودة الحرير ومن بعدها جمع موسمه ولَفُّ خيطانه لم تكن تتطلب من الفلاح أن ينقطع عن عمله اليوميّ كما إن كل افراد العائلة، صغارا وكبارا، يمكن أن يكون لهم دور في العملية (Guys1850: 170).

عندما تزايد الطلب الأوروبي على حرير لبنان خلال القرن الثامن عشر، وبعد أن تطورت وسائل تصنيعه على أيدي المتعهدين المحليين والأوروبيين، عمّت البحبوحة وانتشر الازدهار في العديد من قرى الجبل.

بعض سمات لبنان الاجتماعية-الثقافية في تلك الحقبة كان أيضا لافتا وهو يفسّر إلى حد

ما هذا التآلف التعدّدي المتنوع والناجح في نسيجه الاجتماعي، ذلك أن المجتمع على المستوى العموديّ كان مصنَّفا تصنيفا واضح المعالم تُميّز بين طبقاته مميزات قائمة على مواقعها الاجتماعية وعلاقات النسب التي تربطها. لقد نشأت بين النخب الاقطاعية تراتبية معترف بها باتت تشكل نظاما اجتماعيا توزعت بموجبه مراتب الجاه الاجتماعي على عدة مستويات وقد أُلحقت بها أشكال عديدة من البروتوكول وقواعد التصرف. لم يكن توزيع الجاه بين العائلات مسألة عشوائية وانما عكس استمرارية الاعتبارات التقليدية ومن هنا نرى أن بعض هذه السمات البارزة يستحق أن نتوقف عنده توقفا عابرا. إن أهم ما يستوقفنا هنا هو ما كانت تمتلكه كل عائلة من العائلات من السلطة وقوة الموقع وكان مقياس هذه القوة ينعكس في تراتبية الالقاب التي كانت تميّز بين الأمير والمقدَّم والشيخ. هذا التصنيف الاجتماعي الجامد كان تعبيرا عن تقادم سلسلة أنسابهم من جهة وعن التقدير الذي كانت تحظى به كل عائلة من تلك العائلات في ميزان الأمراء الشهابيين الحاكمين. فمثلا، ثلاث عائلاتَ فقط حملت لقب أمير وهي عائلات شهاب وأبي اللمع وأرسلان، وعائلة واحدة حملت لقب مقدّم هي عائلة مزهر، هذا في حين حملت لقب شيخ عائلات عديدة منها من بين الدروز عائلات جنبلاط وعماد وأبو نكد وتلحوق وعبد الملك، فيما حمله من العائلات المارونية آل الخازن وحبيش والدحداح. من هذه العائلات الثماني تشكلت مرتبة «المشايخ الكبار» تمييزا لها عن عائلات إقطاعية أخرى (كعائلات عازار وضاهر وحماده) على مستوى الجاه الاجتماعي وحجم المناطق المقتطعة لها ونسبة سيطرتها على هذه المقاطعات (شهاب ١٩٣٣، عوض ١٩٣٣، صليبي ١٩٦٥، حريق ١٩٦٨، الشدياق ١٩٧٠).

لم يكن حجم الممتلكات ولا امتدادها العنصر الرئيس في التصنيف الاجتماعي، وبكلمة أدق فان الجاه الاجتماعي الذي كان يتمتع به بعض الطبقات الاجتماعية لم يكن يندثر مع اندثار ثروة هذه الطبقة أو تلك. واذا نحن أخذنا في اعتبارنا هذه اللُّحمة الوثيقة بين ما يحمله شخص ما من النسب وبين موقعه في المجتمع لا يعود العجب كبيرا أن تستمر العائلة وحدة المجتمع الرئيسة على الصعيدين الاجتماعي-الاقتصادي من جهة والسياسيّ من جهة ثانية. لقد كان وعي العائلات لنَسَبها وتمسّكها به من القوة والعمق بحيث كانت كل منها تشدد على انتمائها إلى الجبّ (الفرع) الفلاني من العائلة أو إلى بيت فلان منها. تقسيم القرية بكل أحيائها ومواقع منازلها وقرب هذه المنازل أو بعدها من هذا البيت أو ذاك، كلها عوامل كانت تعكس عنصر النسّب والمستوى العائلي. هذه الكيانات الجغرافية المنغلقة لعبت، كما سنرى، دورا أساسيا في تقوية الحسّ بالانتماء إلى هذه الفئة أو تلك وبالتالي في رفع حدة العنف بين تلك الفئات.

من العوامل التي وثّقت التضامن العائلي لجوء العائلات إلى زواج القربى، فزواج أبناء العائلة من خارج عشيرتهم كان أمرا نادرا ولا شك في أنّ من بين الاعتبارات المهمة التي

جعلت زواج القربى موضع حرص العائلات وتشديدها الاعتبار الاقتصادي والمعنويّ في آن معا. فهناك الرغبة في ابقاء الثروة العائلية ضمن إطار العائلة ومن ضمن هذه الرغبة أن تتجنب عائلة العروس دفع ما كان يُعرف بالبائنة للعريس، يضاف إلى ذلك طبعا حرص العائلة على موقعها وشرفها وسمعتها الاجتماعية.

وكما هي الحال في كل المجتمعات ذات التركيب الطبقي المتشدد لم يكن التزاوج بين المستويات الاجتماعية المتباينة يحصل إلا نادرا، أما الأكثر ندرة من ذلك فهو أن يصيب التغيُّر مراتب العائلات الاقطاعية مع الاشارة هنا إلى بعض الاستثناءات في هذا المجال مثل انتقال عائلة أبي اللمع من مرتبة المقدمين إلى مرتبة الأمراء وبعض العائلات الأخرى - تلحوق، عبد الملك، عيد، جنبلاط - التي خلع عليها الأمراء الشهابيون لقب شيخ بعد معركة عين دارة في العام ١٧١١. وفي حين كانت الارستقراطية الاقطاعية ذات مراتب واضحة ومحددة تتدرّج صُعدا من لقب شيخ إلى مُقدَّم وأعلاها رتبة الأمير، فان هذا التصنيف لم يكن له وجود في الطبقة الشعبية التي جُمعت كلها في ما كان يُعرف بالعامية.

إلى جانب التمايز العائلي والطبقي كان النسيج الاجتماعي في جبل لبنان ينقسم أفقيا إلى تكتلات قروية شديدة التقارب في ما بينها، فطبيعة الأرض الجبلية وما أقامته الطبيعة بين مناطقها من فوارق جعلت منها مناطق جغرافية متميزة الواحدة عن الأخرى بعاداتها وتقاليدها ولهجتها وتصرفها الاجتماعيّ بحيث باتت الكتلة الشعبية القروية من الوحدات الاساسية في التكوين المجتمعيّ لجبل لبنان. كانت الروابط العائلية الوثيقة والاستمرارية الثابتة للانماط السكنية وملكية الأرض وارتباط الناس بالعائلات الاقطاعية التي كانت هي نفسها تقيم في القرية، مضافا اليها عنصر الانعزال الجغرافي بين المناطق بحكم انقساماتها الطبيعية، كل هذه العوامل زادت الولاءات الاقليمية-القروية وجعلت المجتمع القرويّ أشد وعيا لمصالحه وأكثر تمسكا بها. من اللافت في هذا المجال أن هذا الولاء القرويّ غالبا ما كان يعلو سواه من الولاءات العائلية والدينية والطبقية.

هذا التلاقي غير المألوف بين مجموعة من العوامل ابتداء بالتضامن القرويّ القويّ مرورا بالطبيعة الجبلية القاسية الوعورة التي عزلت المجتمع القرويّ عزلا طبيعيا وصولا بالتالي إلى بُعد هذا المجتمع عن مراكز الحكم وسلطة الحكومة ورقابتها، لا بد أنه كان الدافع إلى خلق الاستعداد المسبق لدى هؤلاء الناس إلى الاحتجاج الجماعي. نشير هنا بالمناسبة إلى أن عددا من المؤرخين الاجتماعيين قد رأوا أن هذه الاعتبارات البيئية الطبيعية كانت هي تحديدا، الدافع الأساسيّ وراء تمرّد الفلاحين في العالم أجمع (Mousnier ،Baer 1982 337 :1970، Wolf 1971: 264-65). وكان Eric Wolf، بصورة خاصة، واضحا حول هذه النقطة حين أكدّ «أن المناورة التكتيكية للثوار في المناطق الريفية يكون فعلُها الايجابي ثلاثة أضعاف اذا كان الثوار في منطقة جبلية حصينة ويمكن الدفاع عنها» (Wolf 1971: 264).

على رغم هذه الانقسامات استطاعت مؤسسات المجتمع الاقطاعي الحفاظ على وضع من الانسجام والتوازن بين فئات المجتمع وطبقاته، واذا كان التوتر قد حصل بين الفينة والأخرى فان هذا التوتر لم يتطور إلى أعمال عدائية مفتوحة إلا في بدايات القرن التاسع عشر. والواقع أن الدروز والمسيحيين كما يقول أحد المراقبين الموضوعيين والمحايدين، «قد عاشوا معا في جو من الانسجام الكامل وحسن النية» (Churchill 1862: 25).

العصيان الجماعيّ بأشكال جديدة

تلك الأوضاع من الانسجام والأمن لم تدم طويلا على كل حال، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد لبنان أنواعا من التغيّر المجتمعيّ تسبّبت في اضطراب العلاقات الاقطاعية وأوقعت خللا في موازين القوى بين مختلف الفئات.

ومع أن الحركات الثورية الثلاث كانت قد انطلقت بدافع ظروف متباينة وكانت تعبّر عن أنواع مختلفة من الظلامات، فقد كانت تجمع بينها عدة عوامل منها مثلا أنها جميعا كانت من مظاهر التغيير الاجتماعي-الاقتصادي والسياسيّ نفسها التي كانت آخذة في إضعاف النظام الاقطاعي والتشكيك في مشروعية انتقال السلطة الاقطاعية بالوراثة من جيل إلى جيل. أما المسائل الأكثر تحديدا التي أثارتها الحركات الثورية - كمسألة الضرائب وأجور الأرض والاستدعاء للخدمة العسكرية ونزع السلاح - فكانت كلها في الأساس ردود فعل على الظواهر نفسها: المحاولات المتكررة من قبل الباشوات العثمانيين لفرض سيطرة ورقابة شديدتين على جبل لبنان، ومحاولة الارستقراطية الاقطاعية الآخذة في الضعف والتراجع الحفاظ على سلطتها وامتيازاتها. كذلك فان التحرك الثوريّ كان تعبيرا عن الرغبة في التحرّر والانعتاق لدى الفلاحين والاكليروس الذين كانوا في صدد خلق روح متجدد من الوعي المجتمعي. كل هذه السمات دون استثناء كانت تفرض وجودها في مستهلّ القرن وكانت تدخل في وعي الناس وإدراكهم.

من منظور تاريخي أوسع تؤكد الحركات الثورية للفلاحين الانماط الرئيسية الثلاثة للاوضاع السياسية التي ساهمت، بحسب باير (١٩٨٢ : ٢٥٥-٢٦٣)، في قيام حركات التمرد. أولا، إن احتمالات نشوب هذا التحرك الثوريّ غالبا ما تكون أقوى في ظل حكومة مركزية نال منها الضعف والوهَن، فحركتا التمرد الأوليان في العامين ١٧٨٤ و ١٧٩٠ نشبتا على أثر الحرب الأهلية التي أشعلها أحمد باشا الجزار وكان من شأنها أن زعزعت حكم الأمير يوسف الشهابي. ثانيا، إنّ احتمالات نشوب هذا التمرّد تشتد وتقوى في الظروف المعكوسة تماما أي حين يشتد ساعد الحكومة المركزية عبر فرضها حكما مركزيا يشكل انعكاسا لقوة موقعها. في ظل ظروف كهذه يضعف الأسياد الاقطاعيون إلى حد يستطيع معه

الفلاحون الاستفادة من الظرف كما فعلوا في حركة التمرد التي قاموا بها في العام ١٨٥٧ في وجه الخازنيين. وأخيرا، حين يتمتع الأسياد الأقطاعيون بموقع ونفوذ قويين في ما بين أتباعهم من الفلاحين تتعاظم قدرتهم على مواجهة ما تفرضه عليهم الحكومة المركزية، وهذا بالضبط ما حدث في أثناء حركة التمرد في العام ١٨٤٠ حين دفع بعض مشايخ آل الخازن أتباعهم من الفلاحين للانتفاض ضد الأمير بشير الثاني وحلفائه المصريين الذين كانوا يجبرونه على فرض الالتزامات المتناسبة مع الحكم المباشر مثل دفع الضرائب والتجنيد وأعمال السخرة.

حركة ١٨٢٠ الثورية

في مستهل القرن التاسع عشر كان لبنان خارجا لتوّه من ثلاثة عقود عصف به خلالها حكم الطغيان والقمع الذي مارسه أحمد باشا الجزار الذي عينه العثمانيون واليا على صيدا في العام ١٧٧٥ واستطاع أن يفرض هالة حكمه على تاريخ سوريا حتى وفاته في العام ١٨٠٤. فرض الجزار سطوته وسلطانه على زعماء الاقطاع الدائمي المناوشة واحدهم مع الآخر وذلك تارة بالدسّ والمكيدة وطورا باثارة النزاع بين فئة من الدروز وأخرى، وهكذا ضبط النظام والأمن في المناطق الريفية وبلغ نجاحا لا بأس به في جمع الضرائب وتسديد ما توجب عليه منها إلى خزينة الامبراطورية. فصل الجزار بيروت عن جبل لبنان وبدأ العمل، كما كان ينوي أصلا، في إخضاع الامارة الشهابية لسيطرته الكاملة.

قبضة الجزار الحديدية وحكم الجشع والبطش والسلب الذي مارسه طوال فترة ولايته على صيدا يشكلان مثلا كلاسيكيا صارخا على احتكار الحاكم منطقة حكمه وجعلها أشبه بعقار يمتلكه. كان يسيطر على الأراضي الزراعية سيطرة تامة ويجعل المزارعين يستنبتونها المحاصيل لحسابه هو الشخصي. كذلك كان شريكا واقعيا للتجار والحرفيين فارضا نفسه عليهم ممولا ومقرضا ومصرفيا ومحددا أسعار بضائعهم على هواه وعلى أساس تلك الأسعار كان يطالبهم برسوم جمركية فاحشة. لقد رفع مداخيله من الضرائب المباشرة عبر تلزيم مقاطعات ولايته وبلداتها وقراها مقابل مبالغ خيالية كاسرة. وسط هذه الحالة من الفلتان الأمني في المناطق الريفية، وفرض نسب خيالية من الربا والفوائد الفاحشة، وقلة وسائل النقل وبدائيتها، وندرة القروض الزراعية وسواها والوسائل الزراعية المتخلفة إلى درجة البدائية، كل هذه العوامل باتت تشكل أعباء كبيرة راحت تستنزف الازدهار المتواضع الذي كان اقتصاد جبل لبنان قد بناه عبر جهود طويلة ومضنية.

هذه الأعمال والممارسات كانت ذات تأثير سلبي مدمّر، فالجزار كان في حقيقة الأمر قد حوّل الأمراء الدروز «أدوات للقمع بأيدي السلطة التركية» Gib و (Bowen 1957: 68)،

وبذلك ساهم بنسبة كبيرة في تراجع السلطة الاقطاعية. مع نهاية عهد الجزار أخذ الأمير بشير يعيد بناء ما كاد يتوارى من هيبة الامارة الشهابية، وفي هذا السبيل بذل مساعيه لتقوية موقعه عبر لجم ما كانت تتمتع به العائلات الاقطاعية من السلطة وعلى الأخص زعماء الاقطاع من الدروز. بين العامين ١٨٠٤ و ١٨١٩ كان الأمير بشير سيد لبنان لا يُنازَع بعد أن قضى على كل مصادر المنافسة المحلية. فتح البلاد بوجه المضطهدين من المسيحيين والدروز والمسلمين المنشقين والهاربين من الداخل السوريّ، وأطلق ورشة كبرى من المشاريع العامة وأحلَّ ما سمي عهدذاك بسياسة «المستبدّ العادل» محل سياسة الطغيان والمنفعة الشخصية التي كان يمارسها أمراء الاقطاع ومشايخه، وبهذا نصّب نفسه داعية العثمانيين في سوريا (صليبي ١٩٦٥ : ٢٣-٢٤). لكنّ الظروف أخذت منحى حادا بعكس هذا الاتجاه في العام ١٨١٩ ونسجت شبكة من الأحداث التي أغرقت لبنان في مسلسل من الأزمات الحادة والمتمادية.

في العام ١٨١٩ خلف عبد الله باشا سلفه سليمان حاكما على عكا وكأحد أسلافه السعيدي الذكر، الجزار، لم يكن عبد الله باشا مغرما بأن يرى أميرا قويا مستقلا يحكم جبل لبنان وعليه فما أن تمّ تعيينه واليا حتى بدأ يُغرق الأمير بشير بمطالبه من الضرائب والرسوم. وعندما أبدى بشير تلكؤا في تلبية تلك المطالب أخذ عبد الله يمارس ضغطه عليه عبر توقيف مواطنيه الذين كان يصادف وجودهم في صيدا أو بيروت في ذلك الوقت. وفي النهاية لم يعد أمام بشير مهرب من الخضوع لمطالب عبد الله باشا وبات مجبرا بالتالي على ارسال جباته لجمع تلك الضرائب من مواطنيه. ما أن بدأ الجباة عملية جمع الضرائب حتى انطلق فلاحو كسروان والمتن، بتحريض من الاكليروس ومن الأميرين حسن وسليمان ابني عم الأمير بشير الطامعين بالامارة، في تحرك ثوريّ ضد الأمير بشير. عجز الأميرَ عن احتواء التحرك ضده كما استحال عليه جمع المبالغ المطلوب منه تسديدها لوالي عكا ولم يبق أمامه سوى اللجوء إلى منفاه الاختياريّ في حوران.

لا شك في أن النقطة المحورية في الحركة الثورية التي قامت بها العاميّة هي ما طرأ من تغيّر أساسيّ على دور الاكليروس الماروني وبروزه موقعا قويا يقف متحديا في وجه سلطة الاقطاع ويخلق نوعا جديدا من الوعي والولاء لدى أبناء الطائفة المارونية. ولعلنا بالوقوف قليلا عند هذه التحولات وكيفية حصولها نستطيع أن نفهم الدور الذي قام به رجال الكهنوت في تعبئة الفلاحين وأبناء الشعب عموما ودفعهم إلى العمل الجماعيّ والمقاومة المنظمة.

علاقات الدعم والحماية المتبادلين والمصلحة المشتركة بين الكنيسة ورجالها من جهة والعائلات الاقطاعية من جهة ثانية كانت في الشمال على خير ما يرام حتى نهاية القرن الثامن عشر، فالاقطاعيون كانوا يوفرون للكنيسة الحماية مقابل ما تسبغه عليهم الكنيسة من الدعم الروحيّ والمعنويّ. كان المشايخ الخازنيون يسيطرون سيطرة شبه كاملة طوال حقبة سلطتهم

الاقطاعية في كسروان، التي تعود إلى بدايات القرن السابع عشر، على ثروات تلك المنطقة والواقع أنهم - إلى جانب آل حبيش وآل الدحداح - يمتلكون كل الأرض. كذلك فقد مارس الخازنيون نسبة غير قليلة من النفوذ في إدارة شؤون الكنيسة، وبما أن امتيازاتهم العائلية كانت تشمل حق اختيار الاساقفة فقد مارسوا نفوذا في عملية انتخاب البطاركة الموارنة وكانت لهم سيطرة شبه كاملة على تعيين المطارنة ورؤساء الأساقفة.

لقاء المصالح هذا بين الاقطاعيين والكنيسة بقي قائما حتى أواخر القرن الثامن عشر، ولكن تحت تأثير الافكار الجديدة بدأ بعض رجال الاكليروس من ذوي العقول النيّرة والوعي الاجتماعي يدعون مع إطلالة القرن التاسع عشر إلى الأخذ باجراءات تؤدي إلى ترشيد الادارة الكنسية وإعادة تنظيم مواردها المالية بحيث تصبح أكثر مردودا وتثميرا. أما اختيار الأساقفة والاكليريكيين فقد بدأ يسلك نهجا يأخذ معايير الاستحقاق والانجاز في الاعتبار لتحلّ محل المحسوبية والمحاباة. كذلك بذل النيّرون من رجال الكنيسة الجهود في سبيل تحريرها من تدخل ذوي الجاه والنفوذ وجعلها أكثر استقلالية على الصعيد الاقتصادي.

في سياق تحقيق هذه التوجّهات تمّ تأسيس رهبنات تتمتع بنسبة كبيرة من الاستقلالية وقد أنشئ معظمها في مستهل القرن الثامن عشر، وعلى غرار المنظمات المماثلة مارست هذه الرهبنات حياة صارمة التنظيم ومتناهية البساطة ولكن منتجة وبنّاءة. وبما أن الرهبان لم يكن مسموحا لهم بالاحتفاظ بأية ممتلكات أو ثروة خاصة فقد صرفوا جهودهم كلها في العمل الجماعيّ سعيا في تأمين استقلاليتهم الناجزة. استطاعت الرهبنات، عبر العمل الذي كان يقوم به الرهبان أنفسهم وبفضل التبرعات والعطاءات والخدمات الدينية (كالتعليم الذي كانوا يتقاضون مقابله قطعا من الأرض)، أن توسّع مساحات الأرض الزراعية التي كانت في عهدتها وأن تزيد بالتالي الثروات التي كان يتيحها لها استثمار تلك الأراضي التي بلغت في منتصف القرن التاسع عشر، بحسب أحد التقديرات، «ما يقارب ربع مساحة الجبل» (تشرشل ١٨٥٣ : ٨٨-٨٩). كذلك كانت الرهبنات تنشط في مجال الحرف الصناعية مثل تصنيع الخمور والمشروبات الروحية وتجليد الكتب والطباعة. ولكي يحرر الرهبان أنفسهم من سيطرة الأعيان استحصلوا في العام ١٨١٢ على مرسوم أميري حُرّم بموجبه على هؤلاء الأعيان جمع الضرائب والرسوم على ممتلكات الرهبنات، وفي المقابل سُمح للرهبان بجمع الميري ودفعها مباشرة دون المرور بالوسطاء. هذا التطور بدا في أكثر صوره وضوحا في عملية تعيين رجال الكهنوت، ففي حين كانت الرتب العليا من المراكز الكنسية تكاد تكون حكرا على عائلات الاعيان في القرن الثامن عشر، أصبح الذين شغلوا هذه المراتب من عامة الشعب في القرن التاسع عشر أكثر من أبناء تلك العائلات بنسبة ملحوظة (حريق ١٩٦٨ : ١٢٢ - ٢٦).

لكي نفهم بصورة أدق وأوضح مدى الانخراط الفاعل للاكليروس في التحرك الثوري

للعامية علينا أن نفهم دورهم في صياغة الايديولوجيا المارونية الجديدة وتعميمها وهي الايديولوجيا التي دعّمت أركان هُوية المجتمع الماروني وتضامنه في سوريا العثمانية، وقد أضاف الاكليروس بهذا العمل عنصرا آخر زاد من زعزعة السطوة التي كان يتمتع بها النظام الاقطاعي (صليبي ١٩٥٩ و ١٩٨٨، حوراني ١٩٦٢ : ٢٦٦-٤٥). الواقع أن الاكليروس كان يصوغ نوعا جديدا من الوعي الجماعي الذي كان يهدف إلى إضعاف الولاءات الشخصية والروابط العائلية التي كانت تشكل عنوان المجتمع الاقطاعي وأساسه، وحقيقة الأمر في هذا المجال أن الكتّاب الاكليريكيين لا العلمانيين هم الذين كانوا أول من رسم تحديدا للموقف الثوريّ للمجتمع حيال نظام الاقطاع (حريق ١٩٦٨ : ١٦٥-٦٦). فكما رأينا من قبل إن المجتمع الاقطاعي بقي متماسكا وصامدا حتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وذلك بفضل الروابط العائلية والولاءات المتبادلة بين السيد والمسود. أما اعتبار جبل لبنان نوعا من الوطن القومي للمجتمع الماروني، كما للاثنية والولاء الطائفي لهذا المجتمع، فكان يسلك طريقه إلى البروز كمصدر للشرعية السياسية.

كانت الكنيسة في مستهل القرن التاسع عشر، خصوصا في شمال لبنان، في وضع مؤات لتولّي دور قياديّ كان لا بدّ لها من تولّيه في مجال تغيير النظرة السياسية في العالم إلى الفلاحين. كان الكاهن الشخص الأعمّ وجودا والأكثر محورية في حياة القرية، فهو لم يكن مسؤولا فقط عن الشأن الروحيّ لرعيته وتقديم الأسرار المقدسة لافرادها مثل سرّ العماد ومناولة القربان المقدس وسرّ الزواج والصلاة على الميت، وانما كان مخوّلا أيضا التدخل لحلّ الخلافات العائلية والمشكلات الزوجية وغالبا ما كانت تطلب وساطته لحل النزاعات الفئوية والخصومات القروية.

كذلك كانت الرهبنات توفّر العمل لليد العاملة الفائضة في القرية، وقد نشط الرهبان في انشاء الجمعيات التطوعية والدينية، لكن يبقى أهم مجالات نشاطهم احتكارهم إلى حد بعيد ادارة النظام المدرسيّ والعمل المطبعيّ الذي كان وسيلة التواصل الوحيدة في تلك الحقبة. كان ميدان التعليم تحت سيطرتهم الكاملة تقريبا، أما خريجو الكلية المارونية في روما فكانوا قد بدأوا يعودون إلى جبل لبنان منذ العام ١٥٨٤ ولم يكن أمامهم سوى سلك الرهبنة يسلكونه ويمارسون من خلاله ما حصّلوه من المعرفة والعلم.

أنشأ خريجو كلية روما المارونية عددا من المدارس المهمة كمدرسة عينطورة في العام ١٧٣٤ ومدرسة عين ورقة في العام ١٧٨٩ فباتت هاتان المدرستان مثلا تحتذيه المدارس الأخرى في جبل لبنان، وقد طبّقت تلك المدارس نظاما تدريسيا أساسيا جذب اليها معظم الأفراد من - اكليريكيين وعلمانيين - الذين لعبوا فيما بعد دورا مهما في اليقظة السياسية والثقافية التي شهدها لبنان في القرن التاسع عشر (حتي ١٩٥٧ : ٤٠١-١١، صليبي ١٩٦٥ : ١٢٢-٢٧، أنطونيوس ١٩٣٨ : ٣٧-٣٨). كذلك خرّجت تلك المدارس العديد من أمناء

السر وكبار الموظفين الذين كانوا من مساعدي الامراء الشهابيين والباشوات العثمانيين، وقد شغل هؤلاء الخريجون مناصب عليا مارسوا فيها درجة كبيرة من النفوذ خلال عهد الامارة الشهابية خصوصا الذين منهم تولّوا منصب المدبّر وهؤلاء كانوا مساعدين اداريين عملوا في ديوان الأمير كتّابا ومراقبين ماليين ومستشارين سياسيين وفي بعض الحالات قادة عسكريين.

موجز القول إن نشاط رجال الاكليروس والرهبانيات المارونية قلما غاب عن اية ناحية من نواحي حياة المجتمع وقد شمل تأثيره كل الدورة الحياتية وخصوصا منها المجال التربوي والتعليمي بحيث بات وجودهم في حياة الناس اليومية يأتي مباشرة بعد دور العائلة من حيث تأثيره وأهميته. ومتى أخذنا بالاعتبار أنه كان هناك كاهن مقابل كل مائتي شخص من الطائفة المارونية (حريق ١٩٦٨ : ١٥٤) أدركنا مدى انتشار تأثيرهم ونفوذهم والاحترام الذي أحاطتهم به رعيتهم.

لعلّ النقطة التي نريد التشديد على توضيحها هنا هي أن الكنيسة ما كانت لتستطيع، على الأرجح، البقاء خارج الحياة السياسية لجبل لبنان حتى لو اختارت هي هذا الانكفاء ذلك أن جماعة الاكليروس وحدهم دون سواهم كانوا قادرين على توفير القيادة التنظيمية والفكرية التي بامكانها الوقوف بوجه ما كان يدعيه نظام الاقطاع من الشرعية السياسية. طبعا لم يكن الاكليريكيون في هذا المجال أبرياء من الهوى إذ كان من مصلحتهم دون شك أن ينسفوا تلك المكانة العليا والمميزة للعائلات الاقطاعية، وعليه فما أن أطلّت الفرصة السانحة في العام ١٨٢٠ حتى نزلوا إلى الساحة يؤدون دورهم عبر تشجيع التحرك الثوريّ للعامية وتنظيم صفوفه ودعم نشاطه.

المسألة الكبرى التي كانت موضع اهتمام الناس الآنيّ في تلك الحقبة كانت الضرائب، فالوالي الجديد على صيدا كان قد طالب الأمير بشير بالمزيد منها وعلى وجه الدقة فقد ضوعفت الضرائب المطلوبة جبايتها من الفلاحين استجابة لنهم الباشا العثماني من جهة وتوفيرا للمبالغ التي كان يبذّرها الأمير بشير على قصره ورجاله من المرتزقة (Smilianskaya 1972: 68-69، الشدياق ١٩٧٠، ٢: ١٤٤-٤٥). أما جماعة الدروز في الجنوب فكانت موحَّدة تحت قيادة بشير جنبلاط ولا شك في أنها كانت ستقاوم جمع تلك الضرائب لو أنها طُلبت منها، ولهذا السبب بالذات أدار الأمير وجهه صوب المقاطعات الشمالية التي حسب أنها يتيمة القيادة، دون أن يدرك طبعا أن تمرّدا منظما كان له بالمرصاد عند المفترق التالي.

يقول عدة مؤرخين إن المطران يوسف اسطفان (١٧٥٩-١٨٢٣) برز في تلك الحقبة محرّكا رئيسا لحركة التمرّد ومهندسا منظّما لنشاطها، وكان آنذاك قد احتل مكانه المرموق في التعاطي بشؤون جبل لبنان مؤسسا لمدرسة عين ورَقة وقاضيا مسيحيا للاحوال الشخصية في شمال لبنان. كانت خلفية المطران يوسف اسطفان وحياته الزاخرة بالنشاط الاجتماعي مصدرا غزير الغنى لمن شاء أن يفهم دور الاكليروس في تعبئة حركة العامية. كان يوسف

اسطفان، كالعديد من الذين كانوا يدخلون سلك الكهنوت، طفلا يتيما ذا أصول متواضعة ولكنه ابن عائلة كانت وثيقة الصلات بالوسط الكنسيّ. كذلك كان له حظ التحصيل العلميّ الجيد كما استفاد من اتصاله بالرحّالة الأجانب وخصوصا منهم رجال الفكر والمعرفة (مثل Burckhardt وJirmanus Adam) لتحصيل علوم القانون واللغات الأجنبية والاطلاع على الاتجاهات الفكرية والسياسية في الغرب. منذ مطلع شبابه كمؤرخ هاو وكاهن شاب أبدى اهتماما لافتا بالمجتمع الماروني وبذل جهدا كبيرا في خدمته، وعندما ارتقى درجة الأسقفية وعُيّن مطرانا ثم معاونا بطريركيا وقاضيا تابع اهتمامه بأبناء الطائفة وعمل في سبيلهم بدرجة من التفاني بلغت أحيانا حدود التعصّب.

توترت علاقة اسطفان بالأمير بشير بصورة خاصة عندما رأى المطران أن في تصرف الأمير ما يهدد مصلحة المجتمع الماروني وموقعه، كما أثار غضبه على الأمير النهج الذي سلكه هذا الأخير في مضاعفة الأعباء الضريبية على أبناء الطبقة الشعبية والفقيرة التي كان يوسف اسطفان يحوطها بعاطفته ورعايته ويكرّس لها كل جهده. أضف إلى هذه الأسباب جميعا سببا لا يقل عنها إثارة لغضب اسطفان وهو الازدواجية المتناقضة التي مارسها الشهابيون حيال هُويتهم الدينية الحقيقية وخصوصا ميل الأمير تحديدا لتمويه انتمائه الماروني وعدم الاجهار به علنا. وفي هذا السياق وقعت حادثة في العام ١٨١٨ كشفت التوتر الحاصل بين الحكم والكنيسة في تلك الفترة وضاعفت سخط المطران يوسف اسطفان وغضبه، فقد أصدر الأمير بشير أمرا لأبناء عشيرته بأن يصوموا شهر رمضان وأن يجهروا بكونهم مسلمين (حريق ١٩٦٨ : ٢١٢). هذه الأمور كانت في تلك الظروف كافية لضرب الوتر الديني الشديد الحساسية ورفع وتيرة عدم الرضى بين رجال الاكليروس بصورة خاصة. وهكذا، ما أن أرسل بشير جُباة ضرائبه لجمع الضرائب الاضافية الجديدة التي فرضها حتى كان المطران يوسف اسطفان قد أصبح في جو التمرّد والمواجهة.

اتسعت دائرة الغضب وامتدت حتى شملت اكليريكيين كبارا كانوا يشاركون اسطفان ميله إلى تعبئة الناس ودفعهم إلى التمرد وكان من بينهم بصورة خاصة المطران عينطوريني، كما وجدوا في البطريرك حلو ظهيرا ومساندا. لكن يبقى من الثابت أن التحرك كان ثمرة أفكار يوسف اسطفان الذي برزت قيادته الخلاّقة والفاعلة في واحدة من أهم نواحي التحرك حين نظّم الفلاحين جماعات قروية طالبا من كل قرية أن تختار وكيلا عنها يمثلها وينطق باسمها لدى الوكلاء الآخرين ومسؤولي السلطة الحكومية (الشدياق ١٩٧٠، ٢ : ١٤٥، شهاب ١٩٣٣ : ٦٨٥، تشرشل ١٨٦٢ : ٣٨). على رغم ما يبدو عليه هذا التنظيم من البساطة فقد أوجد آلية ذات فعل ثوريّ في تحويل النظرة السياسية للفلاحين ومواجهة السلطة الاقطاعية وزعزعة الولاء السياسيّ الذي كانت تعتبره من المسلّمات. قطعت المجموعات الثائرة من موارنة المناطق الشمالية (لم يشارك مسيحيو المناطق التي يسيطر عليها الدروز في جنوب

لبنان) على نفسها عهدا (صاغه المطران يوسف اسطفان) بأن يكونوا «عامية» متضامنة وأن يكون ولاؤهم لوكلائهم ولاء تاما وبأن يقاوموا دفع المزيد من الضرائب ويكافحوا جماعيا لصون مصالحهم العامة. كذلك قُطع عهد بين قرية بشعله والوكلاء في الخامس عشر من آب من العام ١٨٢١. ايليا حريق يقدم لنا في ما يلي هذا النص اللافت للوثيقة:

> نحن الموقعين أدناه، كل أهالي بشعله على العموم، كبارا وصغارا، قد أوكلنا أنفسنا ونفقاتنا بكل الرضى والتسليم إلى ابن عمنا طنوس الشدياق نصر، وكل ما هو مطلوب منا عموما وتفصيلا بالنسبة إلى العامية. وستكون كلمتنا ناجزة لدينا في كل ما يتعلق بالنفقات والخسائر. أما بالنسبة إلى الدعوة إلى حمل السلاح فسوف نطيعه عندما يطلب تطويع الرجال للحفاظ على مصلحتنا والمصلحة الشعبية العامة. لن نعصي أوامره ولن نتلكّأ وكل من يعصي أو يتلكأ في ما دوّناه هنا سيجلب على نفسه عدواتنا وعقابنا الصارم.
>
> على هذا تمّ الاتفاق بيننا وبينه (أي الوكيل) وسوف يعمل بوحي من ضميره ولن يساير واحدا منا على حساب الآخرين ولن يألو جهدا في رعاية مصالحنا. كل ما يقرره من الضرائب سوف نقبله، واذا تأخر أو تساهل في حماية مصالحنا فسنعتبره مسؤولا ونحاسبه على عمله... اذا أصابتنا خسارة تحمّلناها شراكة بيننا بالتساوي وسنكون متحدين كأننا رجل واحد، كلمتنا واحدة ولن ندفع إلا ضريبة واحدة... (حريق ١٩٦٨: ٢١٣-١٤).

هذا العهد، بمضمونه ولهجته وتعابيره، ينبئنا بوضوح بأن التحرك الثوريّ للفلاحين لم يكن مجرد تعبير لجماعة محلية من الفلاحين عن شعور بالظلم اللاحق بهم نتيجة عبء ضريبيّ فُرض عليهم، فقد أخفت تلك المطالب الملموسة مسائل واتجاهات أخرى غير معلنة بوضوح وإن كشف التلميح بعض وجوهها. النقطة الأولى، وربما الأهم، أن التحرك الثوريّ أظهر أن مجتمع الاقطاع ليس مجتمعا مغلقا جامدا غير قابل لأيّ تحوّل داخلي ويكفي، في هذا المجال، أن ننظر مليا إلى ما يعكسه من أهمية سوسيولوجية حقيقية كون التحرك قد انطلق من جهد مشترك بين رجال الاكليروس والفلاحين. هذه الحقيقة تشير إلى أنّ الولاء الشخصيّ لرجل الاقطاع لم يمنع جماعة العامية من التفكير في توجيه ولائهم باتجاهات أخرى بديلة. النقطة الثانية أن رجال العامية باختيارهم وكيلا لهم من بين صفوفهم أي من عامة الناس وايكالهم إليه مهمة التحدث باسمهم في كل المسائل ذات المصلحة العامة والمشتركة انما كانوا في الواقع يطرحون مفهوما جديدا للسلطة يفرض الانتقال من الروابط الانتمائية والعائلية إلى تلك التي تقوم على فائدة الجماعة والمصلحة العامة. النقطة الثالثة تتعلق بما طرأ من تغيّر على النظرة السياسية للفلاح: فهو لم يعد يرى نفسه مطوّقا بالولاء الشخصيّ للسيد الاقطاعيّ وانما أصبح، وربما للمرة الأولى، واعيا ولاءاته المجتمعية ومدركا معنى الصالح العام. وأخيرا، بتأثير من الايديولوجيا التي انتشرت على

أيدي الكتاب الموارنة في تلك الحقبة من اكليريكيين وعلمانيين، فقد جسّدت الحركة الثورية روحا من الوعي الجماعيّ المارونيّ في وجه الطموح الدرزيّ إلى الهيمنة والتميّز كما عكست الحركة الثورية أيضا نفحة وطنية نحو المزيد من الاستقلال والانعتاق من مخالب السيطرة العثمانية. (Abraham 1981: 41-46، حريق ١٩٦٨ : ٢٢١).

كان العديد الذي استقطبته الحركة الثورية، بمعايير تلك الحقبة، كبيرا نسبيا، ويُقدَّر أن ستة آلاف شخص أو أكثر كانوا حاضرين في ذلك التجمع في انطلياس الذي شهد صياغة عهد العامية وإعلانه (الشدياق ١٩٧٠، ٢: ١٤٥، الحتوني ١٨٨٤ : ٢٤٢، ضو ١٩١١ : ١٥٥). حيال هذه المقاومة التي وقفت في وجهه لم يجد بشير مخرجا سوى التنازل عن حكم جبل لبنان ما دفع عبد الله باشا إلى الدعوة لتنصيب ابني عم بشير (سلمان وحسن) في المنصب الذي شغر. أمام هذا النصر الكبير زحف الفلاحون وأنصارهم وسط زغاريد الابتهاج إلى دير القمر للاحتفال بتنصيب الأميرين الجديدين، لكنّ فرحتهم لم تعمر طويلا وما لبث الأميران أن أطلقا جباتهما لجمع الضرائب التي كان والي صيدا قد طالب بفرضها. عادت العامية الغاضبة إلى التحرك الثوري والاحتجاج وطردت الجباة الذين عادوا على أعقابهم، ولم يبق أمام الوالي العثماني إلا أن يستدعي الأمير بشير للعودة من منفاه الطوعيّ.

على أثر عودة بشير من منفاه أرسل أبناءه لجباية الميري من منطقة الشمال المارونية ولكنّ الفلاحين عادوا إلى المقاومة وعبّأوا تجمعا جديدا في قرية لحفد في الشمال لكن مطالبهم هذه المرة لم تقتصر على مسألة الضرائب وانما أصروا على أن تكون معاملتهم على قدم المساواة مع الدروز، ولعلّ المطلب الأهم والذي ذهب أبعد من ذلك هو أن لا يُعيَّن حاكمهم من قبل الوالي العثماني وأن هذا الحاكم يجب أن يكون واحدا منهم (الشدياق ١٩٧٠، ٢: ١٥٥، حريق ١٩٦٨ : ٢١٨).

موقف التحدي والروح الاستقلالي المتشدد اللذان صدرا عن العامية المارونية كانا أكثر من أن يتحملهما بشير الذي رفض كل المطالب رفضا قاطعا ودعا المرتزقة الذين كانوا في خدمته وأنصاره من دروز الشوف لمساعدته عسكريا. عند هذا المفترق دخلت الحركة الثورية التي كانت حتئذ غير دموية، نطاق الخلاف القتاليّ واندلع القتال في عدة بلدات وقرى خصوصا قرية لحفد في كسروان وجبّة بشري. وفي واحدة من المعارك الأكثر عنفا وقعت قرب إهمج وانطلقت شرارتها بصورة عفوية لم يسبقها أي عمل استفزازي قدَّر بعض المصادر عدد القتلى بثمانين ضحية (ضوّ ١٩١١ : ١٧٣، الشدياق ١٩٧٠، ٢: ١٥٦).

حتى الذين تولوا قيادة الحركة الثورية لم يوفرهم الخطر المحدق، فحين ذهب المطران يوسف اسطفان إلى عكار عازما على الانصراف إلى حياة التنسّك والزهد لم يسعده الحظ بتحقيق هذه الامنية ذلك أنه ذهب في العام ١٨٢٣ لزيارة الأمير بشير وشكره على العفو الذي منحه اياه، لكنه ما لبث أن عاد من القصر مسموما وتوفي بعد ذلك بفترة قصيرة. ولم يكن

مصير العينطوريني أقل مأسوية فقد ألقي القبض عليه وتعرّض للتعذيب ولم يلبث هو أيضا أن توفي في أحد أديار الموارنة في جبيل (يزبك ١٩٥٥ : ١٥٩).

على رغم الحماس الذي ولّدته المراحل الأولى من التحرك الثوريّ فقد انطوت حركة التمرد التي قامت بها العامية على عناصر غريبة ومتطرفة بلغت أحيانا درجة الشذوذ بحيث نالت من أصالة تلك الحركة الثورية الفلاحيّة وصدقيتها.

أولا، بقيت المبادرة إلى التغيير السياسيّ ظاهرة مارونية كما انطلقت في الأساس واقتُصرت إلى حد بعيد على المقاطعات المسيحية في شمال لبنان، أما المشاركة الدرزية فاقتُصرت هي أيضا على عائلة واحدة من العائلات الاقطاعية الدرزية وهي عائلة العماد من الدروز اليزبكيين في حين فشلت كل المحاولات للاستعانة بسواهم من أهل الجنوب ولم يفلح التحرك في هزّ مشاعر عامية الدروز واستدراجهم إلى المشاركة. أما مشايخ الدروز فكانت نظرتهم استعلائية بل احتقارية إلى إمكانية المشاركة على قدم المساواة مع أبناء العامة من الناس في تحرك شعبيّ، فكيف اذا كان هذا التحرك معقود اللواء لمسيحيّي شمال لبنان؟ وعندما أبدى الأميران الشهابيان حسن وسلمان استعدادا لدعم التحرك الثوريّ ووجّها دعوة إلى مشايخ آل تلحوق الدروز للحذو حذوهما جاء ردهم على طنوس الشدياق، الذي كان رسول الأميرين اليهم آنذاك، يعكس احتقارا عميقا إذ قالوا له: «نحن لا نسير في ركاب العامة من مسيحيي تلك البلاد ... اننا نعتبر ذلك عارا علينا» (الشدياق ١٩٧٠، ٢: ١٥٤). حيال هذا المستوى من الاحتقار والعدائية يميل المرء إلى الاستنتاج أن القومية الايديولوجية التي ولّدها رجال الاكليروس الماروني وشجعوها لم تكن مدنية بل فئوية. حتى عندما اعتُبر التحرك نوعا من الصراع الطبقي بقي عامة الناس في الجنوب موالين لمشايخهم من الاقطاعيين. لقد رفضوا أن يُعيروا انتباها مسألة الوعي «الطبقي» أو «المصلحة العامة» التي طرحها أهل الشمال.

ثانيا، كانت العامية إلى حد كبير «عامية» بالاسم فقط على الأقل بالنسبة إلى المصادر التي أوحت بها وإلى القيادات التي سارت على رأسها وقد جاءت كلها من خارج صفوف الفلاحين وعامة الناس. الاكليروس كان وراء صياغة المفاهيم الفكرية والايديولوجية كما تولى الجزء الأكبر من التنظيم. وفي حين تمّ اختيار أحد مشايخ آل الخازن لتولّي قيادة الحركة فقد انخرط فيها عدد من الأعيان والمشايخ والأمراء بدافع من الخلافات والتنافس الفئوي على المناصب والمواقع ولكن هؤلاء لم يأت بهم إلى صفوف الحركة اهتمامهم الأصيل والمخلص بالمصلحة العامة ولا بتحسين أحوال الفلاحين.

ثالثا، لم تكن حركة التمرد عملية محلية كليا فالقوى العظمى، وخصوصا انكلترا وفرنسا، كانت قد اخترقت بنشاطها الخارجي الشؤون الداخلية اللبنانية في الفترة التي تلت انسحاب نابوليون من فلسطين. وبما أن الامير بشير، حرصا منه على استقلالية لبنان

وحياده، رفض الوقوف إلى جانب الجنرال الفرنسي فقد حبَّبه هذا الموقف إلى قلوب الانكليز الذين قدّموا له الحماية في صراعه مع الولاة العثمانيين وقبل الامير اللبناني الدعم شاكرا. خلال فترة النفي التي أمضاها الأمير بشير في مصر دخل في مفاوضات مع محمد علي وابنه ابراهيم باشا حول امكانية تجريد مصر حملة عسكرية على سوريا في محاولة لتأمين استقلال لبنان عن الامبراطورية العثمانية (Abraham 1981: 52-53).

وعلى العموم كانت حركة تمرد العامية المرة الأولى التي واجهت فيها مؤسسات الاقطاع ومفاهيمه الراسخة، أو بعضها على الأقل، تحديا جدّيا. وعلى رغم الأهمية التي اكتسبتها الحركة فان التحدي الذي طرحته لم يؤد إلى فقدان الأعيان موقعهم القويّ ولا غيّر بصورة راديكالية مواقع القوى التي كانت ممسكة بقياد النسيج الاجتماعي. ففي البداية أدت الحركة إلى نفي الأمير بشير وخلع الأميرين الشهابيين اللذين خلفاه وذلك لم يكن إنجازا بسيطا. لكن منفى بشير لم يطل كثيرا وحين عاد استطاع أن يسحق حركة التمرد بمعاونة الاعيان الدروز وأن يعيد الأمن والنظام إلى البلاد. كذلك تمكن من جمع الضرائب التي كان ينوي جمعها ومن فرض عقوبات اضافية على العُصاة والمتمردين.

في هذا الاطار كان كل ما أنجزته حركة التمرد هو إطلاق التحوّل من نطاق العلاقات العائلية والولاءات الشخصية إلى نوع من العلاقات الأكثر تماسكا مجتمعيا حيث تُحَدَّد مصادر الشرعية السياسية في ضوء الاصول الاثنية والولاء الطائفي. وبكلمة موجزة فقد استبدلت ولاء بدائيا بشكل آخر من الولاءات البدائية.

حركة العام ١٨٤٠ الثورية

جاءت حركة التمرد في العام ١٨٤٠ غداة عقد كامل من الاحتلال المصري لجبل لبنان الذي كان خلال تلك الفترة في قبضة حكم مركزي صارم شديد السطوة. وقد ذهب بعض الاصلاحات والتغييرات التي قام بها ابرهيم باشا، خصوصا في المجال الاقتصادي، مذهبا بعيدا حيث كان لاستتباب الأمن عموما والاصلاحات الضريبية وترشيد ملكية الأرض والنمو التجاري وحركة الرساميل وانفتاح المجتمع القرويّ وسواها دور رئيس في حدوث تغيٍّر بارز في المواقع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية لمختلف الفئات المجتمعية. هذا التحول ترك أثرا شديد الوطأة في النسيج الاجتماعي وزعزع التوازن الذي كان في أساس تماسك المجتمع.

كان التململ والغضب من الوجود المصري (وخصوصا حيال الاجراءات التعسفية كالتجنيد الالزامي والسخرة وفرض الضرائب) قد بدأ يظهر منذ بدايات العقد بعد أن تزايد حجم هذه الاجراءات وشدتها تزايدا حادا وباتت الضرائب تفرض بالقوة والقمع. في العام

١٨٢٠ كانت الحركة الثورية للفلاحين، كما رأينا، نتيجة الضريبة المضاعفة التي فرضها الأمير بشير ومن هنا جاءت الصرخة التي أطلقها تجمّع الثائرين في انطلياس «مال واحد وجزية واحدة» وكان القصد من هذه الصرخة أن الضريبة يجب ألا تجبى الا مرة واحدة في السنة. ولكن تلك الصرخة ذهبت في وادي الزمن وصارت الضريبة في العام ١٨٤٠ تجبى مرات عدة في السنة، حتى أن ابرهيم باشا ذهب إلى حد المطالبة بأن تجبى ضريبة الرأس مسبقا عن سبع سنوات. كذلك تزايدت الضرائب بنسبة هائلة على الأقل قياسا بالمداخيل العائدة إلى الخزينة العثمانية. تقول Smilianskaya (1972: 40-41) نقلا عن مصادر دبلوماسية روسية وفرنسية إن الجزية اللبنانية لم تتجاوز في عقد السبعينات من القرن الثامن عشر المائة والخمسين ألف قرش وبقيت دون الستمائة ألف قرش عند نهاية ذلك القرن. في العام ١٨٢٠ بلغ مجموع الضرائب المجباة مليونين ونصف المليون من القروش، أما في فترة الاحتلال المصري فقفزت هذه الأرقام إلى ثمانية ملايين وسبعمائة وخمسين ألف قرش أي خمسة أضعاف ما كانت عليه وهذا مع حساب انخفاض قيمة النقد. الذي زاد وتيرة الغضب وأجّجه هو أن المداخيل الآتية من تلك الضرائب الفاحشة كانت تنفق على تأهيل الجيش المصري وتأمين جهوزيته وعلى الحروب التي كان يخوضها ابرهيم باشا.

نظام السخرة بدوره تحوّل عبئا متزايد الضرر على المجتمع، وقد رأينا كيف كان الرجال يُلزمون بالعمل في المشاريع العامة وكان ذلك الأمر يُعتبر اجراء شرعيا خصوصا متى نُظر إليه على أنه جزء من واجب الطاعة الذي كان على الفلاح أن يؤديه للمشايخ الاقطاعيين. لكن في ظل الاحتلال المصري باتت السخرة أكثر استغلالا وأشد ضررا ذلك أنها صارت تفرض ليس فقط في المشاريع ذات النفع العام وانما في الخدمات التي تنطوي على نوع من الاذلال والاحتقار كنقل الذخائر والمؤن إلى معسكرات الجيش والعمل المضني والكريه في مناجم الفحم في صليما وقرنايل. هذه الاجراءات التعسفية وما اندرج في سياقها، كإيواء الجنود مثلا في بيوت الفلاحين ضمانا لدفع الضريبة المترتبة على الفلاح (Baer 1982: 264)، سكبت زيتا على أجيج الغضب الذي اشتعل في قرى الجبل.

من بين ضروب الاستغلال الكثيرة التي مارسها المصريون كان التجنيد الالزامي أبشعها وأكثرها رعبا، وكغيره من سبل الاستغلال والظلم شهد هذا الاجراء تزايدا كبيرا وحادا. قبل الاحتلال المصري كان يُطلب إلى الخدمة العسكرية واحد من كل ثلاثة ذكور في العائلة الواحدة، وفي العام ١٨٤٠ ارتفعت هذه النسبة إلى واحد من كل اثنين (Baer1982: 263). الرعب الذي كان يوقعه التجنيد الالزاميّ في نفوس الناس كان مبررا ومفهوما إلى أبعد الحدود، ففترة الغيابَ الطويلة عن القرية والعائلة التي كان يفرضها على المجنّد فرضت بدورها استنزافا كبيرا للموارد الاقتصادية في جبل لبنان كما غيّبت من حياة المجند مصدرا غاليا من مصادر الدعم النفسيّ والتكاتف العائلي الذي يقوم عليه المجتمع القروي. والواقع

أن الاستدعاء إلى الخدمة العسكرية كان الرعب الذي لم يوفّر الرجال وسيلة ولا جهدا ولا حيلة لتجنّب الوقوع في حبائله، حتى أن مسلمي بيروت وصيدا وطرابلس من الشباب كانوا يلجأون إلى القنصليات الأوروبية ومنازل الأجانب ويختبئون في المغاور والكهوف أو يركبون البحر في جهد مستميت هربا من ملاحقة الضباط المصريين. بعض أفراد من الطائفة الدرزية طلبوا أن يتقبلوا سرّ العماد المسيحي واعتنقوا المسيحية تجنبا للخدمة العسكرية، كذلك لجأ البعض إلى الهجرة حتى أنّ حالات من قطع الأطراف قد حصلت

منذ العام ١٨٣٤ بدأت التحركات الثورية في فلسطين وطرابلس واللاذقية لمقاومة فرض هذه الاجراءات وكان ابرهيم باشا ينجح في قمع تلك التحركات بمساعدة الأمير بشير، وهنا أدار ابرهيم باشا وجهه صوب جبل لبنان وطلب من الامير بشير تجنيد ألف وستمائة درزيّ ليؤدوا الخدمة العسكرية النظامية الكاملة في الجيش المصري ومدتها خمسة عشر عاما.

جاء النجاح الأوّلي الذي لاقاه التحرك الثوري الدرزيّ في حوران في العام ١٨٣٨ ليشجّع دروز جبل لبنان على حمل السلاح دعما للقضية نفسها. كان المسيحيون في تلك الفترة قد حصلوا على إعفاء موقت من الخدمة العسكرية بفضل تدخل القناصل الاوروبيين وعلى رأسهم القنصل الفرنسي، لكنهم جُرّوا إلى المواجهة بطريقة أشد ضررا وأذى عندما طلب ابرهيم باشا من الأمير بشير تجنيد اربعة آلاف مسيحي من الجبل لمساعدته في قمع التحرك الثوريّ الدرزيّ وإخماده عارضا مكافأة الموارنة على هذه المساعدة بالسماح لهم بالاحتفاظ بما يملكون من السلاح وواعدا بإعفائهم من أية ضرائب إضافية (حتي ١٩٥٧ : ١٢٤).

هذا الطلب جاء سابقة لا مثيل لها في تاريخ جبل لبنان، فحتى تلك المرحلة كان «لبنان الملجأ التقليدي» وذلك النوع من الاتحاد المسالم الذي نشأ مع الوقت بين مختلف الجماعات يحول دون وقوع أية مواجهات مباشرة في ما بينها. صحيح أن النزاعات كانت قد مزّقت لبنان طوال أجيال من قبل لكنها كانت نزاعات فئوية أو بين العائلات الاقطاعية نفسها، أما النزاعات التي اتخذت منحى دينيا فكانت قليلة نسبيا إلى أن جاءت مرحلة حوران التي وضعت المسيحيين في مواجهة الدروز وأثارت بذلك العداوات والنزاعات الطائفية.

لكن محمد علي في العام ١٨٤٠ عكس قراره واتخذ موقفا حاسما باصراره على نزع سلاح المسيحيين في جبل لبنان وهو ما اعتبره سكان الجبل وعن صواب، خطوة ثابتة باتجاه فرض التجنيد العام. إن مَن يعرف طبيعة أبناء الجبل يدرك مدى تمسكهم بسلاحهم وحرصهم عليه والحقيقة أن ابن الجبل ذهب مضربا للمثل القائل «إن اللبناني إذا خُيِّر مضطرا تنازل عن زوجته ليحتفظ ببندقيته» (الحلبي ١٩٢٧، ٢ : ٦).

عند ذلك المفترق من عمر الإمارة اللبنانية كان بشير الثاني قد أصبح مجرد أداة في قبضة

سيّده المصري، وعلى رغم ما أبداه من تردد في البداية فقد وجد نفسه في النهاية عاجزا عن ولوج أيّ مسلك غير الخضوع لأوامر محمد علي وهكذا استدعى، في شهر أيار من العام ١٨٤٠، الدروز والمسيحيين في دير القمر لتسليم أسلحتهم. خلال شهري نيسان وأيار من ذلك العام كان الجبل يغلي بالاضطراب والقلق والخوف نتيجة الشائعات التي سرت في أرجائه عن أن محمد علي آخذ في تجنيد طلاب الطب اللبنانيين في مصر وأنّ الضباط المصريين كانوا قد بدأوا فعلا يجمعون المدعوين إلى الخدمة العسكرية في مدينتي بعلبك وطرابلس. ولم يكذب الخبر، فبعد فترة وجيزة وصلت إلى بيروت سفينة مصرية قيل إنها جاءت لنقل عدد من ذوي البنية السليمة من الرجال إلى حيث يؤدون خدمتهم العسكرية (الشدياق ١٩٧٠، ٢: ٢٢٥، فرح ١٩٦٧: ١١٠).

عَلَت الصرخة مدوية وشاملة هذه المرة، بداية من دير القمر امتدادا إلى العديد من البلدات والقرى جاءت المطالبة بالمقاومة المسلحة بصوت مسموع شارك في اطلاقه المسيحيون والدروز والمسلمون السنّة والشيعة الذين وضعوا خلافاتهم الداخلية جانبا ووحدوا صفوفهم للوقوف بوجه بشير وردّ أوامره. كانت الانطلاقة الأولى للتمرد في السابع والعشرين من أيار حين التقى عدد من القادة الموارنة والدروز في دير القمر وأعلنوا التزامهم مقاومة حملة التجنيد، ثم شكّلت لجنة سرية من عشرة أعضاء من الموارنة وعضوين من الدروز مهمتها جمع المال والسلاح. كذلك دار المبعوثون على البلدات والقرى مطالبين أهلها بعدم تسليم سلاحهم وبإخفاء أبنائهم عن أعين الضباط الذين يأتون لأخذهم إلى الخدمة.

منذ اللحظة التي وردت فيها فكرة المقاومة كان واضحا أن القائمين بالتمرد لم يكونوا وحدهم، ومع التسليم الأكيد بوجود أسباب وجيهة جدا للاضطراب الداخلي، فان نسبة كبيرة من العوامل التي حرّكت التمرد الثوريّ كانت انعكاسا لصراعات القوى العظمى. كان البريطانيون آنذاك لا يزالون على اعتقادهم القديم بأن سوريا الواقعة تحت السيطرة العثمانية تشكل ممرا أكثر أمنا وسلامة لتجارتهم مع الهند، ومن هنا كانت جهود Palmerston الدبلوماسية الناجحة في صَوْغ التحالف الدقيق التوازن بين بريطانيا وروسيا و بروسيا والنمسا بغية «إنقاذ» سوريا من الاحتلال المصري. وقد دعمت روسيا، الشديدة الرغبة في توسيع هوّة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا، خطة Palmerston، وكذلك فعل مترنيخ. وعليه فاذا استثنينا فرنسا كانت الدول الأخرى جميعا ترى أن لها مصلحة في اخراج مصر من سوريا. طبعا لم يكن أيّ من هؤلاء الحلفاء مستعدا لانزال قواته العسكرية على أرض المعركة لمواجهة ابرهيم باشا، لذلك فقد رأى الجميع أن تحريض الشعب على المقاومة المسلّحة في حين كان الناس مشحونين غضبا من سياسة الاستغلال المصري كان المسلك الأقل خطورة والأوفر كلفة. لقد أثبت الواقع على الارض أن هذا التوجّه كان بالفعل أقل كلفة

بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية المتحالفة.

أما فرنسا، التي كانت لها علاقات صداقة وثيقة مع كل من الموارنة من جهة وباشا مصر من جهة ثانية، فقد وجدت نفسها في موقع دبلوماسيّ شديد الحرج وهو ما جعل وجهات النظر الرسمية في فرنسا منقسمة وأحيانا متعارضة. ففي حين دعمت فئة بقيادة رئيس الوزراء Thiers محمد علي، اتخذت فئة أخرى مقرّبة من الملك لوي فيليب موقفا يدعو إلى التوافق ومراضاة الفريقين (راجع فرح ١٩٦٧ : ١١٠-١١٣). والواقع أن ملك فرنسا أرسل ابن أخيه Comte d'Onfroi لمساعدة الثوار المتمردين، وقد جاء الكونت مسلحا برسالة من البابا إلى البطريرك الماروني دعاه فيها إلى المقاومة المسلّحة وبارك تلك المقاومة (Guys 1850: 2: 266).

جاءت مباركة البابا دعما ضروريا في ضوء الانقسام الذي كان واقعا في صفوف المستويات العليا من الاكليروس الماروني في جبل لبنان. كان مطران بيروت للموارنة بطرس كرم قد أمر سكان دير القمر من أبناء طائفته بالامتناع عن أية أعمال عدائية ضد الأمير بشير وأسياده المصريين، لكن هذا النداء لمطران بيروت لم يجد آذانا صاغية خصوصا في كسروان وجبيل والساحل وفي منطقتي الشحّار والمناصف الجنوبيتين، وكان مشايخ العائلات الاقطاعية في كل تلك المقاطعات - من آل الخازن وآل أبي اللمع وآل نكد - ناقمين على الأمير بشير بسبب محاولاته نسف ما كانوا يتمتعون به من السلطة. أما المناطق الأخرى، وخصوصا ذات الكثافة السكانية الأرثوذكسية والدرزية والسنية بالاضافة إلى منطقتي حاصبيا وراشيا الدرزيتين، فكانت شديدة التردد في حمل السلاح ضد الأمير بشير.

وكما حصل في حركة العامية في العام ١٨٢٠، لم تتمحور القيادة حول أيّ من أفراد عامة الشعب، ومع أن اثنين من عامة الناس كانا في الطليعة القيادية في بيروت عند انطلاق التحرك، سرعان ما انتقلت القيادة إلى الشيخ فرنسيس الخازن. كذلك تولّى القيادة أفراد من عائلات مرموقة كان يشار اليها بالتعبير الشعبيّ «وجوه العامية».

استطاع الكونت الفرنسي دونفروا أن يجمع ما يكفي من الدعم لتجنيد عشرة آلاف مقاتل من الموارنة، وفي أوائل شهر حزيران اجتمع في انطلياس قادة التحرك الثوري ومعظمهم من مشايخ الاقطاع الذين عُزلوا عن مقاطعاتهم ومن أقرباء الأمير بشير وانتخبوا الكونت دونفروا «قائدا للقوات المقاتلة» وأكّدوا عزمهم الثابت على مقاومة القمع وظلم الحكم المصري وتعهدوا «بالقتال حتى استعادة استقلالهم أو الموت في سبيله». كذلك قطعوا عهدا على أنفسهم بأن يعملوا على التحرّر من كل اجراءات العسف والاستغلال وفي مقدمها التجنيد الالزامي ونزع أسلحتهم وتشغيلهم في أعمال السخرة وإنهاكهم بالأعباء الضريبية. كما في تحرك عامية العام ١٨٢٠ عكس هذا العهد أيضا الدرجة نفسها من الوعي الطبقي والطائفي، «لقد اجتمعنا معا في وحدة مسيحية بريئة من الغرض الشخصيّ ومن إرادة السوء وأذيّة

الآخرين، بل بهدف خدمة مصلحة الجمهور والمجتمع» (حريق ١٩٦٨ : ٢٤٨).

وعلى المنوال عينه كما في التمرد الذي شهده العام ١٨٢٠ من قبل نادى الثوار بانهاء الحكم الأجنبي وإعادة الحكم الذاتي والاستقلال إلى جبل لبنان، وشملت مطالبهم أيضا اعادة تنظيم الادارة وذلك بتشكيل مجلس ادارة تتمثل فيه كل الجماعات ويساعد الأمير في تسيير الشؤون العامة لجبل لبنان.

تولّى الكونت دونفروا تخطيط العمليات العسكرية وتنظيمها وأقام لهذا الغرض مركزا لقيادته في ذوق الخراب قرب مدينة جونيه، وكان حريصا على تزويد الثوار الذخيرة الكافية لعملياتهم بالاضافة إلى الصلبان والاعلام الفرنسية. ولأسباب لوجستية تم تقسيمهم إلى مجموعتين تولّى دونفروا قيادة احداهما وتولّى قيادة الثانية يوسف شهاب أحد أبناء عم الأمير بشير المعزولين، وقد كُلِّف أحد المرسلين اليسوعيين بارشاد يوسف شهاب وسواه من القادة القليلي الخبرة. كذلك لعب القنصل الفرنسيّ Bourée دورا فاعلا في مساعدة العملاء الفرنسيين في تأمين الامدادات العسكرية للثوار عن طريق قبرص وحذا حذوه في هذا الدور قناصل دول كاثوليكية أخرى مثل النمسا وسردينيا (للاطلاع على تفاصيل هذه النقاط راجع فرح ١٩٦٧ : ١١٠- ١١٧).

هذا التدخل الفاضح والمكشوف لم يؤدّ إلا إلى إثارة غضب الأمير بشير والباشا المصري اللذين طلبا المزيد من القوات والامدادات العسكرية، وفي العشرين من شهر حزيران نزل على شاطئ بيروت ابن محمد علي، عباس، على رأس قوة من إثني عشر ألف جندي أضاف اليهم ابرهيم باشا إثني عشر ألفا آخرين وإلى هاتين القوتين حشد سليمان باشا والي صيدا عشرين الف جندي. أما الأمير بشير فتوّج هذه الحشود بعشرين ألفا. هاجم هذا الحشد، موحدا قواه البالغة ستة أضعاف القوات التي جمعها الثوار، معاقلهم وسحق الثورة دون عناء يذكر.

انتهت المرحلة الأولى من التمرد (بين أواسط أيار وأواخر حزيران من العام ١٨٤٠) نهاية فاشلة وقد دُمّرت ونهبت قرى كثيرة في منطقتي المتن والبقاع واستسلم الثوار وسلّموا سلاحهم وتمّ نفي سبعة وخمسين من قادتهم إلى مصر. لكن عند هذه النقطة كانت «المسألة الشرقية» قد أخذت تلفت انتباه القوى الأورروبية، وفي هذه المرحلة الثانية جاء دور القناصل البريطانيين وعملائهم في تعبئة الثوار. وهكذا، بناء على تعليمات السفير البريطاني في استنمبول تم إرسال Richard Wood، الذي كان قد عمل كمراقب بريطاني مرتين من قبل، إلى بيروت مع تعليمات واضحة بتحريض اللبنانيين على المصريين (فرح ١٩٦٧ : ١١٠ - ١١٦).

تذرع البريطانيون ببنود معاهدة لندن في تموز من العام ١٨٤٠ التي تعهد فيها الحلفاء الأربعة بطرد المصريين من سوريا وشنوا حملة بحرية وبرّية عارمة لتحقيق هذا الغرض. في

شهر أيلول كانوا قد حشدوا اثنتين وعشرين سفينة حربية انضم اليها عدد رمزيّ من السفن النمسوية والتركية بالاضافة إلى قوة برية من أحد عشر ألف رجل. أحد المراقبين وصف هذه الحالة ب «المشهد الغريب، مترنيخ وبالمرستون يحرّضان الثوار على الانتفاض ضد ابرهيم، أرشيدوق نمسويّ يحارب من أجل الحرية ويساعد أميرال بريطاني على إفساد الخطط الفرنسية» (Temperley 1964: 117).

في التاسع من شهر أيلول قصفت بيروت من البحر وفي اليوم التالي نزلت القوات البحرية على شاطئ جونيه التي كانت مركز البطريركية المارونية. كان هذا التطور موضع ترحيب البطريرك الماروني وسروره لدرجة أنه عرض على القائد البريطاني احدى الكنائس لتكون مقرا لقيادته. وفي حين ثبتت القوات الحليفة سيطرتها على المناطق والمواقع الساحلية التحم الثوار مع القوات المصرية في المناطق الجبلية من المتن وكسروان.

خلال أسبوعين احتلت القوات الحليفة البلدات والمدن الرئيسية ومع إطلالة شهر تشرين الثاني كان المصريون يسحبون قواتهم المهزومة والمنهارة معنوياتها من سوريا. حملت هزيمة ابرهيم باشا معها هزيمة مُرّة أخرى وسقوطا مذلاً لحكم الأمير بشير الذي طبّقت شهرته الآفاق واستمرّ نيفا ونصف قرن. وقف بصلابة وعناد إلى جانب المصريين وعندما سحقتهم الهزيمة وجرفت معها حكمه الطويل لم يبق أمامه سوى الاستسلام لمذلّة المنفى.

لكنّ الأثر الأشد تدميرا هو العداوة الطائفية التي خلّفها التدخل المصريّ، فإنّ محمد علي، بما ارتكبه من وضع الموارنة بمواجهة الدروز وتحريضهم عليهم في العام ١٨٣٨ ومن ثَمَّ وضع الدروز بمواجهة الموارنة وتحريضهم عليهم في العام ١٨٤٠، قد انتهك روح لبنان البلد الملجأ كما انتهك تراث التسامح وتقاليده وهو التراث الذي طبع لبنان ومجتمعه التعدّدي بطابعه. كذلك أصبح جبل لبنان أكثر قابلية للاختراق وأشد تعرّضا للتدخل الأجنبي، ومنذ تلك الأحداث باتت العدائية الفئوية وتدويل شؤون الحكم فيه سمتين ملازمتين لمصيره السياسيّ.

التحرك الثوريّ بين ١٨٥٧ و ١٨٦٠

ربما يكون دور الفلاحين في الأحداث السياسية في العام ١٨٤٠ قد ساهم في وضع حد نهائي للاحتلال المصري للبنان وللحكم المميز والطويل الأمد للامير بشير الثاني، لكن هذا الدور لم يكن له فعل يُذكر في تغيير ولاءات الفلاحين الحقيقية أو تلك النواحي من النظام الاقطاعي التي كانت مصدر الظلم الذي لحق بهم.

بالفعل إن جبل لبنان استمر في أواسط الخمسينات من القرن الثامن عشر يعاني من كل مظاهر النظام الاقطاعيّ والمنقسم على ذاته: نزاعات فئوية بين زعماء المقاطعات،

خصومات وتنافس بين فروع العشيرة أو العائلة الواحدة، شيء من النزاع «الطبقي» بين أرستقراطية إقطاعية حريصة على الحفاظ على سلطتها المتلاشية وامتيازاتها، وإكليروس ماروني في طور البروز على الساحة الاجتماعية والسياسية، وكتلة شعبية من الفلاحين مصمّمة على الوقوف بوجه ما يمارسه الاقطاع من السلطان الاجتماعي والسياسيّ. هذه الشبكة المعقدة من الولاءات المتنافسة والمتنقلة كان الباشوات العثمانيون ينفخون فيها نارهم لتزيدها اشتعالا فيما هم يحرّضون فئة على فئة، كذلك كان تدخل القوى الغربية التي كان كل منها حريصا على حماية مصالح جماعته أو عملائه.

لكنّ النزاع المدني كان إلى حد كبير نزاعا غير طائفيّ، وحتى العام ١٨٤٠ على الأقل بقي رحّالة القرن التاسع عشر والمؤرخون المحليون محتفظين بانطباع جيّد حول روح المودة والانسجام اللذين طبَعا العلاقة بين مختلف الفئات الاجتماعية. لكن من تلك الفترة وما بعد أخذت الانقسامات تسلك منحى طائفيا وراح كل انفجار بين فئة وأخرى يولّد انفجارا آخر إلى أن بلغ ذلك المسلسل أوجه في مذابح العام ١٨٦٠.

ما الذي سبّب هذا الاندماج بين الشكوى من وضع اجتماعيّ والنزاع الفئوي؟ لماذا تمَّ إسكات ما بدا أنه تحرك ثوريّ أصيل للفلاحين منطلق من غضبة شعبية ووعي اجتماعي، فاذا به يشوَّه إلى أعمال عدائية دموية بين الطوائف؟ وبالعودة إلى لغة دراستنا، كيف ولماذا تمّ تشويه ما بدأ اضطرابا اجتماعيا وتمردا جماعيا «مدنيا» ليصبح عنفا «لا مدنيا» ثم يتحول مسلسلا جهنميا متماديا من القتل العشوائي والتدمير الذاتي الدمويّ؟ إن لكل ذلك علاقة وثيقة بما نقوم به من بحث لأن التغيير الذي طرأ على نمط النزاع قد حمل معه أيضا زيادة ملحوظة في حجم العنف ومداه.

ما لا شك فيه أنّ كل ذلك جاء انعكاسا لالتقاء مَصبَّي العوامل الداخلية والخارجية في هذا النهر الهادر من التحولات التفتيتية التي كان يشهدها لبنان في تلك الفترة، فتنافس القوى العظمى وما أدّى إليه من تدويل لسياسة لبنان كانا قد تركا أثرهما فعليا في الوضع. القوى الخارجية الشديدة الرغبة في فتح طريقها إلى المنطقة وجدت سبيلا إلى تحقيق هدفها عبر تحريض هذه الفئة الطائفية على تلك، أما سياسة العثمانيين المركزية التي كان مبتغاها نسف الوضع المميز لجبل لبنان وزعزعة سلطة زعماء الاقطاع فيه، فقد زادت مستوى التوتر حدة واحتداما هذا بالاضافة إلى سياسة ابرهيم باشا الليبرالية والتدابير الاصلاحية العثمانية الداعية إلى المساواة.

عقد كامل من الحكم المصري فتح المجتمع القرويّ في جبل لبنان على كل احتمالات التغيير الاجتماعي والاصلاحات العلمانية كما ولّد تحوّلا ناتئا في نسبية الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لمختلف الجماعات الدينية، وبذلك رأينا التوازن الذي يبقي على تماسك فئات المجتمع وهو المعرّض أصلا للخلل قد أصابه الخلل بالفعل دون أن تخفف «التنظيمات»

العثمانية من وطأته ولو قليلا، بل على العكس فان اللهجة العلمانية للاصلاحات شكلت تهديدا للمصالح التقليدية للمسلمين كما زادت التدابير الداعية إلى المساواة التوتر بين الطوائف ووسعت إمكانية التصادم.

كانت العداوة الطائفية بين مختلف الفئات في تلك الفترة على وتيرتها العالية ولم تكن تحتاج كثيرا من عوامل التأزيم، وحين سقط بشير الثاني عن سدّة الامارة ونُصّب ابن عمه بشير الثالث الهزيل القدرة والكفاءة خليفة له وجد العثمانيون في ذلك فرصتهم السانحة للاقدام على نسف استقلالية لبنان وسلطة زعمائه الاقطاعيين. شكّل بشير الثالث، تحت ضغط العثمانيين واصرارهم مجلسا من اثني عشر عضوا يعاونه في إدارة شؤون العدالة (على أن يضم ممثلين اثنين لكل واحدة من الطوائف الرئيسية الست أي الموارنة والدروز والأرثوذكس والكاثوليك الملكيين والسنّة والشيعة). هذا الإجراء رأى فيه مشايخ الاقطاع الدروز والمسيحيون تجاوزا لسلطاتهم التقليدية ورفضوا التعاون على هذا الأساس، وفي طليعة الرافضين كان المشايخ الدروز من آل جنبلاط وأرسلان وتلحوق الذين كانوا يحاولون استعادة ما خسروه من الحقوق والامتيازات في عهد بشير الثاني ولم يكونوا على استعداد للقبول بأن يُنتزع منهم المزيد منها. أما الخطوة الأكثر استفزازا فتمثلت بالبيان الذي أصدره البطريرك يوسف حبيش ووقعته العائلات المارونية الكبرى والذي دعا فيه الموارنة المقيمين في المناطق الدرزية إلى أن يتولوا السلطة القضائية التي كان يتولاها تقليديا زعماء الاقطاع. كان ذلك بمثابة تأكيد من قبل البطريرك بأن لديه صلاحية نزع السلطة من المشايخ الدروز» (Kerr 1959: 4).

إثر خلاف نشب في شهر تشرين الأول من العام ١٨٤١ حول توزيع الضريبة هاجمت جماعة من الدروز بقيادة مشايخ آل أبو نكد بلدة دير القمر وأضرمت فيها النار ثم عملت نهبا ببيوت المسيحيين وحاصرت مقر بشير الثالث. هذا الحادث أطلق سلسلة من الأحداث المماثلة في الشوف والبقاع وزحلة وكان أول انفجار طائفي مخلفا خسائر هائلة: ثلاثمائة قتيل وما قيمته نصف مليون دولار من الممتلكات المدمَّرة (Churchill 1862: 63-64)، كذلك أدى الانفجار إلى خلع بشير الثالث تحت شروط مذلّة ونهاية الامارة الشهابية وفوق كل هذا ولَّد تراكما من مشاعر الحقد والشكوك المتبادلة. (للمزيد من التفاصيل راجع تشرشل ١٨٦٢ : ٤٦-٦٢، حتي ١٩٥٧ : ٤٣٤-٣٥). وقد زاد العداوة حدة وتأزما الدسّ والتحريض اللذان مارستهما السلطات العثمانية التي لم تكن فقط موضع شك بأنها لعبت دورا في تخطيط الهجوم الدرزي ضد المسيحيين (صليبي ١٩٦٥ : ٥٠، حتي ١٩٥٧ : ٤٣٤-٣٥)، ولكن كانت هناك حالات أيضا شاركت فيها القوات العسكرية العثمانية في أعمال النهب والسلب. هذه الحالات ومثيلاتها أشاعت بين المسيحيين قولا بات يُضرب مثلا: «خير لنا أن ينهبنا الدروز من أن نمسي في حماية الأتراك» (تشرشل ١٨٦٢ : ٥٢).

بحلول العام ١٨٤٢ بات واضحا أنّ الفجوة الطائفية التي تباعد بين فئات المجتمع لم تعد قابلة للردم بعد أن تعرّضت الكونفدرالية المارونية-الدرزية، التي أحيت الحكم الذاتي الاستقلالي للبنان ردحا طويلا من الزمن، لأول انكسار بلغ فيه العمق. شهوة العثمانيين للقفز إلى الساحة وفرض حكمهم المباشر على جبل لبنان كانت شهوة جامحة وسرعان ما أعلنوا نهاية الامارة الشهابية وعينوا عمر باشا النمساوي حاكما على الجبل. بدافع من مشاعر الغيرة من تنامي السلطة والازدهار الاقتصادي عند المسيحيين، رحّب الدروز بسقوط الشهابيين ترحيبا حارا دون أن يدركوا أن فرض العثمانيين حكمهم المركزي المباشر سيكون له أثر عكسيّ شديد الوطأة على مجتمعهم هم بالذات.

رفض المسيحيون طبعا الاعتراف بالتدابير الجديدة وأصروا على إعادة الامارة وهو أمر لا يمكن أن يتم دون موافقة الدروز وتعاونهم (صليبي ١٩٦٥ : ٥٣).

كان عمر باشا معنيا بالدرجة الأولى بتأمين الدعم لجهوده الساعية لتثبيت الحكم العثماني المباشر فوجّه جهده أول الأمر نحو مشايخ الاقطاع من الموارنة والدروز الذين كان الشهابيون قد عزلوهم من مواقعهم، وحين أعاد اليهم مقاطعاتهم وامتيازاتهم التقليدية وعيّن عددا منهم مستشارين له ووكلاء التحقوا به ومنحوه دعمهم للنظام الجديد. أما النقطة الثانية في قائمة اهتماماته فكانت رغبته في أن يظهر للقوى الأوروبية أن الحكم العثماني المباشر يتمتع بدعم واسع من قبل اللبنانيين، ولكي يثبت وجود هذا الدعم استأجر عددا من العملاء توزعوا في المناطق اللبنانية حاملين عرائض تدعم الحكم العثماني المباشر ومطالبين سكان تلك المناطق بتوقيع العرائض (نوع من الاستفتاء القسري). وفي سعيه لانتزاع تواقيع المواطنين لجأ إلى الرشوة والتوسل والحجة الكاذبة والتهديد والترهيب والابتزاز و «كل ضروب الاذلال الشخصي والانساني» (تشرشل ١٨٦٢ : ٦٦-٧٥). كانت الضغوط التي مورست لانتزاع تلك التواقيع من الوقاحة المفضوحة بحيث دفعت القناصل الاوروبيين في بيروت إلى الاحتجاج جماعيا على تلك الاجراءات معلنين بطلان العرائض واعتبارها «خالية تماما من اي عنصر تمثيلي حقيقي لمشيئة اللبنانيين» (صليبي ١٩٦٥ : ٥٥).

في هذه الأثناء كانت المحازبة الداخلية في لبنان موضع اعادة ترتيب وتحديد سريعين، فما أن بدأت العرائض تسلك طريقها إلى استدراج التواقيع حتى بدأ الدروز يعيدون النظر في جدوى الحكم العثماني المباشر وصوابيته وفي موقعهم ضمن إطار هذا الحكم. اعتبر الدروز أنفسهم مسؤولين عن انهيار الامارة الشهابية وحلول الحكم العثماني محلها ومن هنا كان تخوفهم من أن يصبحوا في وضع الجماعة الخاضعة التي عليها القبول بما يمليه عليها العثمانيون فرضا وتعسّفا. حيال هذه المواقف الدرزية الحاسمة وفي تصرف شبه يائس أدار عمر باشا وجهه باتجاه الموارنة علّه يجد لديهم الدعم الذي أبى الدروز منحه أياه وكانت خطواته الأولى في هذا الاتجاه محاولة كسب ودهم. هذا التودد أثار حفيظة الموارنة

وشكوكهم كما أثار لدى الدروز الاحتقار والكره. بلغت المعارضة الدرزية درجة من الشدة دفعت عمر باشا إلى اعتقال سبعة من كبار مشايخهم وكان رد الفعل على هذا التصرف فوريا اذ أعلن الدروز تمردا مفتوحا مطالبين باقالة عمر باشا الفورية وبإعفائهم من التجنيد الالزامي وعدم نزع سلاحهم وبإعفائهم من تأدية الضرائب على مدى ثلاث سنوات (صليبي ١٩٦٥ : ٦٢). على رغم هذه المقاومة الشديدة فقد أجبرت فرقة عسكرية تركية-ألبانية زعماء الدروز على الاستسلام.

مع كل ذلك فقد أظهرت حركة التمرد بوضوح أن الحكم العثماني المباشر كان مرفوضا من الدروز والموارنة على حد سواء. واذا كانت الجهود الرامية إلى تشكيل تحالف درزيّ-ماروني قد فشلت فان حركة التمرد كانت تتمتع بالدعم المعنويّ للقادة الموارنة (Kerr1959: 5-6، تشرشل ١٨٦٢ : ٦٤-٧٩). عمّ الغضب مشايخ الاقطاع الدروز نتيجة فقدانهم امتيازاتهم التقليدية والاعتقالات التي تعرضوا لها تحت الحكم الاستبدادي المطلق لعمر باشا، أما الموارنة فلم يكونوا أقل غضبا بسبب انقراض السلالة الشهابية الحاكمة وانقراض آمالهم معها بإنشاء إمارة مسيحية ذاتية الحكم مستقلة (حريق ١٩٦٨ : ٢٦٨). أمام معارضة بهذه الدرجة من الشدة لم يجد العثمانيون بدا من إقالة عمر باشا قبل أن يكمل سنته الأولى في الحكم وبذلك انقضت تلك السحابة القصيرة العمر من الحكم العثماني المباشر. لكن تلك الفترة، على قصرها، قد زادت العداوة بين الطوائف عمقا واستحكاما نتيجة المحاولات العثمانية اليائسة لتثبيت الحكم المباشر على كل لبنان والتي لجأ العثمانيون خلالها إلى لعبتهم القديمة المتجددة وهي إثارة الشكوك والعداوات بين الطوائف.

اذا كان التدخل الأوروبي، (وخصوصا الذي حصل باسم فرنسا وبريطانيا)، قد حال دون فرض الحكومة العثمانية حكما مباشرا على لبنان، فان هذا التدخل لم ينجح في اعادة الوفاق إلى العلاقات الدرزية المارونية وعليه فقد تمّ التوافق بين الدول الخمس والباب العالي في العام ١٨٤٣ على خطة للتقسيم: منطقة شمالية يحكمها قائمقام مسيحي وأخرى جنوبية يحكمها قائمقام درزي، وفي حين يحكم كل قائمقام أبناء طائفته في منطقته يكون كلاهما مسؤولا لدى الوالي العثماني المقيم في بيروت وكان طريق بيروت-دمشق خطا فاصلا بين المنطقتين لكن قابلا للمد والجزر بحسب الظروف. خطة التقسيم هذه كانت نوعا من التسوية بين المقترحات الفرنسية وتلك العثمانية (وقد طلع بها الأمير مترنيخ)، ذلك أن الفرنسيين بدعم من النمسا كانوا لا يزالون يأملون بإعادة الامارة الشهابية إلى الحكم فيما كان العثمانيون مصرين على دمج لبنان دمجا كامل بالامبراطورية العثمانية رافضين أي إعادة للحكم الذاتي إلى لبنان.

كان تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين فكرة عليلة المصير منذ لحظة ولادتها، فقد أوجد التقسيم انفصالا سياسيا كان من شأنه أن وسّع من شقة الخلاف الطائفي بدل أن يلقي الوفاق

بين الطرفين، وبحسب أحد المراقبين المعاصرين فان تلك الخطة «كانت بمثابة تنظيم للحرب الأهلية في البلاد» (كما ورد الكلام اقتباسا لدى الصليبي ١٩٦٥ : ٦٤). لقد ورد في الاتفاق أن كل قائمقام يحكم أبناء طائفته في حين أن التركيب الطائفي للمجتمع كان أبعد ما يكون عن الانسجام أو بالأحرى عن هذا الانقسام الواضح. من هنا المشكلة التي ولدت مع الخطة لحظة وضعها موضع التنفيذ، فكيف تتم معاملة المنتمين إلى إحدى الطائفتين ولكن المقيمين تحت الحكم السياسيّ لطائفة أخرى وخصوصا في مناطق كالشوف والغرب والمتن؟

جاء الحل الذي طرحه الباب العالي لهذه المشكلة القضائية بقرار يجعل سلطة القائمقام مقتصرة على حدود منطقته وبذلك أنكر على المسيحيين في المناطق الدرزية حق اللجوء إلى سلطة مسيحية في الامور القضائية والضريبية (Kerr 1959: 607). هنا أيضا تدخلت القوى الأوروبية كالعادة لمصلحة محمييها فعارضت فرنسا، بوصفها حامية الموارنة والكاثوليك، الحلّ العثماني للمشكلة وشجعت السلطة الكنسية على نقل الموارنة من تحت سلطة القائمقام الدرزي ووضعهم تحت السلطة المباشرة للقائمقام المسيحي. وافقت بريطانيا، «الحريصة» على امتيازات الطائفة الدرزية، على التعديل المقترح فيما رأت روسيا أن حجم طائفة الروم الأرثوذكس البالغ عدد أفرادها عشرين ألفا وخمسمائة شخص يبرر إيجاد قائمقامية خاصة لها (لمزيد من التفاصيل راجع الصليبي ١٩٦٥ : ٦٣-٦٦). أمام هذا التضارب في المواقف والتوقعات تمّ الاتفاق على أن يصار إلى اختيار وكيلين أحدهما درزي والآخر مسيحي لكل منطقة يقطنها سكان من الطائفتين بحيث يعود إلى الوكيل أن يصدر الأحكام القضائية على أبناء طائفته ويكون مسؤولا أمام قائمقام هذه الطائفة. أما القضايا المختلطة التي يكون فيها متقاضيان ينتمي كل منهما إلى طائفة فينظر فيها وكيلان واحد من كل طائفة. سلطة الوكيل كانت تشمل أيضا جباية الضرائب من أبناء طائفته ويقوم بهذه المهمة ممثلا الزعيم الاقطاعي المعني (Kerr 1959: 8-9، الصليبي ١٩٦٥ : ٦٦-٦٧).

موجة جديدة من الأعمال العدائية التي اندلعت في العام ١٨٤٥ جاءت لتقنع العثمانيين في النهاية بعقم نظام القائمقاميتين وعدم جدواه لكن مع ذلك لم يشأ العثمانيون أن يعيدوا النظر على نطاق شامل بنظام جبل لبنان ولجأوا في المقابل إلى اجراء تعديل تسوّى بموجبه المشكلات القضائية للمسيحيين المقيمين في المناطق الدرزية. مَن يراجعْ نصوص «اتفاق شكيب أفندي» وبنوده (كما سمّاه المؤرخون آنذاك) يرَ بوضوح أن ذلك الاتفاق رسّخ السلطة الاجتماعية والسياسية لعائلات الاقطاع ولم ينسفها أو حتى يضعضعها (لمزيد من التفاصيل راجع Jouplain 1908: 297-353، Chevalier 1971: 174-79، Poujade 1867: 34-35).

إن الالتقاء الحتمي بين التحرك الثوريّ للفلاحين والمواجهات العدائية بين فئات المجتمع يجب أن يُنظر إليه في ضوء هذه الخلفية بالذات: نهاية حكم الامارة الشهابية،

تنامي الفوارق الاقتصادية بين مختلف الطوائف، تزايد التدخل الأجنبي والرغبة الجامحة لدى العثمانيين في فرض حكمهم المركزي المباشر على جبل لبنان ومحو كل ما تبقى من مقومات الحكم الذاتي فيه.

اذا شئنا أن نفهم بصورة أكثر وضوحا الاضطراب والتحرك الثوري لفلاحي كسروان اللذين اكتسبا دفعا إضافيا كبيرا في العام ١٨٥٨ علينا أن ننظر اليهما في ضوء التحولات الاقتصادية (خصوصا توسّع التجارة الأوروبية والبورجوازية المدينية التي نشأت بنتيجتها) التي أضعفت استقرار الاقتصاد الاقطاعي. «منذ منتصف القرن التاسع عشر وما بعده،» يؤكد Gabriel Baer، «لم يعد فلاحو مصر ولبنان يثورونَ بسبب الضغوط الضريبية وحدها أو بسبب القمع السياسيّ اللاحق بالفلاحين ... وانما نتيجة العمليات الاقتصادية التي أدت إلى تراجع أوضاعهم وتدهورها» (Baer 1982: 264).

لم تكن هذه التحولات، على الأقل في جبل لبنان، ناتجة فقط من الانتقال من الاقتصاد القائم أساسا على الزراعة إلى اقتصاد قائم على المحاصيل السريعة التسويق (التي تعتبر بمثابة مال نقدي في أيدي أصحابها)، ذلك أن الثورة الفرنسية والأزمة التي شهدتها تجارة الحرير غداة حرب القرم وعددا من الكوارث الطبيعية، كل ذلك كان له تأثير سلبي موجع في أوضاع آل الخازن كمصدّرين للحرير الخام إلى صنّاع النسيج الفرنسيين (لمزيد من التفاصيل راجع بحيري ١٩٨٩، دوبار ونصر ١٩٧٦» ٥١-٥٩، سابا ١٩٧٦). مع انتصاف القرن التاسع عشر استعادت تجارة الحرير مكانتها لكن على نمط معدّل عما كان من قبل: فقد أخذ التجار الأوروبيون يعيدون تصدير الحرير إلى لبنان لكن مُصنَّعا وبذلك خلقوا منافسة مدمِّرة للبنانيين الذين كانوا يصنّعون الحرير يدويا في بيوتهم. هذه الحالة زادت تدهورا عندما أنشأ الفرنسيون مغازل صناعية حديثة في مناطق قريبة من مرفأ بيروت كمنطقتي الشوف والمتن لكن بعيدا من منطقة كسروان (Baer 1982: 266، Porath 1965: 85).

استمرت الطبقة الوسطى الناشئة والمتنامية بوتيرة سريعة في التقدم والازدهار (التجار المسيحيون ووكلاء المصانع والمؤسسات التجارية الاوروبية)، أما الفئات الأخرى من المجتمع كالحرفيين وأصحاب الصناعات اليدوية والفلاحين وصغار التجار فقد تأثروا سلبا بتزايد اعتماد الاقتصاد اللبناني على الانتاج والتجارة الأوروبيين. لقد حرمت الأنماط التجارية الحديثة قسما كبيرا من المجتمع الريفي الكثير من مصادر عيشه التقليدية وجعلت الاقتصاد عموما عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية الخارجية بحيث كان أي اضطراب في الاقتصاد الأوروبي يترك انعكاساته السلبية على الوضع الاقتصادي في لبنان. في هذا المجال لاحظ القنصل العام الفرنسي في بيروت أن الأزمة المالية الفرنسية في العام ١٨٥٧-٥٨ «تركت آثارا كارثية في حقل الأعمال والاقتصاد في سوريا فحصلت حالات عديدة وكبيرة من الأفلاس وأصاب الضيق الماليّ الكبير العديد من الناس حتى نهاية العام ١٨٥٩ كما خسر

الكثيرون مبالغ كبيرة من المال، أضف إلى كل ذلك هزال المواسم الزراعية على مدى عامين متواليين» (Chevallier 1968: 219). أما العبء الذي زاد في الطين بلّة فهو أن العثمانيين، انتهاكا منهم للمعاهدة التجارية بينهم وبين انكلترا المعقودة في العام ١٨٣٨ والتي أسست لمبدأ الحرية التجارية والـ Laissez-Faire، قد فرضوا ضريبة على شرانق الحرير في المكان الذي تمت فيه تربيتها وهو الاجراء الذي ساهم في انهيار العديد من مصانع الغزل المحلية (عيساوي ١٩٦٧ : ١١٥، شوفالييه ١٩٦٨ : ٢١٨).

حاولت العائلات الاقطاعية أن تلجم تراكم الديون عليها والتعويض عما لحقها من الخسائر عبر جباية المزيد من الضرائب من الفلاحين عن طريق استخدام القوة، فيما تنازلت عائلات أخرى عن بعض ما كانت تمتلكه من الأرض أو باعته من القرويين ثم عادت وحاولت استعادته بالقوة مستعينة بمرتزقتها المسلحين. هذه الاجراءات والخطط الاستغلالية كانت أكثر وقوعا في المناطق المسيحية التي لم يكن فيها، بخلاف القائمقامية الدرزية، وكلاء يحمون الفلاحين ويدافعون عن حقهم.

مرة أخرى استمدت التعبئة زخمها من المناطق الشمالية المسيحية حيث نشط رجال الاكليروس في تحريض الفلاحين وتنظيم تحركهم، وكما في حالات سابقة مشابهة أدى النزاع إلى إيجاد تحالفات غير مألوفة ولا متوقعة وتمثلت هذه المرة بايقاع الخلاف بين مشايخ آل الخازن من جهة والقائمقام والفلاحين ورجال الاكليروس من جهة ثانية (Porath 1965: 84). في بدايات العام ١٨٥٨ بقي النزاع ضمن اطار من التجمعات المدنية والتظاهرات العامة تعبيرا عن الغضب من الظلم عبر توقيع العرائض وتنظيم وفود الاحتجاج.

من الطبيعي أن تعقد تلك التجمعات الأولى في بلدات مثل زوق مكايل وعجلتون ومزرعة كفرذبيان وكلها كانت تعتمد إلى حد كبير على انتاج الحرير وتسويقه، لكن تلك التجمعات كانت محدودة الأعداد لا يتجاوز أكبرها المائتي شخص يتم تنظيمهم بصورة عفوية وغالبا دون تنسيق في ما بينهم ولم يظهر أي دليل على وجود تخطيط مسبق للتجمع. كذلك لم تعكس التجمعات تطرفا لافتا باستثناء تشكيل ما سُمّي «شيوخ الشباب» واختيار وكلاء عنهم واقامة تحالفات مع القرى والبلدات التي تشاركهم مشاعر القمع والظلم. «معا متحدون»، كما ورد في إحدى العرائض، «بروح طافح بالمحبة، ممتنعين عن أيّ عمل يؤذي الآخرين.» (Porath 1965: 91). وفي واحد من تلك التجمعات تمّ انتخاب صالح صفير، «شيخ الشباب» المعتدل من عجلتون، وكيلا عاما أو قائدا أعلى لمجموعة القرى.

اقتُصرت مطالب الفلاحين في تلك المرحلة المبكرة من حركة التمرد على وقف بعض الاجراءات القمعية التي كانوا يخضعون لها، فلا هم تحدّوا شرعية سلطة آل الخازن ولا طالبوا بنزع أيّ من ممتلكاتهم عنهم. لقد اكتفوا بالمطالبة بأن تحصر سلطة الحكم المنوطة بآل الخازن بثلاثة مأمورين تختارهم العائلة.

لكنّ المطالب «غير الشريرة» و«غير المؤذية»، على رغم حسن النية الذي انطلقت منه، لم تبق كذلك، ففي أوائل شهر أيار من السنة نفسها شوهد المشاركون في أحد التجمعات في قرية بحنّس يحملون السلاح ويتحدثون عن الثورة ضد آل الخازن. من تلك الفترة وما بعد أصبح التحرك موسوما بلهجة المواجهة والاستعداد لها وبدأ اضطراب الفلاحين يندرج في مسالك العنف. وهكذا راح شيوخ الشباب ينشئون مجالس محلية في القرية تلو القرية فيغتصبون السلطة ويطالبون أسياد الاقطاع بالمزيد من التنازلات، وكلما تردد الاقطاعيون في تقديم التنازلات عمّ المزيد من الغضب والمرارة أوساط الفلاحين. كذلك انتقلت قيادة التحرك إلى الاشخاص الأكثر تطرفا وحل طانيوس شاهين المتصلب والطموح المتعجرف ابن ريفون محل صالح صفير المعتدل نسبيا.

كان انتقال القيادة إلى شاهين، البيطريّ الأمي «الذي لم يكن يشفع به إلا جثة ضخمة منتفخة العضلات وطبع حاد ونزق» (الصليبي ١٩٦٥ : ٨٥)، نقطة تحوّل أساسية، فما أن تمّ إعلانه قائدا عاما لكسروان حتَى أطلق حملة واسعة لجمع الأسلحة والمال وللامتداد بالتحرك الثوريّ إلى المناطق الشمالية الغربية. تحول طانيوس شاهين بطلا شعبيا بين ليلة وضحاها فكان المعجبون به يسبغون عليه مديحهم شعرا زجليا وما أن يصل إلى احدى القرى أو البلدات حتى كانت الأعيرة النارية تنطلق ابتهاجا وترحيبا، ولا شك في أنه أحيط بما كان يحاط به الحكام الشرعيون من التبجيل والاحترام - حتى أنه نودي بلقب «بك» وهو لقب يشير إلى أن صاحبه كان يحتل منصبا اداريا في الحكومة العثمانية (لهذه التفاصيل وسواها راجع Porath 1965: 94-117، Kerr 1959: 49).

بدأ المنحى القتالي للتحرك يظهر واضحا في ما طرحه الثوار من المطالب المتشددة والتنازلات التي لم يساوموا عليها: المساواة التامة بين المشايخ والفلاحين، وضع حد نهائي لفرض تقديم الهدايا والرسوم وأعمال السخرة الالزامية، إلغاء الضرائب التي تُستوفى اعتباطا على الأراضي التي باعها المشايخ أصلا من الفلاحين وإلغاء حق المشايخ الذي يحصر بهم السماح للفلاحين بالزواج وحقهم بالجَلْد أو باصدار احكام السجن (Porath1965: 100-101).

لم يُقْتَصر تصلّب الثوار على المطالبة بانهاء حالة الظلم وبما يعتبرونه حقا لهم، وانما ذهب بهم الاستعداد للقتال إلى بُعد عدائي أكثر تطرفا وصل حد مطاردة آل الخازن لاخراجهم من كسروان فلم يكن من هؤلاء - وغالبا دون مقاومة تُذكر - إلا أن تركوا ممتلكاتهم وأرزاقهم في ريفون وعجلتون وغادير ودرعون ولجأوا إلى القرى الشمالية وإلى بيروت. المصادر التي تتحدث عن هذه الأحداث لا تكشف الكثير من أخبار العنف الذي تخللها، ولم يُسمع بأية حالة سقط فيها ضحايا إلا في أواسط شهر تموز من العام ١٨٥٩ عندما عُرف أن زوجة أحد مشايخ آل الخازن وابنته قد قتلتا في عجلتون.

هناك سمة بارزة أخرى، خصوصا خلال عملية مطاردة آل الخازن ومصادرة أملاكهم، وهي غياب أعمال العنف الوحشي. يُقدَّر أن حوالى خمسمائة من آل الخازن قد أخرجوا من بيوتهم وصودرت ممتلكاتهم (Porath 1965: 98). طبعا هناك حالات لجأ فيها الثوار إلى نهب الموادّ الغذائية والأدوات المنزلية والمؤن وسواها، كما تعمدوا تدمير الاشجار وخصوصا أشجار الزيتون والتوت ونهبها وأطلقوا قطعان الماعز والغنم في الغابات المحروقة. أما القرويون في المناطق الشمالية الغربية الذين لم يقبلوا سلطة طانيوس شاهين فتعرّضوا لمضايقات شديدة وفرضت عليهم الاجراءات فرضا كما هوجمت منازلهم ونهبت في حين كان آخرون ضحية الابتزاز وتقديم الأطعمة والمؤن والمال عنوة.

لكن على وجه العموم، وبالعودة إلى مختلف المراجع التي عرضت هذه الحقبة، نخرج بصورة لها متوازنة وذات دلالة: فنحن لسنا أمام عصابة أفلت أفرادها يعيثون فسادا في الأرض همّهم أن ينزلوا العقاب والانتقام بأعدائهم عبر أعمال الارهاب والرعب، وانما هم جماعة من الثوار ذوي الضمير الاجتماعي دأبهم التصدي لاعمال الظلم علها تُصحَّح و وضع حد لمسالك القمع والاذلال التي سلكها المجتمع الاقطاعي. من هذه الزاوية نرى طانيوس شاهين أشبه ب روبن هود منه برجل عصابات متبجّح ومتعال. ما من عملية نهب أو سلب قام بها أحد محازبيه تحت وطأة الحرمان والحاجة إلا قابلها عمل اجتماعي أكبر وأهم وذلك بتوزيع ما كانوا يصادرونه من المحاصيل أو الممتلكات على المستحقين وفي اطار المصلحة العامة.

كان واضحا أن شاهين لم يكن يعمل منفردا، ولا شك في أن عملا ثوريا بهذا الحجم قلما انطلق واستمر اعتمادا على عوامل محلية دون سواها، ويبدو في هذا الاطار أن حركة الفلاحين قد نالت تشجيعا معنويا من قبل السلطات العثمانية ومن قبل البطريرك مسعد أو على الأقل ان هاتين الجهتين لم تكونا على عجل من أمرهما في احتواء الحركة الفلاحية. بعض المراقبين يذهب في هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك معتبرين أنه ما دام العثمانيون يرمون إلى إقامة حكمهم المباشر على لبنان فلا بد أن تكون حركة الفلاحين الثورية نتيجة تحريضهم وتشجيعهم في محاولة لانهاء السيطرة المسيحية على لبنان أو على الأقل لزعزعتها (حتوني ١٨٨٤ : ٣٣٢-٣٤). في هذه الأثناء بقيت انكلترا وفرنسا على طرفي خلاف من حيث النظرة إلى الاوضاع وبالتالي من حيث الدور، ففي حين كان القنصل البريطاني مناصرا قويا لآل الخازن كان الفرنسيون أكثر تعاطفا مع الثوار على رغم المآخذ التي كانوا يأخذونها على الطريقة التي كان طانيوس شاهين يدير بها أمور الحكم. أما رجال الاكليروس الماروني وربما، جزئيا على الأقل، بدافع خفيّ من أصولهم الاجتماعية المتواضعة ومشاعرهم ضد الارستقراطية، فقد قدموا إلى التحرك الثوري أكثر من مجرد الدعم المعنوي، هذا مع الاشارة إلى أنهم استمروا على شكوكهم حيال شخصية طانيوس

شاهين وطموحه الشخصي (راجع Porath 1965: 137-46 لمزيد من التفاصيل حول نوع الدعم الذي قدمه الاكليروس).

بحلول ربيع العام ١٨٥٩ كانت حركة تمرد الفلاحين قد أصبحت ثورة اجتماعية بكل ما تعني هذه الكلمة على الأقل في المناطق الشمالية المسيحية، فقد أُخرج آل الخازن والعائلات الاقطاعية الأخرى من منازلهم ونزعت عنهم ممتلكاتهم التي تمّ توزيعها مع مقتنيات المنازل وما كانوا يختزنون من الذخيرة على الفلاحين وبدأ طانيوس شاهين يُصدر أوامره «بقوة الحكومة الجمهورية» Kerr 1959: 53، Churchill 1862: 111-12، Porath 1966: 115).

ليس واضحا ما كان يعنيه طانيوس شاهين باستخدامه تلك التعابير الدارجة في تلك الأيام والتي تحمل كل معاني السمو والنبل، ولكن بما أنه كان في حماية الرهبان اللعازاريين الفرنسيين الذين كانوا -على ما يبدو- يديرون مدرسة في قريته ريفون، لا بد أنه كان يردد تعابير كانت تلقى صدى عاطفيا مستحبا لدى الناس وكان مضمونها مستوحى من الثورة الفرنسية والآثار التي خلّفتها في أوروبا (Porath 1965: 115). الواضح في هذا المجال أن شاهين كان معترفا به حاكما على كسروان وأنه كان يمارس الحكم بمعاونة مجلس يتمتع بسلطة حفظ النظام العام وتنظيم الاحكام القضائية «وأخذ العلم بما يخرج عن الطاعة العامة» (تشرشل ١٨٦٢ : ١٢٧). مما يثير الاستغراب في هذا السياق أن يكون ثائر مستقل ومتفرّد من هذا النوع، معروف بحدة الطباع و «بشهوة الشغب»، في وضع يؤهله لتوجيه التعليمات إلى كبار رجال الكنيسة مطالبا إياهم بإلحاح بأن يحذّروا القرويين من احتساء الخمر إلى درجة السُكر في المناسبات الاحتفالية وسواها من الأعمال المخلة بالنظام العام (تشرشل ١٨٦٢ : ١٢٧). لقد فعل طانيوس شاهين ذلك، كما أدار شؤون الحكم انطلاقا من كون الشرعية لا تكمن مصادرها إلا في صلب إرادة الناس وبهذه الممارسة لم ينتزع الولاء المطلق من قبل الفلاحين المظلومين وحسب وانما انتزع حتى اعتراف البطريرك بكونه حاكما شرعيا لكسروان.

من الواضح أيضا أن آلية الحكم التنظيمية، بما كانت عليه في واقع الأمر، كانت موزعة بين وكلاء القرى الذين بلغ مجموعهم مائة وستة عشر وكيلا عيّن طانيوس شاهين البعض منهم فيما انتُخب البعض الأخر من قبل القرويين أنفسهم (تشرشل ١٨٦٢ : ١٢٧). وكما في العاميّات السابقة فان عددا كبيرا من هؤلاء الوكلاء اختير من العائلات الثرية والمرموقة اجتماعيا اذ كان بينهم على الأقل عشرة من الكهنة وحوالى خمسة وعشرين وكيلا ممن شاركوا في توقيع اتفاق اعادة آل الخازن إلى كسروان (Porath 1965: 114).

صحيح أن حركة الفلاحين الثورية قد لاقت نجاحا كبيرا في زرع الأمل في قلوب الفلاحين عبر مناطق لبنان من أقصاه إلى أقصاه، لكنّ الصحيح أيضا أن الحركة بقيت ضمن

نطاق محليّ إلى حد بعيد. لقد جرت محاولات، عفوية أو مدبّرة، «لتصدير» الثورة إلى مناطق أخرى من لبنان وقد أشار آل الخازن في الالتماس الذي رفعوه إلى القنصل البريطاني إلى انتشار ما سموه «الروح الشرير» للثورة في كل المقاطعات، ومن المفهوم طبعا أن يتعمد الخازنيون تضخيم حالة الفوضى والفلتان الناتجة من الحركة الثورية بغية دعوة السلطات المركزية إلى التدخل. بعض حالات العصيان والتمرد حصل في البترون والمتن والقاطع، لكن ما أن بلغ الاضطراب منطقة الشوف وسواها من مناطق الجنوب في أوائل العام ١٨٦٠ حتى كان طابعه قد تغيّر تماما وبديل أن تحرك الثورة الفلاحين ضد أسيادهم من الاقطاعيين أخذت تسقط في مهاوي النزاع الطائفي. في تلك النقطة بالذات تمّ التلاقي بين الاضطراب الاجتماعي في كسروان وما كان سبقه من التوتر الطائفي في مناطق الوسط والجنوب، ويا للتلاقي الكارثي الذي حمل معه ضروبا من البربرية وشهوة العنف الجامحة وانهيار الحسّ المدني والوحشية الغادرة.

لم يجرؤ الفلاحون الدروز على اتخاذ مواقف من أسيادهم الاقطاعيين مشابهة لما فعله فلاحو كسروان، والحقيقة أن حركة الفلاحين في المناطق الدرزية اتخذت منحى طائفيا وليس «طبقيا» ذلك أن مشايخ الدروز نجحوا في اسكات صرخات الاحتجاج والظلامات التي رفعها فلاحوهم عن طريق اثارة النعرة الطائفية وخصوصا في منطقتي الشوف والمتن المختلطتين اللتين كانتا في حالة غليان طائفي حتى قبل بلوغ التحرك الثوريّ تلك الدرجة من الحدة ولم يكن الوضع بحاجة إلى الكثير من الاستفزاز. بعد المواجهات الأولى التي حصلت في العام ١٨٤١ لم يتوقف الدروز والموارنة عن التزود بالسلاح وكانت كميات الأسلحة والذخيرة التي عبرت نقطة الجمارك في بيروت في سنوات ما قبل الحرب لافتة من حيث الحجم (بحيري ١٩٨٩ : ٤٩٩-٥١١).

كانت الطائفتان تستعدان للمواجهة وان يكن المسيحيون كانوا يقومون بأعمال الاستعداد بصورة مكشوفة وبطريقة تتعمد الظهور الذي بلغ أحيانا حدّ التبجّح والاستفزاز. بعض القرى المسيحية مثلا كان في حالة أشبه ما تكون بالتعبئة حيث كانت وحدات من الرجال المسلحين وفي لباسهم العسكريّ بقيادة «شيخ الشباب» تقف على أهبة الاستعداد في العديد من القرى، وكانت هذه الوحدات بدورها توضع في إمرة ضباط أعلى رتبة. في بيروت نظّم مطران الموارنة بالذات وحدة من الرجال المسلحين ووضعها بقيادته فيما أخذ أثرياء الموارنة يتبارون في تقديم التبرعات لشراء السلاح والذخيرة (Jessup 1910: 165-66).

المواجهات الحقيقية بدأت عندما بلغت كسروان صرخات الاستغاثة وطلب المعونة العسكرية من المناطق المختلطة من حيث طوائف سكانها. استجاب طانيوس شاهين بتعبئة الفرق وارسالها لمساعدة أبناء طائفته، فالمسيحيون في الشوف وجزين ودير القمر كانوا يخشون الدروز في مناطقهم كما كان مسيحيو زحلة والبقاع يخشون جيرانهم الشيعة. لكن

بعثة طانيوس شاهين فشلت، إما بسبب مرض شاهين نفسه أو بنتيجة منافسة يوسف كرم الزعيم الشعبي الذي كان راغبا في الحلول محلّه أو، كما تدّعي مصادر أخرى، بسبب تدخل القوات العثمانية. أيا تكن الأسباب فان قوات شاهين لم تحقق غرضها :(Scheltema 1920 92-96)، وكان وصول المسيحيين من الشمال بمثابة الشرارة التي أشعلت النار وأثارت حفيظة الدروز وغضبهم والأخطر من ذلك أنها وفرت للعثمانيين الذريعة لزيادة تدخلهم المباشر في المعارك. فرضت المقاطعة على المناطق الثائرة في الشمال وتم تنفيذ العقوبات الاقتصادية باغلاق الطرق من ساحل كسروان ومنع انتقال القمح والمواد الغذائية الأخرى. أما الجيش الذي أرسله خورشيد باشا للفصل بين المتقاتلين وإحلال السلام بينهم فقد فعل عكس ذلك تماما اذ عرقل مساعي المسيحيين الآتين لنصرة إخوانهم ومنع وصولهم ولم يكتف بهذه المهمة وانما شارك، كما تقول مصادر أخرى، مشاركة مباشرة في ذبح المسيحيين (Porath 1965: 124 ، Scheltema 1920: 68-69).

ما ان التقط النزاع، بطابعه الطائفي، شرارة الانطلاق حتى بات نزاعا طائفيا واضح المعالم والسمات واشتعلت الساحة للحظتها بالاضطرابات وأعمال العنف بين الفئتين واشتدت حدة المعارك وتصاعدت شراستها. عمل الكهنة على تحريض المقاتلين ورافقوهم إلى ساحات القتال، اما طانيوس شاهين فقام باتصالات وفاقية مع آل الخازن ساعيا لتوحيد القوى المسيحية.

مع أن الموارنة، الذين حشدوا ما كان يُقدَّر بخمسين ألف مقاتل، كانوا يتوقعون دحر أخصامهم الدروز الذين لم يتجاوز عديد مقاتليهم الاثني عشر ألفا (وغالبا ما تبجّح الموارنة بأنهم سوف يزيلون أخصامهم من الوجود) منذ بداية المعارك، فإن المقاتلين الدروز أظهروا تفوقا قتاليا مشهودا وراحوا يهزمون الموارنة ويذلونهم في المعركة تلو المعركة.

بلغت الانتصارات الكاسحة للدروز مبلغا جعل المؤرخين يتحدثون بدهشة عن «الاقدام الدرزي الأقرب إلى التهوّر... مقابل ما بدا جبنا لا يُفسَّر من قبل المسيحيين» (الصليبي ١٩٦٥ : ٩٣). كانت القوات الدرزية أكثر تنظيما وانضباطا وقد حاربت بشراسة أكبر فيما عانى المسيحيون من قيادة غير مؤهلة كان المسؤولون فيها يختلفون على أتفه الأمور (تشرشل ١٨٦٢ : ١٤٢-٤٣) وقد بلغ حجم العنف وحدته حدا مذهلا.

كانت البلدات والقرى تسقط أحيانا الواحدة بعد الأخرى خلال ساعات وغالبا من دون مقاومة تذكر، وكان الرجال الذين يتملكهم الرعب يهجرون قراهم ومنازلهم ويتركونها عرضة للحرق والنهب والسلب ليلجأوا إلى المواقع المسيحية الحصينة، فيما كان البعض الآخر وهو في طريقه إلى بيروت أو صيدا يتعرض للسطو حيث يُنهب كل ما لديه ويقتل على أيدي مهاجميه دون تمييز. حتى المواقع المسيحية التي كانت تعتبر حصينة لم تنج من سفك الدماء، لا بل ان أبشع المذابح قد وقع في تلك الأماكن حيث بدأت أولا في عين داره ثم في

بعبدا وجزين وحاصبيا وراشيا وزحلة ودير القمر، كلها شهدت دورة العنف والمذابح تتكرر بوتيرة متزايدة من البربرية والوحشية. كان قائد الحامية العسكرية العثمانية يعرض على المقاتلين المسيحيين اللجوء إلى مبنى السرايا المحلية حتى اذا لجأوا اليه طلب اليهم تسليم أسلحتهم ثم يقف متفرجا على المذبحة التي ترتكب أمام ناظريه.

في فترة لم تتجاوز الأسابيع الأربعة (من منتصف أيار حتى العشرين من حزيران) حصدت المذابح، تقديرا، اثني عشر ألفا من المسيحيين فيما قضى حوالى الأربعة آلاف منهم فاقة وعوزا أما الذين شرّدوا فقارب عددهم مائة ألف وبلغت قيمة الممتلكات والأرزاق المدمَّرة ما تقديره أربعة ملايين جنيه استرليني (تشرشل ١٨٦٢ : ١٣٢، حتي ١٩٧٥ : ٤٣٨، الصليبي ١٩٦٥ : ١٠٦)، أضف إلى هذه الخسائر البشرية والمادية ما تراكم من الحقد والبغضاء والمرارة بين الطوائف وهو ما جعل لبنان بحاجة ماسة وفورية لاجراءات سريعة وشاملة تعيد بناء نسيجه الاجتماعي المفكك على أسس من الوئام والسلام وإعادة التأهيل. كذلك كان واضحا أن ما تحتاجه البلاد كان يتجاوز مجرد العودة بها إلى النظام والأمن إذ إن تنظيم جبل لبنان كان قد بات أمرا ملحا بعد أن عاد البلد ضحية وفي نفس الوقت تحت رحمة التدخل الخارجي.

بمبادرة من الفرنسيين اجتمعت القوى العظمى (بريطانيا العظمى، النمسا، روسيا، بروسيا وتركيا) لتشكيل لجنة دولية مهمتها تحديد المسؤولية وبالتالي مكامن الذنب وتقدير التعويضات واقتراح الاصلاحات التي من شأنها إعادة تنظيم لبنان، وبعد ثمانية أشهر من المباحثات المطوّلة والمفصّلة تم التوصل في التاسع من حزيران من العام ١٨٦١ إلى اتفاق حول «قانون عضوي متكامل» (بروتوكول المتصرفية - Règlement organique) أعيد بموجبه تركيب نظام لبنان بجعله متصرفية عثمانية تحت ضمانة القوى الست الكبرى.

استنتاجات

خلال فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز أربعين سنة مرّ لبنان بسلسلة من النزاعات الجماعية، وكما يحصل غالبا في المجتمعات ذات الانقسامات الفئوية الحادة كانت تلك النزاعات تتخذ طابعا تختلط فيه الأحقاد الفئوية بتمرد الفلاحين بالخلافات الطائفية بحيث يُصاب قارئ هذه الأحداث بدوخة الضياع. وكما رأينا بالفعل ففي ثلاث حالات على الأقل - ١٨٢٠، ١٨٤٠، ١٨٥٧ - تمّ تحريض الفلاحين وعامة الشعب للتحرك ضد الاستغلال والقمع اللذين كانت تمارسهما العائلات الاقطاعية الحاكمة.

على رغم الظروف التاريخية المتباينة التي أحاطت بتلك الأحداث فقد رافقتها سمات متكررة من شأنها أن تلقي ضوءا توضيحيا على طابع النزاع الطائفي وحجمه المتغيّرين. إن

بعض هذه السمات قد بات، كما سيتضح في الفصول المقبلة، من الخصائص المميَّزة لتراث لبنان السياسيّ، فيما يشكل بعض آخر من تلك السمات عنصرا مشتركا مع نزاعات جماعية أخرى في أوضاع وظروف تاريخية مشابهة. مع ذلك يبقى أمرا ممكنا أن نستخرج بعض الدلالات في ما يخص طبيعة المشاركة في النزاع، بالاضافة إلى التوقيت والموقع الجغرافي اللذين يقع فيهما النزاع الجماعي المتمادي.

١. إن الظروف التي دفعت الجماعات المختلفة إلى اللجوء إلى العنف السياسيّ لم تكن بالضرورة هي هي الظروف التي زودت النزاع بعوامل البقاء والاستمرار والتعبئة او التي فرضت اتجاهه ونتائجه، فالتحركات الثورية الثلاثة، كما رأينا، انطلقت أساسا من مشاعر الوعي الجماعي والاهتمام بالمصلحة العامة لكنها مع ذلك حُوِّلت كلها، في هذه المرحلة من مراحلها أو تلك، أعمالا عدائية ذات طابع طائفي. كذلك الأمر بالنسبة إلى النزاعات المنطلقة من أسباب متعلقة بالفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والظلامات المشروعة تماما قد تمّ تحويلها (أو تشويهها) إلى خصومات فئوية أو طائفية. وهكذا، مرة بعد مرة، كان الصراع حول «ما يمكن تقسميه»، أي العدالة في توزيع المناصب والمواقع السياسية والادارية وسواها، يتحول صراعا على «المبادئ غير القابلة للانقسام» التي تعتبر بعضا من جوهر الولاءات الأساسية ومن صُلبها كروابط الايمان والعقيدة والمجتمع والعائلة. إن الحماس الذي لاقته فكرة الصراع «الطبقي» والتعبئة الجماعية لدى الفلاحين المسيحيين في مناطق الشمال لم يقابله حماس مماثل لدى الفلاحين الدروز في المناطق الأخرى، ذلك أن زعماء الدروز وقادتهم استطاعوا ابعاد اتباعهم عن الانغماس في هذا النوع من التحرك الثوري ضد أرباب الاقطاع عن طريق اثارة الاحقاد الطائفية الكامنة والمتراكمة. من هنا فان مرور ما يقارب الأربعين سنة (أي من العام ١٨٢٠ إلى العام ١٨٥٧) لم يكن ذا أثر يُذكر في تحويل ولاءات الفلاحين وارتباطاتهم. وبكلام أكثر وضوحا محسوسا، إن الولاءات الطائفية والمناطقية والاقطاعية لم تفقد موقعها المتقدم على كل ما عداها من الشأن العام أو المصلحة الجماعية. فالدرزي بقي درزيا في الدرجة الأولى ثم جنبلاطيا ثم شوفيا وفي آخر المطاف فلاحا أو أحد أفراد العامة من الناس.

٢. لقد اتخذ النزاع شكلا وحجما متميِّزين أيضا، فبخلاف حركات التمرد المشابهة الأخرى لم تقتصر هذه التحركات الثلاثة على أعمال المقاومة العادية التي غالبا ما تقوم بها الفئات الشعبية الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة، وانما استطاعت أن تستقطب عددا كبيرا من المشاركين وعلى سبيل المثال استقطبت عامية انطلياس في العام ١٨٢٤ حوالى ستة آلاف ثائر ولم يحل العام ١٨٤٠ حتى قفز هذا الرقم إلى عشرين ألفا، أما في المراحل الأخيرة من حركة ١٨٥٨ الثورية فقد شارك ما يقارب الثلاثين بلدة وقرية مشاركة مباشرة في التحرك كما تواصل العمل الثوريّ طوال ثلاث سنوات.

في البداية طبقت التحركات الثورية نهجا من الاحتجاج الجماعي غير القتالي وكانت في معظم الأحيان تلجأ إلى التجمع والتظاهر وتوقيع العرائض والتجييش الشعبي. في بعض الحالات التي كان الفلاحون يشعرون فيها بأنهم في موقع القوة الكافية لمقاومة ما كان يفرضه عليهم أسيادهم الاقطاعيون من الأتاوات كانوا يلجأون إلى التوقف عن دفع ما يترتب عليهم من بدلات ايجار الارض لمشايخ آل الخازن. لكن حين كانت السبل تفشل في تحقيق الغرض منها لم يكن الثوار يترددون في تطبيق وسائل أخرى أشد قسرا.

والحقيقة أن النزاع كان يتخذ حركة تصعيدية لولبية تتدرج نحو الاشتباكات العنيفة بالسلاح أحيانا ثم تتحول مواجهات بين أعداد كبيرة من الفلاحين المسلحين من جهة والجنود التابعين للدولة من جهة ثانية. هناك حالات حصلت، خصوصا في العام ١٨٤٠، مارس فيها الفلاحون اللوجستية التقليدية لحرب العصابات كأن يكمنوا مثلا لقافلة مصرية تنقل الذخيرة والمؤن ثم ينقضوا عليها (Smilianskaya 1972: 81، الشدياق ١٩٧٠، ٢: ٢٢٦). على العموم فان أدوات النزاع والعنف لم تتعدَّ البندقية العادية والبلطة اللتين كانتا وسيلتي المواجهة التقليديتين في النزاعات الفئوية والخصومات المحلية، لكن حين أصبحت القوى الأوروبية ضالعة في النزاع تصعّدت حدة العنف إلى مستوى الحرب الفعلية التي تخوضها الجيوش النظامية المزودة أسلحة الدمار الشامل بمفهوم تلك الأيام طبعا، أي تحريك حشد كبير من القوات وحصار بحري وقصف بالمدفعية الثقيلة وما أشبه. عند تلك النقطة أيضا أخذت الخسائر البشرية والمادية تتزايد كما تزايدت نسبة السقوط في الأعمال الهمجية واللاتمدنية.

٣. لم يكن هناك بدّ طبعا من أن يتخذ النزاع الذي أثارته حركة التمرد عددا كبيرا من الأشكال، هذا مع العلم أن في ثنايا النمط الذي اتخذته تلك الحركة الثورية وفي طابعها الكثير مما يدعم نظرة رينه جيرار (١٩٧٧) حول طبيعة «الضحية البديلة». ففي ضوء النسيج المجتمعي الاقطاعي ذي الطبقات المتعددة والتراتبية مضافا اليها الخلافات الاقليمية والعالمية، فان كل المتحاربين (أقوياء وضعفاء، ذوي أصول أو هامشيين، داخليين او خارجيين) كانوا على قدم المساواة من حيث المصالح والولاءات المتشابكة والمتغيرة التي كان عليهم مراعاتها. من هنا أنَّ حالات عديدة من النزاع كانت زاخرة بالتناقضات والاوضاع الغريبة التي كثيرا ما أدت إلى تحالفات سياسية يصعب فهمها بالفعل. القوى الأوروبية وعملاؤها ومحميوها، سلاطين بني عثمان وولاتهم وباشواتهم، مشايخ الاقطاع والأعيان والاكليروس والوكلاء وشيوخ الشباب وجمهور واسع من العامة من الناس، كلهم كانوا عالقين في شبكة العلاقات التراتبية المعقدة والمتخاصمة فيما بينها.

في بيئة كهذه، تأويلا لمقولة جيرار، حين تبقى العداوات على حالها دونما انفراج فانها تبحث عن ضحايا بديلة ولا تلبث أن تجدها دائما، أما الجماعات والأفراد الذين كانوا في

أساس انطلاقها وفورة غضبها فسرعان ما يتبدلون ويحل آخرون محلّهم. هذه الاهداف البديلة للاعمال العدائية المتجددة تصبح هي الضحية لا لسبب إلا لأنها مكشوفة ومعرّضة مما يجعلها في متناول العمل العدائي (جيرار ١٩٧٧). غزيرة جدا هي الأمثلة على الضحايا التي نحرها العنف المجنون بديلا عن سواها. سلطان يريد حظوة عند دولة أوروبية يتجنب أن يصيب جماعتها المحلية أو زعيما محميا لديها بالأذى فيوجّه أذيَّته نحو آخرين ليس لهم ظهر يحميهم. أمير لا يريد أو لا يستطيع أن يرفض مطالب الباشا وأطماعه يدير وجهه ناحية المقاطعات التي لا قيادة لديها تحميها، والفلاحون الثائرون الذين لا قوة لديهم تسمح لهم بمواجهة خصومهم الحقيقيين يتوجهون بالانتقام إلى الفئات الأضعف (مشايخ الخازنيين).

٤. إن الطابع الذي اتخذه العنف ومظاهره والنتائج التي أدى اليها في الحركات الثورية الثلاث على السواء تضع أمامنا دليلا واضحا على صحة النظرتين العامتين حول النزاع المدني. وكما أوضح James Rule (1988)، إن لدينا الكثير من العوامل التي تثبّت كون النزاع الجماعي «استنزافيا» بطبيعته وهو من النوع الذي يدفع إليه ويَمدّه بعنصر البقاء والاستمرار التضامن بين أبناء جماعة معينة ومشاركتهم حسّ الاثارة الذي يولّده العمل الثوري. هنا نرى أن غزارة الأحداث وتواليها والحالات التي تنشأ من عملية اندلاع الأعمال العدائية تتكتّل جميعا لتشدّ أفراد الثورة الواحد إلى الآخر. إن النزاع والخوف من العنف البادي في الافق القريب مهددا حياة الناس هما «المادة الصمغية» التي تخلق رباطا وثيقا «لاصقا» بين الثائرين بحسب قول Alain Touraine (1981)، فالتظاهرات الشعبية والتجمع ورفع اللافتات، وإثارة الاضطراب الجماعي، وشخصية طانيوس شاهين «الكارزماتية»، وكفاءة الوكلاء القيادية، ووحدة الصف التي أظهرها شيوخ الشباب وما تثيره المعارك من مشاعر الحماس، كلها ساهمت في خلق هذه الوحدة. هنا أيضا نرى مظاهر انتقال العواطف الجياشة والثائرة بالعدوى بين المتمردين فاذا مشاعر الغضب وغرائز الانتقام تثير فيهم سَوْرة الجنون التي دفعتهم إلى تنفيس غضبهم في هجمات من السلب والنهب. وبكلمة موجزة فان الرغبة في التعبير عن التضامن مع الجماعة وفي مهاجمة العدو ومحاولة تدمير الرموز التي تمثل مكامن الكراهية والبغضاء هي التي خلقت الحافز إلى العنف الجماعي.

لكن من جهة أخرى ربما يمكن المرء أن يرى دليلا أكبر على كون النزاع الجماعي يشكل سبيلا إلى غاية معينة، أي أن يكون وراءه حسابات منطقية أخذت في ميزانها ما تتطلبه الحركة الثورية الاجتماعية من الكلفة وما تعطيه من الفوائد. هنا يبدو الثوار مدفوعين بالرغبة في تأمين منافع مادية وحاجات حياتية أساسية أكثر منهم بدوافع عفوية آنية لتصحيح بعض الاعوجاج والظلم أو لوضع حد لاستغلال الاقطاعيين. فأعمال النهب ومصادرة ممتلكات آل الخازن ومحاصيلهم الزراعية، كما رأينا، لم تكن إلا جزءا من عملية منظمة هدفها وضع تلك الممتلكات والمحاصيل في تصرف الثوار. من هنا فان تلك الأعمال لم تكن مجرد

مظهر من مظاهر الفوضى والفلتان الشعبي رغبة في اقتناص الغنائم وسلب ممتلكات الناس باندفاع غريزيّ متهور او عملا انتقاميا حبا بالانتقام فقط. والحقيقة أن طرد الخازنيين، خصوصا في العام ١٨٥٨، استمر فترة من الوقت كانت كافية لنزع ملكيتهم بفعل الواقع ومن ثمّ إعادة توزيع تلك الاملاك على العامة من الناس (Baer 1982: 300-301).

هذا الطابَع الأشبه بـ «الحرب-الأدارة» - أي توظيف الحرب سبيلا مختصرا إلى الثروة والبحبوحة المادية - لا هو أمر غريب غير عاديّ ولا هو مقتصر على لبنان دون سواه من البلدان. والحقيقة أن Gellner يعتبره سمة عامة في معظم المجتمعات الزراعية، فهو يخبرنا «أن الحرب كانت» في اسبانيا العصور الوسطى «السبيل الأسرع والأكثر نبلا إلى تكديس الثروات من التجارة» (Gellner 1997: 18).

لا بد أن تكون طبيعة جبل لبنان الجغرافية وكثافة النسيج الاستيطاني القروي والارتباط والولاء الشخصيان المتجذران في النظام الاقطاعي قد حالت دون بروز ذلك النوع من عصابات الفلاحين الذي عُرفت به «الثورات البدائية» وكان دأبه النهب والأعمال اللصوصية (Hobsbawn 1985).

٥. بخلاف الحالات الأخرى من الثورات التي قام بها الفلاحون والتي كانت على العموم تفتقد إلى القيادة الكفؤة والقادرة على التنظيم وعلى تعبئة المشاركة السياسية ومأسستها، فقد نجح فلاحو كسروان نجاحا نسبيا في تحويل غضبهم وعدم رضاهم إلى عمل سياسيّ، وبالفعل فقد اعتبر Gabriel Baer لبنان «ظاهرة استثنائية» في هذا المجال (Baer 1982: 305).

كان للنشاط التعليمي والتربوي الذي مارسته الكنيسة المارونية والرهبنة اللعازارية وسواها من الارساليات فضل مشهود في الدرجة العالية نسبيا من معرفة القراءة والكتابة التي كان فلاحو كسروان يتمتعون بها. أما العلاقات مع الغرب والنشاط التجاري الذي مارسه الرهبان وروح المبادرة المحلية فكانت كلها من العوامل التي ولّدت وضعا اقتصاديا مزدهرا نسبيا وقابلا للاستمرار مع درجة لا بأس بها من الأمان أكان بالنسبة إلى حياة الناس أو إلى ممتلكاتهم. وعلى رغم ما عُرف به المجتمع الاقطاعي من نزعة استغلالية فان ذلك المجتمع بقي منفتحا على متطلبات التجدد الاجتماعي-الثقافي، كذلك فان مركز الوكيل من حيث كونه موقعا تمثيليا منتخبا ومدعوما بمجموعات من شيوخ الشباب قد وفّر مصدرا للقوى المتضافرة والمهيأة للتعبئة.

في تحليل للثورة الفرنسية في العام ١٨٤٨ ورد على لسان ماركس أن تلك الثورة انفجرت على أيدي تحالف موقت بين البروليتاريا الباريسية والبورجوازية الصغيرة وبعض أقسام البورجوازية المتنورة، وهو التحالف الذي ضفر جهوده لاطاحة النظام «فيما كان الفلاحون البؤساء وغير المتضامنين يجلسون متفرجين» (Tilly 1978: 12) لكن فلاحو كسروان، الذين

صحّ فيهم وصف البؤس، لم يكونوا غير متضامنين ولا جلسوا جانبا يتفرجون وانما عمرت قلوبهم بوعي المصلحة العامة والرؤيا الجماعية الشاملة والاستعداد الكامل للتعبئة.

واذا كان قرويو الجنوب الدروز بغالبيتهم الساحقة قد عانوا على يد الاقطاع البؤس اياه مضافا إليه الذل والاستغلال، فانهم لم يظهروا الاندفاع ولا الحماس اللذين أظهرهما فلاحو كسروان لمقاومة الظلم. لقد عملت مشاعر الطاعة والخضوع والروابط الفئوية المتجذرة على تغييب مشاعر الظلم المشتركة بينهم وبين الفلاحين الآخرين، كذلك فهم لم يمتلكوا سوى القليل من المعرفة والكفاءة اللتين تمتع بهما فلاحو الشمال من الموارنة.

٦. قلّما حدث أن تحرك الفلاحون وحدهم ومن ذاتهم، ففي الحالات الثلاث جميعا كانت القيادة التنظيمية والايديولوجية معقودة اللواء للاكليروس الماروني الذي كان أول من صاغ توجّه الفلاحين الثوريّ حيال النظام الاقطاعي، ونظمهم في تجمعات قروية وعين من بينهم وكلاء ينطقون باسم العامية.

إلى جانب تدخل الاكليروس كان الفلاحون يتمتعون بصورة دائمة تقريبا بالدعم المباشر أو المعنوي للسلطات العثمانية والقناصل الأجانب الذين كانوا يستغلون التحرك الثوري لاهداف لا علاقة لها بالظلامات المشكو منها أو بمصالح العامية التي انطلقت الحركة الثورية لتحقيقها. كان هدف العثمانيين، كما رأينا، نسف الوضع المميز لجبل لبنان وزعزعة سلطة زعماء الاقطاع وموقعهم، والحقيقة في هذا السياق أن تحريض فئة على فئة وإقطاعيّ على آخر عبر السياسات المتغيّرة في السعي لتملّق هذا الفريق حينا واستغلال ذاك الفريق أحيانا بات صورة موجزة ومألوفة لدى الناس عن بربرية العثمانيين وقمعهم.

هذه الستراتيجيات القائمة على مبدأ فرّقْ تسد كانت أيضا السبيل الذي سلكته القوى الأجنبية الساعية في أن تفتح لنفسها مدخلا إلى الشرق الأوسط وتخلق العملاء الذين يخدمون مصالحها، وهذا النهج بدا واضحا في العام ١٨٤٠ عندما عملت القوى الأوروبية - فرنسا، بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا، متعاونة على اخراج المصريين من سوريا في حين كان لكل منها أهدافها الدبلوماسية الخاصة. لقد حدث أحيانا أن نشب الخلاف داخل البلد الواحد (كما حصل في فرنسا بين رئيس الوزراء Thiers والملك لوي-فيليب) وترك أثرا فاعلا في مجرى أحداث الحركة الثورية وفي نتائجها. في محصّلة كل ذلك كانت الحركة الثورية الأصيلة المنطلقات يتمّ تحويرها بالمعنى الحرفيّ للكلمة لتصبح أزمة عالمية، وبذلك فان الفلاحين الذين انعكست عليهم سلبا التحولات الاقتصادية الأوروبية وأصابتهم بأضرارها يتعرضون للمزيد من الضرر وانتهاك حقوقهم.

٧. واخيرا نأتي إلى استنتاج مقلق وبارز المعالم لكنه قابل للتفسير، إنه استنتاج ذو دلالات تنبؤية حول ما كانت ستسلكه أعمال العنف من السبل وما كان سيبلغ حجمها في المستقبل. فما دام النزاع باقيا على طابعه «الطبقي»، تزيده حدة عوامل أخرى كالضغوط

الضريبية والفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والقمع السياسيّ وسواها، فهو لن يصبح نزاعا دمويا. أما اذا صار تحويله إلى نزاع طائفيّ أو فئوي فعندئذ يصبح حجم العنف وشراسته أكثر تدميرا بما لا يُحد.

هذا ما يذكّرنا رينه جيرار بأنه يحمل الينا نذير الخطر والشؤم الكبيرين. «إن الدين يحمينا من العنف بنفس القَدْر الذي يَنْشُد فيه العنف ملجأ في الدين.»، وفي هذه الأثناء تقع المجتمعات في دائرة جهنّمية مفرغة من أعمال الثأر والانتقام والقتل. إن طابع التنامي الذاتي للعنف هو من القوة بحيث لا يمكن أن يتلاشى ذاتيا... وحده العنف يمكن أن يضع حدا للعنف ومن هنا كون العنف يغذّي نفسه بنفسه.» (جيرار: ٢٤ - ٢٦).

الفصل الخامس

نزاع العام ١٩٥٨ : الثورة والثورة المضادة

«إن لبنان بلد يجب أن يبقى في سكينة سياسية تامة منعا لتحوّل الأنانية الفئوية فيه واللاثقة المتبادلة إلى نزاع فعليّ أهوج . »

Edward Shils (1966): 4

طوال قرن كامل تقريبا، من العام ١٨٦٠ إلى العام ١٩٥٨، وهي حقبة عرفت خلالها الدول الجديدة والناشئة مراحل مديدة من الاضطراب على الصعُد الداخلية والاقليمية والعالمية، كان لبنان يَعْبُر حقبة هادئة نسبيا وخالية إلى حد كبير من مظاهر النزاع والعنف الجماعي. ففي حين كان البلد خارجا من عقود عصفت به خلالها النزاعات الدموية استطاع في هذه المرحلة أن يسلك بسلام فترات الاضطراب التي خبرها كمجتمع تعدّدي واقع في منطقة إقليمية هي أيضا تمرّ ببحر من التحولات والأحداث الصاخبة. مثقلا بثقافة سياسية انقسامية ونشاط إنمائي غير متوازن ونسَب متفاوتة من النمو ومفاهيم سياسية متقادمة بالية وبفقر في الكفاءات انبلج لبنان، رغم أعبائه هذه، جمهورية صغيرة على مستوى مقبول من الليبرالية والديمقراطية والازدهار والحيوية.

اذا نحن أخذنا مدى النقص في الحسّ المدني والمجتمعي في لبنان معيارا ربما لم يكن لبنان ليصبح دولة-أمة بل كان محكوما بأن يبقى على ما قال ألبرت حوراني، «جمهورية قوامُها القبائلُ والقرى» (حوراني ١٩٨٨ : ٦). لكنها مع ذلك كانت جمهورية، ومع كل ما اعتراها من النواقص والخلل فقد تجاوزت - صامدة سليمة - انهيار الامبراطورية العثمانية وتفككها، والاختراقات الاجنبية المتعاقبة، والتغيرات الكيانية السياسية، وحقبا من الجوع القاتل والمدمر، وويلات حربين عالميتين، واضطرابات اجتماعية-ثقافية مرتبطة بتحولات مجتمعية خلافية جارفة.

يخطئ من يرى في هذا الانجاز امرا بسيطا وعابرا، كذلك فإن قرنا كاملا من السنين ليس مقطعا زمنيا قصيرا في عمر جمهورية فتية ناشئة. إن الطاعنين بلبنان، وهم جمهرة فائضة العديد، وخصوصا منهم من يعتبره عائب الأصل وكيانا مصطنعا أو مجرد ضحية لثقافة ذاتية قتالية النزعة يضرب في صلبها ميل إلى العنف، ليسوا سوى قاصري الرؤية أو مُجافين للحقيقة حين يشيحون بأنظارهم عن هذه الحقبة الغنية من تاريخه الزاخر بالأحداث.

لا شك في أن لبنان لم يكن خاليا من النزاعات ولا كان ممكنا أن يبقى خاليا منها، ذلك أن قلة من المجتمعات استطاعت ذلك. لقد نال لبنان نصيبه من الاضطرابات التي بقيت دون حلّ ومن دورات التمرد الشعبي والتعبئة القتالية الناتجة من المظالم الجماعية، ولكن كل هذه الحالات كانت على العموم خالية من أعمال العنف. كفاح لبنان من أجل نيل استقلاله، مثلا، كان كفاحا غير دمويّ، «أشبه بلعب الأطفال متى قورن بما عانته الأمم الأخرى من أجل نيل استقلالها» (حوراني ١٩٦٦ : ٢٨). أما الخلافات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال فكانت بمجملها خلافات شخصية بين فئات متنافسة سياسيا تحاول كل منها توسيع مواقع دعمها الشعبي أو تسابق إحداهما الأخرى على مغانم المناصب الادارية. حتى الأزمات التي كانت ترافق المعارك الرئاسية لم تتخللها يوما أعمال قتالية، ويُذكر في هذا المجال أن رئاسة بشارة الخوري، الذي كان أول رئيس لجمهورية الاستقلال وقد تولى المنصب من العام ١٩٤٣ حتى العام ١٩٥٢، انتهت بما سمّي عامذاك «الثورة البيضاء». وعندما بدأ عهد الرئيس الخوري، الذي عرف نجاحا واستقرارا مشهودين، يعاني حالات متزايدة من الفساد والمحسوبية اجتمع عدد من القادة السياسيين العلمانيين في تحالف قويّ انبثقت منه «لجنة التحرير الوطني» التي أعلنت الاضراب الوطني العام فكان أن أجبر الرئيس على الاستقالة من منصبه.

كان العسكر في الانظمة المجاورة قد أصبح القوة الأساسية شبه الوحيدة وراء التغيير الثوريّ وذلك عبر مسلسل متوال من الانقلابات العسكرية الدموية في معظم الأحيان. أما في لبنان فقد اختار الجيش، في هذه الأزمة السياسية كما في سابقاتها، إما موقفا حياديا أو في بعض الأحيان موقفا خجولا أو وفاقيا بين الأفرقاء، والحقيقة أن كل الخطاب التعبوي السياسيّ في فترة ما بعد الاستقلال كان ذا نبرة هادئة وسلمية.

كذلك فان لبنان ليس فيه زُمَر من العاطلين عن العمل والمتسولين والمنبوذين والخارجين عن النهج الاجتماعيّ العام أو المتسكعين الذين لفَظَهم القطاع الزراعي المشبع بالعمال على قلة انتاجيته، لكن لبنان لا يفتقر إلى ماسحي الأحذية وسائقي التاكسي وصبية الخدمات في المكاتب والشركات وخدم المنازل الكسالى المتلكئين في أداء أعمالهم، وفيه قلة من مشعلي الفتن في الشوارع أو مقاتلي خط المواجهة الذين يعرفون كيف يدخلون في مناوشات مع قوى الأمن من شأنها أن تشكّل الصفوف الأولى من المظاهرات الجماعية.

لكن ليس في لبنان على العموم كثرة من المتسكعين العاطلين عن الانتاج، ولا فيه حتى الآن على الأقل ديماغوجيون كبار لديهم من البراعة الكلامية ما يُحسن إثارة الميول الايديولوجية الكامنة والمطالب الساكنة. (Shils 1966: 7).

حتى عندما كانت الجماعات المختلفة لا تكنّ الواحدة منها ودّا حقيقيا للأخرى فقد بقيت تتعايش ولو على مستوى من العداوة المحمولة، فالميثاق الوطني، الاتفاق غير المكتوب الذي تمّت الموافقة عليه في العام ١٩٤٣ توصّلا إلى تأمين استقلال لبنان عن فرنسا، تطور إلى نهج سياسيّ ستراتيجيّ أظهر براغماتية ملحوظة في تخفيف التوتر الذي طالما نشأ من المسألتين الأشد حساسية وتسبّبا في الخلاف في تاريخ لبنان السياسي وهما الهوية الوطنية والانسجام الطائفي.

سوف نرى لاحقا أن هذا الاتفاق، وهو نوع من عهد الشرف بين اثنين من كبار القادة الوطنيين كان لكل منهما موقع تمثيلي في المجتمع الذي ينتمي إليه، استطاع على مدى ثلاثة عقود، وعلى رغم نواقصه، أن يحتوي العداوات الطائفية وأن يؤمّن للبلاد ما هو أبعد من بعض الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي.

يطرح عدد كبير ومتزايد من المراقبين مقولة تنطوي على الكثير من الصحة وهي أن زعزعة الاستقرار في لبنان، على الأقل عند المفترقات الخطيرة، كانت نتيجة التوتر والاضطراب الاقليميين المتسعين، خصوصا بعد إنشاء دولة اسرائيل وما تبعه من نزاع فلسطيني-اسرائيلي وخلافات إيديولوجية بين الانظمة العربية المجاورة، أكثر منها بسبب الفوارق الداخلية والعداوات الطائفية المتراكمة (راجع حريق ١٩٨٧، Scruton 1987، قرم ١٩٨٨، ١٩٨٩، مسرة ١٩٨٨، وسواهم). لقد استطاع الدروز والموارنة، على رغم ما رسخ بينهم من عداوة، أن يتعايشوا في كيان واحد طوال ثلاثة قرون، كذلك فان استقرار لبنان السياسي وازدهاره الاقتصادي في سنوات ما بعد الاستقلال قد جعلا حتى المتشددين المسلمين يديرون وجه الرضى صوب الدولة اللبنانية. صحيح أن الخلافات الإيديولوجية والاجتماعية-الاقتصادية كانت قائمة، لكن الصحيح أيضا أنها لم تنفجر مواجهات وقتالا.

بهذا المعنى تحديدا شكلت أزمة العام ١٩٥٨ مفترقا أساسا في تاريخ لبنان السياسيّ ذلك أنها كانت أول انفكاك يصيب الانتظام السياسيّ العام وبالتالي الاشارة - النذير بأن الميثاق الوطني قد لا يعود قابلا لاحتواء مصادرالتوتر أو حتى لتخفيفها على المدى الطويل. ولكن إلى أن يحين ذلك المدى، طويلا أو متوسطا أو قصيرا، يستطيع المراقبون الحياديون أن يستمروا في تعجّبهم حول هذه العطية الطبيعية التي مكّنت لبنان من الحفاظ على وضعه جزيرة هادئة ومستقرة وسط منطقة تغلي كالمرجل بالاضطراب السياسيّ. حتى بعد أزمة العام ١٩٥٨ قدّم Edward Shils لدراسته الواسعة الشهرة حول «التمدنية» (Civility) في لبنان بالقول:

> إن لبنان المعاصر يبدو أشبه بالظاهرة السعيدة، فريدا في العالم الثالث، بلدا ليبراليا مزدهرا فيه برلمان انتخب أعضاؤه انتخابا حرا في منافسة تعددية خاضتها أحزاب سياسية مستقلة. سياسيوه كما السياسيون عموما، رجال معقولون بنسبة مقبولة، خطابهم السياسيّ لايتّسم بالحدة. مجلس النواب فيه يجتمع بانتظام والانتخابات تتم بالحد الأدنى من العنف، والحالات التي يُفرض فيها على الناخبين موقف معين حالات نادرة. يتمتع لبنان بحرية إنشاء الاتحادات والجمعيات وبحريّة التعبير، صحافته ذات مستوى راق ولا تبالغ في تعمد الاثارة أو الاساءة. مواطنوه، ذوو التنظيم الحر، يمارسون حريتهم في الاتصال بنوابهم إما كافرادٍ أو عبر منظماتهم السياسية. انه بلد يُحترم فيه القانون في العديد من النواحي المهمة والعواطف فيه ليست فالتة، فالنظام العام يُحفظ دون اللجوء إلى القوة وعرض العضلات. الناس لا يختفون تحت جنح الظلام... الاضرابات ومظاهرات العنف والنزاعات الطبقية الغاضبة قليلة الحدوث بالنسبة إلى بلد متفاوت المستويات الاقتصادية. وأخيرا، لا نَنْسَ ان لبنان بلد مزدهر .(Shils 1966: 1)

من الاكيد أن شلْز لم يكن يجهل العوامل التي كانت وراء نقص التمدنية في لبنان والتي كانت تزيد هذا النقَص ضررا، فحيال الفئوية الضاربة عمقا في جذور مجتمعه وافتقار هذا المجتمع إلى الروابط الوطنية أو إلى الحسّ الاجماعي بالهُوية الوطنية وهو الحس الذي يجب أن يتفوق على كل الولاءات والمصالح الضيّقة، لا يعود أمرا مستغربا أن نرى في لبنان هذه المظاهر الانقسامية. لكنّ الذي يزيد الوضع سوءا هو أن نقص التمدنية ليس قصرا على جمهور الشعب الذي قلّما يستطيع أو حتى يهتم بالاتصال بذوي المواقع المركزية في صنع القرار، وانما الأكثر خطورة هو انتشار هذه الآفة بين أهل النخبة والزعماء الذين يهيمنون على المجتمع الطائفي ويتكلمون باسمه.

نظرة التفاؤل الحذر عند شلْز تعكس أيضا الضعف الذي يعانيه لبنان من عوامل إقليمية ودولية تتسبّب في زعزَعة استقرَاره. «لبنان»، يقول شلْز، «يجب أن يبقى في سكينة سياسية تامة منعا لتحوّل الأنانية الفئوية فيه واللاثقة المتبادلة إلى نزاع فعليّ أهوج.» (شلْز ١٩٦٦ : ٤). في العام ١٩٥٨ بدأ البلد يشهد بنسبة ملموسة مظاهر مقلقة بدت معها هذه السكينة السياسية إلى شيء من التلاشي.

لا شك في أن أزمة العام ١٩٥٨، اذا قورنت بما شهده العام ١٨٦٠ من المذابح وجنون القتل وما عاناه لبنان في سبعينات القرن الماضي وثمانيناته من فظاعات وسفك دماء، لبدت مناوشات بسيطة أكثر منها حربا أهلية بالمعنى الصحيح[1]. والطريف اللافت في تلك الأزمة أن أحداثها وقعت في مرحلة كان فيها هذا المسمّى «لبنان التاجر» في أوج ازدهاره متربعا على قمة عهده الذهبي الذي تمّ فيه اللقاء العجائبي بين السلام والبحبوحة الاقتصادية (Owen 36 :1988). لكنها كانت، مع ذلك، حربا أهلية، أكان وراءها عناصر هدّامة مخرّبة تثير الفتنة

(كما ادعت القوى المناصرة للحكم) أو كانت ثورة أصيلة وعفوية (كما ادعت القوى المعارضة) فان كل عناصر النزاع المدني كانت من بين معطياتها. فئات المجتمع بمجملها لجأت إلى العمل المسلّح وسط تفكك الانتظام السياسيّ العام وانحلال السلطة المركزية للحكم. القادة السياسيون الذين غالبا ما كانوا يتجنبون سياسة العنف وجدوا أنفسهم غارقين في معمعتها وكما في حالات سابقة من النزاعات الفئوية رأينا عددا مذهلا من الجماعات المتحركة بدافع ولاءات وأهداف متباينة ومتغيّرة واقعة كلها في دوّامة متزايدة الحدّة من الأعمال العدائية. من بعض المسائل اللاطائفية كمسألة الخلافة الرئاسية وتعديل الدستور والسياسة الخارجية وشكوى البعض من أمور سياسية وما شابه تحولت الأزمة، بمشيئة ذوي الشأن أو من دونها، إلى أعمال عدائية أخرجت العداوات الطائفية من القمقم وصبّت زيتا يُلهب نار العنف.

وهكذا مرة أخرى نرى جدلية التفاعل بين يقظة العداوة الطائفية واشتداد دورة العنف والانزلاق في مهاوي الأعمال الوحشية واللاتمدنية تصبح في نهاية المطاف عاملا آسرا للاّعبين وكما في حالات مماثلة سابقة، تخبو عند هذا المنعطف المسائل الاساسية التي كانت سببا محركا في بداية الأزمة. بهذا كان يزداد لبنان غرقا في النزاعات الاقليمية والدولية التي كانت دائرة في تلك الفترة ويمسي من جديد غرضا من أغراض الحرب الباردة وضحية لها في آن.

ما الذي غيّر لهجة الحوار العام الهادئة وجعلها تميل إلى القتالية؟ كيف، ولماذا لجأت الجماعات المتخاصمة إلى الثورة أو بالأحرى انجرفت اليها؟ كيف بررت تلك الجماعات، أو كيف عقلنت، انخراطها في العنف السياسي وما هو الشكل الذي اتخذه ذلك العنف؟[٢]

الانجراف نحو الثورة

لعلّه من باب تحصيل ما هو حاصل بالفعل أن نؤكد أنّ الانجراف نحو العنف السياسيّ كان، إلى حد بعيد، ناتجا من تفاعل الاضطراب الداخلي والضغوط الخارجية لكننا، مع ذلك، نبقى حيال نقطة جديرة بالمزيد من التوضيح نظرا لما لها من معالم ونتائج لا تزال تتكرر مرة تلو مرة وهو ما بدا واضحا من عوامل زعزعة الاستقرار التي شهدناها منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين.

صحيح أن لبنان تمتع بازدهار وبحبوحة اقتصاديين ولكنها بحبوحة لم تكن موزعة بشكل متوازن، وقد زاد الاضطراب حدة التوسع المديني المتسارع وتزايد الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية ومظاهر الحرمان لدى بعض الفئات، وهذه كلها انعكست في الشكوى الاسلامية العارمة ضد النظام السياسيّ الذي اعتبر المسلمون أنه يهضمهم حقهم العادل من المنافع

والامتيازات. كذلك فقد شكوا إهمال الحكومة المناطق النائية واستشراء الفساد والمحسوبية.

كان لصعود مشاعر القومية العربية التي انتشرت على مدى العالم العربيّ بكامل رقعته في ظل القيادة الكارزمتية لعبد الناصر وقعه القويّ والمؤثر على شريحة واسعة من اللبنانيين وخصوصا أولئك المحرومين والمهمشين الذين كانوا شديدي الكره لسياسة الحكومة المعلنة في وقوفها مع المعسكر الغربي. لقد أيقظت الناصرية، بنهجها المعادي للامبريالية ومواقفها القومية ودعمها الإيديولوجي لتعبئة الجماهير المعدمة، روح الثورة والتمرد والتحدّي في تلك الجماهير. كذلك فقد زعزعت الناصرية أسَس القيادات الاسلامية التقليدية وبعثت القلق والانشغال لدى القيادات المارونية السياسية.

منذ بدايات عهد الرئيس شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨) كانت سياسته الخارجية موضع شك من قبل البعض نظرا لما بدا لديه من ميل إلى وضع سياسة لبنان الخارجية على خط الغرب، وتحديدا في أيدي المصالح البريطانية، وفي أثناء أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦ باتت سياسة عهد الرئيس شمعون المنحازة إلى الغرب أكثر وضوحا وحسما عندما رفض، مثلا، قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا وإدانة عدوانهما وهذا ما أثار غضب القادة المسلمين وأدّى إلى استقالة رئيس الحكومة عبد الله اليافي و وزير الدولة صائب سلام. دعم شمعون حلف بغداد في العام ١٩٥٥ ووثّق علاقاته مع الأنظمة العربية والشرق أوسطية المعادية لعبد الناصر كالعراق والاردن والعربية السعودية وايران وتركيا. وفي خطوة كانت أشبه بالتحدي المفتوح لمشاعر الرأي العام العارمة، وجاءت بتشجيع قويّ من الدكتور شارل مالك وزير خارجيته وداعيته الصُلب إلى انتهاج سياسة منحازة نحو الغرب، تسرّع شمعون في تأييد مبدأ أيزنهاور الذي أطلق في العام ١٩٥٧ في محاولة لوقف المدّ الراديكالي للايديولوجيا اليسارية في الشرق الأوسط. وها هي الصرخة هذه المرة ترتفع أكثر غضبا وأوسع رقعة فتستقيل من الحكومة احتجاجا شخصيات قيادية (أمثال رشيد كرامي وصبري حماده وأحمد الأسعد وحميد فرنجية). ثم جاء قانون الانتخاب الجديد في العام ١٩٥٧ ليزيد فجوة الخلاف عمقا واتساعا حين نسف بتقسيمه الجديد للدوائر الانتخابية القواعد الشعبية المؤيدة لعدد من كبار الزعماء التقليديين. وفي واقع الأمر على رغم ما كان يتمتع به شمعون من نهج سياسيّ منفتح ورغبة مخلصة ودائمة في التعاطي مع الناس والاستجابة لحاجات مواطنيه ومحازبيه، فقد أدّى بعض مواقفه السياسية الى وضع عدد كبير من قادة البلاد السياسيين ومناصريهم في خانة الخصومة معه. من هنا رأينا مناطق كطرابلس والبقاع والجنوب والشوف وزغرتا تلقي ثقلها في كفة المعارضة وبالتالي تزعزع القاعدة الجغرافية التي قامت عليها سيادة لبنان الداخلية.

مع هذه الصورة وهذا الجو عموما بات نمط النزاع ومدى حدته موضعا سهلا للتكهّن. في المراحل الأولى للتعبئة لم تكن المعارضة تنوي الدخول في أعمال العنف السياسيّ ولا

هي طلبت استقالة شمعون، ولكنها اعتبرت الانتخابات البرلمانية المقبلة في شهر أيار من العام ١٩٥٧ نوعا من الاستفتاء الشعبيّ الذي سيشكل الفيصل بين سياستها وسياسة الحكومة. وبما أن المعارضة لم تكن تثق بسياسة سامي الصلح وحكومته، خصوصا في ما يتعلق بموقفها المنحاز علنا إلى المعسكر الغربي في مواجهة عبد الناصر، فقد طالبت باستقالة حكومة الصلح والمجيء بحكومة أكثر حيادا تشرف على إجراء الانتخابات النيابية. ولاسماع صوتها في هذا المجال أعلنت المعارضة الاضراب العام في الثلاثين من أيار ١٩٥٧ والسير في مظاهرة سلمية لتعبئة الرأي العام دعما لمطالبها.

وكما جرت العادة في مثل هذه الحالة تحولت المظاهرة السلمية إلى مناوشات عنيفة بين متظاهري المعارضة وقوات الأمن واتهمت كل جهة الجهة الأخرى بأنها مطلقة رصاصة الفتنة الأولى. عند انتهاء المعركة ادعت المعارضة أنّ خمسة عشر شخصا قد قتلوا وأن مائتين أصيبوا بجروح، أما بيان الحكومة الرسمي فأورد أرقاما أخرى تقول إن أربعة رجال وامرأة واحدة قد قتلوا واتهم البيان عملاء ومخربين غرباء باثارة أعمال العنف وحتى بالاعداد لانقلاب.

الأكيد في هذا المجال أن الأسلحة النارية والقنابل المسيّلة للدموع قد استُعملت وأن اثنين من السياسيين (صائب سلام ونسيم مجدلاني) أصيبا بجروح ونقلا إلى المستشفى تحت الحراسة. صائب سلام، الذي كان قبل الحادث قد احتل موقعا سياسيا مرموقا، تحوّل بين ليلة وضحاها بطلا وطنيا وفي خطوة دراماتيكية صاخبة أعلن وهو في سريره في المستشفى الاضراب عن الطعام حتى تستقيل الحكومة. عند هذه النقطة تدخل اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش ساعيا للتوسط فتمّ التوصل إلى تسوية يتولى بموجبها شهاب المسؤولية الكاملة عن القوى الامنية كافة ويصار، بموجب هذه التسوية أيضا، إلى ادخال وزيرين «حياديّين» في الحكومة القائمة ضمانا لنزاهة الانتخابات وحرّية الناخبين.

جاءت نتيجة الانتخابات (التي أجريت - لأسباب أمنية - على أربع مراحل أسبوعية - ابتداء من التاسع من شهر حزيران) انتصارا ساحقا ومدويا للحكومة لم تنل فيها المعارضة سوى ثمانية مقاعد نيابية في مجلس يضمّ ستة وستين عضوا، هذا بالاضافة إلى أن كل قادة المعارضة الكبار من السياسيين ذوي المواقع المرموقة قد فقدوا مقاعدهم النيابية وحل محلّهم مرشحو الحكومة وكان في طليعة الخارجين من المجلس صائب سلام (سنّي) وكمال جنبلاط (درزي) وأحمد الأسعد (شيعي). ما أن أُعلنت النتائج حتى علا صراخ المعارضين احتجاجا على ما سُمّي تزويرا وترهيبا للناخبين وشراء للاصوات وتلاعبا بالأعداد وما إلى ذلك، لكن للانصاف نشير إلى أن المراقبين كانوا أكثر ميلا لالقاء التبعة على الحنكة والمكر اللذين مارسهما شمعون في وضع قانون الاصلاح الانتخابي وتقسيم الدوائر بحيث جرّد الزعماء الكبار من مواقع القوة في دوائرهم الانتخابية أكثر منها على تزوير العملية

الانتخابية ونتائجها بالمعنى المطلق للكلمة.

هنا بدأ التوتر يتزايد حدة واتساعا، وبعد فترة من الهدوء الذي يسبق العاصفة أخذت أحداث العنف تتوالى من صدامات بين زمرة من هنا وجماعة من هناك إلى أعمال التخريب ووضع المتفجرات وتهريب الاسلحة مضافا اليها المواجهات بين زمر مسلحة وقوى الأمن وقد باتت جميعا أحداثا شبه يومية. وسط هذه الحال يصبح مفهوما طبعا أن لبنان كان ينزلق شيئا فشيئا نحو الفوضى والفلتان والخروج عن المألوف.

في مراجعة سريعة لتسلسل الأحداث خلال السنتين السابقتين لاندلاع الأعمال العدائية يظهر بوضوح أن عوامل الاضطراب كانت تتراكم، وهنا أيضا كان الطابَع «الداخلي-الخارجي» لأحداث العنف السياسيّ ساطع الوضوح. ففي نظرة إجمالية نرى أن نمط أحداث العنف وحجمها يعكسان ما وراء الأزمة من مسائل شائكة غالبا ما كانت عاصية على الحل وتحديدا الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية وشكوى الفئات والمناطق المهملة والخلافات الفئوية والمواجهات العدائية الطائفية والجدل المحموم حول هُويّة لبنان وتوجهات سياسته الخارجية. لقد اتخذ العنف، بالنتيجة، نمطا يمكن أن يُصنَّف ظاهريا على الأقل ضمن فئات أربع تتأرجح من حيث حدّتها وشراستُها ما بين الاضراب والمظاهرة وأعمال الشغب وصولا إلى الأعمال التدميرية من تخريب وإرهاب واغتيالات سياسية:

١ . موجات من الاضرابات المتتالية، خصوصا تلك التي شهدها شهر تشرين الأول من العام ١٩٥٧، والتي طالب فيها العمال والموظفون في القطاعين العام والخاص على السواء بتحسين رواتبهم وظروف عملهم وشروطه.

٢ . الانتخابات النيابية العامة في لبنان، على ما يعتريها غالبا من الانقسامات الحادة والخلافات الفئوية، تفتح المجال للتعبئة الجماهيرية والتعبير عن الانفعالات والعواطف الفائرة. في العام ١٩٥٧ بصورة خاصة جاءت فترة الانتخابات في مرحلة مأزومة صاخبة ومشحونة بالإيديولوجيات، وقد رفع من حدة التأزم والشحن تبادل الاتهام بين المعارضة والحكومة، الأولى تؤكد والثانية تنفي، التدخل الحكومي والرشوة وشراء الأصوات والتزوير. لأسباب تتعلق بتوفير الأمن خلال العمليات الانتخابية أجريت هذه العمليات على مدى أربع مراحل تفصل بين المرحلة والتالية مدة أسبوع مع فرض بعض القيود على التجمع والتظاهر الأمر الذي أدّى إلى وقوع العديد من المناوشات مع قوى الأمن وأعمال الشغب والاغتيالات السياسية.

٣ . المظاهرات المعادية للغرب غداة الهجوم الاسرائيلي على مصر وتزايد النشاط الارهابي ضدّ المصالح والاهداف البريطانية والفرنسية.

٤ . حوادث تسلل ونشاط تخريبي عُزيت لجماعات من المنشقين خصوصا الفلسطينيين والسوريين والمصريين وسواهم من اللاجئين السياسيين، وكان النظامان السوري والمصري

معاديين بصورة علنية لعهد الرئيس شمعون وقد أطلقا حملة إعلامية شعواء ومتمادية ضد سياسته المتعاونة مع المعسكر الغربي والداعمة لهذا المعسكر كما زوّدا الجهات المعارضة لحكومته بالمال والسلاح وسواهما من وسائل الدعم المباشر. كان سفير مصر إلى لبنان اللواء عبد الحميد غالب يقيم اتصالا وثيقا ومكثفا وشخصيا مع قادة الجبهة الوطنية المتحدة حتى بات مقر إقامته هو في الواقع مقر المعارضة الرئيسي (راجع Qubain 1961: 55 لمزيد من التفاصيل). كانت الفترات التي يشتد فيها القتال تشهد تزايدا كبيرا لتهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود السورية حتى صارت عمليات التهريب أمرا عاديا ومألوفا وصارت زمر المتطوعين المسلحين تقطع الحدود بين البلدين رَوْحة وإيابا كلما شاءت ذلك في ما يشبه النزهات اليومية. بلغ التدخل درجة من الانكشاف المفضوح اضطرت معها الحكومة إلى أن تمنع بين الفينة والأخرى دخول الصحف السورية والمصرية إلى لبنان والتشويش على برامج البلدين الاذاعية واتخاذ اجراءات قمعية مشددة لترحيل المتسلّلين (Qubain 1961: 51 - 60).

لعلّ مراجعة مفصّلة لما تخلل إحدى تلك المراحل من الأحداث تكون كافية لاعطاء صورة وصفية للطابع الذي اتخذته ولتنوّعها وحجمها[٣].

- وضعت بيروت (في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦) تحت اشراف الجيش وسيطرته بعدما شهدت مظاهرات عنيفة معادية للغرب.

- الملحق العسكري في سفارة مصر اتُّهم بأن له علاقة بحملة إرهابية استهدفت أبنية تابعة لبريطانيا وفرنسا في بيروت بالمتفجرات وقد اعتقل بنتيجة ذلك مائتان من المواطنين «العرب» الذين كانوا على علاقة بهذه الأحداث التخريبية وسواها.

- تمّ اكتشاف عدد جديد من مخابئ السلاح (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦) إثر اعتقال عدد من العناصر التخريبية.

- تمّ اغتيال الضابط السوري العقيد غسّان جديد، أحد قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي المنفي في بيروت (١٩ شباط ١٩٥٧) على يد مسلّح مجهول.

- اندلعت موجة من أعمال الشغب سبقت الانتخابات النيابية (٣٠ أيار ١٩٥٧) إثر محاولة قوى الأمن وضع حد للاضراب والمظاهرات التي كانت جارية بقيادة رئيسي الحكومة السابقين صائب سلام وعبد الله اليافي، وقد قتل ثمانية أشخاص وأصيب اكثر من عشرين بجروح.

- قمعت قوى الأمن (٣١ أيار ١٩٥٧) مظاهرتين صغيرتين للمعارضة في بيروت.

- قُتل عشرون شخصا وجُرح ثلاثون (١٦ حزيران ١٩٥٧) في مواجهات سبقت الانتخابات في بلدة مزيارة الشمالية.

- أُعلن في بيروت (٣ أيلول ١٩٥٧) أن ضباطا في قوى الأمن صادروا خمس عشرة بندقية نصف أوتوماتيكية تشيكوسلوفاكية مهرّبة من سوريا.

- قُتل ثلاثة دركيين وستة من مهربي الأسلحة (١٢ أيلول ١٩٥٧) في تبادل لاطلاق النار قرب دير العشائر على الحدود السورية.
- وجّهت الحكومة (٢٥ أيلول ١٩٥٧) التهمة إلى أربعمائة شخص بمن فيهم رؤساء الحكومة السابقون عبد الله اليافي وصائب سلام وحسين العويني بمحاولة القيام بانقلاب مسلّح والتحريض على أعمال الشغب خلال اجراء العمليات الانتخابية في شهر أيار الماضي.
- أعلنت مديرية الأمن العام اللبناني (٥ تشرين الأول ١٩٥٧) توقيف سبعة أشخاص بتهمة تفجير مراكز صحافية بناء على أوامر تلقوها من دوائر المخابرات في الجيش السوري.
- شنت احدى العصابات القادمة من سوريا (٥ كانون الأول ١٩٥٧) هجوما على مخفر للدرك اللبناني.
- أعلن الجيش اللبناني أنه تمركز في المنطقة الشمالية الشرقية من الحدود التي كانت قد هوجمت من قبل غُزاة من سوريا.
- هاجمت عصابة من مائة وخمسين جبليا (٢١ كانون الأول ١٩٥٧) مخفرا للشرطة في شمال لبنان حيث قُتل ثمانية عشر شخصا وجُرح خمسون. تزايد الضغط، نتيجة هذا الهجوم، على الحكومة لتضع المنطقة تحت الحكم العسكري.
- صدرت أحكام بحق ثلاثة وعشرين شخصا (٢٤ شباط ١٩٥٨)، معظمهم من الفلسطينيين، تقضي بالسَّجن مُدَدا تراوحت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة لارتكابهم أعمالا ارهابية.
- أُعلن عن مقتل أربعة اشخاص على الأقل وإصابة عشرة أشخاص بجروح في مدينة صور (٢ نيسان ١٩٥٨) في أعمال شغب كان القائمون بها يحتجّون على الحكم على ثلاثة شبان بالسجن لأنهم مزقوا العلم اللبناني وأهانوه خلال مظاهرة داعمة لعبد الناصر.

في مواجهة هذه المظاهر المتزايدة من الخلل الأمني وتزعزع النظام العام اتخذت الحكومة عددا من الاجراءات الزجرية المتعاقبة لوقف التسلل والقضاء على عمليات التخريب والارهاب، وقد أوصى مجلس الأمن الداخلي اللبناني، منذ أوائل العام ١٩٥٧ بوضع مراقبة مشددة وصارمة على الحدود اللبنانية-السورية وحظر تنقّل اللاجئين السياسيين ومنعهم من القيام بأيّ نشاط سياسيّ. وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة في السادس عشر من كانون الثاني تشكيل قوة جديدة سمّيت الحرس الوطني وكانت مهمتها حراسة المؤسسات والمواقع المهمة. كذلك فُرضت رقابة مشددة على اللاجئين الفلسطينيين ذهب بشأنها عبد العزيز شهاب مدير عام وزارة الداخلية إلى أبعد من مجرد المراقبة حين أعلن أن لبنان يدرس امكانية إنشاء «معسكرات اعتقال يوضع فيها الموقوفون الأجانب المشتبه بهم تحت المراقبة» وذلك في محاولة لوضع حد لأعمال الارهاب، وقد أكد أن المقصود بهذا الاجراء

هم اللاجئون الفلسطينيون (Middle Eastern Affairs 1958: 81).

هذا النوع من الاجراءات كان يصار إلى تشديده خلال المواسم الانتخابية حيث كانت الحدود مع سوريا تغلق خلالها كما كان يُمنع ادخال الصحف المصرية والسورية، ولم يكن يُسمح للفلسطينيين بمغادرة مخيماتهم. أما رُخَص حمل السلاح فكان يوقَف العمل بها، كذلك كان يمنع بيع المشروبات الكحولية ولا يُسمح بالتجمعات السياسية.

وفي هذا المجال أيضا كانت الحكومة تعبّر عن ضيق صدرها وحساسيتها المفرطة حيال النقد وهو ما يظهر جليا في مجموعة من القرارات وتفعيل القوانين والتشريعات بهدف الحد من حرية الصحافة وتعبئة القوى المعارضة. هنا أيضا نرى أن ايراد عدد نموذجي من تلك الاجراءات يساعد دون شك في التعريف بها حجما وتشددا(٤):

- أصدرت الحكومة (١٢ أيار ١٩٥٧) تحذيرا عسكريا إلى الصحف بأن عقوبات قد تصل إلى السجن خمس سنوات قد تلحق بمن ينشر مواد تحريضية أو انتقادا للجيش.

- Jon Kimche، محرّر صحيفة Jewish Observer رُحِّل من البلاد (في ١٤ أيار ١٩٥٧)، وفي نفس اليوم صودرت كل نسخ العدد ٥ من صحيفة Manchester Guardian التي نشرت مقالا انتقاديا لادارة بلدية بيروت.

- فرضت رقابة مسبقة على كل ما يتعلق بالجيش من منشورات صحافية، كذلك على الاخبار المتعلقة بالثوار وكل ما يمكن اعتباره يمسّ الأمن أو يحرّض الناس أو ينتقد الحكومة.

- صدور مرسوم (٩ حزيران ١٩٥٧) يجيز للحكومة رفع الحصانة عن أي موظف حكومي يشارك في الاضرابات أو يقوم بأي عمل ينال من مصلحة الدولة أو ينتمي إلى أي حزب سياسيّ.

- توقيف مدير مسؤول لاحدى صحف المعارضة (١٩ حزيران ١٩٥٧) لمخالفته قانون الرقابة على الصحف، كما صدرت مذكرات توقيف بحق ستة آخرين.

- صدور مذكرات توقيف (٢٠ حزيران ١٩٥٧) بحق خمسة عشر سياسيا من قادة المعارضة بتهمة التحريض على الاضطراب.

- صدَّق مجلس النواب (٢٦ حزيران ١٩٥٧) على مشروع قانون يجيز للحكومة اعتقال أي صحافي، قبل اجراء تحقيق قضائي، اذا كتب ما يعتبر مسا بالحكومة.

- أعلنت الصحيفة البيروتية اليومية Le Jour الصادرة باللغة الفرنسية توقفها نهائيا عن الصدور طالما ليس هناك حرية صحافية.

- منعت وزارة الاعلام دخول صحيفة New York Times لنشرها تقارير تنال من سمعة الرسميين اللبنانيين.

في مستهل شهر أيار من العام ١٩٥٨ كان لبنان غارقا في دوامة من أعمال العنف

المتصاعدة التي كانت تعبيرا لا يشوبه الغموض عن مظاهر ثلاثة عوامل طالما شكلت جزءا لا ينفصل من كل حالة من حالات العنف السياسي وهي الظلم والتمرد والقمع . (Brown 1987: 8 - 13)، (Camara 1971) . أولا ، كان هناك قسم كبير ومتعاظم من اللبنانيين قد أصبح يشعر شعورا عميقا بأن هناك ظلما واضطرابا اجتماعيا وخللا في المساواة بين الناس وكرها لدى هؤلاء لسياسات الحكومةخصوصا على صعيد المحسوبية والفساد . ثانيا ، هذه الأشكال من الظلم التي غالبا ما تكون رمزية وغير واضحة المظاهر صارت أكثر حدة وأشد ميلا إلى القمع خصوصا بعد انتخابات العام ١٩٥٧ ، وقد دفع هذا الوضع القادة الغاضبين الذين جُرّدوا من قواعدهم الشعبية إلى الدعوة للقيام بثورة مفتوحة ضد المسؤولين عن هذا الاستغلال واغتصاب حقهم في تمثيل مناصريهم ومحازبيهم . ثالثا ، في مواجهة مظاهر فلتان النظام العام وما يهدد هيمنة الحكومة من تعبئة لمعارضيها في الداخل وتسلّل الفئات المنشقة من الخارج ، عمدت الحكومة إلى تطبيق اجراءات قمعية لم يكن من شأنها إلا أن تزيد من تأزم الوضع وترفع درجة القتالية لدى معارضيها .

حدثان ، داخليّ وخارجيّ كما عودتنا الوقائع ، شكّلا القوة الدافعة التي أدت إلى إشعال فتيل القتال ، فانشاء الجمهورية العربية المتحدة الذي نتج من الوحدة بين سوريا ومصر في شهر شباط من العام ١٩٥٨ ولّد مزيدا من الحماس والتأييد لدى اللبنانيين الذين كانوا أصلا قد ضاقوا ذرعا بسياسة شمعون المناهضة لعبد الناصر . أخذ الحماس والابتهاج من الطلاب مأخذهما ، خصوصا طلاب مدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية السنية ، فانتشروا في الشوارع[٥] وقامت الاحتفالات في كل مكان واتسعت التجمعات والمظاهرات الشعبية كلها تلهج بمزايا عبد الناصر وبطولاته السياسية خلال أزمة قناة السويس . منذ أوائل العام ١٩٥٥ كان مفتي الجمهورية في لبنان قد بدأ يرسل البرقيات إلى عبد الناصر «الرئيس العربي المسلم ... باسم المسلمين في لبنان نحييك وندعم مواقفك العظيمة ... ودفاعك عن قضايا العرب والمسلمين . » بمناسبة تأميم قناة السويس جُمعت في مدينة طرابلس وحدها عرائض حملت ثلاثين الف توقيع تأييدا لهذا الانجاز (عطية ١٩٧٣ : ٢٤)، وكانت صور عبد الناصر العملاقة والرموز والشعارات المؤيدة له ساطية على المشهد العام ، أما كتابات الصحف والبرامج الاذاعية فحدّث ولا حرج عن حملاتها اللاذعة وتهجّماتها وتعليقاتها المريرة خصوصا تلك الحملات الشعواء التي كانت تشنّها اذاعة «صوت العرب» من القاهرة ضد الثلاثي «الشرير» شمعون ورئيس وزرائه «المرذول» (سامي الصلح) ووزير خارجيته (شارل مالك) الذين صوّرتهم تلك الحملات على أنهم مجرد أدوات تعمل في خدمة الغرب ومصالحه . في مدرسة المقاصد ، على ما لاحظ Desmond Stewart مدير الدروس الانكليزية فيها ، «كانت صور عبد الناصر تزيّن كل صف من صفوف المدرسة ، دون أن ترى صورة واحدة لشمعون ، وكانت صحف الجدران المدرسية تروي عن انجازات عبد الناصر

العظيمة من طرده الانكليز من منطقة قناة السويس مرورا بتوزيعه أراضي الباشوات الزراعية على الفلاحين وصولا إلى توحيده الأمة العربية» (ستيوارت ١٩٥٩ : ١٤). سيْل الوفود اللبنانية والزوار الزاحفين من أنحاء لبنان إلى دمشق تعبيرا عن مبايعتهم عبد الناصر لم يكن ينقطع، وكان بعض زعماء الجبهة الوطنية المتحدة يلحّ عليه في خطابات توسلية أن يتدخل مباشرة في شؤون لبنان الداخلية. كل هذه المواقف والمظاهر الشعبية تسببت طبعا في تزايد الشكوك والعدائية ووسّعت شقة الخلاف بين مختلف التحالفات السياسية التي كانت أصلا قد بلغت درجة عالية من التأزم والاستقطاب.

أما الشرارة التي أشعلت الهشيم فانطلقت من اغتيال نسيب المتني في الثامن من شهر أيار من العام ١٩٥٨ وهو صحافي ماروني مستقل ومعارض للحكم قاسي اللهجة ومتشدد، واذا شئنا اختيار حادثة بعينها نعتبرها بمثابة «سارايبفو» العام ١٩٥٨ فان هذه الحادثة بالذات تحتل صدارة الاستحقاق. الدافع إلى الاغتيال، الذي أشيع أن لا علاقة له البتة بالسياسة، لم يُكشف أبدا لا هو ولا الذين كانوا وراءه أو المشتبه بهم، مع ذلك فان قادة الجبهة الوطنية الموحدة ادعوا أن مناصري شمعون الموثوقين مسؤولون عن هذه وسواها من «الجرائم» وطالبوا ليس فقط بالعقاب لهؤلاء وانما أيضا باستقالة الرئيس بالذات. أما كون المتني من الطائفة المارونية فقد شكّل ذريعة مؤاتية لثورة يطلقها ويحرّك أحداثها المسلمون دون أن تعلو صرخة المشاعر الطائفية التي تشعل في واقع الأمر الأعمال العدائية. من هنا فقد أعلن القياديون الناطقون باسم المعارضة أن دعوتهم إلى الاضراب العام كانت تعبيرا عن موقف داخلي صرف لمواجهة فساد الحكم المتفشي في البلاد وأنهم لا ينوون المس بسيادة لبنان واستقلاله.

لكنّ تعاقب الأحداث بما تضمّنه من وقائع أظهر أن هذين الإدعاءين، أي لاطائفية النزاع وكونه نزاعا داخليا صرفا، هما إدعاءان واهيان وغير صحيحين، فما أن خرجت الدعوة إلى الاضراب السلمي حتى عمت المواجهات العنيفة مناطق متعددة من البلاد وبدا الدليل واضحا على تسلل المقاتلين وتهريب الاسلحة وسوى ذلك من أشكال التدخل المباشر عبر الحدود السورية ومن الجمهورية العربية المتحدة.

كانت الشرارة التي أطلقت مظاهر العنف المنظم والمعارك قد انطلقت من طرابلس في العاشر من شهر أيار يوم اصطدمت قوى الأمن الداخلي بالمتظاهرين فقتل عشرة منهم وجُرح ستون متظاهرا، ولم يلبث الغضب أن عمّ معظم المناطق وأقيمت الحواجز في القسم الغربي من بيروت وفي شوارع صيدا وطرابلس. المواجهات والمعارك المتنقلة وحوادث الخطف روّعت المواطنين وهددت حياتهم اليومية، وقد دعا قادة المعارضة بصورة علنية، خصوصا صائب سلام في بيروت الغربية وكمال جنبلاط في الشوف، إلى الكفاح المسلح. كان تسلّل المقاتلين من السرعة والغزارة - وهو الدليل القاطع على الاستعداد والتنسيق المسبقين

للانفجار - بحيث لم يكد يمر اسبوعان على بدء التحرك حتى كانت المعارضة تسيطر على أكثر من ثلثي مساحة لبنان بما في ذلك معظم المناطق الساحلية والبقاع وعكار والجنوب والشوف.

بذل الرئيس شمعون قُصاراه محاولا أن يكون للجيش دور في الأزمة الدائرة لكن جهوده كلها لم تفلح حيال رفض اللواء فؤاد شهاب إقحام الجيش في ما كان معتبرا نزاعا طائفيا وكان يخشى أن يؤدي دخول الجيش في نزاع كهذا إلى انقسامه ومن ثمَّ انهياره. أمام هذا الواقع لم يكن لدى شمعون خيار سوى الاستعانة بقوات الدرك لكنها كانت تفتقر إلى المعدات الضرورية بالاضافة إلى كونها منقسمة على الصعيد الطائفي. هنا لم يبق أمام شمعون سوى طلب العون من الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي وهو ما زاد الطابع الطائفي للنزاع حدة.

وسط هذا الفيض من المشاعر القومية العربية وعلى الأخص غداة تحقيق الوحدة السورية-المصرية بزعامة عبد الناصر، وأمام شعبيته في الوسط الاسلامي في لبنان التي بلغت ما يشبه العبادة، لم يعد موضع تعجّب أن يرى العديد من المسيحيين في ثورة مواطنيهم المسلمين عنصرا مهددا أي محاولة لابتلاع لبنان ضمن موجة عارمة من القومية العربية الكاسحة بحيث يُقضى على حكمه الذاتي واستقلاله. لا شك في أن شمعون قد عرف كيف يثير هذه المخاوف ليستدر دعم الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي اللذين، على رغم العداوة بينهما، كانا يخشيان هذا الامتداد الجارف للقومية العربية.

كان مفهوما أيضا، في ضوء التفاعل بين عوامل الاضطراب الداخلية والخارجية، سبب تدويل الازمة اللبنانية، فلبنان كان يزداد تورّطا في حالات الاضطراب وتجاذبات الحرب الباردة التي كانت متأججة آنذاك. كان كل فريق يتهم الفريق الآخر بأنه يستعين بالقوى الخارجية وكان كل منهما يذهب في بياناته اليومية والتقارير التي يرسلها إلى الصحف إلى أبعد ما يستطيع في كشف هُويات المتسلّلين «والعملاء المأجورين» وذلك عبر تقديم الدليل (بالصور والاعترافات والوثائق الشخصية). وفيما تابعت المعارضة اصرارها على أن الأزمة كانت ثورة داخلية أطلقتها وتقف وراءها قوى داخلية، وأن الحكومة هي التي تسلّح أنصارها من الموارنة وافراد الحزب السوري القومي الاجتماعي كما أنها تنشر قوى الأمن والقوات المسلّحة وتتلقى الدعم السري واللاشرعيّ، العسكريّ والماليّ، من الولايات المتحدة الأميركية وتركيا والعراق، وحتى من ضباط بريطانيين في ملابس مدنية (كرامي: ١٩٥٩: ١٨٧) بهدف سحق الثورة. أما الحكومة فكانت من ناحية أخرى تتهم السوريين والمصريين والفلسطينيين والشيوعيين وسواهم من العناصر المخرّبة و«الخارجة على القانون». والواقع أن الحكومة رفعت احتجاجا رسميا إلى جامعة الدول العربية تتهم فيه الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل الجارف والسافر في شؤون لبنان الداخلية وفي زعزعة استقلاله. وعندما

فشل اللجوء إلى جامعة الدول العربية في تخفيف حدة التوتر كان أن انعقد مجلس الأمن الدولي الذي استمع إلى عرض قدّمه (في ٦ حزيران ١٩٥٨) الدكتور شارل مالك وفصّل فيه ست مجموعات من الحقائق (التزويد بالأسلحة، التدريب على أعمال التخريب، مشاركة عملاء مدنيين لحكومة الجمهورية العربية المتحدة في الأحداث، الحملات الصحافية والاذاعية، الخ) تثبت كلها «التدخل الواسع غير الشرعي وغير المبرر»، وقد أرسلت الأمم المتحدة على الأثر مجموعة مراقبين UNOGIL - United Nations Observer Group للمراقبة واعداد تقرير حول هذه الادعاءات(٦).

اتخذ تدويل الأزمة منحى دراماتيكيا أكثر حدة في الرابع عشر من شهر تموز من العام ١٩٥٨ غداة وقوع الثورة العراقية التي أطاحت الملكية الهاشمية حيث كان مقر حلف بغداد. وسط القلق الشديد من مشاعر العداء المتجددة ضدّ الغرب واتساع النفوذ السوفياتي في المنطقة وامكانية تزايد حدة الازمة في لبنان وامتدادها إلى الأردن، سارعت الولايات المتحدة، في أقل من أربع وعشرين ساعة، إلى ارسال قوات المارينز الأميركية إلى لبنان. لم تكد تمر بضع ساعات على الانقلاب في بغداد حتى كان شمعون يطلب إلى السفير الأميركي التدخل الفوري مصرا على أنه «ما لم يتم ذلك خلال ثمان وأربعين ساعة فسيصبح هو رجلا ميتا ويتحوّل لبنان بلدا يدور في فلك مصر» (Thayer 1959: 28). في ذلك اليوم اللاهب من أواسط شهر تموز نزل على الساحل الرملي جنوب العاصمة بيروت ألفا عنصر من قوات المارينز في لباس الميدان الكامل تدعمهم القوات البرمائية، وبعد فترة قصيرة تمّ تعزيز هذه القوة بخمسة عشر الف رجل ورافقت هذا التعزيز تعبئة الاسطول السادس بكامله في شرق المتوسط وهو يضم سبعين سفينة حربية وأربعين ألفا من الجنود والضباط.

روبرت مورفي، المبعوث الشخصي لأيزنهاور، كان واضحا وصريحا حيال الظروف التي أدّت إلى اتخاذ تلك الخطوة الفورية:

> تسوية الأزمة التونسية في العام ١٩٥٨ لم تجلب السلام إلى بلدان أخرى من حوض المتوسط وقد خلقت المكائد العربية في الشرق الأوسط بأكمله وضعا خطيرا. كانت هذه المنطقة الشديدة الحساسية ذات أهمية سياسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكانت أكثر أهمية بالنسبة إلى حلفائنا الأوروبيين الذين كانوا يعتمدون عليها مصدرا رئيسا لما يحتاجونه من النفط. ومن بين عدد من مواقع الخطر كانت الخارجية الأميركية قلقة بصورة خاصة على الجمهورية اللبنانية البلد الصغير الذي يبلغ عدد سكانه مليونا ونصف المليون نسمة مقسمين بتوازن دقيق بين مسلمين ومسيحيين، غير أن هذا التوازن مصاب الآن بخلل ناتج من وجود ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني كانوا قد هربوا من فلسطين. معظم هؤلاء اللاجئين يكنون شعورا بالكراهية المرة للولايات المتحدة لمساندتها دولة اسرائيل التي كانت سببا في تهجيرهم. لقد علمنا أن القوميين العرب، بتوجيه من الرئيس المصري عبد الناصر، كانوا ينفقون الأموال في في محاولة

للتأثير في اللبنانيين المسلمين الذين تزايد عددهم، كما كانوا يرسلون الأسلحة المهرّبة إلى العناصر الثائرة هناك. امكانية الامتداد الناصري في لبنان، وهو من أشد بلدان المنطقة صلابة في الوقوف مع الغرب، أيقظت ردود فعل سريعة ونشطة في واشنطن. الكونغرس عبّر عن اهتمام كبير بمساعدة أصدقائنا، خصوصا بعد أن قام بعض الفئات اللبنانية بثورة على السلطة الشرعية المنتخبة في البلاد. في أوائل شهر حزيران تدهور الوضع بشكل خطير حتى باتت البلاد في حال حرب أهلية، فيما كانت الحملات الصحافية والاذاعية المصرية الشعواء تدعو إلى إطاحة الجمهورية في لبنان (Murphy 1964: 396-97).

تمّ نزول قوات المارينز الأميركية دون أية حوادث تذكر، على الأقل اذا قورن بالمآسي التي نتجت من تدخلات جاءت فيما بعد، ولعلّ من المفيد أن نورد هنا مرة أخرى انطباع روبرت مورفي عن ذلك الحدث الذي كان مثيرا ومستغربا في آن:

ما أن وصلت إلى بيروت حتى كان سبعة آلاف عنصر من المارينز قد نزلوا على الشاطئ وأخذوا يراقبون المنطقة مزودين بالدبابات والمدرعات البرمائية ومدافع الهاوتزر الذرية، علما بأنه لم يتم انزال أية اسلحة نووية من سفن الاسطول. تم الانزال بنجاح رائع لم تشُبْه أية حوادث مؤسفة أو وقوع ضحايا، ومع حلول الثامن عشر من تموز تجمعت عند الشاطئ اللبناني قرب مرفأ بيروت سبعون أو خمس وسبعون سفينة حربية من سفن الاسطول السادس وشكّل منظرها مشهدا رائعا لبعض الساهرين في مطاعم الروشة من أبناء الطبقة المخملية. وفيما كانت طوابير المارينز تعبر فندق سان جورج الفخم حيث كانت الفتيات يتشمّسن على متون اليخوت الراسية في الحوض الخاص للفندق، كانت الطائرات الحربية تنطلق من حاملتي الطائرات Saratoga و Essex محوّمة فوق المدينة في طلعات متتالية. في الخامس والعشرين من شهر تموز كان عدد القوات الأميركية النازلة على الشاطئ اللبناني لا يقل عن عشرة آلاف وستمائة رجل، أربعة آلاف من الجيش وستة آلاف وستمائة من المارينز، وهو رقم يتجاوز عديد الجيش اللبناني بكامله.

بما أن قواتنا جاءت إلى لبنان بطلب من شمعون كان أول عمل قمت به في بيروت هو زيارة الرئيس في مقره الرسمي لتقديم احترامي له. هناك، في القصر الجمهوري، وجدت رجلا متعبا ومثقلا بمشاعر القلق بعد سبعة وستين يوما فرضها على نفسه سجينا داخل القصر لم يفعل خلالها أكثر من إطلالة وجيزة من هذه النافذة أو تلك، وخيرا فعل ذلك أن حظوظه من الاغتيال كانت أكثر من ممتازة. بموجب الدستور في لبنان لم يكن يحق لرئيس الجمهورية تجديد ولايته الرئاسية، لكن شمعون كان يعتزم اقتراح تعديل الدستور سعيا لانتخابه لولاية رئاسية ثانية وهذه المسألة السياسية كانت من الأسباب الرئيسة للحرب الأهلية. منذ برلين في العام ١٩٤٥ لم أعرف مكانا كان فيه اطلاق النار بهذه السهولة والبساطة كما كان في بيروت في تلك الفترة. رشقات غزيرة في كل اتجاه، متفجرات وأعمال تخريب كانت الغذاء اليومي وخصوصا خلال الليل، على

مقربة من القصر الجمهوري تكاد تكون عبر الشارع منه تقع منطقة البسطة، مجموعة من الشوارع والابنية القديمة تشكل حيا يسمّونه أحيانا «القَصْبَة». كان السفير البريطاني قد طلب أن يتولى رجال من المارينز حماية مقرّ السفارة وقد استجبنا لطلبه، لكن منذ الليلة الأولى التي تولى فيها الأميركيون حماية السفارة أطلقت باتجاهها رشقات من الرصاص كادت تصيب مقتلا من بعض أفراد قواتنا. قال لي الرئيس شمعون إنه أمر اللواء شهاب الذي كان قائدا للجيش اللبناني، بل توسّل إليه، أن ينظف منطقة البسطة من المسلحين لكنه لم ينجح في جعله ينفذ الأمر. كان رد فعلي الفوريّ أن على الرئيس أن يقيل شهاب ويعيّن مكانه ضابطا كفؤا يتولى اعادة الأمن والنظام وتفعيل سلطة الحكومة. لكن تبيّن لي أن الأمر لم يكن بهذه السهولة. (مورفي ١٩٦٤ : ٣٩٩ - ٤٠٠).

رحّب الحلفاء الغربيون بالتدخل الأميركي في لبنان في حين شجبه السوفيات واعتبروا أنه «عمل حربي مباشر وقرصنة مفتوحة» محذرين بأنهم لن يقفوا «مكتوفي الأيدي حيال أحداث تشكل خطرا وتهديدا كبيرين في منطقة متاخمة لحدودهم.» عبد الناصر بدوره طبعا شجب التدخل وأدان ما اعتبره «انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة وتهديدا فاضحا للدول العربية»(Agwani 1963: 34).

في لبنان كان من شأن نزول المارينز أن يزيد من حدة الاستقطاب والخصومة، ففي حين عبّر شمعون عن «عميق امتنانه» وعن شعوره «بالغبطة والشرف»، أصيبت المعارضة بالذهول وأعلن الناطق الرسمي باسمها، صائب سلام، بتعابير تنمّ عن المرارة والغضب أن «الامبريالية عادت بجيوشها» كما أطلق نداء يدعو إلى «صد العدو» (Agwani 1963: 341). لكن مورفي استطاع في نهاية الأمر أن يدعم جهود ما كان يسمّى يومها «القوة الثالثة» وهي مجموعة من الساسة المعتدلين الذين كانوا يعملون على ايجاد حل سلمي للنزاع القائم، وقد تمّ التوصل إلى تسوية انتخب بموجبها اللواء فؤاد شهاب رئيسا جديدا للجمهورية.

جماعات ومناطق معبأة للقتال

ما أن بدأ القتال حتى رأينا البلد منقسما إلى خمس مناطق استقلت كل منها ضمن نطاقها الجغرافي مقاطعة أو نطاقا حربيا بقيادة أحد الزعماء المحليين. كل المفاهيم والمنطلقات المتعلقة بالأزمة - من أسبابها الكامنة ومبررات اللجوء إلى الكفاح المسلّح إلى نمط العنف وحدّته وتوقيته إلى درجة تنظيم المقاتلين وحفزهم على القتال إلى تعبئة الامكانات والقدرات إلى الأشكال التي اتخذها النزاع الجماعي - كلها كانت تختلف بين منطقة وأخرى. لكن من ناحية ثانية كان يجمعها بعض العوامل المشتركة.

بيروت

بيروت والضواحي التي تحيط بها انقسمت إلى قسميها التقليديين على أساس طائفي إلى حد بعيد، بيروت الغربية وخصوصا المنطقة ذات الكثافة السكانية الاسلامية التي تضم البسطة والمصيطبة والمزرعة كانت تحت سيطرة المعارضة، اما المنطقة المسيحية في شرق العاصمة فبقيت تحت سيطرة القوات الموالية. ومع أن قادة المنطقتين المنقسمتين كانوا يصدرون النداءات والبيانات المتكررة محاولين إبقاء النزاع المدني بعيدا عن المواجهات الطائفية فقد انزلق القتال في بيروت، على رغم تلك الجهود، بصورة تكاد تكون حتمية إلى قتال طائفي دموي بين المناطق الشرقية ذات الكثافة السكانية المسيحية والمناطق الغربية المقابلة ذات الاكثرية الاسلامية في البسطة وجوارها. كانت مواقع المتقاتلين ومناطقهم أشبه بالمواقع الحربية ولم تكن بحاجة إلى أي استفزاز، فبحسب تعبير روبرت مورفي «كانوا سعداء بإطلاق النار ويثير هياجهم رشق الرصاص والتفجير وأعمال التخريب.»

في المراحل الأولى كانت المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في غرب بيروت في أيدي ثلاث جماعات مستقلة ولكن على شيء من التنسيق، وكانت كل منها بقيادة واحد من ثلاثة: صائب سلام ومعين حمود وعدنان الحكيم وهذا الأخير بوصفه رئيسا لحزب النجّادة الذي كان بمثابة الحزب الاسلامي الموازي لحزب الكتائب لدى المسيحيين الموارنة. بُذلت جهود كثيرة لتوحيد هذه الجماعات لكنها ذهبت هباء منثورا ربما بسبب التنافس والخصومة بين صائب سلام وحزب النجادة الذي كان قد أُسّس في العام ١٩٣٩ كحركة شبابية ولكنه لم ينجح في توسيع قاعدته إلى ما يتجاوز عددا محدودا من أبناء الطبقة غير الميسورة من مسلمي بيروت السنّة. مع اتساع المدّ الناصري وتنامي مشاعر القومية العربية تحوّل الحزب حركة شبه عسكرية تحمل آراء متطرفة مثل توحيد لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة حتى عندما كان الزعماء المسلمون وعبد الناصر نفسه يدعون فقط إلى التعاون وإلى شيء من التنسيق في السياسة الخارجية. لا شك في أن النجادة كان يحاول استغلال المشاعر الشعبية وجاذبية النشاط شبه العسكريّ لدى الشباب بغية نسف القاعدة الشعبية للزعماء التقليديين.

كان صائب سلام، كزعيم وكناطق باسم المعارضة، يتردد كثيرا في التخلي عن ستراتيجيته غير القتالية في مواجهة الموالين للرئيس وحلفائهم وكان يقول، كغيره من قادة المعارضة، إنه أجبر على التحرك الثوريّ دفاعا عن النفس ضد اجراءات الحكم القمعية والاجرامية. وفي عرضه أسباب الاضطراب حدّد سلام المراحل «المؤسفة» التي حوّلت «الحركة الشعبية السلمية إلى ثورة دموية.» لقد أكد سلام أن التحرك الثوري اتخذ في البداية منحى «المعارضة الشعبية لافشال مؤامرة الرئيس ضد الدستور بغية تجديد ولايته ست سنوات جديدة ... إن اعمال الاضطهاد والقمع والارهاب والاجرام التي قام بها الرئيس

وزمرته هي التي حوّلت المعركة إلى تحرك ثوري سلمي حفاظا على قدسية الدستور والوحدة الوطنية» (Agwani1965: 72) .

في الثاني عشر من أيار اندلعت الأعمال الثورية المسلحة في بيروت بما يشبه نسخة طبق الأصل من أحداث الشغب الدموية التي كانت طرابلس قد شهدتها قبل يومين : نهب مكتبة مركز المعلومات الأميركي (USIS) وإحراقها ونسف خط أنابيب الشركة العراقية للبترول (IPC) في ضوء فداحة هذه الأحداث أعلنت الحكومة فورا حالة التأهّب وفرضت نظام منع التجول، وقد سارع وزير الخارجية شارل مالك إلى الاحتجاج لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة على «التدخل الواسع والسافر في الأحداث الجارية حاليا في لبنان ... وتدفق المسلّحين الذي لا يزال جاريا على قدم وساق من سوريا» (Middle Eastern Affairs1958: 240) .

هذه الاتهامات أغضبت دون شك قادة المعارضة وقد ذهب صائب سلام، بعد خمسة أيام من اندلاع الأحداث في بيروت، أبعد من ذلك حين أعلن :

> إن الرئيس لم يحترم ارادة الشعب ولكنه لجأ إلى الحديد والنار بحيث حوّل هذه الحركة النضالية السلمية إلى ثورة دموية اضطر فيها الشعب إلى الدفاع عن نفسه وعن مبادئه في مواجهة التحريض والعدوان والقتل. لقد قتل المئات في بيروت وفي أماكن أخرى.
> لم يكتف الرئيس ووزير خارجيته شارل مالك وزمرتهما بما استخدموه من الوسائل والسبل للهيمنة على الأكثرية الشعبية التي عارضت سياستهم الغبية، وانما لجأوا إلى ما هو أخطر وأشد مكرا من السبل، إنهم يحاولون الآن توجيه ضربة قاضية إلى صميم الوحدة الوطنية باثارة النعرة الطائفية واشعال الحرب الأهلية.
> إننا على يقين من أن الشعب اللبناني الواعي الذي نجح من قبل في التصدي لمؤامرات شمعون ومالك وأنصارهما السابقين سينجح الآن أيضا في هزم هذه المؤامرات الشريرة. إن ثورة الشعب ستبقى ثورة وطنية صافية ولا مكان فيها للاستغلال الطائفي.
> كلنا لبنانيون أصيلون نعمل لمصلحة لبنان وحده، ونحن نبذل اليوم قصارانا في مقاومة مؤامرة الشر والحيلولة دون وقوع حرب أهلية. (Agwani 1965: 72-73) .

بعد وقوع انفجار في إحدى القاطرات الكهربائية (الترام) في بيروت في ٢٦ أيار قُتل فيه أحد عشر شخصا وجُرح العشرات أصدر مجلس الوزراء، الذي روّعه تصعيد مستوى العنف والشغب، مرسوما أجاز فيه تطويع ميليشيا من المدنيين تساعد في قمع الثورة. هذه الخطوة شجبها بعنف القادة الروحيون بمن فيهم البطريرك الماروني بولس بطرس المعوشي الذي ذهب إلى حد المطالبة باستبدال اللواء فؤاد شهاب بالرئيس شمعون وذلك اعتبارا منه أن الوضع من الخطورة بحيث لا يتسع لأية مساومة (The Middle East Journal) .

وعندما كانت القوات الأميركية تنزل على شواطئ لبنان (١٥ تموز ١٩٥٨) رفع سلام لواء الواجب ودعا «شباب لبنان الباسل» إلى الدفاع عن وطنهم.

أيها الشباب الباسل في المقاومة الشعبية، اليوم، وفيما تمر البلاد في أقذر مرحلة من مراحل تاريخها الحديث، ندير أنظارنا اليكم. إننا أمام خطر داهم وقد عادت الامبريالية بجيوشها إلى أرض الوطن الحبيب في مؤامرة مشينة حيكت بالتعاون مع العميل الخائن كميل شمعون وزمرته المجرمة.
إن الواجب الوطني يدعوكم إلى النزول إلى ساحة الشرف بشجاعة الأبطال دفاعا عن بلدكم وأرضكم وحريتكم. لقد قاتلتم وناضلتم لتحرير بلادكم من وحشية الامبريالية ومآسيها ولكن ها هو الخائن شمعون، الذي أقسم على الولاء للوطن يخون القَسَم والعهد ويدعو العدو إلى احتلال الوطن، وبذلك أسقط شمعون القناع وكشف عن نواياه. انه خائن لوطنه ومتآمر على الذين آمنوا بالسيادة والاستقلال. (Agwani 1965: 293).

بعد توقيع بيانه بوصفه «القائد الأعلى للقوات الشعبية» أدان الغزو ووجه انذارا إلى المعتدين بأن عليهم أن يسحبوا قواتهم من أرض لبنان. وقد استمر سلام، حتى بعد انتخاب شهاب رئيسا للجمهورية (في ٣١ تموز ١٩٥٨) وعلى رغم الترحيب الذي أبدته المعارضة بهذا الانتخاب، في الاصرار على المطالبة بسقوط شمعون وانسحاب قوات العدوان وإلا فان المقاومة الشعبية لن تتخلّى عن سلاحها (Agwani 1965: 377).

من منظور حزب الكتائب لم تكن الأزمة مجرد نزاع حول الخلافة الرئاسية أو نوعية القيادة أو نتيجة الاضطراب والمظالم التي ولّدها نظام سياسيّ غير عادل، وإنما كان الحزب يرى فيها تعبيرا عن توتر عميق الجذور وأساسيّ يتعلق بطبيعة الهُوية الوطنية للبنان والقلق المتعاظم على الحكم الذاتي للبلد وسيادته كدولة مستقلة. والحقيقة أن قيادات الحزب اعتبرت مسألة الخلافة الرئاسية مجرد ذريعة مؤاتية توسّلها القوميون العرب والناصريون من بين جماعة الثورة لتشويه الكيان السياسي اللبناني وتفتيته وتدمير أسسه ومن ثَمَّ إعادة تأسيسه نظيرا للانظمة الاقليمية الأخرى «الثورية» و«التقدمية».

عادت المخاوف المسيحية القديمة-الجديدة، خصوصا مخاوف الموارنة، من كونهم أقلية مهدَّدة على وشك أن يبتلعها بحر من الدول الاسلامية المجاورة والجماهير العربية المجيّشة، فاستيقظت من جديد وكان الرئيس شمعون، ابن الخبرة والحنكة السياسيتين، مدركا كيف يلعب على هذه المخاوف بغية استدراج الدعم من العناصر المسيحية الساكنة وغير النشطة سياسيا. كانت مظاهر هذا الوعي الطائفي واضحة في المجتمع الماروني من قبل ولم تكن بحاجة إلى من يثيرها من جديد. يقول Desmond Stewart، الذي كان يعيش في جونيه في تلك الفترة:

مَن يَعشْ بين الموارنة يَحسَبْ أن المسيحية رأت النور على ضفاف نهر السين الفرنسي وليسَ على ضفاف الأردن، رأيت كهنة فرنسيين في أثوابهم الكهنوتية وسمعت قرع

> الأجراس هناك أكثر مما أذكر أنني سمعتها في أكسفورد... كانت الروح في جونيه - البلدة الكئيبة على رغم جمالها - تنتفض زاخرة بالحياة أيام الأعياد الدينية كعيد ارتفاع السيدة العذراء مثلا او عيد العَنْصرة: عندها تزدحم الأرصفة بالموارنة وتنتقل العربات المزينة والحاملة فرَقا رمزية من الساحة المركزية حيث مبنى البلدية الفرنسيّ التصميم إلى احدى الكنائسَ: شباب متحمسون يتصببون عرقا في أشعة الشمس، صليبيون يرتدون صلبانا قرمزية اللون على صدورهم، وسوى ذلك من الرموز والشعارات والشعائر. بعد العربات تأتي مركبة على متنها كهنة يحتفلون بالقداس الالهيّ على المذبح. مناسبات غريبة لكنها زاخرة بالحرارة.
> معظم الأبنية الحجرية الفخمة كانت ملكا لأناس تزلّفوا للفرنسيين ثم للبريطانيين وها هم اليوم يرمون الأميركيين بنظرات التودد ونشدان الفائدة. كانوا يفاخرون بأنهم يختلفون تماما عن العرب مدّعين أحيانا أنهم فينيقيون وأحيانا أخرى أنهم متحدرون من الفرنجة الصليبيين.
> يفاخرون بأنهم يتكلمون الفرنسية ويشيرون إلى فرنسا على أنها الأم الحنون. كانوا يقرعون أجراس البشارة في مواجهة المآذن التي لا تبعد كثيرا فهي في بيروت وطرابلس. اذا سألتهم «هل من مسلمين هنا؟» نظروا اليك مذهولين ثم أجابوا، «هنا في جونيه؟ ولا واحد: الكل هنا موارنة» (ستيوارت ١٩٦١ : ١٠ - ١٢).

معضلة شمعون كانت صعبة وشائكة، خصوصا لأن العديد من وجهاء الموارنة (كالبطريرك والرئيس السابق بشارة الخوري، وآل فرنجية وآل عمون) بالاضافة إلى أعضاء «القوة الثالثة» (أمثال اميل البستاني وهنري فرعون وشارل حلو وألفرد نقاش وفيليب تقلا وغسان تويني) كانوا قد محضوا تأييدهم المعارضة، على الأقل في ما يخص مسألة الرئاسة. وكان تويني، صاحب النبرة الأعلى بين هذه المجموعة على الأرجح، قد حذر دائما - في مقالات لاهبة - من اللجوء إلى العنف او الاستعانة بالخارج أو إثارة النعرة الطائفية مطالبا كلا من الثوار والموالين على السواء بان يتجاوزوا خلافاتهم الصغيرة ويجنبوا لبنان مساوئ «ثورة» خادعة.

حاول تويني، بوصفه عضوا في «القوة الثالثة» المحايدة أن يقوم بدور الوسيط بين الجهتين المتخاصمتين ولكن دون أن يتردد في توجيه اللوم القاسي اليهما معا ولا في طرح المسائل الأشد حساسية الكامنة وراء النزاع وفي صلب أسبابه طرحا صريحا وواضحا. ففي مقال افتتاحيّ كتبه في الخامس عشر من آذار، أي قبل اندلاع أعمال العنف بشهرين، لاحظ أن المسلمين اللبنانيين يتطلعون إلى قيادة عبد الناصر بحماس يكاد في غلوّه يدنو من تأليه الرجل وهذا الغلوّ لا يدفع المسيحيين إلا إلى تحويل شمعون رمزا مماثلا ولكن على الضفة المقابلة: «الاستفزاز يقابله الاستفزاز... وإطلاق النار في الهواء احتفالا بأيّ من الزعيمَيْن «المؤلَّهيْن» لم يكن إلا خطوة واحدة تسبق إطلاق النار في الشارع وهي السانحة التي يتلقّفها بفرح أيّ أحمق متهوّر أو مرتزق يعيش على إشعال النار» (تويني ١٩٥٨ : ٥).

أما مآخذ تويني و«القوة الثالثة» على شمعون فكانت ناتجة من مسألتين: تجديد الولاية الرئاسية وتدويل الأزمة، ففي حين كان تويني مصرّا على أن شمعون يجب أن يكمل فترة ولايته الدستورية حتى يومها الأخير لا أن يستقيل فورا عند مشيئة المعارضة كان، من ناحية ثانية، مصرّا على أن من واجب شمعون أن يصرّح علنا بأن ليس لديه أية نيّة على الاطلاق في محاولة تجديد ولايته وهو اذا لم يُدْلِ بهذا التصريح فان موقفه سيشكل دعما معنويا للمعارضة. كذلك كان لدى تويني مأخَذ على خطوة الحكومة بحمل شكواها ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، ليس لأنه كان يعتبر أن التدخل غير قائم بالفعل ولكن اعتبارا منه أن اللجوء إلى الخارج لن يزيد لبنان إلا اعتمادا على الخارج. أما المشكلة الحقيقية، كما حذّر تويني، فستسفر عن وجهها الصحيح متى توقف القتال: «انها مشكلة المصير الذي ينتظر بلدا جعلنا منه دولة ولكن لم نعرف كيف نرفعه إلى مرتبة الأمة» (تويني ١٩٥٨: ٣٨).

في اليوم التالي لنزول قوات المارينز الأميركية في الخامس عشر من تموز، كان تويني أكثر حدة ووضوحا في انتقاده المتقاتلين:

> لأولئك المسيحيين الذين ما فتئوا يقنعون أنفسهم بأنّ عصر المحميات والحملات الصليبية لم ينقض بعد نقول بصراحة كلية إن الاسطول السادس لم يُنزل قواته لأجل حمايتهم وانما لحماية مصالحه هو الحيوية وان مصالحه الحيوية هذه لا دين لها، ولكن ان لم يكن بد من تحديد الهُوية الدينية للذين توجد مصالحه عندهم لقلنا إنهم المسلمون الذين سيحاول الغرب أن يكسب ودهم وصداقتهم (تويني ١٩٥٨: ٥٤).

وعلى الوتيرة ذاتها كان يوجّه انتقاده الساخر إلى قادة المعارضة الذين سمحوا لأنفسهم بأن يصبحوا سجناء المواقف المتطرفة التي ترضي أتباعهم، وأن يستمروا في التمرد والثورة بعد أن مضت فترة طويلة على طيّ تجديد الولاية الرئاسية لشمعون معتبرا أن مصالحهم السياسية الشخصية تعلو عندهم مصلحة البلاد والشعب. وفي مقال افتتاحي لاهب آخر أعلن أنه، مع كون الاصلاح الجذري في لبنان هو احدى أغلى الامنيات لديه، لا يمكن أن يقف إلى جانب الثورة نظرا إلى كونها لا تحمل من الاصلاح ما يستحق سفك نقطة دم واحدة. «هل نحرر الشعب عن طريق قبائل صبري حماده أو بواسطة عصابات سليمان فرنجية؟» (تويني ١٩٥٨: ٤١).

طبعا لم يكن شمعون يحتاج جهدا كبيرا لاثارة المشاعر الطائفية، ففي لبنان طالما كان هذا الأمر من المهمات السهلة ومن هنا فان قليلا من أعمال التحدي والاستفزاز كان كفيلا تحويل النزاع المدني إلى كل ما تحمله الحروب اللامدنية من الهمجية والتوحش. لقد نجح شمعون إلى حد ما في استقطاب قسم كبير من المجتمع المسيحي حتى أن معظم الكهنة من غير الرتبة الأسقفية بالاضافة إلى عدد من المطارنة كانوا يدعمون موقفه ضد موقف البطريرك

المعوشي، وفي بعض الحالات كان هؤلاء الكهنة يحثون رعاياهم خلال الاحتفالات الدينية على دعم الرئيس شمعون (Qubain 1961: 83) . كذلك بلغ الوضع بالحكومة أن زودت بعضهم بالسلاح (كجماعة مغبغب في الشوف) بعد فشل محاولاتها المتكررة في جعل قوى الأمن تلعب دورا أكثر نشاطا في النزاع.

بخلاف الانطباع الذي كان سائدا، لم يكن حزب الكتائب نصيرا معجبا بشمعون دون أية مآخذ عليه وعلى عهده، ففي السر كما في البيانات العلنية والمقالات المتكررة في زاوية الرأي من جريدة العمل الناطقة باسم الحزب، كانت الكتائب تعارض بشدة وبصورة حاسمة أية محاولة لتعديل الدستور تمكينا لشمعون أو لأي رئيس آخر من تجديد ولايته. وبكلمة أوضح فان شمعون بالنسبة اليهم كان يمكن الاستغناء عنه أما النظام فلا. كذلك كان الحزب على شيء من الحذر حرصا منه على ألا يدخل في تحالف وثيق مع عهد كان على وشك أن يفقد صدقيته. كذلك فان الكتائب لم تكن راضية عن المنحى الطائفي الذي اتخذه النزاع ولا عن الهياج الانقسامي الديني الذي نسبته الكتائب إلى تصرف المعارضة كما إلى التحريض السافر الذي كانت تمارسه سوريا ومصر.

عندما أصبح النزاع متمحورا حول معادلة «مع العرب- ضد شمعون» لم يعد أمام الكتائب خيار سوى أن تغيّر وجهة أشرعتها، ذلك أنها بدأت تعتبر أية معارضة لشمعون، على الأقل من حيث دلالتها، خطة أو مؤامرة لنسف سيادة لبنان والولاءات الوطنية لكيانه. عند هذه النقطة تحديدا اتخذت الكتائب موقفا حازما وحاسما في وضع وزنها دعما للحكومة.

لكن هذا الدعم لم تترجمه الكتائب في البداية عملا قتاليا أو تورطا في حرب الشوارع على رغم ما كان شائعا عنها من صورة المنظمة شبه العسكرية وهي الصورة التي اكتسبتها من المظهر الرجولي المتطرف لمجموعة الشباب المتفانية التي كانت تشكل قوة الحزب الضاربة (Staokes 1975) . لا شك في أن الحزب لم يكن سعيدا بدوره شبه العسكريّ خصوصا أنه كان يعتبر النزاع بين اللبنانيين ناتجا من تحريض العناصر الغريبة و«الايديولوجيا المستعارة» المتآمرة بهدف إضعاف النسيج الاجتماعي الداخلي للدولة وبالتالي خلق الظروف المؤاتية للتدخل الخارجي.

ما من شك في أن أحزاب الكتائب والسوري القومي الاجتماعي والطاشناق الأرمني قدمت دعما واضحا للقوات الحكومية في مواجهتها قوات الثورة المعارضة، لكن دور الكتائب في هذا المجال - وبحسب كل المصادر - كان محدودا خصوصا مَتى قورن بدور الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تحمّل العبء القتاليّ الأكبر والذي غالبا ما بادر هو إلى فتح المعارك وإشعال المواجهات في كل مناطق النزاع تقريبا. مشاركة الكتائب كانت، على العموم، مقتصرة على بيروت ومواقع القوة المسيحية في جبل لبنان، وحتى في تلك المناطق لم يتجاوز دورهم مساعدة قوات الأمن في مراقبة الشارع (Qubain 1961: 84)،

(Entelis 1974: 176) . الجدير بالملاحظة في هذا المجال أن هذه الحقيقة تفسّر، دون ريب، خلوّ معظم الكتابات الصادرة عن المعارضة حول الأزمة وصيحات التهجم والغضب التي كانت ترفعها بوجه شمعون ومالك والصلح والحزب السوري القومي الاجتماعي من التعرّض للكتائب.

هذا المقطع الزمني من التعاون المستغرب بين حزبي الكتائب والسوري القومي الاجتماعي يستحق دون شك وقفة توضيحية وجيزة، فقد وجد الحزبان نفسيهما، على رغم العداوة المتجذرة والاختلاف الإيديولوجي العميق بينهما، شريكين في ائتلاف مؤات وان يكن عابرا ففي الأزمات، لبنانية او سواها، كثيرا ما نرى تحالفات غريبة تجعل منها ظروف معينة أمرا مقبولا. انها ببساطة واحدة من الحالات المتكررة العميقة الجذر في المظهر الفئوي لثقافة سياسية إنقسامية تتغذى على تنقّل التحالفات السياسية بقدر ما يغذيها أيضا تنقّل الخلافات الشخصية.

طبعا اذا استثنينا عداء الحزبين المشترك والعابر للفئة الثائرة لم يبق الكثير مما يجمع بينهما والحقيقة أنّ الصدام بين الحزبين كان، حتى ما قبل اندلاع القتال في شهر أيار بفترة وجيزة، من الأمور المألوفة. إن أساس الايديولوجيا القائمة عليها سياسة الحزب السوري القومي الاجتماعي ينكر على لبنان مجرد الحق بالوجود كيانا سياسيا مستقلا، من هنا فان الحزب لا مصلحة حقيقية أصيلة لديه في أن ينعم لبنان بالاستقرار على المدى الطويل، ولا كان يُسعده كثيرا، وهو الحزب العلماني المجاهر بعَلمانيته، الحفاظ على مجتمع تعدّدي ذي ولاءات طائفية متقادمة.

كما الأحزاب والحركات السياسية الأخرى التي أنشئت في ثلاثينات القرن الماضي تبنى الحزب السوري القومي الاجتماعي المشاعر القومية والتحريرية التي كانت تفرضها ظروف تلك الحقبة، وعلى الصعيد الايديولوجي أعلن الحزب نظرته العلمانية التقدمية الرافضة للاقطاع وعقيدته القومية السورية الملتزمة إعادة توحيد ما تسميه هذه العقيدة «سوريا الطبيعية» التي تضمّ منطقة الهلال الخصيب بالاضافة إلى العراق وقبرص. لقد نما الحزب، بفضل ما تمتع به مؤسسه وزعيمه أنطون سعادة من الكاريزما والفكر النيّر العميق وعبقرية التنظيم والقيادة بالاضافة إلى مسحة من الفاشية وصرامة النظام التوتاليتاريّ، من جمعية صغيرة شبه سرية ومنفية إلى حزب كبير انتظم في صفوفه ما يقارب خمسة وعشرين ألفا من المنتسبين الآتين من كل المجموعات الطائفية (Yamak1966 ، سليمان ١٩٦٧ ، شويري ١٩٧٣).

فُشلَ الحزب في تولّي السلطة أو حتى في انتزاع الاعتراف به حزبا سياسيا ما زاد من مشاعرَ الاحباط في صفوف قيادييه ومنتسبيه ومع الوقت دفع به نحو العنف، وواقع الأمر أن العنف بات، منذ العام ١٩٤٩، السبيل الوحيد الذي يأمل الحزب من خلاله أن يخلق

الظروف المؤاتية لتحقيق أهدافه. في العام ١٩٥١ خطط الحزب لاغتيال رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان أكثر من مرة، ونجح في تنفيذ خطته، وفي العام ١٩٥٥ اغتال أحد أعضاء الحزب، بأمر مباشر من رئيسه، العقيد في الجيش السوري عدنان المالكي[٧]. في العامين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ اتّهم الحزب بتدبير مؤامرة ضد الحكم في سوريا فتمّ قمعه هناك وقد سُجن العديد من قادته أو حكم عليهم بالاعدام (Yamak 1966: 146).

لقد جذبت إليه عقيدته العلمانية المعارضة لرجال الدين ودعوته إلى طرح فلسفة قائمة على العقل تتصدى لمعالجة ما يشكو منه مجتمع الشرق الأدنى على الصعد الاجتماعية-الثقافية والسياسية والاقتصادية جيلا من المفكرين المثاليين والسياسيين النشطين والمتطرفين. كذلك فان ما اكتسبه الحزب من المهابة والمهارة في خوض المعارك قد جذب إليه أيضا عديدا من المتحمّسين المقاتلين الذين حرمهم المجتمع حقوقهم وموقعهم.

لم يكن لدى الحزب السوري القومي الاجتماعي الكثير مما يخسره وهو كان مدفوعا بمشاعر العداء والمرارة الحاقدة، فبالاضافة إلى انعدام الثقة لديه بالشيوعية والبعث ونموذج عبد الناصر من العروبة كانت عروقه تغلي غضبا من اعدام زعيمه سعادة وخصوصا من الطريقة المخادعة التي تم بها الاعدام. ونظرا لكونه مرذولا ومرفوضا في كل مكان بات لبنان مرتعه الوحيد وساحة معركته اليتيمة، ولكنّ الحزب مع ذلك لم يكن لديه أيّ ولاء لاستقلال لبنان او حتى للحفاظ عليه كيانا سياسيا. من الواضح أن كل هذه المشاعر المثالية لم تكن تشكل حافزا لدى الحزب، فحافزه الوحيد كان الحفاظ على نفسه، وبما أن انتصار المعارضة كان يعني تصفيته فقد حارب الحزب باندفاع قارب التهور وفي كل مكان.

مع أن الحزب كان محظورا في العراق وسوريا والأردن فقد وجد النظام العراقي من المناسب دعم نشاطه الانقلابي في لبنان نظرا لما يتشاركان فيه من الكراهية للنظام السوري والجمهورية العربية المتحدة الحديثة الولادة. معظم الدعم الذي حصل عليه الحزب، مالا وسلاحا، جاء من العراق، وقد شنّت الميليشيا التابعة له والبالغة ثلاثة آلاف عنصر أشد المعارك ضراوة دون أن تعير اهتماما كبيرا للخراب والدمار اللذين خلّفهما القتال في البنية التحتية ومرافقها الحيوية.

طرابلس

لقد أظهر ما شهدته طرابلس من الاضطراب، وهو الأشرس بما لا يحد والأكثر تدميرا، انماطا من التعبئة والعنف لم تشهد مثلها مناطق أخرى. إن الطابع العام ل «المقاومة الشعبية»، كما في بيروت وجبل لبنان وصيدا إلى حد كبير، كان طابعا ثوريَا وطرابلس كانت، كسواها من المناطق ذات الكثافة السكانية الاسلامية في حقبة عمت فيها مشاعر

القومية العربية، تعارض بشراسة سياسة شمعون الخارجية المناصرة للغرب. رشيد كرامي، ابن العائلة العريقة في زعامة المدينة، لم يلحق به ذلّ الهزيمة في انتخابات العام ١٩٥٧ المشؤومة كالذي لحق بسواه من زعماء المناطق الأخرى، لكن مع ذلك كان غير راض عن اهمال الحكومة مدينة طرابلس دائرته الانتخابية وقاعدته السياسية والشعبية وثانية المدن اللبنانية حجما. كذلك كان ينتقد الفساد والمحسوبية اللذيْن كان يعتبر أنّ الشمعونيين يمارسونهما.

لكن كل ما عدا ذلك كان في طرابلس مختلفا، فالشرارة التي أطلقت موجات الاضطراب والمواجهات في كل أنحاء البلاد بدأت، كما يذكر الذاكرون، في طرابلس حيث استمر التوتر والمعارك على وتيرة متصاعدة ومتزايدة في حدتها طوال الأشهر الخمسة التي استغرقها النزاع أما في بيروت، بالمقارنة، فقد وقع معظم القتال العنيف خلال عطلة أسبوع واحدة بين الرابع عشر والخامس عشر من شهر حزيران. في طرابلس كان عنف المواجهات وشراسة المعارك انعكاسا للخصومة الحادة بين الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والحزب الشيوعي مضافا اليها الولاء الشعبي الذي تحظى به عائلة كرامي بين الطرابلسيين على العموم.

في هذا السياق نذكر أن الانقسامات والخلافات السياسية في طرابلس كانت قد تسببت بنزاعات سياسية قبلئذ بفترة من الزمن، فمنذ أوائل شهر كانون الأول أي قبل اندلاع المعارك بستة أشهر كانت الحكومة قد أعلنت محافظة الشمال «منطقة عسكرية» بسبب تزايد أحداث التفجير ومحاولات الاغتيال وسواها من أعمال التخريب. كان واضحا أن هذه الاحزاب هي التي أطلقت التحرك الثوريّ أما الشرارة التي أشعلته فكانت عملية نهب المركز الاعلامي الأميركي (USIS) وتفجير خط الشركة العراقية للبترول (IPC) وهما الهدفان المفضلان للتخريب عند المتظاهرين القوميين، كذلك فقد هوجم المركز المحلي للحزب السوري القومي الاجتماعي، العدو اللدود لحزب البعث، ونُهب ثم أضرمت فيه النار (Hottinger 1961: 132 - 33) وقد قتل في يوم واحد من المواجهات وأعمال الشغب - التاسع من أيار - خمسة عشر شخصا وجرح مائة وثمانية وعشرون آخرون (Middle East Affairs 1958: 239).

بخلاف الوضع في المناطق الأخرى لعب الجيش في طرابلس دورا كبيرا ومباشرا، ففي حين بقي دوره خارج طرابلس هامشيا وظرفيا ولم يتدخل الا نادرا وفي المواجهات الخطيرة وذلك بسبب حرص شهاب على ابقائه حياديا خارج دائرة الصراع، فقد تولى الجيش في طرابلس مسؤولية كبيرة مستخدما العربات المدرعة والدبابات والمدفعية الثقيلة وهذا كان من أسباب ارتفاع عدد الاصابات. يقدَّر أن مائة وسبعين شخصا قتلوا في طرابلس والميناء (كرامي ١٩٥٩ : ٢٥٦)، وبما أن الارقام مستقاة من مصادر قريبة من الثوار فهي لم تذكر على

الأرجح ما لا يقل عن هذا الرقم من الاصابات التي وقعت في صفوف قوات الأمن والموالين للحكومة. التدمير المادي أيضا كان كبيرا في طرابلس مقارنة بالمناطق الأخرى، فقد دمّر القصف العنيف والقصف المضاد مناطق كثيفة السكان في المدينة القديمة وفي الميناء على السواء.

قد يكون تورّط الجيش الواسع نسبيا في طرابلس جاء انعكاسا لأحداث وتطورات سياسية متعلقة بمنطقة الشمال بالذات فقد كانت زغرتا، التي تعتبر تقليديا كفة الميزان المسيحية مقابل طرابلس المسلمة بأكثريتها، آنذاك غارقة في صراع دموي على الزعامة وهو الصراع الذي يشكل صورة متكررة للتنافس والخصومة بين جماعاتها الاقطاعية. كان شمعون قد حاول، انطلاقا من توجهه المعارض للاقطاعية، أن يساند آل الدويهي منافسي آل فرنجية في زغرتا وكانت الحملة الانتخابية الحامية الوطيس قد أشعلت تلك المعركة المشؤومة في الخامس عشر من شهر حزيران ١٩٥٧ في الساحة المفتوحة لاحدى الكنائس في بلدة مزيارة والتي حصدت ثمانية وثلاثين من المصلّين الأبرياء وأصابت أكثر من ثلاثين بجروح. هذا الوضع المتوتر في زغرتا بلدة آل الدويهي حال دون مشاركتهم في أحداث الأزمة اللبنانية الأوسع والدائرة رحاها في طرابلس، والأرجح أن القوات المسلّحة دخلت المعترك لسدّ هذا الفراغ.

كما في بيروت إلى حد كبير انقسمت طرابلس إلى منطقتي حرب رئيسيتين، المدينة القديمة - ذات الأزقة المتشابكة والمتداخلة والاسواق المسقوفة وممرات المشاة الضيقة والتي يشكل الجامع المنصوري موقعا وسطا فيها - كانت تحت سيطرة الثوار وكانت المدينة القديمة والميناء معا تضمان حوالى أربعين الف نسمة أكثريتهم العظمى من المسلمين السنّة. كان التيار الناصريّ والقومي العربي تيارا جارفا قويّ الوطأة صارخ الصوت، وكانت جماهيره المفعمة بالعاطفة الجياشة وشعاراته المحكية والمكتوبة والمرفوعة على اليافطات والأعمدة والجدران وعظات المساجد أيام الجمعة كلها مأخوذة بعبد الناصر إلى ما يشبه التأليه وكانت تدعو إلى الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. أما الضواحي الجديدة التي كان يسكنها خليط ممن انتقلوا من المدينة القديمة ومن القرى والبلدات المجاورة فكانت تضم تنوعا طائفيا نسبيا وكانت موالية للحكومة بنسبة كبيرة (راجع Gulick 1967 لمعرفة التركيب الديمغرافي والطائفي لمختلف المناطق في طرابلس).

كانت الحركة الثورية في طرابلس تبدو أيضا أكثر تنظيما وإن لم يواز هذا التنظيم بدقته احدى «دوائر باريس البلدية» كما عبّر أحد المراقبين المعجبين بذلك التنظيم (Stewart 1958: 110)، لكن الثوار مع ذلك قد شكلوا آلية تنظيمية واضحة تديرها قيادة مركزية من ثمانية أعضاء ومكتب تنفيذي من سبعة أعضاء وتتفرع عنهما سلسلة من القياديين يتقاسمون العمل والمسؤوليات. كذلك أنشئت محكمة ثورية وغيرها من المؤسسات البديلة عن المؤسسات الحكومية. كان رشيد كرامي أكثر من مجرد رئيس اسميّ للمعارضة، فبوصفه وريث عائلة

الزعامة وقائدا ناصريا وقوميا عربيا بامتياز كان يمارس سلطة واسعة ويتمتع بشعبية كبيرة في منطقته الانتخابية، أما مساعدوه في المواقع القيادية (أمثال الرافعي وعدره ومعصراني وحمزه والبغدادي) فكانوا ينتمون إلى نفس الخلقية والتيار الفكري كما كانوا أبناء عائلات سنية معروفة ذات ميول بعثية وقومية.

هناك أيضا دليل وان لم يكن محسوما تماما على أن «المقاومة الشعبية» في طرابلس قد استفادت من كميات أكبر من الأسلحة المهربة عبر الحدود السورية وسواها من المصادر كما جاءها رافد من الرجال أيضا، ونظرا لكون القسم الأعظم من المنطقة الشمالية كان تحت سيطرة المعارضة وبما أن طبيعة المنطقة الحدودية بمعظمها وعرة المسالك ليس من السهل مراقبتها فقد شكل هذان العنصران عاملا مسهّلا لتدفق تهريب السلاح وتسلّل المقاتلين على نطاق واسع. المعلومات المنشورة والمستقاة من مصادر محلية تؤكد هذه الحقائق، فمنذ أوائل العام ١٩٥٧ بدأت عمليات تهريب السلاح والذخيرة وأخذ مواطنون من الجمهورية العربية المتحدة ومسؤولون حكوميون فيها يشاركون في أعمال ذات طبيعة انقلابية ويديرون النشاط الثوريّ ويعبّئون له العناصر المقاتلة (Middle East Journal 1957, 1958, Middle East Affairs 1957).

الشوف

شهدت منطقة الشوف بعضا من أكبر المعارك وأشرسها وقد ذهب كمال جنبلاط إلى أبعد مما ذهب سائر قادة المعارضة حين أقام حكما ذاتيا في منطقته متحديا بذلك هيبة الدولة وسلطتها. وقد أقيمت وحدات ادارية لتنظيم التموين والامدادات والأمن والشرطة والقضاء والقوى المسلحة وجُعلت المختارة عاصمة المنطقة كما كان قصر جنبلاط فيها مركزا لقيادة الحكومة الثورية. لا شك في أنه كان سعيدا بهذا الدور الثوريّ الذي كان يقوم به وغالبا ما كان يتحدث عنه بشيء من الافتخار وبذكائه المعهود يثير حوله أهمية خاصة، وقد أحاطته وسائل الاعلام المحلية والعالمية بتغطية وافرة ومثيرة، خصوصا في عرضها معارك الشوف وكان ذلك بسبب الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة وما أعادته إلى الاذهان من النزاعات المارونية-الدرزية ومن صور المذابح في العام ١٨٦٠.

لم يكن صعبا على كمال جنبلاط أن يبرر اختياره اللجوء إلى الثورة المسلحة، فالاصلاحيّ الشغوف والمنظّر الثوريّ ورجل الفكر والمعرفة والثقافة الواسعة لم يكن أسهل عليه من تمويه مصلحته الفئوية الشخصية وراء غلاف من النظريات السياسية الراديكالية والدعوة إلى التحرير. لقد مهّد لكتابه الزاخر بالعاطفة الانفعالية، وهو كناية عن كرّاس كتبه بُعَيْد الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨، بهجوم كلاميّ مرير على ما سمّاه «الفوضى

المستشرية والمادية المتوحشة والرياء ... والتأثير الفاسد والمفسد المتأصل في التراث الفينيقي ... والانتهازية وارتهان السياسيين اللبنانيين والأيدي الأجنبية التي هدرت موارده (لبنان) وفتّتت مفاهيمه وثقافته السياسية» (جنبلاط ١٩٥٩ : ١٠ - ١٥). لم يوفر أحدا في تهجّمه لكنّ الحصة الكبرى طبعا كانت لشمعون والذين «يأتمرون بأمره» وفي طليعتهم الصلح ومالك الذين اعتبرهم مسؤولين عن خيانة المشاعر العربية وأتباعا متزلّمين عند الامبريالية الغربية، يعمّقون العداء الطائفي وينتهكون معنويات الشعب والحياة العامة. «لقد بلغ البغاء والاتجار بالرقيق الأبيض والمخدرات والمقامرة ... ذروة الذروة»، على حد اتهام جنبلاط، في «عهد شمعون اللعين» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٣٣). كان جنبلاط يرى في هؤلاء وفي شركائهم من السياسيين المنتفعين الأسباب التي أدّت إلى فشل الثورة في تحقيق التحوّل الجذري للمجتمع ومؤسساته السياسية العفنة. وفي طرحه برنامجه الاشتراكي اعتبر :

> أن نظرية الليبرالية، أو الحرية المطلقة في السياسة، هي خاطئة بالنسبة للبنان وقد أورثتنا هذه الفوضوية الفردية في حياتنا العامة والخاصة، حتى أضحى الناس في هذا البلد من الانانية والانكماش على مصالحهم والتعلق إلى حد كبير، لا يأبهون إلا لما هم عليه مباشرة، ولا يسعون إلا لما يدور في أفقهم الصغير، ولا يقصدون إلا ما فيه لهم نفع محدود ... (جنبلاط ١٩٥٩ : ١٦١ كما ورد النص بحرفيته في كتاب كمال جنبلاط «حقيقة الثورة اللبنانية»).

في نظر جنبلاط كان ازدهار لبنان الاقتصادي بمعظمه عائدا إلى كون بيروت قد باتت «ناديا ليليا لأبناء العائلات المالكة العربية والرأسماليين العرب ومركزا عالميا للتجارة بنوعيها الشرعي واللاشرعي» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٣٣).

لكن النقطة الأبرز والأهم - وجنبلاط كان واضحا في التعبير عن ذلك - كانت تتمثل بفشله في استعادة مقعده النيابي الذي شكل ضربة قاسية جدا لصدقيته وموقعه السياسيين خصوصا أن عضوية المجلس النيابي كانت تعتبر من مستلزمات المهابة التي يفرضها انتماؤه إلى عائلة عميقة الجذور في التراث الاقطاعي. سقوطه في الدورة الانتخابية كان مفترقا حاسما دفعه إلى سلوك منحى أشد ميلا إلى القتالية في معارضته وحين أدرك أن هذا المسلك ليس هو الاتجاه الأصح كان الأوان قد فات، هذا مع العلم أنه حتى تلك المرحلة كان طرحه مستوحى من ستراتيجيا غاندي القائمة على المقاومة السلمية وكان يبتعد عن الخيارات الراديكالية العنيفة. لكن هذا التوجه المتحفظ فَقَدَ منذئذ مكانه لديه، والأمر اللافت هنا هو أن سقوطه في الانتخابات وخروجه من الندوة البرلمانية، المنبر الذي كان يتيح له المشاركة في مناقشة الشأن العام والادلاء بدلوه حيال القضايا المطروحة، كان يعني بالنسبة إليه أن هذا الوضع قد قذف به مجددا إلى وسط المجتمع الاقطاعي بكل مافيه من أجواء النزاع والخصومات.

... وكان سقوطنا في الشوف ثالثة الآثافي، في الأزمة، بعد أن استخدم شمعون عصاباته المسلّحة في المنطقة من درك ومدنيين لترويع القرى المسيحية وإجبارها على التصويت ضدنا... ولما تأكدت فشلي الشخصي غادرت المنزل خلسة من الباب الورائي، وتوجهت إلى بيروت، مخافة أن يثور إخواني وأنا بينهم... وفعلا بلغتنا بعد ساعات أخبار الشوفيين وقد عمدوا فورا إلى قطع أسلاك الهاتف، وإلى التجمهر على الطرقات العامة وإلى القيام ببعض أعمال التحدي والاستفزاز المباشر للسلطة... وكان جهاز الادارة والأمن في المنطقة يقبل بجميع هذه التحديات ويتجنب مواجهتها خشية أن تتطور إلى ما هو أخطر... وحاولنا المستحيل لوقف مثل هذه الأعمال... فعسكر في منزلنا في الشوف عشرات المسلحين لا يريدون مغادرته... وكان بقائي في بيروت على مقربة من قوى الأمن التي تستطيع في كل حين اعتقالي، الضمانة الوحيدة لعدم اندلاع الثورة في الشوف قبل أن يتم اعدادها. ومنذ تلك الساعة وبعد مرور ساعات وأيام الراحة والقرف واليأس من السياسة وأربابها بدأنا نفكر بأن الثورة أضحت لا مفر منها وإلا كرسنا على نفوسنا كقادة، ذل تقاعس الأجيال في توجيه قوى الشعب الزاخرة برغبة الانتفاض. (جنبلاط ١٩٥٩ : ٨٣ - ٨٩ كما ورد النص بحرفيته في كتاب كمال جنبلاط «حقيقة الثورة اللبنانية»).

من اللافت جدا أنه على رغم الغضب العميق الذي تملّك جنبلاط فإن رغبته في انتهاج سياسة العنف كانت على شيء من الغموض والتردد وهو ما انعكس واضحا في عرضه التبريريّ لأعمال الارهاب والتخريب التي قام بها أنصاره. كذلك كان يتجنب التطرق إلى مصادر السلاح والعون العسكريّ اللذين كان يحصل عليهما. «لم يكن رجالنا وأنصارنا يملكون سوى عدد ضئيل من البنادق لا يتجاوز الثلاثين، لقد اتصلنا بمن يجب الاتصال بهم ولكن رغم كل الجهود التي بذلناها فقد أفلتت الأمور من يدنا ولم نتمكن من كبح جماح تسعة من الرجال المصمّمين الذين تسلّقوا جبل الكنَيْسة وارتكبوا أعمالا إرهابية كردّ فعل انتقاميّ. لقد نسفوا ودمّروا ما بلغته أيديهم من الجسور والسكك الحديد ومنشآت المياه وشبكات الكهرباء والهاتف ومراكز البلديات، وكانت هذه المغامرة البطولية، على محدوديتها، نوعا من صمّام الأمان الذي نفّس بواسطته أولئك الرجال غضبا مكبوتا كما شكلت ساحة للتدرّب على القتال بالذخيرة الحية» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٨٦). وبتعابير متوهجة بالاعتزاز تابع جنبلاط شرح التأثير العظيم لهذه «الأعمال الفدائية» في توليد فضائل التضحية بالنفس والبسالة والرجولة الحقة، وقد رأينا هؤلاء الرجال المفعمين بهذه الروح «يندفعون إلى حتفهم كمن يُهرَع إلى عرس ربيعيّ أو إلى الاحتفال بحياة جديدة» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٨٧).

على رغم الأهمية المحدودة لهذه الأعمال الارهابية الأشبه «بالنزهات الصغيرة» فقد لفتت جنبلاط وأتباعه إلى ما يتركه العنف من وطأة كاشفة على ضعف شمعون وعهد حكمه

الاستغلالي. إنه «لمن سخريات القدر» قال جنبلاط متعجبا، «أن نصبح نحن أيضا من ذوي الخبرة في زرع فنون الارهاب والرعب الجديدة في قلوب الحكام دون الاعتداء على حياتهم كما حدث لسوء الحظ في المراحل التالية من النزاع» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٨٨).

بهذا الكلام وبسواه مما برّر به ولُوجَه الحذر، ومن ثَمَّ المتعاظم، أعمال العنف السياسيّ انما كان يرفع عن نفسه الملامة عما شارك فيه هو من هذه الأعمال معتبرا أن ذلك كان من قبيل الستراتيجيا الدفاعية لصد عنجهية الحكام ووحشيتهم. بما أن الدولة قد أصبحت في عهد الحكم الشمعوني مجموعة من العصابات المسلحة فقد بات الرد الوحيد والمشروع على ذلك هو أن ينظم كل طرف عصاباته المسلحة، «فالدولة البوليسية»، كما أعلن، «لا تمكن مقاومتها إلا بما يماثلها من الاجراءات الثورية والقمعية» (جنبلاط ١٩٥٩ : ٩٠).

ما أن بدأ القتال حتى اكتسب اندفاعه الذاتيّ والمتصاعد أكثر منه، على الأرجح، في مناطق النزاع الأخرى، فالذي زاد من حدة المواجهات وشراسة المعارك عوامل عديدة وشديدة الوطأة ليس أقلها العداوة الشخصية المرة بين شمعون وجنبلاط والنسيج الطائفي المختلط للقرى والبلدات في الشوف حيث كان للموالين لشمعون تجمعات سكانية موجودة جنبا إلى جنب تقريبا مع القوات الجنبلاطية الثائرة، هذا بالاضافة إلى تهديدات جنبلاط بالزحف على بيروت واحتلال القصر الرئاسي لاجبار شمعون على الاستقالة.

اشتعلت المعارك الضارية في الشوف في الثالث عشر من أيار أي بعد مواجهات طرابلس الدامية بثلاثة أيام، ففي التاسع من أيار اتخذت «الجبهة الوطنية المتحدة» قرارا باطلاق الثورة المسلحة على أن يكون رأس الحربة فيها هجوم جنبلاط في الشوف ولم يكد يمضي يوم واحد على وصول جنبلاط إلى المختارة حتى هاجمت قوات الثورة بقيادته القصر الرئاسي في بيت الدين وبذلك أطلقت شرارة الأعمال العدائية المسلحة. ما من دليل على الدرجة العالية من الاستعداد المسبق والتعبئة القتالية الواسعة أوضح من تسارع الأحداث الذي جاء بعد تلك البداية.

استعرت معركة بيت الدين على مدى ثلاثة أيام متتالية، وقد اختلفت الروايات حول مجريات القتال واعداد المقاتلين والاصابات والتحركات ومدى التدمير وسوى ذلك باختلاف مصادرها الحكومية حينا والآتية من جهة الثوار حينا آخر (راجع Qubain 1961: 76: 78). لكن يبقى الأمر الواضح أن قوات جنبلاط نجحت في احتلال القسم الأكبر من البلدة حتى باتت على مرمى حجر من بلوغ القصر، حينئذ تصدت لها الحامية العسكرية التابعة للجيش بدعم من الموالين لشمعون ومعظمهم من الحزب السوري القومي الاجتماعي وأنصار نعيم مغبغب ومجيد أرسلان وقحطان حماده وردّتها على أعقابها. في اليوم التالي شُنَّ هجوم آخر ولكنه فشل في كسر حائط الدفاع الحكومي عن القصر.

في الخامس عشر من أيار شنّت القوات الحكومية هجوما مضادا كان يهدف إلى احتلال

المختارة والقبض على جنبلاط، وقد أبدعت مصادر الثوار في وصف ما شهده ذلك الهجوم من بطولات على أيدي الرجال الذين لم يكونوا مزودين سوى البنادق العادية وهم يقاومون القوات الغازية بأسلحتها الاوتوماتيكية وعرباتها المدرعة ومدفعيتها الثقيلة وغطائها الجويّ.

عند هذا المفترق برز إلى الوجود تغيّر في التحالفات الطائفية حمل معه صورة شبيهة بما شهده القرن التاسع عشر من النزاعات الطائفية، فقد بذل القادة الروحيون الدروز، أي عقّال الطائفة، جهودا كبرى للتوفيق بين التيارات الدرزية المختلفة مطالبين قيادات هذه التيارات جميعا بالعودة إلى التضامن في ما بينها ومحذّرين من الأخطار التي ستطاولهم جميعا اذا هم لم يتوحدوا. وقد انسحب، بنتيجة هذه الجهود، من المشاركة في القتال كل من مجيد ارسلان (وزير الزراعة آنذاك) وقحطان حماده وسرّحا أتباعهما تاركيْن لهم حرية التصرف. ومرة أخرى، بتعبير أوضح، يحلّ الولاء الطائفيّ في المرتبة العليا مقابل الولاءات الايديولوجية العابرة والمصالح السياسية.

مع انسحاب مناصريهم من الدروز كان لا بد للشمعونيين من الاعتماد أكثر فأكثر على مقاتلي الحزب السوري القومي الاجتماعي ورجال الدرك وسواهم من الموالين خصوصا أنصار نعيم مغبغب الذين استمروا حتى النهاية أعند الداعمين لشمعون وأخلصهم[٨]. وكما في مناطق النزاع المعبّأة الأخرى خاض مقاتلو الحزب السوري القومي الاجتماعي أعضاء منتسبين أو متطوعين غير نظاميين القتال بكل ما لديهم من الامكانات وبضراوة مشهودة. كان جنبلاط في هذه الأثناء يعزّز قواته بمتطوعين من دروز سوريا، وقد خيضت المعارك الضارية بين خندق وخندق طوال شهر حزيران في محاولات يائسة للسيطرة على بلدات الشوف الأوسط وقراه (بتلون، الفريديس، وعين زحلتا)، كذلك وقعت أشرس المعارك التي استمرت اسبوعا كاملا على الهضاب الستراتيجية المشرفة على مطار بيروت الدولي. أما شملان وعيناب وقبرشمول ذات الخليط السكاني فكانت مسرحا لسلسلة من الهجمات والهجمات المضادة حيث كان كل فريق يدعي التقدم والانتصار ويتهم الفريق الخصم بالاعتماد على المقاتلين المتسلّلين والعملاء الغرباء والمرتزقة (راجع كرامي ١٩٥٩ : ١٨٧ ، Qubain 1961: 77 - 79).

لقد بلغ بعض الهجمات التي شنّها الثوار من الشراسة والعنف ما جعل الجيش يستجيب، على الأقل في معركتين مشهودتين (معركة عين زحلتا في ١٣ حزيران ومعركة شملان في ٢ تموز)، لطلب الرئيس شمعون بالتدخل وقد استخدم الجيش آنذاك الدبابات ومدافع الميدان والعربات المدرعة والطائرات التي شكلت غطاء جويا. وفي النهاية، أمام قوات بهذا الحجم وحيال فشل المعارضة في بيروت في تقديم ما وعدت به من الدعم، تخلى جنبلاط بكثير من المرارة والخيبة عن خطته في اقتحام العاصمة واحتلالها وقد كتب في هذا الصدد بكلمات تنزّ ألما: «كانت قواتنا قد باتت على مسافة عشرة كيلومترات من العاصمة بيروت... وفجأة،

وبسحر ساحر، توقفت عمليات المقاومة الشعبية ومناوشاتها في بيروت وتركتنا وحيدين في ساحة المعركة» (جنبلاط ١٩٦٠ : ٩ - ١٠).

بعلبك - الهرمل

في هذه المنطقة التي تضم نصف مساحة لبنان تقريبا كان الوضع أكثر غموضا وتعقيدا من كل المناطق الأخرى، فبوجود التعددية والتنوع السياسيين المتعايشين معا كانت المنطقة تفتقد إلى النمط القياديّ الموحد الذي عرفته المناطق الثائرة الأخرى. وعلى سبيل المثال كانت المنطقة الواقعة شمال طرابلس والممتدة من الشاطئ إلى حدود لبنان الشمالية مع سوريا تحت سيطرة آل كرامي وآل حمزه، ومنها جنوبا على طول الحدود كانت بقايا الزعامات الاقطاعية العثمانية بحدودها ودوائرها الانتخابية المعروفة تماما لا تزال قائمة ومعترفا بها وكان كل من زعماء تلك الدوائر (حماده، حيدر، العريان، سكاف) صاحب الكلمة العليا في دائرته. اذا استثنينا زحلة التي كانت موالية للحكم بكليتها، وبعض المواقع التي تشكل مراكز قوة للحزب السوري القومي الاجتماعي كمنطقة النبي عثمان، فان معظم منطقة بعلبك-الهرمل كانت إلى جانب الثورة وفي واقع الأمر فان منطقة البقاع والمنطقة الشمالية الشرقية بأكملها كانت أرضا فالتة أشبه بـ No Man's Land حيث استمر بعض العشائر وخصوصا منهم آل جعفر في خوض المواجهات مع الجيش وقوات الدرك. أما القرى المسيحية الضئيلة العدد في المنطقة فقد عقدت «حلفا» مع الجماعات المسلّحة من المسلمين ملتزمة البقاء على الحياد في الصراع الدائر في البلاد ومتعهدة بعدم السماح لأية جهة باستخدام حقولها وأراضيها، كذلك حاول الفلاحون مراقبة حدود ممتلكاتهم (Hottinger 1961: 134).

كان العنف، كما يمكن أن نتوقع طبعا، يتخذ أشكالا عديدة ومحيّرة تتراوح بين المناوشة بين عشيرتين أو أكثر مرورا بأعمال التخريب والارهاب والمواجهات بين قوى الأمن وقوات الجيش اللبناني من جهة (ومعها أحيانا مراقبو الأمم المتحدة) وبين عصابات المسلحين والمتسللين والمهربين. ونظرا لكون المنطقة على تخوم الحدود السورية فغالبا ما كانت المواجهات تقع بين قوات الأمن التي تكون في معظمها من رجال الحرس وموظفي الجمارك وبين العصابات المتسللة عبر الحدود السورية. مثال على ذلك أن مجلس الأمن انعقد في السادس من كانون الأول من العام ١٩٥٧ في جلسة طارئة ليبحث في مسألة الهجوم على مركز لقوات الدرك ونهبه في منطقة عكرون في الشمال الشرقي وقد قامت بالهجوم عصابات مسلحة عبرت الحدود اللبنانية من سوريا (Middle East Affairs 1958: 42).

كانت أعمال التخريب والارهاب والتهريب وتسلل المسلحين قد بلغت حدا من التواتر

والتكرار اضطرّ معه سلاح الطيران أن يقوم بطلعات من مطار رياق العسكري، على الأقل في حالتين (٢٧ أيار و٧ حزيران) ليطارد قوافل البغال التي كانت تنقل الذخيرة عبر البقاع ولقصف طابور من خمسمائة رجل كانوا يهرّبون السلاح والمتفجرات على الطريق العام بين حمص وبعلبك (Middle East Journal 1958: 309).

من بين كل القوى الثائرة في منطقة البقاع-الهرمل كانت جماعة صبري حماده أكثرها تماسكا وأكبرها عددا كما كانت أفضل تجهيزا من سواها نظرا إلى قربها من حدود المصدر الذي يتدفق منه السلاح والذخيرة أي الحدود السورية. المعارضة الوحيدة التي واجهتها جماعة حماده جاءت من الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تمكن من إقامة مركز للتدريب العسكري في إحدى القرى المحصنة وقد انشأ فيها أيضا مركزا للبث الاذاعي تحت اسم «صوت الاصلاح». لكن موقع الحزب القومي لم يستطع مقاومة الهجمات المتكررة التي شنتها عليه قوات المعارضة على رغم العدد الكبير من المقاتلين الذين كانوا مرابطين فيه، فبعد معركة ضارية جرت في أواسط شهر أيار تمت ملاحقة القوميين السوريين واقتلاعهم من المنطقة كليا بعد أن قتل العديد منهم ولجأ الكثيرون إلى المواقع الحكومية المحصنة.

في أواخر شهر أيار لم يبق من القوات الحكومية المهزومة في كل منطقة البقاع سوى وحدة للجيش متمركزة على تلة حصينة مشرفة على بعلبك من إحدى ضواحيها وقد استطاع الجيش، بمساعدة سلاح الطيران، أن يردّ هجمات المعارضة عن تلك القاعدة الستراتيجية طوال فترة الازمة. أما محاولات الحكومة المتكررة لاختراق المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار فلم يكن نصيبها من النجاح أفضل بكثير (Qubain 1961: 88).

صيدا

هنا، كما في المناطق الأخرى ولكن بدرجة أكبر بكثير، اتخذت الثورة ومجرياتها مظهرا محليا، وفيما كانت المناطق الجنوبية الأخرى تحت سيطرة الاقطاعيين الشيعة وخصوصا منهم آل الأسعد، كانت صيدا بجهوزيتها القتالية منضوية تحت جناح معروف سعد ضابط الشرطة السابق ذي البنية الضخمة «رجل الشعب» الذي صعد إلى موقع القيادة السياسية صعودا سريعا بعد أن هزم مرشح الحكومة في انتخابات العام ١٩٥٧.

كانت الكاريزما التي تميز بها سعد والالتفاف الشعبي الذي أحاط به يعكسان ملامح «الثوار البدائيين» الذين أشار اليهم Hobsbawn أو هي أشبه بالعصبة الاجتماعية التي تقوم بتحرك ثوري جماهيري عفويّ ومرتجل. هذا الوصف يتضح أكثر في المذكرات التي كتبها سعد بُعَيْد الحرب الأهلية والتي كانت بمثابة سجل مثالي النهج يحاول أن يقدم تبريرا معقلنا

للاسباب والدوافع التي جعلته يلجأ إلى الكفاح المسلّح . نحن هنا حيال ثائر فيه شيء من روبن هود يقاتل من أجل العدالة الاجتماعية مدفوعا بخزين عاطفي إلى الجهاد في سبيل القومية والتحرير (سعد ١٩٥٩) . الخلفية الاجتماعية لمعروف سعد ورصيده السياسي كانا مختلفين تماما عن خلفية القادة الآخرين للجبهة الوطنية الموحدة الذين تعاون معهم وعن رصيدهم السياسيّ، فهؤلاء الشركاء جميعا (سلام، جنبلاط، كرامي، الأسعد، حمادة وسواهم) كانوا متحدرين من عائلات تقليدية متجذرة في الزعامة وقد شعرت بالخوف والمرارة مما يتهدد زعامتها نتيجة انتزاع مكامن السلطة والنفوذ منها، ومن هنا جاءت التسمية التي أطلقت على الحرب الأهلية حين قيل إنها «ثورة الباشوات» (Petran 1987: 50). بالاضافة إلى أصوله الاجتماعية المتواضعة كان معروف سعد ذا دور قتالي مباشر في تاريخه النضالي ذلك أنه قطع دراسته الثانوية في العام ١٩٣٦ للتطوع مقاتلا في المقاومة العربية في فلسطين حيث تم اعتقاله وسجن. بعد اطلاق سراحه في العام ١٩٤٥ انضوى تحت جناح رياض الصلح، الزعيم السني وأحد أعلام القومية العربية عهدذاك، ثم التحق بجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في صيدا معلّما مادة الرياضة البدنية ومن بعدها أصبح ناصريّ الهوى متطرفا في ناصريته ومقيما علاقات وثيقة مع الفلسطينيين. الوجود الفلسطيني الكثيف في مخيمات اللاجئين في صيدا وجوارها أتاح له فرصة القيام بمساعدتهم وتقديم الدعم والعون لهم فبادلوه بالوقوف إلى جانبه عسكريا.

مثله مثل كمال جنبلاط وسائر قادة المعارضة كان معروف سعد يتحدث عن «انتفاضة شعبية مسلحة» وليس عن ثورة وكان يصر على اعتبارها عملا عفويا وآنيا «دُفعنا اليه دفعا، فنحن لم نفكر يوما بحمل السلاح ... ولم يكن لدينا شيء منه في تلك الفترة، كانت نيتنا اعلان الاضراب إلى أن تستقيل الحكومة» (سعد ١٩٥٩ : ١٣). ويضيف قائلا إن الأحداث تطورت باتجاه لم نكن ننوي سلوكه ولا نحن كنا راضين عنه، ومن تلك الأحداث على وجه الخصوص اغتيال نسيب المتني ومعارضة شمعون للجمهورية العربية المتحدة والاجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة ومجيء الاسطول السادس وسواها. لم يجد معروف سعد صعوبة تذكر في تثبيت هيمنته على المدينة، فقد تمّ تشكيل قيادة مركزية وعدد من اللجان الثورية تهتم بالامن وعمل المحاكم والتدريب والشأن الاعلامي.

استطاعت «الانتفاضة الشعبية» أن تطوّع ما لا يقل عن ألف مقاتل يضاف اليهم متطوعون آخرون للعمل المدني، وقد تمكن المقاتلون، في سلسلة من المناوشات المتتالية، من رد كل المحاولات التي قامت بها القوات الحكومية وتلك الموالية للحكم بهدف كسر المقاومة. لقد نجحت قوات «الانتفاضة» في إبقاء صيدا خالية من أيّ وجود للحكومة طوال فترة الأشهر الخمسة التي تمادت خلالها الأعمال العدائية، كما استطاعت أحيانا أن ترسل متطوعين إلى مناطق مجاورة أخرى. لكن الثوار في صيدا كان هدفهم على العموم الحفاظ

على سيطرتهم الكاملة على المدينة، ومن هنا امتناعهم عن مهاجمة مناطق لم يكن لهم نفوذ تقليدي لدى سكانها.

ثورة الكتائب المضادة

شكل انتخاب فؤاد شهاب في الواحد والثلاثين من شهر تموز من العام ١٩٥٨ ما يمكن اعتباره حلا لاحدى المسائل الرئيسية التي كانت من أسباب الأزمة وهي الخلافات الرئاسية التي كانت ايضا واحدا من مبررات التدخل الأميركي، هذا مع العلم أن شمعون لم يعلن يوما أنه ينوي تعديل الدستور بحيث يتمكن من أن يخلف نفسه أي أن يجدد ولايته ست سنوات جديدة. لكن سامي الصلح كان قد أكد في السابع والعشرين من أيار، متحدثا باسم الحكومة، أنها لم تَسْعَ ولن تسعى لاجراء أيّ تعديل دستوري لهذه الغاية وأن مجلس النواب أيضا لم يكن في وارد هذا الاجراء. في جميع الأحوال فان انتخاب فؤاد شهاب قد حمل معه هدوءا ملحوظا وانخفاضا في مستوى الأعمال العدائية.

كل عودة إلى الحياة الطبيعية بعد الحرب الأهلية لا يمكن إلا أن تنطوي على بعض التوتر، وكما في "Thermidor"، إن هناك رعبا دائما من عودة الرعب ذلك أن للعنف نبضا متى أثير لا يعود من السهل إهماده. هذه الحقيقة تصبح أكثر انطباقا على واقع الأمر متى كانت مؤسسات القانون والانتظام العام لم تصبح بعد جزءا من النظام الجديد، فكيف بنا اذا كانت الرغبة الجماعية بالوفاق لم تتوفر بعد. صحيح أن شهاب انتخب في الواحد والثلاثين من شهر تموز، لكن الصحيح أيضا أنه لم يكن ليتسلّم منصبه الرئاسي وبالتالي سلطة الحكم قبل الثالث والعشرين من شهر أيلول. مقطع الأسابيع السبعة هذه كان مفترقا مصيريا.

كانت كل مظاهر العودة إلى الوضع الطبيعي في كل المناطق تبشر بالخير، فالمواجهات بين الثوار وقوات الأمن انحسرت بنسبة كبيرة، وبات وقف اطلاق النار ساري المفعول ومنفذا، والطرقات فُتحت بوجه السيارات وصدرت الأوامر لقوى الأمن بمصادرة كل الأسلحة، كذلك سُمح للمحال في الوسط التجاري للعاصمة بأن تبقي أبوابها مفتوحة حتى الحادية عشرة ليلا، وأغلقت الاذاعات غير الشرعية. حتى في المناطق النائية كالبقاع والهرمل أعلنت قيادات الجماعات الرئيسية ولاءها للحكومة الجديدة.

لكن وراء هذه الدلائل على عودة المياه إلى مجاريها الطبيعية كانت تطفو على السطح أشكال جديدة من العنف ذي الطبيعة الشخصية والانتقامية، اذ باتت أعمال السطو واللصوصية والسرقة والنهب والتخريب وتجاوز النظام العام أعمّ وأوسع حدوثا من ذي قبل، كذلك تزايدت حوادث الخطف والتعذيب والانتقام والاعتداءات ذات الطابع والدافع الطائفيين. وعلى مدى بضعة أيام أفلتت من عقالها مجموعات لا وازع لها راحت تصبّ جام

غضبها على الأبرياء في أعمال اعتدائية لم تنطلق من أية أسباب استفزازية . هذه الميول إلى التدمير الذاتي تلخّص ، كما قلت وأوضحت تكرارا ، بعضا من أكثر أشكال العنف بعدا عن المدنية كما يمثل أصحابها أقل الناس شعورا بالذنب في ما يرتكبون . هناك سمتان تفتضحان خطورة هذا النوع من العنف ذي النزعة البدائية الواضحة والمفلت من كل القيود . أولا ، الذين قاموا بهذه الأعمال هم من الأتباع الذين تصرفوا من عندياتهم دون موافقة قياداتهم أو معرفتها وغالبا دون أن يكون لتلك القيادات أية سيطرة على العمل . ثانيا ، لقد اتخذ معظم هذه الحوادث منحى مسيحيا-اسلاميا واضحا مُظهرا بذلك مدى العداء الطائفي الذي خلّفته أحداث النزاع . وفيما كانت حوادث العنف هذه تأخذ مجراها كانت البلاد تخوض معركة سياسية خلافية ضارية حول تشكيل حكومة العهد الجديد الأولى . واذا كان تشكيل الحكومات في لبنان ، حتى في الظروف العادية ، مثيرا للخلاف وأحيانا التأزم حتى ليبدو أشبه بخط التوتر العالي منه بلعبة الكراسي الموسيقية ، فكيف به في هذه الحالة بالذات حيث خطورة الوضع لا تتحتمل الخطأ . كانت الجماعات المعبّأة ، والخارجة من حرب أهلية دموية لم تأت بحلول لما أثارته من الاسباب والمشكلات ، تحاول كلٌ من جهتها رفع سقف شروطها سعيا للحصول على النصيب الأوفر من المقاعد الوزارية في الحكومة الجديدة وبالتالي تحوير نتيجة الحرب لتصبّ في مصلحتها .

في أواخر شهر آب زار وفد من قادة المعارضة الرئيس المنتخب فؤاد شهاب وقدّم إليه عريضة يدعوه فيها إلى تشكيل حكومة من قادة المعارضة أنفسهم و«بعض المخلصين الآخرين» يكون برنامجها تحقيق أهداف الثورة وإعادة البلاد إلى حالتها الطبيعية . كذلك اتهمت العريضة «عناصر أجنبية هدامة ... باثارة الفتنة الطائفية وتأخير انسحاب القوات الاميركية وتسلّم الرئيس شهاب مهماته الدستورية ... وذلك بهدف مقاومة الحركة الوطنية والحيلولة دون تحقيق طموحاتها» (Middle East Mirror ، ٣١ آب ١٩٥٨ : ٥) .

في اليوم التالي حمل الموالون للحكومة بدورهم قائمة بمطالبهم وقدموها للرئيس المنتخب ، فقد طالبت «الكتلة البرلمانية المتحدة» ، وهي تجمّع من ثلاثة وعشرين نائبا ، بإلحاح بضرورة توجيه انذار إلى كل العناصر المسلحة بوجوب تسليم اسلحتهم ، كما اعتبرت أن كل من قام بأعمال الشغب والارهاب وتسليح المتمردين - أي قادة المعارضة - كان ينوي «تنفيذ خطة تهدف إلى تدمير الاوضاع السياسية والاقتصادية وبالتالي الوجود اللبناني بالذات» وعليه لا بد من احالتهم على المحاكم المختصة . كذلك أعلن أعضاء ذلك التكتّل أنهم يرفضون التعامل مع أية حكومة تضم في صفوفها أيا من قادة المعارضة ، ثم شكروا شمعون على جهوده في تحقيق آمال الشعب اللبناني (Middle East Mirror ، ٣١ آب ١٩٥٨ : ٦) .

في هذا الجو السياسيّ المسموم - المتأرجح بين رعب العودة إلى الفوضى والعنف

والأمل في مرحلة جديدة من الأمن والسلام - يمكن لأية حالة أو حدث أكان عفويا أو مقصودا أن يدير مجريات الأحداث بهذا الاتجاه أو ذاك: الوفاق والعيش المشترك أو المزيد من سفك الدماء. وهكذا في التاسع عشر من أيلول وقع المقدّر المشؤوم عندما اختُطف فؤاد حداد نائب رئيس تحرير صحيفة العمل الناطقة باسم حزب الكتائب وقد اعتبر الحزب أنه صار في حكم الميت. اذا كان اغتيال نسيب المتني في الثامن من أيار قد شكل الشرارة التي أشعلت هشيم الثورة وما تبع ذلك من القتال والحرب الأهلية التي تمادت طوال خمسة أشهر، فان اختطاف حداد يمكن اعتباره الحدث الذي أعاد اشعال التوتر والاضطراب السياسيين كما رمى بثقله على الظروف التي أدت إلى القيام بما سمّي آنذاك «الثورة المضادة». وتدور الأحداث دورتها المألوفة كما في الحالات السابقة المماثلة فعندما يصبح الوضع السياسيّ مشحونا بالضغط وشديد التقلب من حال إلى حال يمسي أيّ حدث أو ذريعة كافيين لاشعال الفتيل وخروج العداوات المكبوتة من القمقم لتطلق دورة العنف الدموي والانتقام والثأر.

جاء رد الفعل الكتائبي فوريا ولا يقل عن الفعل نفسه إثارة للاشمئزاز والاستنكار، فقد أصدر الحزب إنذارا لقوات المعارضة يطالبها باطلاق سراح حداد خلال ساعتين واختطف بالمقابل عددا من أفراد تلك القوات وبذلك أعيد تحريك دورة الخطف والخطف المضاد. عادت اذاعة «صوت لبنان»، التابعة للكتائب وغير المرخص لها، إلى البث بعد أن كانت قد توقفت عنه قبلئذ ببضعة اسابيع إثر انتخاب فؤاد شهاب رئيسا. رسائل الاذاعة هذه المرة كانت أكثر عنفا وصرختها أشد وطأة وتهديدا وقد دعت إلى الانتقام دونما رحمة اذا لم يتم اطلاق سراح الصحافي المحتجز. في العشرين من شهر أيلول أعلنت الكتائب الاضراب العام ابتداء من الثاني والعشرين من الشهر ذاته وذلك احتجاجا على خطف حداد، وكانت فترة اليومين بين اعلان الاضراب وتنفيذه مقصودا منها اتاحة الوقت الكافي للوسطاء لايجاد حداد واطلاق سراحه (لمزيد من التفاصيل راجع العمل ٢٠ أيلول ١٩٥٨، Entelis 1974: 178 - 79).

لم يلبث الخاطفون الثلاثة أن اعتقلوا وقد أدان صائب سلام، زعيم الثوار في بيروت، عملية الاختطاف ونفى أن يكون له أية علاقة بها، لكن الكتائب مع ذلك لم تلغ دعوتها إلى الاضراب العام ذلك أن اغتيال أحد كبار أعضاء الحزب (قيصر بستاني) ليلة العشرين من أيلول جاء ليصبّ الزيت على نار الأزمة فيزيدها اشتعالا. من تلك الساعة صعّدت الكتائب موقفها على الصعيد العسكريّ ولم تعد تصغي إلى أيّ نداء يصدر عن القادة الموارنة (بمن فيهم الرئيسان شمعون وشهاب) مطالبا الحزب بإلغاء الدعوة إلى الاضراب. وبما أن الكتائب اعتبرت أن تلك الأحداث كانت من عمل المتسلّلين والمخرّبين الغرباء فقد أقامت الحواجز في مناطقها تماما كما كانت «الجبهة الوطنية المتحدة» قد فعلت من قبل في منطقة

البسطة من بيروت الغربية .

لكن حزب الكتائب ذهب أبعد من ذلك ، فقد اكتشف في ذلك اليوم أن مواقعه الستراتيجية في المدينة وفي الضواحي والقرى المحيطة بها تمكّنه من فصل العاصمة بيروت وحكومتها عن بقية البلاد ، وأن بامكانه بالتالي أن يحاصر المدينة ويقاطعها . وبالفعل فقد منع الحزب ، طوال بضعة أيام ، عبور أية بضائع إلى المدينة حتى أنه لم يسمح لاثنين من وزراء الحكومة الجديدة بالعبور ، وهكذا تحوّل معظم القتال الذي وقع بعدئذ إلى معارك للسيطرة على هذا الطريق او ذاك من الطرق المؤدية إلى بيروت . على الصعيد السياسي كانت الحكومة الجديدة التي أعلنها الرئيس شهاب في ٢٤ أيلول ، أي بعد تسلّمه سلطاته الدستورية بيوم واحد ، أشبه باضافة الاهانة إلى الجرح ، ذلك أنها برئيسها رشيد كرامي واعضائها الثمانية كانت بمعظمها تصبّ في خانة المعارضة . لم يستطع الكتائبيون احتواء سورة الغضب التي اجتاحتهم وقد رأوا في الحكومة الجديدة تعبيرا عن الانتصار غير المبرر للذين قاموا بالثورة وعليه فقد هددوا بتصعيد موقفهم .

مرة جديدة برزت مسألة هُوية لبنان الوطنية عنصرا مقلقا يثير هواجس الكتائب الذين رأوا انهم اذا لم يأخذوا خطوة قوية الوطأة حاسمة في سبيل تغيير هذه التشكيلة الحكومية الشديدة الانحياز فان التوازن الشديد الدقة والحساسية في لبنان سيصيبه خلل خطير لمصلحة المسلمين والعروبيين . من هذه الزاوية لم تكن الحكومة بالنسبة اليهم مجرد تنافس على المقاعد والمغانم ووجاهات الحكم وانما كانت السيادة المسيحية نفسها في دائرة الخطر والمساومة . موقف الحزب على هذا الصعيد كان صخريّ الصلابة في مقاومة هذا الخطر .

طوال الأشهر الصيفية الأولى من التوتر والاضطراب كانت الكتائب تنظر إلى الأزمة على أنها في الأساس خلاف حول تجديد ولاية الرئيس أو عدم تجديدها ، وعليه فان الدعم العسكريّ الذي قدمته إلى شمعون والقوات الحكومية اقتُصر عموما على المراقبة دون القتال ذلك أن ستراتيجيا الحزب آنذاك - وهو يضم قاعدة شعبية من البورجوازية الصغيرة بأكثريتها الساحقة ويحرص على المحافظة على نهج الـ Laissez-faire والليبرالية الاقتصادية في لبنان - كانت دفاعية إلى أبعد الحدود . كل ما كان يهمه في تلك المرحلة هو حماية موارده الاقتصادية الحيوية وتحديدا منطقة المتن وابقاء مسالكه مفتوحة وحرة نحو وسط بيروت ومينائها وضواحيها المجاورة .

لقد رأت الكتائب في تشكيلة رشيد كرامي الحكومية وفي شعارها المعلن حول «قطف ثمار الثورة» (راجع Agwani للنص الكامل ١٩٦٥ : ٣٨٨ - ٨٩) تهديدا جديدا يدعو إلى اتخاذ اجراءات تقضي بتوسيع مراقبة الدولة والتضييق غير المبرر على حرية التجارة . ولعل مصدر القلق الأكبر لدى رئيس الحزب بيار الجميّل هو عدم ارتياحه إلى ما كان يكنّه شهاب وكرامي من اعجاب شخصي كبير لعبد الناصر وخشيته من امكانية انجراف لبنان أكثر فأكثر

بتيار العروبة نتيجة هذا الاعجاب. مختصر الكلام أن التشكيلة الحكومية التي استهل بها شهاب عهده كانت بالنسبة إلى الكتائب أكثر من مجرد انتصار غير مبرَّر للمعارضة، فقد رأى الحزب في تلك التشكيلة خطرا على الأسس الاقتصادية التي قام عليها لبنان ونسفا لاستقلاله السياسي باعتباره وطن المسيحيين - الموارنة.

عادت البلاد فانزلقت إلى المزيد من الفوضى والعنف على مدى ثلاثة أسابيع (بين العشرين من أيلول والرابع عشر من تشرين الأول) مع كل ما يرافق ذلك من أعمال الدناءة والانحطاط. نُفّذ الاضراب العام بشكل صارم في بيروت وجبل لبنان وزحلة، وبما أن الحواجز كانت لا تزال منتشرة في المناطق فقد اضطر الجيش إلى فرض نظام منع التجول على العاصمة الأمر الذي أدى إلى شلل كل نشاط فيها ما عدا، طبعا، جنون العنف الذي تزايد لهيبا وامتدادا واتخذ اشكالا أشد ضررا. في البداية اقتُصر الأمر في معظمه على القيام بمظاهرات ضد الحكومة وعلى مواجهات بين التجار واصحاب المحال في الوسط التجاري من بيروت من جهة و«قوات الصدم» والمحازبين الكتائبيين المولجين فرض الالتزام بالاضراب العام من جهة ثانية، ولكن ذلك لم يلبث أن تحوّل إلى فظاعات من العنف الطائفي البشع وعادت تتكرر أعمال الخطف والتعذيب ولكن بوتيرة أكثر وحشية أظهرت مدى عمق التعصّب الديني والطائفي. لأول مرة يصار إلى تدنيس الشعائر والرموز الدينية من قبل طرفي النزاع على حد سواء حتى أن ضحايا التعذيب قد وُسمت جثثهم بعلامات واشارات دينية سارع، طبعا، القادة على ضفتي النزاع إلى انكار أيّ علاقة او مسؤولية لهم في هذه الدناءة الانسانية وألقوا اللوم - كما دوما - على «العناصر غير المسؤولة» و«العملاء المأجورين» و«المخربين». هذا التنصل من المسؤولية قد أظهر دون شك عدم قدرة أولئك القادة على لجم جنون العنف لدى الجماهير الهائجة.

هذاالانفجار العنيف لمظاهر التطرف والتعصّب الطائفيين دفع القادة الروحيين من الجهتين الاسلامية والمسيحية إلى اصدار النداءات المتكررة الداعية إلى الهدوء وقد شكلوا «لجنة الوحدة الوطنية» في الحادي عشر من شهر تشرين الأول في محاولة للتخفيف من التوتر الطائفي الذي زاده النزاع حدة. كذلك بذل القادة السياسيون جهودا حثيثة مصدرها القلق من خطورة الوضع وهدفها الوصول إلى تسوية مقبولة وبالنتيجة، وبعد مفاوضات سياسية مكثفة شاركت فيها كل الفئات وكان للرئيس شهاب فيها دور مباشر وفعّال بدأت النتائج تظهر من خلال انحسار موجة العنف والتوتر حيث بدا للمرة الأولى أن الجماعات المعبأة والواقفة على سلاحها باتت على وشك الدخول في بحث امكانات الحلول التوافقية للأزمة القائمة. الاشارة الأولى المشجعة في هذا المجال، والتي اصبحت فيما بعد نوعا متميزا من معالم السياسة اللبنانية، جاءت في العاشر من شهر تشرين الأول إثر اجتماع عقد بين الجميّل ورئيس الحكومة كرامي وكان أول لقاء بين الرجلين منذ أكثر من ثلاث سنوات

خرج بعده الزعيمان وأدلى كل منهما بتصريح وفاقيّ اللهجة والمضمون يدعو إلى الانسجام ووضع حد لكل النزاعات الدموية. أما الموقف اللافت الذي عبّرا عنه فهو دعمهما لصيغة «اللاغالب واللامغلوب» وهي البدعة الدبلوماسية المؤاتية - على ما فيها من دواعي السخرية - لوضع حد للنزاع دون الاضطرار إلى البحث في عمق مسبباته وبالتالي محاولة إيجاد الحلول عبر معالجة الاسباب.

شُكِّلت حكومة تسوية وفاقية لاقت الدعم المطلق من كل أطراف النزاع باستثناء الحزب السوري القومي الاجتماعي، وقد تبنى كرامي في بيانه الوزاري النقاط الرئيسة التي وردت في خطاب القَسَم الرئاسيّ الذي ألقاه الرئيس فؤاد شهاب وتحديدا انسحاب كل القوات الأجنبية، تقوية العلاقات بين لبنان والدول العربية، إنعاش الاقتصاد اللبناني، التزام الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ والتعاون مع كل الدول على أساس من الصداقة والمساواة (راجع النص الكامل للبيان والتصاريح الأخرى المؤيدة له من قبل القادة السياسيين في Agwani1965: 373 - 94).

ردود الفعل جاءت سريعة ومطمئنة، فقد أعلنت الكتائب فك اضرابها العام وازالة الحواجز من الطرقات ووقف البث من إذاعتها غير المرخصة وحذا حذوها مقاتلو الجبهة الوطنية المتحدة ومحازبوها. كذلك أزيلت الحواجز المحيطة بمناطق بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة، ورفع نظام حظر التجول الذي كان ساري المفعول منذ شهر أيار، وفتحت الطرق والمعابر التي تصل بيروت بالأطراف اللبنانية، وأخذت الحركة الاقتصادية والتجارية تستعيد نشاطها وحيويتها. حتى جنبلاط، أشد الثائرين رفضا للاوضاع سرّح أفراد جيشه الخاص وأعاد محازبيه إلى الاندماج في مجرى الحياة العادية.

استنتاجات

شكّلت أحداث العام ١٩٥٨ مفترقا على درجة كبيرة من الأهمية في تاريخ لبنان السياسي، وهي تمثل أول تفكك رئيسيّ بهذا الحجم في الانتظام السياسي بعد ما يقارب القرن الكامل من الاستقرار النسبي، حتى أن البعض ذهب إلى حد اعتبار هذا التحرك الثوريّ «الانتفاضة الشعبية الأولى في العالم العربي التي ثبتت وثابرت... فهي الثورة التي لم تتلاشَ ولا تمّ قمعها» (Stewart 1959: 109). من الأرجح أن في هذا الكلام شيئا من المبالغة، لكنّ الثابت في هذا المجال هو أن عناصر التوتر، الخارجية المصدر والداخلية على السواء، كانت دوما موجودة لكن لم يحدث أن انفجرت مواجهات وأعمالا عدائية، من هنا أن لبنان بدأ في العام ١٩٥٨ يفقد رصيدا من الهدوء السياسي. صحيح أن تلك الأحداث كانت محدودة الأبعاد وذات وتيرة متقطعة، لكنها مع ذلك حملت ما ينذر بالشؤم من أن ذلك التوازن الواقف على شفير الخلل مهدّد بأن يَهوي في أية لحظة وينكسر.

كيف لا، وقد أخذ الخطاب السياسيّ منذ ما بعد تلك الأحداث يتغيّر بالكلمة وبالمضمون، فالسبل التي كانت من العلامات المميِّزة للعملية السياسية، اي الموافقة والتدبير والتسوية والمساومة والتواصل الحذر وتجنّب الاحتكاك و«التكاذب»، غاب معظمها ليفسح في المجال للمواجهات السياسية الخلافية والتي تحمل الأذى للآخرين.

لطالما انطوت الحياة السياسية في لبنان على شيء من اللهو والتسلية يكاد يشارف «التراجيكوميديا» التي نراها في معظم انواع النشاط الترفيهي والمباريات الرياضية، ولاختبار هذه النكهة من الترفيه اللاذع ما علينا سوى قراءة مذكرات بعض التراثيين من أرباب السياسة، وهم أنفسهم متحدرون من عائلات سياسية متجذرة، وبذلك ندرك إلى أيّ عمق في تراث لبنان السياسيّ بلغ حب التنافس على احتلال مواقع الحكم والمناصب العامة (راجع، مثلا، الخوري ١٩٦٠، الصلح ١٩٦٠، الرياشي ١٩٥٣).

مَن شاء التعبير عن عدم الرضى او الاحتجاج على ظلم لاحق به كان يلجأ إلى المظاهرات في الشوارع وإقامة التجمعات وخوض النقاشات الحادة والمحتدمة، وهي السبل اياها التي كان يسلكها السّاعون لاحتلال المناصب العامة، ولكن تبقى الانتخابات دون أدنى شك أكثر انواع النشاط السّياسيّ جاذبية وحيوية بحيث كانت تشكل حدثا شعبيا مشحونا بالعاطفة على أنواعها وأشبه ما يكون بالمناسبات الوطنية الآخذة بألباب الناس.

يأتي وقت، حين تدعى الهيئات الناخبة إلى الاقتراع، يغرق فيه البلد من أقصاه إلى أقصاه بالحملات الانتخابية من رئاسية وبرلمانية وفرعية لملء مقعد شغر في مجلس النواب وانتخابات بلدية وسواها من المعارك التي يتنافس فيها المرشحون على المراكز القيادية في الاتحادات والنقابات المهنية والجمعيات وسواها. كانت الحملات زاخرة بالاثارة والحماس والاندفاع خصوصا متى كانت متعلقة بالانتخابات النيابية التي تفتح فيها صناديق الانفاق، مالا وعواطف ووعودا و٠٠٠ما شئت. كانت العمليات الانتخابية تُجرى، لأسباب أمنية، على أربع مراحل أسبوعية تتحول خلالها النبرة العامة في كل أرجاء البلاد وتبلغ المشاعر الوطنية والآمال الكبرى قمة المرتجى. كان الناخبون يُنقلون من أماكن سكنهم إلى الدوائر الانتخابية الواردة فيها اسماؤهم كناخبين في قوافل صاخبة تضم رتلا من السيارات، وكان أداء الواجب الانتخابي مناسبة لزيارة «الضيعة» حيث الأهل والجذور والذكريات أكثر منه ممارسة لالتزام ايديولوجي أو تعبيرا عن الاهتمام بالشأن العام ومشكلاته.

قلّما خلت العمليات الانتخابية من الضغط والتلاعب بالاصوات أو سواهما من وسائل تزوير ارادة الناخبين بغية تغيير النتائج، ولكنّ المتضررين من هذا التلاعب قلّما سكتوا عنه أيضا وغالبا ما أدت محاولة المتضرر رد اعتباره المعنويّ أو السياسيّ إلى وقوع أعمال عنف في هذه الدائرة الانتخابية أو تلك ولكن هذه الحوادث نادرا ما كانت نتيجتها تعبئة مسلحة واسعة.

أزمة العام ١٩٥٨ كانت المنعطف الذي تغيّر عنده كل هذا النهج. يقول اميل بستاني،

أحد كبار رجالات لبنان والمرشح لرئاسة الجمهورية قبل أن يضع حادث سقوط طائرته الخاصة في العام ١٩٦٣ حدا لحياته الزاخرة بالعطاء، عن تحوّل لبنان «أمة من المتخاصمين»:

بتركيبته السكانية الموزّعة نصفا بنصف تقريبا بين مسيحيين عرب ومسلمين عرب كان قَدَر لبنان أن يصبح بيتا منقسما على ذاته سياسيا من جهة، ومقسّما على أساس طائفي من جهة أخرى وهذه حقيقة واقعة مهما بدت عليه الواجهة الخارجية التي يراها العالم من الصدق والصفاء. إن الانقسام الطائفي الذي يعانيه بات ارثا متراكما عبر السنين منذ أن علّم الأتراك مسلمي لبنان أن يكرهوا المسيحيين ومنذ أن علّم الفرنسيون المسيحيين أن يخافوا المسلمين ويكرهوهم ... لقد أصبح اللبنانيون، بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أمة من المتخاصمين، والذي كان في الماضي موضوعا لخلاف شعبي متماد طويل الأمد، مسألة يجري حولها نزاع كلامي وفكري هادئ، تحوّل اليوم بصورة دراماتيكية إلى مسألة سياسية فيها حياة أو موت ... فالفريقان أصبحا نسيجا اجتماعيا واحدا وعدوين لدودين في آن معا (بستاني ١٩٦١ : ٨٠ - ٨١).

بالعودة إلى الماضي فان ما خبره لبنان من الاحداث في العام ١٩٥٨ علّمنا بالمعاناة المباشرة أنه كان المنعطف الذي تغيّرت عنده طبيعة النزاع السياسي تغيرا أساسيا فتحول من «مسألة يجري حولها نزاع كلامي وفكري هادئ إلى مسألة فيها حياة أو موت» أو، بكلمات ثيودور هنف التي مررنا بها من قبل، أنه عند ذلك المنعطف بالذات يتحول النزاع او قل إنه يتشوه من صراع حول «ما يمكن تقسيمه» إلى صراع حول «المبادئ التي لا تنقسم». وبكلام أكثر تحديدا ففي اللحظة التي يتحول فيها الخلاف الاجتماعي-الاقتصادي إلى عداوة طائفية أو فئوية، مع كل ما يرافقها من مخاوف التهميش والالغاء وما يهدد الهوية والوعي الجماعيّ، عندئذ تحديدا تنحدر الأعمال العدائية إلى العنف الهمجي اللاتمدني.

خلاف عَرَضيّ عابر، إهانة شخصية، شكوى من مظلمة، عمل استفزازيّ تافه مما يعتبر في الظروف العادَية مجرد مظهر من مظاهر المجتمعات ذات الثقافات المتعددة، كانت كلها تتحول مصدرا للمواجهات العدائية والاستقطاب وباتت كل حركة تقوم بها هذه الجهة او تلك موضع شك باعتبار أن وراءها أسوأ النوايا حتى انقلبت النقاشات البرلمانية والحملات الانتخابية والبيانات السياسية منابر لتبادل الاهانات والقدح والذم. أن يحال دون وصول مرشح أو بضعة مرشحين إلى الندوة النيابية بات فجأة سببا كافيا وشرعيا يبرّر القيام بثورة مسلحة، وإلْصاق التهم ب «الآخر» وإلْباسه وجها شيطانيا أصبحا عملا ستراتيجيا لعقلنة القتال والأعمال الحربية فَاذا الثوار «خارجون على القانون»، «ارهابيون»، «متسللون، «جماعات فالتة» يدمّرون المجتمع وينسفون سيادة البلاد واستقلالها، واذا الموالون للحكم على الضفة الأخرى يصبحون «عصابة الشر» ومجموعة من «المجرمين» و«الخونة»

و«جواسيس الغرب» و«الكفّار». لم تُترك موبقة من الموبقات، من الفساد السياسيّ والتعصّب إلى البغاء والمخدرات والسرقة، إلا أُلصِقت بشمعون و«عصابته» اللعينة (جنبلاط ١٩٥٩ : ٣٢).

في جو مشدود الأوتار ومشحون كهذا الجو تصبح العداوة هشيما يكاد يشتعل حتى من دون شرر وعندها تصبح السياسة، بحسب تعبير هنري أدامز االبدهيّ، «منظمة البغضاء التي لا تخطئ» (Wills 1990: 3) حتى اذا مسّها عمل استفزازي مهما يكن تافها اشتعل به الهشيم وارتفعت وتيرة القتال وهي التي كانت بالفعل على أهبة الاشتعال. هي ذي الدلائل التي كانت تتجمع أمامنا في تلك الآونة التي رأينا فيها الشكاوى من المظالم والمظاهرات وسواها من أشكال التمرد الجماعي المألوفة تتحول أعمال شغب وصداما ومواجهات عنيفة. إنّ الاطلاع على خريطة هذه العداوات، أي معرفة مَن يكره مَن وأين ولماذا يتيح لنا أن نفهم طبيعة انتقال الولاءات السياسية وأسباب تغيّرها أكثر مما تتيحه معرفة الخصومات الايديولوجية والخلافات على المسائل العامة.

يجب ألاّ يُحكم على الأحداث، أكانت حركة ثورية أو تحريضا أو تمردا او ثورة بالمعنى الكامل أو حربا أهلية - لئلا ننجرف إلى تسميات أخرى - في ضوء ما تنتجه من تحوّل تركيبيّ، فبمعايير تلك الفترة كان العنف والتدمير اللذان خلّفتهما الأحداث هائلين حجما ووطأة، ذلك أن ثلاثة آلاف شخص لاقوا حتفهم بالاضافة إلى الاضرار الاقتصادية وتعميق العداوات الطائفية وجعل لبنان أكثر عرضة للتأثر سلبا بالخصومات الاقليمية والدولية، لكنّ الثورة مع ذلك لم تأت بجديد على صعيد اعادة تركيب المجتمع أو تعديل نظامه السياسيّ. والحقيقة أن الدعوة إلى الكفاح المسلح، التي أطلقتها نخبة من الزعماء السياسيين غير الراضين عن أوضاع معينة والذين لم يطالبوا بأكثر من استقالة الرئيس شمعون، ما كانت لتنتهي بأكثر من إعادة الوضع إلى ما كان عليه.

اذا قيست أحداث العام ١٩٥٨ بما شهدته فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من مآس وفظاعات لبدت باهتة أشبه بحدث سياسيّ بسيط تخللّه بعض أعمال العنف، لكنها مع ذلك هزّت أركان البلاد وجمعت - وإن على مستوى محدود - عناصر متنوعة لم يحدث أن اجتمعت من قبل في حركة تمرد جماعي. والواقع أنها وفّرت منبرا سياسيا وثقافة سياسية للعديد من الافراد والاحزاب وفتحت أمامها ساحة العمل السياسيّ وعبّأتها لخوض سياسة العنف. لم يكن يجمع بين قادة الثورة سوى عدائهم لعهد شمعون وسياسته الداعمة للغرب تضاف إلى هذا الجامع المشترك، ولكن إلى حد أقل أهمية، نظرة تعاطف ايديولوجي عابر مع التيار الناصريّ. كانوا من مناطق مختلفة وكانوا، تبريرا لمشاركتهم في الثورة المسلحة، يطرحون آراء متباينة ومختلفة، كذلك اختلف نهجهم في الممارسة السياسية. من الصعب أن لا يستغرب المرء رؤية زعماء اقطاعيين ومالكي عقارات وأعيان ورجال دين وكتّاب

مقالات ثورية ومتلهّين بشؤون الفكر وأشخاص عاديين من ذوي الميل القتاليّ، على ما بينهم من فجوات وفواصل، يُجمعون على قضية يثورون من أجلها. لكن هذا ما حصل بالفعل. كذلك جمعوا من حولهم باقة من حديثي العهد في العمل السياسي معظمهم من المثقفين والصحافيين وأهل الفن والاساتذة الذين استهوتهم فكرة الكفاح الجماعي واعتبروها فرصة سانحة للانطلاق في ميدان العمل في الشأن العام. بالاضافة إلى القيادات المنظمة والمجالس واللجان الثورية، شكّل القادة في مناطقهم شبكة من المساعدين والمستشارين الشخصيين كانت تضم في الغالب أقرباء واصدقاء وعاطلين عن العمل وكانوا موضع ثقتهم، وقد صنّف بعض هؤلاء أنفسهم بنكا للأدمغة وأخذوا يعطون المقابلات الصحافية ويصدرون البيانات الاعلامية وينصّون خُطَب قادتهم ويطرحون للبحث اقتراحاتهم وآراءهم الستراتيجية. صائب سلام، على سبيل المثال، اعتمد على وليد الخالدي (صهره، كان استاذا في أوكسفورد ثم عيّن استاذا في الجامعة الأميركية في بيروت) وكلوفيس مقصود ورشيد شهاب الدين وعبد الكريم الزين، ورشيد كرامي استعان بطلعت كريم وعبد المجيد الرافعي وأمين الحافظ، أما كمال جنبلاط فأخذ إلى جانبه محازبين من أمثال جبران مجدلاني ونواف كرامي وشفيق الريّس، وبالنسبة إلى معروف سعد فقد اتخذ من مهنّد مجذوب أمين سر سياسيا ومستشارا فكريا.

الدعم الشعبي أيضا جاء من خليط واسع ومتنوع من النسيج الاجتماعي فكان فيه الفلاحون والعمال وأبناء الطبقة الوسطى وما دون الوسطى والطلاب التقدميون وسواهم من المطوَّعين والمتطوّعين، وكان المسلحون ينالون مرتبات رمزية وعلاوات عائلية وحصصا يومية من التبغ والشراب والطعام مقابل خدماتهم. كذلك كان للاجئين الفلسطينيين، الذين كان قد مضى على وجودهم في لبنان حوالى عقد من السنين وكان لمعظمهم ميول ناصرية قوية، دور ناشط في العمليات القتالية، علما بأن فلسطينيي الشتات لم يكونوا يومها قد انضووا تحت راية منظمات سياسية. مع ذلك فان الدور الذي قاموا به في تلك الاحداث شكل نذيرا بالنسبة إلى المسيحيين وأثار لديهم المخاوف.

كانت أحداث العام ١٩٥٨ (بالنسبة إلى قادة الثورة ومساعديهم والمقاتلين على حد سواء) معبرا إلى الخبرة القتالية ومعارك الشوارع والنزاع الجماعي، وبما أن معظم لاعبي تلك الفترة كانوا لا يزالون موجودين في العام ١٩٧٥ فقد جاءت تلك الخبرة التي اكتسبوها في وقتها وفي موقعها الصحيحين. ابرهيم قليلات، على سبيل المثال، كان في تلك الفترة في مطلع شبابه في الثامنة عشرة من العمر لم يكد ينهي دراسته الثانوية، وكغيره من أبناء الطبقة الوسطى وما دون من مسلمي بيروت السنّة كان ناصريّ الهوى ذا صلات وثيقة بحركة فتح وبالعناصر الراديكالية والشعبية في «الشارع» كما كان له دور في عدد من أعمال العنف المتتالية. بعد العام ١٩٥٨ بفترة وجيزة أنشأ حركة «المرابطون» الناصرية المستقلة التي كان

لها دور فاعل في الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥ .

على العموم، إن طبيعة أحداث العام ١٩٥٨ ونتائجها جاءت لتثبّت بعض الخصائص والسمات التي أمست راسخة في تراث لبنان غير المألوف مع النزاعات الجماعية. إننا نرى رواسب من الاشكال التي اتخذتها الأعمال العدائية الطائفية في مراحل سابقة وهي نزاعات أثارتها ومَدَّتْها بعناصر الاستمرار عداوات راسخة ومتجذرة، ومخاوف متقادمة لدى الجماعات المحلية المتعايشة في مناطق قريبة بعضها من البعض الآخر وذات كثافة سكانية متنوعة اجتماعيا وسياسيا. لكننا نرى أيضا دلائل تشير إلى ما كان آتيا - لا بدّ - وتحديدا أعمال العنف على أيدي الفئات المحرومة والمهجرة، لبنانية أو سواها، والتي كانت تستوحي مواقفها من الايديولوجيا القومية والعلمانية التي تتجاوز الاسباب المحلية المألوفة للنزاع ولا يشكل الولاء للبنان ولا لسيادته همّا من همومها. ولا شك، في هذا السياق، في أن دخول جماعات على خط النزاع كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والفلسطينيين والشيوعيين والتحالفات التي شكلوها وطبيعة التركيب القتالي الذي يميّزهم كان يختلف تماما عما لو اقتُصر النزاع على الفئات ذات الانتماء المحلي. إن معظم أعمال العنف بوجود هذه الفئات يصبح عنفا بالوكالة، كما يصبح أكثر تدميرا وشراسة ووحشية، وعند هذه النقطة بالذات أصبح لبنان، بسبب وَهَن وضعه السياسيّ، ساحة لحروب الآخرين.

إن أحداث العام ١٩٥٨، مرئية من زاوية نظرية، تقدم لنا دليلا مقنعا يدعم احدى النظريات الأساسية في هذه الدراسة وهي تحديدا الطرح القائل إن العوامل التي ينطلق منها العنف السياسيّ في بدايته ليست بالضرورة هي هي العوامل التي تمد هذا العنف بعناصر الاستمرار أو التي تزيده حدّة وشراسة. هنا يمكننا الخروج بعدد من الاستنتاجات وخصوصا عبر التركيز على تلك السمات التي أصبحت - حين تكررت في أحداث النزاع المتمادي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي - أكثر بروزا ووضوحا.

١ . واضح طبعا أن اللجوء إلى العنف انطلق في أساسه، أكان ذلك على وجه حق أو لم يكن، احتجاجا على المظالم التي رأي فيها بعض الفئات انتهاكا لحقوقهم. الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية، اختلال التوازن في انماء المناطق، دور الدولة في تمييز الطائفة المارونية، فساد الحكم والمحسوبية، قانون الاصلاح الانتخابي، ومعارضة سياسة الدولة الداعمة للمعسكر الغربي، كل هذه العناصر لعبت دورا في دفع بعض الفئات إلى التفكير في اللجوء إلى الكفاح المسلح. كذلك لعبت دورا الاجراءات التي حاولت من خلالها الحكومة السيطرة على الثورة وعناصرها العدوانية.

اذا عدنا مرة أخرى إلى التمييز البدهي، الذي سبق أن أشرنا إليه، بين الانقسامات «الافقية» وتلك «العمودية» لاستطعنا أن نفهم بشكل أفضل او على الأقل أن نوضح الفارق بين العنف المدني والعنف «اللاتمدني»، فما دامت الخلافات ذات طبيعة أفقية (أي تمردا على حالات

الظلم والفوارق في الاوضاع المادية والاجتماعية والحرمان والخلافة السياسية) فان النزاع يبقى في معظم الحالات ضمن اطار الاعتدال والاحتواء. متى اشتدت وطأة الحرمان والاهمال والفقر على الجماعات التي تعاني من كل هذه الآفات لا شك في أنها تشعر بأن وضعها الاقتصادي والاجتماعي في خطر وهي تلجأ في حالات كهذه، كما رأينا من قبل، إلى أشكال من التعبئة الجماعية (كالتجمع في الاماكن العامة والتظاهر والمقاطعة واطلاق صرخات الاحتجاج وسواها) بهدف إسماع صوتها للرأي العام وللمسؤولين حول مدى الحرمان والتهميش اللذين تعانيهما. لكن كل هذه الاشكال الاحتجاجية تبقى «مدنية» من ثلاث نواح على الأقل: الأولى أن تعبئة الناس وإطلاق عمليات الاحتجاج يقوم بهما المدنيون لا سواهم، الثانية أن أيّ نزاع في هذه الحالة يكون أقل ميلا للقتالية، والثالثة أنه ما دامت حركة التمرد باقية ضمن اطار التعبير عن المظالم الاجتماعية-الاقتصادية فهي لا تحمل في طياتها استعدادا مسبقا للتحول مسربا بديلا تتسلل من خلاله مصادر النزاع الأخرى بأهدافها المختلفة.

٢. إن الخصومات المتقادمة، مثلها مثل كل الفوارق العمودية الأخرى، تنطلق في غالب الأحيان وتستمر بدافع الولاءات الفئوية أو الشخصية أو الطائفية دون أن يكون لعوامل الحرمان الاجتماعي-الاقتصادي او فقدان الموقع أو الامتيازات الاجتماعية دور في انطلاقها أو استمرارها، ذلك أن الخوف الذي يستبد هنا بالمتخاصمين هو في جوهره خوف من فقدان الهُوية والارث التراثي والاستقلالية الذاتية والحرية، أي أن الخوف هنا يطاول مصير الجماعة وبقاءها بالذات. من هذه الزاوية يصبح التضامن ضمن أبناء الجماعة الواحدة عاملا مهدئا لتلك المخاوف التي من شأنها، لولا هذا التضامن، أن تزيد من حدة التوتر وترفع وتيرة العنف الفئوي وتمده بعنصر الاستمرار. انطلق النزاع في البداية من أسباب غير طائفية بطبيعتها كما إنّ التركيب المجتمعي لأفرقاء النزاع ودوافعهم هي أيضا لم تكن ذات لون طائفي بعينه ذلك أن فريقي النزاع الثائر والموالي كانا يضمان في صفوفهما عناصر مختلطة من كل الفئات الطائفية. لكنّ القتال مع ذلك اتخذ منحى طائفيا في المدن وضواحيها وفي المناطق النائية على السواء، والحقيقة أن القادة أنفسهم في هذه الجهة أو تلك كانوا يتعمدون إثارة هذه المشاعر بغية التشديد على ضرورة التضامن داخل مجتمعاتهم من جهة وتوسيعا لدائرة الدعم الذي يوفّره لهم هذا التضامن من جهة ثانية.

٣. تدويل النزاع كان أيضا من العوامل التي أدت إلى تمادي أحداثه واطالة عمره، فلبنان الذي تزايد انغماسه في النزاعات الاقليمية والدولية الدائرة في تلك الحقبة لم يكن ممكنا أن يُضرب حوله طوق يحميه من عوامل زعزعة استقراره المتأتية من الخصومات العربية-العربية ومن صراع النفوذ بين السوفيات والاميركيين، ومن هنا طغيان هذه العوامل في مجرى النزاع وانحسار المسائل التي كانت في أساس انطلاقه. موجز الكلام أن لبنان عاد مرة أخرى موقعا من مواقع الحرب الباردة وضحية من ضحاياها، فالاحداث خارج لبنان (أزمة السويس في

العام ١٩٥٦، انشاء الجمهورية العربية المتحدة في شهر شباط من العام ١٩٥٨، والثورة العراقية في شهر تموز من العام ١٩٥٨) حملت أخطارا مقلقة على مصالح الغرب في المنطقة ورفعت وتيرة امتداد النفوذ السوفياتي وشرّعت بالتالي تدويل الوضع السياسيّ اللبناني. في هذه الأثناء لم يكن للنقاشات الصاخبة في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي واستقطاب انتباه الرأي العام العالمي ونزول القوات الأميركية أي دور ذي شأن في التصدي للخلافات الداخلية أو في حل أيّ منها، لا بل إن التدخل الاجنبي، كما في حالات سابقة ولاحقة على السواء، لم يزد الخلافات والعداوات والمخاوف إلا حدة وعمقا.

٤. ما أن أخذت أعمال العنف مجراها حتى اكتسبت دفعا ذاتيا وراحت تولّد حلقاتها القتالية بنفسها ذلك أن الجماعات المعبأة انغمست في دوامة جهنمية متصاعدة من المواجهات والمعارك وهو الأمر الذي تطور في أحداث العام ١٩٧٥ وصار أكثر بروزا وتكرارا. القادة أنفسهم غالبا ما اعترفوا بعجزهم قائلين إن المواجهات العنيفة والمعارك القتالية ما أن تشتعل نارها حتى تخرج عن سيطرتهم ويجدوا أنفسهم أعجز من أن يفعلوا شيئا لاطفائها أو تهدئة جنون الغضب الذي يعصف بالمتقاتلين. هنا أيضا نجد عنصرا مهما يدعم إحدى الاطروحات الأساسية لهذه الدراسة وهو أن أصل العنف لا يكمن بالضرورة في التركيب المجتمعي أو الحالة النفسية لجماعة معينة وانما هو آت من تتابع الأحداث في اندلاع الأعمال العدائية. هنا أيضا نجد تفسيرا لنقطة محيّرة ينطوي عليها العنف الجماعي وهي أن القادة الذين يترددون في البداية حيال اللجوء إلى العنف يصبحون بعد اندلاعه أكثر ميلا إلى التغني بما أدى إليه من الفوائد والتغيير والتجدد وهو ما عبرت عنه مواقف صائب سلام وكمال جنبلاط ومعروف سعد.

٥. كذلك عكست أحداث العنف وأشكاله عددا من المظاهر الغريبة وغير المألوفة جعلتها تبدو كما لو كانت بعضا من «تركيبة» النسيج المجتمعي أكثر منها مدفوعة بشهوة لا تُقاوَم لانزال الأذى والضرر بالآخرين. كان هناك من دون شك فارق كبير بين الضجيج الكلامي الكبير وأحيانا المسرحيّ حول الحرب وبين ما كان يجري في واقع الأمر على الأرض من معارك شكلية لم تنتج في الواقع عددا كبيرا من الضحايا. مختصر القول إن الحرب كانت تقصف كلاما أكثر بكثير مما أسقطت من الضحايا.

في الواقع أن نمط العنف غالبا ما كان يتخذ مظهرا سورياليا أقرب إلى المشهدية المسرحية أو «الأوبرا الهزلية» منه إلى حركة ثورية حقيقية: جيش حيادي لا يخوض القتال، قادة معارضون تعتبرهم الدولة «متمردين» وقد أصدرت بحقهم مذكرات توقيف، مع ذلك فهم يتجولون بحرية كاملة حيث شاؤوا ويعقدون المؤتمرات الصحافية ويظهرون على شاشات التلفزة، معارك بين موقع وموقع لا تلبث أن تتوقف فجأة لتمكين شاحنات الجيش من إيصال المؤن والحاجات الضرورية إلى قوات المتمردين وإخلاء المصابين (Qubain

1961 ، ٧١ ، Hottinger 1961 ، ١٣٢) . اميل البستاني ، الذي بقي على تواصل مفتوح ودائم مع كل أطراف النزاع وكان شاهدا على الأحداث والمعارك عن قرب ، لاحظ أنّ «حركة التمرد أطلقت ومن ثم تمَّ احتواؤها وفقا لنوع من اللياقة التقليدية التي كانت تحيط بمبارزة خاصة بين اثنين من النبلاء وقلّما عكست مظهر الثورة السياسية . » (بستاني ، ١٩٦١ : ٦) .

أخبار الحرب مليئة بالطرائف من مثل الحرص على حسن التصرف واللياقة كأن ترى المقاتلين مثلا يطلبون من السلطات الامنية المعنية إذنا بالتجول في أوقات الحظر قبل أن يشنوا غاراتهم على «العدو» ، كذلك كان بعضهم يستحصل على ترخيص بحمل السلاح وغالبا ما كان القتال في بيروت يحصل في ساعات بعد الظهر والليل وفي اثناء العطلة الاسبوعية كأنّ المقصود كان محاولة تجنّب تعطيل الاعمال اليومية ودورة الحياة العادية . كان فريقا النزاع يتفقان على الأوقات التي يوقفان خلالها القتال ، فبعد جولة قتالية طاحنة في الشوف مثلا وقف اطلاق النار يسمح للقرى المسيحية بالتزوّد بالمؤن من بيروت كما كان يسمح بالمقابل للمقاتلين الدروز بنقل جرحاهم إلى مستشفيات بيروت للعلاج (Hottinger 1961: 32) وكان الفريقان يبذلان جهدا متعمدا لتجنب ايقاع الضحايا كلما كان ذلك ممكنا . كانت المتفجرات تلقى في أماكن وأوقات بحيث يكون من شبه الأكيد أن المكان سيكون خاليا من المارة في الساعة المقصودة ، وفي هذا الاطار يقول دزموند ستيوارت ، الذي يدّعي أنه كان على معرفة بأحد الذين كانوا يلقون المتفجرات ، إن ذلك الرجل كان «يتثبّت دون غبار من الشك أن المتفجرة لن تحدث من الضرر ما يتجاوز الدويّ القويّ الذي يشكل رمزا فقط ، وعندما فجّر المحل الذي يملكه دوري شمعون كان على يقين تام من أن أحدا لم يكن موجودا في الطبقات العليا في تلك الساعة» (Stewart 1959: 61) .

لعلّ الدور الذي لعبه الجيش في هذا المجال هو الدور المحيّر بل الأشبه باللغز ، فقد حافظ على حياده رافضا سحق حركة التمرد على رغم تفوقه العسكري وقدرته على الحسم وقد تصرف كأنه حكَم بين المتنازعين وغالبا ما كان يحمي أحد الأفرقاء المتنازعين من هجوم شنه عليه فريق آخر كما فعل يوم ردّ مقاتلي الثوار عن المناطق التي يقطنها الموالون للحكومة ويوم شكّل حماية للثوار أنفسهم بمنعه مقاتلي الحزب السوري القومي الاجتماعي من فتح المعارك القتالية في بيروت . وعندما أنزل الاميركيون قوات المارينز على شواطئ بيروت شكل الجيش حاجزا فاصلا بين تلك القوات وبين مقاتلي الثوار (Hottinger 1961: 134) .

هذه وسواها من المظاهر التي جعلت العنف يبدو أمرا مألوفا وروتينيا باتت أعمّ وأوسع نطاقا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ذلك أنها في العام ١٩٥٨ ، يوم كان بعض سمات الحرب قد أصبح جزءا من اللغة السياسية غير القتالية ، كانت لا تزال نغمة غير مألوفة علما بأن تلك الفترة كان فيها السلاح الخفيف متوفرا وكثيرا ما كان يُستخدم في المناسبات الاحتفالية .

٦ . بين العوامل التي أبقت النزاع مستمرا وزادت مشكلاته تعقيدا ذلك الخليط المذهل من الفئات المتنازعة والولاءات المتغيّرة ومصادر الرعاية الخارجية، ذلك أن خليطا غريبا وتنوعا بهذا الحجم هما اللذان وفّرا أرضية قابلة لعقد تحالفات غريبة بطبيعتها وأفرقائها كما فسّرا السبل المتعددة التي سلكتها أعمال العنف. حروب المواقع هذه كانت بمعظمها نتيجة خصومات فئوية ونزاعات طائفية غذّتها العداوات المحلية والشخصية ورفعت من حدة وتيرتها الخلافات الحزبية والايديولوجية والمواجهة بين الذين «معهم» والذين «ليس معهم». من هنا كان تعاون الكتائبيين أحيانا، وأحيانا مواجهتهم، مع بعض أفراد من المرتزقة الذين لا يربطهم بلبنان رابط. حزب البعث والحزب الشيوعي والنجادة خاضت الحرب في البداية إلى جانب الثوار ولكن في النهاية كان البعث والشيوعيون ألدَّ الاعداء وذلك بسبب ما لاقاه الشيوعيون من اضطهاد من قبل السوريين، وعندما وقع الخلاف بين كرامي والبعثيين في طرابلس كان الشيوعيون على أتم الاستعداد لمد يد العون إليه ولو على مضض (Hottinger 1961: 137). وكما خلقت الانشقاقات في صفوف الموالين تحالفات واهية ومتقلبة بين هذا الجناح وذاك، كذلك فعلت الخلافات الشخصية بين قادة المعارضة فكان التوتر بين سلام وكرامي وسلام وجنبلاط وسلام والنجادة والطاشناق والهانشاق يعلو وينحسر ويؤثر بالتالي في مجرى الاحداث والمعارك.

٧ . وأخيرا، إن أحداث العام ١٩٥٨ قد أعادت تثبيت واحد من المعطيات الغريبة للنزاع الجماعي في لبنان وتحديدا تلك الخاصة التي سُمّيت «اللاغالب واللامغلوب» وهي التي كانت، كما رأينا من قبل، احدى السمات الرئيسة للنزاعات الطائفية في القرن التاسع عشر. لهذا السبب أو لذاك، بهذه الصورة أو بتلك فان النزاعات الجماعية ومواجهات العنف لم تنته يوما أو لم يُسمح لها بأن تنتهي بانتصار فريق معين انتصارا حاسما وانكسار الفريق الآخر انكسارا واضحا. قد تبدو هذه الحقيقة للبعض برهانا على أن الأحداث مهما بلغت من الحدة والعنف لم تكن يوما كافية للقضاء على الأمل باعادة اللحمة بين فئات المجتمع وبالتالي العودة إلى التسوية والعيش المشترك او بكلام آخر قد تعني أن الخلافات والمظالم التي أدت إلى النزاع المسلح لم تكن في حقيقة الأمر من العمق بحيث تستحيل بعدها العودة إلى الوفاق والمصالحة، ألم نر القادة من الطرفين يعودون إلى اللقاء والاجتماع في حكومة واحدة؟

صحيح، لكن صيغة «اللاغالب واللامغلوب» تحمل في طياتها أيضا دلائل لا تدعو إلى هذا القدر من التفاؤل: إن اللبنانيين لم يتّعظوا بعد من أمثولات النزاع الجماعي التي يزخر بها تاريخهم الطويل، فلو أن حالة واحدة من حالات النزاع السياسي التي كان العنف وسيلتها قد بلغت نهايتها الواضحة حيث عرف من بعدها مَن كان الرابح فيها ومَن كان الخاسر وبالتالي تمّ الحل في ضوء هذه النتيجة لكان البلد - ربما - وفّر على نفسه الكثير من المآسي التي عادت تصيبه المرة تلو المرة.

الفصل السادس

لبنان في عصره الذهبي او المذهّب
١٩٤٣-١٩٧٥

«يُروى من الحكايات ما يشبه الأساطير من المكسيك إلى الهند والصين عن شحنات النحاس من اسبانيا فرانكو إلى روسيا ستالين، كما تروى حكايات مثلها عن صفقة هائلة الحجم من (فراشي) الأسنان بين مصنع ايطالي ومصنع آخر في جواره، وكل هذه الحركة التجارية الكبرى تتم ادارتها وتمويلها من محل تجاري في بيروت تحسبه، اذا رأيته، دكانا لبيع الخردة. في العام ١٩٥١، يوم كانت تجارة الذهب في لبنان تعتلي قمة عرشها، كان يُقدّر أن نسبة ثلاثين في المائة من تجارة الذهب في العالم كانت تعبر من لبنان وإليه».

Charles Issawi, Economic Development and Political Liberalism
In Lebanon (1966)

«إن ديمقراطية لبنان ذات التركيب الفريد انما تثير العجب مرتين، الأولى لكونها ديمقراطية فاعلة والثانية لكونها اعتمدت منذ نشوئها، في نموها وفاعليتها المستديمين، على المجتمع الدولي»

J.C. Hurewitz, Lebanese Democracy in its International Setting (1963)

لعلّ المقطع الزمني الوجيز الفاصل بين الحرب الأهلية الخفيفة الوطأة التي مرت بلبنان في العام ١٩٥٨ والفظاعات البشعة والمتمادية التي بدأت في العام ١٩٧٥ يبرز كفترة محيّرة لا بل تنطوي على شيء من الغرابة في تاريخ لبنان السياسيّ الثريّ بالاحداث. كانت فترة تفرّدت باستقرار سياسي متماد وازدهار وبحبوحة اقتصاديين وتحوّل اجتماعي خاطف السرعة حمل لبنان، بفعل هذه المعطيات جميعا، إلى أقرب نقطة بلغها من عصره الذهبي مع كل ما يرافق هذه الحال من مظاهر الحيوية والنمو المطّرد والآمال التي لم تعرف حدودا. لكنها فترة شهدت في الآن عينه تزايد اللامساواة والفوارق الاجتماعية والاهمال وهو ما يشير

إلى أن العصر كان - ربما - أقرب إلى «المذهَّب» منه إلى «الذهبي» بنموّه الخاطئ التوجيه وغير المتوازن وثقافته السياسية الصاخبة والنمط الاستهلاكي المتشاوف والبهرجة والبذخ في أساليب العيش، وكلها كانت تخفي وراءها توترا اجتماعيا مموها وتحمل في ثناياها نذيرا بالاضطراب السياسيّ.

ربما بسبب الغياب الواضح للتوازن خرج المراقبون بنظرات تقويمية متباينة لتلك الفترة، فالذين رأوا فيها مقدمة لحرب أهلية كانوا ميّالين، في ضوء الاعتبار من الماضي، إلى المبالغة في ما تنطوي عليه التناقضات الداخلية من الأخطار وقد اعتبروها مصدر كل النزاعات الجماعية التي توالت فيما بعد حتى أن عددا متزايدا من الكتّاب تحدث عن «التدمير الذاتي» و«التفتيت الذاتي» كأن لبنان واللبنانيين ما هم إلا ضحايا لنوع من الانتحار الجماعي أو «الوطني». وفي هذا السياق اياه ذهب كتّاب آخرون إلى اعتبار لبنان كيانا مصطنعا باليا أشبه ما يكون بالخرافة وقد أنشئ منذ البداية على أسس واهية وعليه فهو محكوم منذ ولادته بالتدمير الذاتي[1].

لكنّ كتّابا آخرين من ذوي النظرة الايجابية المتفائلة كانوا أكثر ميلا إلى اعتبار تلك المرحلة فترة سعد في تاريخ لبنان ودليلا على حيوية شعبه وأصالته وقدراته المبدعة. كذلك لا يفوت عددا كبيرا من هؤلاء الكتّاب أن يعيدوا إلى ذاكرتنا أن دولة لبنان الكبير عندما تمّ انشاؤها كيانا سياسيا في العام ١٩٢٠ كانت قد عصفت بها كارثتان مدمرتان أضعفتاها قبل أن تولد: مجاعة الحرب العالمية الأولى ونتائجها التي زعزعت كيان المجتمع اللبناني وأزمة الركود الاقتصادي التي ضربت في ثلاثينات القرن الماضي، ذلك أن المجاعة وحدها قد حصدت الآف الضحايا في المدن وأكثر منهم بكثير في المناطق الريفية.

لا شك في أن الآثار المادية المباشرة التي خلّفتها الحرب كانت الأكثر تدميرا وخرابا، فما أن دخلت تركيا الحرب (تشرين الاول ١٩١٤) حتى سارع جمال باشا، القائد الأعلى للجيش الرابع والحاكم العسكري للمنطقة، إلى احتلال لبنان وإلغاء الحكم الذاتي فيه ومجلس الادارة مفتتحا بذلك حكم الرعب والارهاب الأشد سوءا وفظاعة في تاريخ البلاد. وضع لبنان تحت الحكم العثماني المباشر حتى نهاية الحرب، وقد فرض جمال باشا التجنيد الاجباريّ وأثقل كاهل الشعب بكل أنواع الأعباء وطالب الناس بتقديم معظم ما لديهم، على قلّته، لدعم قواته العسكرية. حتى أنه عمد إلى قطع الاشجار المثمرة وغالبا من بساتين بكاملها لاستخدامها وقودا في القطارات العسكرية، وقد قضى على أعداد كبيرة من أشجار التوت في البقاع وعلى قسم كبير من غابات لبنان لهذا الغرض بالذات (الأسود ١٩٢٥ : ٢٤٧).

كل مَن كان يُتهم بأن لديه ميولا عربية أو فرنسية كان يعيش في دوامة من الرعب خشية أن يُزجّ به في السجن أو ينفى أو يحكم بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى، وكانت السلطات

العثمانية قد أقامت محكمة أناطت بها اصدار الاحكام المتعلقة بهذا النوع من القضايا، فكان من بين الأسباب التي تشكل جرما يستوجب العقاب التهرّب من الخدمة العسكرية أو الانتماء إلى إحدى الجمعيات السرية العديدة التي كانت منتشرة أو حتى اذا تبيّن أن المتهم تسلّم رسالة من قريب في المهجر احتوت على انتقاد للسلطات الحاكمة (حتي ١٩٥٧ : ٤٨٣-٨٤).

من بين الولايات العثمانية جميعا كانت معاناة لبنان هي الأقسى والأوجع، فقد توقفت كليا كل التحويلات المالية التي كانت تأتي من الخارج وانقطعت مصادر الدخل السياحيّ التي كانت في تلك الفترة قد أصبحت موردا أساسيا من موارد الدخل الوطني. كذلك فُرض حصار محكم على الأغذية والامدادات الطبية والألبسة وباتت المواد الرئيسية نادرة أو منعدمة في ظل ارتفاع جنوني في الاسعار أدى إلى المزيد من انقطاع المواد الاستهلاكية أو اختفائها. بحلول خريف العام ١٩١٦ كانت المجاعة وأفواج متلاحقة من الجراد والعديد من الأوبئة والامراض (خصوصا التيفوئيد والتيفوس والملاريا والديسنطاريا والطاعون) قد أخذت تفتك بمجتمع لم تكن تنقصه المآسي ولا الكوارث. هناك قرى وبلدات هجرها أهلها بالكامل فيما بعضها الآخر لم يبق فيه سوى القليل وقد جرفت عاصفة الموت ما يقارب مائة ألف ضحية من مجموع الشعب اللبناني الذي لم يكن يتجاوز الاربعمائة والخمسين ألفا، وكان الكثيرون ممن بقوا على قيد الحياة في حالة يرثى لها من الفقر والهزال (لمزيد من التفاصيل راجع حتي ١٩٩٧ : ٤٨٣-٨٦، خاطر ١٩٦٧، المقدسي ١٩٢١ : ٥٣ - ٥٩).

عماد الاقتصاد اللبناني وهو صناعة الحرير تلقى في تلك الفترة ضربته القاضية نتيجة دخول الحرير الصناعي السوق العالمية وبذلك انقضت فترة البحبوحة التي عرفها لبنان وغرق اللبنانيون بعد الجراد والمجاعة بالفاقة والحرمان حتى بلغت الهجرة القسرية التي كانت طلائعها قد بدأت بعد نزاعات العام ١٨٦٠ أوجها في عقد الثلاثينات من القرن الماضي. إنّ الوصف المحزن الذي وصل إلينا عن تلك الفترة يُظهر فداحة المعاناة الجماعية وقساوتها بحيث كان الناس يفضلون تحمّل ما تسبّبه الهجرة من الحرقة والألم على حياة العوز والجوع والتجنيد الالزامي وقمع العثمانيين واضطهادهم. (لمزيد من التفاصيل راجع صفا ١٩٦٠، خلف ١٩٨٧، صليبا ١٩٨١، عبو ١٩٨٠).

لكنّ لبنان، في ما يُشبه الانبعاث، استعاد نبض الحياة وزخمها، فالبلد الذي لا يمتلك من ثروات الأرض سوى جمالها ونقاء هوائها (هواء تلك الأيام طبعا) نفض عنه غبار الكارثة واعباءها ونهض مجتمعا خلاّقا يعيد بلاده موقعا رياديا للتجارة والثقافة في العالم العربيّ.

التحول التدريجي للاقتصاد اللبناني من نظام العيش على ما تيسّر إلى نظام السوق رافقه تغيّر ملموس في أوضاع العديد من فئات المجتمع، فقد أصبح فلاحو جبل لبنان من مسيحيين ودروز يمتلكون العقارات والأراضي الزراعية وباتت مجموعات كبيرة من التجار

ومقرضي المال في البلدات الكبرى تتمتع بوضع اجتماعي ونفوذ سياسيّ مشهودين، أما في المدن الساحلية كبيروت وطرابلس فقد أدى التحوّل التجاري السريع وانفتاح المجتمع المدني على التواصل مع الغرب وتوفّر الامكانات الاقتصادية الجديدة إلى وضع مؤات لنشوء «أرستقراطية» مدينية جديدة.

شهد لبنان بموازاة هذه التحولات، وربما بنتيجتها، يقظة تعليمية وفكرية أخذت في تحويل الحياة الاجتماعية والثقافية في البلاد، وكان لانتشار مدارس الارساليات الأجنبية في أواسط القرن التاسع عشر دور كبير مشجع جعل الهيئات المحلية تحذو حذوها في مجال التعليم الشعبي، كذلك أسهمت الجمعيات الخيرية والأدبية والعلمية في الحركة الفكرية والاصلاحية بصورة أكثر نشاطا وفاعلية. ارتفعت نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة وتزايدت حركة نشر الكتب والمجلات والصحف التي تنوعت موضوعاتها واتسع نطاق انتشارها لتصل إلى جمهور من القراء يتجاوز حدود لبنان. هنا بدأ لبنان يكتسب تلك الصفة التي قد تنطوي على شيء من التشاوف أو المبالغة بأنه «بلد الاشعاع والنور»[٢]، ومن هنا أيضا شاع القول المأثور «ما أسعد (أو نيّال) مَن له في لبنان مرقد عنزة».

محبو لبنان والمعجبون به ينظرون إلى هذه الحقائق على أنها تشكل دليلا بيّنا على أن العناصر الخارجية لزعزعة الاستقرار الداخلي هي مكمن المشكلة ومتى تمّ احتواؤها (١٨٦٠-١٩١٤، ١٩٤٣-١٩٥٨، ١٩٥٨-١٩٧٥) استطاع البلد، كما في هذه المراحل، أن يعيش نظاما ديمقراطيا برلمانيا مستقرا وقابلا للحياة. هذه النظرة إلى الحالة اللبنانية وَجدت في مقالين متكاملين كتبهما شارل عيساوي (١٩٥٦ و ١٩٦٤) تعليلا موثقا ومقنعا يدعم صوابيتها وذلك عندما غاص مستكشفا أسس العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها الديمقراطية في الشرق الأوسط ومن ثَمَّ خرج باستنتاج فحواه أن لبنان هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يتجمع فيه أكبر قَدْر من عناصر بناء الديمقراطية البرلمانية[٣]. كذلك ذهب عيساوي في مقولته إلى أن ما توفّر للديمقراطية البرلمانية في لبنان من عناصر الحياة والاستمرار، بعد انهيارها في العديد من البلدان الأخرى، ليس مجرد حدث عابر أو هفوة وقع فيها التاريخ بل هو، على العكس تماما، «انتصار للعبقرية على الواقع الطبيعي».

إنّ هناك شبه إجماع لدى المراقبين على أن هذا التطور المشهود انما هو وليد المبادرة الخاصة للمواطن اللبناني وان انجازه لا يدين بفضل كبير لا إلى الطبيعة ولا إلى العنصر الخارجي الغريب ولا طبعا إلى الحكم والحكومة.

واذا نحن استثنينا المناخ اللطيف والمعتدل وجمال الطبيعة اللبنانية ساحلا وجبلا وسهلا فان الطبيعة لم تكن كريمة مع لبنان من حيث مواردُها وخيراتُها، فهو لم يحظ بشيء من مخزون النفط الهائل الذي وهبه الله بعض جيرانه ولا بما حباهم الله من السهول الكبرى والانهار الدافقة. كذلك فان هذا المجتمع المفطور على التجارة لا

يمتلك على طول شاطئه ميناء طبيعيا جيدا ذا خطوط اتصال سهلة مع الداخل كما هي الحال مع ميناءي حيفا والاسكندرية، ذلك أن تطوير مدينة بيروت لتصبح الميناء الرائد في شرق المتوسط انما هو «انتصار للعبقرية على الواقع الطبيعي». (عيساوي ١٩٦٤ : ٢٨٠ -٨١).

على هذا الصعيد يلتقي تقويم كمال الصليبي (١٩٦٦) «الجمهورية - التاجر» خلال عهدي الرئيسين الخوري وشمعون (بين ١٩٤٣ و ١٩٥٨) النظرة المشرقة نفسها التي خرج بها عيساوي، ففيما ترك هذان العهدان أثرا غير محمود في مجال الاهمال والفساد الحكوميين لعب عهداهما دورا كبير الأثر في تطوير البلد ونموّه حتى بلغ تلك الدرجة من الازدهار والاستقرار.

لعلّه من عدم الانصاف، بل حتى من التضليل، أن نتغاضى عن التنويه بما «للجمهورية-التاجر» في عهدي الخوري وشمعون من فضل في ما بلغه لبنان. فهذا البلد الصغير مساحة وسكانا والذي لا يمتلك من الموارد الطبيعية شيئا يذكر كان في العام ١٩٤٣ محدود النمو والامكانات وكانت بالتالي حيويته الاقتصادية موضع شك. بحلول العام ١٩٥٨ كان لبنان قد أصبح بلدا مزدهرا على مستوى ملموس من التطور الاجتماعي يتمتع بعلاقات خارجية جيدة وبنسبة مشهودة من الاستقرار. كانت الرأسمالية المطلقة والمنفتحة الآفاق التي وفّرتها قلة من المسيحيين الذين تولوا الحكم وراء الازدهار الاقتصادي الاسطوريّ الذي حققه لبنان، كما كانت هي نفسها وراء الحفاظ على الديمقراطية اللبنانية. ففي حين كانت الدكتاتوريات تحفر لها موقعا في هذا البلد العربيّ أو ذاك جارفة بجزمتها كل الممارسات الديمقراطية كانت «الجمهورية-التاجر» اللبنانية ترفع، ببطولة الشجعان، الراية المثل في الحياة الدستورية وتضمن الحرية والمبادرة الفردية وهما عماد الرأسمالية. في هذا الجزء من العالم الذي كان انسانه يفقد حريته وحقه في المبادرة كانت الحرية في لبنان التي باتت مضرب المثل تتحول أرضية صلبة للاستقرار السليم والأصيل (الصليبي ١٩٦٦ : ٢١٤- ١٥).

بين يدينا تقويم أحدث عهدا للاقتصاد السياسيّ للبنان «الجمهورية - التاجر» - خصوصا من حيث تأثير الاقتصاد الحر والمفتوح ذي الركيزة الخدماتية في عملية بناء الدولة والاستقرار السياسي - وهو تقويم أكثر توخيا للحذر تقدم فيه Carolyn Gates (1998) عبر دراسة معمقة جيدة التوثيق تفسيرا مقنعا لهذا النجاح الذي بلغته «الأعجوبة اللبنانية»، على الأقل خلال العقدين اللذين جاءا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة. لقد استطاع اقتصاد لبنان ذو النظرة العابرة للحدود أن يؤسّس لنهج اقتصاديّ شكّل دعامة وقوة استمرارية لنقد قويّ وعبّأ رأس المال المحليّ الخاص وحرّكه وجلب الاستثمارات الخارجية وأطلق مجموعة من الصناعات الخدماتية وروّج تسويقها وتصديرها إلى الخارج. هذه الانجازات بمجملها، ولا شك في كونها دليلا على عبقرية نخبته الاقتصادية والسياسية التي انتهجت

مسلك «الفينيقيين الجدد» في الاقتصاد الليبرالي، استطاعت في الوقت عينه أن تؤمّن للبنان شيئا من الثقة والصدقية الدوليتين(٤).

هذه الظروف والأوضاع الجيدة والواعدة لا بد من التشديد هنا على أنها ليست، كما يحلو للبعض اعتبارها في غالب الأحيان، وليدة المصادفة التاريخية أو الاكتشاف العابر الذي فاجأ أصحابه. لقد درج البعض في السنوات الأخيرة على إلقاء نظرة استخفاف على قصة النجاح اللبناني باعتبارها حُملت إلى لبنان مصادفة على جناح ريح عابرة دون أن يكون للتخطيط والجهد والارادة والعمَل أي دور فيها.

أحد الاقتصاديين، مثلا، يعتبر حاسما جازما أن كل ما عرفه لبنان من الازدهار الاقتصادي لم يكن إلا نتيجة ما أطلق عليه تعبير «اقتصاد المصادفة والكارثة»، فاقتصاد لبنان - كما يخبرنا فؤاد عوض - كوّنته أحداث خارجية جعلتها المصادفات ملائمة ومفيدة ومنها على سبيل المثال النزاع العربي-الاسرائيلي واقفال قناة السويس في وجه الملاحة الدولية وتأميم الاقتصاد في البلاد العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين العرب والولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٦٧. صحيح أن هذه العوامل الخارجية قد ساهمت في ما شهده لبنان من ازدهار اقتصادي ظرفي وعابر، لكنها في نفس الوقت جعلته عرضة للاهتزاز بفعل العوامل الخارجية اياها. ويذهب أبعد من ذلك مؤكدا أن الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية التي تولّدها تلك الظروف الخارجية - «مموهة بالازدهار المصطنع» - هي التي تفسر أسباب انهيار لبنان (عوض ١٩٩١ : ٨٣). في مؤتمر عقد مؤخرا في مركز الدراسات اللبنانية في أوكسفورد واستضاف عددا من الخبراء اللبنانيين من ذوي الصدقية نحا المؤتمرون في نظرتهم التقويمية عموما إلى اعتبار ما كان يسمى الاعجوبة اللبنانية قائما على خليط من العوامل الظرفية الخارجية المطعّمة بشيء من الحظ وحسن المصادفات (فتوح ١٩٩٨ : ١). كاتب اقتصادي آخر (Waines 1976) يعيد عبقرية اللبناني التجارية واندفاعه نحو الانجاز والعمل، وما نتج من هذا وتلك من نهج اقتصادي مركنتيلي شكل جسرا وسيطا في السوق التجارية، إلى ما سمّاه آدم سميث «اليد الخفية» أكثر منه عائدا إلى التخطيط العقلاني. أما في نظر Moshe Shemesh فان التركيب الأساسيّ لما سمّي «الأعجوبة اللبنانية» كان من أصله «تركيبا واهيا ... وما العجيب في أمره سوى هذه الفترة الطويلة التي استغرقها انهياره ...» (Shemesh 1986: 77).

من الواضح أن هذا الضرب من النظريات المجزوءة والتي تفتقر إلى الموضوعية والدقة لا ينطبق على الحقائق الاقتصادية لتلك الفترة، وهي نظريات يمكن دحضها من منطلقين اثنين على الأقل: الأول، إن بروز «الجمهورية-التاجر» واختيارها نهجا اقتصاديا يتوجّه إلى السوق الخارجية، لا تتدخل فيه الدولة، قائما على الحرية والانفتاح ومبدأ Laissez Faire وأساسه صناعة الخدمات وتسويقها، هذا الخيار لم يكن مجرد مصادفة ذلك أنه جاء بعد

نقاشات وجدل وخلافات سياسية حادة حول الستراتيجيا الاقتصادية التي كان على لبنان انتهاجها بعد نيله استقلاله وبعد الحرب العالمية الثانية. اتخذت الخلافات آنذاك شكل حوار علني شاركت فيه جماعات رئيسية ثلاث بمن فيها قاعدتها الشعبية والنخبة السياسية والمستشارون والايديولوجيون الناطقون باسمها وسواهم. المنطلق الثاني أن ما خرج به هذا الحوار العلني المفتوح من نتائج لم يكن خلافيا بل لم يكن حتى سلبيا ذلك أن التوافق تمّ على نموذج ارتكز على مضمون ميثاق العام ١٩٤٣ الذي اعتبر أن حكم لبنان سيكون في عهدة شراكة مارونية-سنية قوامها التجار والمصرفيون وكبار المالكين، وقد صمد هذا النموذج أمام مسلسل من التحديات المتتالية صمودا صلبا استمر حتى اندلاع الأعمال العدائية في العام ١٩٧٥ وهذه حقيقة طالما كرر تأكيدها المؤرخون الاقتصاديون في مناسبات عدة. من وجهة نظر Roger Owen يبدو أن سنوات الحرب قد حفّزت الاقتصاد بحيث بات للبنان «أعلى مدخول فرديّ في المشرق العربي وأدنى نسبة من الأمية بين سكانه وأكثر البنى التحتية تطورا، وعلى رغم تركيزه على الخدمات والقطاع المصرفي، كانت حصة الصناعة من دخله القومي أكبر منها في اي بلد من بلدان المنطقة. هذه الحقيقة بدورها شكلت حافزا مهما ومصلحة كبيرة للبنان في ان يحافظ على دوره الاقتصاديّ الاقليمي ويعمل على توسيعه» (Owen 1986: 28 - 29).

لا شك في أن «الاعجوبة اللبنانية»، حتى في فترتها الذهبية، لم تكن كاملة الاوصاف خالية من الاخطاء، فالاقتصاد اللبناني الذي كان يتمتع بنسبة عالية من النمو لم يكن نموّه موزعا توزيعا متوازنا ذلك أن قطاعه الخاص ذا النشاط الكبير والحيوية النابضة، والذي كان صاحب الحصة الكبرى من تجارة الترانزيت عبر موانئ بيروت البحرية والجوية، هو الذي قطف القسم الأكبر من ناتج هذا النشاط واستأثر به. بقيت الحاجات الاساسية للكثرة الكبرى من الشعب دون تلبية كما إن النظام لم ينجح في الاسهام بما يكفي في احياء الحريات المدنية العامة وبناء مؤسسات الدولة ولا في الحدّ من الفوارق الاجتماعية-الثقافية بين أبناء المجتمع. كذلك فقد جعل البذخ والانفاق المسرف للقلة الثرية أو الميسورة الحرمان النسبي الذي عانته الطبقات الأخرى يبدو أشد وطأة عليها وأكثر ايلاما. ولا يقلّ عن ذلك خطأً في الرؤية أن يعود لبنان إلى الوقوع في ما كان خبره في القرن التاسع عشر من الاعتماد على الخارج اقتصاديا ودبلوماسيا وذلك بربط اقتصاده بالاسواق الخارجية حتى بدرجة أكثر اتكالا على تلك الاسواق منها في السابق مع ما يحمل ذلك من عوامل الاضطراب السياسي وهو ما جعل لبنان أكثر تعرضا للتقلبات الاقليمية والتحولات العالمية (لمزيد من التفاصيل راجع Gates 1998، خلف ٢٠٠١).

أيا تكن الفوارق الداخلية في تلك الفترة فهي لم تكن كافية لاطلاق شرارة الاضطراب التي انطلقت، كما في حالات سابقة، من الخارج ومن الخارج بالذات صُبَّ عليها الزيت.

والحقيقة أن الغيوم الأولى التي أخذت تتلبد في أفق لبنان ويتسارع انتشارها في سمائه مهددا استقراره قد بدأت تتجمع في مستهل عهد الرئيس شارل حلو في العام ١٩٦٤ ذلك أن حلو كان من الحرص على أن يعكس «الوجه العربي» للبنان بحيث كان أول عمل رسمي قام به رئيسا هو حضور مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة حيث أعلن احتجاج لبنان على تحويل اسرائيل المياه اللبنانية والأردنية. أضف إلى ذلك أنه وافق على السماح لأحمد الشقيري، الذي كان عبد الناصر قد عينه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية المنشأة حديثا، بتدريب العناصر الفدائية في مقره القرويّ في الجنوب اللبناني.

يومها أخذت الشقوق والثغرات في سياج الحماية اللبناني تتسع، وتحوّل التفاعل بين التضامن الفئوي الواهي أصلا وبين الخلافات الاقليمية والدولية عاملا متحركا ومؤثرا في الوضع الداخلي، وقد أعاد اثنان من المراقبين السياسيين في عملين حديثين لهما (Winslow 1996 والخازن ٢٠٠٠) ما تعرّض له لبنان من أعمال التدمير إلى تلك الأحداث والتطورات المصيرية وليس إلى اندلاع المواجهات في العام ١٩٧٥ كما يقال في غالب الأحيان. ذلك هو المفترق الذي انزلق عنده لبنان إلى دوامة الحروب الأشد مرارة وعدائية وتدميرا.

لم يُقتصر الجدل حول «العصر الذهبيّ/ أو المذهَّب» للبنان على الكتابات الأكاديمية التحليلية العميقة أو العروض المثيرة التي كتبها الصحافيون والكتّاب الشعبيون، بل تعدى كل هؤلاء ليصل إلى الأدباء والشعراء والمفكرين الذين أذهلهم وضع لبنان المحيّر وخصوصا وضع عاصمته بيروت. لقد تجمعت مشاهد الحرب الهمجية وفظاعاتها لتشكل دليلا ملموسا بالسمع والنظر على الطابَع المتغيّر للبنان، أما الأمثلة على هذه التناقضات فكثيرة ومتنوعة:

- مجتمع مضياف واسع الأفق من ركائزه عمل الخير والمحبة والتعاطف ومشاعر حسن الجوار والقيام بالواجب الانساني، لكنه ايضا مجتمع منقسم طائفيا إلى درجة القبلية أحيانا، يعاني العدائية المتجذرة التي تفرّق بين فئاته وجماعاته.
- لبنان الملجأ والملاذ أو المعبر الذي يقصده المضطهدون والمنشقون الهاربون والمهجَّرون، لكن مع ذلك إنه الأرض المفتوحة والفضاء الحر.
- طبيعة أخّاذة الجمال رائعة التنوع، مصدر للوحي والرومنطيقية، ولكن في الآن عينه ثقافة سياسية كثيرة الصخب وقليلة ما تبقى.
- اتساع مظاهر التمسك بالدين والولاءات الطائفية الانقسامية إلى جانب ممارسة الحياة العلمانية الليبرالية المنفتحة على العالم.
- مجتمع ينبض بحبه للحياة الزاهية المرحة الاحتفالية اللاهية، ولكنه، من ناحية أخرى، مثقل بمظاهر عُقَد العظمة أو النقص والخوف والحزن.
- انفاق في غير حاجته ولا مكانه واسراف يبلغ حدود التبذير يرمقه المحرومون

والمهملون والمنتهكة حقوقهم بحقد وكراهية وغضب.

- منتجع على أحدث طراز، «ساحة لهو» غارقة بالبهرجة الرخيصة والاجواء السياحية التجارية الخالية من الذوق السليم تتخللها مواقع للخلق الفني والبدع الفكري واثراء ارث غني والحفاظ على تراث فكريّ وفني وحضاري كبير.

هذه النقاط والتساؤلات المتعلقة بها سوف نتطرق اليها في الفصل التالي ولكن من الضروريّ أن نستكشف أولا طبيعة التحولات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية البارزة لتلك الفترة من السلام والازدهار وما آلت إليه من النتائج، وعليه فان هذا الفصل سيعالج بُعدين متعلقين الواحد بالآخر. أولا، سنحاول القيام باعادة تقويم أبرز المعطيات على الصعد الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والسياسية التي عرفتها تلك المرحلة وذلك توخيا للوصول إلى حكم عام متوازن وواقعي على ما خلّفته تلك الفترة. ثانيا، باعتمادنا «الملعب» أو «المرتع» عنوانا مبسطا لكن معبّرا نستطيع في اعتقادي أن نوضح بصورة أفضل العوامل التي تفسّر هذه الثنائية اللبنانية التي أكاد اسميها وجهَيْ لبنان المختلفَيْن، وتحديدا الملامح التي تبرزه «قصة نجاح» باهرة وتلك التي تجعله عرضة للتلاشي والضعف أمام التناقضات الداخلية والخارجية.

لبنان باعتباره «قصة نجاح»

ليس من باب الخيال في شيء ما شهده لبنان من الاستقرار والازدهار خلال تلك الفترة الهنيئة، ولا كان ذلك مجرد مظاهر مبهمة او غامضة بل على العكس كانت واضحة المعالم في المجالات الاجتماعية كافة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كذلك فان «قصة نجاح» لبنان كانت أعمق وأبعد من تلك المظاهر الخارجية البراقة والواهية والفاسدة في غالب الاحيان التي جعلته يبدو «جمهورية-تاجرا» حينا وجمهورية «قبائل» أحيانا، تديرها وتبقيها على قيد الحياة ولاءات بدائية نفعية أو مجرد حوافز مصدرها رأس المال والسياحة الأجنبيان. لم يكن لبنان الدولة، في نظر منتقديه الذين تكاثروا بعد الذي أصابه من الانهيار، إلا «مزرعة» تُحرث وتُرشّ بذارا وعند الحصاد يأتي النفعيون المستغلّون ممن يدّعون حراستها فيجمعون الغلال ويكدسون الثروات. كل العهود السياسية وُصمَت بالانتفاع على حساب المال العام، ولا شك في أنها جميعا عانت شيئا من هذا الفساد بَنسبة أو بأخرى، لكن من المبالغة والتسرع، إن لم نقل من الظلم، أن ننكر على لبنان انجازاته أو أن ندعي أن عددا من النفعيين الاستغلاليين افترسوا كل خيراته وانحدروا بمقدراته إلى مشارف الانحلال واليأس وانتهى الأمر. إن من السهولة بمكان كبير أن نطرح للبنان، كما أنوي أنا أن أفعل، صورة أكثر اشراقا وهي في نظري أقرب بكثير من الحقائق التي يزودنا بها

تاريخه. من هذا المنطلق سأحاول أن أبيّن أنّ لبنان، منذ نيله استقلاله في العام ١٩٤٣ وبفضل عبقرية شعبه من جهة وسوء طالَع الانظمة المجاورة من جهة أخرى، كان يتمتع بما يُحسد عليه من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والحيوية الاجتماعية-الثقافية، ولعلّ أفضل ما يمكن أن أقوم به هو إلقاء ضوء كاشف ولو بإيجاز على بعض هذه السمات تثبيتا لكونها حقائق واقعية وتدليلا على نتائجها.

الأداء الاقتصادي

قد يكون من المبالغة بمكان أن نعتبر اقتصاد لبنان شيئا من «الاعجوبة»، لكن متى قمنا بعملية تقويم سليمة وموضوعية وبالمعايير التقليدية المألوفة لا بد أن تنكشف لنا معطيات لافتة بأهميتها ان لم تكن بالفعل «أعجوبة». أبرز هذه المعطيات ثلاثة يجدر بنا التوقف عندها. أولا، على مدى ربع قرن تقريبا امتد منذ العام ١٩٥٠ حتى اندلاع العنف في العام ١٩٧٥ كان اقتصاد لبنان يعبر مرحلة توسع متماد وفي غالب الأحيان بوتيرة متسارعة. ثانيا، لقد عرفت القطاعات الاقتصادية الرئيسية تغيرات على قدر كبير من الأهمية وتنوعا حيويا ونشطا. وأخيرا لقد شهد البلد انخفاضا في نسبة الفوارق في المستوى المعيشي أكان على الصعيد العام او على صعيد المناطق (لمزيد من التفاصيل راجع لبكي ١٩٨١، هنف ١٩٩٣ Owen1988).

هذه التغيرات الايجابية بما حملته من الصالح العام للبلد لا بد من التأكيد أنها جاءت قبل تدفق رؤوس أموال النفط بأكثر من عشر سنوات وكانت إلى حد كبير ردّ فعل داخليا للظروف الاقتصادية المؤاتية التي استجدّت بعد الحرب العالمية الثانية ذلك أن هذه الحرب، بعكس ما جلبته الحرب التي سبقتها على لبنان من الويلات والمجاعة والحرمان، لم تحمل إليه إلا الازدهار والخير. لقد تسببت ظروف الحرب وأوضاعها بانحسار حركة التجارة العالمية والنقل والمواصلات وهكذا أوجدت أسواقا جديدة للمنتجات المحلية وكان من شأنها، على الأقل موقتا، أن «تعيد تشكيل الاقتصاد اللبناني بحيث قضي على البطالة بنسبة شبه كاملة وتم تحسين البنية التحتية كما فرضت سياسات تنظيمية واسعة النطاق... وبنتيجة المبالغ الطائلة التي أنفقتها قوات الحلفاء في المنطقة تنامى احتياطيّ لبنان من العملات الأجنبية كما تزايد بنسبة ملحوظة وفره المحلي» (Gates 1998: 109).

كان للاموال التي انفقتها قوات الحلفاء في لبنان والمنطقة وما وفّرته من فرص العمل على أوسع نطاق دور كبير في رفع مستوى المداخيل أكان على صعيد الطبقة العاملة أو بالنسبة إلى قطاع الأعمال والتجارة.

قصص النجاح والربح التي رويت في تلك الفترة تحولت جزءا من الفولكلور الشعبي

اللبناني الحديث، من الفلاح الذي وجد عملا كسائق لدى الجيش السابع البريطاني إلى رجل الأعمال الذي جمع ثروة من بيع متاريس الدبابات، الكل استفاد من تلك الفورة التي لم تأت إلى نهايتها مع نهاية الحرب ذلك أن سكان بيروت، أثرياء وفقراء، استمروا محاطين بما خلّفته من آثار الحداثة حتى بعد عشرين عاما من طرد حكومة فيشي من المنطقة (Hudson 1968: 71).

بلغ الاحتياطيّ المتراكم خلال الحرب أكثر من مائة مليون دولار (عيساوي ١٩٦٦ : ٢٨٤) وقد استخدم هذا الاحتياطي بطريقة مثمرة في إنشاء البنى التحتية في البلاد وتوسيعها وخصوصا مطار العاصمة بيروت وشبكتي الطرقات والكهرباء. في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي كانت تحطّ في مطار بيروت الدولي وتنطلق منه طائرات تابعة لسبع وثلاثين شركة طيران عالمية في رحلات منتظمة، وقد تحولت بيروت في فترة وجيزة مركزا ماليا رئيسا في الشرق وأحد المراكز الرائدة والاساسية في العالم.

«يُروى من الحكايات ما يشبه الأساطير من المكسيك إلى الهند والصين عن شحنات النحاس من اسبانيا فرانكو إلى روسيا ستالين، كما تروى حكايات مثلها عن صفقة هائلة الحجم من (فرشايات) الأسنان بين مصنع ايطالي ومصنع آخر في جواره، وكل هذه الحركة التجارية الكبرى تتم ادارتها وتمويلها من محل تجاري في بيروت تحسبه، اذا رأيته، دكانا لبيع الخردة. في العام ١٩٥١، يوم كانت تجارة الذهب في لبنان تعتلي قمة عرشها، كان يُقدَّر أن نسبة ثلاثين في المائة من تجارة الذهب في العالم كانت تعبر من لبنان وإليه». Charles Issawi, "Economic Development and Political Liberalism In Lebanon" (1966)

تلك كانت الفترة التي بدأ فيها لبنان يعزز موقعه كمركز اقليميّ للترانزيت ذلك أنه منذ أوائل الخمسينات، وحتما قبل أن تبدأ عائدات نفط الخليج تنعكس ايجابا على اقتصاده، كان قد أصبح الوسيط التجاريّ الرئيسي بين البلدان المجاورة والاسواق العالمية وفي ذلك العام وحده (١٩٥٠) عبر لبنان خمسون ألف مسافر واربعمائة ألف طن من البضائع ما عدا شحنات النفط. كذلك كانت بيروت قد أصبحت مركزا اقليميا لعدد متزايد من الشركات العالمية (عيساوي ١٩٦٤ : ٢٨٥). أقل ما تشير إليه هذه الحقائق هو أن تطور لبنان ونموّه على الصعيد الاقتصادي قد سبقا الفورة النفطية الخليجية. أكثر من ذلك، إن اقتصاد لبنان لم يكن - كما يحلو للبعض أن يفترض في غالب الأحيان - مجرد ثمرة جانبية للتجارة الحرة والمبادرة الفردية، فحتى عهد الرئيس بشارة الخوري (١٩٤٣ - ١٩٥٢) الذي عرف بإطلاق الليبرالية الاقتصادية والتمسك بها لم يُعْفَ الدولة من ضرورة تطبيق سياسة الاستثمار في المرافق العامة وحقل الخدمات بالنسبة للمَواطنين. وهكذا الأمر بالنسبة إلى عهد الرئيس شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨) الذي لم يأت أي عمل يعيق دور الدولة في تفعيل القوانين التي

تدعم هذا النوع من التدخل أو في انشاء مؤسسات خاصة تشجع الانماء الاقتصادي وذلك على رغم تشدده في دعم مبدأ الحرية التجارية وتشجيعه دعاة هذا المبدأ. شهد عهد شمعون انشاء ما يقارب عشر مؤسسات حكومية من هذا النوع منها معهد الأبحاث الصناعية ومجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية ومكتب الحرير وبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري والصندوق المستقل للطاقة.

في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤) اتخذت مسألة الجمع بين التخطيط الاقتصادي والانماء المتوازن للمناطق اللبنانية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية أبعادا اكثر بروزا وتحديدا، ذلك أنه في عهد شهاب بالذات شهدنا، على ما يرى بطرس لبكي (١٩٩٣ : ١٠٠)، مثالا محسوسا على الربط بين مفهوم Keines الاقتصادي وبين الليبرالية الكلاسيكية. وفي تلك الفترة تحديدا أصبحت الشهابية، كما سنفصّل لاحقا، موازية للتخطيط المركزي ولاعتماد النخبة الحاكمة اعتمادا متزايدا على شبكة من الخبراء والمستشارين غير المرتبطين بخيوط النظام السياسي التقليدي[٥]. الشهابية من هذه الزاوية كانت تعني بطبيعة الحال مزيدا من الانفاق العام ورفع نسبة الدعم الحكومي لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والأبحاث العلمية والتطبيقية والتعليم، كذلك طرحت الشهابية مسألة الاصلاح الاقتصادي في محاولة لضبط الشهية المفرطة لدى القطاع الخاص لالتهام المال واشباع الشهوات والاهواء الخاصة (راجع الصليبي ١٩٦٥ : ٢٢٢ للاطلاع على مثال حول الاصلاح). ولا تذكر الشهابية طبعا دون أن يذكر معها ما أنشأته من مؤسسات ومجالس حكومية معنية بالصالح العام والانماء والتطوير الاداري ومن أهم هذه المؤسسات المجلس الوطني للبحوث العلمية والمجلس الأعلى للتخطيط المدني ومجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ومكتب حماية الحيوان وسواها. لا شك في أن عهد الرئيس شهاب تميّز عن العهدين اللذين سبقاه بأنه رفع كثيرا نسبة الانفاق على المشاريع العامة ومن هنا كان التوسع الكبير والمشهود في المرافق العامة خصوصا في مجالات الصحة والماء والكهرباء وشبكات الطرق والموانئ البحرية، ولعل الأهم من كل ذلك أن ما شهدته البلاد من ازدهار غير مسبوق لم يعد متروكا - في عهد شهاب - لمجرى الريح والمصادفات ولا لأهواء الاداريين أو الزعماء السياسيين ولا طبعا لشهوات الرأسماليين الذين لا حدود لنهمهم.

ما من شك أيضا في أن عهد الرئيس شهاب، الذي جاء غداة أحداث العام ١٩٥٨ التي زعزعت استقرار البلد، يعود إليه الفضل الكبير في انجازين وطنيين كبيرين وهما اعادة انعاش الحس بالوحدة الوطنية والعودة بالبلاد إلى الانتظام العام. لقد ركزت سياسة العهد، الداخلية والخارجية على السواء، على تخفيف حدة الانقسام بين فئات المجتمع وفي حين قدمت بعض التنازلات الموزونة والواعية حيال ذوي المشاعر القومية العربية المتصاعدة فإن تلك التنازلات لم تبلغ حد المس بسيادة البلاد واستقلالها. لقد أطلق النزاع السياسيّ في

العام ١٩٥٨، كما رأينا، المشاعر السياسية المريرة التي صار التعبير عنها عبر المظاهرات الشعبية الصاخبة ومن هنا كان لا بد من يد حكومية صارمة قادرة على لجم العصابات المسلحة والأتباع والزمر المحيطة بالزعماء وكان اعتماد الحكم على قوات الأمن، بما فيها جماعة الشعبة الثانية في الجيش التي عرفت بشدتها وقمعها أحيانا، يهدف بمعظمه إلى إعادة الأمن والانتظام العام.

عهد الرئيس شارل حلو (١٩٦٤ - ١٩٧٠) عكّرت مساره لسوء الحظ سلسلة من الأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية التي عطلت قدرات البلد وحَدّتْ من امكانات نموه، فأزمة بنك إنترا في العام ١٩٦٦ وحرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ والمواجهات مع المقاومة الفلسطينية الراديكالية والمتفلّتة من كل قيد أو انضباط كان من الطبيعي أن تؤثر سلبا في استقرار البلد ومسيرة نموه وتطوره، وقد يكون أخطر ما أدت إليه هو أنها جعلت البلد أكثر تأثرا بمجريات النزاع الاقليمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين. كان حلو ميالا، على الصعيدين الشخصي والايديولوجي، إلى نهج شهاب الليبرالي في الشأن الاقتصادي ومن هنا ابتعاد عهده تدريجيا عن ستراتيجية التخطيط التنموي لكن مع ذلك فان ما تركه ذلك العهد، على الأقل في المجالات الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية، للعهد الذي جاء بعده لم يكن قليل الشأن خصوصا من حيث تأثيره الايجابي على المدى الطويل، ونخص هنا الجهود التي بذلت في مجال ترشيد القطاع المصرفي وتوفير الحوافز للنمو الاقتصادي وتطوير الصناعة وتحديث الجامعة اللبنانية. كذلك فقد تابعت الدولة تنفيذ الخطط الواسعة النطاق والمشاريع التي كانت العهود السابقة قد بدأت تنفيذها وأنشأت محطة فضائية لرفع مستوى الاتصالات الدولية بين لبنان والخارج.

عهد سليمان فرنجية (١٩٧٠ - ١٩٧٦) هو أيضا شهد هذا النوع من التلازم بين النمو الاقتصادي السريع ومظاهر عدم الاستقرار في المجالات الاجتماعية-الاقتصادية وعلى صعيد التوتر السياسي وأعمال العنف. لكن الدولة مع ذلك استطاعت أن تنجز بعض الاصلاحات التشريعية (كالمرسوم الرقم ١٩٤٣) لتنظيم الصناعة خصوصا في ما يتعلق بالأدوية ومصافي البترول، وقد تم انشاء وزارات جديدة كوزارتي الصناعة والنفط والاسكان والتعاونيات وبعض المؤسسات الحكومية كالضمان الاجتماعي مثلا. ومن بين المشاريع الحكومية المهمة تحديث المعامل الحرارية الكهربائية ورفع مستوى التعليم الثانوي والجامعي.

على العموم قد يختلف المراقبون في نظرتهم التقويمية لحجم النمو الاقتصادي، لكنهم يلتقون جميعا على أن البلد استطاع أن يضمّن سجلّه الاقتصادي بعض الانجازات المهمة والبعض يذهب حتى إلى أبعد من ذلك معتبرا أن هذا المقطع الزمني الممتد على مدى ثلاثين سنة قد شهد انخفاضا في الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع

اللبناني (لبكي ١٩٩٣ : ٣٣). يقول Roger Owen إن نسبة النمو طوال تلك الفترة بلغت معدل سبعة في المائة سنويا، فاذا أخذنا في الاعتبار زيادة عدد السكان لبقيت هذه النسبة مع ذلك تتأرجح بين ثلاثة وأربعة في المائة للفرد الواحد (Owen 1988: 33). لا شك في أن الدور الحيوي والمهم الذي لعبه قطاع التجارة والمصارف والخدمات في هذا النمو الاقتصاديّ المشهود عاد إلى التراث والخبرة التاريخيين اللذين عرف بهما اللبناني في مجال العمل التجاري الوسيط بين المُصدِّر المنتج وبين المستهلك. لقد ارتفعت حصة هذا القطاع من الناتج القومي من اثنين وستين في المائة في العام ١٩٥٠ إلى ما يقارب ٧٥ في المائة في العام ١٩٧٠ وهو من أعلى المعدلات في العالم (نصر ١٩٧٨ : ٣).

أكثر ما يستوقفك في هذا المجال هو تزايد المؤسسات المصرفية وحجم الودائع في تلك المؤسسات، فقد زاد الحجم الاجمالي لتلك الودائع بنسبة ثمانية وثلاثين في المائة منذ العام ١٩٥٠ وكانت النتيجة أن قفزت نسبة هذا الاجمالي إلى الناتج القومي من عشرين في المائة في العام ١٩٥٠ إلى مائة واثنين وعشرين في المائة في العام ١٩٧٤ وهذا ايضا كان من اعلى المعدلات المسجلة في العالم (نصر ١٩٧٨ : ٤). كذلك ارتفع عدد المصارف من عشرة في العام ١٩٥٠ إلى ثلاثة وتسعين في العام ١٩٦٦ بينها عشرون مصرفا هي فروع لمصارف اجنبية (عيساوي ١٩٦٤ : ٢٨٥). أما الركود النسبي والقصير الأمد الذي نتج من أزمة بنك انترا في العام ١٩٦٦ وحرب العام ١٩٦٧ فقد جاء دفق البترو-دولار فيما بعد ليعوضه، وفي هذا الاطار يقول الكاتبان دوبار ونصر (١٩٧٦ : ٧١) إن حوالى ثلثي فائض نفط الخليج قد عبر من خلال اللبنانيين بين العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٦. هذه البحبوحة المالية هي التي مولّت الحركة العمرانية والنمو العقاري اللذين شهدتهما بيروت وسائر المدن اللبنانية في تلك الفترة. كذلك فان هذا الدفق المالي هو الذي جَسَر الفجوة الكبيرة بين الاستيراد والتصدير.

من الطبيعي أن يحمل هذا الاعتماد المتعاظم للاقتصاد اللبناني على رأس المال الاجنبي، كما يعلّمنا شارحو النظريات الاقتصادية، بعض المهاوي الخطرة[٦]، فقد بالغ في تكبير صورة لبنان كمركز عالمي لتجارة الترانزيت وبذلك بات لبنان أكثر عرضة للتأثر سلبا بما تعانيه الاسواق الخارجية من عوامل طارئة، والأسوأ من ذلك أنه عزّز الموقع والامتيازات الاحتكارية لعدد ضئيل من كبار التجار الذين استفادوا من علاقات تبادل المنافع مع السياسيين النافذين حتى قُدّر أن خمس عائلات فقط (أبو عضل، شيحا، فرعون، فتال، كتانة) من بين هؤلاء التجار احتكرت أكثر من ثلثي مجموع ما يستورده لبنان من البضائع (لبكي ١٩٧١ : ١٢). كذلك يقدّم نصر الدليل على أن المجموعات التي هيمنت على الانتاج المحلي هي نفسها التي مدّت سيطرتها لتشمل قطاع الاستيراد، وعليه فان اتفاقات الاحتكار في مجالات حيوية ومهمة كمواد البناء والمواد الغذائية والنسيج والسكر والدجاج وضعت كل هذه المواد الاساسية والحيوية في قبضة عدد ضئيل من المحتكرين (نصر

١٩٧٨ : ٦).

بعكس العديد من المفاهيم الخاطئة الشائعة، فان هذا النمو الاقتصادي المثير للاعجاب والذي انعكس مظاهر مادية تنطوي على شيء من المغالاة لم ينسكب كله في جوف الرأسماليين المسيحيين أو ينته في خزائنهم أو حساباتهم المصرفية، كذلك فان لبنان لم يكن مجرد خزّان أو مركز للترانزيت تمر عبره البضائع في طريقها من بلد المنشأ إلى البلد المستهلك، ذلك أن مبالغ ضخمة قد استثمرت في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى خصوصا في المجالين الزراعي والصناعي. انها الفترة التي شهدت فيها الزراعة نهضة كبيرة جاءت نتيجة الانتقال إلى زراعة المنتوجات ذات القيمة العالية وهذا ما استوجب مبالغ كبيرة استثمرت كرؤوس أموال وفي توفير اليد العاملة الزراعية. منذ أواسط الاربعينات كانت الأراضي المستصلحة للزراعة والمرويّة تتزايد سنويا بنسبة ثلاثة في المائة (عيساوي١٩٦٤ : ٢٨٦)، وقد أدى استصلاح الأراضي على السفوح والمنحدرات الجبلية مضافا إليه التحسّن والخبرة في استخدام الاسمدة ومبيدات الحشرات الزراعية والبذار وتطور تصنيع المنتجات الزراعية وتسويقها إلى تزايد المحاصيل الزراعية وبالتالي المداخيل وخصوصا من التفاح والحمضيات والموز والطيور الداجنة.

في العام ١٩٥٩ كان نصف اليد العاملة اللبنانية يعمل في الزراعة ولم يمض سوى عقد واحد حتى انخفضت هذه النسبة إلى الخمس فقط، واللافت المثير للاعجاب أن هذا القطاع شهد أكبر نسبة نمو في تلك الفترة بالذات اذ يقدّر ألبرت بدر أن هذه النسبة بلغت خمسة في المائة سنويا (بدر ١٩٧٢ : ١٦٤-٦٥). لا شك طبعا في أن هذا النمو العظيم جاء انعكاسا لتطور العلوم والتكنولوجيا الزراعية من جهة وتقدم التصنيع للمنتجات الزراعية وسوى ذلك من مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي، ويصحّ هذا الكلام أكثر ما يصح على محاصيل التفاح والحمضيات والطيور الداجنة والتبغ والشمندر السكّري التي شكل مجموع نتاجها في العام ١٩٧٥ حوالى ثلثي المحاصيل الزراعية عموما (Owen 1988: 35).

هذه المحاصيل (خصوصا التبغ في الجنوب والشمندر السكّري والبطاطا في البقاع والحمضيات في السهول الساحلية والتفاح في جبل لبنان) هي التي استقطبت الاستثمارات إلى القطاع الزراعي، وفي تلك المرحلة اتجهت الانظار إلى استصلاح أراضي الريف اللبناني والوهاد وسفوح الجبال وعاد القرويّ اللبناني يضع معرفته بالأرض موضع الاستفادة والانتاج. كانت الأراضي المستصلحة تزيد بنسبة ثلاثة في المائة سنويا وقد تضاعفت المحاصيل مرات عديدة (Tobi 1980: 93). بساتين التوت التي قامت عليها تربية دود القز وصناعة الحرير في لبنان القرن التاسع عشر تحولت بساتين مدرّجة غطتها اشجار التفاح الذي عمت زراعته معظم المناطق الجبلية في تلك الفترة حتى أن المزارعين أصابتهم يومها «حمّى» زراعة التفاح كما أصابت الهولنديين «حمّى» زراعة التوليب في القرن السابع عشر.

لكن لحسن الحظ كان الفارق بين الحالتين أن الطلب على التفاح اللبناني كان كبيرا بحيث جنّب اللبنانيين ذلك المصير الذي انتهى إليه الهولنديون في تلك الفترة، فبحلول العام ١٩٧٤ كانت الأسواق العربية وحدها تستهلك ما يربو على التسعين في المائة من كل محاصيل الفاكهة اللبنانية (نصر ١٩٧٨ : ٦).

هذه التحولات الكبيرة لم تخلُ هنا أيضا من بعض النتائج السيئة ومنها على وجه التحديد اثنتان كان لهما تأثير كبير الضرر، الأولى أن نمو الصناعات الزراعية وتطورها تسبب في وقوع انخفاض كبير في ما كان يشكّل العمود الفقري لقطاع الزراعة اللبناني وهو المشاركة التقليدية في المحاصيل بين مالكي الأرض وزارعيها، فهؤلاء المزارعون كانوا في العام ١٩٥٠ يشكلون خمسة وعشرين في المائة من العاملين في القطاع الزراعي وقد انخفضت نسبتهم إلى خمسة في المائة في العام ١٩٧٠ وهو ما جعل العديد منهم يلجأون إلى الهجرة أو يصبحون عمالا زراعيين موسميين يتناولون اجرا، وفي الحالين شعروا بالمهانة. فالذين هجروا العمل الزراعي انضموا إلى «حزام الفقر» والحرمان الذي كان يلف بيروت ومعظم ضواحيها، أما الذين التحقوا بالعمل الزراعي المأجور فقد عانوا ذلّ المنافسة مع جماعات من العمّال المتنقلين ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين.

حجم الهجرة من الريف وطبيعتها، وهي من أشد مشكلات لبنان وطئا وضررا، كان لهما فعل تشتيتيّ عميق الأثر علما بأن أرقام هذه الهجرة المتزايدة والمتسارعة وأسبابها كانت تتباين بتباين مصادرها. في البداية كان عامل الدفع والجذب، أي الاستغلال وانعدام مجالات العمل واغراءات العيش في المدينة، وراء النسبة الكبرى من سيل الهجرة من الريف نحو المدن، لكن بعد العام ١٩٦٧ أصبح انعدام الأمن في القرى الحدودية نتيجة الغارات الاسرائيلية المتواصلة هو السبب الرئيس لموجات متتالية من الهجرة الجماعية لسكان عُزّل لا خيار لهم سوى ذلك. نتائج المسح البشريّ الوحيد الذي أجري في العام ١٩٧٠ كشفت أن حوالى خمس سكان المناطق الريفية في لبنان خلال عقد الستينات من القرن الماضي قد هاجروا إلى المدن أو بكلمة أصح إلى ضواحي العاصمة بيروت. خطورة هذه الهجرة وشدة ضررها نتجتا من كونها جاءت على دفعة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة بعكس الحالات السابقة التي شهدت عملية انتقال تدريجي على مراحل، أي أن القرية انتقلت في هذه الحالة إلى المدينة دون المرور بأية مرحلة وسيطة تشكل مجالا للتكيف مع البيئة المدينية الجديدة. شكلت الهجرة من الجنوب، كما يبيّن الجدول ٦/ ١، نسبة الثلث، وفي أوائل السبعينات ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا حادا لتشمل خمسة وستين في المائة من سكان الريف في الجنوب وحوالى خمسين في المائة من مناطق البقاع الريفية (راجع نصر ١٩٧٨ : ٩-١٠). يزول العجب في هذه الحالة أن تصبح هذه الجماعات الساخطة المهجّرة من قراها وأراضيها هدفا سهل المنال لأي شكل من أشكال التعبئة السياسية.

يبقى أنّ القطاع الزراعيّ، على رغم المشكلات والعوائق التي كان يعانيها، لم يكن سيّء الأداء بقدر ما كان يصوّره البعض ممن اعتبروا تقليديا أن انخفاض حصة هذا القطاع من الناتج القومي كان دليلا على ما فيه من عيب في الأساس. لا شك في أن نصيب الزراعة من الاقتصاد القومي العام انخفض من حوالى عشرين في المائة في العام ١٩٥٠ إلى تسعة في المائة في العام ١٩٧٣، وكذلك انخفضت نسبة العمالة الزراعية من خمسين في المائة إلى عشرين في المائة من القوة العاملة في الفترة نفسها. لكن هذه الاتجاهات الشمولية (Macro) العامة يجب ألا تحجب الانجازات الملموسة التي تمّ تحقيقها على المستوى الأقل شمولية، خصوصا أن هذه الانجازات تصبح أكثر أهمية في ظل العوائق التي كان على المزارعين التعامل معها.

الجدول الرقم ٦/ ١، الهجرة من الريف إلى المدن

المنطقة	مجموع السكان من اصل ريفي	النسبة المئوية من السكان المنتقلة إلى المدن	النسبة المئوية من السكان المنتقلة إلى بيروت
جبل لبنان	٣٤٤٠٠٠	٪٢,١	٪١٧,٤
شمال لبنان	٢٠٤٤٣٥	٪٨,٦	٪٧,٤
جنوب لبنان	٢٤٢٠٨٥	٪٢,٨	٪٢٩,٣
البقاع	١٧٨٤٢٥	٪١,٧	٪١٦,٩
المجموع	٧٥٨٦٧٠	٪٣,٥	٪١٨,١

المصدر: سليم نصر: "The Crisis of Lebanese Capitalism "MERIP Reports رقم ٧٣ (كانون الأول ١٩٧٨: ١٠)

استطاع صغار المزارعين بقدرتهم على التكيّف مع متطلبات التنويع الزراعي الذي تفرضه طبيعة الأرض واستعدادهم لاختبار كل جديد من انواع الاسمدة ومبيدات الحشرات أن يرفعوا محاصيلهم إلى مستويات عالية، كذلك فان تمسّك الفلاحين بأرض آبائهم وأجدادهم وحرصهم على تثميرها واستغلالها عززا التزامهم ورسّخا ارتباطهم بتلك الأرض. هذه الصلابة استتبعت جهودا في سبيل حماية هذا الارث العزيز على أصحابه ورفع مستوى انتاجيته. من هنا، وبعكس النظرة المتداولة والمبالغ فيها في غالب الأحيان، فان صغار المزارعين المستقلين لم يكونوا ضحايا كبار ملاكي الأرض وقدامى الاقطاعيين أو

المستثمرين الفاغرين أفواههم لاستغلالهم أو السماسرة الوسطاء. بحلول النصف الثاني من عقد الستينات كان حوالى تسعين في المائة من سكان جبل لبنان يمتلكون قطعة من الأرض مهما يكن حجمها مع فوارق في النِّسب بين المناطق: ٨١ في المائة في الشمال، ٧٥ في المائة في البقاع و٧٠ في المائة في الجنوب، وعلى العموم فان ثلاثة ارباع سكان الريف اللبناني قد امتلكوا قطعة من الأرض ولكنّ التزامهم بإنمائها وتطويرها واستغلالها كان يختلف باختلاف الاشخاص (راجع نصر ١٩٧٨ بالنسبة لهذه الأرقام والتقديرات).

في بعض الحالات المشهودة كانت المبادرات - صغيرة وكبيرة - خلاقة مجدِّدة ومتجاوبة مع التطور الرأسمالي والتكنولوجي، كما ان الدولة، خصوصا في عهد الرئيس شهاب (١٩٥٨ - ٦٤)، أطلقت مشاريع انمائية في مجالات الزراعة والتربية والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ان النظرة الشائعة بأن نجاح لبنان الاقتصادي لم يكن سوى ضرب من الحظ الظرفي أو الخطأ التاريخي الذي ولّده المفهوم المركنتيلي الذي جسّدته «الجمهورية-التاجر» لا تصمد طويلا أمام الأداء اللافت للقطاع الصناعيّ، فكما نتبيّن من الجدول الرقم ٦/ ٢ شهدت الصناعة أكبر نسبة من النمو بحيث بلغت ضعفي النمو في القطاع التجاريّ وقد استمر هذا التوسّع والنمو المتسارع فتمكن معهما القطاع الصناعي من الحفاظ على نصيبه البالغ ما بين ١٢ و ١٣ في المائة من الناتج القومي إلى أن «انفجر» هذا النمو صعدا في أوائل السبعينات ليبلغ، بحسب (Owen (1988: 35 ما بين عشرين وخمسة وعشرين في المائة من الناتج القومي (راجع Kanovsky 1983 - 84 الذي يعطي تقديرا أقل من هذا بقليل).

هناك عدد من التحليلات والتفسيرات لهذا النمو الصناعي النشط وهي تلتقي بمعظمها عند مجموعة من المعطيات المتميزة اذ يعتبر بعضها أن التنويع في الأصناف الصناعية هو من أهم أسباب النمو باعتبار أن أيّ صنف من المنتجات الصناعية لم يبق وحدَه في طليعة الاصناف فترة طويلة (Bertrand, J.P. 1979)، أما البعض الآخر فيردّ الاسباب إلى استعداد الصناعيين للتجديد في وسائل انتاجهم واعتماد أحدث التقنيات الانتاجية. وبتوجيه الانتاج الصناعي نحو تلبية الطلب المتزايد للتصدير «برز لبنان بلدا عربيا طليعيا في تصدير مصنوعاته إلى بقية البلدان العربية ... التي استوردت اسواقها نصف ما انتجته مصانعه قبل الحرب الأهلية (Owen 1988: 35-36).

الجدول الرقم ٦/ ٢ : التغيّر التركيبي في الاقتصاد
الفترة المختارة : ١٩٥٠ - ١٩٧٣

	النسبة المئوية					
	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣
الزراعة	١٩,٧	١٦,٢	١٤,١	١١,٦	٩,٢	٩,٠
الصناعة	١٣,٥	١٢,٧	١٢,١	١٣,١	١٥,٩	٢١,٠
البناء	٤,١	٤,٣	٣,٥	٥,٧	٤,٥	٤,٥
النقل	٤,١	٥,٤	٣,٩	٨,٢	٨,٢	٨,٥
التجارة	٢٨,٨	٢٨,٨	٣٢,٠	٣٠,٦	٣١,٤	٣٣,٠
مال وتأمين	٣,٨	٥,١	٦,٣	٣,٤	٣,٤	٤,٠
القطاع العقاري	٢،٩	٨,٤	١١,٠	٧,٦	٨,٨	١٠,٠
القطاع العام	٦,٩	٦,٠	٧,٨	٨,٠	٨,٧	١٠,٠
خدمات أخرى	٩,٦	١٢,٠	٩,٢	١١,٣	٩,٩	

المصدر : Roger Owen (١٩٨٨ : ٣٤)

في هذه الفترة أيضا أقدم بعض الافراد من ذوي الرؤيا والشجاعة الذين لم يكونوا يمتلكون من رؤوس الاموال سوى يسيرها المحدود ولا كانوا يعتمدون على علاقاتهم السياسية بالنافذين وانما امتلكوا الكفاءة وحسن التدبير، فأطلقوا مشاريع جريئة وناجحة في مجالات تعهّد الانشاءات العامة والهندسة والاستشارات والطيران وسواها من الاعمال التجارية والخدماتية التي باتت مثالا تحتذيه الأجيال المتعاقبة من رجال الاعمال الذين لم يقلوا مهارة وإقداما عن جيل المؤسسين. كذلك تجاوزت الشركات والمحال التجارية التي انشأتها عائلات معروفة محدودياتها العائلية والنفعية الضيّقة وطورت نفسها بحيث ارتفعت إلى مصاف كبرى المؤسسات التجارية والصناعية الفاعلة والواسعة النشاط. في صناعات النسيج والأغذية والدباغة والمفروشات الخشبية والمعدنية والصابون والسلع المعدنية والأدوية أظهرت العائلات اللبنانية ومنها، مثالا لا حصرا، عائلات غندور وجبر وبدارو وعسيلي وقرطاس وقصارجيان وفتال وضومط وفرام وغيرها قدرات وكفاءات لافتة في التحديث والتوسيع الصناعيين دون الاضطرار إلى التنازل عن بعض القواعد والممارسات التقليدية السليمة (خلف ١٩٨٧ : ١٥٩، صايغ ١٩٦٢ : ٨٧).

لا بد من الاشارة هنا إلى العلاقة بين الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات الصناعية والطابع الأبويّ-العائلي للادارة من جهة وبين نسبة وقوع النزاعات الصناعية من جهة ثانية، فقد أظهر الاحصاء الصناعي الذي أجري في العام ١٩٧١ أنه كان يوجد في لبنان في تلك الفترة ما يقارب أحد عشر ألفا بين مؤسسة صناعية صغيرة ومحل صناعي لا يتعدى عدد عمال كل منها الخمسة والعشرين عاملا. هذه الفئة من المصانع التي تضم أكثر من نصف الايدي العاملة في الصناعة يشكل انتاجها ثلاثة وثلاثين في المائة من الانتاج الاجمالي وأربعين في المائة من القيمة المضافة واثنين وأربعين في المائة من أجور العمالة. من ناحية أخرى كان هناك ثلاثمائة مؤسسة صناعية يتجاوز عدد عمالها الخمسة والعشرين عاملا وهي تمثل عشرة في المائة فقط من مجموع الوحدات الصناعية بينما يشكل انتاجها ثلثي الانتاج الصناعي الاجمالي (لمزيد من التفاصيل، مديرية الاحصاء المركزي ١٩٧٢).

هنا ينحو بعض الأكاديميين والكتّاب إلى المبالغة فيما يولّده استمرار المؤسسات الصناعية الصغيرة والمعامل الحرفية من عوامل تسيء إلى القطاع الصناعي، فالبنسبة إلى سليم نصر مثلا «هذه الصناعة المحدودة وغير المتطورة «هي المسؤولة عن معظم الأزمة التي يعانيها القطاع الصناعي خصوصا في ما يتعلق بالموقع الهامشي لهذا القطاع في الاقتصاد اللبناني ودوره في اعادة تثبيت هيمنة رأس المال الاستغلالي (نصر ١٩٧٨ : ١٠ - ١٢). لكن الواقع أن هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة نسبيا هي التي أظهرت اهتماما انسانيا بمصلحة عمالها ورعاية شؤونهم، وهذا الاهتمام الانساني كان له دور كبير - كما أظهرت الدراسات - في الحد من التوتر الذي كان يعانيه القطاع الصناعي والنزاعات التي كانت تقع بين الصناعيين وعمّالهم (خلف ١٩٦٤). واذا استثنينا قسما صغيرا من العمالة الموسمية أو اليومية المتنقلة التي لا يمكن الحؤول دون وجودها في سوق العمل فان الجسم العمالي على العموم كان يتمتع بضمانات جيدة أكان على صعيد استمرارية العمل أو من حيث شروط العمل وحقوق العمال(٧). كان لبنان، خصوصا متى قورن بما أحاط به من الانظمة التوتاليتارية التي تُخضِع اقتصادها لدرجة عالية من توجيه الدولة، يتمتع ايضا بقانون عمل ذي مستوى عال من المرونة وبحركة عمالية لا تقل انفتاحا.

لا شك في أن ظروفا كهذه انعكست في اجراءات ايجابية على صعيد النمو المتمادي وهو ما بات واضحا في الزيادة التي شهدتها المؤسسات الصناعية حجما وعددا (مثل الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والكيماوية والدوائية)، كما انعكس أيضا في حجم الاستثمارات المالية والمشاركة العمالية والانتاج واستهلاك الطاقة. كذلك تزايدت القيمة المضافة بنسبة ملحوظة خصوصا خلال السنوات العشر التي اعقبت أزمة العام ١٩٥٨ (Hudson 1968: 60 - 70، اسكندر ١٩٦٢ : ٣٣).

التعبئة الاجتماعية

هنا، في ميدان التعبئة الاجتماعية، لعب لبنان دور الريادة والسبق وتميّز بانجازاته اللافتة. فبكل معايير الانخراط في مجريات الحداثة والسير في ركب التقدم (حجم النمو المُدني ومداه، محو الأمية ونسبة المتعلمين والملتحقين بالمدارس، وسائل الاتصال والبث الاعلامي بأشكاله كافة، استهلاك الأغذية، والعديد سواها من مقاييس الصحة العامة وارتفاع مستوى العيش ونوعيته) لم يكن لبنان أفضل بدرجة كبيرة من جيرانه العرب وحسب وانما كان له فضل السَّبْق ببضعة عقود ايضا (راجع Hudson 1968: 80).

أيا كان المقياس المقارن الذي نتخذه فانه يظهر لنا بما لا يقبل الشك أن التوسّع المُدنيّ في لبنان كان ذا أبعاد مذهلة وهو يفسّر إلى حد بعيد كل مظاهر العصر الذهبي/ أو المذهّب الذي عرفه لبنان، ففي مقطع زمني قصير لم يتجاوز ثلاثين سنة تزايد سكان المدن في لبنان بنسبة ثلاثة أضعاف وحافظ الامتداد المدني على نسبة ثمانين في المائة خلال تلك الفترة. انها نسبة عالية تتجاوز أيّا من مثيلاتها في العالم حيث يكون تزايد التوسّع المدني في البلدان المتقدمة تزايدا تدريجيا ومحدودا. والحقيقة أن معظم البلدان الغربية لم تبلغ نسبة السبعين في المائة من التوسع المدني إلا خلال مدة زمنية قاربت مائتي سنة. هذا التوسع في لبنان يعكس مظهرا لافتا بل مذهلا حقا ليس فقط في حجمه الهائل نسبيا وانما أيضا في التسارع الحاد الذي ميّز الموجات التي تخلّلته، ففي عقدين اثنين من السنين فقط، اي خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي زادت نسبة سكان المدن من ٧ , ٢٧ في المائة إلى ستين في المائة.

بقيت هذه النسبة على نفس المستوى من التزايد في عقد السبعينات علما بأن قسما كبيرا من هذا التوسع السكاني المدني استوعبته بيروت وضواحيها التي لم تكن تنقصها الكثافة السكانية أصلا، ذلك ان نسبة النمو السكاني في بيروت (بمعدل ٦، ٥ في المائة سنويا) كانت من أعلى ما عرفته بلدان العالم. فاذا استثنينا الظروف غير المألوفة ولا العادية التي عرفتها بغداد مثلا (٤ , ٩٪) والكويت (٢ , ١٢٪) نجد أن المستويات المقارنة الأخرى تأرجحت ما بين واحد ونصف وأربعة في المائة في البلدان المتقدمة وما بين اثنين ونصف وستة في المائة في معظم بلدان أسيا وأميركا اللاتينية (راجع طباره ١٩٧٧ : ٥، لهذه التفاصيل وسواها).

هذه التحولات السكانية السريعة والكبيرة بحجمها ونسبتها كانت لها نتائج اجتماعية مؤثرة وخطيرة سوف نتطرق اليها بعد قليل، لكن مع ذلك فان التوسع السكاني يبقى بالنسبة إلى لبنان العامل التكاثريّ الأكبر وعنصر التعبئة الاجتماعية الأعظم والأهم الذي من خلاله وعبر تنوعه تمّ التفاعل مع مجريات الحداثة. وايا تكن درجة الاستحقاق فان بيروت قد اكتسبت في تلك الفترة بالذات هالتها كمدينة عالمية رفيعة المستوى وكنقطة لقاء حضاري

وثقافي ذات لغات متعددة ومشارب فكرية متنوعة.

كل المؤشرات، الدقيق منها والاجمالي، تؤكد هذه الحقيقة، من التزايد الكبير في نسبة التبادل البريدي المحلي والخارجي مرورا بعدد الهواتف وسيارات الركاب وصولا إلى النمو المتعاظم في حجم وسائل الاعلام وتنوعها واتساع انتشارها (خصوصا التلفزة والراديو والسينما)، كلها تشكل دليلا واضحا على نسبة عالية ومتزايدة من الحركة الجسدية والنفسية ومستويات متقدمة من الاستهلاك شاركت فيها كل طبقات المجتمع. في هذه المجالات والميادين المتعلقة بها بلغ لبنان درجة عالية من التقدم تفوق كثيرا ما عرفته البلدان العربية المجاورة، فبعد نيله استقلاله ببضع سنوات كان في لبنان ثمانية آلاف سيارة ركاب أي بمعدل سبع سيارات لكل ألف لبناني وهو رقم يفوق ما كان متوفرا لكل من سوريا والأردن والعراق ومصر في العام ١٩٦٠ أي في الفترة التي كان لبنان قد قفز إلى ٧٣٠٠ سيارة أي بمعدل أربعين سيارة لكل ألف لبناني مقارنة بما بين أربع سيارات وست سيارات لكل ألف مواطن في البلدان المجاورة (الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو ١٩٨٥، خلف ١٩٩٢).

أما في المجالات الأخرى كمجال المواصلات والبث الاعلامي فلم يكن لبنان سبّاقا وحسب وانما كان على تفوق استثنائي يتجاوز المألوف، فمنذ أوائل الخمسينات كانت بيروت، قياسا بعدد المقاعد السينمائية فيها للفرد الواحد، تستحق سمعتها المشرّفة بأنها عاصمة السينما في العالم وكان يومها معدل نسبة مشاهدة الافلام السينمائية للفرد الواحد في بيروت خمس مرات في السنة ثم تضاعفت خمس مرات خلال فترة عشر سنوات وتكون بذلك في المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ ولكن بفارق بسيط (UNESCO 1965). خلال الفترة نفسها قفز عدد دور السينما من ثمان وأربعين دارا للعرض إلى مائة وسبعين أي بزيادة معدلها اثنتا عشرة دارا في السنة. كانت دور العرض السينمائي في متناول الناس وقد زاد من جاذبيتها ورغبة الجمهور في ارتيادها التنوع الكبير في نوعية الافلام التي كانت تعرضها مضافا إليه جاذبية المحيط الذي كانت تقع فيه وانخفاض الاسعار وكلها عوامل زادت شهية الجمهور اللبناني من كل الفئات والطبقات على ارتياد هذا النوع من التسلية. والحقيقة أنه في تلك الفترة التي سبقت انتشار التلفزة وأجهزة الفيديو كان توقع وصول الفيلم السينمائي الممتع، ومن ثَمّ مشاهدته وبعدها التحدث عنه تعليقا وتحليلا ونقدا، المتعة الشعبية الأولى وغير المنازعة.

بالاضافة إلى افتخار لبنان بكونه عاصمة السينما العالمية فقد كان - وهنا الميزة الأهم - «بلد الصحافة والصحافيين»، ذلك أن انجازات لبنان في هذا المجال انفردت بميزتين اثنتين: الريادة والتراثية المتراكمة. منذ ظهور الصحيفة اللبنانية الأولى في العام ١٨٥٨ أظهر اللبنانيون ميلا متميزا وموهبة نفّاذة في تأسيس الصحف - من يومية ودورية - التي كانت تشد اليها القارئ بما يشبه الجاذبية التي لا تقاوم. وكما في ميادين أخرى من النشاط الانساني فان

هذا الولع الكبير الذي ربط اللبنانيين بالصحافة قد وجد غذاءه مادة وروحا والعناية به موهبة ومهنة واحترافا ضمن شبكة من الارث والتراث العائليين، فهذا الرباط الوثيق بين بعض العائلات اللبنانية ومهنة الصحافة له جذوره الضاربة عمقا في تاريخ لبنان الحديث. لقد نهل كبار صحافيي لبنان خبراتهم ومهاراتهم والتزامهم شرف المهنة ومواثيقها من مشاربهم العائلية أكثر منهم بكثير من مصادر الاحزاب العقدية والجمعيات والمنابر السياسية وسواها. بعض العائلات الأعلام، كعائلة عقل والخازن وتقلا وتويني وزيدان وصرّوف والجميّل والطيبي ومكرزل وعوض وطه ونصولي ومشنوق وسواهم، ربّى أجيالا متتالية من الصحافيين حيث تتلمذ الأبناء على آبائهم الذين كانوا لهم مثالا وغالبا ما كان هؤلاء الآباء ذوي دور مباشر وفاعل في جذب ابنائهم إلى مهنة العائلة وفي رعاية مواهبهم وإكسابهم ما استطاعوا من الخبرة والمعرفة والعلاقات العامة (لمزيد من التفاصيل في مجال السيرة الذاتية راجع تويني ١٩٩٥).

هذه العطية التي وهبها الله - في ما وهب - اللبنانيين في ميدان الصحافة لم تُقتصر موهبتهم فيها على لبنان وحده، فقد كان للمثقفين والمفكرين اللبنانيين في ديار انتشارهم دور كبير في انشاء الصحف الرائدة من يومية ودورية وذلك حيثما حلّوا في قارات الأرض الست من الهلال الخصيب إلى مصر وشمال افريقيا مرورا بالعواصم الأوروبية واستراليا وصولا إلى بلدان الأميركتين، وكان لتلك المنابر الاعلامية الفضل الكبير في ابقاء الصلة قائمة مع ذينك العالميْن وفي شحذ المواقف ضد القمع العثماني والاجنبي.

والحقيقة أن اللبنانيين استطاعوا، على رغم القيود المفروضة من قبل الحكومات، المنتدبة أو الوطنية، أن ينشئوا في مطلع القرن الماضي اتحادات ونقابات صحافية مرخصا لها كما أنشأوا عددا لا بأس به من الصحف بموجب تراخيص حكومية وقد بلغت الصحف المسجّلة في العام ١٩٢٧ مائتين وستا وخمسين يومية ومائة وأربعين دورية علما بأن العديد منها لم يعمرّ طويلا. ارتفع صوت الصحافة خلال الفترة التي كان فيها اللبنانيون يطالبون بالاستقلال، وفي عقد الخمسينات من القرن الماضي قفز عدد الصحف السياسية إلى اربعمائة مطبوعة سياسية ولا شك في أن من العوامل التي ساهمت في رفع هذا العدد الانظمة الايديولوجية في البلدان المجاورة التي كانت تمارس القمع وتضيّق على الحريات مما دفع بعدد كبير من الناشرين من تلك البلدان إلى لبنان لاصدار ما لم يستطيعوا نشره في بلدانهم. لكن هذه الساحة الحرة والمفتوحة للجميع باتت في وقت من الاوقات تشكل خطرا كبيرا ففرضت الحكومة في العام ١٩٩٣ قيودا على اصدار الصحف باصدارها مرسوما يمنع منح ايّ ترخيص جديد لاصدار صحف سياسية وأصبح على مَن يريد اصدار صحيفة سياسية أن يشتري ترخيصين لصحيفتين مسجلتين. كذلك فان كل صحيفة تحتجب عن الصدور أكثر من ستة أشهر يسقط حقها بالترخيص الذي تملكه. بنتيجة هذه الاجراءات استقر عدد

الصحف عند الرقم مائة وخمس منها ثلاث وخمسون يومية وثمان وأربعون اسبوعية واربع شهريات. عدد القراء وأعداد النسخ الموزعة من الصحف هي أيضا تزايدت واستمرت في الارتفاع حتى اندلاع الاعمال العدائية في أواسط السبعينات، ففي أواسط الستينات مثلا بلغت أعداد النسخ الموزعة مائتي الف نسخة أي بمعدل مائة وعشرين نسخة لكل ألف قارئ، علما بأنه كان هناك ما يشير إلى أن خمسة وثمانين في المائة من سكان بيروت كانوا على العموم من قراء الصحف شبه المداومين أما من بين اللبنانيين عموما فكانت نسبة القراء في حدود السبعة والسبعين في المائة (Hudson 1966: 73). يشار هنا إلى أن هذه النسب والارقام تتجاوز مجموع ما توزعه الصحف في المنطقة بأسرها (الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو ١٩٨٥).

في العام ١٩٧٥ كان في لبنان ما يزيد على الاربعمائة مطبوعة تملك كل منها ترخيصا ساري المفعول، فاذا نحن أخذنا في الاعتبار أن في لبنان ثلاثة ملايين ونصف المليون لبناني تبيّن لنا مدى ارتفاع هذا العدد من المطبوعات الذي لا يستبعد أن يكون أعلى رقم نسبيا في العالم. الكثرة الكبرى من الصحف اللبنانية كانت مستقلة سياسيا، وقلة منها كانت مرتبطة بأحزاب أو جماعات سياسية، والحقيقة أن الصحافة اللبنانية قد بلغت من الاستقلالية درجة جعلت منها جسما مؤسساتيا ذا استقلال ذاتي حتى أطلق عليها تعبير «السلطة الرابعة» إلى جانب سلطات الحكم الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية. بين ندرة يسيرة من الصحف العربية كان بعض الصحف اللبنانية يتجاوز بعديد قرائه المداومين حدود لبنان حتى أن بعضا من صحف الطليعة اللبنانية كان انتشاره خارج لبنان أوسع منه في الداخل، وما من شك في أن نجاح الصحافة اللبنانية وما ولّده من شهوة كبرى لقراءتها كانا نتيجة صدقيتها في ما انتجته من عمل صحافي موثوق ومستنير وناقد في آن معا. ولعلّ العنصر الأهم يكمن في اتساع الافق وتنوع الآراء والحرية شبه المطلقة التي كانت تنعم بها صحافة لبنان بحيث باتت منبرا مفتوح الصدر يجد فيه كل تيار فكري عربي ذي قيمة أو توجّه إيديولوجي زاوية يعبّر فيها حرا عما يريد. حتى عندما كانت الحكومات تفرض الرقابة في بعض الظروف السياسية الشديدة التأزم كانت الصحافة اللبنانية الحريصة على استقلاليتها وحريتها تخرج وعلى صفحاتها مساحات سوداء بديل المادة الصحافية التي تعرّضت لمقص الرقيب تدليلا على اعتراضها واعلانا لقرائها عن انها خضعت للرقابة وهو موقف، بالمناسبة، لم يكن يُسمح به للصحافة في العالم العربي.

لم تنجُ تعددية وسائل الاعلام وحريتها النسبية في لبنان، وهما تشكلان بحد ذاتهما مظهرا من مظاهر المجتمع الحر ثقافيا وسياسيا، من الاساءة اليهما واستغلالهما، فبقدر ما كانت الصحافة تلعب دورها الحيوي في تحريك الرأي العام معارضا وتعبئته في وجه المظالم وأخطاء الحكم، كانت تصبح هدفا للتدخل والاستغلال وغالبا ما كان ذلك يتم عبر إخضاع

الصحيفة للرعاية المالية الكاملة من قبل جهة معينة أو نظام خارج لبنان.

كانت «السلطة الرابعة» تلعب دورا نافذا ومؤثرا في الحياة السياسية في لبنان خصوصا في الفترات التي كانت تشهد انتخابات رئاسية أو برلمانية وكان بعض الصحف الراسخة في موقعها من الميدان، كصحيفة النهار بصورة خاصة، يقصده المرشحون الطليعيون أو كبار المعارضين طالبين من الصحيفة أن تطلق لهم حملة دعم وترويج أو أن تفتح نقاشا حول مسائل يرون من مصلحتهم طرحها أمام الرأي العام. هذا النوع من الحملات كان له في العديد من الحالات تأثيره الكبير في جعل النتائج تميل بالاتجاه المرغوب خصوصا متى كانت المنافسة شديدة والفارق بين المتنافسين ضئيلا (راجع تويني ١٩٩٥ لمزيد من التوثيق).

النهضة الفكرية والثقافية

على خط مواز لتلك التحولات الاجتماعية-الاقتصادية الكبرى، وربما بنتيجتها، كان لبنان يشهد نهضة فكرية ثقافية مترامية الأبعاد وقد لا يكون مبالغا فيه القول إنها كانت أشبه «بالثورة الصامتة». هذه الحقيقة كانت تنعكس بوضوح في ثلاثة أبعاد ثقافية، الأول، وربما الأكثر وضوحا، تمثل في نوعية التساؤلات والمواضيع، من ايديولوجية وسواها، التي كانت الانتلجنسيا الناشئة قد بدأت تطرحها وتحاول مناقشتها في اوساط الرأي العام في تلك الفترة. البُعد الثاني انعكس ملموسا في ما كان يصدر من النتاج الفكريّ والثقافي - قيّما كان أو ضحلا عابرا - وعلى الأخص ذلك النتاج الذي عبّر عن جرأة ومبادرة اختبارية شجاعة في الرسم والنحت والتصوير والفن المسرحي وسواها من الفنون التعبيرية الشعبية. اما البُعد الثالث والأخير فقد ظهر جليا في التغيرات الجذرية، وان غير المفروضة قسرا، التي طرأت على العديد من أوجه الحياة اليومية. لعلّ من المفيد أن نتطرق بكلمة توضيحية موجزة إلى كل من هذه الأبعاد الثلاثة.

على المستوى الايديولوجي امتد تأثير هذه الحركة الثقافية وارتفعت وتيرته، كما ذكرنا من قبل، نتيجة التحولات السياسية الخطيرة التي عصفت بالمنطقة خلال تلك الفترة التي تميزت بالكفاح الوطني والعدائية ضد العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين والصهاينة وغيرهم من القوى الاستعمارية والمحتلة. تلك كانت مرحلة الغليان والحيرة حيث خيّم على الناس شبح القمع العثماني المرعب وويلات المجاعة وفظاعات حربين عالميتين مدمرتين ودَفق من الآمال والخيبات في معمعة النضال من أجل الاستقلال وتقرير المصير. كذلك كانت مرحلة انصرف فيها المفكرون العرب إلى معالجة المسائل القومية والهُويّة السياسية والارث الثقافي وكيفية اقامة دول ذات استقلال سياسيّ دون التنازل عن التزاماتهم القومية العربية.

سَيْل الافكار والشخصيات الذي شهدته بيروت بين الحربين العالميتين شكل بحرا هادرا بعديده وتنوّع مشاربه، وكانت السِّيَر الذاتية تروي بمسحة من الحنين عن تدفق الشخصيات العربية وغير العربية الذي لم يكن ينقطع عن بيروت عهدذاك (راجع، مثلا، الخالدي ١٩٧٨، قرطاس ١٩٨٣، والصلح ١٩٨٤)، وعن الكتب والصحف الدورية واليومية والآراء ووجهات النظر العالمية التي كانت في متناولهم والتي كانت مذهلة في تنوعها وتأثيرها الفاعل. كذلك كانت تلك الشخصيات تتفاعل مع النشاط الثقافي الجديد وتتأثر به (المحاضرات والنقاشات العامة، النشاط الرياضي المنظم، الحفلات الموسيقية ونوادي الشباب) ومع انبعاث المشاعر القومية (المشاركة في الحفلات السياسية وتحركات الاحتجاج والمظاهرات والتجمعات الجماهيرية) ومع التغيرات التي كانت تتسلل إلى سبل التصرف الاجتماعي (مجالات الاختلاط الحر بين الجنسين، وظهور أنماط جديدة من السلوك والنظام والتقاليد الاجتماعية). رأس بيروت بشكل خاص، وبفضل تقبّل نسيجه الاجتماعي لهذا التنوع الفكريّ والاجتماعي الآتي من الخارج، كان أكثر استيعابا له من سواه من المناطق. كانت الانتلجنسيا في تلك الفترة بكل اتجاهاتها تطرح - إلى حد كبير - الاسئلة عينها: مَن نحن؟ من المسؤول عن انقساماتنا؟ من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا؟ إلى أين المسير؟ أما الأجوبة فكانت تختلف اختلافا كبيرا باختلاف المشارب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

رغم المخاطرة بامكانية الوقوع في شيء من التبسيط يمكننا في هذا المجال أن نميّز عموما بين ثلاث فئات من الاجوبة. الفئة الأولى مصدرها «الانعزاليون» المتعصبون والمتمسكون بما كانوا يعتبرونه مميزات لبنان الثقافية والتاريخية الفريدة. كان هؤلاء، باستثناء الحفاظ على علاقات الصداقة مع فرنسا، يعارضون أية سياسة قد تؤدي إلى جرّ لبنان واغراقه في مستنقعات الانظمة المجاورة أو إلى تعريض سيادته واستقلاله للخطر. الكتلة الوطنية بزعامة اميل اده كانت، إلى حد كبير، تعبيرا عن هذا الاتجاه وتجسيدا له. الفئة الثانية مصدرها «العروبيون» الذين رأوا مصير لبنان السياسيّ ومصلحته يكمنان في اندماجه الوثيق في اطار تراثه العربيّ وفي الحركة الايديولوجية القومية التحريرية الحديثة النشأة والمنطلق. أما الفئة الثالثة والأخيرة، والتي تقع بين هذين الاتجاهين المتطرفين، فتعود إلى تحالف شيحا-الخوري وبالتالي إلى «الكتلة الدستورية» وهؤلاء طرحوا نظرة توافقية تعترف بطابَع لبنان التعددي المتميز وتبقى في نفس الوقت منفتحة على تراثه العربيّ والمتوسطي.

كان، على سبيل المثال، الذين ينتمون إلى الانتلجنسيا المارونية الفرنسيو الثقافة والذين يقيمون بمعظمهم في القسم الشرقي من بيروت ويسهمون في تحرير La Revue Phénicienne، يحملون تصوّرا لهوية لبنان ومستقبله مختلفا عما يراه له الذين ينتمون إلى الانتلجنسيا الاسلامية السنية الذين كانوا أميل إلى تبنّي القضايا الاسلامية العثمانية وفيما بعد القومية

العربية وهي القضايا التي تنسجم مع تطلعات ناخبيهم وقرائهم وأبناء مناطقهم. أضف إلى ذلك أن ما كان القراء في المناطق المسيحية يرون فيه استجابة لتطلعاتهم وآرائهم مما كانت تنشره «البشير» كان القراء في المناطق الاسلامية يبحثون عنه في «ثمرة الفنون» و«المفيد» و«النداء» و«الحقيقة». لكن الصحف التي كانت تصدر في رأس بيروت في مرحلة سابقة - مثل «كوكب الصبح المنير» و«النشرة الاسبوعية» و«الجنينة» ومن بعدها «الأبحاث» و«الكلّية» - كانت أكثر انفتاحا بكثير على تعدد الآراء ووجهات النظر العالمية وأكثر اعتدالا في آرائها وتقبلا للافكار العلمانية والليبرالية.

في تلك الفترة أيضا بدأ الرعيل الأول من الأكاديميين اللبنانيين الذين تلقوا علومهم في الغرب بالعودة إلى لبنان، ففي كل فرع من فروع الدراسة في جامعة بيروت الأميركية، على سبيل المثال، بداية في اللغة العربية والتاريخ والتربية ومن ثم في العلوم الاجتماعية والفيزيائية والطبية، برزت مجموعة من الاكاديميين الموهوبين ذوي الكفاءة تتولى دورا رائدا وطليعيا في الحياة الفكرية للمجتمع (راجع خلف ١٩٩٤). هذه الكوكبة الصغيرة من روّاد العلم والمعرفة، يعقوب صروف، فارس نمر، جبر ضومط وبولس خولي، الذين واكبوا الجامعة منذ نشأتها، انضم إلى صفها الطليعي مع بداية القرن العشرين فوج آخر من حَمَلة الراية الفكرية كان من بينهم منصور جرداق وجرجس وأنيس المقدسي وفيليب حتي. لكنّ الجامعة الأميركية في بيروت كان عليها أن تنتظر حتى عشرينات القرن وثلاثيناته لكي تبدأ بالعودة اليها بعد تحصيل العلوم العالية في الولايات المتحدة أعداد من الخريجين لا لتغني جسمها الأكاديمي وترفع لها هالة الصرح التربوي الكبير فحسب، وانما لتُدخل على الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع حيوية وثراء جعلا يومه غير الأمس وغده غير يومه. ما من تاريخ فكريّ ذي منهج علمي صادق وسليم التوثيق إلا سيبرز دون ريب مدى أهمية الجذور الفكرية والثقافية التي زرعها هؤلاء الرواد الطليعيون ومدى عمق تأثيرهم في النهج التعليميّ والبحثيّ في المنطقة بأسرها[٨].

هم أيضا، كما معلموهم الأميركيون، كرّسوا معظم سنوات عمرهم المنتجة للجامعة واندمجوا في حياة المجتمع من حولهم وبقي معظمهم في الجامعة الأميركية في بيروت حتى سنّ التقاعد. كان وجودهم في الجامعة مصدر وحي وحافزا للاجيال المتتابعة من الأكاديميين الشباب الذين جاؤوا من بعدهم، ولعل الأهم من ذلك إيمانهم بأن لدورهم الفكري والتعليمي أفقا أوسع من حدود الجامعة وكان من شأن هذا الايمان المقرون بالعمل أن زاد تأثيرهم عمقا واتساعا وألقى مزيدا من الضوء الكاشف على هالتهم الاجتماعية. المواهب الاستثنائية والحرص على وضعها في خدمة مجتمعهم من جهة، والظروف غير العادية التي كان يمر بها المجتمع في تلك المرحلة، هي التي دفعت على الأرجح هؤلاء المفكرين الروّاد إلى مد نشاطهم الفكري خارج أسوار جامعتهم. كانوا مدفوعين بحس

الواجب العام شديدي الرغبة في المشاركة في مناقشة المشكلات والمسائل التي كان يواجهها العالم العربيّ آنذاك ومحاولة ايجاد الحلول لها.

ينعكس هذا المنحى جليا في طبيعة الأعمال الفكرية التي كانوا ينشرونها كما يتجلى في مدى انخراطهم في ميادين العمل العام، ففيما تميّزت الأجيال التي سبقتهم بتأسيس الصحف المحلية على أنواعها وفتحها منابر للتعبير عن المسائل التي تشغل الناس والرأي العام بحيث توجهت بصورة خاصة إلى جمهور القراء العرب، عمد هذا الجيل الوسيط إلى توسيع مجالات اهتمامه الفكريّ والمهنيّ واعطائه بُعدا عالمي المدى دون أن يُسقط من حيّز عنايته الحاجات الثقافية لمجتمعه المحلي المباشر. أطلقوا مشاريع الأبحاث العلمية ونشروا دراساتهم ومقالاتهم في الدوريات المهنية الأجنبية ونشروا من المصنفات والكتب والدراسات ما احتلّ مكانته الرفيعة بين المراجع طوال سنوات وسنوات، ومن يستعرض مصنّفاتهم في لمحة سريعة يتبين ذلك الثراء الفكري والتنوع الثقافي اللذين كانا موضع اهتمامهم(٩).

من بين العوامل التي أشعرت ذلك الرعيل من المفكرين بالقيمة الكبرى لنتاجهم الفكري، وهو مّا يحنّ إلى ذكره الذين لا يزالون منهم على قيد الحياة، الروح الحواريّ المنفتح الذي ساد تلك المرحلة من حياتهم وطبعها بطابعه. قلّما انزوى أهل الفكر عهدذاك في أبراجهم العاجية ونادرا ما انطوى المثقفون على أنفسهم، بل كنت تراهم في حلقات حميمة ومجموعات عكست في مجملها حسا بالزمالة والرفقة الصدوقة والتضامن المعطاء. لقد جمعت تلك الحلقات افرادا متنوعي المشارب والخلفيات الفكرية والتوجهات الايديولوجية والانتماءات الدينية والطائفية، لكنّ جامعهم المشترك كان البحث عن المعرفة وتكريس أنفسهم للسعي وراءها بحرية وانفتاح كاملين وهذا ما ساعدهم على تجاوز خلافاتهم الفئوية والطائفية والعقدية. كما ساعدهم على ذلك أيضا المجال الذي أتيح لهم في المساهمة في العديد من المنشورات والمنظمات الثقافية والعلمية والجمعيات التطوعية التي شاركوا في انشائها. كان من شأن العديد من هذه المنظمات والجمعيات التطوعية أن وسّعت مدى نشاطهم ونوّعت مضامين هذا النشاط بحيث شمل مزيدا من النواحي الوطنية والمدنية، ومن هنا بات عملهم ونشاطهم أكثر فاعلية وأعمّ فائدة في الاستجابة لحاجات الفئات المحرومة وفي رفع هذا الحرمان الذي غالبا ما ينتج من العمل البيروقراطي لحكومة غير مؤهلة وأحيانا كثيرة غير موثوق بها.

لا نَنْسَ أنّ من بين هذه المجموعات الصغيرة خرجت الأفكار والمحاولات العظيمة والمميزون من رجال الفكر والثقافة والعمل في الشأن العام، ومن بين تلك القلة النابغة من المفكرين الآتين من مختلف فروع المعرفة والعلم - سعيد حماده، شارل مالك، قسطنطين زريق، جورج حكيم، شارل عيساوي، حسني صواف، حليم نجار، أنيس فريحة وزين زين

- الذين تعاونوا على اصدار «سلسلة الابحاث الاجتماعية» وتحرير أعدادها في أوائل الأربعينات. كذلك فان جهودا مشتركة كهذه نابعة من اندفاع زملاء يجمعهم التفكير في الصالح العام قد انتجت منشورات ثقافية شكلت في وقتها علامات فارقة منها مجلات الأبحاث و Middle East Forum و Middle East Economic Papers و Berytus ومراكز الأبحاث Economic Research Institute و Middle East Area Program و Arab Chronology and Documents والمؤتمرات والجمعيات الدولية The Middle East Medical Assembly، جمعية خريجي الجامعة الأميركية في بيروت، العروة الوثقى و Civic Welfare League.

خلال فترة ما بين الحربين بدأ هذا النوع من النشاط الفكري والاجتماعي، إلى جانب ما كانت الجامعة قد بدأت تنشئه وتطوره من المرافق الرياضية والانشطة العامة والموسيقى والمسرح، يجذب إليه شريحة واسعة من الشباب. وكما هي الحال بالنسبة إلى الاعمال الجدية في شؤون الفكر والابحاث العلمية، كذلك في المنافسات الرياضية والفنون التعبيرية، وجد الافراد والجماعات ما يذهب بعقولهم وافكارهم وأذهانهم إلى ما يتجاوز الهويات الفئوية ويضعهم في اطار ثقافي عالمي الأبعاد.

هذا الوسط الاجتماعي المنفتح والمتنوع المشارب والاتجاهات والانتماءات هو الذي أكسب مجتمعا كمجتمع رأس بيروت ميزته الجامعة وجاذبيته الكبرى وفتح باتجاهه دروب الليبراليين ومسالكهم فدفقوا اليه من كل حدب وصوب من لبنان كما من أرجاء العالم العربي كله. منح الصلح، المفكر الليبراليّ المسلم السنيّ والمحلل السياسيّ ذو المكانة المتميزة يعتبر أن هذه الميزة بالذات هي التي أتاحت له أن يُراكمَ ثقافته السياسية ويُثريها، ففي حين يعيد الصلح الفضل إلى معلميه في المقاصد الاسلاميةَ في بيروت، زكي النقاش وعمر فروخ وابرهيم عبد العال، في شحذ معرفته بالتراث العربيّ ويشير بفخر إلى دور كبار الصحافيين والسياسيين من امثال عبد القادر القباني وعبد الغني العريّسي وأحمد طباره وأحمد عباس في ترسيخ مشاعره القومية، يعود ليعترف - بكبره المعهود - بأن الجامعة الأميركية في بيروت ولقاءات مطعم فيصل مقابل بوابتها الكبرى والنادي الثقافي العربي ومنازل اصدقائه من البروتستانت هي التي لفحته برياح الوجه الآخر والصوت الآخر وعرّفته بان هناك أساليب وسبلا جديدة (الصلح ١٩٨٤).

صحيح أن منطقة رأس بيروت كانت أشد نبضا بالحياة وربما أكثر تنوعا، لكن الصحيح أيضا أنها لم تكن لتحتكر الحياة الثقافية في المدينة، ففي محيط جامعة القديس يوسف كانت هناك كوكبة أخرى من المفكرين والمثقفين والأكاديميين لا تقل موهبة وعلما واندفاعا، وكانت بعملها ونشاطها ترسّخ لها مكانة فكرية وثقافية وتثبّت لها في هذا الميدان نفوذا وتأثيرا. كانوا في البداية بضعة أكاديميين معظمهم من اليسوعيين، وفي طليعتهم الأباء لويس

شيخو وبولس مسعد واسطفان البشعلاني ويوسف الجميّل، لكنّ الحلقة أخذت في الاتساع عددا ومكانة وبدأت تجتذب مفكرين وأكاديميين من العلمانيين ومعظمهم من ذوي الثقافة الفرنسية. الأب لويس شيخو، الذي أسّس مجلة «المشرق» وكان يرئس تحريرها، كان معلما لأجيال متتالية من طلاب المعرفة الذين صاروا فيما بعد زملاءه ولعبوا دورا أكاديميا وثقافيا فاعلا، أما «المشرق» التي كانت في بداياتها منبرا مقتصرا على هذه المجموعة من المفكرين فان أعدادها الأولى تشهد على غزارة مادتها واهتمامها الشديد والمركّز بتاريخ لبنان الاجتماعي-الاقتصادي والتقاليد والعادات والقوانين والتشريع وتاريخ الموارنة والكنيسة عموما وما إلى ذلك من المواضيع.

كانت كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية (أنشئت في العام ١٩١٣) في جامعة القديس يوسف تضم عددا كبيرا من الاساتذة والاكاديميين الاختصاصيين في هذه العلوم وهو ما جعل كتاباتهم وأبحاثهم خلال السنوات الأولى من عمر الكلية تتركز في معظمها حول المجالات القانونية والتشريعية، وقد تميزت في هذا المجال الدراسات الرائدة في الشريعة الاسلامية التي وضعها القانونيان الكبيران اميل تيان وجان باز ولم تقلّ عنها ريادة وعمقا دراسات بشارة طباع في القانونين السياسي والمدني وشكري قرداحي في القانون والعلوم الاخلاقية والسلوكية وأنطوان فتال في القانون الدولي والدبلوماسية وبيار غنّاجة وجواد عسيران ونجيب أبو صوان وبيار صفا في القانون المقارن.

وكما في الجامعة الأميركية في بيروت كذلك في جامعة القديس يوسف التي شعرت هي أيضا بالحاجة إلى انشاء مجلاتها المهنية، لم تمض بضع سنوات على تأسيس مجلة المشرق في العام ١٨٩٨ حتى تبعتها Mélanges في العام ١٩٠٦، أما مجلة Travaux et Jours التي عرفت انتشارا واسعا فقد أنشئت في العام ١٩١٦. كانت كل كلية من الكليات المستقلة تصدر منشورا سنويا او نصف سنوي أو سلسلة خاصة من المنشورات، ويجدر التنويه هنا بـ Annales (1945) و Proche-Orient (1967) وكلتاهما قانونية واقتصادية وEtudes de Droit Libanais (1964).

بتصفّح سجلّ جامعة القديس يوسف الصادر في العام ١٩٩٥ المعنون بالفرنسية Livre D'or والذي أصدر بمناسبة مرور ثمانين سنة على تأسيس كلية الحقوق تحسب أنك تراجع "Who's Who" في لبنان حيث يتبيّن أن الكثرة العظمى من النخبة العاملة في ميدان السياسة والشأن العام قد حصّلت علومها وثقافتها القانونية والسياسية على هذه الخيرة من المعلمين الطليعيين.

أكثر من ثلاثين في المائة ممن دخلوا الندوة البرلمانية في لبنان كانوا من خريجي جامعة القديس يوسف اليسوعية ذلك أن الاجازة في الحقوق كادت تشكّل في فترة ما نوعا من الشرط المسبق للانخراط في العمل السياسيّ وكانت كلية الحقوق في جامعة القديس

يوسف، حتى أوائل الستينات، المعهد الوحيد في لبنان الذي يمنح هذه الاجازة. لا عجب في ضوء هذه الحقيقة أن يكون أربعون في المائة من البرلمانيين منذ الاستقلال هم من حَمَلة الاجازة في القانون، وأكثر من هذه النسبة بكثير من ذوي الثقافة الفرنسية خصوصا اذا أخذنا في الاعتبار الذين حصلوا دراستهم الثانوية في أوروبا وفي مدارس فرنكوفونية (خلف ١٩٨٠ : ٢٤٩).

كان من شأن المنافسة بين هذين الصرحين التربويين الشقيقين، وهي من مخلفات العداوة المرة بين اليسوعيين الفرنسيين وبروتستانت نيو انجلند، أن تخلق مجالا للمزيد من الانتاج الفكري والعلمي المبدع لدى الجانبين، فكلّما بادرت الجامعة الأميركية إلى انشاء مجلة أو استضافة مؤتمر علمي او ثقافي أو رعاية سلسلة من الأحداث التربوية كانت جامعة القديس يوسف تبادر بدورها إلى القيام بنشاط مماثل والعكس كان صحيحا أيضا، أما الرابح في الحالتين معا فالعلم والثقافة وشؤون الفكر والنتاج الفني. هذا ما انعكس في الجو الغني بمصادر المعرفة والتنوع الثقافي اللذين زخرت بهما الحياة الاجتماعية في بيروت وجوارها الأوسع، فما أن أطلقت جامعة القديس يوسف في العام ١٩٤٠ مؤتمرها السنوي الذي كان يُعقد في الاسبوع الاخير من شهر نيسان تحت عنوان Les Séminaires Semaines Sociales de Beyrouth حتى ردت الجهة المقابلة في الجامعة الأميركية بانشاء ما سموه «سلسلة الدراسات الاجتماعية» ذات الموضوعات المتنوعة. لكن من بين هذين الحدثين لا شك في أن مؤتمر الجامعة اليسوعية السنويّ كان الأكثر نجاحا على مستوى الحضور والاهتمام الشعبي كما على مستوى الموضوعات التي كان يطرحها ما جعله بداية مهدت لمشاريع مماثلة وأكثر حداثة في السنوات التي تلت. كان المؤتمر يعمد في كل عام إلى طرح موضوع أو مسألة في مجال معيّن كالاخلاق العامة، مثلا، والتعليم المدرسيّ والتربية الوطنية، والزراعة والموارد الوطنية، والعائلة في لبنان، والاقتصاد اللبناني والتقدم الاجتماعي. هذه المناسبات السنوية كانت تستقطب دائما نخبة أهل الفكر والمعرفة والثقافة: ميشال شيحا، فؤاد البستاني، بشارة طباع، فؤاد عمون، هكتور خلاط، ادمون رباط، شارل عمون، جوزف دوناتو، انطوان خليفة، ألبرت بدر، فؤاد سعادة، صبحي محمصاني، رينه حبشي، جان وفرنسوا دبّانة، جورج أسمر، جواد بولس، جورج حكيم، بول خلاط، ايلي وبيار غنّاجة.

في عقد الخمسينات وأوائل الستينات بدأت صفوف الأساتذة والأكاديميين في جامعة القديس يوسف، كما في الجامعة الأميركية، تستقبل دما جديدا، وفي تلك الحقبة أيضا بدأنا نشهد نشوء الجامعة الوطنية اللبنانية كليات وأقساما وفروعا. الفورة الكبيرة التي خبرها ميدان الأبحاث والمنشورات خلال عقد الستينات لم تكن الا انعكاسا لتلك الاعداد المتزايدة ودليلا حيا على الكفاءة والمستوى الأكاديمي الرفيع الذي بلغه ذلك الجيل من الأكاديميين(١٠).

من المعالم المشعة ايضا في حياة لبنان الثقافية في حقبة ما بعد الاستقلال تأسيس الندوة اللبنانية في العام ١٩٤٦ التي شكلت عتبة كبيرة الأهمية فتحت منبرا للمبادرة اللبنانية كي تطرح كل ما يتعلق بتقرير المصير والخطاب والاتجاه الوطنيين. كانت الحقبة زمنا مؤاتيا بعد أن كان جلاء القوات الأجنبية قد تم عن أرض لبنان وبات استقلاله حقيقة ملموسة، كذلك كان شبح الحرب العالمية الثانية قد زال وانتزع البلد الاعتراف الدولي والاقليمي به عبر انضمامه عضوا مؤسسا في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

شاء مؤسسو الندوة اللبنانية أن يجعلوا منها منبرا حرا وندوة مفتوحة لمختلف الآراء الايديولوجية والأفكار ووجهات النظر المتعلقة بطابع لبنان الوطني ومجتمعه التعدّدي وذلك على أمل أن يستقطب الحوار المفتوح الجهود الوطنية كافة بحيث يصار إلى وضع الخطوط الأساسية للهوية الوطنية بعد التوافق على حد أدنى من المفاهيم والفلسفة السياسية والاجتماعية-الثقافية. كما أشرنا من قبل كانت هناك ثلاثة اتجاهات يحاول كل منها أن يفرض له موقعا مسيطرا، الاتجاه الأول حسم أمره بأن البلد أصغر من أن يشكل دولة مستقلة قابلة للحياة وعليه فان مآله الأفضل هو الاندماج في العالم العربي الأوسع. الاتجاه الثاني، والأكثر سلبية من الأول، جزم بأن البلد بتركيبته القائمة مفكك البنية الاجتماعية وغير قابل لأن يُحكم سياسيا وعليه فان الحلّ الأفضل يكمن في قصقصة المزيد من جوانحه والأطراف تخلصا من العناصر غير المرغوب فيها وبذلك يتأمّن له البقاء حتى لو تحوّل كيانا متضائلا ومنعزلا. أما الندوة اللبنانية فقد طرحت مفهوما ثالثا أكثر واقعية ووعيا يأخذ في ميزانه تركيب لبنان التعددي وامكانات العيش المشترك بين مختلف الفئات فيه، وقد أجمع مؤسسو الندوة فيما بينهم على تبني نظرة متفائلة بأن الحوار المنفتح والصريح قادر على الوصول بالمتحاورين إلى التوافق على العناصر الاساسية التي يتحدّد لبنان بموجبها.

هذه العناصر التي رأوا أن لبنان يتحدد بموجبها تلتقي حول المفاهيم-المعتقدات التالية:

إن لبنان، بلدا متوسطيا، انما هو حامل ارث كبير مما خلّفته حضارات هذا الحوض المتوسطي من ثقافات فينيقية ويونانية ورومانية وبيزنطية وحثية ومصرية قديمة وعربية وهو، إلى جانب اللغة، يشارك البلدان العربية المجاورة تراثا ثقافيا ومصيرا سياسيا مشتركين.

عروبة لبنان ليست مجرد مصادفة أو خطأ ارتكبه التاريخ، ذلك أن لبنانيين كبارا من أهل الفكر والأدب من أمثال فارس الشدياق وناصيف وابرهيم اليازجي وبطرس وسليم البستاني وأديب اسحق وسواهم قد سكبوا في خزين الفكر والثقافة العربيين عصارة عبقريتهم الأدبية ولعبوا على مسرح النهضة العربية الحديثة دور الفعل والريادة. لكنّ لبنان يمتلك بالاضافة إلى ذلك طابعا وبُعدا عالميين لم يأتيا من فراغ بل من موقع جغرافي ستراتيجي ومزيج من الثقافات جعلاه، منذ ما قبل القرن الثاني والعشرين قبل المسيح، مدى مفتوحا على الثقافة والمعرفة تأتيانه من رياح الأرض الأربع. لبنان عربيّ وعالميّ في آن معا، مدخل إلى المشرق ومخرج

منه إلى الغرب وإلى العالم الأوسع وهو، بهذه المضامين والأسس، انما يمتلك شخصيته الخاصة وهُويّته الوطنية التي لا شريك له فيها.

هذا الطرح الذي سكبته جماعة الندوة اللبنانية بوعي العارف خلفيات لبنان كان من الطبيعي أن لا يتم تبنّيه دون أن يعبر مصفاة النقد والنقاش، ذلك أن كل الأسس والرؤى التي انطوى عليها كانت موضع أخذ ورد وحوار كثيرا ما لفحته الرياح الحارة وباتت معه محاضرات الندوة اللبنانية المنتظمة حدثا ينتظره جمهور المثقفين والسياسيين المعنيين بالشأن العام وكانت تستقطب من هؤلاء جميعا نخبتهم وطليعتهم. ولعلّ المهم اللافت في هذا السياق أنه فيما كانت الانظمة العربية المجاورة تنجرف ببلدانها وشعوبها إلى الخطابات القتالية الجوفاء والتغيير الراديكالي القائم على المواجهات الدموية، كان لبنان يختار مسلك الأخذ والرد والحوار السلمي المنفتح.

جذبت محاضرات الندوة اللبنانية كبار الشخصيات الفكرية والسياسية في تلك المرحلة ولم تكن موضوعات البحث والنقاش تخضع لأية قيود او ممنوعات باستثناء ما يرى المحاضرون ضرورة لتجنّبه. اعتلى منبر الندوة سياسيون قياديون يعكسون تنوعا واسعا من التوجهات والآراء مثل كمال جنبلاط وصائب سلام وحبيب أبي شهلا وحميد فرنجية وميشال الخوري وغسان تويني وقالوا ما شاؤوا قوله أحرارا منفتحين وناقدين، ومثلهم فعل مؤرخون كبار كفؤاد البستاني وشارل قرم وجواد بولس وحتى أرنولد توينبي، كلهم أدلوا بدلوهم وعرضوا آراءهم ورؤاهم المتمايزة حول لبنان. منبر الندوة رحّب أيضا بالايديولوجيين الذين لم يكن نصيبهم أقل من سواهم في التعبير عما كان يجول في خواطرهم ومن هؤلاء بيار الجميّل وألفرد نقاش وتقي الدين الصلح وادمون نعيم وجميل جبر.

غداة نيل لبنان استقلاله وفي ذلك الجو السياسي بالذات لم يكن مستغربا أن تتمحور الاهتمامات حول ثلاث مسائل حيوية: علاقات لبنان الخارجية، الأسس الفلسفية التي يقوم عليها، وأهم المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية التي كان البلد يواجهها في تلك المرحلة. علاقات لبنان الخارجية والمسائل الدبلوماسية المتعلقة بها عالجها فيليب تقلا واميل البستاني ومحيي الدين النصولي وفؤاد عمون وابرهيم الأحدب ومانويل يونس، أما الشأن الفلسفيّ والماورائي اللبناني فترك التصدي له في عهدة شارل مالك وميشال شيحا ورينه حبشي وكمال الحاج وJean-Marie Domenach واخيرا دُعي أهل الاختصاص وصانعو القرار السياسي في مجالات التعليم والاصلاح الاداري والمشكلات الاقتصادية والضريبية إلى معالجة هذه القضايا ومثلها المشكلات المتعلقة بالشباب والمرأة والعائلة والفنون الابداعية والمسرحية. ولم تخلُ أعمال الندوة ونشاطها من نفحة المغامرة اذ خاضت غمار النشر وأطلقت سلسلة خاصة من المنشورات ترويجا للنتاج الفكريّ للكتّاب اللبنانيين

المتميزين فنشرت مؤلفات لخليل رامز سركيس والأخطل الصغير وسعيد تقي الدين وأمين الريحاني.

ما أطلقته الندوة اللبنانية من حركة ثقافية ونشاط فكريّ في أواسط الاربعينات من العشرين عزّزته وزادته غنى التحولات الكبرى التي كانت بيروت قد بدأت تشهدها آنذاك على هذا الصعيد الثقافي والتي كان لا بد أن تأتي مترافقة مع الامتداد المديني والتجاريّ المتزايد الذي كان جاريا في بيروت وجوارها. لا بد من التذكير هنا بأن الدلائل الأولى على ما عرفته بيروت من التوسّع العمراني على نطاق واسع وبمقياس حركة البناء الكثيف لم تكن قد ظهرت جلية إلا في أوائل الخمسينات، فحتى تلك الفترة كانت بيروت لا تزال أفقية الامتداد وكان مشهد المدينة عموما لا يزال يضم بيوتا تقليدية ومنازل تراثية التصميم. التوسع المدني الكثيف لم يكن موزعا بصورة متوازنة في المدينة لا من حيث الحجم ولا من حيث وتيرة تسارعه، فرأس بيروت مثلا كان أكثر رحابة وانفتاحا ليس ثقافيا وحسب بل من حيث الحيّز المكاني أيضا ومن هنا قدرته على الاستجابة للحاجة المتزايدة إلى التوسّع العمراني. نسيج اجتماعي خليط ومتنوع لا سيطرة فيه لأية فئة إثنية او طائفية، من هنا كان انفتاحه على استقبال جماعات متتالية من الانكلوساكسون الذين لم يكن من السهل كثيرا عليهم الانخراط في بيئات اجتماعية أخرى.

كان من شأن التحولات الاجتماعية-الثقافية والسياسية والتجارية الكبرى التي شهدتها المنطقة في عقدي الخمسينات والستينات أن عززت الطابع العالميّ التنوع والوجه التعدديّ لرأس بيروت، فمنذ العام ١٩٤٨ زحفت موجة إثر موجة من الفلسطينيين المهاجرين لتقيم في هذه المنطقة من بيروت، كذلك دفعت الأحداث السياسية التي عرفتها سوريا ومصر، خصوصا بعد أحداث قناة السويس في العام ١٩٥٦، بموجة جديدة من القاصدين حمى رأس بيروت وصدره الانساني الواسع. بعد هؤلاء وأولئك جاء دور اللاجئين الأرمن الذين كانوا قد استقروا في اماكن أخرى من لبنان (بعد مجازر العام ١٩١٤) وها هم الآن يجدون في هذه البقعة من لبنان ملاذا يحطون فيه رحالهم.

صحيح أن هذه الفئات جاءت من خلفيات متباعدة وتحت ظروف متباينة أدت إلى اقتلاعها من أرضها ومجتمعاتها، لكنّ الصحيح أيضا أنها كانت تلتقي عند عوامل عديدة جامعة، فهي بكثرتها الساحقة آتية من عائلات متوسطة على درجة عالية من العلم والثقافة وذات تقاليد انكلوساكسونية مع استعداد مسبق للحركة والتنقل. كلهم كانوا مهجّرين لكنهم مع ذلك تحرروا إلى حد كبير من الحس بكونهم لاجئين أو مهمشين وأظهروا، منذ البداية، استعدادا واضحا وقويا للاندماج في هذا النسيج المجتمعيّ البيروتي المتنوع ولعبوا دورا أساسا في تسريع وتيرة التغيير بما أضافوه من الحيوية وما أغنوا به نشاط المنطقة الثقافي والاقتصادي على السواء. أبناء الطبقتين الغنية والمتوسطة من الفلسطينيين، الذين حصل

العديد منهم على الجنسية اللبنانية، جاؤوا بكفاءات ومهارات مهنية عالية وكثيرون من بينهم كانوا أساتذة جامعيين وخريجي جامعات. يكفي أن نعدّد أسماء بعض هؤلاء ممن التحقوا بالجسم التعليميّ للجامعة الأميركية في بيروت في عقد الخمسينات تدليلا على مدى الدور الحيويّ الذي قام به هذا الجيل من الفلسطينيين في إغناء الحياة الفكرية والمهنية في المنطقة ورفع مستواها[١١].

لم يُقتصر التطور الثقافي والفكري واتساع مداه على الجامعة الأميركية وحدها وانما شمل عديدا من الكليات والمدارس والمراكز الثقافية. تدفق رؤوس الأموال من الخليج وما رافقه من المضاربة في السوق العقارية وفّرا فرصا جديدة للعمل، وإلى المواهب المهنية والعلمية التي جاء بها الفلسطينيون (وهو ما ينطبق أيضا على المصريين والسوريين الذين غادروا الجمهورية العربية المتحدة بعد سلسلة من قرارات التأميم للمؤسسات الخاصة) رأيناهم يدخلون في مشاريع تجارية مربحة في عدد من القطاعات الاقتصادية ومنها بشكل خاص قطاعات المصارف والتأمين والخدمات والبيع بالمفرّق. بين المؤسسات الناجحة التي تخطر في البال مما أسسه الفلسطينيون بنك إنترا، الشركة العربية للتأمين وسواهما من شركات التعهدات والاستشارات كدار الهندسة و ACEوسواها. الأرمن أيضا لم يكن دورهم قليل الشأن، فهم أيضا وضعوا مهاراتهم الحرفية والشعبية في سوق العمل والانتاج خصوصا في الحرف المهنية وشبه المهنية كالصيدلة وطب الاسنان والتمريض والتصوير الفوتوغرافي والالكترونيات.

في أواخر الخمسينات أخذت المناطق المجاورة لرأس بيروت تعكس كل المؤشرات والخصائص التي تدل على سرعة كبيرة في النمو والتوسع تجاريا حتى أن حركة العمران السريعة قد غيّرت طابع هذه المناطق في مدى عقدين من الزمن تغييرا يكاد يكون كاملا. تزايد الطلب على مساحات للبناء وتكاثرت المؤسسات التجارية وارتفعت أسعار الأرض تحت ضغط الطلب عليها وتحت وطأة المضاربة العقارية فكانت النتيجة هجمة كبيرة وواسعة على البناء بتمويل جماعي. وهكذا سرعان ما غابت عن الأنظار تلك الفيلات والمنازل التقليدية الجميلة بقرميدها الأحمر والتي كانت زينة المناطق المحيطة بالعاصمة وأفسحت مكانها للأبنية العالية القائمة على أعمدة من الترسانة بواجهات زجاجية تلمع في وهج الشمس وأطر من الألمنيوم المصنّع الجاهز.

كذلك فان المواقع السكنية ذات المسحة العامة المنسجمة والمتناسقة والتي كانت تسكنها عائلات عادية مستقرة باتت مهددة بأن يحل محلها نوع من المساكن التي تفتقر إلى ايّ طابع شخصي كالشقق التي كان يسكنها الرجال العازبون والشقق المفروشة والبيوت التي كانت تؤجَّر غرفا منفردة للآتين من خارج المدينة. كان قد بات مألوفا مثلا أن يحوَّل الطابق السفليّ من البناء مرقصا او ناديا ليليا أو موقفا للسيارات او مخزنا للبضائع، والطابق الارضي

دارا لعرض الافلام السينمائية أو مقهى أو مطعما او صالونا للعرض، والطوابق الأولى مصرفا أو مركزا ماليا أو مقرا إداريا لاحدى الشركات الأجنبية او مؤسسات الابحاث والتسويق او شركات التأمين او شركات النقل والطيران، او عيادات للاطباء أفرادا او مجتمعين او مكاتب للمهنيين على انواعهم. إلى جانب كل هذا كنا نرى المحال التجارية وأمكنة التدليك ومؤسسات الأزياء والبوتيك، أما الطوابق العليا فكانت تستعمل للسكن وأحيانا كانت تحوّل إلى حدائق «معلّقة» (خلف وكونفستاد ١٩٧٣).

هكذا أخذت منطقة رأس بيروت تفقد طابعها السكني المتكامل الانسجام لتتحول حيا ينجذب اليه السيّاح والمتسوّقون وسواهم من الذين يمرون عبورا في منطقة تتسم بالانفتاح طلبا لتسلية عابرة لا يخضعون خلالها لعين الرقيب.

لكن على رغم هذه التحولات التي كانت آتية لا بد منها فقد بقيت منطقة رأس بيروت حتى أوائل السبعينات المنطقة الحضرية الآسرة والأكثر جاذبية وغنى وتنوعا ثقافيا في العالم العربي. لقد حافظت على تركيبها الاجتماعي المتنوع وكانت أشد ميلا إلى الانخراط في اختبار كل ما يستجد في مجالات التعبير الثقافي وأشكال هذا التعبير وقد عزز هذا الميل وشجعه ارتفاع وتيرة الانفاق والاستهلاك من جهة وتحول مجالات الثقافة والفنون الشعبية نشاطا مربحا وأجواء الحرية السياسية وحرية التعبير لدى وسائل الاعلام والتواصل من جهة ثانية. وإلى جانب الدوريات الفكرية والثقافية المتميزة بمستواها ومحتواها والقيّمين عليها، كمجلات «شعر» و «مواقف» و «حوار» و «الآداب» و «الاديب» و «فكر» كنا نرى عديدا من الصحف المصورة والمجلات الأنيقة طباعة وورقا واخراجا. وحتى الصحف اليومية وسّعت المجالات والموضوعات التي تغطيها تأمينا لحاجات قرائها الواقعة على هامش الشأن الفكري والثقافي فأخذ بعضها يصدر كل أسبوع ملحقا أدبيا وثقافيا. لكنّ بعض الكتّاب وجد نفسه مشدودا إلى كسر الأطر التقليدية الموروثة وسبل التعبير الكلاسيكية التي جمّدها الزمن شكلا ومضمونا، وانفجروا في مقالات مشعّة ومغامرة وجريئة خرجوا فيها عن الطوق المألوف ليطلقوا من خلالها لغة جديدة حية ... ونثرا نابضا زاخرا بمادة الحياة غائصا في الشأن الانساني عابرا الحدود ملامسا المسائل ذات الأبعاد العالمية.

نهضت فنون الرسم والمسرح والموسيقى والرقص وتنوعت بمذاهبها وطرق تعبيرها ومصادر وحيها فتأرجحت بين التعبير السوريالي الجدّي وبين الأعمال العابرة الفقيرة ذوقا ومادة ومقاييس جمالية. هذه الطفرة لم توفّر ايضا الفنون والحرَف الفولكلورية التقليدية التي كانت بدورها ضحية العمل الضحل الساعي وراء الربح السريع وهو ما شمل دور النشر التي كانت بمعظمها تضع المردود المادي حجما وسرعة في رأس اهتماماتها وبذلك لم تتردد في نشر أية مادة تحقق لها هذا الهدف. معارض الكتب صارت حدثا احتفاليا وكانت المكتبات تبيع ولا تكف على رغم الهبوط الكبير في المستوى الادبي والثقافي وكانت سوق الكتب

والمنشورات الأخرى أكبر من مثيلاتها في كل العالم العربي.

الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف وسواهما من الجامعات لم تعد المصدر الوحيد للثقافة في لبنان ذلك أن مراكز ومعاهد أخرى قد ظهرت إلى الوجود لتشبع هذا الاقبال على نهل الثقافات والآداب والايديولوجيات والافكار. أخذت المراكز الثقافية والاعلامية ذات الدوافع السياسية والتي كانت الانظمة العربية والاحزاب العقائدية وراء تمويلها ورعايتها تنشئ برامجها وتنشر مطبوعاتها الخاصة وكانت تلك الانظمة والاحزاب تمول في أحيان كثيرة صحفا تتولى ترويج أفكارها وسياستها (مثل: دراسات عربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، دراسات فلسطينية، شؤون فلسطينية، الحوادث، وسواها). وعلى هذا النهج أيضا سارت السفارات الأجنبية والمراكز الثقافية التابعة لها: مركز كينيدي، المركز الثقافي البريطاني، Goethe Institute، University Christian Center، المركز الثقافي الايطالي، المركز الثقافي الاسباني، المركز الثقافي الروسي، النادي الثقافي العربي، المركز الثقافي الاسلامي، The Orient Institute، Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain (CERMOC) كل هذه المراكز والمؤسسات ساهمت في تنوّع الاصوات والآراء، ولكن يبقى الأهم من كل ذلك أن كل انسان كان حرا في أن يسمع ويطّلع ويتبنى ويرفض ويناقش ما يشاء.

وكما كان للاكاديميين أن يمارسوا التعليم ويقوموا بالابحاث العلمية والفكرية في جو من الحرية، كذلك فعل العديد من الكتاب ومن أصحاب الافتتاحيات والزوايا الصحافية وصانعي الرأي. الفكاهة السياسية اللاذعة صارت من أهم مصادر التسلية، فكانت سكتشات زياد الرحباني ومسرحياته الكوميدية الموسيقية، التي رسمت بالكلمة والحركة واللحن صورة صارخة لآفات المجتمع اللبناني وعبثية لجوئه إلى العنف، تعيد إلى البال تلك الاغنيات الشعبية الناقدة بلسعتها الموجعة التي كان يغنيها عمر الزعني في ثلاثينات العشرين وأربعيناته.

هذه الأصوات الشعبية باتت مسموعة لا بل باتت مطلوبة حتى أن بعضها كان قد بدأ يطغى على أصوات كتّاب كبار من ذوي الموضوعية العلمية والعمق الفكريّ. كان الشباب المتحمس والقلق يقرأ المقالات الصحافية المثيرة بنفس الدرجة من الاندهاش والاعجاب التي كانت الاجيال السابقة تقرأ بها مقالات قسطنطين زريق عن القومية العربية ورينه حبشي حول الفلسفة الوجودية. كان الالتزام الفكري والثقافي موضة دارجة تضفي على صاحبها مسحة من الخصوصية والتميّز، وكان رواد «القضية»، أية قضية، يرفعون رايتها بكثير من الاسترسال الشخصي الذي بلغ أحيانا حدّ التنطّح. كانت لهم ملتقياتهم وحلقاتهم الاجتماعية، مقاهي الرصيف المنتشرة في أنحاء بيروت والبارات والمطاعم وقد تحول معظمها إلى أمكنة مختصة بهذه الفئة او تلك من المثقفين والايديولوجيين بل أصبحت أشبه

بالمقر الرسمي لافراد حزب أو جهة بعينها.

يجب ألا نستخف بما كان لتلك المقاهي من دور كملتقى يخوض فيه المثقفون والايديولوجيون نقاشاتهم بروح من الحيوية والانفعال، ففي مجتمع ميال إلى الفكاهة وروح النكتة واللقاءات الاحتفالية رأينا تلك المقاهي والمطاعم تتحول من أمكنة جامدة لا حياة فيها إلى ملتقى ينبض بالنقاش الحي والثقافة الخلاقة. تقليديا كانت المقاهي، كما في بلدان العالم العربي الأخرى، مكانا يقصده من شاء الاسترخاء وتمضية الوقت في لقاءات للتسلية وتبادل أطراف الحديث، وهي بذلك كانت مقصدا لمن شاء الترويح عن نفسه قليلا من وطأة الروتين الثقيل للحياة اليومية، لكنها في بيروت تطورت تدريجيا لتصبح مكانا يتواعد للّقاء فيه أهل الحوار حيث كانت ترتفع وتيرة نقاشاتهم الحيوية حادة حينا ومنفعلة أحيانا ولكن ممتعة في كل حين. «فيصل» و «دبلومات» و «هورس شو» و شي بول» و «الاكسبرس» و «العجمي» تحولت أشبه بأمكنة للّقاء السري حيث يجتمع اليساريون والمنشقون من المثقفين والصحافيين. بالنسبة إلى المنشقين الهاربين من الانظمة العربية المجاورة وسواهم من الجماعات المهجّرة كانت هذه الامكنة أقرب ما تكون إلى منبر يعبّرون من خلاله عن آرائهم ويروّجون لها، وكانت وسائل الاعلام الحرة والمنفتحة إلى حد كبير تشكل في هذا الاطار عنصرا حافزا ومشجعا.

سنوات الخمسينات والستينات شهدت أيضا نهضة في التصوير الفوتوغرافي والفنون والموسيقى والفولكلور والمسرح، وكما في ميادين النشاط الثقافي الأخرى عندما تعبر مراحل من التعبير الحر والميل الشديد إلى الاختبارية وتلمسّ الجديد، فقد شهدت تلك الفترة الكثير من «النقل» و«الاستعارة» اللذين غالبا ما جاءا على قدر من الجهل وانعدام الثقافة الفنية. لكننا، في الآن عينه، شهدنا جهودا فنية ملموسة للحفاظ على التراث والتقاليد ووضعها في اطار فني وجمالي جذاب. جدير بالتأكيد هنا أن بيروت في تلك الفترة لم تكن على الصعيد الثقافي أرضا قاحلة تنتظر أنهار الخارج لتروي تربتها وتبعث فيها الحياة، فكلما هبّت على الساحة ريح فتية من الخارج لاقتها من داخل لبنان كوكبة من المواهب الغزيرة العطاءات وجمهور لا تنقصه الثقافة الفنية وتقدير الابداع وممولون ورعاة انتاج مندفعون حتى المغامرة. هذا التفاعل الايجابي الخلاق بين عناصر الانتاج الفني هو الذي أنعش حركة النهضة الفنية من التصوير الفوتوغرافي والرسم إلى الموسيقى الشعبية والمسرح والفولكلور والرقص الحديث وسواها.

هذا الفيض النوّار من الثقافة الفنية الذي غمر سنوات الخمسينات والستينات وبعض السبعينات لم ننهض من سريرنا ذات صباح لنجده نابتا كالفطر في حديقة الدار، فاذا أخذنا التصوير الفوتوغرافي مثلا لعلمنا أنه بدأ يشق طريقه إلى الوجود في لبنان قبل حوالى قرن من تلك الفترة ويعود الفضل في تلك البدايات لعائلة Bonfils (Félix وزوجته Lydie وابنه

Adrien) التي أقامت لها ستوديو للتصوير في قلب المنطقة التجارية في بيروت في العام ١٨٧٧ ومنذئذ يقال إن تلك العائلة الموهوبة والتي كانت تعمل لا تكلّ جعلت من بيروت عاصمة الصورة غير المنازعة في الشرق الأوسط. وكما يعبّر John Carswell ما من زاوية في سوريا وفلسطين ومصر وما من موقع طوبوغرافيّ أو ديني أو إثنيّ او اجتماعي او حتى حدثيّ عابر من الحياة اليومية إلا انحنى طيّعا لعدسة Bonfils ولمشيئته الفنية اللاقطة (Carswell 1989: 17). تلك كانت الفترة أيضا التي أخذ فيها التصوير الفوتوغرافي يتجاوز بأهميته بعض الشيء الرسم الديني والأيقنة اللذين كانا على مدى زمن طويل التعبير الفني التقليدي الأكثر إحاطة بهالة من الوقار أشبه بالقدسية، وفي عملية انتقال سريع من مرحلة إلى أخرى تطور هذا الميدان الفني واكتسب الفنانون اللبنانيون فيه مكانتهم المرموقة واشتُهرت ستوديوهات صرافيان وصابونجي والفرخ ونوفل ودقوني وعون وفرنيني وتابت وسرور وموراني ورباط وطرزي. هؤلاء الفنانون استطاعوا أيضا أن ينشئوا من وراء هذا الفن عملا تجاريا رابحا وهو ما يمكن استخلاصه من الأهمية الكبرى التي اكتسبتها الصور الشخصية والعائلية التي عمت في اوساط البورجوازية الجديدة آنذاك وكانت تُطلب بأحجام تقارب حجم اللوحة الزيتية (لمزيد من التفاصيل راجع (Fani 1995).

وكما شهدنا في حقل الصحافة ها نحن نرى في ميدان التصوير الفوتوغرافي العنصر العائلي يلعب دورا فاعلا وبعيد الأثر في تنمية الخبرة والمهارة المهنيتين وصولا إلى تصدير هذا الفن ذي البعد التجاري إلى أنحاء أخرى من الشرق الأوسط. عائلة الصابونجي، مثلا، دخل منها ميدان التصوير خمسة أفراد على الأقل، القس لويس وشقيقه جورج وابناهما داود وفيليب، ومنهم أيضا كان شبلي الذي رافق كورنيليوس فان دايك في رحلته الاستكشافية في العام ١٨٦٤ وقد رعى هؤلاء جميعا مهنتهم بجفن العين وحافظوا بحرص كبير على سرّ نجاحها وتطورها أكان في بيروت أو في القدس حيث كان عليهم أن ينافسوا مؤسسات متعاونة مع الجالية الأميركية هناك التي كانت عهدذاك منهمكة بإعداد سلسلة من الصور الفوتوغرافية للاراضي المقدسة.

المهجّرون الأرمن كان لهم دور كبير في تطوير مهنة التصوير الفوتوغرافي حرفة وفنا وهؤلاء أيضا، كجماعة مقتلعة من أرضها ومهمّشة، أظهروا حرصا كبيرا على حفظ سر المهنة ضمن اطار العائلة والمجتمع الارمنيين، وقد اقتبست أجيالهم، لاحقا عن سابق، فنون المهنة وخباياها بحيث انتقل هذا الفن من جيل إلى جيل متطورا إلى الأفضل مع كل مرحلة من المراحل. بعض المصوّرين الأرمن، مثل عائلة صرافيان في بيروت وأورفليان في طرابلس، كان له ما يشبه الاحتكار في مهنته (Carswell 1989، يمّين ١٩٩٩)، فقد أطلعت عائلة أورفليان وحدها خمسة من أشهر المصورين عبر ثلاثة أجيال متلاحقة في طليعتهم نوبار ولعله من أقدم المهجّرين الأرمن إذ إنه استوطن طرابلس في العام ١٨٣٠،

يليه ابنه بغداسار ومن بعده ثلاثة من أحفاده هم يبروم وليون ونوبار.

كان هؤلاء المصورون يرفدون مهنة التصوير بالرسم الزيتي أو المائي، وغالبا ما كان أحدهم يضيف بيده مسحة فنية على صورة فوتوغرافية مكبّرة استجابة لمشيئة صاحب الصورة أو تلبية لرغبة خاصة لديه. العلاقة الوثيقة بين هذين الفنين، الفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي، لم تفت المؤرخين الفنيين وقد ارتبط تاريخ كل منهما بتاريخ الآخر في لبنان، على الأقل في المراحل الأولى من نشوئهما وتطورهما. لقد تنبّه التشكيليون اللبنانيون من أبناء الجيل الأول دون شك إلى النجاح المادي الذي حققه المصوّرون الفوتوغرافيون وأخذت النظرة الفوتوغرافية تلقي بوطأتها على إنتاجهم الفني وهو ما نراه جليا في أعمال الرسامين اللبنانيين الروّاد من الكلاسيكيين أمثال داود قرم وخليل صليبي.

كان الرجحان النسبي المبكّر في كفة الفن التشكيلي في لبنان والميل الشعبيّ إلى اقتنائه ناتجين من دون شك من المتطلبات الثلاثة التي ذكرناها من قبل وتحديدا: وجود نواة كبيرة من الموهوبين الواعدين، ووجود جمهور يتقبل هذا الفن ويُقبل عليه، واخيرا وجود رعاية مادية له من القطاع الخاص، وهذه العوامل الثلاثة كانت متوفرة في لبنان بنسبة أو بأخرى قبل أن يتعرف لبنان على مؤسسات تدريس الفنون بوقت طويل، ذلك أن الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة لم تكن قد أسست إلا في العام ١٩٣٧ وقد بقيت المعهد الوحيد في هذا المجال على مدى عشرين عاما تقريبا. ونظرا لكون الأكاديمية كانت ذات خلفية فرنسية في التدريس والثقافة فقد جاء معظم نتاج الجيل الرائد من خريجيها اللبنانيين من ضمن اطار الثقافة والتراث الفرنسيين.

قوة الدفع التالية التي حركت الاهتمام العام بالشأن الفنيّ لم تظهر إلى الوجود إلا في أواسط الخمسينات حين أنشأت الجامعة الأميركية في بيروت قسم الفنون الجميلة وعهدت باطلاق برنامجه التدريسي إلى فنانين أميركيين من ذوي الموهبة والاندفاع هما Maryette Charlton وGeorge Buehr المتخرجان من المعهد الشهير Art Institute of Chicago وقد حملا معهما الكثير من الطرق والمناهج البيداغوجية التي كان يعتمدها ذلك المعهد في التدريس والنشاط الاختباري والتدريبي وكان معظمها يعود بجذوره إلى Bauhaus. من أهم شروط هذا المنهج التدريسي أن المدرّسين يُفترض أن يكونوا من الفنانين الممارسين والمنتجين للفنون التي يُدرّسونها، والأهم من ذلك أنه على رغم أن الفن كان يُعتبر عهدذاك نشاطا عاديا منتشرا وفي متناول كل الناس كان لا بد من تعليمه بحسب القواعد المعمول بها أكاديميا وبشكل صارم وليس بحسب الموجات الفنية الدارجة. الحلقات الدراسية التي صمّمها معلمون ناشطون لم تلق في البداية استحسانا سريعا لدى الطلاب لكنها ما لبثت أن استحوذت انتباههم ونظرا لنهجها الديمقراطي المنفتح إلى حد كبير فقد جذبت جمهورا واسعا من خارج الاطار الجامعي. لقد خلق البرنامج العام للمحاضرات والتعليم عبر

العروض الاختبارية الحية شعورا لدى الطلاب بأن ما من شخص، اذا أُعطي الفرصة المؤاتية، إلا ويمكنه أن يكتشف أن لديه طاقة ابداعية خلاقة لا تحتاج إلا من يطلقها.

كما في المسالك الأخرى للحياة الفكرية والثقافية كان لبنان المستفيد الأكبر من هذا التنافس الحيوي بين الفرنسيين والاميركيين على مجريات النشاط الثقافي المتنوع في البلد، فما أن وسّعت السفارة الفرنسية برنامجها للتبادل الثقافي داعية إلى لبنان عددا من الانطباعيين الفرنسيين المعروفين حتى رد مركز جون كينيدي باطلاق سلسلة من المعارض لتشكيليين أميركيين من الصف الأول نذكر منهم تخصيصا John Ferren وهو من طليعة الانطباعيين التجريديين في أميركا. اتخذ Ferren مسكنا له في بيروت وكان له تأثير حاسم في اسلوب عدد كبير من التشكيليين اللبنانيين الشباب، وقد أصبح محترفه في حي المنارة من منطقة رأس بيروت ملتقى العديد من اهل الفن حيث كانوا يحيون نقاشاتهم ويقومون بتجاربهم واختباراتهم، وقد ردّ الكثيرون منهم اكتشاف مواهبهم وحسّهم الفني إلى تلك الجلسات وما دار فيها من نقاش واختبار.

هذا الاندفاع نحو الفن التشكيليّ استمد حافزا كبيرا من المحترفات والمعارض التي تزايد عددها نتيجة النجاح التجاري الذي لاقته هذه المعارض في الخمسينات والستينات وهو العامل الذي لعب دون شك دورا في تحويل الفن سلعة تجارية وبالتالي في الحط من مستواه وقيمته الفنية. لم ترتفع نوعية اللوحات الفنية في تلك المعارض الناشئة إلى المستويات النقدية العالية في مجال الفن التشكيلي، والحقيقة أن الحدّ الفاصل بين قطع فنية هي أقرب ما تكون إلى الزينة الداخلية وبين لوحات تشكيلية تحمل قيمة فنية بذاتها كان حدا واهيا جدا لئلا نقول إنه لم يكن موجودا. لكنّ استثناءات قليلة حاول أصحابها الحفاظ على المستوى الفني الذي كان مهددا، ومن المعارض التي لعبت دورا مميزا على هذا الصعيد وكان تأثيرها فاعلا وبعيد المدى معرض Gallery One الذي أسسه الشاعر يوسف الخال وزوجته اللبنانية-الأميركية Helen صاحبة الموهبة الغنية المتميزة، ومعرض Contact الذي أسسه الفنان العراقي المنشق وضاح فارس والذي لعب دورا رياديا مشهودا في انشاء معارض أخرى لفنانين تشكيليين في العالم العربي.

من العوامل المهمة في هذا المجال بروز النقد الفني وتطوره، فقد أخذت الملحقات الأدبية التي كانت تصدرها الصحف الرئيسية تخصص مساحات من صفحاتها للفن والنقد الفني واستضافت صحيفة الأوريان في مكاتبها في الوسط التجاري عددا من المعارض لتشكيليين طليعيين. أما «الصالون» اللبناني السنوي، الذي جاء على خطى المعارض المثلة في أوروبا، فقد اختص برعاية المعارض العامة ومعنى ذلك طبعا أن الكثرة الساحقة مما كان يُلقى على جدرانه من اللوحات كانت من الصنف الذي لا يرقى إلى مستوى فني ذي قيمة.

ومن ناحية أخرى كان متحف سرسق، وهو مؤسسة ذات تمويل خاص، أكثر انتقائية وأشد

حرصا على المستوى الفني الرفيع الذي كان يشترط توفره في معروضاته وقد استضاف في اواخر الستينات وأوائل السبعينات مجموعة من المعارض المختصة بموضوعات معينة (مثلا، الأيقونات والفن الاسلامي) ورافق عرضها إلقاء عدد من كبار المؤرخين من أمثال André Grabar وBasil Grey وJules Leroy محاضرات قيّمة تتعلق بموضوع المعروضات (Carswell 1989: 19).

مبادرة لبنانية أخرى كانت ذات أهمية وتأثير كبيرين تمثلت بانشاء دار الفن على أيدي مجموعة من المثقفين المنفتحين على المدى اللبناني العام وفي طليعتهم جانين ربيز التي كان لادارتها الواعية لهذا التجمع الثقافي دور مهم في تحويله خلية نابضة بالنشاط الفكري والحوار الحيوي الحر، وقد ضمّت مفكرين وفنانين متحمسين لاحياء لقاءات الحوار الليبرالي الذي كان بعضهم قد خبره في تجمعات مماثلة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

من النتائج السارة والواعدة خيرا لتلك الفورة النهضوية التي عرفها الفن المشاركة الواسعة وغير المسبوقة للعنصر النسائي، اللواتي منهن كنّ يتعاطين الفن أو اللواتي قمن بدور تجاري استثماريّ على السواء، فقد شاركن بأعداد كبيرة اذا نحن اعتمدنا الدليل النظريّ مقياسا. حتى أوائل عقد السبعينات كان في لبنان أكبر عدد من الفنانات التشكيليات في العالم العربيّ _حوالى أربعين فنانة مقابل عشر فنانات أو أقل في كل البلدان المجاورة)، والأهم من ذلك أن نسبة الناشطات مهنيا ونسبة اللواتي يحتللن موقعا مهما (الثلث) من بين كبار الفنانين في لبنان هي الأعلى على الأرجح في كل بلدان العالم (راجع الخال: ١٩٨٩ : ١٥، للمزيد من هذه التفاصيل وسواها).

ليس من الصعب أن نجد تفسيرا لهذه الحقائق الساطعة أكان في الوسط الاجتماعي-الثقافي اللبناني في تلك المرحلة أو في السيّر الذاتية للفنانين أنفسهم، فاذا كان لبنان قد شهد حقا ما يمكن أن نطلق عليه وصف الـ Belle Epoque أو فترة الأوج والثراء الغزير نهلا وعطاء فانها تلك المرحلة دون سواها. يومها انفتح لبنان ومجتمعه على الفرص المتاحة يغتنمها وعلى الحركة الحية الزاخرة بالنمو والانماء وعلى اختبار سبل الحياة الجديدة وعلى استكشاف الجديد من الفنون التشكيلية ومعارضها، يومها أيضا بدأ يلج بوّابة الناحية التجارية في مجال النتاج الثقافي والفني. لكنها كانت أيضا مرحلة التناقض والحيرة والتحولات الاجتماعية المقبولة هنا والمرفوضة هناك والمشكوك فيها هنالك، كما كانت مرحلة عدم الموازاة بين المرأة والرجل حيث ساد القلق والحيرة حيال الخيارات الشخصية.

متى نظرنا إلى مجمل المسيرة الفنية الغنية للفنانات الطليعيات وإلى الخلفية التي جئن منها وظروف عملهن الفني والدور الذي بات الفن يلعبه في مجرى حياتهن وإلى نظرتهن ومفهومهنّ حول وطأة هذا الدور على وضعهن كنساء، أدركنا مدى الضغوط التي كن يعانينها

بفعل «قوى الاستقطاب نحو الحرية حينا وصوب القيود حينا آخر» (الخال ١٩٨٧ : ٢١). ما من شك في أن هذا التفاعل المتنافر المحزن ما بين سيرتهن الفنية والانسانية من جهة وتلك الحقائق الاجتماعية-الثقافية الآسرة والتي من شأنها أن تطفئ لهب الابداع لديهن، يشكل مادة بحث جذابة لكل مَن يعنيه توثيق عملية تهميش المرأة في العالم العربي أو منحها المساندة والقوة على دروب العطاء والخلق. وبتساؤل موجز وبسيط من أين للفئة «المستثناة» أو «المعزولة» في المجتمع أن تسعى في تعزيز موقعها الفردي واحترامها لنفسها واعتمادها على قدراتها الذاتية دون أن تزعزع شيئا من سياج المجتمع الواقي ومعوّقاته؟

عن عمد وتصميم مسبقين وإرادة صلبة في الاختراق أو من دون أيّ منها لا فرق، فان الفن جاء يلعب دورا موحيا وبنّاء في حياتهن على هذا الصعيد وإن يكن بعضهن لم يأخذه الوهم حيال هذا الدور، ذلك أن عطاءهن الفني الذي فتح لهن مجالا فسيحا للتعبير عن أنفسهن بقي دوره في تحويل حياة المرأة عموما أو التأثير في مسارها محدودا جدا لئلا نقول منعدما. ليس من الصعب في هذا السياق أن نستخرج بعض العوامل المشتركة التي تبوح بالفعل المؤثر لهذه العملية سواء كانت تلك العوامل ظاهرة للعيان أو كامنة. لعلّ أبرز تلك العوامل، أولا، كلهن دون استثناء جئن من خلفيات تعددية متنوعة إثنيا ووطنيا ودينيا وثقافيا كما خبرن هذا التنوع واستمررن يعشنه عبر مراحل تعليمهن وزواجهن وسوى ذلك من مجالات التفاعل الثقافي بحيث أنّ أيا منهن في الحقيقة لم تنشأ أو تبق لبنانية «صافية». ثانيا، كانت بداية مشوارهن باتجاه الفن ناتجة إلى حد كبير من تعاطيه كأحد سبل التسلية العابرة مع صديقاتهن في سنوات المراهقة واليفاع، فالفن التشكيليّ، مثله مثل الموسيقى والرقص والرسم والتطريز، كان عهدذاك مجالا مقبولا و«آمنا» للترويح عن النفس والتسلية لبنات العائلات «المميزة» من ذوات الثقافة الفرنسية. أكان في خارج لبنان أو في معاهده الفنية الناشئة والمترعرعة كان لهن حظ تحصيل الأصول والقواعد الفنية الأساسية على يدي معلم من أولئك الرواد شجّع ميولهن الابداعية الخلاقة وأحسن توجيهها وتنميتها. ثالثا، ومع استثناءات نادرة، كلهن مررن في خبرات وعلاقات عاطفية متتالية ومضطربة - تشتتا ونفيا وطلاقا وتوترا مصاحبا باستمرار لدورهن كنساء - وهذا ما حوّل لَهْوَهُنّ بريشة الفن ولوحته قمة في التعبير عن النفس. لقد عكس فن العديد منهن (Caland، سيقلي، الخال، كاظمي سيرافيم) تعابير جسدية بارزة وقد تحدثن عنها غالبا دون حرج أو خجل واعتبرنها وسيلة «لاستكشاف الامكانات الشهوانية في جسد الانسان»، «الشهوة الجنسية الأنثوية»، كما لعبت ريشتهن باللون كشكل من أشكال «الاغراء الصامت» (الخال ١٩٨٩ : ٣٠ - ٣١). وأخيرا، فان فنهن، عند هذه النقطة بالذات، أصبح قوة خلاقة وفاعلة في حياتهن وبالتالي مصدرا للقوة والهوية والقيمة الذاتية والقدرة الداخلية على مواجهة تغيّرات الحياة العامة ومخففا، ولو بنسبة ضئيلة، لذاك الفراغ العاطفي والقلق الوجودي الذي كن يعانينه. «انه

احدى النوافذ المفتوحة حديثا في جدران ' الحَرَم ' المظلم ومن خلاله تستطيع التعبير عن كل ما تحس وما تفكر فيه ، فهي ترسم قصائدها اليوم كما كانت بالامس تطرزها للحبيب على منديل من الحرير بعناية وذائقة مرهفة للزخرفة وللمشاعر العميقة في آن معا . معظمهن لا يزال اليوم يرسم القصائد ، لكنها بالنسبة إلى البعض صارت دربهن إلى الحرية (الخال ١٩٨٩ : ٣١) .

الحركة الموسيقية بدورها لم تتخلف عن الركب ، فاذا اتخذنا معيارا المستوى الاحترافي للموسيقيين المحليين أو وجود فرق موسيقية (Orchestras) قائمة بذاتها ومدعومة ماليا من الدولة لاعتبرنا أن لبنان الستينات كان متخلفا في هذا المجال . أما في ضوء المؤشرات الأخرى ، الأقل بروزا وأهمية ربما ، فقد شهدنا في تلك الفترة تزايدا واضحا في الوعي الشعبي للفن الموسيقي واهتماما متقدما في الاقبال على تعلّم الموسيقى كما انتشرت العروض الموسيقية بنسبة ملحوظة . هنا أيضا ، كما في مجالات التعبير الفني الأخرى ، لم تبق الاشكال التقليدية للاهتمام بالموسيقى على ما كانت وانما أخذت تتدعم بالمزيد من الاحتراف الفني والفرص المميزة . لم تعد المقاهي التقليدية مجرد مكان للقاء الاصدقاء والترف والاسترخاء وهدر الوقت ، فقد تحوّل بعضها إلى منابر للنقاش والحوار الحيوي العام . كذلك أدّت حلقات الدراسة والبحث الفني إلى إغناء الفن الفولكلوري في الزخرفة والتطريز والتصاميم التزيينية وتحويلها حرفة منتجة وسبيلا خلاقا يُشعر صاحبه بقيمته الذاتية واستقلاليته وفاعليته الشخصية .

النهضة الموسيقية أيضا كانت تمر بهذا التحوّل الديالكتيكي الخلاق . كتبت ديانا تقي الدين ، عازفة البيانو اللبنانية العالمية المبدعة ، في أواخر الستينات (١٩٦٩ : ٢١٧) تقول :

> ها هم عشاق الموسيقى في لبنان يحسمون أمرهم مرة واحدة ونهائية بأن يجعلوا حضور حفلات العزف الحي مكمّلا للغرامافون (الآلة التي كانت تدار عليها الاسطوانات الموسيقية) أو بديلا له . منذ خمس عشرة سنة كان مقياس المعرفة بالشأن الموسيقي ومعيار التمتع بالموسيقى هو عديد الاسطوانات التي يمتلكها هاوي الموسيقى في بيته ، أما اليوم فان فخره الكبير هو في البطاقة التي حجزت له مقعدا في حفل للعزف الموسيقي الحي . عاشق الموسيقى بات أكثر نشاطا وحركة باتجاه هوايته وبات واعيا تماما قيمة الأصالة التي تنفحه بها الموسيقى الحية والتي لا يمكن أن توازيها قيمة موسيقية أخرى .

لم يمض وقت طويل حتى كان هذا التوق إلى الموسيقى يتحول تعبيرا واقعيا عبر تأسيس فرق صغيرة شبه محترفة (Chamber Groups) غالبا ما كانت تعزف لمتعة أفرادها أنفسهم وأحيانا لعدد محدود من الهواة والمعجبين والاصدقاء على المستوى الشخصي . أخذت حفلات العزف الموسيقي الحي تتزايد بوتيرة متسارعة في قاعات الجامعة الأميركية في

بيروت وكلية بيروت للبنات (الجامعة اللبنانية الأميركية اليوم) ومدرسة الآداب العليا في جامعة القديس يوسف، ولا بد من الاشارة هنا إلى أن شرف السبْق في هذا المجال كان للجامعة الاميركية في بيروت التي بدأت تقدم للجمهور الحفلات الموسيقية الحية والعزف المنفرد على البيانو منذ أوائل العشرينات من القرن العشرين. الجدير بالتذكير هنا أن التعليم الموسيقي الرسمي والمنتظم قد انطلق في الجامعة الاميركية في بيروت قبل بدء تعليم الفنون فيها بأكثر من ثلاثة عقود، ذلك أن الجامعة استغلت الهجرة الواسعة للعديد من الموهوبين الروس الذين وجدوا طريقهم إلى بيروت بعد الحرب العالمية الأولى فتعاقدت مع البروفيسور Arkadie Kouguell، الذي عمل مديرا لأحد المعاهد الموسيقية في ال Crimea، لينشئ «معهد الموسيقى» في العام ١٩٢٩. وقد تولى Kouguell اعطاء الدروس الخاصة في الموسيقى وتنظيم حفلات الموسيقى الحية منذ حلوله في لبنان في أوائل العشرينات.

في لبنان كما في سائر بلدان العالم العربي، لم تكن الموسيقى في تلك الحقبة تعتبر من الفنون التثقيفية الاحترافية الرفيعة، فلا الموسيقيون ولا الذين كانوا يتعاطون الفنون المسرحية وسواها من أشكال الثقافة الشعبية كانوا يحظون بالكثير من تقدير الناس واحترامهم أو بموقع اجتماعي ذي قيمة. أما الاطلاع على الموسيقى الكلاسيكية الأورروبية فكان هو ايضا في حده الأدنى، من هنا كانت المواقف المتحفظة والبرودة الظاهرة التي قوبل بها انشاء معهد للتعليم الموسيقي المنتظم. كانت حفلات العزف الموسيقي الحي، الجماعي أو المنفرد، تتم بدعم مادي من الجامعة أو من مصادر أخرى ولولا ذلك لما وجدت جمهورا يهتم ويأتي لحضورها (Penrose 1941: 255) لكن تلك الحفلات ما لبثت أن بدأت تجذب جمهورا متذوقا ومتحمسا حتى من خارج منطقة رأس بيروت.

دوّن الرئيس Bayard Dodge في تقريره السنويّ العام ١٩٢٨ - ٢٩ ما يلي:

> شيئا فشيئا كان محبو الموسيقى وهُواتها يتكاثرون حتى أن البروفيسور Kouguell أخذ ينظم حفلات موسيقية تقام مرتين في الشهر وتتولى العزف فيها أوركسترا سيمفونية من خمسة وثلاثين عازفا يتمتع بحضورها ما بين الخمسمائة والستمائة من محبي الموسيقى. كان العديد من الرسميين الفرنسيين وزوجاتهم يحضرون تشجيعا للموسيقى، أما الطلاب فأصبحوا أكثر حماسا ورغبة... تضم الأوركسترا السيمفونية عازفين من الروس والأرمن والفرنسيين والاميركيين ومن جنسيات أخرى. كذلك فقد شكل البروفيسور Kouguell أوركسترا من الطلاب (التقرير السنوي للجامعة الاميركية في بيروت ١٩٢٨ -١٩٢٩).

في العام ١٩٢٨ كانت ردة الفعل العامة ايجابية ومشجعة إلى درجة جعلت الجامعة تطلب إلى الحكومة منحها ترخيصا بانشاء معهد لتعليم الموسيقى بادارة البروفيسور Kouguell، ولا شك في أن المعهد كان علامة فارقة على أكثر من صعيد وبأكثر من معنى خصوصا من حيث

كونه ثمرة تعاون بين الجامعة الأميركية والفرنسيين. كانت الشهادة التي يمنحها المعهد معترفا بها من قبل L'Ecole Normale des Musiques في باريس والأكثر مدعاة للدهشة أنّ التعليم كان باللغة الفرنسية. لا بد من الاشارة هنا، توضيحا، إلى أن أبناء شيوخ الكنيسة البروتستانية المؤسسين وحَفَدتهم من المرسلين كانوا في مطلع القرن العشرين لا يزالون يحملون قدرا كبيرا من الضغينة بل الاحتقار لتلك الغزوة الثقافية الجيزويتية لبلاد المشرق العربي وكانوا يرسمون الخطط ويبذلون الجهد في سبيل «حماية» الفئات والسكان المحليين من مظاهر الجهل الظلامية لما كانوا يطلقون عليه تسمية القوى «المناهضة للمسيح». صحيح أن التعاون مع الفرنسيين لم يعمّر طويلا، لكنه في الواقع كان عميم الفائدة فبحلول العام ١٩٤٠ كان المعهد يضم ثلاثة وثمانين طالبا يدرسون الموسيقى موضوعا تخصّصيا ما عدا الطلاب الذين كانوا يأخذونها مادة إضافية إلى جانب موضوع دراستهم الرئيس. طلاب معهد الموسيقى، على العموم، كانوا متنوعي المشارب الثقافية ككل رفاقهم الآخرين من طلاب الجامعة الاميركية في تلك الحقبة، ولا شك في أنهم لعبوا دورا رياديا في حمل هذا الاهتمام بالموسيقى إلى البلدان الأخرى من العالم العربيّ.

من المؤسف أن المعهد توقف عن التعليم في العام ١٩٤٧ بعد أن قرر مديره البروفيسور Kouguell الهجرة إلى اميركا، لكن في تلك الفترة كان معهد الموسيقى اللبناني (الكونسرفاتوار)، الذي أنشئ في العام ١٩٢٤ كمؤسسة مستقلة تمولها وزارة التربية، قد أخذ يوسع قدراته وامكاناته بغية استيعاب هذا الاقبال على تعلّم الموسيقى. في أواسط الستينات كان المعهد اللبناني للموسيقى يضم خمسمائة طالب وسبعين استاذا ومعلما وكانت مواد التعليم فيه تشمل خمسة وعشرين موضوعا (تقي الدين ١٩٦٩ : ٢١٨) تنوعت إلى أوسع مما كان عليه تقسيمها التقليدي بين موسيقى «غربية» وأخرى «شرقية» وبات المنهج يضم مواد مختلطة ومتنوعة. كما في المجالات والأبعاد الثقافية الأخرى، فقد نالت النهضة الموسيقية نصيبها من الدعم والتشجيع عبر المبادرات الخاصة ومن خلال رعاية الجمعيات والمنظمات التطوعية. من بين المنظمات التي نالت هذا النوع من الدعم وتمتعت برعاية العديد من البعثات الثقافية الأجنبية في لبنان منظمة Les Jeunesses musicales de Liban التي أنشئت في العام ١٩٥٤، وكان معظم الجيل الأول من المبدعين اللبنانيين في العزف على البيانو ومن أصحاب الاصوات الجميلة والمدرّبة وعازفي الآلات الموسيقية الأخرى قد نالوا تحصيلهم وتدريبهم بفضل هذه المنظمات وجهودها.

لعل الستينات كانت سنوات بلوغ الفن المسرحي مراحل نضجه في لبنان أكثر من أيّ باب من ابواب الفن الأخرى في تلك الحقبة الزمنية، هذا مع العلم طبعا بأنّ لبنان كان قد شهد عروضا مسرحية قبلئذ بعقود طويلة تعود إلى العام ١٨٤٦ يوم عرض مارون النقاش مسرحيته الأولى لجمهور من الحضور. وفي العقود التي تلت عُرضت أعمال لكتّاب وأدباء معروفين

مثل ناصيف اليازجي وفرح أنطون وجورج أبيض ونجيب الريحاني (بالاضافة إلى اعمال ليوسف وهبي وأحمد شوقي)، كذلك درجت العروض المسرحية لاعمال مترجمة عن اللغات الاجنبية. لكنّ المسرح، حركة وفنا، لم يعرف نضجه الحقيقي في لبنان إلا في ستينات القرن العشرين، ذلك أن العروض التي سبقت هذه الحقبة كانت نوعا من الاقتباس أو التأويل المسرحي لأعمال كتاب كبار من امثال ميخائيل نعيمه وسعيد عقل وسعيد تقي الدين ويوسف غصوب وتوفيق عواد وهي أعمال لم تكن مسرحتها أو تحويلها حوارا تمثيليا بالأمر السهل.

يقول بول شاوول إن نقطة التحول الرئيسة في مسار المسرح اللبناني كانت مسرحية «الزنزلخت» التي كتبها في العام ١٩٦٨ عصام محفوظ والتي شكلت المحاولة الأولى لخلق لغة ونص مسرحيين يستجيبان حاجات المسرح والممثلين. الذي فسح في المجال لهذا التحوّل وسهّله هو أن النص وُضع باللغة المحكية وشكّل بالتالي عنصر ترغيب للممثلين الشعبيين لتقديم عروض مسرحية تحاكي وقائع الحياة اليومية وحقائقها. عنصر التجديد هذا الذي انطوت عليه مسرحية عصام محفوظ كان الشرارة التي فجّرت المواهب الفنية الخلاقة لدى كوكبة من المسرحيين والشعراء والممثلين والمنتجين والمخرجين من امثال أنسي الحاج وريمون جبارة وجلال خوري وشكيب خوري ومنير أبو دبس ونضال الاشقر وانطوان كرباج وأنطوان ملتقى. استطاع هؤلاء الفنانون، جماعة وافرادا، أن ينتجوا للمسرح أعمالا تبقى، على رغم الخلاف حول تقويمها نصا واخراجا وتمثيلا، اعمالا اختبارية طليعية في شكلها وفي المضمون. كذلك بذل هؤلاء الفنانون جهودا ملموسة لتنظيم ورشات عمل وحلقات دراسية ومعاهد ومراكز للتعليم وانشأوا جمعيات نقابية ترعى شؤون مهنتهم ومصالحهم (لمزيد من التفاصيل راجع خالدة سعيد ١٩٩٨ : ٢١-٧٤). في غياب النص المسرحي المحلي كان هؤلاء الفنانون يعرضون مسرحيات مترجمة أو مقتبسة لكتّاب مسرحيين عالميين، وقد بذلوا جهدا متعمدا لتجنب التركيب النثري الكلاسيكي المألوف والابتعاد عن المسرح التقليدي وبذلك أطلقوا نوعا جديدا من المسرحيات الساخرة من سياسية وهزلية وسواها.

كذلك لاقت العروض الكوميدية والسكتشات التي كان يقدمها كوميديون كنبيه أبو الحسن وحسن علاء الدين (شوشو) وزياد الرحباني استحسانا كبيرا لدى جمهور واسع ومتنوع من كل الطبقات والفئات والطوائف والمناطق. كذلك الأمر بالنسبة إلى سكتشات أبو ملحم وأبو سليم الخفيفة التي كانت تبث على شاشة التلفزيون والتي سجلت نجاحا شعبيا غير مسبوق. أما العروض الفولكلورية الكوميدية في البلدات والقرى خارج بيروت، وان يكن على مستوى أقل شأنا واحترافا، فكانت ذات وقع مؤثر ومثير للحماس كما رفعت هذا الفن ذا النكهة المحلية إلى مادة ثقافية وجدت طريقها إلى البلدان المجاورة.

وكما كان للفنانين الاجانب المقيمين في لبنان تأثيرهم الكبير في حفز الحس الابداعي والاهتمام بالموسيقى والتصوير الفوتوغرافي والرسم والنحت، هنا أيضا وجدنا العديد من الجيل الطالع من كتّاب المسرح والممثلين يردون ولعهم بالفن المسرحي، بنسبة كبيرة، إلى الدور المشجع الكبير الذي لعبه معلموهم وموجهوهم الأجانب. في الجامعة الأميركية في بيروت كان للبروفيسور Christopher Scaife، الممثل والمخرج الموهوب، دور تشجيعي أثّر في عدد كبير من هواة المسرح في محيط الجامعة وكان مصدر حماسهم واندفاعهم، وعلى خط مواز في المركز الجامعي للدراسات الدرامية كان لجورج شحادة وJaques Metra وAnne-Marie Deshayes فضل كبير في إطلاق عدد لا بأس به من الممثلين وقد استفادت حلقات المسرح الاختباري استفادة كبيرة من خبرة Alphonse Philipe المصمم المسرحي.

هنا أيضا كان التنافس شديدا بين الفرنكوفون والأنغلوفون وهو بذلك قد أسهم دون شك في اغناء الحركة المسرحية حجما وتنوعا ومستوى، ففي محيط الجامعة الأميركية وحدها نشطت خمس فرق أو أكثر في تقديم قراءات مسرحية ومسرحيات كلاسيكية ومعاصرة ومسرحيات موسيقية وأوبريتات وعروض مسرحية منوعة أمام جمهور كبير واحيانا حاشد في قاعات West Hall وIrwin Hall وGulbenkian ونادي خريجي الجامعة الأميركية ومسرح بيروت، وكان من بين تلك الفرق Berytus Theatre Ensemble وBritish Council وNew Theatre Group وPhoenix Players وAmerican Repertory Theatre وسواها. في محيط جامعة القديس يوسف ومدرسة الآداب العليا فيها لم تكن الحركة المسرحية أقل نشاطا أكان من حيث الحلقات الدراسية أو الفرق المسرحية أو العروض ولعل المجموعة الطليعية كانت تتمثل بـ Forums of Contemporary and Experimental Theatre التي نظمها انطوان ملتقى ومنير أبو دبس وانطوان كرباج وريمون جبارة. اللبنانيون الأرمن كانوا أيضا ذوي نشاط ملموس في الحركة المسرحية وكان لديهم من المواهب ما دفعهم إلى تأسيس مسرح للتراث والمواهب الأرمنية، وقد قدمت حلقة من المثقفين الأرمن في طليعتها Wahran Papazian وBerj Vazalian عروضا قيمة شكلت جزءا من النهضة المسرحية.

حصيلة هذه الحركة المسرحية النشطة نهضت بالفن المسرحي إلى مرتبة رفيعة على صعيدي النوع والتنوع، فقد أوردت خالدة سعيد (١٩٩٨) تعدادا شمل أكثر من مائة عمل مسرحي تمّ عرضها تجاريا ما بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٥ وبلغات أربع (أي ما يقارب الاثنتي عشرة مسرحية في الموسم الواحد)، وعليه فقد توجهت هذه الاعمال المسرحية إلى جمهور واسع ومتنوع ومنتشر في كل مناطق بيروت. مهرجانات بعلبك الدولية كانت في تلك الفترة أيضا في أوج نشاطها وكانت تقدم للجمهورين اللبناني والأجنبي مجموعة من العروض الغنية وذات المستوى الفني العالمي.

عندما نستعرض مسيرة النهضة المسرحية في لبنان تبقى الصورة ناقصة ما لم تُستكمل

بالدور الذي لعبه فيها الرقص الشعبي خلال عقد الستينات يوم بات جزءا لا يتجزأ من التراث الوطني واحتل له موقعا في صميم الذاكرة الشعبية. جدير بالاشارة هنا أن بروز الرقص الشعبي اللبناني وتطوره كشكل من أشكال الفن المسرحي كان، في جزء منه على الأقل، نتيجة التأثر ببعض عناصر الفن الروسي التي تسربت إلى هذا الفن التقليدي اللبناني، وكان هذا التلاقي العفويّ بين الفنين قد بدأ في العام ١٩٥٦ إثر زيارة Igor Moisseev لبنان مع فرقته الشهيرة Bolshoi. من المعروف أن لكل من روسيا ولبنان تراثا ثقافيا متميزا ومختلفا الواحد عن الآخر، مع ذلك فان المراقب يمكنه أن يتبيّن سمة مشتركة بين التراثين تكمن في هذا التفاعل التعايشي بين المظاهر التقليدية للحياة الريفية في كل من البلدين وبين الفنون الشعبية فيهما وخصوصا الرقص الشعبي، ففي البلدين كليهما يتخطى هذا التفاعل الحي الطابع الروتيني المألوف للرقص مهما بلغ وقعه أو تأثيره كما يرمز إلى حقائق اجتماعية-ثقافية أكثر عمقا وتعقيدا كالتعابير النابضة بالحياة التي تفجّرها الأصوات والميلوديا، ورفع وتيرة الحركة الايقاعية وتشديدها بحيث يصبح كل عضل في أجسام الراقصين صورة حية ناطقة عن مسيرة حياتهم اليومية وشعائرهم المقدسة المحفوظة في ثنايا ذاكرتهم الجماعية. في لبنان، كما في روسيا، يستثير الرقص الشعبي العواطف الانسانية على مداها الأوسع ويقيم لها مهرجانا احتفاليا لا يستثني منها واحدة - المرّ منها والحلو، الفرح والحزين، الخفيف الفكه والاحتفالي في مناسبات الفرح والزواج، والشدو الذي غالبا ما يتحول خَطْوا حزينا أشبه بالرقص ويرافق مناسبات الحزن والجنازات وشعائر الثأر والدعوة إلى القتال. وبكلمة موجزة إنه يجسّد مشاعر النصر وافراحه وأوجاع الهزيمة وأحزانها.

يوم زار Moisseev لبنان كان الفن الفولكلوري اللبناني في سنوات نشأته الأولى وكان الرواد، فرقا وفنانين افرادا من المنصرفين لهذا الفن والذين تعلموه على أنفسهم مستوحين تراث الحياة الريفية والقروية الغنيّ، يحاولون ابتكار مشهد ورؤيا جديدين للفن الشعبي اللبناني. وفي حين كانوا متمسكين بأهداب الارث الريفي القروي الأصيل الثراء، كان همّهم أن يقيموا جسرا بين هذا الارث الأصيل وبين الحداثة بمعطياتها التي يكاد لا يكون منها مفر. احدى رايات الطليعة بين هذا الرعيل من الرواد ارتفعت على يدي الموهوبيْن مروان ووديعة جرار اللذين أسّسا فرقة الرقص الشعبي، ولتعليم الراغبين من ذوي المواهب، وقد نالت جهودهما في تلك المرحلة اعجابا وتقديرا كبيرين واعتبرها الكثيرون حركة احيائية مثمرة، لكن بنظرة منا استعادية إلى تلك الفترة نرى أن الفضل يعود إلى هذين الرائدين في الارتفاع بالرقص الشعبي إلى مصاف الفنون الراقية والخلاقة.

كلمة الحق أن الجمهور اللبناني، من كل المشارب والاتجاهات والأنحاء، قد أصابه السحر وأخذه الدوار وهو يستمتع بروائع Moisseev وعروضه الأخّاذة التي تركت في أحاسيس هذا الجمهور انطباعا حيا لا يُنسى. لكن هذا اللقاء الفني المثمر والمعطاء مع

المعلّم الروسيّ الكبير وجد سنده في سيدة شملت برعايتها النشاط الفني الناشئ والمترعرع وخصوصا مهرجان بعلبك الدولي، هي اللبنانية الأولى آنذاك السيدة زلفا شمعون التي كان لرعايتها ودعمها فضل كبير في ما جناه الفن الشعبي اللبناني من الفائدة نتيجة هذا التفاعل مع الفنان الروسي وفرقته، ولا شك في أن موقعها الرسمي قد أضاف إلى جهدها المخلص وزنا وتأثيرا.

ما أن وصل Moisseev إلى لبنان بدعوة من اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو حتى بدأت هذه اللجنة تستكشف، مع البعثة الثقافية السوفياتية، الامكانات التي يمكن الاستفادة منها بمساعدة Moisseev وتوجيهه لتطوير الفن الشعبي اللبناني والارتفاع به إلى مصاف الفنون المتكاملة، وكانت النية متجهة طبعا إلى الانتقال بالفولكلور - كما حصل في روسيا - من ساحة القرية إلى خشبة المسرح الوطني وأضوائه وفسحاته الرحبة.

وافق Igor Moisseev على الذهاب في رحلة تطواف استكشافي في الأرجاء اللبنانية بمصاحبة الثنائي جرار لمراقبة الأداء الأصيل لرقصة الدبكة ودراسته على الطبيعة في مواقعه التي نبع منها وخصوصا منطقة البقاع وشمال لبنان ومنطقة الجبل والمناطق الجنوبية. بعد استكمال جولته الدراسية الاستكشافية قدّم المعلم الروسي الخبير تقريرا شاملا ومفصلا تجاوز فيه الوصف السطحي ورسم الصورة البدهية للفنون الشعبية ووصف التدريب والتدرّب الجديين والمنتظمين اللذين يفرضهما الرقص الشعبي بما يتطلبان من جهد ومثابرة والتزام، كما تطرق إلى قيمته الثقافية والدور الوطني والاجتماعي الذي يمكن أن يؤديه هذا التعبير الفني تنفيسا للضغوط التي يتعرض لها الافراد والمجتمعات. لم يهمل التقرير أية ناحية مهمة بحيث غطت دراسته الكوريوغرافيا والمشهدية والملابس والموضوع الفني الذي يشكل محور الايحاء وأخيرا كيفية صون روح التراث الوطني الشعبي والحفاظ عليه في حين نجهد لتطعيمه بالأبعاد العالمية واغنائه بها.

في ضوء تقرير Moisseev الذي تمت دراسته ومناقشته بصورة دقيقة ووافية صار الاتفاق على ارسال الثنائي جرار، بدعم من وزارة التربية (والفنون الجميلة) في مهمة طويلة الأمد إلى موسكو حيث يعملان ويكتسبان المعرفة والتدريب الضروريين. بعد عودتهما تم تكليفهما بانشاء فرقة وطنية للرقص الشعبي كانت الحاجة اليها كبيرة والرغبة في ايجادها أكبر.

لم يمر سوى سنة واحدة حتى تحققت تلك الآمال الغالية في مهرجانات بعلبك الدولية في العام ١٩٥٧ يوم انطلقت الليالي اللبنانية ببرنامجها الزاهي والفني فأخذت بألباب ذلك الحشد من الجمهور، لبنانيين وعربا وأجانب، ممن حملهم حظهم السعيد ليلتذ إلى ما بين «الستة العُمُد»، بعلبك لبنان. منذ تلك الفاتحة السعيدة باتت المهرجانات والعروض الفولكلورية حدثا ينتظره كل من ذاق متعته، ففي تسلسل مشهدي غزير الصور مغامر ومتنوع

نغما ورقصا وإيقاعا تحوّل هذا الفن الشعبي ضربا فنيا قائما بذاته، مصدر وحي وحافزا عاطفيا لجماهير المعجبين في لبنان والعالم.

ولعل الأهم من ذلك أن تلك الانطلاقة الناجحة منذ خطواتها الأولى لليالي اللبنانية قد ألهبت مشاعر نخبة من الفنانين الملهَمين ومخيّلاتهم من أمثال الأخوين رحباني وزكي ناصيف وتوفيق الباشا ومن أصحاب المواهب الصوتية الفريدة كفيروز ووديع الصافي وصباح ونصري شمس الدين ممن أصبحوا رموزا للفن اللبناني وشاركوا جميعا في تحويل الرقص الشعبي إلى أعمال مسرحية من النوعية الرفيعة والمستوى العالمي.

نهضة الفنون الشعبية لعبت دورا تحويليا شمل وقعه الحياة الثقافية واليومية للمجتمع اللبناني بمستوياته كافة، ذلك أن النشاط الفولكلوري الفني لم يبق مقتَصرا على بعلبك التي كانت قد فقدت هذه الحصرية قبل أن توقف الحرب اللبنانية أعمال مهرجانها الدولي. حتى في أثناء الأعمال الحربية كان الفولكلور يسافر مع اللبنانيين إلى حيثما حملتهم ريح الهجرة والترحال ولكن هذا الفن الخلاق، أيا كانت الوجهة التي كان يحمله اليها اللبنانيون، لم تُقتصَر مهمته يوما على إثارة مشاعر الحنين لديهم وانما كانت دوما تُفعِم في اللبناني الحسّ بشهوة العودة إلى تراب الوطن الغالي، لا بل إلى بعلبك بالذات.

لبنان ملعباً ومرتعاً

ما من تعبير مجازيّ أو استعارة تشبيهية رمزية إلا انطوت على شيء من تشويه الحقيقة، ذلك أن التعبير المجازيّ أو الاستعارة التشبيهية قلّما أدليا بالحقيقة كاملة. لكن، على رغم صحة هذا الزعم، يبقى إلْحاقُ صفة «الملعب» أو «المرتع» بلبنان، في حكمي الشخصي، أكثر انطباقا ودلالة من الأوصاف المبتذلة الأخرى التي طالما ألْصقتْ به عبر السنين أكانت تعظيمية مادحة كالتي تجعل منه كيانا عجائبيا مميزا وفريدا، «سويَسرا» الشرق أو «باريسهُ»، أو التحقيرية الناعية من النعوت التي طالما لطّخه بها «محبّوه» الكثر في السنوات الأخيرة وتحديدا أنه يحمل في صلبه خللا جينيا منذ الولادة وهو بالتالي ليس سوى كيان مصطنع محكوم بما يزعمونه تدميرا ذاتيا. هذا الكائن المشوَّه، على ما تنعب أصوات البوم الناعية، لا هو في وارد الفهم ولا هو قابل للبُرء من أمراضه، إنه كالعضو المريض لا حيلة معه للقادرين إلا أن يحجروا عليه أو يبتكروا له إناء حاويا يجنّب «الأصحّاء» من حوله نقمة العدوى.

«الملعب»، بما هو تعبير مجازيّ أو استعارة تشبيهية انما يوحي بصورة الحيّز المكاني أو الفسحة المفتوحة المتسعة لمن يشاء الدخول والمرحِّبة بمن يدخل وبذلك هي بيئة صالحة للخلق والابتكار والاختبار، ولكنها في الآن عينه معرّضة لكل التقلبات العاطفية المتطرفة

والنرجسية والأنانية والاكتفاء الذاتي لا يعبأ بالآخرين ولا يأخذهم بالاعتبار. بهذا المعنى يصبح التعبير المجازي تعبيرا حياديا لا هو يتزلّف أحدا أو يرائيه ولا ينكر على أحد وجوده أو حقه وانما يتيح لنا أن نورد بعض الحقائق التي لا مفر من ايرادها ولا يمكن أن نعتبرها زائلة بمجرد ان نتمنى زوالها او أن نلفّها بضباب أوهامنا ونعلل النفس بأنها لم تعد قائمة. وهو تعبير أكثر استيعابا للمعنى بحيث يتسع للتناقضات ولمظاهر الحياة اليومية المتغيرة والمتعاكسة أحيانا التي تغشى الأبعاد المجتمعية كافة.

«الملعب»، في هذا الاطار، هو أكثر من مجرد أداة للتعليم الاختباري أو للتحليل، ذلك أن فيه عنصرا ينفّس الضغط النفسي ويمنح شيئا من الراحة إذ ان المرء حين يستكشف في نفسه الشهوة الكامنة والخفية للّعب والمرح والمغامرة يصبح «الملعب» حينئذ هو المتنفّس ووسيلة التخطي التي تظهر فيها كل فضائل الانصاف وتتحول ساحة يتبارى فيها الأفراد والمجموعات في تنافس حيوي يفوز فيه المتميز والمجلّي[١٢]. بهذا المعنى الرحب يصبح «الملعب» الحيّز المثالي الحي لتعهّد الفضائل المدنية وتهذيبها ودفع الانسان للالتزام بقواعد اللعبة ولياقاتها. إن في صُلب شروط بقاء الملعب مكانا آمنا، خصوصا من زاوية كونه ساحة يسرح فيها الاطفال ويلعبون، شرط المراقبة حرصا على تجنّب الحوادث الناتجة من التهور والحركة الانفعالية الطائشة ذلك أن الملعب السائب يصبح أرضا مشاعا تسرح فيها الفوضى دون رادع ولا قيد. هنا بالذات تصبح الحدود الفاصلة بين المدني واللاتمدني، وبين المسلك الحضاري الدمث والمتمدن وعكسه، وبين العدل والانصاف والظلم والاجحاف، حدودا رمادية ضبابية غير واضحة، لا بل يصبح العدل ظلما والظلم عدلا.

إن الدور الشفائيّ للملعب الذي يخفف الاوجاع من وطأة الامراض الاجتماعية أو يقضي على بعضها يصبح مطلوبا بمزيد من الالحاح في أوقات الاضطراب الجماعي ووسط الضغوط النفسية التي تعانيها المجتمعات بعد مرورها بويلات الحروب. إن بيئة سياسية تعصف بها في معظم الأحيان الخلافات من فئوية وسواها لا شك في أنها ستجد في متنفّس كهذا ما هو أكثر من مجرد وسيلة آنية لتنفيس الاحتقان. بعض العوامل التي يوفرها الملعب - أي انصاف هذا الفريق وذاك، والجهد الجماعي المشترك، والاعتراف المتوازن بكل الأفرقاء، والسعادة بالانجاز من دون الافتئات على حقوق «الاخرين» ومجال تحركهم - كل هذه العوامل تشكل عنصرا ايجابيا فاعلا في اعادة تثبيت التمدنية في المجتمع، ولنقل إنها على الأقل يجب ألا تُهمل كليا أو يقلل من شانها. لقد هُدر الكثير من الجهد والموارد على وضع ستراتيجيات للاصلاح السياسي والاداري والمسائل الأخرى المتعلقة بالنزاعات الاقليمية وباعادة إعمار البنى التحتية ولكن كل هذه الأمور، على ما لها من أهمية، يتجاوز المهتمون بها امورا اكثر أهمية على الصعيد الانساني والاجتماعي-الثقافي وهي مواجهة مشاعر الخوف المستشري بين الناس والقلق على هُويتهم الوطنية وهذه الأمور بالذات هي

التي تستدعي التدخل الفردي ذلك أن المواطن العادي، الذي يكون في الظروف العادية منكفئا وغير فاعل، ينال في هذه الحال نصيبه من المشاركة الفاعلة والنشطة في عملية البناء واعادة التأهيل.

من ضمن هذا الاطار تبرز أمامنا سمات خمس يتصف بها «الملعب» بالمعنى الذي قصدناه حتى الآن ونخص من هذه السمات تلك التي تؤثر في الطابع غير المتوازن للبنان. وبتعبير آخر إننا نجد في كل هذه السمات خليطا من العوامل الايجابية البنّاءة ومن عكسها أيضا، أي أننا نرى فيها عوامل تفسّر «قصة نجاح» لبنان كما نجد في المقابل تلك العوامل التي تجعله معرّضا للتناقضات الداخلية والخارجية.

١. ان للبنان موقعا جغرافيا وتركيبا اجتماعيا ودورا تاريخيا كملجأ وملاذ للمضطهدين أو جسر عبور للجماعات المتنقلة جعل منه على الدوام أرض الانفتاح والحرية إلى أبعد الحدود بحيث كان الانخراط في المجتمع اللبناني أو الانسلاخ عنه امرا من السهولة بمكان. والواقع أن هناك من يعتبر أن لبنان بلغ من الانفتاح وحسن الضيافة درجة جعلته أكثر عرضة لتأثير الاضطرابات الداخلية والاقليمية، ذلك أن لبنان بنهجه هذا وضع نفسه في متناول مَن ارادوا الاساءة إليه حتى من قبل أولئك الذين لجأوا إليه هربا من الاضطهاد أو طلبا للمأوى. إن حرية الصحافة ووسائل الاعلام، وغياب كل مراقبة على تبادل النقد، والمنطقة الحرة في مرفأ بيروت، وسرية الارصدة المصرفية، وقوانين الهجرة الليبرالية، والانفتاح على كل جديد، وطرق العيش المتقدمة والتي لا قيود عليها ولا مضايقات، كل هذا انما يشكل عوامل اضافية تزيد من التباينات الثنائية التي هي في صلب تركيبته المجتمعية الحرة. من هنا فان مميزات لبنان الايجابية المنتجة كانت دائما عرضة للتشويه والنسف تحت وطأة العناصر التخريبية ونتائجها المدمرة بحيث بات البلد في معظم الأحيان مجرد قناة طيّعة أو جسر مرور مفتوحا تعبر منه واليه الجماعات المهجرة والبضائع ورؤوس الاموال والأفكار المهجرة هي أيضا.

حركة العبور هذه لم تكن دائما مرغوبا فيها ولا قانونية، فقد أصبح لبنان معروفا بالنشاط التهريبي على انواعه، سلاحا وبضائع ومخدرات وسوقا سوداء للعديد من المنتجات المهربة ومسرحا للأعمال الشائنة. والاسوأ من ذلك والأكثر ضررا للبنان هو استغلال الجماعات المنشقة أجواء الحرية فيه استغلالا متماديا لشن الحملات الصحافية وتدبير المؤمرات ضد الانظمة القمعية المجاورة التي تسببت في هروبهم إلى لبنان، وقد أدى هذا النشاط ضد تلك الانظمة إلى اثارة شكوكها وبالتالي إلى وضعها الخطط الانتقامية الموجهة ضد لبنان ما جعله ضحية اللاجئ إليه وضحية الذي ألْجَأه في آن معا.

٢. وطالما أنهم في «الملعب» فقد أظهر اللبنانيون ميلا كبيرا إلى اللعب مدفوعين بجو من الحرية وعدم الالتزام وكانوا مولعين باللقاءات الفكاهية، لكن هذا الميل نحو اللعب كان

هو أيضا سيفا ذا حدين ففي حين أنه مصدر حيوية تدعمها رغبة في الاختبار وحس المغامرة البناءة يصبح، حين يفلت من ضوابطه، وسيلة لهدر الطاقة البشرية والقيام بنشاط متهور وفوضويّ. وكم من مرة تحوّل تصرف لعوب غير مقصود ولا محسوب له تحركا طائشا أصاب بضرره نسيج المجتمع بكل فئاته. جو الحرية الليبرالي في بيئة مفتوحة لكل الأهواء والتوجهات كان موضع رضى لدى حكومة عديمة الكفاءة كما كان موضع ترحيب لدى الذين أحسنوا استغلاله لمصلحتهم. حتى الاداريّ الفاسد والمرتشي «أصبح موضع تقدير لدى الشركات ورجال الأعمال الذين وجدوا في الرشوة وسيلة لاختصار المعاملات الادارية وبلوغ أهدافهم عبر الطرق القصيرة وان ملتوية وهو ما جعل تنفيذ الاعمال في لبنان أكثر «كفاءة» منه في أي بلد من البلدان المتقدمة» (طبارة ١٩٧٧ : ٢٢).

هذه الذهنية ذات الميل الطبيعي إلى اللعب الذي لا ضابط له كانت لها انعكاسات حتى أكثر خطورة مما ذكرنا، فهي تبدو واضحة في التناقض المفضوح بين التخطيط الجريء من جهة وانعدام الكفاءة التنفيذية من جهة ثانية وقد ابتليت الادارات الحكومية بهذه البلوى التي حدّت من فاعليتها وضربت انتاجيتها في الصميم وهدرت بالتالي الكثير من الموارد العامة. بعض المشاريع الإنمائية والتطويرية كان من الجرأة والطموح بحيث بقي خططا ومشاريع على الورق نتيجة التخطيط السطحي أو الاستفادة القصيرة النظر، أما الامثلة على هذه الهوة بين دفق المشاريع وبين سوء تنفيذها فحدّث عنها ولا حرج.

كان يفترض بادارة مشروع نهر الليطاني في العام ١٩٥٤ أن تروي اثنين وثلاين ألف هكتار من الاراضي في المناطق الجنوبية الغربية من سهل البقاع، وفي العام ١٩٧٥، أي بعد مرور عشرين عاما على تأسيس المشروع وعلى رغم إنفاق مئات الملايين من الليرات (بعملة تلك الأيام) فقد بقيت مياه الليطاني التي تحتاج أرض لبنان كل متر مكعب منها تنساب مهدورة إلى المتوسط (نصر ١٩٧٨ : ٨). المشروع الأخضر في العام ١٩٦٤، مشاريع التطوير والتخطيط المدني المتتالية، الخطط الانمائية الشاملة، قوانين الايجار والبناء، الاصلاحات التربوية والادارية وهي غيض من فيض كلها أمثلة صارخة على الهوة الواسعة والمؤسفة بين التخطيط الفضفاض والجميل وبين تعاسة التطبيق.

لعل تعاطي العمل السياسي والانخراط في العملية السياسية، خصوصا خلال الحملات الانتخابية حيث التنافس على «الخدمة العامة»، هو أيضا مسرح احتفالي غني بعناصر اللعب، فالعملية السياسية بكامل نهجها اليومي قائمة على إرث هائل لا ينفكّ يتجدد من المناورات السياسية التي يتبادلها السياسيون بما يكفي من العنصر المسرحيّ ليبلغ بها حد الترفيه والتسلية. والحقيقة أن مَن ينظر إلى لبنان، وهو واحد من أصغر دول العالم مساحة وعدد سكان، يأخذه العجب من هذا الفيض من الاشخاص الذين يلقون في ساحة السياسة كل قدراتهم وامكاناتهم ويجعلون من «اللعبة السياسية» المصدر الوحيد الذي يستمدون منه

الحس بأن لهم بعض القيمة في هذه الحياة. هذه الظاهرة بحد ذاتها هي انعكاس لاحدى المشكلات الكبرى التي تجعل من لبنان كيانا سياسيا يكاد حكمه يكون مهمة مستحيلة، فالبنسبة إلى هؤلاء العابثين في اللعبة السياسية، على اختلاف مواقعهم من درجات سلّم الأهمية، يتحول فن السياسة إلى لعبة يُشبع فيها صاحبها نهمه وشهوته الشخصيين حتى ليصبح أشبه بشكل مرضي سقيم من أشكال الاستعراض والتسلية. لقد بلغت هذه اللعبة درجة من الاغواء والجاذبية بحيث استدرجت إلى شراكها أجيالا متتالية من ممتهني السياسة الذين بات مستحيلا عليهم إعادة توظيف قدراتهم وامكاناتهم في مجال أقل استدرارا للتزلف والاطراء والمظهرية الكاذبة ولكن أكثر ابداعا وأجدى مردودا. كأنهم في لعبة السياسة أسرى عنصر الادمان الذي يشد قبضته على خناق الفكر لديهم، وكما في كل حالات الادمان والعادات المرضية المستحكمة نرى لاعبي السياسة «المرضى» يعانون كل ما يعانيه المدمنون من مظاهر العجز عن التخلص من عادتهم. ألا نلاحظ في هذا السياق مدى الصعوبة بل الاستحالة التي يواجهها لاعبو السياسة اللبنانيون في الانسحاب من العمل السياسي متى بلغ أحدهم من العمر كفافا؟

حتى خوض المعارك القتالية لم يخل من عنصر اللعب والمظهرية الاستعراضية، ففي المراحل الأولى من حرب العام ١٩٧٥، حين كان حمل السلاح والقتال لا يزالان ينطويان على بعض المعنى النضاليّ المشرف، كان المقاتلون يقومون بدورهم القتالي بالكثير من مظاهر الفخر والاعتزاز ومعرفة ما يجب عليهم فعله. لقد تحوّل مظهر المقاتل أو أحد افراد الميليشيات بملابسه المميزة ومسلكه الاستعلائي وطريقة عيشه مثلا «للرجولة» بما آلت إليه آنذاك حتى أن الكثيرين، تمثلا بهذه «الموضة الدارجة» قد شوهوا مظهرهم الطبيعي ليتلبسوا مظهر المقاتل اللعوب والشديد الجاذبية. وحين تصاعد القتال لتصبح وسائله قصفا مدفعيا عشوائيا حينا ومركّزا حينا آخر وسيارات مفخخة ومواجهات عسكرية على الأرض والتحاما بين القوات وهجمات جوية، اكتسب عند ذاك كل عناصر المشهدية المسرحية بألوانها وتقنياتها المذهلة وقد رأى فيها المعذبون والمغلوب على أمرهم من الاكثرية الساحقة من اللبنانيين(١٣) «رقصة الموت» تمارس على خشبة مسرحية هي رقعة لبنان بكامله.

٣. ... و«الملعب» هو، فوق كل شيء، مرتع للاعبين المَهَرة الذين يحسنون التفوق في اللعب عن طريق زعزعة ثقة الخصم بنفسه، ففي بيئة مفتوحة للجميع حرة تنافسية تقوم على المبادرة الفردية والحرية التجارية هناك قدر مواز من الأهمية للنجاح الفردي ولقدرة الافراد على الحركة والتعبئة في المجال الاجتماعي-الاقتصادي. وفي حين يمكن للمنافسة الكاسرة أن ترتفع باللبناني إلى مستويات قممية وتحمله إلى عتبات غير مسبوقة من الانجاز وتحقيق الذات، فانها في نفس الوقت تولّد نوعا من «الداروينية الاجتماعية» والمحورية الفردية العصيّة على الاختراق حيال أي رقابة أو عنصر ضبط أخلاقي أو وازع من ضمير. وحش

التحلّل القيميّ يفلت من عقاله ويصبح آسر السطوة حتى لا يعود عمل إلا متاحا ومباحا بالوسيلة النظيفة اذا أمكن ولكن بأية وسيلة مهما انحطت ان لم يكن بد وكلما دعت الحاجة. هنا تحديدا تتشوّه اللعبة وتصبح دناءة بل حراما.

في ذروة العصر الذهبيّ-المذهّب الذي عرفه لبنان في أواسط ستينات القرن العشرين كانت هناك اصوات غير قليلة ترتفع معترضة وأحيانا مستنكرة التعامل المسيء والمستغل مع امكانات البلاد ومواردها، وفي هذا المجال لم يكن رينه حبشي يرى في الأمر جديدا إذ بالنسبة إليه لبنان كان، على مدى تاريخه، لبنانين اثنين:

> عمر الأزمة التي نعنيها يزيد على ربع قرن، أي أن عمرها - من عمر الاستقلال - جيل كامل. انها مرض كامن ومتقادم وها هو ينفجر اليوم من تحت الجمر والرماد اللذين يغشيان نفوس الناس. لقد تسلّم لبنانيون متحدرون من بقايا النهج القديم البالي الذي كان ينتعل الجزمة العثمانية بلدا ولّج رائدا العصر الحديث، لكنهم حكموه بذهنية «السلطان» ونهجه. وفي حين أن مستوى التطور في البلاد وانفتاحها على حضارات الأرض ومواردها الجغرافية والاقتصادية والبشرية قد أهّلتها جميعا للانضمام إلى ركب الأمم التي تعيش ديمقراطية العلم والمعرفة، إذ بهؤلاء يحكمونها كما لو كانت مزرعة ورثوها عن آبائهم وورثوا معها حق توريثها لأبنائهم. في لبنان، اليوم، نشهد أمامنا لبنانين اثنين... (كما اقتُبس النص من قبل عواد ١٩٩٦ : ١٣٧).

مهارة اللاعبين تشمل، فيما تشمل، إكساب مفاهيمهم وخبراتهم الاجتماعية الضرورية بُعدها العالمي، من مثل حُسن التعامل مع الآخرين وسرعة الخاطر والبديهة والحنكة، وكلها تؤهل المرء لمواجهة الحالات غير المتوقعة واعادة ترتيبها بحيث تخدم مصلحته. انها تستحضر صور المفهوم البيزنطي في المناورة وحسن التدبير وعقد الصفقات وعدم اعطاء شيء دون أخذ شيء في المقابل بحيث يصبح كل شيء دون استثناء، بما في ذلك أغلى القيم الانسانية والموارد البشرية، سلعة يُساوَم عليها أو توضع موضع المفاوضة. ذهنية التجارة اللبنانية، خصوصا لدى أولئك المتهورين الذين يتعاطون المضاربة والمخاطرة، تبدو في هذا السياق وليدة مفهوم آدم سميث حول «اليد الخفية» أكثر منها مبنية على التخطيط العقلي الطويل المدى.

هذه العوامل أيضا ليست نعَما صافية، ففي حين أنها تفسّر الكثير من صفات الكفاءة والخبرة التجارية التي لعبت دوَرا مؤثرا في صناعة «قصة النجاح» اللبناني نراها، من ناحية ثانية، تضفي شرعية على التلاعب وغيره من السبل الملتوية واللا أخلاقية وصولا إلى الغاية المنشودة. سياسة الانتفاع والتنفيع والهيمنة المفسدة، المتاجرة بالنفوذ، المحسوبية والرشوة والارتشاء، كلها دون استثناء ناتجة من ممارسات كهذه فكيف نتوقع أن لا يقاوم ناهشو المال العام وجامعو المغانم والاسلاب التي تنتجها هذه «الداروينية الاجتماعية» أي

نظام أو مشروع إصلاحيّ يأتي ليحرمهم كل هذه النعم والامتيازات؟ الناطقون باسم اليسار الراديكالي، الذي يعتبر أن التغيير الثوريّ هو الدواء لكل أدواء المجتمع وما يعانيه من مواقع الضعف الضاربة في صُلبه، اعترفوا هم أنفسهم بأنه حتى اذا قامت ثورة منظمة فان أملها يبقى ضئيلا بل شبه منعدم في القضاء على ذهنية استغلال الموقع الغارزة لها في الجسم المجتمعي جذورا مديدة العمق. ها هو جبران مجدلاني، مرة ثانية، يكتب في أواخر الستينات فيقول:

> إن تحقيق أهداف ثورة حقيقية، اذا حققت، يصبح نقيضا للمنافع والمصالح المتجذرة وللوسائل التي أنشئت بغية حماية هذه المصالح وليس من المعقول أن يتطوع أولئك المستفيدون من الاوضاع القائمة للتنازل عن كل تلك الأشياء التي تشكل مصدرا لقوتهم ونفوذهم وقدراتهم المادية والسياسية. إن أكَلَةَ الجبنة (على ما يقال) في اي نظام من الانظمة لا بد من أن يقفوا سدا منيعا في وجه أية محاولة للتغيير الجذري لأن التغيير يعني بالضرورة تصفية امتيازاتهم ومواقع نفوذهم ويهدد مصالحهم. إن شكل المعارضة التي يلجأ إليها قادة أيّ نظام وحُماته هو الذي يفرض في النهاية أيّ سبيل تسلك الثورة (كما اقتبسه عواد ١٩٧٦ : ١٣٨).

٤. إن الطابع الأكثر إغناء للخُلُق الانساني في ما سمّيناه مجازا «الملعب» هو طابع المرح والحيوية الاجتماعية التي يلتمّ فيها الناس بعضهم على بعض. لقد أظهر اللبنانيون منذ زمن طويل ميلا شديدا إلى الانخراط في لقاءات احتفالية يسودها جو من المرح والتسلية والفكاهة ولعلّ هذا الميل عائد في جزء منه إلى ارث اجتماعي قديم من الالفة والتقارب، حتى أننا اذا شئنا تحديد أوسع سبل التسلية انتشارا بين اللبنانيين لما وجدنا أكثر انتشارا من الولائم والاحتفالات الجماعية بالاعياد واللقاءات الاجتماعية الآنية العفوية. يظهر من بعض الاحصاءات والتحاليل الاقتصادية المتعلقة بالمجتمع أن قسما كبيرا من الوقت والموارد المالية يتم إنفاقه على النشاط الاحتفالي والزيارات الاجتماعية واللقاءات مع افراد العائلة والاقارب والأصدقاء. هذا التواصل يشكل مصدرا لا يثمّن للدعم النفسي والمعنوي خصوصا في الازمات والاوقات العصيبة، فكلما ازداد العالم وحشية وتهديدا وخطرا تزايد ميل الانسان إلى البحث عن الأمان والمعية والحس بالهُوية بين عائلته وأهله وأبناء عشيرته. ليس خفيا أن هذه الروابط هي من القوة والتجذّر بحيث أن اللبناني على العموم قلما يعترف بأية التزامات أو ولاءات اعترافه بها. هنا بالضبط يكمن النقص في الحس المدني العام وانحلال الولاءات الأوسع حدودا والتي تطاول المصلحة العامة والضمير الوطني.

وها نحن مرة أخرى أمام المعادلة القائلة إن من المعطيات ما يغنيك من جهة ويشكل عائقا في سبيل تقدمك من جهة أخرى، فعلى الصعيد الفئوي المحلي يشكل التقارب والتواصل بين أفراد الجماعات مصدر تضامن وسبيلا للدعم الاجتماعي والنفسي والاقتصادي أما على الصعيد الوطني العام فان هذا التضامن يمكن أن يتشوه حين يتحول إلى

مواجهة تتوسل العنف بين فئة وأخرى. إن الاهتمام بالمصالح الصغيرة الآنية والخاصة الذي غالبا ما يتحول هاجسا لدى أصحابه يرافقه بنفس الدرجة من التطرف اهمال مصالح الآخرين وعدم المبالاة بها، بل إن هذا الاهمال هو في الواقع نتيجة ذلك الهاجس، وليس أدلّ على صحة هذا الكلام من طبيعة تركيب الجمعيات والمنظمات التطوعية وطريقة عملها. لا تزال رعاية المصلحة العامة تنطلق من عوامل طائفية وفئوية ومجتمعية ضيقة وهذا هو بالتحديد السبب الذي يبقي المشكلات الوطنية والمجتمعية العامة، كرعاية الطفل والعائلة والصحة العقلية ودور الأيتام والعجزة ومسألة الفقر وحماية البيئة والاهتمام بالتراث المعماري والاركيولوجي والثقافي المهدد، مطروحة وموصوفة على أسس انقسامية وفئوية لا ترقى إلى مستوى الشان الوطني العام. والحقيقة أن الجمعيات والمنظمات التطوعية، بطابَع تشكيلها وعضويتها ومصادر تمويلها وتنظيمها القيادي لا تعكس ولاء وطنيا عاما وانما يقتصر اهتمامها عموما على الفئة التي تمثلها. حتى الاهتمام بالنشاط الرياضي الذي يجب أن يكون مثال الشأن الحيادي العام والشامل واللافئوي الذي لا يستثني أحدا تحول مؤخرا إلى تنافس طائفي فيه من البشاعة والمرارة قدر كبير.

٥. وأخيرا، إن عددا كبيرا من الذين يعتبرون لبنان «ملعبا» ويقصدونه ملاذا على هذا الأساس، يعترفون به ويتعاملون معه على هذا الأساس أيضا. لقد منحت الطبيعة لبنان بعضا من جمالها الأخّاذ، فمناظره الطبيعية الرائعة ومناخه المعتدل ومواقعه التاريخية العميقة الجذور وفنونه الشعبية الممتعة مضافا اليها البنى التحتية النشطة والقوية الدعائم العائدة إلى مرافقه التجارية والمالية والطبية والثقافية، كل هذه العناصر مجتمعة جعلت منه موقعا سياحيا على مدار السنة ومقصدا للتسلية ومصيفا يجمع بين الجبل والبحر.

لقد لعبت السياحة والخدمات المتفرعة منها كصناعة وطنية دورا منشّطا وداعما في الاقتصاد الوطني اللبناني فكانت منذ أوائل الخمسينات على رأس الصادرات اللبنانية غير المرئية بحيث بلغ مردودها أكثر من نصف قيمة البضائع المصدّرة (راجع - Gates 1998: 117 180) وقد تضاعفت عائداتها أربع مرات في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٤ لتبلغ عشرة في المائة من الناتج القومي الاجمالي (Owen 1988: 37). مع اندلاع الأعمال الحربية في العام ١٩٧٥ كانت السياحة رافدا لا بأس به للناتج القومي (لا يقل عن أربعين مليون دولار سنويا) كان من شأنه تعديل الخلل في ميزان المدفوعات العام. كذلك لعبت السياحة دورا ايجابيا في توجه المجتمع إلى مزيد من الانفتاح وعززت قدرة الفئات المعزولة على التواصل مع مصادر ثقافية وحضارية متنوعة.

لكنّ السياحة كان لها وجهها الحالك أيضا الذي أثّر في صورة لبنان كمركز سياحي وكانت لها وطأة اضافية زادت من الخلل الذي كان يعانيه الاقتصاد اللبناني بأن أعادت توجيه قسم كبير وحيوي من موارد البلاد باتجاه القطاعات الاقتصادية غير المنتجة. تحوّل البلد

بكليته، أكثر فأكثر، ليصبح بلد خدمات ووسطاء وسماسرة وأصحاب فنادق وملاّكين مؤجّرين لا عمل لهم سوى انتظار مردود عقاراتهم. أصبحت المنتجعات السياحية الشعبية مواقع مغرية تشهد من الخطايا ما هو عرضيّ حينا وما هو أقل من عرضيّ أحيانا كثيرة، ذلك أن لبنان لم يكن مثالا للفضيلة في هذا المجال اذا اخذنا بالاعتبار ما كان منتشرا فيه من بيوت الرذيلة والكازينوهات وبيوت المقامرة والنوادي الليلية والبارات ومكاتب القوادين وسواها من أوكار الحطة.

من سيئات الصناعة السياحية الأكثر ضررا كانت المسحة التشويهية التي تركتها على صورة لبنان وطابَعه العام، فقد أصبحت «الجمهورية-التاجر» بلدا هاجسه لا بل أمنيته التوصل إلى إرضاء الآخرين مع كل ما يرافق هذا «الطموح» من مظاهر الخنوع والتزلف التي تُفقد المجتمع بعضا غاليا من كرامته واحترامه لنفسه. لقد هجر الحرفيون والقرويون والمزارعون حِرَفَهم وأعمالهم التراثية النبيلة ومصادر عيشهم التقليدية ليعتاشوا على عائدات الأعمال والخدمات التي يصحّ اعتبارها فُتاتا متناثرا حول مائدة السياحة. كثيرون من هؤلاء تحولوا عاطلين عن العمل والانتاج معظم أيام السنة بانتظار ما ستحمله ريح الموسم السياحي متى هبّت وجاءت بجماعات السياح خلال أشهر الصيف الضئيلة، أما الباقون فجلسوا لا عمل ولا انتاج.

في ضوء الاخلاقيات والثقافة المركنتيلية ليس من الصعب أن يتبيّن المرء كم يمكن لمتطلبات الصناعة السياحية أن تعمق النتائج السلبية المشؤومة للنزعة التجارية وأن تصيب بالابتذال وربما بالانحطاط أيضا مجموعة القيم التي يرفعها الشعب إلى أعلى مراتب الاحترام. وكانت النتيجة أن جسّد المجتمع اللبناني، أو بعضه على الأقل، سمات جعلت لبنان يبدو أشبه ما يكون بالبازار أو مدينة الملاهي التي تعتبر التسلية والمرح وتحقيق الأرباح فوق كل اعتبار آخر ويصبح كل شيء وأيّ شيء فيها سلعة للبيع أو مزارا سياحيا رخيصا. ما من كيان أو قيمة انسانية إلا وتتحول قناة لاستدرار الربح أو مادة تداول وتبادل تجاري لقاء أعلى سعر يمكن الحصول عليه. ألا يظهر ذلك جليا للعيان في عملية السطو الاجرامية على أجمل مواقع البلاد الطبيعية شاطئا وساحلا وسفوحا وجبلا وفي تحقير المدى الطبيعي الحيّ دون أن يرفّ للمجرمين جفن ودون أن يخشوا رقيبا؟ لم يوفروا شيئا ولم يرعَوْا حرمة: الشواطئ والمناطق الخضراء والمتنزّهات العامة والحدائق الخاصة والفيلات القديمة والمواقع والأنصبة التاريخية، كلها تخلي أماكنها لتتراكم بديلا منها أشكال من الاستغلال الأكثر وحشية وتخلّفا تعزيزا لممتلكاتهم ذات الوجه الحديث والغارقة في البشاعة حتى اذنيها.

الفصل السابع

من ساحة "للعب" الى ساحة "للقتال"

«متى وقع الثور كَثُر من حوله الجزارون»

مثل لبناني

«حين سُرِقَ حصاني سارعتم، أيها الأصدقاء، الواحد تلو الآخر لتعدّدوا على مسمعي أخطائي والهفوات. لكنّ الغريب أن أحدا منكم لم يرم كلمة لوم واحدةبحق الرجل الذي سرق حصاني».

جبران خليل جبران في كتاب «السابق» ١٩٢٠

«وقد استطاع كل فريق من الأفرقاء أن يستعين بقوة خارجية تدعمه وتقف إلى جانبه، وهذا ما جعل لبنان نموذجا مصغّرا لساحة نزاعات الشرق الأوسط بديل أن يبقى، كما كان تاريخيا، رمزا لما يمكن أن يشكل حلا لتلك النزاعات».

هنري كيسنجر في كتاب Years of Renewal، ١٩٩٩

«... الأعمال الانتقامية بمثابة نبض الحياة في العروق ... هي التي تبقي عصب شعبنا وجيشنا مشدودا ومتوترا ... تلك السلسلة الطويلة من الاحداث والمعارك التي افتعلناها افتعالا ... والمواجهات والصدامات التي أشعلنا فتيلها لتنفجر».

مذكرات شاريت، ١٩٥٥

منذ فجر تاريخه المعروف لم يكفّ لبنان عن إثارة الحيرة بطابعه الغامض الأشبه بالأحجية. لقد حيّر، كما رأينا من قبل، محبيه والمعجبين به كما لم يوفّر مبغضيه أيضا، أما الذين أذهلتهم تعقيدات هذا البلد وتناقضاته فانّ قلّة من بينهم امتلكت من الصراحة والشجاعة ما يكفي للتحذير من الوقوع في التحليل السطحي والاستنتاجات المتسرعة. من

بين المحللين الكثر مراقبان خبيران يقدم لنا كل منهما تحذيرا يكاد بمضمونه يطابق الآخر مطابقة تامة مع أن الفاصل بين كلامهما عقدان من الاحداث التاريخية المهمة. ففي عرض كتبه J.C. Hurewitz في العام ١٩٦٣ يحاول فيه شرح ما «يبدو جليا من حيوية الديمقراطية الطائفية في لبنان وقدرتها على الاستمرار» حيث يقول في مقدمة مقاله إن لبنان كان في تلك الحقبة «يشكل حالة غير مألوفة ليس فقط في ديار العرب حيث الحكومات التي تمثل شعوبها تكاد تكون ضربا من المستحيل، وانما بين ديمقراطيات العالم على امتداده. لبنان في هذا السياق، حالة لا يفيها حقها التحليل البسيط المختصر» (Hurewirtz 1963: 487). بعد عقدين من السنين يتطرق William Quandt إلى ما اعتبره سياسة أميركا القائمة على التجربة والتعلّم من الأخطاء في لبنان: «لبنان معلم قاس وصعب المراس، وقد أظهرت التجربة أن الذين يحاولون أن يتجاهلوا حقائق وضعه المعقد، أكانوا من الستراتجيين في واشنطن او السياسيين اللبنانيين من أهل المطامح المعروفة، ينتهون غالبا إلى دفع ثمن غال جدا». (Quandt 1984: 237).

لقد طالما أثارت مميزات لبنان وغرائبه، سلبيّها والايجابي منها على السواء، فضولا لا يستكين لدى كبّار من الاكاديميين والدبلوماسيين والرحالة المؤرخين، ولم يكن المهتمون بالفلسفة والقيم الانسانية من مختلف المشارب والاتجاهات أقل منهم حيرة وفضولا. العديد من هؤلاء رأوا في لبنان أكثر من مجرد «معلم قاس»، ذلك أن أجيالا متعاقبة من الكتاب والباحثين والشعراء والفنانين والمفكرين قد طلعوا بصورة أوسع شمولا وأكثر عمقا عن لبنان مما كان شائعا لدى بعض الأكاديميين وقد شحذ هؤلاء الفنانون والشعراء والكتّاب مخيلتهم الأدبية وقريحتهم الفنية حين تصدّوا بريشتهم والقلم لكشف سماته الفريدة والغوص في جنبات تاريخه الضارب عمقا في صُلب الحضارات.

لكنّ عاصفة القتل المجّاني والاعمال العدائية التي انتشرت بين ظهرانيه تفتك بنسيجه الاجتماعي على مدى عقدين من السنين قد غيرت من طبيعة تلك الكتابات مضمونا ولهجة على حد سواء، وبهذا المعنى الوجودي فان لبنان كان أكثر بكثير من مجرد معلّم يتسم بالخشونة. نتاج لبنان الأدبي لم يخل يوما من الارث الرومنطيقي العميق الذي طالما استمد ثراءه وتلاوين جماله من ثراء طبيعته الآسرة وجمالها. هذا المشهد الطبيعي وما ينطوي عليه من الجمالية الرائعة لم يُعبَّر عنه في أحلام اليقظة والثقافة الشعبية والنتاج الفني وحسب، ذلك أن الكثير من التراث الشعبي وصورة الوطن وهويته التاريخية يشكل بعضا لا ينفصل من هذه المشهدية الكلية. حياة الفلاحين وأهل الريف في قراهم برمزية قيمها الأصيلة الصادقة كالبساطة والكرامة والاهتمام بالآخرين ومحبة الجار، انما ترتفع بهذه القيم إلى مرتبة الفضائل المثالية، والحقيقة أن هذه العواطف الانسانية تبرز بروزا صارخا في أوقات المصاعب والأيام السوداء وتصبح ملاذا أخيرا ومصدر اطمئنان وراحة.

هذا الارث الغني من القيم لم ينفك يشكل مصدر وحي كريم المنابع للمواهب الخلاقة تغرف منه ولا تكفّ لتغني بدورها التراث والوعي الوطنيين، أما بالنسبة إلى المبدعين اللبنانيين القمم من أمثال جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وأمين الريحاني وشارل قرم وسواهم من الاجيال المتعاقبة التي عانت مرارة المنفى والاغتراب فقد ارتفعت الكتابة إلى أرقى مراتب الفن التعبيريّ الذي جعل من نتاجهم أشبه بالشرعة المقدسة تضمه الكتب الوطنية والمناهج المدرسية حتى أن أجيالا من الطلبة كادت قراءاتها الأدبية في فترة معينة تُقتَصر على هذا النتاج(١).

في حقبة ما بعد الاستقلال التي بدأ فيها لبنان يتصدى لعدد من عوامل عدم الاستقرار كالانماء غير المتوازن والتحولات الاجتماعية-الاقتصادية، أخذ جيل من الكتّاب يبتعد بكتاباته عن تلك الرؤى العاطفية والوجدانية وراح يعالج - وأحيانا بشيء من التضخيم - مسائل اجتماعية الأبعاد كالظلم والطائفية والفساد والفقر وما اليها. حتى التوسع المدينيّ والانتقال من الريف إلى المدينة كانا يُعتبران من العوامل التي تهدد أصالة العيش في البيئة الريفية القروية، أي أن لبنان كان «يجردّ من عوامله الطبيعية» ومن هنا رأينا أن حنينا قويا للحفاظ على ذلك الماضي المتحكم بالذاكرة الجماعية بدا واضحا في كتابات تلك الحقبة(٢).

بحلول الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان لبنان بالفعل «يجرَّد من عوامله الطبيعية» عبر عدد من الاختراقات المهدِّدة والايديولوجيات «المستعارة»، بعثية واشتراكية وقومية عربية واسلامية، واذا صح أن هذه الايديولوجيات لم يكن هناك إجماع على اعتبارها مهدِّدة أو مستعارة، وهو صحيح، فانها مع ذلك قد عدّلت طبيعة الخطاب السياسيّ وطابَعه. حدث ذلك أيضا في وقت كان فيه لبنان وخصوصا عاصمته بيروت يتحول بسرعة كبيرة مركزا ثقافيا وفكريا يعج بالحركة والنشاط فكانت حركة النشر فيه حرة طليقة وكان ساحة للاختبار والحوار المفتوح وملاذا للمنشقين السياسيين من الجوار وما وراء الجوار. ليس غريبا في جو منفتح كهذا الجو أن تتجاوب في أرجائه أصداء السياسات العربية الراديكالية، واذا كان بعض اللبنانيين يرحب ب «عربنة» لبنان سياسيا فان بعضا آخر منهم، «أصوليين ومتصلبين» بحسب بعض الاوصاف كان يرى في هذه العربنة نذيرا بما يمكن أن تأتي به من سياسة متطرفة تعرّض البلاد لأخطارها وكان في طليعة هذا البعض الاقليات المسيحية التي كانت تخشى أن تصبح مهمشة أكثر فأكثر أو حتى محاصرة بالاعداد المتزايدة من مواطنيها المسلمين الذين يجاهرون بولاءاتهم القومية العربية التي تتجاوز لبنان كيانا وحدودا.

ردود الفعل على هذه المخاوف، خصوصا على الصعيد الفكري، كانت عديدة ومتنوعة يستوقفنا منها ثلاثة كانت أبرزها وأكثرها وقعا. الأول، أن الخوف من الابتلاع أو التهميش أدى إلى طرح نظريات أساسية على جانب من التطرف غالبا ما كانت تفترض (كما في كتابات

سعيد عقل وشارل مالك وكمال الحاج) العودة إلى التمسك بالهوية الفئوية الضيّقة والمتعارف عليها. هنا كانت كل أشكال «المارونية» و«اللبنانية» تستعيد هالة أمجادها التاريخية الفريدة في جبل لبنان الزاخرة بالرموز والشعائر الدينية والتضامن بين أفراد الفئة الواحدة. رد الفعل الثاني، وليس بالضرورة أساسيا، انعكس في أن اعادة تكوين صورة الهوية اللبنانية أخذت ترتدي رداءها الفولكلوريّ التراثي معبّرا عنه بشكل خاص بالموسيقى والرقص الشعبيين والمسرحيات الموسيقية والدرامية التي أعادت احياء صورة الخلافات القروية والأعمال البطولية التي تعكس الارث الشعبي، كما احتفلت بالمناسبات الوطنية والموسمية. كانت الحوارات والأغاني زاخرة بالتعابير الشعبية الحية والمألوفة تأتيك موجة تلو موجة من الشعر النابض والرومنسية الحالمة. الأخوان رحباني وفيروز كانوا الثلاثي المعلّم والرائد الذي شق الدرب وأضاءه أمام كوكبة من المواهب الفنيّة الناشئة التي تحوّل الفولكلور على يدها متعة شعبية جامعة تتخطى الكثير من الاعتبارات الايديولوجية والانقسامات الفئوية والطائفية، فاجتمع حولها اللبنانيون كما وجدت طريقها إلى خارج لبنان مادة ثقافية فنية تجاوزت في كثير من الأحيان ما كان يستأثر به النتاج المصري من الشعبية. ثالثا، على المستوى الثقافي العالي انعكس رد الفعل هذا واضحا في النتاج الفكري الاختباري الخلاق لعدد متزايد من الكتّاب والفنانين الموهوبين الذين وجد نتاجهم الطليعي في الفنون والآداب والشعر والمسرح جمهورا مستحسنا يقرأ ويسمع ويتمتع ويتابع. نحا الكتّاب، على الأقل في بداية الأمر، منحى بعيدا عن الخطاب الايديولوجي والخلافي كما تجنبوا أيضا الصورة الفولكلورية المثالية للبنان التي كانت شائعة في تلك الحقبة وركّزوا اهتمامهم في المقابل على سلوك درب يسمح لهم بالحفاظ على هذا المعبر سالكا يمارسون من خلاله عملية الخلق الفكري محاولين التقاط روح العصر بأفضل السبل الممكنة دون التعرّض للتضييق والمراقبة(٣).

اندلعت الأعمال العدائية في العام ١٩٧٥ وما لبثت أن غيّرت لهجة الكتابة وطابعَها، وكانت هزيمة العرب في العام ١٩٦٧ ومأساة اللاجئين الفلسطينيين المقتلعين من أرضهم قد أطلقت العنان لدفق من الكتابات المرة المستنكرة دور الانظمة العربية المتآمرة في النكبة التي ضربت العرب. واذا لم تكن بيروت، هذا الموقع الطليعي المفرد في صحراء العرب القاحلة، ملجأ هؤلاء الليبراليين من الكتّاب وملاذهم، فأين يكون الملجأ والملاذ؟ هزيمة الذل والعار، من حيث رآها الشاعر أدونيس، كانت دليلا صارخا على «عقم ثقافة الرمل المتهاوية الخرفة» (العذري ١٩٨٦ : ٦٤). ثم جاءت الحرب اللبنانية، خصوصا بعد اجتياح اسرائيل لبنانَ وحصارها عاصمته بيروت في العام ١٩٨٢، لتفتح موضوعا أكثر مدعاة للذل والخجل وباتت بيروت التي كانت يوما محور الابداع العربي وخلية نتاجه مسحوقة تحت وطأة التفاهة والابتذال والشعارات الفارغة. وهكذا، كما ورد على لسان Alcalay «عاد

التخلّف والبدائية يلتهمان الرقيّ والتطور واذا الصحراء تبتلع المدنية واضعة حدا لكل نمو وتطور وعائدة بالناس إلى نقطة الصفر» (Alcalay 1993: 99).

حين سقطت بيروت بدا كأنها تستحق هذا المصير البشع أو على الأقل هذا ما رآه أولئك الحريصون دائما على الربط بين سقوطها وبين الاضطراب الداخلي، وبديل أن يعامل اللبنانيون على أنهم ضحايا الخلافات الاقليمية والعالمية رأينا الذنب يلقى عليهم وعلى خلافاتهم الداخلية وأصبح البلد في مرمى سهام اللوم وموضع التهجم المتسرع الذي لا يعير الحقيقة أيّ اهتمام، تماما كمصير ذلك القرويّ المظلوم الذي ورد ذكره في العبارة المقتبسة من كتاب جبران «السابق» والتي صدّرنا بها هذا الفصل.

كان من شأن التوتر والتجاذب بين بيروت الأمس النابضة حياة وحركة وبين انحدارها إلى مهاوي التفكك والفلتان أن فتح المجال واسعا أمام كتابات وتساؤلات شديدة الوقع وبعيدة الأثر، بعضها اصابته الحيرة من تلك الثنائية المتناوبة على وجه بيروت المعقد فهي بين «الازدهار والمعاناة» يتبادلان الدور عليها صُعدا وهبوطا، اما Cooke فاستخدم تشبيه «العاهرة/ الالهة» للتشديد على ما كان من وطأة مذهلة لسقوط المدينة التي كانت «جوهرة المتوسط» إلى هاوية الرذيلة والبغاء (Cooke 1988: 15 - 16). كذلك ورد تعبير «شاعرية الكارثة» عند Alcalay لوصف انجراف المدينة الراقية إلى صحراء الثقافة القاحلة (Alcalay 1993: 99)، فيما شبهتها Liza Manganoro بـ «حرب هنيبعل-لكتر: حيث ينقلب الجمال والتمدن وحشا بشعا». وهناك آخرون ذهبوا ينقّبون في نظرية المجرم والضحية لينتهوا إلى توزيع المسؤوليات والذنوب والبراءة كما يقضي بذلك ميزانهم. أما الشاعر السوريّ الكبير نزار قباني فتحدث عن تهديم المجتمع من الداخل. هي ذي صرخته القاسية والمدوية:

ما دخل اليهودُ من حدودنا وانما تسربوا كالنمل من عيوبنا (قباني ١٩٨٦ : ٩٨).

بالنسبة اليه، وبقطع النظر عن شكواه الموجعة، فان الجواب بقي حائرا، وفيما هو يعترف بنصيبه من الذنب حيال عملية انتهاك بيروت فان المدينة تبقى مع ذلك كبش الفداء:

يا ست الدنيا يا بيروت ...
من باع أساورك المشغولة بالياقوت
من صادر خاتمك السحريَّ،
وقصّ ضفائرك الذهبية؟
مَن ذبح الفرح النائم في عينيك الخضراوين؟
مَن شطّب وجهك بالسكين،
وألقى ماء النار علَى شفتيك الرائعتين
مَن سمم ماء البحر، ورش الحقد على الشطآن الوردية؟
ها نحن أتينا ... معتذرين ... ومعترفين

أنّا اطلقنا النار عليك بروح قبلية ...
فقتلنا امرأة ... كانت تدعى (الحرية) ...
من أين أتتك القسوة يا بيروت،
وكنت برقة حَورية ...
لا أفهمَ كيف انقلب العصفور الدوريُّ ...
لقطّة ليل وحشية ...
لا أفهمُ ابدا يا بيروت
لا أفهمُ كيف نسيت الله ...
وعدت لعصر الوثنيَة ...
(قباني ١٩٩٤ : ٤٩٨ - ٩٩).

لنترك للشاعر ما يحق له دون سواه حين تساءَل « كيف انقلب العصفور قطة ليل وحشية» ولنُعد طرح السؤال بتركيب آخر أقل شاعرية دون شك ولكنه حتما أكثر اختراقا وتسليطا للضَوء، كيف انقلب لبنان من «ملعب» أو بتعبيرين متوازيين من «ساحة للّعب» إلى «ساحة للقتال»؟ طبعا لسنا هنا في معرض التساؤل التافه حول أمر بَدَهيّ، فالذين عاشوا منا الجولات الأولى من الحرب صعقوا ذهولا مما بدا لهم آنذاك قطعانا من «القطط الوحشية» التي أفلتت في شوارع بيروت تغرقها بالموت والدمار، أم ترانا لم نشاهد سوى العصافير الوديعة ثم صعقتنا الحيرة والذهول حين رأيناها تنقلب قططا مفترسة بين ليلة وضحاها؟ كذلك لم نستطع أن نتخيّل كيف يمكن لتلك المواجهات والانفجارات التي بدت خفيفة لا تنطوي على كبير خطر أن تندلع حربا مدمرة واعمالا عدائية وقتالا وحشيا أعمى.

ألم تكن القطط الوحشية موجودة؟ واذا كانت حقا موجودة أمامنا كيف عميت عنها عيوننا؟ أيّ نوع من ساحات اللعب كانت ساحتنا، وساحة مَن كانت؟ عند أيّ المفترقات انقلبت من ملعب إلى مسرح عمليات؟ ألم نكن نحن، كما اعترف نزار، بدافع من قبليتنا العمياء الضيقة، «الذين رشسنا الحقد على شواطئها الزهرية... وقتلنا حريتها»؟ أم أن بعض القوى، وهو الافتراض الأرجح، قد غاظها أن ترى بجوارها «ملعبا» مزدهرا ومزهوا مرحا في آن معا فعمدت إلى استغلال نقاط الضعف فيه علّها تُسرّع تحوّله إلى «ساحة قتال» وبالتالي اندفاعه نحو الهاوية؟ ربما كانت «ساحة اللعب» بالوكالة هي الأجدر والأكفأ للوصول إلى «ساحة القتال» بالوكالة.

في هذا الفصل، وبكلام أكثر تحديدا، سنتطرق إلى ثلاثة أبعاد ذات صلة وذلك عبر توضيح العلاقة بين ما يعانيه المجتمع من انقسامات داخلية والتحولات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية الناشئة التي كانت تزيدها حدة من جهة وكيف كانت هذه العوامل بدورها تجد التعبير عنها في حركة التمرد الاجتماعي ومختلف أشكال العنف الجماعي من جهة ثانية: (١) ما هي الاضطرابات والفوارق، العموديّ منها والأفقيّ، التي ألْهبتها وزادتها

حدة التغيرات التي كان يشهدها لبنان خلال حقبته «الذهبية-المذهبة»؟ أيُّ الطبقات الاجتماعية والفئات والمناطق كانت مؤهلة للاستفادة من هذه اللامساواة والفوارق أو كانت معرّضة للمعاناة منها؟ (٢) ما هي المسائل والمظالم والمشكلات التي أثارت الغضب الشعبيّ حتى عبّأت الجماعات في تحركات من التمرد الجماعي؟ ما هي بالتحديد الاشكال التي اتخذتها هذه التعبئة داخل كل جماعة من الجماعات؟ بماذا اختلفت وكيف؟ هل كان التمرد نابعا حقيقة من الظلامات والفوارق الاجتماعية-الاقتصادية أم أن دوافع سياسية وايديولوجية كانت وراء تعبئته ولم يكن لها علاقة بالاسباب المحلية للاضطراب من اهمال وتقصير وحرمان وما اليها؟ (٣) واخيرا، متى ولماذا اتخذ الاضطراب الاجتماعي والتمرد على الظلم منحاه القتالي الأكثر حدة؟ وبصيغة أخرى متى ولأية أسباب بدأ العنف «المدني» يتشوّه ويتحول إلى لاتمدنية موصوفة؟

لا يحسبنّ أحد أن الاجابة عن هذه الاسئلة والتساؤلات مهمة سهلة بأي معيار من المعايير، فقد سبق أن دُرست وتمّ اشباعها بحثا وتوثيقا ونُظر اليها من مختلف الزوايا في دفق من الكتابات التي شكل لبنان محورا لها ولا يزال موضوعا جذابا. وعليه فانّ النية هنا ليست متجهة إلى اضافة تحليل شامل آخر يُضَمّ إلى عديد الدراسات والتحليلات التي سبقته وانما الهدف أكثر تواضعا، وبالتالي تحديدا، إذ إننا سنمحور جهدنا حول تلك السمات الأكثر إضاءة وتوضيحا للعناوين الكبرى لعملية الاستكشاف هذه، وبالتحديد مسألة الضحية البديلة وإعادة تجذير الفئوية الطائفية والانجراف نحو العنف اللاتمدني.

درجت منذ البداية على ترداد القول إن تاريخ النزاع الجماعي الدموي في لبنان كان دائما وإلى حد بعيد انعكاسا للتفاعل بين ناتج الانقسامات الداخلية من جهة وناتج الاضطراب الخارجي من جهة ثانية وهو تفاعل مزعزع للاستقرار دون شك. الانقسامات الداخلية هي، بطبيعتها، متأتية من الهوّة الثقافية الضاربة عمقا في الولاءات الطائفية والفئوية الحادة وفي سواها من الولاءات البدائية الانقسامية. إلى جانب هذه العوامل الانقسامية تأتي التحولات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية غير المتوازنة والتي كانت لها وطأة متغايرة وأحيانا تفاضلية على الاوضاع النسبية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

العوامل الخارجية هي أيضا مصدر خلاف وانقسام من وجهتين اثنتين: فالنزاع الاقليميّ المتمادي، مشحونا بالخلافات الايديولوجية والشخصية، لا يعدم أن يجد تربة خصبة وأذنا صاغية لدى الجماعات المهملة والمهمشة التي يصار إلى استخدامها أسافين للشقاق أو ذرائع للهيمنة السياسية او ممارسة النفوذ. كذلك فإن التحول الايديولوجي السريع في الانظمة المجاورة، أكانت قومية عربية أو بعثية أو اشتراكية أو اسلامية، أو عودة المقاومة الفلسطينية إلى النهوض بعد كبوتها، قد رفع من وتيرة الخلافات الطائفية والفئوية كما انه وفّر منبرا بديلا يضيف مزيدا من التوتر إلى الاضطراب الاجتماعي وتململ الجماعات الساخطة.

والأرجح أن العامل الأكثر اختراقا هو التحولات العالمية التي ولّدها اتساع رقعة المواصلات عن بُعد وتطور تكنولوجيا هذه المواصلات وانتشار سبُل الحياة الجديدة وافكارها والعمالة المتنقلة ونهج التسويق والاستهلاك اللذين تصعب مقاومتهما. هنا أيضا تختلف الفئات المحلية اختلافا بيّنا أكان في مقاومتها أو في تبنّيها لهذه التحولات التي قد تحمل تهديدا يطاول جوهر حياة الشعوب.

لطالما لعبت العناصر الخلافية في هذه الجدلية الداخلية/ الخارجية دورا مؤزما اضافيا حيال ما يعصف بالمجتمع من خلافات وهددت التوازن الدقيق بين فئاته ما جعل بالتالي الحكومات المتعاقبة تعجز، على رغم الجهود التي بذلها بعضها، عن مواجهة ما كانت تجلبه هذه الاضطرابات من توتر متصاعد وخلل خطير في التوازنات. طبعا لا شيء جديدا ولا غير مألوف في هذا النوع من التفاعل ولا في ما يحمله من المشكلات ذلك أن لبنان، كما بيّنا تكرارا، كان دائما يقع ضحية نتائجه المؤذية واحيانا المدمِّرة. أمامنا ثلاثة عناصر محدِّدة بارزة في هذا الاطار: قدرة البدائية اللبنانية على الانبعاث والصمود، استحكام التدخل الخارجي وثباته عنصرا مؤثرا، والميل الشديد إلى القتالية، فاذا نحن أضفنا بداية على هذه الانقسامات أصولا واستمرارا وطابَعا متغيرا استطعنا بدرجة أكثر فاعلية أن نقوّم تفاعلها مع العنصرين المحدِّدين الآخرين، وتحديدا الهيمنة الخارجية والعنف الوحشي أو اللاتمدني.

تطرف الخوف والاستياء

لا شك في أن العوارض المبكرة للتطرف في التعبير عن الاستياء وعدم الرضى كانت مرتبطة بالتغيرات السياسية الصاخبة في الدول العربية المجاورة، ولعلّ من أهم مفترقاتها استيلاء النظامين البعثيين الراديكاليين على الحكم في سوريا والعراق في العام ١٩٦٣. أما الهالة الناصرية فكانت لا تزال ذات موقع مؤثر على مدى الساحة العربية رغم ما علاها من غبار الخيبة اثر سقوط الجمهورية العربية المتحدة، وكان كبار الزعماء المسلمين، سعيا منهم لالتقاط بعض الوهج والجاذبية الشعبيين اللذين كانا لعبد الناصر، لا يزالون يظهرون له الولاء عبر طلب اللقاء به إكبارا للآمال التي كان الزعيم المصري يمثلها على صعيد القومية والوحدة العربيتين.

اذا نحن استثنينا محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي ليلة رأس السنة من العام ١٩٦١، فان حوادث الاضطراب السياسي والتمرد الجماعي بقيت، حتى العام ١٩٦٩ قليلة وغير قتالية نسبيا كما لم تكن على العموم انعكاسا للظلامات أو الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية. ومن اللافت أن يكون العدد الأكبر من أحداث الانتهاك السياسي (٢٢ حادثا) في فترة السنوات العشر تلك كان يتعلق بتعطيل بعض

الصحف عن الصدور أو مصادرتها أو بتوقيف بعض محرريها أو رؤساء تحريرها، وكل هذه الأحداث وقعت بين العامين ١٩٦١ و ١٩٦٣ يوم كان لبنان قد بات ملاذا للاجئين السياسيين اليساريين بمعظمهم والمنشقين عن نظامي القمع في كل من سوريا والعراق، وكانت صحافته الليبرالية المنفتحة هي أيضا قد باتت منبرا لتعبئة المعارضة. من هنا كانت القرارات الاتهامية والاحالة على المحاكمة لعدد من الصحف بما في ذلك تعطيل بعضها وتوقيف محرريها ورؤساء تحريرها أو مديريها المسؤولين بتهمة نشر مواد تمس الانظمة المجاورة أو تسيء إلى العلاقات مع هذه الانظمة. على سبيل المثال تمّ تعطيل صحيفة النهار على مدى عشرة أيام في الثالث من شهر أيار من العام ١٩٦١ لنشرها رسما كاريكاتوريا يصوّر لبنان ولاية سورية، كما عُطلت «الحوادث» في ٢٢ تموز من العام ١٩٦٣ لنشرها هي ايضا رسما كاريكاتوريا يسيء إلى دولة عربية. كذلك تعرضت الصحف ومحرّروها لاعتداءات مباشرة بحيث استهدفت سبعة انفجارات (من أصل اربعة عشر انفجارا وقعت في عقد الستينات) مكاتب ومؤسسات صحافية، ومن اصل حادثي اغتيال سياسيين وقعا خلال تلك الفترة طاول أحدهما (في ١٦ أيار ١٩٦٦) كامل مروة صاحب صحيفة الحياة ورئيس تحريرها.

كانت الاضرابات تحتل المرتبة الثانية من بين فئات الاضطراب السياسي، وقد نظم الطلاب نصف عدد الاضرابات المسجلة في تلك الفترة وكانت كلها مرتبطة بمسائل سياسية اقليمية فقد دعا، على سبيل المثال، طلاب الجامعة الأميركية في بيروت إلى الاضراب (في ١٨ كانون الأول ١٩٦٠) احتجاجا على اعتقال ثلاثة عشر من رفاقهم شاركوا في مظاهرة أحيت ذكرى استقلال الجزائر. ومنذ ١٣ آذار من العام ١٩٦٣ بدأ طلاب الجامعة الأميركية في بيروت يتظاهرون احتجاجا على انتهاك «قدسية» المخيمات الفلسطينية، اما المسائل الاكاديمية الصرف فكانت موضوع اضراب واحد فقط نظمه طلاب الجامعة اللبنانية في ١٦ شباط ١٩٦٥ وطالب المتظاهرون يومها بأن يضم مجمّع واحد من الأبنية الكليات الخمس المقترحة.

معظم الاضرابات العمالية قام بها عمال القطاع العام وموظفوه كعمال الموانئ البحرية ومعلمي المدارس الرسمية والمساعدين القضائيين وعمال الهاتف احتجاجا على انخفاض مرتباتهم وشروط العمل غير المنصفة أو الصرف من العمل بسبب تأسيس الاتحادات والنقابات العمالية، وفي هذا الاطار لجأ عمال الشركة العراقية للبترول (IPC) واساتذة الجامعة اللبنانية إلى الاضراب عن تناول الطعام احتجاجا على الصرف التعسفي. لم تكن مظاهرات الطلاب على العموم في تلك الفترة تعتمد المواجهة والعنف، وقد سارت مظاهرتان غير ايديولوجيتين مثلا دعت احداهما لاصلاح المناهج المدرسية في مدينة صور وإلى مساندة المعلمين في مطالبتهم برفع أجورهم، اما المظاهرات الخمس الباقية فكانت ذات طابع سياسي كدعم الفدائيين الفلسطينيين مثلا او احتجاجا على زيارة الاسطول الاميركي السادس أو وقوفا بوجه زيارة كان مرتقبا أن يقوم بها السفير الأميركي (دوايت

بورتر) إلى مدينة صور في السابع من شهر أيار من العام ١٩٦٧ .

وتيرة الصدامات المسلحة كانت خفيفة الوطء وكذلك كانت حدّتها فلا عددها كان كبيرا ولا حجمها، إذ من أصل الصدامات الاثني عشر التي اعلنت عنها قوى الامن الداخلي كان هناك سبعة صدامات ذات طابع عشائري تواجه فيها افرقاء محليون نتيجة خلافات اقطاعية في البقاع وبعلبك وعكار، أما الصدامات الخمسة الباقية فكانت سياسية وايديولوجية ومنها اثنان فقط عكسا خلافات سياسية داخلية وقعا بين حزبي الكتائب والسوري القومي الاجتماعي غداة الانقلاب الفاشل الذي قام به الأخير . أما الصدامات الباقية فكانت مواجهات بين الناصريين وخصومهم من بين تحالف البعثيين والشيوعيين . لكن صداما بعينه كان مؤشرا لما كان آتيا من بعده وهو الذي وقع في الكحّالة في الخامس من آذار من العام ١٩٦١ حين كان رتل من السيارات يعبر البلدة المارونية على طريق بيروت - دمشق ناقلا أحد الوفود لتهنئة عبد الناصر بالذكرى السنوية الثالثة لاقامة الجمهورية العربية المتحدة وقد تعرّض لهجوم من قبل مسلحي البلدة .

كل مظاهر الاضطراب السياسي الأخرى في أوائل الستينات كانت على صلة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة التي توسل فيها الحزب السوري القومي الاجتماعي الاستيلاء على السلطة ما حدا بقوى الأمن الداخلي أن تلاحق الهاربين من وجه العدالة وتوقفهم وتجردهم من السلاح وأن تحلّ الاحزاب التي لا تتمتع بوضع قانوني وأن ترحّل العناصر الخارجية المشتبه في أن لها دورا في المحاولة الانقلابية .

ما من شك في أن هزيمة العرب الصاعقة في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ كان لها، أكثر من أي حدث آخر، دور فاعل في ادخال تغيير جذري على صميم الجدلية المحلية والاقليمية والدولية من حيث طبيعتها والنتائج على حد سواء . برزت اسرائيل باعتبارها القوة العسكرية العظمى في شرق المتوسط وأعيد النظر كليا في ما كان يُعتبر توازن القوى الاميركي-المصري المسيطر تماما على المنطقة، ذلك أن الولايات المتحدة الاميركية، خلافا لدورها في أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦، لم تكن معنية مباشرة بنتائج هذه الحرب وعليه فان بامكانها الآن أن تلعب دور الحكَم الحيادي في ما أعقب الحرب من انهيار كارثي . لقد خلّفت هزيمة عبد الناصر المدوية وما أصاب الجيشين المصري والسوري اللذين أمضى البلدان أكثر من عشر سنين في بنائهما وتسليحهما، من الاذلال الساحق لهيبتهما شعورا بالمهانة والمرارة لدى الشعوب العربية يصعب وصفه . من هنا كان على الأرجح الدعم الشعبي الجارف الذي محضته تلك الشعوب المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركة تحريرية . لقد وجدت جماهير الشعوب العربية التي يتآكلها الغضب ومرارة الهزيمة أن في الكفاح المسلّح طهرا ومثالية هما أشبه بالترياق الذي يزيل طعم الذل ووطأة الانكسار .

أسابيع القلق وأشهر الغضب التي أعقبت «النكبة» الثانية أو ما سمّاه البعض النكسة

شهدت دعما شعبيا جارفا للكفاح المسلّح وحق الانسان المقدس بالعودة إلى ارضه ووطنه، وفيما كان اللبنانيون مجمعين على الاعتراف بهذا الحق والوقوف بجانبه فان هذا الاجماع لم يتوفر عندما أتى الأمر إلى كيفية «تنظيم» المقاومة المسلحة دون تعريض سيادة الدولة وأمن المواطنين للمخاطر، بل ان الخلاف حول هذه النقطة كان كبيرا وقد عبّر اللبنانيون الموارنة بشكل خاص عن تحفظهم الشديد والجديّ حيال العسكرة الفلسطينية وذلك على رغم الجو التحريريّ الصاخب الذي كان مسيطرا آنذاك. والحقيقة أن المشاعر القومية اللاهبة التي أطلقتها حركة المقاومة في عروق الشارع الشعبي وقد تحولت شبه ظاهرة بحد ذاتها، ضاعفت من المخاوف التقليدية لدى الموارنة في حين أن هذه المخاوف لم تكن موجودة لدى الشريحة الكبرى من اللبنانيين المسلمين على الأقل في المراحل الأولى. وكما سنرى لاحقا فان عمليات الانتقام الاسرائيلية ونتائجها المدمرة والمزعزعة للاستقرار لم تبلغ وطأتها درجة عدم التحمل إلا في اواسط عقد السبعينات وأواخره حين بلغ السيل الزبى لدى اللبنانيين الشيعة في الجنوب ما دفع بهم إلى التخفيف من غلوائهم في التضامن مع الحركة الفدائية الفلسطينية ودعمها.

في هذه الأجواء المحمومة لم يكن من شأن المسألة الفلسطينية أن تزعزع النظام السياسيّ في البلد وتدمر أسسه فحسب، وانما كان من شأنها ايضا أن زادت مصادر التطرف والراديكالية شحنا وانتهت إلى تحويل البلاد ساحة حرب بديلة. في أواخر عقد الستينات كانت الحكومة غارقة في سلسلة من الأزمات المتعلقة بالفلسطينيين ومقاومتهم المسلحة وحركتهم الفدائية وذلك في فترة كانت تشهد تحركا وتعبئة شعبيين ومظاهرات وتململا حول الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، ومنذ تلك الفترة رأينا، كما شرحت Helena Cobban بكثير من الاقناع، كيف أن خيوط السياسة اللبنانية الداخلية والمسألة الفلسطينية قد «تشابكت دون أمل بالفكاك» (كوبان ١٩٨٥ : ١٠٦). وهكذا، عندما أراد الراديكاليون من طلاب الجامعة الاميركية في بيروت الاحتجاج على زيادة الاقساط الجامعية أو على زيارة هنري كيسنجر المتعلقة بتسوية سلمية بين العرب واسرائيل كانوا يمارسون تكتيكا فلسطينيا، والحقيقة أن شريحة كبيرة من الطلاب آنذاك كانت تناصر «جبهة الرفض». كذلك الأمر عندما كان عمال المصانع يتظاهرون احتجاجا على التضخم وارتفاع كلفة المعيشة كانت شعاراتهم الشعارات الفلسطينية اياها، ، ثم لحقت بالركب القرى الشيعية التي رفعت الشعارات نفسها لتعبئة التحرك واثارة الغضب ضد الهجمات الاسرائيلية الوحشية على المناطق الجنوبية.

كما سنبيّن لاحقا فقد شكلت المناطق الجنوبية، وفيما بعد الضواحي الجنوبية لبيروت، تربة خصبة بشكل خاص للتعبئة التقدمية الراديكالية بين صفوف الشيعة الغاضبين والمهمشين، هذا مع العلم بأن مظاهر التسييس وارتفاع وتيرته كانت قد برزت قبلئذ بكثير في

المناطق الجنوبية. الحزب الشيوعي، مثلا، كان منذ الاربعينات قد شق له طرقا في بلدات جنوبية كبنت جبيل والنبطية ومرجعيون (راجع شرارة ١٩٩٦ لمزيد من التفاصيل)، أما المد القومي العربي والاشتراكي والبعثي خلال الخمسينات والستينات فقد وجد السبل مسهّلة لجذب المحازبين في المدن كصيدا وصور أكثر منه في سواها. معروف سعد والامام موسى الصدر هما أيضا اعتمدا في عقد الستينات على هذه الجماهير المستاءة اياها ولكن القليلة المبالاة لترسيخ زعامتيهما وشحذ تحركهما الاجتماعي (راجع عجمي ١٩٨٦، Norton 1987، حلاوي ١٩٩٢)، لكنّ الصدى الأشد وقعا لدى الجماهير الشيعية المكتوية آنذاك بنار الحرمان والاهمال كان لنداء التحرير المتصاعد مع صوت المقاومة الفلسطينية، فالستراتيجية السياسية لهذين الفريقين، على الأقل آنيا، كانت واحدة نبعا ومصبا.

اشتدت وتيرة التفاعل بين الاضطراب الداخلي والضغوط الخارجية في أوائل السبعينات وزادت حدتها حتى باتت تنطوي على ميل قتالي خطير، وقد بدا التوتر الداخلي أوضح ما بدا في اتساع هوة الخلافات ضمن حكومة الرئيس فرنجية التي كانت أبعد من مجرد خلاف سياسي عادي ومألوف بين وزيرين او قطبين سياسيين في الحكومة. كان الرئيس ينحو بسياسته منحى اقطاعيا وتنفيعيا وهو نهج حال دون استجابته المطالب الاصلاحية التي حملها إليه بعض أعضاء «حكومة الشباب»[٤] التي شكلها في مستهل عهده، أما مظاهر الازدهار الاقتصادي وخصوصا انتعاش حركة البناء وتزايد استيراد الكماليات فقد غطى عليها ارتفاع نسبة التضخم النقدي وتزايد الشكوى الاقتصادية لدى الطبقات الفقيرة.

ما كانت كل هذه العوامل لتبلغ نقطة الخطورة لو لم تدخل عليها الضغوط الخارجية بما لها من الفعل المؤثر، ومن بين تلك الضغوط ثلاثة كانت أشد وطأة من سواها. أولا، إن الانظمة العربية المجاورة باتت، في مواجهة ذيول نكبة العام ١٩٦٧ وترسّباتها، أشد صخبا وتطرفا. ثانيا، كانت منظمة التحرير الفلسطينية الناشئة لا تزال تسبح في أشعة شمس التحرير ومثاليتها رافعة صوتها كحركة تحريرية وكان هذا الصوت يخترق جموع الطبقات المحرومة وعديد السياسيين الغاضبين وجماهير الطلبة الصاخبة والمتحمسة وكان وقعه صارخا ومدويا. ثالثا واخيرا، جاءت الضغوط الأشد عبئا والأكثر وقعا من الجنوب، على جاري العادة، فكانت الغارات الاسرائيلية الانتقامية ردا على العمليات الفدائية تأتي (دائما أكبر واوسع تدميرا ولا تتناسب مع حجم العمل الفدائي) لتدمر المناطق والقرى الجنوبية وتوسّع بالتالي اطار الهجرة الجماعية من تلك المناطق الآخذة بالفراغ من سكانها فيما كانت الملاجىء الآنية و«الموقتة» في الضواحي الجنوبية لبيروت تزدحم باللاجئين. في أوائل العام ١٩٧٠ جاء في تقرير لمحافظ الجنوب أن العدد المقدّر للمهجرين من مناطق الجنوب يبلغ ثلاثة وعشرين ألفا، ومع هذه الحركة التهجيرية الجارفة بدأت الفجوة تتسع بين القلة الميسورة القادرة وبين جماهير الحرمان والمعاناة.

ليس من ضمن نطاق هذه الدراسة الدخول في بحث الاطار الكامل لما تركه إنشاء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ من وطأة على المجتمع اللبناني أو في دورها المباشر في اشعال الحروب والأعمال العدائية في المنطقة وتوسيع أطرها وتكبير حجمها، فقد سبقنا إلى ذلك كتّاب كثيرون أبلى فيه معظمهم بلاء حسنا(٥). لكنني أودّ أن أسجّل هنا، عبورا ولكن تحديدا، الستراتيجيات التوسعية التي انتهجتها اسرائيل باعترافها وخصوصا كيف تمكنت من بناء أكبر ترسانة من تكنولوجيا التدمير البشري وأحدث ما بلغته آلات القتل والتهديم من التقنية، مدعمة بتمجيد الارهاب والانتقام والثأر باعتبارها قيما معنوية مقدسة لهوّيتها الوطنية وبمفهوم شعبها. لقد طالما فسّرت اسرائيل الاعتداء وبرّرته على أنه «عمليات انتقامية» ذات ضرورةحيوية لأمنها القومي ولبقاء الدولة، ولا غرو ففي اسرائيل كل شيء واي شيء يجد تبريره متى تعلّق الأمر بالبقاء والأمن اليهوديين. كل سياسات اسرائيل، من الهيمنة الاثنية الكاملة والتميز الفاضح بين اليهود وغير اليهود مرورا بانتهاك حقوق الانسان عربيا كان او من أقليات أخرى، وصولا إلى حملات الارهاب والاعتداءات الاستفزازية، كلها تعتبرها اسرائيل شرعية على هذا الأساس. موشي شاريت، أحد أبطالها العسكريين الكثر، كان واضحا وصريحا في هذا الاطار ولم ير ضرورة لوزن كلماته أو تخفيف وقاحتها حين كتب في مذكّراته يقول: «... الأعمال الانتقامية بمثابة نبض الحياة في العروق... هي التي تبقي عصب شعبنا وجيشنا مشدودا ومتوترا... تلك السلسلة الطويلة من الاحداث والمعارك التي افتعلناها افتعالا... والمواجهات والصدامات التي أشعلنا فتيلها لتتفجر». (كما وردت في Rokach 1980: 7). وقد ذهب أبعد من ذلك حين عدّد أهدافا ثلاثة مرجوّة من كل هذه الاعتداءات المقصودة وهي تحديدا دفع الدول العربية الضعيفة إلى المواجهة، والقضاء على معنويات شعوبها، وتشتيت الشعب الفلسطيني.

انشاء دولة اسرائيل، في جوهره والصميم، لم يقم ولم يستمر ولا وجد مبررا لبقائه إلا عبر انتهاك حقوق الآخرين والتضحية بها وبهم. منذ بدأت تبني وجودها عمدت إلى قطع الأوصال التي تربط فلسطين شمالا ببقية العالم العربيّ وإلى سدّ طرقها الاقتصادية والتجارية إلى افريقيا العربية وإلى تدمير الاقتصاد في الجنوب اللبناني. وفي اطار عملياتها التوسعية لم تتوان في الاعتداء الوحشيّ على العديد من القرى بغية ضمّها عنوة وعنفا، وفي هذه المعمعة اقتلعت اسرائيل أكثر من مليون ومائتي ألف فلسطيني من ديارهم وشردتهم من قراهم وبيوتهم. في العام ١٩٤٨ كان يسكن في الأرض التي تسمى اليوم اسرائيل ما يقارب التسعمائة ألف فلسطيني تمّ تهجير ما يقارب السبعمائة والخمسين الفا منهم (Masalla 1997: 21)، كما تمّ تهجير سبعة عشر ألفا من البدو من منطقة النجف إلى مصر في العام ١٩٤٩ ثم ألحق بهم ألفان وسبعمائة إلى غزة بعد مرور عام واحد. في حرب العام ١٩٦٧ جرفت عمليات التهجير ٣٤٠٠٠٠ ثم ألحقت بهم اسرائيل ١٢٥٠٠ بعد فترة وجيزة (لهذه

الارقام وسواها راجع Harris 1956: 109، زريق ١٩٩٧ : ٢٤ - ٣٠). لقد أعطى قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة اسرائيل ٥٥٠٠ ميل مربع من ارض فلسطين، وفي العام ١٩٥٥ كانت قد التهمت ثمانية آلاف ميل مربع إلى أن قفز هذا الرقم بعد حرب العام ١٩٦٧ إلى ثلاثين ألف ميل مربع (Petran 1987: 66).

يقف لبنان، طبعا، على طرف نقيض تماما لكل ما تمثله اسرائيل كدولة دينية أحادية تقوم على العسكرة الدائمة التعبئة، فالمشاركة والعيش المشترك في لبنان أتاحا مجالا مفتوحا للتعددية الطائفية وغير الطائفية ما جعل لبنان يشكل، من هذا المنطلق، نموذجا نقيضا مقلقا وكان ميشال شيحا بين رجال الطليعة من اللبنانيين الذين أعلنوا محذرين أن مجرد وجود لبنان يشكل بحد ذاته تهديدا للنموذج الاسرائيلي (شيحا ١٩٦٤ : ١٢٤). على الأقل إن تبرير اسرائيل نفسها لأحاديتها الاثنية - الذي يعتبر التعايش بين الجماعات الدينية المختلفة مستحيلا - يصبح أمرا مرفوضا ولا يطاق.

رأينا كيف أن لبنان، منذ مطالع تاريخه، كان ملجأ وملاذا لمجموعات من المضطهدين والهاربين والمنشقين والمهجرين، كما كانت ديمقراطيته المفتوحة واقتصاده الحر وصحافته التي لا سلطة رقابية فوق رقبتها موضع غيرة وخوف في آن معا من قبل الانظمة الأحادية المجاورة، والأهم من كل ذلك أن لبنان انتهج سياسة مسالمة حيال أمنه الوطني ومن الواضح أنه كان أقل دول المنطقة عسكرة وتسلّحا، ذلك أن جيشه من العسكريين المحترفين البالغ عديدهم تسعة عشر ألفا والمزوّد بما لا يزيد على المائة دبابة والمائة والخمسين مدفعا ومضادا للطائرات وقوة جوية من أربع وعشرين طائرة مقاتلة وقوة بحرية من خمسة قوارب مراقبة كان أشبه بقوة عسكرية رمزية لا تشكل تهديدا لأحد (راجع هنف ١٩٩٣ : ١٦١).

على هذا الصعيد بالذات ينتصب لبنان نقيضا كاملا لما تمثله اسرائيل من تمجيد للقوة العسكرية ولاعتبارها أن الجندية هي السبيل إلى الهُوية الوطنية وإلى تثبيت المجتمعية السياسية، فلبنان ما قبل الحرب العبثية لم يكن يفرض الخدمة العسكرية الالزامية ولا كان عسكريوه من مختلف الرتب يتمتعون بوضع اجتماعيّ متميّز يجعل منهم مثالا يغري خريجي الجامعات والاجيال الشابة الباحثة عن مهنة لمستقبلها بأن تختار الجندية مهنة مرتجاة ذلك أن الجندية لم تكن يوما أمنية الشباب اللبناني اذ إن الكثرة الساحقة من المتطوعين كانت دائما من الطبقة الأكثر حرمانا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا.

كان بعض اللبنانيين متمسكين بحياد بلدهم وموقفه السلميّ إلى درجة اعتبار «قوة لبنان تكمن في ضعفه» وهو أقرب إلى الموقف الدبلوماسي المناور الذي اعتبر أصحابه أنه يصون أمن البلاد في غياب القدرة العسكرية الحامية والمدافعة، خصوصا أن الضمانات الدبلوماسية طالما أثبتت فاعليتها في حماية الحياد اللبناني عبر تاريخ البلد وقد كانت حدود اسرائيل مع لبنان، على الأقل حتى اواسط الستينات، أكثر حدودها سلاما ذلك أن اسرائيل

اعتبرت لبنان أقل جيرانها عدائية لها. كذلك فان الدول العربية أبدت احترامها لقرار لبنان عدم المشاركة العسكرية في النزاع مع اسرائيل، هذا على الأقل ما أعلن عنه في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في العام ١٩٦٤. أما مؤتمر الخرطوم الذي عقد بعد ذلك بثلاثة اعوام فقد أكد هو أيضا هذا الموقف العربي حيال لبنان حين قرر أن العمل الفدائي الفلسطيني يمكن أن ينطلق من الاراضي الاردنية والسورية والمصرية وقد استثني لبنان من ذلك استثناء صريحا.

لكنّ اسرائيل، بسياستها التوسعية الطويلة المدى ومحاولاتها المستمرة زعزعة استقرار دول المواجهة الواهية أصلا والتي تعصف بها الخلافات على أتفه المسائل، استطاعت أن تغيّر كل هذه المعطيات وبذلك لم يكن مفر من الانجرار إلى معمعة النزاع. كان اتفاق القاهرة للعام ١٩٦٩ قد نص على خطوط عريضة واضحة كما وضع للعمليات العسكرية الفلسطينية حدودا مع التشديد على ضرورة التزامها من قبل المقاومة، فقد ورد في الاتفاق مثلا أن على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية «أن تنسق» مع الجيش اللبناني «شرط عدم المس بالسيادة الوطنية للبنان على أرضه». لكن كل هذه الشروط، وككل ما سبقها من اتفاقات والتزامات، لم تكن سوى كلام فارغ على الورق، ذلك أن الفلسطينيين شعروا في ذلك الجو الصاخب والمتأجج بالمشاعر التحريرية «بأن لهم ملء الحرية في التعبير عن مشاعرهم القومية» كما جاء على لسان (109 :1985) Helena Cobban، ومن هنا بات الصدام بالجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي امرا لا مفر منه.

الحلقة الأولى في مسلسل هذا النوع من الصدامات وقعت في العام ١٩٦٤ عندما أوقفت عناصر من الشعبة الثانية في الجيش عددا من الفدائيين الذين كانوا يحاولون التسلل عبر الحدود إلى اسرائيل وقد مات أحد عناصر تلك المجموعة (جلال كعواش من سكان مخيم عين الحلوة قرب صيدا) خلال فترة اعتقاله وأعلنت قوى الأمن أنه مات انتحارا. رفض الفلسطينيون طبعا وجمهور مناصريهم المتعاظم من اللبنانيين هذا الادعاء واتهموا الحكومة بتعذيب الموقوفين فانفجرت المظاهرات الصاخبة استنكارا واحتجاجا. بعد هذه الحادثة بفترة وجيزة تم توقيف ياسر عرفات وعدد من مساعديه وأبقوا موقوفين على مدى أربعين يوما بتهمة التسبب في مواجهات بين لبنان واسرائيل نتيجة عمليات غير مضبوطة قامت بها حركة فتح وهكذا، منذ العام ١٩٦٥، راحت هذه الاحداث المتفجرة تتكرر هنا وهناك حتى باتت متوقعة في أي وقت. لا أحسبنا في حاجة هنا إلى سرد الوقائع المعروفة وكيفية تصاعد تلك المواجهات والمعارك[٦]، لكنّ حقيقتين على قدر كبير من الأهمية لا بد من التشديد عليهما في هذا الاطار هما الجهد الذي لم ينفك الفلسطينيون يبذلونه لتثبيت قاعدة عملياتهم العسكرية في لبنان وتوسيع مدى هذه العمليات والطابع المتصاعد وتيرة وحجما لغارات اسرائيل الانتقامية.

مرة أخرى يتبيّن كم ان حرب الأيام الستة قد شكلت مفترقا دقيق الخطورة، ذلك أن عمليات حركة فتح داخل لبنان حتى ما قبيل حرب العام ١٩٦٧ اقتصرت إلى حد كبير على تمرير عناصرها الفدائية عبورا من سوريا إلى اسرائيل، لكن عندما تراجعت أعمال المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة حتى تلاشت في العام ١٩٦٨ نقلت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدة عملياتها إلى جنوب شرق لبنان وما لبثت تلك المنطقة التي دفقت اليها أرتال المسلحين من الفلسطينيين أن استحقت بجدارة اسم «فتح لاند» الذي بات عنوانا شهيرا لها، أما الطرق الجبلية المحاذية التي كانت تعبرها الامدادات والذخيرة فقد أطلق عليها اسم «خط عرفات» في اشارة واضحة إلى «خط هوشه منه» المعروف. ومنذئذ لم تعد دورة العنف تتوقف.

أصبحت الوتيرة واضحة ومعروفة إذ إن الغارات الاسرائيلية الانتقامية، أكانت نتيجة عملية استفزازية أو لم تكن، جاءت دائما أكبر وأوسع وأكثر وحشية وتدميرا بما لا يقاس مما يفترض انها رد عليه، فعندما كان أحد الكيبوتزات القريبة من الحدود يتعرّض للقصف كانت اسرائيل ترد بتدمير قرى بكاملها بالمدفعية الثقيلة. في ٢٨ كانون الأول من العام ١٩٦٨ أطلق فدائيون فلسطينيّون صواريخ على طائرة اسرائيلية كانت متوقفة على أرض مطار أثينا فما كان من الاسرائيليين إلا أن أنزلوا وحدات من الكوماندوس في مطار بيروت الدولي قامت بتفجير الاسطول الكامل لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية التي كان عدد طائراتها الرابضة على ارض المطار ثلاث عشرة طائرة.

في هذا الهجوم الانتقامي الوحشي والمدمّر كما في سواه من الغارات كان هدف اسرائيل اجبار الحكومة اللبنانية المترددة على الحد من حرية الفلسطينيين المتزايدة في شنّ هجماتهم الفدائية انطلاقا من لبنان، ولكن النتيجة كانت دائما تأتي عكس ذلك، فاستهداف اسرائيل المدنيين اللبنانيين الابرياء في القرى والبلدات الجنوبية لم يؤد إلا إلى اثارة المزيد من الغضب الشعبي الذي كان يتحول بدوره تضامنا مع الفلسطينيين ودعما لهم ويتسبب بالأزمة الحكومية تلو الأزمة.

في العام ١٩٦٩ حاول الجيش اللبناني دون جدوى أن يجبر المسلحين الفلسطينيين على الانسحاب من القرى الحدودية تجنبا لاعطاء اسرائيل الذرائع التي تستخدمها تبريرا لاعتداءاتها، وكانت المقاومة الفلسطينية تستمد قدرتها على القيام بعملياتها العسكرية من الدعم الذي كانت تقدمه قوات «الصاعقة» السوريّة بمعظم مسلّحيها وبكامل عتادها وعدّتها. وفي مواجهاتهم المتكررة مع الجيش اللبناني كان الفلسطينيون يحققون دائما ما يبتغون وقد استطاعوا إحكام قبضتهم على مخيمات اللاجئين، والأهم من ذلك أن التحالف بين الفلسطينيين (خصوصا جبهة جورج حبش الشعبية) واليسار اللبناني أثبت فاعلية مدهشة في جلب الدعم الكامل من السياسيين المسلمين المتمردين على الحكومة. جدير بالتذكير هنا

أن كمال جنبلاط، وزير الداخلية في الأشهر الأخيرة من رئاسة شارل حلو التي أثقلتها الأزمات، أعلن في شهر كانون الأول من العام ١٩٦٩ أن الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزبي الطاشناق والهنشاق الأرمنيين بامكانها أن تستأنف نشاطها وبذلك أصبحت كل تلك الاحزاب، التي كانت منحلة، وقودا يمكن استخدامه في تأجيج عمليات التعبئة.

جوا مثاليا كان هذا الجو لبلوغ المقاومة الفلسطينية مرتبة عالية من الشعبية باعتبارها جسر العودة إلى الهوية القومية الضائعة والوسيلة الناجعة للقضاء على الظلم واللامساواة، وفي الوقت الذي كانت الولاءات الأخرى من قومية عربية وايديولوجية تتعرض للنسف أو التهميش كانت مثالية النضال القومي وانكار الذات مصدرا للزهو والافتخار الجماعيين. ولعلّ التحول الكبير اللافت في هذا المجال هو الذي طرأ على صورة اللاجئ الفلسطيني ووضعه، فالمفاهيم والمشاعر الساطية في مخيمات اللاجئين والتي كانت مثقلة بمشاعر العداء والمرارة والذل جاءتها موجة من المعنويات قلبت هذه المشاعر رأسا على عقب واذا بجيل الشباب في تلك المخيمات، بعد أن كان ضحية التهميش والاذلال ربما أكثر من سواه من اللاجئين، يجد نفسه في موقع يُحسَد عليه. كان ضعيفا خائفا شبه مرذول يُعامَل بمزيج من الشفقة والاحتقار، وها هو الآن يضرب الارض بقدميه واثقا من نفسه يكاد يشارف حدود العجرفة.

كانت المخيمات الفلسطينية منتشرة في مواقع ستراتيجية ونقاط تقاطع مهمة بين المدن والمناطق الأخرى وكانت بذلك قادرة على اعاقة مجرى الحياة اليومية بسهولة بحيث تتحول مصدر خوف وفوضى وانهيار في الانتظام العام. وهذا بالفعل هو ما فعلته تلك المخيمات متجاهلة كل ما جلبته من الخراب والدمار على البلد المضيف الذي طالما تعاطف مع قضاياها وتعاون معها حيال حاجاتها التنظيمية واللوجستية التي كان لا بد منها لحركتها الثورية. كانت انتهاكاتهم تعسفية مؤذية تتوسل التهويل والرعب عبر اقامة الحواجز في الطرقات واحتجاز الاشخاص والخطف العشوائي الذي كانوا يبررونه متذرعين باتهام المخطوف بأنه يشكل خطرا على أهداف الثورة ومُثلها. كذلك كانوا يحتلون منازل الناس وأملاكهم ويصادرون المقتنيات ويسطون عليها ويفرضون الخوّة وكثيرا ما انتهكوا حقوق المواطنين الأبرياء.

اللبناني العاديّ، ممن لا يحملون همّا ولا يطيقون معاملة كهذه حتى لو جاءتهم من القوى الشرعية المولجة الحفاظ على الأمن والنظام، عصف به الغضب وشعر بالمهانة حين وجد نفسه مضطرا للخضوع لهيمنة اللاجئ الفلسطيني وارهابه، وقد شعر بعض اللبنانيين والموارنة منهم على الأخص الذين كانوا أصلا مثقلين بالحنق والاستياء من اتفاق القاهرة وما تضمنه من النصوص بأنهم بلغوا حالا لم تعد تطاق. اذا كانت الدولة باتت عاجزة عن حماية

مواطنيها فان من حق هؤلاء المواطنين أن يتولوا هذه المسؤولية بأنفسهم ومن باب أولى طبعا أن يتولوا الذود عن كرامة بلادهم المنتهكة وسيادتها المعتدى عليها. ما أشبه المظلوم بالظالم، فها هم اللبنانيون كالفلسطينيين لا خيار أمامهم سوى أن يأخذوا زمام مصيرهم بأيديهم، وما هي إلا فترة وجيزة حتى أصبحت الميليشيات الخاصة والمنظمات شبه العسكرية، كما سنرى لاحقا، ضرورة مسلّما بها للزعماء والقادة السياسيين.

في العامين ١٩٧١ و ١٩٧٢ بلغت الانتهاكات التي ارتكبتها الفصائل الفلسطينية، بحسب ما ورد في تقارير المخابرات العسكرية اللبنانية، أوجا أحصت معه تلك التقارير سبعمائة وسبعة وثمانين انتهاكا كان أكثرها، كما يتبيّن في الجدول ٧/ ١، نقل الاسلحة والمتفجرات، خطف المدنيين، اقامة الحواجز ونقاط التفتيش على الطرقات وفي شوارع المدن وسواها.

في اواخر عقد الستينات بدأت أعمال العنف تتغيّر تواترا وشكلا، فبموازاة الانتهاكات المذكورة اعلاه وأحيانا معها في الآن عينه كان نمط العنف يزداد تركيزا وتوجيها محددا بخلاف ما أكده Winslow الذي اعتبر أنه كان عشوائيا ومتقطعا (Winslow 1996: 172). الاصطدامات القبلية التي كانت مألوفة في أوائل الستينات لم تعد موجودة في أواخر العقد ذلك أن كل المواجهات المسلحة بين المدنيين وقوى الأمن كانت اما ناتجة من محاولات قوى الأمن فرض سيطرتها على الفصائل الفدائية الفلسطينية أو ردا مباشرا على الاحتجاج ضد هذه القيود، ثم إن هذه الصدامات لم تقتصر على بيروت وضواحيها وانما امتدت إلى مناطق أخرى.

في أواخر عقد الستينات بلغت المواجهات بين قوى الأمن والفدائيين الفلسطينيين ذروتها اذ إن العام ١٩٦٩ وحده شهد ثلاثا وثلاثين مواجهة، واذا قيست تلك المواجهات بما سقط فيها من ضحايا يتبين كم ان المنحى القتالي فيها كان يزداد حدة. كذلك تبين من مجرى الأحداث أن التدخل والتحريض الخارجيين كانا أيضا في تزايد لم يعدم المراقبون الدليل عليهما. حتى المظاهرات التي كانت تبدو تحركا سلميا للاحتجاج على ما تفرضه أو تحاول فرضه الحكومة من قيود على العمليات الفدائية كانت تُحرَف إلى مواجهات عنيفة. في سلسلة من المظاهرات المتزامنة في ٢٣ و ٢٤ نيسان شهدتها مدن طرابلس وصيدا وبعلبك وصور والنبطية لاقى خمسة عشر شخصا حتفهم وجرح الكثيرون، ولم تكن دائرة العنف لتكفّ عن الدوران فكانت مواكب الجنازات تستدرج المزيد من أعمال العنف وترفع من حدة التوتر. أعلنت حالة الطوارئ وتمّ تعطيل المدارس ومنعت المظاهرات، وفي الخامس من شهر أيار من العام ١٩٦٩ رحّلت الحكومة أكثر من مائتي بعثي بتهمة الاشتراك في أعمال العنف والاضطراب، وفي هذه الفترة أخذت الخلافات بين مختلف الفصائل الفلسطينية تنعكس في مواجهات ومعارك متقطعة فيما بينها.

الجدول الرقم ٧/ ١ : انتهاكات ارتكبتها منظمات فلسطينية ١٩٧١-١٩٧٢

نوع الانتهاك	١٩٧١	١٩٧٢	المجموع
حمل أسلحة ومتفجرات غير مرخصة	٤٤	٨٥	١٢٩
اطلاق نار في مناسبات مختلفة	٤٩	٥٤	١٠٣
مهاجمة مدنيين وتهديد ومحاولات قتل	٣٠	٣٠	٦٠
هجوم بالصواريخ على اسرائيل من الاراضي اللبنانية	٣٠	٣٤	٦٤
تسلل إلى مناطق عسكرية محظورة	٣٠	٣١	٦١
هجوم على مواقع للجيش وقوى الأمن	٢٣	٣٠	٥٣
تدريب لبنانيين وتسليحهم	٢٨	٢٣	٥١
توقيف مدنيين وخطفهم	١٧	٣٣	٥٠
عروض علنية للسلاح	٢٠	٢٣	٤٣
سطو مسلّح	٢٧	٩	٣٦
اطلاق نار على اهداف عسكرية لبنانية	٨	١٨	٢٦
اقامة نقاط لتفتيش السيارات	٣	١٦	١٩
قتل متعمد لمدنيين وعسكريين	٩	٩	١٨
عدم الامتثال للوقوف امام النقاط العسكرية	٩	٤	١٣
احتلال منازل مواطنين بالقوة	٥	٧	١٢
اقامة ابنية دون ترخيص	٦	٤	١٠
جمع مساهمات مالية بالقوة	٧	٢	٩
مهاجمة سلطات حكومية لبنانية	-	٨	٨
تفجير واستخدام متفجرات	-	-	٣
المجموع	٣٤٥	٤٤٢	٧٨٧

المصدر: تقرير مخابرات الجيش اللبناني، ٣ - ٧ - ١٩٧٣

في العام ١٩٧٣ خرجت الاجنحة الراديكالية الأكثر تطرفا في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض عضلاتها ومكامن قوتها على الأرض فاضحة ضعف الحكومة وعدم قدرتها على الامساك بزمام الامور، والأسوأ من ذلك أن التفكك السياسيّ في صفوف الحكم في لبنان لم يعد خافيا على اسرائيل خصوصا في فترة كان الوضع خلالها هادئا في القرى الحدودية وكان الاقتصاد في حالة ازدهار نسبيا. من هنا، ربما، كانت الغارة المغامرة الثانية التي شنتها

اسرائيل دون اي استفزاز مباشر على لبنان وعلى عاصمته تحديدا في العاشر من شهر نيسان من العام ١٩٧٣ والتي اغتال فيها الكوماندوس الاسرائيلي ثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين. هذا الهجوم الاسرائيلي الناضح بعناصر الاحراج ترك وطئا ثقيلا على الوضع عموما فاق بتأثيره الهجمات التي كان الجيش الاسرائيلي قد شنها في العام ١٩٧٢ وانهالت بسببه كل انواع الاتهامات والتجريم والفوضى والاضطراب الشعبي مشفوعة طبعا بسلسلة من الأزمات الحكومية.

هبّ الفلسطينيون الغاضبون يعبّرون عن حَنَقهم ويصبون جام غضبهم أنّى استطاعوا وبدرجة عالية من الصَلَف ضاربين عرض الحائط بكل اعتبارات الأمن الوطني اللبناني والقانون والانتظام العام. لم يكونوا بتصرفهم هذا يثأرون فقط لقادتهم الذين سقطوا على أيدي الاسرائيليين ولكنهم كانوا يعبّرون عن توجّسهم المتزايد من امكانية تعرّضهم لِ «التصفية»، والذي زاد هذا التوجّس خيفة، أو أعطاه ذريعة المبالغة، هو عدم اتيان الجيشَ اللبناني بأية حركة والصمت المطبق ل «الاشقاء» العرب وغض الطرف التآمري من قبل القوى الخارجية. كان لبنان في تلك الفترَة خصوصا بعد أحداث ايلول الاسود في الاردن في العام ١٩٧٠، قد أصبح المنطلق الوحيد الذي كان بامكانهم شن هجماتهم منه (بحماية اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت) بدرجة من حرية الحركة والاستقلالية النسبية[٧].

كان الفلسطينيون حريصين طبعا على تثبيت وضعهم في لبنان الذي بات مركز قوتهم الوحيد، ذلك أن هزيمتهم في الاردن تزامنت مع عاملي تغيير آخرين كبيري الأهمية هما تشديد نظام الاسد في سوريا قبضته على منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من جهة وافتتاح الرئيس السادات نهجه التصالحي مع اسرائيل من جهة ثانية. أما على الجبهة اللبنانية فكان الوضع الاجتماعي-السياسيّ ينفخ باتجاههم ريحا مؤاتية، وكان نشاطهم التحريري يلقى ترحيبا وصدى ايجابيا على الأقل لدى فئات ثلاث قوية النبرة وعالية الصوت في التعبير عن استيائها وهي فئة المهجرين والعاطلين عن العمل، وحركة الطلاب الراديكالية، وتلك المجموعات الحيوية النشاط من ابناء الطبقة الوسطى والانتلجنسيا الذين يحركهم الوعي الاجتماعي والمصلحة العامة ولكن النظام السياسيّ يسدّ في وجههم سبل المشاركة والاسهام في الاصلاح.

والحقيقة التي لا ريب فيها هي أن لبنان تلك الحقبة لم يكن فقط الملاذ الأخير للفلسطينيين، وانما كان بالاضافة إلى ذلك الأرض الخصبة الوفيرة الكرم في اعطائهم قاعدة الدعم الشعبي الذي كانوا ينشدون. كانت مخيماتهم الذائعة الصيت تحتل مواقعها الستراتيجية في معظم المدن الرئيسة وقد منحها اتفاق القاهرة «حقوقا» وصلاحيات تتجاوز قانون البلاد المطبق على سائر المواطنين وقد استطاع الفلسطينيون بسبب التعاطف الشعبي والتحالفات الداخلية أن يحولّوا هذه «الحقوق» إلى مزيد من حرية العمل والتحرك وإلى

التمادي في التصرف الاستقلالي البعيد عن الالتزام بالحد الأدنى من القوانين المعمول بها. كذلك تمت الاستفادة إلى أقصى الحدود من الاعلام اللبناني المتقدم والمنفتح ومن الشبكة الدبلوماسية اللبنانية. حتى ادورد سعيد وهو غير معروف بالكرم واتساع الصدر حيال تقويم ثقافة لبنان السياسية، وصف بيروت بأنها «بديل فلسطين» وذهب في هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك حين اعتبر الفترة اللبنانية من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية «الحقبة الاستقلالية الأولى من التاريخ الوطني الفلسطيني». (سعيد ١٩٨٣ : ٥ - ٨).

وتعميقا لموقعهم اللبناني وتثبيتا لمرتكزاته عمد الفلسطينيون إلى التحالف مع شرائح المجتمع الأكثر تطرفا والأعلى نبرة، والأهم من ذلك وربما الأخطر أنهم وسّعوا من مدى استغلالهم اتفاق القاهرة بحيث مدوا بساطه ليشمل بكرمه الجماعات الراديكالية الأخرى، ومعنى هذا في واقع الأمر أن كل التنظيمات الميليشياوية الأخرى، في لبنان بات بامكانها التذرع بالاسباب نفسها للتزود بالسلاح ونقله واستخدامه. ومنذئذ تحول لبنان، على حد تعبير كمال الصليبي، «برميل بارود مربوطا بفتيله الجاهز للانفجار» (١٩٧٦ : ٦٩). كان هذا المنحى القوي نحو العسكرة ظاهرا جليا في التصعيد المستمر والمتمادي الذي شهدته المواجهات بين الفلسطينيين والجيش اللبناني وكان أخطر ما في ذلك أنهم شنوا حملة ترهيب خاصة بهم.

أولى المواجهات المسلّحة الجدية والخطيرة بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية وقعت في شهر آذار من العام ١٩٧٠ في قرية الكحّالة المارونية الواقعة على الطريق الرئيسي بين بيروت ودمشق، وقد جاءت تلك المواجهة الناتجة دون ريب من الجو المحموم الذي كان سائدا لتجسد مثالا على ما كان آتيا من المواجهات التي كانت تبدو بنت ساعتها. فحين كان موكب فلسطيني مرافق لجثة أحد الفدائيين الذي قتله مهربو الحشيشة يعبر البلدة في طريقه إلى دمشق توقف رتل السيارات بسبب عرقلة السير ولسبب غير معروف وقع اشتباك بين جماعة الموكب من جهة وأهل القرية وافراد من الجيش من جهة ثانية خلّف قتيلين وعددا من الجرحى في صفوف الجانبين. في طريق العودة من دمشق أطلق مسلحو الموكب النار في الهواء حين كانوا يعبرون القرية باتجاه بيروت، وفي حين كان المقصود من اطلاق النار ارسال اشارة تحدٍّ لأهل القرية فقد اعتبرها هؤلاء هجوما عليهم كانت الشائعات قد أكدت أنه واقع لا محال بعد الحادث الأول. رد شباب القرية الذين كانوا متأهبين تخوفا فقتلوا عشرة فلسطينيين. بعد هذا الحادث اندلع قتال بين الكتائب والفلسطينيين ممتدا بنيرانه للمرة الأولى إلى مخيم تل الزعتر وضاحية الدكوانة ذات الكثافة السكانية المارونية، وفي تلك المعركة خطف بشير الجميّل ابن الزعيم التاريخي لحزب الكتائب وتمّ حجزه في المخيم المذكور. صحيح أن بشيرا أطلق سراحه بعد توقيفه حوالى عشر ساعات لكن هذه الحادثة استتبعت قتالا شرسا استمر على مدى اسبوع كامل ولم ينته إلا بتدخل مبعوثين

عربيين مصري وليبي وبعد أن خلف شكوكا عميقة وعداء مريرا بين الطرفين[٨].

من بين النتائج التي أدى اليها هذا الوضع تستوقفنا اثنتان خطيرتان، الأولى أن التطرف الفلسطيني والميل المتزايد نحو العسكرة أخذ يولّد انقسامات داخلية ويوسّع الفجوات بين فئات المجتمع، والثانية تتمثل بالتغيّر العميق الذي طرأ على اعمال العنف بطابعها وحجمها ومدى اتساعها على السواء. أخذت كل أشكال التمرد الجماعي التي غالبا ما كانت تبقى ضمن حدود معينة تنقلب إلى مواجهات عدائية، كذلك بدأت المظاهرات في الشوارع والخلافات الشخصية والقبلية تُحرَف عن أسبابها الأولى وتحوَّل إلى معارك طائفية وفئوية. لم يعد التجاذب والاستقطاب الحادّان بين افراد النخبة الحاكمة خفيين على أحد منذ شهر آذار من العام ١٩٧٠، ففيما كانت الكتائب وحلفاؤها التقليديون يشددون على ضرورة التزام الفلسطينيين كل ما نص عليه اتفاق القاهرة من بنود وقيود كان العديد من القادة المسلمين السنّة وفي معيّتهم كمال جنبلاط وحلفاؤه اليساريون مترددين في فرض أية قيود على النشاط الفدائي. تخوّف الكتائب من تعاظم درجة العسكرة لدى الفلسطينيين كان في محله وله مبرّره ذلك أن الشحنات المتتالية من السلاح الثقيل الآتية من ليبيا وسوريا والعراق كانت قد تحولت المخيمات الفلسطينية إلى قواعد عسكرية بالمعنى الكامل للكلمة، من هنا فقد رفعت الكتائب من وتيرة مواجهاتها مع الفدائيين وذلك بدعم غير معلن من قوى الامن اللبنانية ومن الشعبة الثانية في الجيش اللبناني.

أقف عند هذه النقطة وقفة وجيزة نظرا لكونها، بالعديد من سماتها المعروفة، كانت قد أصبحت لازمة تتكرر في معظم الحالات المماثلة: وضع سياسيّ حائر ومتقلب يبعث على مواجهة عنيفة بين فريقين ثم تأتي التفسيرات والأسباب وكيف بدأت المواجهة ومن أشعل فتيلها متناقضة بتناقض مصادرها. في هذه الحالة ادّعى الفلسطينيون أنهم تعرّضوا لكمين مدبّر فيما قال الكتائبيون إنهم لم يطلقوا النار إلا دفاعا عن النفس، أما الذين لم يكن لهم دخل في المعركة فعزوا افتعال الحادث إلى عملاء مخربين مجهولي الانتماء وفي حال القاء القبض على بعض المقاتلين سرعان ما يعاد اطلاق سراحهم على أنهم «عناصر غير منضبطة». لكن أيا كانت المبررات والتفاسير فان سقوط الضحايا على هذا الجانب أو ذاك لا يلبث أن يشعل دورة جديدة من القتال أكثر عنفا ودموية، وحين ينجح التدخل الخارجي في الوصول إلى اتفاق لوقف اطلاق النار يتبيّن بعد حين أنه لم يكن أكثر من استراحة يعمد خلالها المحاربون إلى استعادة أنفاسهم استعدادا لدورة أخرى من القتل وسفك الدماء.

منذئذ راح التوتر والعنف يتخذان منحى أكثر شدة وتكرارا على كل المستويات الاجتماعية، الفلسطينيون مستمرون بعملياتهم الفدائية والهجمات الاسرائيلية الانتقامية تتزايد عددا ووحشية ويزداد بذلك الضغط على الجيش اللبناني للتصدي للفدائيين. منذ العام ١٩٦٥ كانت الحوادث بين الجيش والفدائيين قد بدأت تتكرر ومنذ البداية كانت القدرات

المتوفرة للجيش وقوى الامن أقل بكثير مما يحتاجان إليه لمراقبة الحدود الطويلة مع سوريا مراقبة فعالة أو للسيطرة على النشاط الفلسطيني داخل المخيمات أو عبر الحدود الجنوبية، هذا اذا توفرت النية للقيام بهاتين المراقبة والسيطرة. حتى القيود التي نص عليها اتفاق القاهرة لم يكن بالامكان الزام الفلسطينيين بتنفيذها تحت وطأة الخلافات والانقسامات الحادة في صفوف الحركة. وعلى سبيل المثال فان الحكومة منعت في شهر أيار من العام ١٩٧٠ منظمة التحرير الفلسطينية من اطلاق الصواريخ عبر الاراضي اللبنانية ومن حمل السلاح ونقله في القرى والبلدات اللبنانية، وفيما رضخت حركة فتح ومنظمة الصاعقة لهذا الاجراء رفضته الجبهة الشعبية التي كانت أصلا قد اعلنت رفضها اتفاق القاهرة. أما الأشد خطورة من كل ذلك فهو أن الحكومة اللبنانية، حتى اذا كانت قادرة ولديها النية والارادة للذود عن سيادتها وهو حقها وواجبها، لم تكن حرة في القيام بذلك تحت وطأة الضغوط التي كانت تنهال عليها من الدول العربية، المعتدلة منها والراديكالية على حد سواء.

لم يُكتب لامتحان الارادة والتصميم بين الجيش اللبناني والفلسطينيين أن ينتهي في مصلحة الجيش في كثير من الاحيان، وقد مرّ تصميم الرئيس فرنجية الصلب في التجربة منذ أسابيع عهده الأولى وحتى قبل تشكيله حكومته الأولى. ففي الخامس من شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٠ حطت في مطار بيروت الدولي آتية من بغداد طائرة تقل فصيلا من فدائيي جبهة التحرير العربية، وبما أن اتفاق القاهرة ينص على منع دخول المقاتلين الفلسطينيين الآتين جوا ويحصر دخولهم عبر البر من طريق سوريا فقد منع المقاتلون من النزول من الطائرة. وبعد نقاش حاد ومفاوضات صعبة ومتوترة أجبرت الطائرة على العودة إلى حيث انطلقت، لكن هذه الحادثة أظهرت مدى الضغط الذي يمكن أن تخضع له الحكومة اللبنانية اذا هي صمّمت على التمسك بحقوقها الشرعية، كذلك أظهرت كل المحاولات اللاحقة استحالة ترويض الفلسطينيين أكان بالقوة أو بالدبلوماسية ذلك أن كل المواجهات بينهم وبين الجيش انطوت على الكثير من المهانة نظرا لما كانت تنتهي إليه من فشل الجيش في اثبات مواقفه والقيام بواجبه.

لقد ثبت للعديد من المراقبين أن لبنان كان يعاني نتيجة التناقض بين منطقين يكاد يستحيل التوفيق بينهما: حق الفلسطينيين الطبيعي في الكفاح من أجل قضيتهم من جهة وحق الدولة اللبنانية وواجبها في الحفاظ على أمنها وسيادتها من جهة ثانية وكل محاولة للتوفيق بين هذين المنطقين كانت، بحسب تعبير John Cooley، أشبه بمن يحاول تربيع الدائرة.

امساك الدولة بزمام السلطة يتلاشى وينهار وبموازاة هذا الانحلال كانت الاحداث والمواجهات تتزايد عددا وحجما وخطورة، وقد أشرنا من قبل إلى أن أوائل السبعينات كانت قد بدأت تشهد تزايد المواجهات الكبيرة التي بلغ عددها ثلاثا وعشرين منذ ما بعد حرب العام ١٩٧٣ والغارة المذهلة التي شنها الكوماندوس الاسرائيلي على بيروت، لكن

هذا العدد قفز إلى ثلاث وثمانين مواجهة في العام ١٩٧٥ ثم تلاحقت تلك المواجهات بوتيرة متسارعة حتى بلغت مع اندلاع الاعمال الحربية مائة واحدى وسبعين (راجع -Wins low 1966: 175 - 78 للمزيد من التدقيق). حتى المظاهرات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية- الاقتصادية بدأت تتخذ منحى عنيفا تستحيل السيطرة على مجرياته وكان الطلاب يعلنون الاضراب بذريعة ارتفاع الاقساط فيما كانت البرامج الأكاديمية تتحول إلى حالات من الاضطراب والتوتر اللذين لا طائل تحتهما.

في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٣ نظمت مجموعات من الطلاب الراديكاليين مدعومة من جبهة الرفض اضرابا للاحتجاج على الزيارة الأولى التي قام بها هنري كيسنجر ضمن سلسلة زياراته التي أطلق عليها «دبلوماسية الخطوة خطوة» في العملية السلمية بين العرب واسرائيل. وفي طرابلس تحول اضراب الطلاب احتجاجا على ارتفاع كلفة المعيشة إلى مواجهة دموية مع قوى الأمن والشرطة وكغيرها من المواجهات أشعلت هذه الحادثة فتيل سلسلة متتالية الحلقات من المظاهرات التي تخللتها أعمال العنف. أما زيارة كيسنجر الثانية (شباط ١٩٧٤) فقد أثارت مواجهات أكثر تطرفا وعنفا وأوسع رقعة ذلك أن اضراب الطلاب الذي تم تنظيمه لهذه الغاية تحول إلى معارك متقطعة ومواجهات دموية بين المتظاهرين وقوات الأمن ولم يكن مصير المظاهرات الطلابية الأخرى أفضل حالا ذلك أن الاضراب العام الذي دعوا إليه مطالبين باصلاح الجامعة اللبنانية ورفع المستوى الاكاديمي فيها انتهى هو أيضا بمواجهات دموية مع قوى الأمن الداخلي.

وعلى المنوال نفسه فان احتجاج العمال على تدني أجورهم وارتفاع كلفة المعيشة وشروط العمل وتعديل قانونه، كل ذلك وضع في الخانة السياسية ومن ثم تحوّل إلى اعمال عنف ومواجهات مع قوات الامن والشرطة. من أوضح الدلائل على التغيّر الذي طرأ على نوعية العنف وطبيعته ظهور بعض الاعمال الارهابية التي لا علاقة لها بما كانت تشهده الساحة الداخلية من خلافات وتوتر، وكان يصحب هذه الأعمال انتشار منظمات تخريبية وجماعات منشقة كانت تعلن مسؤوليتها عن تلك الأعمال الارهابية. في الثامن عشر من شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٣، مثلا، دمرت انفجارات في البحر قرب الشاطئ اللبناني شبكة الكابلات البحرية بين بيروت ومرسيليا جنوب فرنسا وكانت النتيجة انقطاع الاتصال بين لبنان وكل من البلدان الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية، وفي اليوم نفسه هاجمت مجموعة من المسلحين الاعضاء في ما يسمى المنظمة الشيوعية العربية مقر «بنك أوف أميركا» واحتجزت موظفيه وزبائنه كرهائن وكان من ضمن ما طالبت به لاطلاقهم فدية من عشرة ملايين دولار لدعم المجهود الحربي العربي.

في خريف العام ١٩٧٤ كان الوضع الامني يزداد تدهورا ويتبعه في ذلك الانتظام العام بحيث أصبحت الانفجارات والسطو والسرقات والخطف اعمالا شبه يومية، وكان لافتا في

تلك الفترة أن أعمال الخطف كانت تستهدف السياسيين العرب الذين كان يصادف وجودهم في لبنان دون السياسيين اللبنانيين. فالاغتيالات الخمسة (بعضها كان محاولات فاشلة) التي وقعت في العام ١٩٧٢ طاولت كلها سياسيين عربا منشقين (مثل عمر سهيري من قادة المعارضة التونسية ومحمد عمران رئيس حكومة سوري أسبق) أو ناشطين فلسطينيين (مثل غسان كنفاني من قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنيس صايغ، مدير مركز الابحاث الفلسطينية، وبسام أبو شريف، خليفة صايغ). في بعض أحياء المدن والمناطق النائية نبتت عصابات من المجرمين المحليين وأتباعهم وفرضت سيطرتها ضاربة عرض الحائط ليس فقط بسلطة الدولة وحكم القانون وانما متجاهلة أيضا وبنفس الدرجة من الاستخفاف مكانة الزعماء المحليين التقليديين كما فعل في طرابلس، مثلا، أحمد القدور الذي استباح الاحياء القديمة من المدينة وسيطر عليها ومنها انطلق ليرهب المدينة بكاملها. كذلك فعل آل البعريني في عكار حيث وقفوا في وجه العشائر الاقطاعية في الفنيدق، وهناك خلافات فئوية نشبت في عدة مناطق وأشعلت مواجهات مسلحة ومعارك في الشوارع كما حصل تكرارا في بيروت وصيدا، ففي شهر تموز من العام ١٩٧٤ اشتعلت عدة مواجهات بين عصابات المهربين تطورت إلى مواجهات مسلحة بين ضاحيتي بيروت العدوتين تل الزعتر والدكوانة.

لكن تبقى المواجهات الأكثر عنفا وتدميرا هي تلك التي وقعت بين الجيش والفلسطينيين وبالتالي بين هؤلاء والميليشيات المسيحية. لقد تعرّضت منظمة التحرير الفلسطينية في اعقاب حرب تشرين من العام ١٩٧٣ لضغط عربي كبير بغية وقف عملياتها الفدائية، لكنها مع ذلك استمرت في كفاحها المسلح داخل الاراضي المحتلة وهذا ما جعل اسرائيل تضاعف غاراتها الانتقامية وترفع بالتالي درجة التوتر في القرى الجنوبية كما في ضاحية بيروت الجنوبية التي جعلها المهجرون الجنوبيون امتدادا طبيعيا لتلك القرى. مع تصاعد الضغط واشتداده، نتيجة وحشية الانتقام الاسرائيلي من جهة والفوضى التي نشرتها الجماعات الفلسطينية المنشقة من جهة ثانية، أصبح الاستقطاب السياسيّ أكثر حدة وأعلى نبرة وأشد صخبا. دعا حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار (حزب الرئيس السابق شمعون) إلى اجراء استفتاء شعبي حول الوجود الفلسطيني في لبنان، أما المسلمون وحلفاؤهم من أحزاب اليسار فاستنكروا مواقف الحكومة وستراتيجية الجيش في قمع الكفاح الفلسطيني.

أكثر من أي وقت مضى عاد لبنان يجد نفسه مختنقا بين خيارين أحلاهما مرّ، اما القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح وتحمل مخاطر المواجهة المسيحية-الاسلامية التي ستنتج من ذلك، أو تكليف الجيش الدفاع عن المناطق الجنوبية وتحمل مذلة الانسحاق العسكري أمام القوة الاسرائيلية. ولكن لبنان، على جاري عادته، اختار اللاحركة واللعب على عنصر الوقت فلم يحمل له الوقت سوى المزيد من المتاعب وجاءت الاحداث الخارجية تضاعف من الخلافات الداخلية وتزيد من حدتها. صحيح أن لبنان لم يشارك في حرب العام ١٩٧٣،

لكن الصحيح أيضا أنه دفع بنتيجتها ثمنا باهظا، فأجهزة الرادار المنصوبة في أعالي جبل الباروك والتي كان لبنان قد وضعها بتصرف سوريا دمرتها اسرائيل، ثم استأنفت غاراتها وهجماتها على المناطق الجنوبية دافعة بالمزيد من سكان تلك المناطق باتجاه بيروت وضواحيها. ولكي يُزاد في الطين بلّة كان على لبنان، بعد توقيع سوريا اتفاق فك الاتباط بينها وبين اسرائيل، أن تثقل كاهله كَل أعباء النزاع العربي-الاسرائيلي.

انعقد في الرباط في شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٤ مؤتمر القمة العربي بغية حل الخلافات التي كانت تعصف بالعلاقات العربية، لكن المؤتمر خرج بعكس ذلك تماما وقد أصبحت الخلافات أكثر حدة بعد المؤتمر منها قبل انعقاده وهو ما دأبت عليه مؤتمرات القمة العربية بمعظمها. اعترف مؤتمر الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، كما قرر المؤتمر أن العرب لن يوقعوا أيّ اتفاق منفصل آخر مع اسرائيل، لكن الرئيس السادات لم يتوان مع ذلك عن توقيع اتفاق فصل القوات الثاني (اتفاق سيناء ٢ المشؤوم) الأمر الذي أثار غضب سوريا وجبهة الرفض. هنا أيضا كان لبنان على موعد مع حظه العاثر اذ تحوّل ضحية بديلا وساحة قتال يحلّ عليها العرب خلافاتهم حول القضية الفلسطينية، ولم يكد الرئيسان فرنجية والأسد يلتقيان في شتورة (في ٧ كانون الثاني ١٩٧٥) لمحاولة احتواء العاصفة حتى كان التوتر قد اخرج زمام الأمور من الايدي الباحثة عن حلول.

اسرائيل لا يغفو لها جفن متى سنحت الفرص لاستغلالها، وها هي تشن هجوما صاعقا وساحقا يدمّر بلدة كفرشوبا الجنوبية. بعيد هجوم اسرائيل على كفرشوبا هاجمت وحدات منفصلة من جبهة الرفض - جبهة التحرير العربية ذات الدعم العراقي والجبهة الشعبية - مواقع مختلفة للجيش اللبناني بما فيها الثكنات العسكرية في مدينة صور، وما كان من عرفات إلا أن اتهم، على جاري العادة، فصيلا منشقا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتنفيذ الهجوم. أطلق حزب الكتائب نيرانه الكلامية المعنّفة ضد منظمة التحرير لائما قياداتها على فشلهم في ضبط عناصرهم الخارجة على كل انضباط واعتبرها مسؤولة عن تعميق حال الفوضى وزيادة الخلافات ومن ثم العدائية بين فئات المجتمع اللبناني.

كان فريقا القتال يغليان بمشاعر العدائية والخوف الذي يشارف درجة الرعب الحقيقي، ففي حين كان الفلسطينيون مرتعبين من امكانية تعرّضهم لعملية «أيلول اسود» جديدة ولكن في لبنان هذه المرة، كانت الاحزاب المسيحية مرتجفة الأوصال من امكانية أن يميل ميزان القوى نحو الفلسطينيين وحلفائهم اليساريين، ومن هنا بدأ النزاع يتخذ منحى أشبه بحتمية المصير وباتت المعركة كأنها مسألة حياة أو موت. هكذا، بديل ان يبقى النزاع متمحورا حول المسائل الاجتماعية-الاقتصادية حيث لا يستحيل «تقسيم» الفرق عبر المساومة بين أطراف النزاع، فقد تحول الخلاف صراعا مصيريا على مبادئ يستحيل تقسيمها أو

«انقسامها» تتعلق بالسيادة الوطنية والهوية الجماعية والولاءات الفئوية أو الطائفية. هشيم يابس لا يحتاج سوى شرارة طائرة كان يمكن أن تأتي من أيّ شيء إن لم نقل حتى من لا شيء، فكيف بنا كالعادة حيال وفر من الاستفزاز من كل جانب.

اندلاع العنف: الجولات الأولى

في سجلات الاعمال العدائية المتمادية في لبنان ومصادر توثيقها غالبا ما يرد حدث بعينه على أنه كان الشرارة التي أشعلت الهشيم كاضراب الصيادين في صيدا مثلا في شهر شباط ١٩٧٥ أو كحادثة «البوسطة» (الحافلة) في منطقة عين الرمانة شرق بيروت في شهر نيسان من العام نفسه، بحيث يعتبر هذا الحادث أو ذاك البوابة التي انفتحت ليخرج منها جحيم الحرب وينتشر في أرجاء لبنان. حتى أن البعض ذهب في هذا الاتجاه إلى حد اعتبار حادثة عين الرمانة بمثابة «ساراييفو» الحرب الأهلية في لبنان تشبيها لها بالحوادث الموازية التي يربط المؤرخون بينها وبين اندلاع الحرب العالمية الأولى (الخالدي ١٩٧٩ : ٤٧). قد ينطوي هذا التشبيه على مسحة من الدرامية لكنه، دون ريب، ليس خاليا من الصحة اذا نحن أخذنا في الميزان ما كانت أحداث كهذين الحدثين قد حبلت به من عوامل التفجير ومن اللهب الدامي الذي نشرته على كامل الرقعة اللبنانية.

اذا شئنا مثالا يُدرَج درسا في كتب التاريخ على تحرك احتجاجيّ شعبي عاديّ يُقلب بقدرة قادرة إلى مواجهة دموية لوقع اختيارنا على اضراب الصيادين في صيدا، فقد دعا هؤلاء الصيادون، الذين يعانون القلة واحيانا الحرمان، مع رفاق لهم من صيادي المدن الساحلية الأخرى إلى السير في مظاهرة سلمية بهدف تعبئة المعارضة في وجه شركة (بروتيين) التي كانت تنوي تحديث الصناعة السمكية في لبنان عبر مكننتها وقد اعتبر الصيادون أن مشروعا كهذا ينطوي على امكانات احتكارية تهدد مصدر عيشهم التقليدي. كان الصيادون أصلا، كغيرهم طبعا من الفئات العاملة، مستائين استياء مرّا من عجز الحكومة عن تجنيبهم ويلات الغارات والاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب. أما أن يتم تأسيس شركة بروتيين برأسمال كويتي-لبناني مشترك برئاسة كميل شمعون بالذات فجاء يضيف مرارة وشعورا بالغبن لم يكن من الصحافة الشعبية إلا أن حقنتهما بالمزيد من التحريض عبر تصويرها المسألة، بكل ما أوتيت من تعابير ماركسية مبتذلة ورخيصة، أنها مجرد «سمكة قرش عملاقة جاءت تلتهم السمكة الصغيرة». في تلك الفترة كان الفلسطينيون يشكلون ما يقارب الأربعين في المائة من سكان صيدا وحوالى نصف عدد الصيادين فيها، أما الجو السياسي في المدينة فكان على العموم يميل إلى النهج التقدمي ويدعم المقاومة الفلسطينية والحركات الشعبية الراديكالية الأخرى.

لاسباب بقيت إلى حد ما غامضة تحولت المظاهرة السلمية إلى عملية شغب وفوضى انتهت بمقتل معروف سعد الزعيم الصيداوي الأكثر شعبية. في هذه الحادثة كما في سواها من المواجهات بين قوات الحكومة والمتظاهرين كان تدخل الجيش لقمع التحرك الشعبي، في حين كان عاجزا عن حماية حدود البلاد، يولّد نقاشا برلمانيا حاميا ومريرا ومن ثمَّ أزمات حكومية متتالية. وفوق هذه الأزمات كانت المواجهات تعيد تأجيج العدائية وتزيد الشكوك وتعمقها وتوسّع الهوة بين فئات المجتمع.

كان التشكيك بدور الجيش وبسيادته على الأرض يؤدي دائما إلى ردود فعل انقسامية حادة، فكانت القيادات الاسلامية وحلفاؤها من اليساريين والفلسطينيين تسارع إلى استنكار دور الجيش باعتباره مجرد أداة فاشية لفرض السلطة والهيمنة المارونية كما كانوا يشجبون دوره في ما كانوا يعتبرونه قمع الحريات والتحركات الشعبية للفئات المظلومة في حين لم يكن يؤدي ما عليه من حماية لاهل القرى الجنوبية العزّل امام غارات اسرائيل الوحشية. لقد دعا هؤلاء القادة وحلفاؤهم إلى إقالة قائد الجيش واعادة النظر في صلب هيكليته افساحا في المجالُ أمام مشاركة أوسع لغير المسيحيين في صفوفه عديدا ورتباء وضباطا. جاء الرد على هذا الموقف من قبل الفئات المارونية وحلفائها من المسيحيين في المناطق الشرقية بتنظيم مظاهرات حاشدة لدعم الجيش والوقوف إلى جانبه وقد اعلنوا الخامس من شهر آذار «يوم الجيش» واستنكروا محاولات إضعافه ونسف سيادته محذرين من التدخل الفلسطيني في الشؤون الداخلية اللبنانية.

وفي كلمة موجزة أعادت أحداث صيدا وما نتج منها من انعكاسات ومواجهات عنيفة إثارة المسائل التي كانت موضع خلاف لتشعل دورات متلاحقة من المواجهات والمعارك: من الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين المناطق إلى الهجمات الاسرائيلية التي ضاعفت الراديكالية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، إلى المطالب الاسلامية حول المشاركة السياسية، مرورا بانعدام سلطة الدولة ودور الجيش في الحفاظ على الأمن الداخلي.

ما كادت أحداث صيدا وتداعياتها الخطيرة تصبح في حكم المحتواة حتى شهد الوضع السياسيّ، المتفجر اصلا، حادثا أكثر خطورة ودموية على رغم مظهره الذي بدا معه كأنه حادث ظرفي ابن ساعته. ففيما كان رئيس حزب الكتائب بيار الجميل يرعى تدشين كنيسة مارونية جديدة في عين الرمانة، احدى ضواحي بيروت ذات الغالبية المسيحية، اخترقت احدى السيارات التي كانت تقل مسلحين مجهولي الهّوية وقد غطيت لوحتها لاخفاء رقم تسجيلها حاجزا أمنيا كتائبيا وأطلق ركابها النار على المصلين في الكنيسة فسقط أربعة قتلى من بينهم اثنان من الحراس الشخصيين للجميل. بعد هذا الحادث ببضع ساعات، أي بعد ظهر اليوم نفسه، كانت احدى الحافلات تقل ثمانية وعشرين راكبا معظمهم من الفدائيين الفلسطينيين المسلحين عائدة إلى مخيم تل الزعتر من مهرجان أقيم في أحد أحياء بيروت

الغربية، ولغاية في نفس يعقوب اختار سائقها المرور في نفس الشارع الذي كان قد شهد حادث الصباح والذي كانت الاعصاب فيه على أعلى درجات التوتر. هذا الجو لم يدفع رجال الميليشيا المسيحية إلا إلى استنتاج واحد ووحيد وهو أن المسلحين الفلسطينيين في الحافلة جاؤوا يفتعلون مواجهة أخرى فما كان منهم إلا أن كمنوا للحافلة وانهالوا على ركابها بوابل من الرصاص انتقاما لحادثة الصباح فلم يبق منهم على قيد الحياة سوى واحد أو اثنين.

ردود الفعل على الحادثة جاءت فورية وجارفة، ففي مساء اليوم نفسه اجتمع قادة الحركة الوطنية (وهي ائتلاف كان يضم قوميين عربا ويساريين وجماعات واحزابا اسلامية متطرفة بقيادة كمال جنبلاط) وطالبوا بعزل حزب الكتائب واقالة وزيريه من الحكومة. في نفس الوقت ناشد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رؤساء الدول العربية أن يتدخلوا لوقف ما سماه المؤامرة الهادفة إلى تشويه العلاقات اللبنانية الفلسطينية.

في هذا الجو المشحون والعاصف بالاتهامات المتبادلة والمشاعر العدائية الملتهبة لدى كل الأطراف لم يكن ممكنا أن تبقى الخلافات في اطارها السياسي وهي لم تلبث أن أطلقت موجة من أعمال العنف فاندلعت المواجهات المسلحة بين الكتائب والفدائيين الفلسطينيين في معظم أنحاء بيروت واشتعلت معارك استخدمت فيها الصواريخ والمدفعية واستمرت ثلاثة أيام. معظم القتال في البداية كان قصفا متبادلا بين قوات الكتائب المتمركزة في أعالي الأشرفية من المنطقة المسيحية في شرق بيروت من جهة والفلسطينيين في مخيم تل الزعتر المقابل من جهة ثانية. ولكن مع اشتداد المعارك اتسعت رقعة القتال إلى المناطق المجاورة وبدأ يتخذ منحى طائفيا وفئويا فانضم إلى فلسطينيي مخيم برج البراجنة مقاتلون من المسلمين الشيعة والشيوعيين وسواهم فانقضوا على ضاحيتي الشياح وحارة حريك المسيحيتين وانزلوا الرعب في سكانهما، نهبوا المتاجر وفجروا السيارات في الشوارع والمحال والمؤسسات التجارية التي كان واضحا من أسمائها أن أصحابها من أبناء طائفة او دين معين. انتشرت العصابات والعناصر غير المعروفة في الشوارع واقامت الحواجز وارتكبت من الجرائم اشنعها وأبشعها، وللمرة الأولى أصبحت معابر الضاحية الجنوبية لبيروت طرقا غير آمنة.

عندما وصل الامين العام للجامعة العربية محمود رياض إلى بيروت في مهمة وساطة للوصول إلى هدنة بين المتقاتلين كان عدد الضحايا قد بلغ ثلاثمائة وخمسين شخصا، وما أن أعلن وقف اطلاق النار (في ١٦ نيسان ١٩٧٥) وكادت الحياة تستعيد مجراها الطبيعي حتى ظهر عدد من القناصة في الوسط التجاري من بيروت وفي بعض أنحاء طرابلس وفجأة توقفت الحركة التجارية في المدينتين توقفا شبه كامل. كما حصل في أحداث صيدا تمّ ايجاد «فريق ثالث» ليلقى عليه اللوم في تحريك اعمال العنف وكالعادة المألوفة مالت الكتائب إلى اتهام «الايديولوجيا المستعارة» التي جاء بها متطرفو انظمة «الرفض» العربية فيما

وجّه الفلسطينيون وحلفاؤهم في الحركة الوطنية اللوم إلى «انعزاليي» الموارنة وعملاء الدولة في ما اعتبروه مؤامرة دولية هدفها تصفية حركة المقاومة.

هنا أيضا، كما في أحداث صيدا من قبل، خلّفت حادثة الحافلة أزمة حكومية وزادت الشقة اتساعا والعداوة عمقا بين فريقي النزاع ورفعت منسوب الرعب والخوف لدى الجميع، كذلك قدّمت إلى الساحة اشكالا جديدة من العنف كاشفة بذلك طبيعة العداوة الطائفية والفئوية وذلك بتعمد فريقي النزاع خطف الاشخاص بحسب انتمائهم الديني أو الطائفي وتبادل رصاص القنص والقصف المدفعي بين الأحياء والمواقع الستراتيجية. كذلك كشفت حادثة عين الرمانة قابلية المسائل المتنازع عليها للاتساع والتمدد والتبدل: الوجود الفلسطيني المسلح، الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية، الدعوة إلى الاصلاح السياسي، دور الجيش في حفظ الأمن، والحقيقة أن مسألتي حفظ الأمن والاصلاح السياسي اصبحتا مرتبطتين الواحدة بالأخرى.

تحركت الاحزاب السياسية القائمة بمعظمها - حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار بقيادة كميل شمعون والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط والحزب السوري القومي الاجتماعي - لترفع درجة التعبئة فيها بزيادة منتسبيها وتدريبهم، وفي هذا المجال شعر الموارنة بشكل خاص بأنهم الفئة المهددة والأكثر تعرّضا للاستهداف خصوصا بعد محاولة اغتيال كميل شمعون واختطاف بشير الجميل ومن هنا رأوا ضرورة توفير السلاح. انشأ شمعون ميليشيا «نمور الأحرار» بقيادة ابنه داني، وكذلك فعل سليمان فرنجية بقيادة ابنه الأكبر طوني وريثه في قيادة العشيرة. وكما تعود بهم الذكرى إلى دورهم في حركات تمرد الفلاحين في القرن التاسع عشر وفي سواها من النزاعات الطائفية، فقد لعب رجال الرهبنة المارونية دورا مكشوفا في تنظيم الكفاح المسلح وتوجيهه. اليوم كما في الماضي شاركوا مباشرة في التعبئة والتطويع وفي توفير الدعم المادي وفي تأمين المأوى والملاذ متى اشتدت الضائقة على الناس ودعت الحاجة، ولعل الأهم من ذلك أنهم أسبغوا الشرعية الروحية على العمل المقاوم ولو عنيفا. فما أن اندلعت المعارك في العام ١٩٧٥ حتى اتخذت الرهبنة المارونية بقيادة شربل قسيس خطوتها الحازمة بالدخول إلى الساحة. ولم يكن القادة الروحيون للمسلمين السنة والشيعة والدروز أقل انخراطا في تعبئة أبناء طوائفهم.

بصورة قاطعة الوضوح رأينا الاسباب التي انطلقت منها الخلافات والاضطراب واتخذ النزاع منحى ذاتيا اتجه به إلى مسائل وقضايا لا علاقة لها بالاسباب الاساسية. كذلك فقد أصبح القتال أكثر شراسة ودموية ذلك أنه تحول إلى نضال من أجل الامور غير القابلة «للانقسام» والمبادئ المتعلقة بالهوية والارث الثقافي والسيادة الوطنية والتعددية والعيش المشترك بين الطوائف.

الفصل الثامن

الحرب، رعباً وتشويهاً

«بخلاف رمح أخيل، فان العنف لا يَشفي الجروح التي يزرعها»

John Keane, Reflections on Violence (1996)

«إنه المنحى نفسه، كان ولم يتغيّر: أكان المعنيّ أمة أو منطقة أو مدينة، أكان دينا أو طبقة اجتماعية أو ارثا ثقافيا، فكلّما ارتدّ حبّ المرء إلى نفسه انعكس مزيدا من البغضاء للآخرين... وقد استغلّ السياسيون هذا الميل البشريّ عبر العصور والأزمنة، فادراكا منهم أن البغضاء والحقد يمكن توظيفهما لأهداف معينة راحوا ينشئون العداوات تدعيما للوفاق الداخلي».

Peter Gay, The Cultivation of Hatred (1993)

عقدان، عشرون سنة من عمر أجياله، إبتُلي خلالها لبنان بأقسى ما عرف التاريخ البشريّ من اشكال الوحشية والرعب الجماعيّ والقتل وقد حاصرتْه هذه المآسي من كل صوب: من أعمال القتل الوحشي المدفوع بالتعصب الطائفيّ الأعمى إلى الدمار المترامي الاطراف والشامل الذي أوقعته بالبلد الميليشيات الخاصة من جهة والجيوش النظامية التي وراءها دول من جهة ثانية. أعداد مرعبة من الضحايا البريئة ومآس انسانية يعزّ وصفها أو تقدير مداها. حتى لو شئنا اعتماد التقديرات الأكثر تحفّظا واعتدالا فان ما بلغته الخسائر البشرية والمادية يبقى مذهلا في حجمه ومداه. لقد حصدت أعمال العنف مائة وسبعين ألف قتيل وخلّفت ضعفي هذا العدد من الجرحى والمعوّقين في حين أن ما يقارب ثلثي السكان قد عانوا من التهجير أو الاقتلاع الكامل من بيوتهم وقراهم ومناطقهم. في شتاء العام ١٩٨٢ قدّر خبراء الامم المتحدة أن لبنان تحمّل من الخسائر المادية ما بين اثني عشر وخمسة عشر مليار دولار

أي بمعدل ملياري دولار سنويا. واليوم يصارع أكثر من ثلث الشعب اللبناني للبقاء - وليس للعيش - على ما دون خط الفقر وذلك نتيجة الحرب والتهجير (للاطلاع على تفاصيل هذه التقديرات والارقام راجع هنف ١٩٩٣ : ٣٣٩- ٣٥٧، لبكي وأبو رجيلي ١٩٩٣).

بالنسبة إلى مجتمع صغير ذي حبكة ضيّقة وعدد سكان لا يجاوز ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، من الواضح أن دمارا بهذا الحجم يُعتبر مذهلا بكل المقاييس. والاكثر ضررا وخطورة من كل هذا هو ما رافق الدمار البشري والماديّ من الآثار النفسية والمعنوية التي خلّفتها الأعمال العدائية المتمادية، فالجروح التي زرعتها الحرب بهوْلها ورعبها كانت وطأتها النفسية من القوة والتأثير بحيث نرى مظاهرها تنعكس اليوم على مدى واسع من النسيج الاجتماعي معبّرا عنها بمشاعر اليأس وفقدان الأمل. ومتى كان المجتمع بطبيعته غير ميّال إلى الاستعانة بالطب النفسيّ طلبا للعلاج فان هذه الانواع من الخلل النفسيّ والمشكلات الناتجة منه تصبح مصدرا للمزيد من الضعف والوهن، كما يمكن أن تبقى وراء قناع من التمويه وعدم الاعتراف وبالتالي مرضا كامنا دون معالجة.

إنّ ما خُلّفته الحرب من انهيار في معنويات الناس تنعكس صوره واضحة في مظاهر الابتذال والانحطاط اللذين وصمَا الحياة العامة وجرّداها من الكثير من تمدنيّتها، فالعنف والفوضى والخوف، التي أصبحت سمات مألوفة في الحياة العامة، كان من شأنها أن تزيد نسيج النظام الاجتماعي الواهي أصلا ضعفا و وَهَنا وأن تدفع بالكثيرين إلى دوامة النزاع والعنف حتى بنَتْ إرثا من البغضاء والحقد المرير. بهذا المعنى الأساسيّ العميق نقول إن تعددية لبنان وراديكالية فئاته الاجتماعية وبالتالي العنف الجماعيّ الذي عصف به قد انحرفت كلها لتمسي حالة مرضية لاتمدنية. إن التعددية في لبنان، أو القَدْر المحدود الذي عرفه منها، بديل أن تشكل ثراءَه المميَّز ومنهلا للتنوع والغنى الثقافيّ، باتت الآن تولّد ترسّبات من عقد الاضطهاد أو التفوق ومن العدائية وروابط التمايز والاختلاف.

بهذا المعنى أيضا تبدو مشاعر العداوة اليوم، وان كانت مظاهر العنف الخارجية قد خمدت، أكثر عمقا وأبعد مدى من حيث الأشكال التي تتخذها او من حيث اتساع انتشارها مما كانت عليه في مراحل الحرب الأولى. من هنا يتراءى لنا أن القصور في استقصاء الأسباب البعيدة المدى والعميقة وراء اللجوء إلى العنف لم يعد يعكس قصر النظر فحسب وانما بات يعطي نتائج عكسية أيضا.

انه لمن سوء الطالع دون ريب أن تتمادى الكتابات التي تعالج مسألة النزاع الجماعي في التمحور حول أسباب نشوئه وبدايته، وهكذا فان معظم الدراسات التي حاولت استكشاف عوامل الاضطراب السياسي في لبنان، كما في سواه، لم تخرج عن هذا المسار وانما كان ميلها في هذا الاتجاه منسجما مع النظرة الغالبة. النتيجة طبعا هي أننا بتنا نعرف الكثير الفائض عن العوامل المسبقة والاوضاع السياسية المتحركة والمتغيرة (اقليميا وعالميا)

والفوارق الاقتصادية والظروف الثقافية والنفسية التي كانت وراء لجوء الجماعات المختلفة إلى التمرد والعنف الجماعيين.

ما من شك في أن تلك التحليلات كشفت لنا الكثير من العوامل المهمة لكنها، يقينا، قصّرت في أن تقول لنا ما هي القوى والعناصر التي شحنت آلية أعمال العنف بوقود الاستمرار وزيت التصعيد ولا هي فسرت لنا كيف تغيرت اشكال العنف وتبدّلت طبيعته، والأكثر إثارة للعجب أنها لم تشرح لنا كيف انخرط المواطنون العاديون فيه ولا كيف باتت الجماعات المصدومة رعبا تتكيف مع هذا الرعب والفظاعات التي تولّده. أضف إلى ذلك أن هذا الهاجس لدى البحاثة والدارسين حول اسباب العنف ومصادره الأصلية لم يصل بنا إلى معرفة ما تركته الحرب من وطأة ثقيلة على الذاكرة الجماعية ولا على الولاءات المتبدلة عند هذه الجماعة أو تلك، كذلك فان تمحور الدراسات حول أصول العنف ومنابعه لم يكشف لنا ما أصاب نفسية الناس عموما ومفاهيمهم ومواقفهم حيال «الآخرين».

اذا نحن أخذنا، على الأقل، حالة لبنان على حدة يتبين لنا أن هذا النهج قد أصبح نهجا عميقا وفي أحسن الاحوال دورانا نشطا يحاول توضيح الواضح. فليس أمرا غريبا مثلا أن يبدي مجتمع تعددي ذو تركيبة ضعيفة تعصف به الخصومات الاقليمية والعالمية ميلا قويا نحو العنف ذلك أن أية بيئة سياسية منقسمة كهذه البيئة لا بد أن تعاني نقصا في تماسك نسيجها الاجتماعي يشكل سببا أساسا في ما يزعزعها من الاضطراب السياسي. كذلك فان بامكان الباحث أن يكتب مجلدات عن عوامل زعزعة الاستقرار التي تنتج من الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية الداخلية ومن الوجود السوري والفلسطيني والاسرائيلي ومن الخلافات الاقليمية والعالمية، ولكن كل هذه المجلدات لن تزيد كثيرا على ما بتنا نعرفه. يبقى المأمول أن يكون ما تبيّن من دليل حول هذه المعطيات حتى الآن، أكان تاريخيا أو حديثا، كافيا بحيث تنتفي الحاجة إلى مزيد من تكرار شرح ما بات حقائق ثابتة.

لكن ما لا يزال بحاجة إلى الكشف والتوضيح انما هو العدائية المتمادية والمتنامية والمتنقلة من هدف إلى هدف، كذلك لا بد من تفسير كيفية اكتساب العنف دورة حياة ذاتية بمعزل تام عن منابعه وأسبابه الاساسية التي كانت في أصل اندلاع النزاع. الفظاعة الكبرى في الحالة اللبنانية تمثلت في توزع العنف وانتشاره عندما تشوهت الخصومات الفئوية لتنقلب تبادلا لسفك الدماء الأخوي. تربة خصيبة للعنف يزيدها شراسة ميل شديد إلى اعتبار «الآخر» شيطانا رجيما رفعت مشاعر الثأر والانتقام إلى درجة مخيفة وراحت تحبس الاطراف المتنازعة في حبكة جهنمية من دورات القتل والقتل المضاد والكل يشعر أنه يعاقب غريمه. وهكذا أصبح التصنيف التقليدي لمراحل الحرب الأولى (أي «المسيحي يقاتل مسلما» و«اليمينيّ يقاتل يساريا») تصنيفا باليا عفا عليه الزمن في حين زاد أجيج الحروب في صفوف الفئة الواحدة والفريق الواحد وزادت دموية ووحشية.

النقطة الأولى والأكثر الحاحا تكمن في ضرورة كشف النقاب عن كيفية تحوّل بعض فظاعات الحرب المدمرة أعمالا طبيعية ومألوفة. سأحاول هنا أن أبيّن أن اكتساب الحرب منحى «صحيا» مقبولا وتحوّلها نشاطا روتينيا في الحياة اليومية جعل الناس أكثر قدرة على التعايش معها ومحاولة تجنب ويلاتها، لكن تصرفهم بهذه الطريقة اعطى الحرب مزيدا من المدى الزمني والانتشار على رقعة جغرافية أكثر اتساعا.

ثانيا، لا يقلّ أهمية عن النقطة الأولى أن نظهر كيف استطاعت الحرب أن تعيد تشكيل الجغرافية الاجتماعية في البلاد بكاملها وأن تفرض منطقها البشع والمشوّه على الحيّزين العام والخاص على السواء. صحيح أن الجماعات المصابة بالصدمة والهلع من جرّاء الأعمال القتالية وجدت عزاءَها والملاذ ولو مؤقتا بلجوئها إلى حيث أبناء طائفتها ومجتمعها، لكن هذا الملاذ الذي جنّبها أهوال الحرب الآنية جعلها في موضع أكثر تعرّضا لتلك الأهوال على المدى الطويل، ذلك أن هؤلاء الذين انعزلوا عن «الآخر» الشرير وان أصبح بامكانهم التنفيس عن عدائيتهم له دون شعور بالذنب قد جعلوا انفسهم من ناحية أخرى أهدافا سهلة المنال للاعمال العدائية المركزّة والموجهة إلى مواقع محددة ومعروفة. وفيما تسبّبت عملية الفرز هذه بارتفاع عدد الضحايا لدى الجانبين فان الناحية الأكثر خطورة هي أن التعايش الآمن والسلميّ بين مختلف فئات المجتمع بات أبعد منالا وربما مستحيلا.

النقطة الأخيرة التي تستوقفنا بشيء من الحيرة هي أن كل فئة من فئات المجتمع أظهرت منحى سلوكيا مختلفا وطوّرت ستراتيجية للتكيف خاصة بها تمكّنها من مواجهة عبثية النزاع المتمادي ووحشية مجرياته وقد أصبحنا، حيال هذه الحالة، أمام مفارقة واضحة: فالجماعات التي عانت من فظاعات الحرب وجروحها أكثر من سواها لم تكن بالضرورة هي نفسها الجماعات التي انعكست عليها تلك المعاناة مظاهر من الكآبة واليأس أكثر من غيرها، هذه ظاهرة تستحق منا جهدا خاصا لمحاولة تفسيرها وفهمها. كيف استطاع بعض تلك الجماعات ممن أصابتهم الحرب بأكثر مما أصابت سواهم من الضرر تحمّل تلك الويلات والمصائب دون أن تطغى على حياتهم مظاهر الكآبة والبؤس وانهيار المعنويات؟ هذه القدرة على الانتفاض من رماد المأساة عند البعض قد تساعدنا على فهم بعض العوامل التي أطالت عمر العنف، انها واحدة من الحالات المحيّرة العديدة التي وقع فيها اللبنانيون فكلما صاروا أقدر على مواجهة مآسي الحرب والتكيّف مع معطياتها استمدت الحرب من هذه القدرة بالذات نَفَس حياة جديدا وطال مداها، وهكذا تعود العوامل المتضاربة متداخلة بعضها بالبعض الآخر تداخلا لا فكاك منه.

التآلف مع العنف

من بعض النواحي المشهودة يمكن المرء أن يعتبر أن حروب لبنان، على رغم ما شهدنا فيها من فظاعات ومآس، بقيت - نسبيا طبعا - أقل فظاعة وبشاعة مما يسمى الأشكال «البدائية» أو «الحديثة» من العنف المتطرف كاغتصاب النساء من قبل رجال الميليشيات واعمال التعذيب الوحشية والتمثيل بالضحايا وتشويه جثثهم واجبار أفراد من العائلة على حد السكين أو تحت فُوّهة المسدس على أن يقتل واحدهم الآخر (لمزيد من هذه التفاصيل راجع ويلسون ١٩٩٢). فاذا نحن استثنينا المذابح التي شكلت حلقات هي في الواقع جزء من الحرب لا يتجزأ (صبرا وشاتيلا، تل الزعتر، الدامور) فان حرب لبنان لم تنطو على مذابح تمّ تصميمها واعدادها مسبقا على مستوى أشبه بحملة القتل الجماعية.

هذا لا يعني طبعا أن العنف الجماعي في لبنان لم يشهد من الفظاعات والوحشية ما تأباه النفس البشرية ويرفضه كل ضمير خصوصا تلك الأعمال التي جعلت من القتل ممارسة يومية عادية حتى أطلقت عليها تلك التسمية المبتذلة «الأحداث» مجرّدة من أدنى مشاعر الذنب أو الحس بالاساءة أو محاسبة الذات، ولا بد من وقفة موجزة هنا عند بعض تلك الاعمال التي يندى لها الجبين.

لم يبق مظهر أو مسلك من مظاهر العنف الوحشي ومسالكه إلا وكان موضع خبرة واختبار في الحرب اللبنانية، ففي حين أن معظم النزاعات المماثلة غالبا ما تكون سريعة حاسمة ومحصورة في حيّز جغرافي محدود تبقى معه كثرة السكان آمنة إلى حد كبير وغير خاضعة لوطأة النزاع المدمرة كانت الحرب اللبنانية، على عكس ذلك، متمادية في الزمن ومتسعة الانتشار في الرقعة الجغرافية. ثم جاءت عشوائية العنف لتضاعف وحشيته وتعمم أذاه ودماره، وبهذا المعنى يكاد لا يكون هناك لبناني واحد لم تطاوله هذه الحرب بأذاها المباشر أو بألم شارك فيه قريبا أو صديقا أو جارا، لقد وزّعت شرّها والشرر على الكل دون استثناء.

لقد لعب الخوف، النزعة الطبيعية التي تدفع الانسان إلى بذل ما استطاع من الجهد حفاظا على بقائه وحماية لنفسه، دورا توازنيا لا بل تجانسيا على مدى النسيج الاجتماعي بكامله، وقد رأينا كل التباينات والطبقية ومظاهر التميّز والجاه، فقرا وغنى وموقعا اجتماعيا وسوى ذلك، تذوب وتختفي. على الأقل آنيا، حين رأى الناس أنفسهم رهائن الموجة نفسها من العنف والارهاب والوحشية وحين رأوا القوى نفسها تهدد مصيرهم وبقاءهم غابت عن أذهانهم مشاعر الفوارق الاجتماعية أكانت طبقية أو سواها. وحدَهم الذين كانوا يمتلكون أدوات العنف دون سواهم كان يمكن أن يدّعوا أن لديهم وضعا خاصا أو مميّزا، وكما عبّرت بعمق ميّ غصوب، فان الناس حين يحشرون في الأقبية الرطبة المعتمة والأروقة الضيّقة هربا من عشوائية الموت تنعصر مقاماتهم الاجتماعية كما تنعصر أجسادهم طلبا للسلامة:

ما أن اندلعت الحرب الأهلية وانتشرت في أرجاء البلد حتى امتدت إلى الحي الذي كان يقع فيه المنزل الثاني لفريد وانقلبت حياة السكان الهادئة ذات الوقع الروتيني المحبّب لتتحول شوارعهم بين ليلة وضحاها ساحات للقتال كأنها كانت بذلك تستجيب لضربة ساحر شرير. المواقع الاجتماعية لتلك الطبقة من صغار البورجوازيين، موظفين وتجارا وافراد عائلاتهم، غابت فجأة ليجدوا أنفسهم محشورين في أقبية رطبة وممرات مظلمة حيث ضاق بهم المكان وانعصرت مقاماتهم الاجتماعية كما انعصرت أجسادهم خوفا. ففي سعيهم للبقاء على قيد الحياة رأينا المكان اياه والمستوى اياه يجمعان القويّ والأقل قوة والعطوف والخشبيّ المشاعر والمتشاوف حتى الوقاحة والخجول حتى الانعزال. كل ما كان مهما بالأمس بات اليوم غير ذي قيمة تحت هذا الوابل من النيران التي تهدد حياتهم. الكل أصبح يخشى الشارع وها هم جميعا يخضعون لسيطرة المقاتلين الذين يطلقون النار كمن يلهو بألعوبته (غصوب ١٩٩٨ : ٦٦).

لم تكن الحرب تخضع لأي منطق محدد يمكن التكهن به، فهي كانت في كل مكان وفي لا مكان، في كل مكان لأن حصرها في حيّز جغرافي معين وبعدد محدود من المقاتلين كان أمرا مُستحيلا، وفي لا مكان لأن لا وجه محددا لها ولا هي كانت مرتبطة بقضية معينة. كانت جولات العنف تهبّ وتهدأ ثم تعود إلى الهبوب من جديد دون أن يُعرف سبب لاشتعالها أو منطق لسكونها.

لقد سجنت الجماعات المتقاتلة نفسها مع العنف والنزاع المستديم في علاقة شبه عضوية وهذا هو الواقع الذي حوّل العنف ممارسة متمادية وعصية على الحل كأن المتقاتلين حشروا أنفسهم أمام حائط مسدود باتت حياله كل مسالك الحلول السلمية مغلقة خصوصا أن شعورا بالعجز قد عمّ الجميع وهبطت المعنويات أمام هاجس الهيمنة والخضوع لأولياء الأمر والرعاة من خارج الحدود. هي ذي النقطة التي مال فيها العنف إلى «نظرة جامدة» وحيدة التوجّه أي مركّزة على الانخراط في النزاع دون النظر إلى أيّ اعتبار آخر أو إلى مجريات الاحداث والمتغيرات حتى أصبح كل عمل أو بيان أو مؤسسة أو رأي لا يقاس إلا بمدى ارتباطه أو عدم ارتباطه بالنزاع نفسه. هذا المنحى بلغ من الحدة ما حدا ببعض المراقبين إلى اعتبار العنف والخوف المزمن قد أصبحا بعضا متجذرا في جسم المجتمع وميثولوجيته، كما صارا هما من هموم الناس التي تستهلك كامل وقتهم وتقضي على كل اهتماماتهم الأخرى من اجتماعية وطائفية وفردية وسواها (عازار ١٩٨٤ : ٤). قد يبدو الكلام هنا مبتذلا أشبه بالكليشه، لكن العنف بات في واقع الأمر أقرب ما يكون إلى طريقة العيش والسبيل الوحيد الذي أصبح اللبناني يعتمده تعبيرا عن موقف أو اثباتا لوجود أو تحقيقا لهُوية مشوهة او ضائعة، كأن اللبناني كان يشعر أن لا حَوْلَ له ولا قوة ولا صوت ان هو لم يمتلك وسيلة العنف. الخانع الضعيف لا يرث من متاع الأرض شيئا، هو ذا الإرث الأشد ايلاما والأكثر مرارة الذي خلّفه لنا العنف بغطرسته ولا تمدنيته.

استمر القتال وتمادى، على بشاعته ووحشيته، وكان السبب الرئيس في استمراره وتماديه هو أنه تحوّل ممارسة عادية روتينية، وبكلمات Judith Shklar (1982) فقد جُعل القتال «إثما مألوفا» أي أنه صار أمرا متوقعا على رغم هوله وفظاعته وأصبح جزءا من النشاط الذي ألفتْه الحياة اليومية، فالذي كان الناس يعتبرونه عملا رهيبا ومرذولا لم يعد يعتبر كذلك اذ راحَ المواطن العاديّ الذي كان يخاف الله يرتكب من الجرائم وأعمال الاثم أو يرضى بارتكابها في حين كان هو نفسه يستنكرها ويستعيذ بالله من مرتكبيها. صار الناس يسّمون الحرب المشتعلة نارا ودمارا مجرد «أحداث» وقد استُخدم هذا التعبير، الذي يكاد يكون تطهيريا لاثم الحرب وفظاعاتها، بصورة عادية وبرودة لامبالية في وصف أعمال لا تليق حتى بالوحوش المفترسة، ولكن فلنعزِّ انفسنا بالقول إن هذا التعبير «الابرائي» قد يكون ساعد بعض ضحايا تلك الوحشية الفالتة من عقالها على تخطي ما أصابهم من مآسيها.

هذا بالتحديد ما حدث في لبنان: عملية تدمير تدريجي للبشر والمادة على السواء انطوت على أبشع مظاهر العنف وقد باتت «احداثا» عادية ومألوفة وصار القتل في ظل هذه العملية مسألة غير ذات بال لا يترتب عليها اي حساب على الاطلاق. أجل، لقد شعرت الجماعات التي ارتكبت كل هذه الفظاعات والاعمال الوحشية أن رداء من الشرعية أو «الشرعنة» قد ألقي على أعمالها وارتكاباتها الشنيعة، أما الذين شهدوا تلك الاعمال والموبقات فقد استطاعوا، حين نأوا بأنفسهم عن أية علاقة بها وبمرتكبيها، أن يبرّئوا ضمائرهم من تلك البربرية الوبائية الانتشار كالطاعون. مراقبة الاعمال الحربية المرعبة في روتينها اليومي والعيش معها او إلى جانبها باتا هما أيضا تصرفا لا يرتب على صاحبه أيّ شعور بالذنب أو الندم.

هذا التعايش مع فظاعات الحرب ووحشيتها انعكس في العديد من المظاهر، ففي المراحل الأولى يوم كان حمل السلاح والمشاركة في المعارك موضع فخر المقاتلين واعتزازهم كان الشباب يفاخرون بكل ما له علاقة بمظهر المقاتل والميليشياويّ من لباس وسلوك وطريقة عيش ويعتبرونه دليل رفعة اجتماعية ومصدر قوة وتثبيتا للرجولة. أن تكون مقاتلا في تلك الفترة يعني أن تكون طليعيا بين صفوف الجماعة التي تنتمي اليها وهكذا فإن الشباب لم يترددوا في تشويه مظهرهم لعلهم بذلك يكتسبون شكل المقاتل ومظهره وهُويّته. حتى أبشع ما انتجته الحرب من الاعمال الوحشية تحول، شيئا فشيئا، جزءا طبيعيا ومقبولا من حالة الفوضى والرعب السائدة، وكانت أدبيات تلك المرحلة والمذكرات الشخصية تصف تلك الأعمال بكلمات ونبرة يغلب عليها التقدير والاحترام لئلا نقول التمجيد. أما أعداد القتلى والمصابين التي كانت توردها وسائل الاعلام يوميا فأصبح توقعها لا يكاد بأهميته يزيد على توقع نشرة الأحوال الجوية، فالجثث المتساقطة وضحايا الخطف والعنف العشوائي أصبحت البارومتر الذي يقيس به مجتمع محاصر دورة حياته اليومية الفارغة إلا من

العنف والدمار.

يبقى أن الناحية المرعبة والأشد هولا في جحيم الحرب المفتوح هي امتداد ناره لتلتهم براءة الأطفال وتغرق أيامهم في بشاعاتها. لم تبق ناحية من نواحي حياتهم اليومية وتصرّفهم الطفولي البريء إلا وطغت عليها مظاهر الموت والرعب والدمار، من حياتهم المدرسية إلى مأكلهم ومشربهم ومنامهم إلى ساحات ملاعبهم إلى علاقاتهم مع الاطفال الآخرين إلى مفاهيمهم وأحلامهم وكوابيسهم إلى أبطالهم الذين يجسدون مثلهم الأعلى. حتى ألعابهم وتعابيرهم اتخذت من الحرب مادتها ونبرتها ومفرداتها واخذوا يقلّدون الاعمال الحربية أكان في القصص والاساطير التي يروونها أو بالدمى «الحربية» التي تكاثرت في أيديهم كما تكاثرت الرصاصات والقذائف الفارغة التي عمرت بها «ترساناتهم» في لعبة الحرب التي فرضت نفسها سيدة الالعاب والمواسم. لقد جعلت الحرب جيلا من الأطفال يبني من المعرفة حول انواع الاسلحة وآلة التدمير والموت ما كان الجيل الذي سبقه يعرفه عن الزهرة البرية والعصفور والفراشة.

لم تنج ناحية واحدة من نواحي حياة الاطفال في لبنان، كما من نواحي الشباب الذين انجرّوا إلى ساحات القتال دونما رغبة منهم ولا ارادة، من التعرّض لوطأة الحرب وتأثير مفاعيلها، فالكل دون استثناء بات يتعامل بنوع من القبول مع وحشيتها وفظاعاتها وعمليات القتل العشوائي التي تخللتها ولم تميّز بين ضحاياها ومع ما أنزلته من الآلام النفسية لدى كل من فقد عزيزا أو قريبا. ولا تزال كل هذه العوامل من تهديد وحرمان ودوس للكرامة الانسانية تفتك بقدراتهم وتصيب حياتهم اليومية بكل أذى، ذلك أن أجيالا متعاقبة من الشباب لم يتسنّ لها أن ترى من الحياة سوى هذا الوجه القبيح كأن الحياة ليس لها وجه آخر.

لعلّ فكرة Norbert Elias «تنظيف العنف» (أو «تعقيمه» أو «تجميله») تكون ذات فائدة لنا في هذا السياق من البحث، فهي ستساعدنا دون ريب ليس فقط في أن نفهم كيف يصار إلى تمويه العنف وجعله زيا دارجا بحيث يغلّف هذا المظهر عدائيته وأذاه، وانما أيضا كيف يصبح العنف في مسلكه هذا عملية متمادية لا حلّ لها (Elias 1988). في بعض جولات العنف وسفك الدماء لم تبق هذه الأهوال الوحشية في منأى عن الغضب الاخلاقي والاستنكار فحسب ولكنها تحولت أيضا مصدرا للاعجاب وواحدا من سبل الترفيه والتسلية، أي أن الحرب بدأت تختلس من المشهدية المسرحية شيئا من خصائصها لتصبح أشبه بحالة الانسحار المرضية التي تجتاح جمهورا متوتر الأعصاب يشاهد ثورا هائجا برائحة دمه يحاول يائسا غرز قرنيه في جسد غريمه (Marvin 1986: 133-34) في كتاب حول موضوع «القتل» يقول Dave Grossman إن الذي يعتاد وجود صورة العنف أمام عينيه بوتيرة متمادية يصبح معرّضا للخلط بين المشهد الترفيهي ومشهد اعداد الجنود والمقاتلين وتدريبهم، ويشير في كتابه إلى «مرحلة من فقدان الحس بحقيقة الاشياء يصبح معها ايذاء الآخرين

وايلامهم مصدر متعة ترفيهية ... إننا نتعلم ليس فقط كيف نقتل بل أيضا كيف نستخرج من عملية القتل شعورا بالمتعة» (Grossman 1998: 311).

تروي مي غصوب (١٩٩٨) قصة سعيد، الشاب الطيب المرح المفعم حيوية ونشاطا والأحب إلى قلوب أهل الحي الذي يوجد فيه متجر والده، الذي انقلب بين ليلة وضحاها قاتلا متحجّر القلب لا يعرف الرحمة. كان سعيد موضع فخر أبويه المحبين وكان والده يطمح إلى رؤيته وقد تخرّج من المدرسة الفندقية، لكنّ قدره كان شيئا آخر حين رأى نفسه مأخوذا لا بل مسحورا بتلك الكارزما الميليشياوية ومسحتها الرجولية ولم يستطع مقاومة اغرائها والانخراط فيها على رغم ما أصاب والديه من الخيبة والألم. نقرأ هنا مشهد هذا التحوّل المؤلم في حياة شاب كان مستقبله واعدا كما رسمته مي غصوب:

> ... على رغم تحذير والدته وخوفها عليه، كان يراقب المجموعات الميليشياوية التي أقامت لها موقعا في مدخل البناء المواجه لبنائهم. كانت عيناه تريانه أن لديهم كل ما هو محروم منه وأنهم أحرار من كل ما يكبّله، قلق أبويه الدائم والحزين والثقيل الوطأة عليه ومطالبتهما إياه بأن يختبئ ويتخذ دائما جانب الحيطة وبأن يبتسم كما يفعل أبوه لكل زبون محتمل يراه في الشارع. رجال الميليشيا يرتدون بزات مريحة لكنها تنم عن رجولة، ويجلسون على كراسيّهم مائلي الرؤوس قليلا إلى الخلف فيما تمتد أرجلهم أمامهم على مداها وتتدلّى السجاير من زوايا أفواههم دون انقطاع، يدخنون ويضحكون ويلعبون الورق على الرصيف المقابل للبناء الذي يسكنه. وعندما تتوقف سيارة جيب وتزعق فراملها فجأة، يترجل منها شابان قويان رشيقا القامة يرتّب كل منهما موقع الرشاش على كتفه ثم يصافحان مجموعة الرفاق من الميليشياويين الآخذين موقعهم أمام شرفة سعيد. انه يرى فيهم جمالا لا يراه في سواهم وفي منظرهم ما يملأ قلبه سحرا وأحلاما جميلة. آه كم يتمنى أن يكون واحدا منهم يتمتع بهذه الجاذبية التي تحيط بهم ويشعر بما يشعرون به من القوة والشباب والسطوة بديل أن يجلس خاملا في هذه الشقة التعيسة (غصوب ١٩٩٨ : ٨١).

هذا الطريق الممهد الذي يكاد لا يتطلب جهدا يذكر أمام انخراط الشباب في صفوف الميليشيات والمقاتلين كان وجها قبيحا آخر من وجوه العنف الجماعي وطغيان اللاتمدن، ومن قال ان حالة سعيد كانت حالة استثنائية؟ أفواج وأفواج من المتطوعين من عائلات لا تشكو التهميش ولا الفقر وانما كانت عائلات من الطبقة الوسطى المستقرة اقتصاديا واجتماعيا كان أبناؤها ينخرطون في صفوف الميليشيات مقاتلين نظاميين أو شبه نظاميين، ومَن يراجع مذكرات بعض المقاتلين أو نعيّ الذين سقطوا منهم في المعارك (الذين أسبغت عليهم صفات الجرأة والاقدام والتضحية بالذات) يرَ أنهم رُفعوا جميعا إلى مراتب البطولة. لكن على العموم كان هناك مقاتلون، خصوصا في المراحل الأولى من الجولات القتالية، أعمت أبصارهم وقلوبهم «البطولات» الوحشية وبربرية الحرب والتعطش إلى سفك الدماء،

وفي هذا الواقع تذكير لنا بأن عمليات القتل لا تأتي على أيدي أشخاص موتورين متوحشين يدفعهم تخلفهم البدائي ورغبتهم في القتل العصية على كل مقاومة، وانما هي نتاج أناس عاديين يدفعهم إلى ذلك قادة من أمثالهم أو الاغراء الذي ينطوي عليه حمل السلاح دفاعا عن قيم مهددة.

هذا هو بالتحديد ما كان يدور في خَلَد Primo Levi عندما حذّرنا قائلا: «لا شك في أن هناك وحوشا من البشر، لكنهم أقل من أن يشكلوا خطرا حقيقيا، أما الذين يشكلون هذا الخطر الحقيقي فهم الرجال العاديون» (Levi 1987: 73). والأكثر ايلاما من كل ذلك هو أن نشهد كيف تشوهت علاقات الجوار القائمة بين الناس على الثقة والالفة وعمل الخير والعناية بالآخرين وانقلبت فورا إلى عدائية شرسة، وهذه العدائية متى تغلغلت في قلب الانسان يصبح مستعدا للانتقام للجماعة التي ينتمي اليها حتى لو لم يكُنَّ أية بغضاء أو حقد للذين يُدفع إلى قتلهم. وهنا ايضا رأينا أسرى لعبة القتل يقذفون بأنفسهم، ربما دون وعي منهم في غالب الأحيان، إلى حرب عصابات متتالية المعارك بحيث كانت جولاتها تشتعل ثم تهدأ لتعود فتشتعل من جديد ولا من يعرف سببا حقيقيا لاشتعالها أو لهدوئها.

الاهداف تتعدد وتتبدّل

بخلاف ما شهده بعض البلدان الأخرى من نزاعات جماعية متمادية، لم تقتصر الأعمال الحربية في لبنان على عدد محدود ومحدد من المقاتلين أو من المتخاصمين، ففي ربيع العام ١٩٨٤ بلغ عدد الجماعات أو الفصائل المحاربة ما لا يقل عن مائة وست وثمانين جماعة تنوعت خلفياتها وايديولوجياتها ورعاتها وأسباب شكواها ورؤاها كما تنوعت مبرراتها لولوج النزاع المسلّح.

هذه الكثرة المحيّرة لأفرقاء الحرب وبالتالي لأهداف مقاتليها جعلت من النموذج اللبناني للنزاع الجماعي أكثر تعقيدا ومرضية وتماديا من سواه من النزاعات، فاذا أخذنا مثلا الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ وهي الفاصل الزمني بين الاجتياحين الاسرائيليين للبنان رأينا أن البلد كان في مهبّ أعاصير العنف والارهاب تحاصر أهله من كل جانب وصوب حتى بلغ عدد جولات القتال وحجمها ذروة غير مسبوقة وبات من شبه المستحيل أن نحصي مَن كان يحارب من ومتى تبدلت مصادر الرعاية ومن هي الجهات المستهدفة وما هي الدوافع التي كانت تحرك أعمال العنف وتبقيها مشتعلة.

انتشرت نيران الحرب في كل المناطق واحتدمت المعارك في كل الساحات التقليدية، وفيما كانت بيروت الشرقية لا تزال تحت حصار القصف السوري لم يجد العديد من سكانها مكانا يلجأون إليه سوى المنطقة الغربية من المدينة وذلك على رغم المعارك التي كانت لا

تزال مشتعلة بين «المرابطون» وجهات سنية أخرى تناهضهم اذ ان المنطقة الغربية من بيروت كانت أكثر أمنا من الاشرفية التي كانت تحت وابل من نيران المدفعية التي كان يمطرها بها الجيش السوري. كانت بيروت بشقيها الغربي والشرقي تشهد معارك نفوذ بين فصائل الفريق الواحد، فبعد أن سيطر بشير الجميل في ربيع العام ١٩٧٧ سيطرة فعلية على القوات اللبنانية (وهي تحالف كان يضم كل الميليشيات المارونية وهي الكتائب والتنظيم ونمور الأحرار وحراس الارز) تابع السعي في تثبيت سلطته من خلال اخضاع منافسيه المحتملين. من هنا كانت محاولات الاختراق المتلاحقة للمواقع الساحلية الستراتيجية التي كانت تحت سيطرة داني شمعون وميليشيا نمور الاحرار التي كان يقودها، وخصوصا موقعي الصفرا وعمشيت اللذين سقطا في السابع من تموز ١٩٨٠ وسقط معهما مائة وخمسون ضحية من الابرياء. كذلك وقعت معارك بين الميليشيات المسيحية من جهة وبعض اليساريين الأرمن والحزب السوري القومي الاجتماعي من جهة ثانية.

على الجبهة الجنوبية كانت المواجهات بين حركة أمل ومنظمة العمل الشيوعي قد بدأت تتحول حربا مفتوحة وقد شكلت مقدمة لمواجهة اكثر عنفا بين أمل (وكيلا سوريا) وحزب الله (وكيلا ايرانيا). بالانتقال إلى الشمال كانت ميليشيا المردة التابعة لآل فرنجية لا تزال تحاول جاهدة صدّ امتداد القوات اللبنانية باتجاه ما تعتبره اقطاعا لها، وفي شهر حزيران من العام ١٩٧٨ شنّت قوات بشير الجميل ذلك الهجوم المشؤوم بنتائجه الآنية وذيوله والذي انتهى بمجزرة إهدن التي أودت بحياة أكثر من أربعين شخصا من جماعة فرنجية من بينهم طوني ابن الرئيس الأسبق ووريث زعامته وقد قتلت معه زوجته وابنته.

في طرابلس كانت الاشتباكات قائمة بين جماعات من المسلمين السنة من الوسط يدعمهم السوريون وجماعات من المسلمين السنة الراديكاليين يدعمهم المسلمون الاصوليون والفلسطينيون وقد خاضوا معارك من موقع إلى موقع، أما في المنطقة الوسطى من البقاع فقد أمل بشير الجميل في أن يتمكن من ربط مدينة زحلة وجوارها، وهي كبرى المناطق المسيحية في منطقة البقاع، بالمناطق التي كانت قواته تسيطر عليها وكان بشير متطرفا في حماسه وفي الهجمات التي كان يشنها خصوصا أنه كان يستفيد من دعم اسرائيل المعلن له. لكن السوريين، مخافة أن يفقدوا سيطرتهم على تلك المنطقة الستراتيجية التي تشكل مدخلا إلى الأرض السورية، استطاعوا اخراج بشير من المدينة ومن البقاع بعد حصار صعب ومرير استمر ثلاثة أشهر.

الفلسطينيون والمسلمون الشيعة لم ينجوا هم أيضا من الاشتباكات والمواجهات الدامية أكان في ما بين فصائلهم وفئاتهم داخل كل من المعسكرين أو بين معسكريهما، فبالاضافة إلى التنافس القائم بين «امل» المستلقية على جناح الدعم السوري و«حزب الله» المثبتّ الأركان على قاعدة الدعم الايراني كان هذا الأخير يضم تيارين رئيسين واحدا ينضوي تحت

راية قيادات محلية كالشيخ محمد حسين فضل الله وآخر يعود إلى مرجعيات دينية ايرانية في البقاع. أما الحروب الفلسطينية الاخوية فغالبا ما كانت تتحول معارك طاحنة يحاول فيها فلسطينيو سوريا تصفية حساباتهم الايديولوجية والاقليمية مع فلسطينيي العراق على الساحة اللبنانية، وهو ما فعله أيضا الموالون لعرفات والذين يعارضونه.

هذا الوضع أصبح أكثر بروزا وأشد حدة مع تزايد الاستياء الشعبي من مسلك الفلسطينيين خلال الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢، فقد نشرت سوريا الفصائل والجماعات التابعة لها بهدف زعزعة وضع ياسر عرفات ودعمت «جبهة الانقاذ الفلسطينية» بزعامة أبو موسى القائد الفلسطيني المنشق والوحدات العسكرية التي كانت بقيادته. هذه الفصائل والوحدات العسكرية بالاضافة إلى منظمة الصاعقة السورية ولواء اليرموك الفلسطيني الخاضع للنفوذ السوري دخلت في مسلسل من المعارك مع القوات الفلسطينية التابعة لعرفات منذ العام ١٩٨٣ فصاعدا، وفي طرابلس انضمت اليهم ميليشيا العلويين المحلية وجماعات أخرى تابعة للسوريين من بعثيين وقوميين سوريين.

كذلك وجد بعض الجماعات المهمشة كالأرمن والاكراد الفرصة سانحة لاستعادة الاعتبار وقد انجذبوا إلى معمعة الحرب والقتال كما لو أنهم اصيبوا بالعدوى.

كان الجنوب، دون شك، المنطقة الأكثر معاناة ووجعا، فبالاضافة إلى الخصومات التقليدية بين الزعماء وأبناء العائلات الاقطاعية والنيو-اقطاعية جاءت المواجهات بين الجماعات الشيعية والجماعات الفلسطينية وكذلك المواجهات الداخلية ضمن الجماعة الواحدة تزيد من التشرذم الجنوبي، وفوق كل هذه العوامل الانقسامية كان وجود جيش لبنان الجنوبي بقيادة سعد حداد وبرعاية ودعم مباشرين من اسرائيل يزيد في الطين بلّة ويبقي فتيل التفجير جاهزا. فجوة التوتر الكبرى بين أمل وحزب الله والتي كان يؤجج نارها زيت الرعاية السوريّ للأولى والايراني للثاني أضيفت اليه العدائية البارزة حديثا بين الفلسطينيين وسكان القرى الشيعية الذين اختار العديد منهم، نتيجة الدمار والارهاب اللذين نشرهما التصرف الفلسطيني في الجنوب، الانضمام إلى جيش لبنان الجنوبي.

إن العناصر القتالية في جنوب لبنان هي من التعدّد والتنوّع والتفجّر بما يجعل هذه المنطقة الأطول عمرا كساحة للاعمال الحربية والقتل في العالم أجمع والمثل الساطع على ما يسمى «النزاع المنخفض الحدة» مع عدد الضحايا الذي تشهده ساحة هذا النزاع والآلام التي يعانيها سكان تلك المنطقة. انهم يعيشون في بحر من الرعب الدائم من الموت حينا ومن التهجير في غالب الأحيان دون أن يستطيعوا التكهن مسبقا بهُويّة المعتدين أو حتى أن يعرفوا المعتدي بعد ارتكاب عدوانه. أهل القرى الجنوبية ليسوا فقط ضحية المعارك التي تخوضها الجماعات المتخاصمة في الجنوب، وانما هم أيضا الضحايا البديلة التي توقعها الجيوش النظامية التي تقف وراءها دول، واذا شئنا الحقيقة فان سكان القرى الجنوبية معرّضون

للقصف من قبل ست جهات على الأقل: الاسرائيليين، السوريين، الفلسطينيين، قوات ما يسمى جمهورية لبنان الحر، القوات الدولية (UNIFEL) والجيش اللبناني اذا حدث واتجه جنوبا بالمصادفة.

أليست هذه ذروة اللاتمدنية وواحدا من العوامل التي تضاعف عبثية العنف وتضرب حول مرتكبيه سياجا يحميهم من دفع ثمن جرائمهم؟ يسقط الضحايا من المدنيين الأبرياء دون أن يُعرف مَن هم المعتدون عليهم ولا من أين أتوا، وفي هذا السياق يمكن القول إن الفلسطينيين واليهود والأرمن والاكراد والكورسيكيين وكاثوليك ارلندا والباسك والبوسنيين والصرب والكروات وسواهم من ضحايا المعاناة الجماعية كانوا موضع انصاف أكثر من اللبنانيين ذلك أن بامكانهم على الأقل تحديد هوية المسؤولين عن معاناتهم وآلامهم وتوجيه غضبهم وربما انتقامهم باتجاه هؤلاء. لكن اللبنانيين لا يزالون غير قادرين على تحديد غريمهم في ما عصف بهم من المعاناة الجماعية، فقد تمَّ تدجينهم بالخوف والارهاب والحزن وهم لا يزالون منقسمين وعاجزين عن تحديد مصدر ألمهم وتخطّي هذا الألم ومن هنا شعور العجز الذي يمسك بخناقهم ويزرع في حلقهم مذاقا مرا. انها المرارة التي لا يمكنهم التخلص منها لأن غضبهم وحقدهم لا يمكن التنفيس عنهما في الاتجاه الصحيح وضد الخصم الحقيقي.

هويات ومناطق: أين نذهب

من بين الاثقال التي أطبقت بوطأتها على حياة اللبنانيين نتيجة الحرب المتمادية والمتنقلة هي العقدة التي أخذت تواجههم منذ اندلاع القتال في العام ١٩٧٥ حيث وجدوا انفسهم في عملية بحث متواصلة عن هويتهم الجغرافية، فما أن بدأت المعارك تلهب معظم المناطق في البلاد وتوزع شرّها وأذاها هنا وهناك حتى راحت تقتلع الناس من ديارهم وبيوتهم وترمي بهم في كل اتجاه. لقد بلغ تهجير الناس من أراضيهم وقراهم ومنازلهم بُعدا يتجاوز ما اعترفت به كل الجهات المعنية حتى أن تقديرات حديثة العهد أوردت أن نصف سكان لبنان وربما الثلثين قد تعرضوا لنوع ما من التهجير من مساكنهم ومجتمعاتهم (راجع لبكي وأبو رجيلي ١٩٩٣).

هذا يعني أن الكثرة الكبرى من اللبنانيين وجدت نفسها عالقة طوال سنوات الحرب في معضلة تكاد تكون عصية على الحل وهي عملية بحث دائمة ومحيّرة عن هويتها الجغرافية أي المكان الذي تنتمي إليه او من المفترض أن تنتمي اليه. ما أن كانت الجماعات التي جرفها التهجير تجد مكانا تلجأ إليه حتى تجد نفسها ضحية تهجير آخر وبحث جديد عن منطقة ومجتمع تعيش في كنفهما وإلا اضطرت إلى مواجهة ذل العودة إلى موقعها الأول الذي يكون فيه النسيج الاجتماعي قد تغيّر كليا. باتوا مشردين في وطنهم وأرضهم وأحيانا كثيرة منبوذين

في قلب مجتمعاتهم.

إن الوطأة الاجتماعية والنفسية التي تنتج من اقتلاع الانسان من محيطه وأرضه وجواره وتحرمه من معالم حياته اليومية وصورتها المألوفة لهي وطأة قادرة على تركه حطاما أو أشبه ما يكون. وكما سواهم ممن زعزع التهجير أسس كيانهم، ضيّع اللبنانيون حسّ الاتجاه وضرب الغمّ في الاعماق من نفوسهم حين تغيرت أمامهم صورة المكان التي ألفوها وفقدوا الجوار الذي عاشوا فيه واتكأوا إليه. «متى اندثرت صورة الحيّز الحياتيّ»، يقول Erikson «يندثر معها الماضي، على الأقل بالنسبة إلى الباقين الذين عرفوه: فهؤلاء قد جرّدهم اندثار الصورة من كل حسّ بالانتماء إلى المكان» (إريكسون ١٩٧٦). انهم يفقدون بعضا كبيرا من القدرة على الامساك بزمام حياتهم ومن حريتهم واستقلاليتهم والسبل التي تشدهم إلى المكان وموقع الانتماء، وأسوأ ما في ذلك أنهم يضيّعون بعضا غاليا من هُوّيتهم.

الذين يقتلعون من أرضهم وأماكن عيشهم يصبحون دون مأوى من ثلاث نواح وجودية على الأقل: فهم يعانون مرارة الانسلاخ عن الاماكن الأكثر التصاقا بجذورهم والأشد إلفة، ثم تعتصرهم مشاعر النفي والإبعاد حين يجدون أنفسهم منبوذين في محيطهم والجوار، وأخيرا يُجدون انفسهم مدفوعين بقوة، ككل المنفيين الحقيقيين، إلى إعادة تجميع عناصر هُويتهم المشوهة وتاريخهم المكسور. استعادة صورة المكان بالمخيلة عبر مشاعر الحنين والشوق تبقى وسيلتهم الآنية الوحيدة للتغلب على قلق الحاضر وانعدام اليقين والحيرة القاتلة.

أدب الحرب الفياض بالعاطفة، وخصوصا ما كتبه جيل من الخارجات على مظاهر التحجر والعقم الموروثين ممن تبنّين المفاهيم الليبرالية وقيم الحرية، حمل في طياته محاولات جاهدة وسعيا كبيرا للتعاطي مع تلك الهُويات المشوهة بفعل الحروب والاقتلاع والتهجير، وقد تزايد الشعور بالغربة والنفي لدى العديد من الكتاب الذين اقتلعتهم الحرب من جذورهم وعرّتهم من دفء الانتماء حتى وهم مقيمون على أرض وطنهم، وكما حوّل الذين سبقوهم من شعراء لبنان وسوريا المهجريين ألم الهجرة والمنفى إلى نتاج خلاق (جبران والريحاني) وحركة أدبية حية ومجددة (الرابطة القلمية والعصبة الاندلسية)، هكذا وجد هؤلاء الكتّاب ملاذهم في ما يمكن تسميته «شاعرية الكارثة» (راجع Alcalay 1993: 99). لكن هذا المقطع الزمني المضيء لم يكتب له من الأيام سوى يسيرها ولم يلبث أن جرفه الاضطراب الذي هبط ببيروت القديمة النابضة بالحياة والحركة إلى حضيض الضياع والانحلال. أليس انتحار خليل حاوي غداة اجتياح الجحافل الاسرائيلية لبنان صورة محزنة قاتمة بل قصيدة جنائزية ترثي حقبة مظلمة من تاريخ الثقافة العربية (راجع عجمي ١٩٨٨، Alcalay1993). الطريف أن كوكبة من الاديبات اللبنانيات (Beirut Decentrists) وجدن شيئا من العزاء في الحرب، فانتشار الفوضى والعبثية والابتذال والانهيار المجتمعي الكامل وضع

المرأة، ويا للمفارقة، في موقع تحريري ومنحها صوتا خلاصيا (للمزيد من التفاصيل راجع Cooke 1988، Alcalay 1993، Manganaro 1998)، والغريب في الأمر أنه فيما كان المجتمع يعرّض نفسه للتفكك والانحلال والبلاد تتجرّد من هُويتها كانت المرأة على العموم تكتشف سبلا جديدة لتثبيت هويتها وإكسابها معنى ومضمونا. لكن هذا الدور التغييري والاصلاحي للمرأة لم يكن يعني أنها كانت تتحدى موقع الرجل أو أنها كانت تشارك في محاولة اعادة المجتمع إلى شيء من التمدنية، فكما عبّرت ميريام كوك:

> لم يكن همهن انتزاع القبول من عالم السيطرة الذكورية وانما رمَيْن إلى مجرد رفع الصوت، لكنّ الاصوات قلّما كانت تسمع في المجال العام ومضمونها كان يُعتبر غير ذي صلة. كيف يمكن أن يصبح التعبير عن الخبرة الخاصة أو الشخصية مقبولا خارج اطار الخصوصية؟ كيف يمكن أن يتصالح العام والخاص، الأنا والآخر في حين أن كلا من هذين أو من ذينك لا يبدو كمن يعترف بالآخر؟ كان لا بد للحدود من أن تُقتحم بحيث تصبح أكثر تقبّلا للاختراق أو تُجعل كذلك. أن يُعاد تقويم النظام الاجتماعي والأدبي بهذا المدى من العمق شبه الانقلابي ومن ثم يُعاد بناؤهما من جديد أمر لا يتم بين العشية والضحى... الحرب اللبنانية قدمت الاطار، والعنف في هذه الحالة يمثل فقدان السلطة عموما لكنه في الآن عينه قد نسف ثنائية العام والخاص كاشفا الخاص على أنه عام والشخصي على أنه جامع شامل. المكان او الملك الخاص أصبح ملكا للجميع وقد تم الاستيلاء عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة في محاولة جماعية للتعبير عن حكم اللامنطق وبالتالي فهم حقيقة هذا الحكم (Cooke 1988: 87).

ولكن هذه الاعمال النسائية، حتى من حيث كونها صوتا مرفوعا أو كتابات أدبية بقيت أقرب إلى الترف منها إلى العمل الجاد والهادف، وحتى الكاتبات أنفسهنّ لم تكن لديهنّ أية أوهام في هذا المجال سوى أن يرين نضالهن الشخصي يؤدي إلى تحقيق كل منهن هويتها الجديدة واعادة بناء ذاتها بما يجعلها أشد تماسكا حيال ما يحيط بها من السقم الاجتماعي. مرة أخرى تستخرج Cooke دليلها من أعمال غادة السمان وايتل عدنان وكلير جبيلي وهدى النعماني وحنان الشيخ دعما لهذه النظرة:

> في أواخر السبعينات كانت الكاتبات الناشطات في الحركة الأدبية (Beirut Decen-trists) يوظفن اللغة بهدف خلق حقيقة جديدة، واصبحت كتاباتهن ذات منحى تغييري أو حتى توجيهي. وفي حين انحسرت الرقابة الذاتية في أعمالهن وحلّ محلها التعبير الصريح وغير المكبوت في تأكيد الذات رأينا قبضة الناقد الذكر تهتزّ وتصاب بالارتخاء. لم تبدأ النساء في لبنان في تأكيد هويتهن الأنثوية وتثبيتها علنا إلا بعد تفكك هوية لبنان ككيان سياسيّ مستقل تحت هيمنة الرجل... وفيما كان العنف يعصف لا يكفّ والرجال يخوضون معارك عبثية أو يهربون، كانت المرأة تدرك أن المجتمع الذي هي جزء منه كان في صدد الانهيار وقد كشف هذا التفكك مدى الحاجة إلى المسؤولية

الجماعية ولكن أيضا إلى مسؤولية الانسان حيال نفسه ذلك أن الفرد كان عليه أن يكون واعيا للحفاظ على بقائه. الوقت الذي كان مناسبا لتؤكد فيه المرأة هويتها الانثوية صادف وقوعه عندما كانت هُوّية البلد في طور التفكك (Cooke1988 : 11 - 12).

هذه المعضلة المحزنة، حيث نرى مصائب الحرب تتحول لدى بعض القوم فوائد، تتجلى بأوضح معانيها في ما عبرت عنه حنان الشيخ في روايتها «قصة زهرة». تيارات الحرب العاصفة لا تحيل التقاليد غير ذات قيمة وتجرف الفراغ الروتيني للحياة اليومية وتعيدها إلى مجراها الطبيعي فحسب، انها تنجز أكثر من ذلك بكثير: لقد أصبحت منبعا للنور ولاكتشاف الذات. والحقيقة أننا بنظرة متفحصة إلى ما عانته «زهرة» من الموبقات والاعتداءات المذهلة في حياتها «الطبيعية الهادئة» (من عنف خفيّ صامت، واعتداء جنسي من افراد عائلتها، واغتصاب، وزواج مصلحة مدبَّر وطلاق) نرى أن فظاعات الحرب على بشاعتها تصبح أشبه بجرعة من الترياق تعيد الانسان إلى طبيعته بعد اجتياح السم أنحاء جسده. وبكلماتها هي، ان الحرب جعلتها «أكثر امتلاء بالحياة والطمأنينة».

لقد جعلت الحرب من الجمال والمال والارهاب والتقاليد كلها على السواء غير ذات صلة أو تأثير. بدأ يظهر لي أن الحرب، بكل مآسيها وفعلها التدميري كانت بالنسبة اليّ ضرورة لا بد منها لكي أبدأ رحلة العودة إلى أن أكون كائنا بشريا عاديا.
لقد قادتني الحرب، التي تجعلنا نتوقع أن يصيبنا الأسوأ في أية لحظة، إلى قبول هذا العنصر الجديد في حياتي. فليحدث ما يحدث، ولنكن شهودا على حدوثه، ولنفتح أنفسنا لكي نقبل المجهول مهما كان الذي سيحمله الينا، مأساة أو مفاجأة. الحرب كانت امرا أساسيا، لقد مسحت من حياتنا الفراغ الذي كان مموها وراء روتين الحياة اليومية. لقد جعلتني أكثر امتلاء بالحياة والطمأنينة (الشيخ ١٩٨٦ : ١٣٨).

دمار الحرب المجنون لم يوفر الاماكن العامة في بيروت وإلى حد بعيد جدا في كل انحاء لبنان من فعله التهديمي التدريجي، وأول الاماكن العامة التي دمرتها الحرب هي المنطقة التجارية في وسط المدينة والتي كانت تاريخيا منطقة لقاء اللبنانيين على مشاربهم كافة. بيروت من دون «البرج» - كما كان الناس يسمّون وسط المدينة - لم تكن صورتها لتكتمل كما عرفها اللبنانيون وأحبوها، ففي منطقة البرج (أو ساحة الشهداء) وما حولها تتركز كل النشاطات الرئيسة: مجلس النواب، مبنى البلدية، المؤسسات المالية والمصرفية، المراكز الدينية، محطات النقل، الاسواق التقليدية، المحال التجارية ودور السينما، كلها كانت تجعل من وسط بيروت أو منطقة البرج خلية تعجّ بالحركة والنشاط الدائمين ويلتقي فيها اللبنانيون من كل المشارب والمستويات.

بوجود نسبة ما من اللامركزية كانت المناطق والمدن الأخرى خارج بيروت تضم هي أيضا مراكز اللقاءات العامة والتجمع والقيام بنشاطات مختلفة وان يكن على درجة أقل مما

كان يشهده وسط بيروت، ولكنها مع ذلك كانت هي ايضا تشكل موقعا تعايشيا مشتركا يلتقي فيه اللبنانيون من كل الفئات والمستويات متشاركين في الكثير من طرق العيش التي كانت عنصرا جامعا في ما بينهم. قليلة جدا كانت في لبنان الأماكن أو المناطق التي يقتصر الوجود فيها على فئة بعينها من اللبنانيين أو أنها مغلقة في وجه الآخرين، والنسيج الاجتماعي كان طيّعا سهل الاختلاط والتواصل.

ولكن الموجع أن الحرب دمّرت كل هذه الاماكن العامة وجرفتها، تماما كما فككت العديد من الأحياء والمناطق التي شكلت امتدادا لبعض المدن وهجّرت سكانها كطرابلس وصيدا وزحلة وكان سكانها بمعظمهم خليطا من فئات المجتمع اللبناني. مع ذلك فان الحرب لم تكتف بتدمير الاماكن العامة والمشتركة بين اللبنانيين وانما خلقت جوا مشجعا على أن تقيم هذه الجماعة او تلك أماكن منفصلة محصورة إلى حد كبير بفئة معينة وذات اكتفاء ذاتي. وهكذا لم يعد لدى المسيحيين في شرق بيروت من حافز ولا من حاجة للذهاب إلى المنطقة الغربية من المدينة سعيا وراء مواقعها الثقافية العامة أو مراكز الترفيه والتسلية فيها، وفي المقابل يمكن المرء أن يفهم الاسباب التي تجعل مسلمي المنطقة الغربية وسكانها الآخرين يترددون في زيارة المنتجعات ومراكز التسلية في شرق العاصمة والضواحي المسيحية الأخرى. لقد أدى النزاع المدمّر لكل الاطراف المشاركة فيه إلى تمزيق المناطق التي كانت امتدادا عمرانيا للمدن الكبرى، تماما كما فعل بالقرى والبلدات، فانكمشت هذه المناطق والأحياء واصبحت أقل مساحة وأكثر اكتظاظا بالسكان وهذا ما حصل أيضا لمعظم الاماكن التي كان الناس يلتقون فيها ويتفاعلون. أما العوامل الاجتماعية-النفسية التي تدفع الناس إلى الالتمام بعضهم على البعض الآخر مزدحمين في منعزلات مغلقة فهي كثيرة ولا يصعب شرحها.

هذه النزعة إلى الانعزال في أماكن مكتظة ولكن بأناس متجانسين جاءت تضاعف عامل «البلقنة» في جغرافية لبنان الاجتماعية وهذا ما يجبهنا بمفارقة غريبة وموجعة في آن، فعلى رغم ما يفرّق بين اللبنانيين من الخلافات الانقسامية نجد أنهم مشمولون جميعا، بمعنى من المعاني، بعامل الخوف والحزن ووطء الانعدام، لكن الخوف هو الوثاق الذي يجمع في ما بينهم وهو في الحقيقة خوف ثلاثي الابعاد: خوفهم من أن يصبحوا مهمشين، وخوفهم من أن يتم استيعابهم، وخوفهم من المنفى. لكن من قال إن هذه المخاوف ليست، هي بالذات، ما يفرق في ما بينهم؟ «جغرافية الخوف» هذه ليست مسيّجة ومدعومة بجدران مصطنعة تفصل بين الجماعات والاقليات الاثنية كما هي الحال في اوضاع انقسامية مشابهة، وانما هي قائمة ومستمرة بفعل سيكولوجيا الخوف والرباط العدائي وايديولوجيا العداوة. ثم ان الانجرافات السكانية الجماعية المصحوبة في الآن عينه بعمليات اندماج واسعة النطاق للجماعات المهجّرة في مواقع اجتماعية أكثر انسجاما واكتفاء ذاتيا واقتصارا على فئة بعينها،

هي أيضا أضافت عامل تضامن طائفي آخر إلى ما كان قائما أصلا ومن هنا رأينا الهُويات الطائفية والجغرافية ذات اللون الواحد آخذة في التلاقي والتوحد أكثر منها في أي وقت مضى. وعلى سبيل المثال إن اربعة وأربعين في المائة من البلدات والقرى اللبنانية كانت قبل اندلاع الحرب تضم بين سكانها مزيجا من الطوائف ولكن هذا الاختلاط انخفضت نسبته بصورة حادة مع الهجرة الجماعية التي جرفت جماعات كبيرة من طوائف معينة وأعادت توزيعها ديمغرافيا كما بيّن سليم نصر (١٩٩٣). ففيما كانت نسبة المسيحيين من سكان المناطق الجنوبية من جبل لبنان (أي الشوف وعاليه والمتن الاعلى) خمسة وخمسين في المائة في العام ١٩٧٥ اذا بها تهبط إلى ما لا يزيد عن الخمسة في المائة في عقد الثمانينات. الشيء نفسه يصح في بيروت الغربية وضواحيها، ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى المسلمين الذين كانوا يسكنون الضواحي الشرقية لبيروت والذين هبطت نسبتهم من أربعين في المائة إلى خمسة في المائة خلال الفترة نفسها (نصر ١٩٩٣).

في المدن والمناطق المدينية المحيطة بها يتخذ التضامن بين سكانها كل خصائص «العصبية المناطقية» ومظاهرها هجوما ودفاعا التي لا تنعكس، كما يخبرنا (1985) Seurat، الا من خلال معارضتها للمنطقة الأخرى أو المقابلة وبهذا المعنى كلما اشتد وتعمق تماهي الشخص مع منطقته اشتدت عداوته للمنطقة الأخرى ورفضه لها. كذلك فان Seurat يقول في دراسته إن هذه المعادلة ما أن تأخذ مجراها بهذا الاتجاه حتى نصبح أمام ميثولوجيا خاصة بالمنطقة، وبحسب هذه الميثولوجيا لا تعود المنطقة مجرد موقع تقاتل فيه ومنه جماعة مهددة حفاظا على بقائها فقط وانما تصبح قاعدة تنطلق منها تلك الجماعة في محاولة لخلق عالمها المثالي الذي يتيح لها حياة «صافية» و «أصيلة» تنطبق على ارثها الثقافي وقيمها. وليس مستبعدا أيضا أن توكل جماعة ما في منطقة ما إلى نفسها دورا رسوليا (كأن تكون مهمتها، مثلا، الدفاع عن الاسلام السنّي كما في حالة باب التبانة في طرابلس، المنطقة التي كان يدرسها (Seurat). من هنا يمكن أن نفهم بمزيد من الوضوح الجدلية بين الهُوية والسياسة، فهذه الأخيرة تعني الأخذ والرد والتفاوض والمساومة والعيش مع «الآخر» جنبا إلى جنب. أما الحسّ القويّ لدى الانسان بهُويّته وانتمائه فقد يدفعه إلى رفض المساومة اذا هو اعتبر أن في التفاوض نوعا من الخيانة قد ينسف تقاليد جماعته وقيمها و«شرفها». في هذا الاطار يصبح العنف والاستقطاب مآلا لا مفر منه: هي ذي بالضبط الظاهرة-المأساة التي طالما ابتلي بها لبنان.

مواقع الحرب وأمكنتها

من النتائج المؤلمة والصور المحزنة للنزاع المتمادي والمتنقل أن الحرب صار لها مواقعها وامكنتها التي باتت أشبه ب «جغرافية الرعب» تفرض منطقها الضاري على الاماكن الخاصة والعامة على السواء، وقد اكتسب العديد من المعالم الجغرافية في لبنان تسميات أفرزتها بشاعات الحرب وممارساتها وليس أقل دلالة وتعبيرا عن كون هذا المنطق قد فرض نفسه فرضا من خضوع تلك الاماكن لهذا التحول خضوعا جعل منها أشبه بالرهينة بين مخالب خاطفها المجرم.

من بين الضحايا الأولى لهذا التحويل والتحوّل كانت الطرق العامة والمفترقات الرئيسة والجسور والمواقع المشرفة وسواها من نقاط التقاطع الستراتيجية، فقد جعلها المتحاربون حواجز يتعرض عندها العابرون لكل انواع الغدر أو يمنعون من العبور. «الخط الأخضر» المشؤوم الذكر (الذي اكتسب اسمه الشهير بعد أن نبت العشب الاخضر على امتداده نظرا لاهماله وامتناع العابرين عن سلوكه) لم يكن سوى الطريق الرئيسي (طريق الشام) الذي يمتد من بيروت إلى عمق لبنان شرقا ومنه إلى الداخل السوري. كذلك فان الساحات الكبرى ومحطات السيارات والحافلات وشوارع المشاة بمحالّها التجارية كلها أصبحت مواقع مهجورة يسمونها «المحاور التقليدية» أو خطوط التماس.

وفيما فقدَ العديد من الأماكن العامة المعروفة هُويته وقيمته المجتمعية كان بعض الاماكن العادية الأخرى من مفترقات ونقاط تقاطع وتلال مشرفة وحتى متاجر يتحول إلى معالم مخيفة. لقد انتجت الحرب قاموسها الخاص الذي يضم مفردات الامكنة وتعابيرها، وفي نص مثير لخزين الذاكرة ولاسع في معظم سياقه أوردت جين سعيد مقدسي في مذكراتها حول النزاع المدني في بيروت «قائمة التعابير المستعملة في وقت الأزمات» وهي قائمة مسلية ومفيدة في آن معا. تلامذة المدارس، الذين كانوا يجهلون مواقع العديد من معالم بلادهم وكنوزها الوطنية والأثرية، باتوا أكثر انتباها وانبهارا بأسماء امكنة من أمثال «غاليري سمعان» و«السوديكو» و«المطاحن» و«حيّ البسينات» و«الليلكي» و«البربير» و«برج المر» و«فتال» و«مارمخايل» و«مثلث خلده» وسواها. كل هذه المواقع الموزعة في أنحاء بيروت وضواحيها توزّعا غير خاضع لوتيرة جغرافية محددة وتشكل معابر في الحالات الظرفية أو الطارئة تحولت اسماء موازية للرعب وخطوط تماس بين المتقاتلين وبالتالي جزءا من لوجستيات الموت تنازعا على امتداد هنا وانحسار هناك.

عندما أصبحت المعارك مواجهات مدمرة على ضفتي النزاع كما كان يحصل تكرارا كانت تتحول «حرب مواقع» بين ميليشيات الفئات المتقاتلة التي كانت كل منها تحاول القضاء على الفئة الخصم أو توسيع نطاق العمليات. في هذه الغابة المظلمة الظلال من البؤر

القتالية ووسط الجيوب الكثيفة من الولاءات المتنقلة بين هذا الفريق وتلك الفئة بات من الصعوبة بمكان كبير أن يجد الانسان العادي الذي لا علاقة له بهذه المعمعة مكانا آمنا يلجأ اليه، وهكذا أمام الحاجة إلى تجنب النيران المتطايرة من هنا وهناك اكتسبت الشوارع الجانبية الضيّقة وحتى بعض «الزواريب» الصغيرة أهمية خاصة لأن الهاربين من نار المتقاتلين وجدوا فيها ممرات آمنة نسبيا يعبرون بواسطتها إلى طرق أقل خطرا على حياتهم. بين المساء والفجر الذي يليه كان الطريق العام يتحول متراسا أو «حاجزا طيّارا» والحديقة المسيّجة موقعا عسكريا مغلقا وملتقى شارعين نقطة تفتيش (عن الهُوِّية ...)، ولم توفر هذه العاصفة من التحولات الامكنة والممتلكات الخاصة حتى أن التمييز بين الأماكن الخاصة والعامة لم يعد امرا واضحا بعد أن فقد الكثير من مفهومه التقليديّ المحدد. وكما تحولت أقبية الأبنية وطوابقها السفلى وأعالي سطوحها والفتحات الستراتيجية في البيوت الخاصة، بفعل سطو المسلحين عليها، جزءا من لوجستيات المعارك والقتال، كذلك جُعلت الطرق العامة أشبه باستراحات يقيم فيها المقاتلون على ما نهبوه من ممتلكات العائلات وأثاثها بعد انزاله إلى الشوارع والاماكن العامة ليجعلوا منه متاريس يصطادون الأبرياء من ورائها. الشرفات و«السطيحات» والطوابق الأولى في الأبنية وفسحات المداخل وكل أماكن الانشراح والهواء النقي التي طالما اعتنى بها اللبنانيون في منازلهم خير اعتناء وجعلوها متعة وراحة لهم ولزوارهم اضطروا إلى اقفالها وتسييجها لعلها تصمد في وجه النار الهائجة من كل صوب، وراحوا في المقابل يختبئون في الأقبية والممرات الضيقة والعلّيات وسواها من الاماكن المهملة والمهجورة في الاوقات العادية، ذلك أنها بعيدة إلى حد ما من مرمى القناصة ومطلقي النار، لقد أصبحت ملجأهم في الأيام الصعبة. (للمزيد من التفاصيل راجع سركيس ١٩٩٣، يحيى ١٩٩٣، خلف ١٩٩٥).

لقد وجد اللبنانيون أنفسهم، كما أوضحت مهى يحيى (١٩٩٣)، يعيدون النظر بمفهومهم لما يسمونه «البيت» و«المنزل» و«محل الاقامة»، والأمر اللافت والأكثر تأثيرا في هذا المجال هو ما أدخلته العائلات على بيوتها وأماكنها الخاصة ضمن منازلها ومن حولها كي تجعلها تتسع لنشاطات وأعمال أخرى بالاضافة إلى استخدامها للسكن، ذلك أن العديد من أفراد العائلات الذين فقدوا أعمالهم أو محالّهم التجارية نقلوا نشاطهم إلى منازلهم وأماكن سكنهم وقد شكل اقتصاد الحرب المتنامي والنشط عنصرا داعما لهذه الجهود وجعلها أكثر مردودا.

كما تتغير معالم المكان والأرض كذلك يتغير مفهومنا والتزاماتنا حيالها وهي تغيرات تبدو واضحة ليس فقط في الطريقة التي يثبّت فيها اللبنانيون ارتباطهم بأرضهم واللغة التي يستخدمونها تأكيدا لهذه الهوية الجغرافية، وانما أيضا في تصورهم لـ «الآخرين»، أولئك الذين ينتهكون حرمة أرضهم، الذي تغيّر في عمقه تغيرا كبيرا.

لا شك في أن هذه التحولات تشكل انعكاسا واضحا لتعلّق اللبنانيين بالأرض التي يعيشون عليها واخلاصهم لها، وقد تركت الحرب في هذا المجال رديّ فعل متعاكسين تماما بحيث رأينا الذين هُجّروا من المسيحيين من مناطقهم وقراهم وأعيد إسكانهم في المناطق المسيحية المتجانسة سكانيا من حيث الانتماء الطائفي صاروا أكثر ارتباطا بالمكان والأرض، أما الذين اقتلعوا من مناطقهم وقراهم من الشيعة عموما ومن الجماعات المهملة والمهمشة الأخرى فكان ارتباطهم بالأرض والمكان اللذين أجبروا على الاقامة فيهما بفعل الاعمال الحربية والتهجير ارتباطا واهيا إلى حد كبير وواضح. في هذين الحالين كليهما تبقى البيئة المكانية هي مكمن المعاناة وهي التي تدفع الثمن. كما رأينا من قبل، ان الهجرة الجماعية للمسيحيين كانت نسبيا أكبر بكثير من أية هجرة او تهجير تعرضت لهما الجماعات الأخرى إذ يقدّر اليوم أن المسيحيين يشكلون ما لا يزيد عن خمسة وثلاثين إلى ثمانية وثلاثين في المائة من مجموع اللبنانيين ولم يقتصر انحسارهم على الناحية الديمغرافية ذلك أنهم انحسروا أيضا على الصعيد الجغرافي-المكاني. يقول سليم نصر (١٩٩٣) إن أكثر من ثمانين في المائة من المسيحيين باتوا في اواسط عقد الثمانينات متجمعين في ما لا يزيد عن سبعة عشر في المائة من مساحة لبنان، وكان لا بد لهذا الانحسار الجغرافي-المكاني من أن يغيّر مفهومهم لقيمة المكان تغييرا جذريا بحيث جعلهم الشعور بضيق المكان والكثافة السكانية الكبيرة في المساحات المحدودة أكثر استعدادا للافادة من الأرض بطريقة أفضل. لهذه الأسباب رأينا الضواحي الشرقية وسفوح الجبال الشمالية ومنحدراتها تعج بالابنية الشاهقة ذات المواصفات الشبيهة تماما بمواصفات الأبنية في المدن الكبرى.

وفيما نشهد المناطق الريفية يكتسحها العمران الاسمنتي وتنتشر فيها الابنية العالية، اذا بالزمن يعود بالمدن وضواحيها إلى التريّف وفقدان الخصائص المميزة للمدن، والحالتان تشكلان وضعا غير سليم. فالجماعات المهجرة من المناطق الريفية والتي تتجمع في أماكن تحتلها في وسط المدينة أو في ضواحيها تكون على العموم غريبة تماما عن الحياة المدينية وهي في كثرتها الساحقة من المحرومين والمهملين الذين لا رابط لهم في مكان محدد، لَفحَهم الخوف على مصيرهم وملأت قلوبهم مشاعر المرارة نتيجة انكار حقهم الانساني. هؤلاء الناس يكونون في المدينة ولكنهم ليسوا منها ومن هنا انعدام الوثاق الذي قد يشدهم اليها ويجعل علاقاتهم بها علاقة من يعتني بمكان عيشه ويهتم بحمايته واثرائه والحفاظ على طابعه المميز، انهم في معظمهم يحتلون مكانا موقتا يستغلونه ما استطاعوا ولا يشغلون بالهم باكثر من ذلك.

من أكثر نواحي الحرب تأثيرا سلبيا في مجرى حياة الناس أن وتيرتها فرضت توقيتا لتحرّكهم لا يخلو من الخطر في أية ساعة من ساعاته وهو الذي يحدد لحركة السير والمرور وقتها ومكانها والطريق الممكن سلوكه أو الواجب تجنّبه، لقد أصبح الوقت والمكان

والحركة والتفاعل بين الناس كلها في عهدة الخطر الماثل أو الذي قد يطرأ في أية ساعة، ذلك أن اليقين أصبح في خبر كان والناس راحوا يعيشون لساعتهم لا يخططون للغد وانما يتخذون قرارهم عند الحاجة إلى اتخاذه. روتين العمل اليومي، الذي كان في الأيام الهادئة والمنتجة يشكل ميزانا لاستخدام الزمان والمكان، أصبح اليوم عشوائيا كمجريات الحرب وأصبحت معه المواصلات المعطلة وحركة السير المزدحمة حينا والمحفوفة بالاخطار أحيانا كلها في يد القدر وقد حولت كل أشكال التفاعل الاجتماعي امورا ظرفية يستحيل تحديدها أو التكهن بوقت حدوثها. بات منتظرا من كل شخص أن ينجز ما عليه من أعمال أو نشاط يومي في ساعات من النهار غير متوقعة ولا محددة يتوقف توقيتها على جولات العنف وعلى نزوات المقاتلين الذين تخلو قلوبهم من كل رحمة والذين اقتلعوا ضمائرهم كما اقتلعوا الناس من مسار الحياة. لكن متى كان هؤلاء الخلاقون من أهل بيروت تعييهم الشدائد والصعاب؟ فقد زادتهم هذه الحال قدرة على التكيّف مع متطلباتها ورأيناهم يعيدون تنظيم اعمالهم ونشاطهم كلما وجدوا أن لعبة الحرب تفرض عليهم اعادة النظر ببرنامج عملهم وقتا ومكانا.

> فجأة خلا الشارع من الناس، لقد كسر البيروتيون كل الارقام القياسية في الاختفاء من مكان الخطر لحظة يتطلب الوضع ذلك حتى ليدهشك بالفعل كيف أن شارعا يعج بالناس يتحول في دقائق معدودات مكانا خاليا إلا من الاشباح، أصحاب المحال التجارية يقفلون محالّهم ويُنزلون الأبواب الحديدية الجرّارة، الامهات يسرعن إلى أخذ اطفالهن من المدارس بما يشبه لمح البصر، البائعون الجوّالون يخرجون من مدى النظر هم وعرباتهم خلال لحظات، وبعد عاصفة مجنونة من زمامير السيارات التي تفوق ما نسمعه في الأيام العادية تختفي زحمة السير كما بضربة ساحر. وكما بدأت المعمعة فجأة، هكذا انتهت، وكما فرغ شارع الحمراء بصورة فجائية، هكذا عاد فامتلأ من جديد وعاد نبض الحياة وحركتها يخفقان فيه كأن شيئا لم يكن (مقدسي ١٩٩٠ : ٨٦).

نظام الحرب

مرونة اللبنانيين وقدرتهم على التكيف مع ظروف الحرب وتجنب ويلاتها ما كانت وحدها كافية لمدّ الحرب بعوامل البقاء والاستمرار، فالذي أعطى الحرب هذه الاستمرارية هو أنها ولّدت جمعا كبيرا من صانعي الحرب حتى بتنا أمام وضع هو أشبه ما يكون ب «نظام الحرب». ولا شك في أن الفراغ الذي أوجده انهيار سلطة الدولة (خصوصا بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠) هو الذي مكّن الحرب، أكثر من أيّ شيء آخر، من أن تعبئ جماعاتها وتمأسس شبكات عملها بتركيب خاص بها وبنسيج من القواعد والالتزامات الخاصة. إن الافراد والعملاء الذين عملوا على تأمين سبل الراحة والموارد الحيوية

والمعلومات والبضائع المهربة والسوق السوداء وغنائم الحرب ومسروقاتها وجدوا سبيلهم السريع إلى النفوذ والوضع الاجتماعي المتميز وقد ارتفعت صورة بعضهم إلى مصاف الابطال الشعبيين وتحول البعض الآخر بين مساء وصباح شخصيات ذات موقع شعبي عام دون أي أساس شرعيّ يبرر هذا الصعود الاجتماعي وغير الاجتماعي سوى أنهم قاموا بتلك الخدمات لمتعهدي القتل والقتال والتقاتل. هؤلاء السماسرة العريقون في مهنتهم، مضافا اليهم اقتصاد حربي حديث التنامي مواز للاقتصاد العام، وان غير رسمي، يتمتع بحماية طغمة من المبتزين وطبقة دونيّة من أمراء الحرب وتجارها الحديثي النعمة وسواهم من ذوي المكانة «المرموقة»، هؤلاء كانوا لأسباب واضحة ومفهومة غير مستعجلين على الاطلاق لانهاء حالة كانت بالنسبة اليهم شريان الحياة نفوذا وامتيازات وإثراء، من هنا كانت مصلحتهم جميعا تتجسد في بقاء حال الحرب والتقاتل على ما هي عليه.

لم تُقتصر نعمة «غنائم الحرب» على المعنيين بالقتال مباشرة وانما كانت موضع استفادة لشرائح واسعة من المجتمع، وليس من السهل تحديد مداها وحجمها نظرا لكونها مموهة وسرية في معظم الحالات لكنها، في جميع الموازين، كانت هائلة الحجم واسعة المدى علما بأنها لم تكن مظهرا هامشيا أو مسألة عابرة ذلك أنها لعبت دورا أساسا في قلب الموازين التقليدية اجتماعيا واقتصاديا وتغيير الترتيب الطبقي للمجتمع تغييرا جذريا. والحقيقة اللافتة في هذا السياق أن السيطرة على وسط بيروت التجاري خلال السنتين الأوليين من الحرب انتهت إلى ما يعتبره البعض «أكبر إعادة توزيع للثروة في تاريخ لبنان الحديث» (Hanf 1993: 329).

ككل الاعمال الاستغلالية التي تغتصب حقوق الآخرين، لم يقتصر «نظام الحرب» على العناصر المحلية ذلك أن رعاة الميليشيات الاقليميين والعالميين لم يقصّروا في جمع الثروات من تشغيل آلة الحرب وضخّها بعنصر الاستمرار بحيث دفقت التحويلات المالية الخارجية بمبالغ كبرى لدعم هذه الجهة أو تلك وابقاء مهرجان القتل قائما. أكثر ما يسترعي الانتباه هنا هو نشوء تلك الطبقة الجديدة من أثرياء الحرب وتجار التهريب والبضائع المنهوبة على أوسع نطاق وليس غريبا أن تعمد هذه المجموعة من حديثي النعمة إلى تبذير ما لم تتعب في جنيه بزهو وتبجّح لا حد لوقاحتهما ولا رادع.

هنالك ما يثبت طبعا أن عمليات نهب الاسواق التجارية وتخريب الاملاك الخاصة وسرقة محتويات المنازل والسطو على المصارف لم تكن كلها أعمال هواة ذلك أن معظمها تم على أيدي لصوص من ذوي الاحتراف العالمي في السطو وخلع أبواب الخزائن جيء بهم من أوروبا والأرجح أن متعهدي هذه الأعمال قد استعانوا بالمافيا في «استيراد» هؤلاء المحترفين (للمزيد من التفاصيل راجع Randal 1984: 98 - 100، Petran 1987: 231-32، Winslow 1996: 212-19). لعلّ من الامثلة الطريفة في هذا السياق أن زهير محسن (قائد

ميليشيا الصاعقة الفلسطينية المدعومة من سوريا) كان يلقب سخرية وهزءا ب «العجمي» نظرا للكميات الكبيرة من السجّاد العجمي التي نهبها أتباعه من المنازل والفيلاتَ الفخمة في بيروت وبعض ضواحيها.

لقد درّت مجموعة المرافئ غير الشرعية المنتشرة على طول الشاطئ الشمالي من جونية إلى طرابلس، بالاضافة إلى تلك التي انتزعت من الدولة، مبالغ غير محددة من المداخيل التي جنتها القوات اللبنانية، فهذه الميليشيا وحدها استطاعت أن تحرم الدولة مما يقدّر بخمسة مليارات ليرة لبنانية خلال السنوات السبع الأولى من الحرب وذلك عبر منعها من استيفاء الرسوم الجمركية على البضائع التي تدخل لبنان عن طريق الحوض الخامس في مرفأ بيروت (Winslow 1996: 217). حركة تهريب حشيشة الكيف عبر سهل البقاع كانت هي أيضا نشطة خلال هذه الفترة وقد حصد تحالف فرنجية - سوريا حصة الأسد من هذه التجارة الشائنة ولكن ذات المردود الكبير، كذلك كان الجيش السوري يتولى حماية مهربي البضائع والمنتجات على انواعها في منطقتي شتورة وعكار (Harris 1997: 212). لا شك طبعا في أن تورط الضباط والجنود السوريين في صفقات الاثراء وعمليات الفساد الفضائحية التي لم تقف عند حد ولا وازع أخلاقي كانت مصدر احراج للحكومة والنظام السوريين وقد بُذلت جهود لنقل العسكريين السوريين من مواقعهم وتبديلهم بين الفينة والأخرى للحيلولة دون تماديهم في هذه الأعمال لكن مع ذلك بقي انتشارها واسعا وحجمها مذهلا بكل المقاييس: الرشوة، بيع الاسلحة من الميليشيات المحلية، زراعة المواد المخدّرة، تهريب المخدر وتوزيعه، تهريب البضائع على نطاق واسع بين لبنان وسوريا. رفعت الأسد وحده، الشقيق الذائع الصيت للرئيس السوري، قيل انه كان متورطا بصفقات وعمليات تجاوزت قيمتها مليارات الليرات السورية (راجع Le Monde 1984، Avi-Ran 1991: 195، ٢٠٧).

وعلى ذكر هذا النوع من «الانجازات» فان الجيش الاسرائيلي لم يقصّر ابدا في هذا المجال اذ ان العسكريين الاسرائيليين أظهروا من الاطماع والغطرسة والتهتك والنهب ما لا يقل عن أيّ جيش غاز ولكن ما يدعو إلى السخرية أنهم جاؤوا بدعوى صنع السلام في حين أن اجتياحهم لبنان في العام ١٩٨٢ في عملية عسكرية جارفة وضعوها تحت عنوان «عملية سلام الجليل» لم يكن يمتُّ إلى السلام ولا إلى السلامة في شيء. لقد حاصروا المناطق السكنية الآهلة بالناس في غرب بيروت وضواحيها وقصفوها بالمدافع الثقيلة ودمروا بنيتها التحتية وخلّفوا أكبر عدد من الضحايا في كل مراحل الحرب اللبنانية بحيث قُدّر عدد الذين قتلوا بسبعة عشر ألف شخص والذين أصيبوا بجروح بثلاثين الفا كانت كثرتهم الساحقة من المواطنين الأبرياء (راجع لبكي وأبو رجيلي ١٩٩٣ : ٢٧، هنف ١٩٩٣ : ٣٤١). وكأنّ ما خلّفوه وراءهم من الدمار المذهل بحجمه ومداه ومن الحقد والمرارة لم يكن كافيا، فقد حملوا معهم من الغنائم كل ما اتسعت له عرباتهم وأيديهم وجيوبهم، إذ بالاضافة إلى

خمسمائة وعشرين طنا من الاسلحة والمعدات وجد الجنود الاسرائيليون العاديون أنفسهم مأخوذين بمظاهر الثراء وطريقة عيش البورجوازية اللبنانية فعملوا نهبا بالمناطق التي كانت تحت سيطرتهم. لم يتركوا شيئا يمكنهم حمله أو شحنه، من السيارات الخاصة إلى أجهزة الهاتف والتلكس وكل انواع التجهيزات المنزلية والمكتبية حتى أنهم حملوا معهم المقاعد المدرسية الخشبية (للمزيد من التوثيق المفصل راجع Randal 1984: 266 - 67).

مدى الاضطراب الجسدي والنفسي

بما أن لبنان كان في قبضة كل انواع الرعب والأرهاب الجماعيين اللذين ضربا حوله حصارا خانقا على مدى عقدين من السنين فان من الضروريّ اجراء تقويم لما تركته هذه التجربة الموجعة من وطأة ومن تأثير في الذين مروا في المعاناة. كما رأينا، فان الأذى والضرر اللذين أصابا الناس بحياتهم وأجسادهم ونفسياتهم وممتلكاتهم نتيجة العنف المتمادي كانا كبيرين وشديدي الوطأة بكل المقاييس خصوصا أنهما أصابا مجتمعا صغيرا ومنقسما وقد تعددت بشكل مذهل وتبدلت أهداف الاعمال العدائية.

لقد أظهرت نتائج مسح اختباريّ أجري في العام ١٩٨٣ بغية استكشاف بعض الآثار الاجتماعية-النفسية البارزة التي خلّفتها الحرب عددا من المظاهر المقلقة التي تعتبر تصنيفية بمستوياتها. تمّ اختيار العينة من بين جمع معظمه من الطبقة الوسطى وما فوق الوسطى وكانوا من المهنيين وانصاف المهنيين ورجال الاعمال والمصرفيين واساتذة الجامعة والاداريين الحكوميين والصحافيين وسواهم ممن يسكنون في ثلاث مناطق مختلفة من بيروت. شمل الاستفتاء حوالى تسعمائة رب عائلة وتطرقت فيه الاسئلة إلى امور عديدة كتغيّر المفاهيم والأوضاع النفسية لدى المجيبين عن الاسئلة، والتجارب والخبرات التي مروا بها في حياتهم اليومية خلال فترة الحرب، وما شهدوه من حالات التهجير والحرمان والاصابات الجسدية والنفسية وما اليها. كذلك تمكنا من خلال الاستفتاء من تقويم مظاهر الغمّ خصوصا بعض مظاهر الخلل النفسي أو السلوكي التي نتجت من اصابات الحرب وانعكاساتها.

يتبين في الجدول الرقم ٨/ ١ أن ما يقارب الخمسة والسبعين في المائة ممن شملهم الاستفتاء قد عانوا نوعا من أنواع الحرمان وستة وستين في المائة اضطروا إلى النزول إلى الملاجىء، علما بأن المقصود بتعبير الحرمان هنا هو الحرمان من الماء والكهرباء وسواها من وسائل الراحة في الحياة اليومية. نسبة كبيرة من الناس قاربت الخمسة والخمسين في المائة عانت من الخسائر المادية في ممتلكاتها كما إن أكثر من أربعين في المائة هُجّروا من منازلهم وقراهم ومناطق سكنهم. والأوجع من كل ذلك أن ستة وثلاثين في المائة قالوا انهم فقدوا

الجدول الرقم ٨/ ١ : حجم الآثار النفسية والجسدية
النسبة المئوية ممن تمّ استفتاؤهم

	بين المجيبين	العائلة والاقرباء	اصدقاء مقربون	اناس شوهدوا	المعدل
حرمان	٧٤٪	٥٣٪	٥٨٪	٣٦٪	٥٥٪
احتماء في الملاجئ	٦٦٪	٥٠٪	٥٩٪	٣٤٪	٥٢٪
ضرر في الممتلكات	٥٤٪	٤٢٪	٥١٪	٢٧٪	٤٣٪
تهجير	٤١٪	٣٧٪	٤٢٪	٢٢٪	٣٥٪
وفاة	صفر	٣٦٪	٣٨٪	٢٥٪	٣٣٪
تعرّض للاذلال	٣٣٪	٢٧٪	٢٩٪	٢٦٪	٢٩٪
اصابة بجروح	٨٪	٢٦٪	٣٢٪	٢٣٪	٢٢٪
اقتحام منازل	٢١٪	٢٤٪	٢٢٪	٩٪	١٩٪
احتلال بيوت وأملاك	١٩٪	٢٣٪	٢٣٪	١٢٪	١٩٪
اهانات/ مضايقة	١٩٪	١٨٪	٢٠٪	٢٠٪	١٩٪
انتحال شخصية وخداع	١٧٪	٢٠٪	١٩٪	١١٪	١٧٪
سرقة سيارة	١٢٪	٢٦٪	٢٠٪	٧٪	١٦٪
خطف	٥٪	٢١٪	٣٠٪	١٠٪	١٦٪
مهاجمة	٤٪	١٤٪	٢١٪	٢٢٪	١٥٪
تهديد	١٤٪	١٦٪	١٨٪	١٢٪	١٥٪
عاهة دائمة	٣٪	١٠٪	٢١٪	١٦٪	١٢٪
حجز حرية	٦٪	١٣٪	١٩٪	٧٪	١١٪

أحد افراد عائلتهم أو قريبا من الاقرباء المباشرين وأكثر من ثمانية وثلاثين في المائة فقدوا صديقا مقربا أو أحد معارفهم. وقد لا يقل ألما عن ذلك أن ما يقارب ربع الذين اجابوا عن الاسئلة قالوا انهم شهدوا حالة وفاة أو أكثر نتيجة الاعمال الحربية.

نسبة الذين تعرّضوا للاذلال والاهانة والتخويف ومضايقة المسلحين لهم عند نقاط التفتيش ومقاطع الطرق كانت أيضا عالية وقد بلغت حوالى ثلث الذين اجابوا عن اسئلة الاستفتاء، كذلك نسبة الذين اقتحمت منازلهم بلغوا واحدا وعشرين في المائة والذين احتُلت بيوتهم بلغوا تسعة عشر في المائة. وفي حين أن خمسة في المائة من المجيبين عن

الاسئلة تعرضوا شخصيا للخطف فان هذه النسبة ارتفعت إلى واحد وعشرين في المائة في ما يتعلق بأفراد عائلاتهم وإلى ثلاثين في المائة بالنسبة إلى اصدقائهم. نسبة الذين عانوا اصابات تتطلب علاجا في المستشفى كانت أعلى قليلا اذ بلغت ستة وعشرين في المائة بين افراد العائلة والاقارب واثنين وثلاثين في المائة بين الاصدقاء، كذلك عانى عشرة في المائة من افراد عائلات المجيبين واقربائهم وواحد وعشرون في المائة من أصدقائهم عاهة دائمة.

مع أن سرقة السيارات لم تكن في معظمها متعلقة مباشرة بالعمليات القتالية، فقد انتشرت وتزايدت إلى حد كبير ككل المظاهر الأخرى التي تنتج دائما من انهيار النظام العام وسلطة الدولة، وقد بلغت نسبة الذين عانوا سرقة سياراتهم اثني عشر في المائة لكنها كانت اعلى بكثير بالنسبة إلى أفراد آخرين في العائلة (٢٦٪) وبالنسبة إلى الاصدقاء (٢٠٪)، أما ضحايا انتحال الشخصية وحجز الحرية والتهديد فكانت نسبتهم عند هذه الارقام نفسها.

كذلك فان العوارض النفسية التي تصاحب الاصابات الجسدية الخطيرة قد انتشرت بشكل واسع خصوصا منها الاضطرابات العاطفية والخلل النفسي الذي يتطلب علاجا طبيا. يظهر لنا الجدول الرقم ٨/ ٢ أن هذه التجارب الموجعة لم تترك أحدا الا طاولته وهذه في الواقع واحدة من أسوأ نتائج الحرب وأشدها وطأة وتحديدا عبثية العنف وتأثير الدمار المجاني ومشاعر الذنب والعيب والألم والخوف المكبوتة في نفوس أصحابها. إن ما تتركه الحرب من أثر الجروح والخوف والترسبات العاطفية يعود أحيانا إلى الظهور لدى من عانى هذه التجارب وتكون عودته أكثر شدة وأثقل وطئا وقلّما تغادر هذه المشاعر صاحبها بحيث لا تعاوده ذكراها لأن الذي تعرّض للاعتداء أو لانتهاك حقه يصبح محكوما بشبح العنف طوال حياته. أكثر العوارض مجلبة للغم ومشاعر البؤس، كما عبّر الذين أجابوا عن الاسئلة، كانت مشاعر القلق وعدم الاستقرار وغياب القدرة على التركيز الفكري والأرق او الاختلال في نظام النوم والانقباض النفسي وسواها من المشكلات السلوكية كالانفعال الزائد من مثل الافراط في التدخين مثلا. ما بين تسعة واربعين واربعة وخمسين في المائة من الذين تمّ استفتاؤهم كانوا ضحية هذه العوارض من وقت إلى آخر.

عوارض الانقباض الخفيفة او المعتدلة تلازمت مع مشاعر اليأس وشدة القلق والمبالغة في الأكل وأنواع من الخلل النفسي والعصبي الذي يتطلب علاجا طبيا، والذين عانوا هذه المشاعر تأثرت بها سلبا علاقاتهم الاجتماعية ايضا خصوصا مدى تفاعلهم مع افراد عائلاتهم واصدقائهم وزملائهم في العمل حتى أن أكثر من ثمانية وثلاثين في المائة منهم اعتبروا هذه العوامل تشكل مصدرا للتوتر والاحتكاك اللذين ما كانا ليحصلا لولا تلك الآثار النفسية. النسيج العائلي بشكل خاص، خصوصا أنه في لبنان وليد روابط تاريخية وثيقة من الالفة والتماسك والالتزام، كان هو ايضا احدى الضحايا البديلة لهذا التوتر النازل في غير مكانه.

وغالبا ما كانت مشاعر العدائية والكبت المتأتية من توتر الحياة اليومية ومن اعمال العنف

المتمادية ينفّس عنها اصحابها عبر الانفجار والغضب بوجه أفراد في العائلة يصادف وجودهم مناسبا زمنا ومكانا .

الجدول الرقم ٨/ ٢ : الانقباض (الناتج من عوامل خارجية) والاضطراب النفسي
(النسبة المئوية من مجموع المجيبين عن الاسئلة)

	أبداً	أحياناً	غالباً	المؤشر
الاضطراب النفسي				
قلق/ عدم استقرار	١٨,٦٪	٥٢,٠٪	١٤,٧٪	٨١,٤٪
عدم انتظام النوم	٢٠,٢	٥٤,٠	١٠,٠	٧٤,٠
كآبة/ غم	٢١,٦	٤٧,٠	٩,٠	٦٥,٠
يأس	٣٢,٣	٣٧,٦	٨,٦	٥٤,٨
انشغال بال/ مخاوف غير مبررة	٢٨,٠	٣٩,٠	٧,٦	٥٤,٢
مشكلات نفسية تتطلب علاجا	٣٤,٧	٣٠,٢	٧,٨	٤٥,٨
فقدان الارادة	٣٩,٤	٣٠,٧	٤,٦	٤٠,٠
تفكير في الموت	٤٥,٢	٢٣,٦	٣,٤	٣٠,٤
لوم الذات	٥٣,٠	١٧,٣	٢,٣	٢٢,٠
تغيرات سلوكية				
رد فعل متطرف او زائد	٢٢,٦	٤٤,٠	١٤,٢	٧٢,٤
إفراط في التدخين	٣٨,٠	٢٤,٨	١٩,٠	٦٢,٨
عدم استقرار للتركيز	٢٦,٢	٤٨,٠	٥,٠	٥٩,٠
افراط في الأكل	٣٨,٥	٣٠,٨	٧,٠	٤٤,٨
افراط في تناول الكحول	٤٩,٥	٢٠,٦	٤,٠	٢٨,٦
ميل الى عدم الاخلاص	٥٣,٢	١٧,٠	٢,٥	٢٢,٠
ميون عدوانية	٥٦,٣	١٣,٢	٢,٦	١٨,٤
العلاقات والتفاعل مع الآخر				
مع الاصدقاء	٣٥,٧	٣٨,٦	٢,٧	٤٤,٠
مع افراد العائلة	٣٠,٧	٣٥,٥	٣,٢	٤٢,٠
مع الزملاء	٣٤,٨	٣٦,٥	٤,٢	٣٥,٠
مع الزوج والزوجة	٣٣,٩	٢٠,٠	٢,٢	٢٤,٦
بالنسبة الى الجنس	٥٤,٥	١٦,٧	١,١	١٩,٠

كان الاضطراب والتوتر العائليان تزداد وتيرتهما سوءا لسببين يبدوان ظاهريا كأن لا صلة بينهما، أرباب العائلات وسواهم من افراد العائلة الراشدين، خصوصا الرجال منهم، الذين فقدوا أعمالهم وجدوا أنفسهم أشبه بسجناء في منازلهم يهدرون ساعات وأياما من الوقت الضائع وغير المجدي. هذا الانحصار الخارج عن ارادتهم ووطأته النفسية على العاطلين عن العمل شكلا مصدر احتكاك وخلاف في العائلة.

من ناحية ثانية، وعلى عكس هذه الحالة، عانت العائلات من الغياب القسري لرجالها فبالاضافة إلى الذين كانوا يشاركون في الأعمال الحربية خرج العديدون منهم يبحثون عن عمل خارج لبنان وباتوا يعانون وطأة الشتات والابتعاد عن عائلاتهم فترات طويلة. هاتان الحالتان المتطرفتان، أي انحصار العائلة بمن فيها أربابها انحصارا قسريا في المنزل أو غياب الرجال فترات طويلة عن عائلاتهم، شكلتا وضعا غير مقبول وغالبا سببا للتوتر.

الجدول الرقم ٨/ ٣ : حجم الاضطراب النفسي والكآبة

مشكلات حادة	كآبة/ غمّ معتدل	كآبة/ غم خفيف
تململ/ قلق ٨١٪	يأس ٥٥٪	افراط في تناول الكحول ٢٧٪
عدم انتظام النوم ٧٤٪	قلق شديد ٥٢٪	مشكلات مع الزوج/ الزوجة ٢٤٪
ردود فعل متطرفة ٧٢٪	مشكلات نفسية تتطلب علاجا ٤٦٪	لوم الذات ٢٢٪
كآبة ٦٥٪	افراط في الأكل ٤٥٪	عدم اخلاص ٢٢٪
افراط في التدخين ٦٣٪	مشكلات مع الاصدقاء ٤٤٪	مسائل جنسية ١٩٪
نقص في التركيز ٥٩٪	مشكلات مع العائلة ٤٢٪	ميول عدوانية ١٨٪
خلاف مع الزملاء ٤٠٪	ميول انتحارية ٥٪	انشغال بفكرة الموت ٣٠٪

ففي حين أن الحالة الأولى، أي انعدام العمل والبقاء في البيت، زادت من امكانية الشجار العائلي وجعلت الوضع العائلي المتوتر أصلا أكثر توترا وبالتالي تصدعا، جاءت الحالة الثانية لتجعل المنزل العائلي مقتصرا على الاناث دون الذكور الذين تسبب غيابهم المتمادي بفقدان السلطة الأبوية والأسوأ من ذلك بحرمان الاولاد الدور التقليدي لرب العائلة او الأخ الأكبر بوصفه المثال الرجولي المفترض أن يكون قدوة لهم. هذا النوع من الخلل الذي أصاب التركيب العائلي ترك آثارا على درجة كبيرة من الخطورة.

كشفت نتائج المسح أيضا ناحية أخرى غير مألوفة وهي انعدام الصلة المباشرة بين نسبة الاصابات الجسدية وحجمها من جهة وبين عوارض الكآبة والاضطراب النفسي من جهة ثانية، أي أن الجماعات التي عانت الاصابات الجسدية أكثر من سواها لم تكن بالضرورة

تلك التي ظهرت عليها عوارض الكآبة والغم ولعل هذه المفارقة يمكن تفسيرها بعاملين اثنين: الأول أن المسيحيين من الذين أجابوا عن أسئلتنا في الاستفتاء الذي أجري بعيد الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢ والذين كانوا يقيمون في مناطق بيروت الشرقية كانوا آنذاك ميالين إلى رؤية الحرب من زاوية ايجابية ذلك أن ما عانوه من التجارب المرة حتى تلك الفترة وضعوه في خانة الثمن لما اعتبروه اتجاها في مصلحتهم. لم تكن مشاعر «الاحباط» قد جرفت المسيحيين بعد وهو ما حصل بعد بضع سنوات. العامل الثاني أن الجماعات المسيحية أظهرت قابلية أكبر على التضامن الطائفي في أوقات الشدة وكذلك على التعبئة الطائفية، فالتجمعات التطوعية كالجمعيات الكنسية والمحلية نشطت في تأمين الخدمات الضرورية والدعم الاجتماعي والانقاذي في الحالات الطارئة وقد عوضت هذه التعبئة الكثير من العوامل السلبية الأخرى.

بربرية ما بعد الحرب

فترات ما بعد الحرب، خصوصا تلك التي تعم فيها النزاعات المدنية المتمادية والفوضى وزعزعة الوضع الاجتماعي، غالبا ما تولّد نفسيات منضطبة لدى الناس فيصبحون أشد ميلا لكبح انفعالاتهم التقليدية والسيطرة على تصرفاتهم بحيث يستطيعون اعادة تقويم خياراتهم المستقبلية وتوجيهها الوجهة التي يختارون، وبديل أن تحررهم الحرب من عادات ما قبلها السيئة رأيناها لسوء الحظ تفعل العكس تماما وذلك باطلاق شهية المرتكبين والهاب رغبات الطامعين وشهواتهم التي لا تُشبع في النهب والفوضى وسواها من الارتكابات.

تصل هذه الارتكابات في الكثير من الحالات إلى درجة من السوء وتتخذ منحى من البربرية بحيث يحار المرء ايهما أسوأ هي أم الحرب، وهي تولّد ظروفا تتحرر معها المشاعر العدائية من كل الضوابط التمدنية التقليدية، وفي واقع الأمر فان معظم الروادع الاخلاقية التي تضبط هذا الاندفاع الأهوج نحو السلب والنهب كانت قد تعطلت عن الفعل وساد الفلتان والفوضى حتى باتا هما القاعدة. الاعتداء الصارخ على بيئة البلاد الطبيعية، انتهاك قوانين البناء والتنظيم المدني، التزوير، الفساد والرشوة، انعدام الوعي المدني والحس العام – وقد انعكست في انتشار الجنح الجرمية الخفيفة ومخالفة القوانين – وكلها مزروعة في صلب ثقافة الـ Laissez Faire والليبرالية الاقتصادية المتطرفة والانتفاع والتنفيع السياسيين.

على سبيل المثال، إن المركنتيلية وما يصاحبها من القيم البورجوازية طالما كانت سيدة الموقف في لبنان وكانت النتائج المؤلمة لهذا المسلك التجاري المتطرف قد ظهرت جلية في سنوات ما قبل الحرب. مع الارتفاع المذهل في قيمة الأرض تحولت تجارة العقارات المبنية (خصوصا في عقد الستينات حين بلغ الامتداد العمراني وصناعة البناء أوجهما) واحدا من

أكبر مصادر الثروة، ومن هنا بدأ البلد يعاني الاعتداءات الشرسة على بيئته الطبيعية الرائعة وأصبح تشويه مجاله الطبيعي والحيّ يصفع الناظر إليه صفعا. في أواخر عقد الستينات، يوم كانت بيروت في عزّ بهائها وعلى قمة عصرها الذهبي، أصيب الرحالة العالمي الشهير John Gunther بما يشبه الهول بل الجزع مما رأى حتى أنه افتتح فصله عن «لؤلؤة الشرق الأوسط» بهذا القول:

> ان بيروت ترتكب الخيانة بحق نفسها، فهذه المدينة التاريخية القدَم، عاصمة لبنان، التي أنعم الله عليها بموقع طبيعي ساحر السناء وأوقع من حولها مَحيطا ليس في العالم ما يعدله جمالا وروعة، هي اليوم مرتع للاوساخ لا بل انها بصريح العبارة أوسخ ما رأيت في العالم من بين المدن التي لها أهميتها وقيمتها. في أهم موقع من مواقع المدينة، مباشرة حول فندق فخم حديث البناء والتجهيز تلتمع قامته بالرخام البراق، تلتف شبكة من الأزقة الضيقة السابحة بقذارتها والتي يبدو لي أنها لم تتعرف يوما إلى أية وسيلة تنظيف. يوما بعد يوم كنت أرى الحطام والنفايات اياها: قطع من الحديد المصنَّع ملوية ومرمية هناك، بقايا من الاسمنت والحجارة المكسّرة، خرق من القماش، خضار فاسدة وصناديق من الكرتون تنضح بالبضائع العفنة، ومعظم هذه النفايات يبدو من النوع الذي يرميه افراد من المجتمع الغني لا من الناس الفقراء. تلتفت عبر الشارع المحاذي للشاطيء فيطالعك الأبيض المتوسط مغريا بغطسة في مياهه النوّارة، لكنك لا تلبث أن تُصدم بقشر البرتقال مستريحا على صفحة الماء تصحبه الزيوت اللزجة وكتل من أوراق المراحيض وما أشبه من الملوثات (Gunther 1969: 281).

طبعا هذا النوع من المشكلات، بيئية أو سواها، تَضَاعف حجما وسوءا بغياب سلطة الدولة وما لم تخرّبه الحرب ابتلعته أطماع تجار العقارات والمستهلكين المتهورين ولم يسلم من البيئة وجه من وجوهها. شاطئ التاريخ والطبقات الحضارية على طول الساحل اللبناني شوهته المغريات السياحية والمنتجعات الرخيصة والاحواض البحرية الخاصة ولم يقلَّ عنها تشويها انتشار الأحياء الفقيرة وتكاثرها بشققها الرخيصة التي شكلت مساكن موقتة وبديلة. هذه الهجمة المتوحشة على الخضرة والطبيعة الحية ابتليت بها الضواحي الخضراء او ما تبقى منها والمنتزهات العامة والبساتين المدرّجة، حتى الممرات العامة والحدائق والفسحات الخاصة ضربها اليباس وسقط وجهها الأخضر حتى باتت بيروت اليوم أقل مدن العالم على الأرجح تمتعا بالمساحات المفتوحة نسبة إلى المقيمين فيها اذ لا تزيد فيها هذه المساحات عن ستمائة ألف متر مربع. لقد أوردت احدى دراسات الأمم المتحدة أن الحيّز السكاني لا يرتفع إلى مصاف البيئة السكنية الصحية إلا اذا توفر فيه لكل فرد أربعون مترا مربعا من المساحة المفتوحة، أما ساكن بيروت اليوم فلا يتنفس إلا من خلال (٠,٨) مترا مربعا (لهذه التقديرات وسواها راجع SAFE 2000).

وحدها الهجمة التجارية والأطماع البشرية وتلاشي سلطة الدولة لا تكفي لتترك هذا الأثر التخريبي الكبير، وها قد أضيفت اليها ذهنية ما بعد الحرب التي يتملكها النهم فالذين كانوا طوال سنين الحرب ضحية المعاناة الانسانية التي لا ترحم لم تعد تهمهم كثيرا مسائل بيئية ومخالفات في هذا المجال تبدو لهم قليلة الأهمية ان لم نقل تافهة. أصبح هاجسهم الصراع من أجل البقاء ومواجهة آثار الحرب العبثية التي لم تنته بعد وأعباء ما بعدها، وهكذا لم يعودوا يعيرون اهتماما شؤونا معنوية وانضباطية باتت بالنسبة اليهم في آخر قائمة القيم وباتت تغلب على الكثرة الساحقة منهم مشاعر ما بعد الحرب من اللامبالاة والتهتك السافر. لضحايا العنف والمعاناة الجماعية هموم أخرى أكثر أهمية من هذه الهموم تتعلق بأساس شأنهم الحياتي وهم غارقون في مرارتهم يتحرقون للتعويض عما فاتهم من الزمن المهدور والفرص الضائعة، وعليه فان البيئة تصبح هدفا بديلا سهل المنال ينفّسون به عن كربهم وغضبهم خصوصا أن انتهاك البيئة في مجتمع تضرب فيه العدائية والمركنتيلية له مردود مدرار على أصحابه حيث يجد الطمع والعدائية ضحيتهما البديلة السهلة الاصطياد. إن السهولة والامكان اللذين ينتهك بهما المواطنون العاديون البيئة الطبيعية ويلوثونها واللامبالاة التي يظهرونها حيال حمايتها والعناية بها هي من أشد المظاهر الاجتماعية خطورة، فكيف اذا أضفنا اليها نسبة عالية جدا من استخراج الصخوروالرمول ومن التصحّر وازالة الاشجار الحرجية وازدحام حركة السير وقيادة السيارات بصورة متهورة وغير نظامية وتلويث الهواء والضجيج على أنواعه والطرقات المفتقرة حتى إلى الحد الأدنى من متطلبات السلامة، هذا لكي لا نذكر غياب اللياقة التقليدية وحسن التصرف لدى معظم الذين يقودون السيارات على الطرقات العامة.

يشهد على صحة هذا الكلام ما نراه من مخالفة لأبسط قواعد القيادة وما وقع من حوادث السير المميتة في السنوات القليلة الماضية. لقد تزايدت بنسب تصاعدية مخالفات السير ومصادرة السيارات أو احتجازها لاسباب تتعلق بتزوير رخصة سيرها أو لوحات ارقامها او تسجيلها بصورة غير قانونية حتى أن عدد السيارات المحتجزة قفز من ٢١٦٩٢ سيارة في العام ١٩٩٣ إلى ضعفي هذا العدد في العام ١٩٩٩ وكذلك قفز عدد مخالفات السير من ١٩٢٤٨٧ إلى الضعفين خلال الفترة ذاتها.

حوادث السير ايضا شهدت تزايدا موازيا علما بأنها كانت متدنية العدد خلال سنوات الحرب وهو أمر طبيعي اذ ورد في سجلات قسم الاعلام في الامن الداخلي مثلا أن العام ١٩٨٧ لم يشهد سوى اصابة ستة اشخاص بجروح وسقوط عشرين قتيلا في حوادث السير وقد ارتفع هذان الرقمان إلى واحد وعشرين جريحا وستة وخمسين قتيلا في العام ١٩٨٨، لكن منذ العام ١٩٩٣ وما بعد، أي منذ توقفت الأعمال الحربية أخذت هذه الارقام تتزايد بشكل حاد ومستمر حتى ارتفعت من ٢٧٤ قتيلا و ٢٠٤٢ جريحا في العام ١٩٩٣ إلى ٣٣١

قتيلا و ٤٢١٠ جرحى في العام ١٩٩٩ .

قد يكون وراء هذا الارتفاع الحاد التحسن الذي طرأ على شبكة الطرقات وما بدأ استخدامه حديثا في مراقبة حركة السير من رادار وسواه من التكنولوجيا الحديثة، لكنّ الزيادة لا يمكن أن تكون كلها عائدة إلى هذه العوامل ذلك أن ارتفاع عدد مخالفات السير والقيادة المتهورة واللامبالية كانت مظاهرها واضحة ومتمادية قبل توفير هذه التسهيلات .

هذا الميل السلوكي شبه الطبيعي إلى مخالفة القواعد المجتمعية العامة يعكسه بوضوح الكمّ الكبير أيضا في المخالفات التي لا علاقة لها بشؤون السير والتي ارتفعت بتواتر متصاعد من عشرة آلاف مخالفة في العام ١٩٩٣ إلى أربعة عشر الفا في العام ١٩٩٦ ثم إلى ثمانية عشر الفا في العام ١٩٩٩ . مديرية الأمن الداخلي تضع عادة في خانة «المخالفات العادية» أعمالا مثل مخالفة أنظمة حماية الغابات والأحراج والحدائق العامة والرمول والمواقع الأثرية والسياحية وقانون البناء والتنظيم المدني، كما يدخل في هذا التصنيف تجاوز القواعد المتعلقة بالصيد البري والبحري واقتلاع الصخور وأنظمة الصحة العامة والبلديات. هذه المجالات وسواها من الانظمة المتعلقة باستخدام المرافق العامة، خصوصا المياه والكهرباء والهاتف، تصبح الضحية البديلة السهلة المنال التي ينفّس فيها الناس عن كربهم وشعورهم بالمرارة نتيجة معاناتهم الطويلة .

في السنوات الأخيرة أخذت الصحافة تبدي شيئا من الاهتمام بهذا النوع من الانتهاكات والمخالفات خصوصا منها الاساءات المكشوفة والفاضحة إلى البيئة الطبيعية وغير الطبيعية، وإلى عمليات الفساد والرشوة واساءة استخدام الاموال العامة من قبل المسؤولين الحكوميين والاداريين الرسميين. لكنّ العديد من الانتهاكات الأخرى المصنفة «عادية» في قاموس الاجهزة الأمنية يبقى خارج مدى العين المراقبة وتبقى الغرامات في هذا المجال - اذا طُبّقت- أدنى بكثير من أن تردع المخالفين حتى لو تمّ توقيفهم .

لو أن التدخين منع في الاماكن العامة بموجب قرار حكومي لكان اللبنانيون، وأكاد اقول يقينا، ضربوا بالقرار عرض الحائط كما يفعلون بكل القواعد التي تحدّ من تصرفاتهم الانفعالية المتمادية وشهيتهم المفتوحة دائما على مخالفة الانظمة العامة. لبنان اليوم هو جنة المدخنين بامتياز حيث يستطيع أي مدخن أن يشبع نهمه إلى التدخين على حساب صحته العامة وصحة رئتيه خصوصا دون أن يأبه لأية موانع أو لاستياء الناس من اعتدائه غير المباشر على حقهم بنَفَس غير ملوَّث. نسبة التدخين في لبنان واحدة من اعلى النسب في العالم ويتبين من دراسات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة أن ستة وستين في المائة من الذكور الراشدين هم من المدخنين وأن هذه النسبة بين الاناث هي سبعة وأربعون في المائة، هذا فيما لا تتجاوز نسبة المدخنات الاناث في معظم البلدان النامية التسعة في المائة وعلى سبيل المثال انها ٢،٣ في المائة في مصر و ١،٧ في المائة في الأردن .

نسبة التدخين بحد ذاتها تشكل حالة سيئة جدا، لكن ما هو أسوأ بكثير هذه اللامبالاة العنترية لدى المدخنين في ممارسة إدمانهم دون أن يأبهوا ولو بحدّ أدنى من الحسّ الاجتماعي لما يسببه تصرفهم من اساءة إلى الصحة العامة وإلى حق المواطن غير المدخّن بأن يتنشق هواء نظيفا.

بالنسبة إلى بلد تنهك كاهل أبنائه نفقات هائلة الحجم ذهبت ولا تزال تذهب إلى اعادة البناء والتأهيل، يبدو أن ما يُهدر على التدخين وما يسببه من الامراض والمشكلات الصحية هو ايضا بحجم مذهل. تقول سجلات وزارة الصحة ان ما ينفق على العناية الصحية بالذين يعانون امراضا متعلقة بالتدخين يبلغ اربعمائة مليون دولار سنويا يضاف اليها مائة مليون دولار سنويا تنفق على ترويج انواع التبغ المختلفة، علما بأن أكثر الاعلانات التجارية ألقا واغراء هي الاعلانات التي تروّج للتبغ أي تشجع الناس على الاساءة إلى صحتهم والصحة العامة واموالهم والأموال العامة، ويلي اعلانات التبغ اعلانات الترويج للمشروبات الكحولية والملابس الداخلية النسائية والهواتف الخليوية ولكن بفارق كبير لمصلحة التبغ. لوحات الاعلان الضخمة التي تفرض نفسها على الطرقات العامة بما فيها طرقات المناطق الريفية البعيدة توزع «نصائحها» حول أفضل انواع السم القاتل الذي تنفثه السيجارة في جسم الانسان وتتباهى بدعوة الناس إلى "Marlboro Country"، حتى أن السياسيين والشخصيات المعروفة (والأرجح أنهم أكثر مَن يعطي المثل السيء في هذا المجال) لا يتورعون عن التدخين حتى وهم يظهرون في مقابلة او حديث تلفزيوني.

على رغم هذا الدور السلبي والمضرّ في الصحة العامة والخاصة والحياة اليومية للمواطنين رأينا كل المحاولات الهادفة إلى وضع خطة شاملة على مستوى البلد بكامله لمكافحة التدخين بغية وضع حد لمضاره الكبيرة التي تسقط في فشل ذريع، حتى أن القوانين التي صدرت في العام ١٩٩٥ والتي يمنع التدخين بموجبها في المستشفيات والعيادات والصيدليات والمسارح ومحطات النقل العام والنوادي الصحية والمدارس والجامعات والمصاعد وسواها من الامكنة العامة تبقى دون تطبيق ويتم تجاهلها. كذلك سقط في مجلس الوزراء اقتراح قانون تمنع بموجبه كل الاعلانات التجارية على شاشات التلفزة وفي الاذاعات والصحف ولبنان اليوم، على هذا الصعيد، هو حيث كانت الولايات المتحدة منذ خمسين سنة. ووسط هذا الموقف العام من اللامبالاة حيال المصلحة الصحية الخاصة والعامة يبدو أن جمهور المدخنين لن يقف باحترام امام أية قيود على ما يقوم به من تلويث لمحيطه ومحيط الآخرين واعتداء على حق الناس بنَفَس نظيف وهواء أقل تلوثا.

في هذا الاطار من الحرية المفتوحة للجميع وغير المنضبطة يصار إلى اشاحة النظر عن أيّ اهتمام جمالي أو انساني أو ثقافي بالحيّز المكاني الحيّ باعتباره نوعا من الترف غير الضروري، وعلى هذا الأساس يصبح من الأمور الهامشية التي لا تستحق اهتماما أن تكون

الامكنة العامة في بلادنا بين شدقي البشاعة والتلوث وأن تشكل وصمة معيبة على جباه سكانها أو أن تكون مقبولة جماليا ونفسيا وماديا أو أن تنحدر إلى قعر القعر، أو أن توفر للناس شيئا من الحيّز الخاص الحقيقي الذي يحمي لقاءاتهم الشخصية. كل هذا ليس مهما وانما المهم اثنان: شهية ونهم لا يُشبعان لدى الطبقة البورجوازية لتحقيق الربح المادي، والشعور الانتقامي الكيدي لدى طبقة المهمشين والمحرومين في الحصول على امتيازات حتى اذا كانت غير مستحقة.

أما حين كانت السلطة المختصة تقرر التحرك الجدّي لوقف هذه الانتهاكات والمخالفات أو تصحيحها، كما كان يحصل في سنوات ما قبل الحرب، فكانت جهودها دائما تأتي خجولة ومتأخرة بحيث تضطر في النهاية إلى قبول المخالفة كأمر واقع واجراء ما تسميه الدولة «تسوية مالية» يدفع بموجبها المخالف غرامة معينة.

عودة إلى القبلية

مع ارتفاع وتيرة الهمجية واتساع نطاق الاعمال الوحشية بات أمرا مفهوما أن تبحث الجماعات المصدومة والتي أصابتها هذه الأعمال في الجسد والنفس على السواء عن ملاذ في اطار علاقاتها الوثيقة بجماعات تتماثل معها عائليا وطائفيا واجتماعيا، وليس في هذا المنحى ما يدعو إلى الاستغراب ذلك أن هذا النوع من العلاقات كان دوما ذا دور موثر ايجابا ومصدرا للدعم الاجتماعي والنفسي والتعبئة السياسية حتى في أيام السلم الأهلي والانسجام المجتمعي.

لقد اعادت الاعمال الحربية المتمادية بوحشيتها وامتدادها الزمني، كما تبيّن لنا من قبل، ترتيب النسيج الاجتماعي في البلاد بدرجة كبيرة من الفرز بحيث جعلت الافواج الجماعية الضخمة من المهجرين تنضم إلى جماعات ومناطق مماثلة لها دينيا وطائفيا واجتماعيا لتصبح هوية هذه الجماعات والمناطق أكثر اقتصارا على فئة بعينها. بهذا المعنى بالذات عادت «القبلية» تنتشر وتتوسع، هذا مع الاشارة إلى أن التعبير يُستعمل هنا بمفهومه الواسع ليعني تقوية صلات القربى والانتماء الطائفي والفئوي والولاء لهذين الانتماءين خصوصا أن هذه الصلات تلتقي جميعا في حيّز مكاني ذي تركيب اجتماعي واضح الهُوية. لبنان بتعبير آخر، هو اليوم في طور العودة به إلى القبلية وتحديدا لأن كل واحد من مجالات التجمع الأساسية (أي العائلة والفئة الاجتماعية والطائفة) تتحول فيه الولاءات والالتزامات وكثافة التفاعل الاجتماعي الذي يربط ما بين الجماعات مصدرا للتضامن القوي والعميق الجذور. كلمة موجزة عن كل من هذه المجالات.

العائلية

ما كانت العائلة اللبنانية يوما إلا مؤسسة ذات قدرة على استعادة قوتها كلما تعرّضت للتجربة، فعلى رغم التراجع الذي اعترى مشاعر التلاحم العائلي في سنوات ما قبل الحرب - والذي نتج من التزايد العمراني وكثرة التنقل والعلمانية - بقيت هذه المشاعر تشكل حقيقة اجتماعية ونفسية كانت في الواقع تعمّ كل نواحي المجتمع دون استثناء. لقد أظهرت الدراسات، مرة ثم مرارا، أن الولاء العائلي بقي حيا وفاعلا ومؤثرا في كل بُعد من أبعاد الحياة الشخصية وعاداتها ومفاعليها، وبالامكان القول بشيء من اليقين ان الوضع الاجتماعي للفرد اللبناني ومهنته وسياسته وقيمه الشخصية وطريقة عيشه، كلها تتحدد إلى حد بعيد في ضوء قرباه وجذوره العائلية. هذه الصلات كانت من القوة والعمق والشمولية بحيث بات معها اللبناني العادي يبحث عن ملاذه وهُويّته وانتمائه في محيطه العائلي وفي هذا المحيط بالذات كان يجد كل هذه الدعائم، ومن هنا نشأت ونمت وضربت في العمق جذورا العلاقات العائلية في لبنان ولُحمتها المتماسكة ذات الفرادة في العالم. حتى عندما وجدت علاقات مدنية علمانية تطوعية في المجتمع اللبناني بقيت العائلة دون سواها هي مصدر الدعم الأساسيّ الذي يوفر لافرادها ضمانات اجتماعية واقتصادية لا يوفرها سواها (خلف ١٩٧١).

جاءت سنوات الحرب فزادت الصخرة العائلية قوة ودعامة وتزايد عدد الذين عادوا إلى كنفها بارادة منهم وطيبة خاطر او اضطرارا وحاجة، ودخلوا ضمن سياجها الواقي وقد اعترف معظمهم بان علاقاتهم بأفراد عائلاتهم المباشرة أو الموسّعة أصبحت أكثر وثوقا وقربا منها في سنوات ما قبل الحرب وبأنهم باتوا يبذلون جهدا أكبر ويبدون مزيدا من مشاعر الالفة العائلية والاهتمام بالتزاماتهم حيالها. وقد اتسعت نتيجة هذه العودة إلى الاطار العائلي حدود العائلة التقليدية لتشمل مهمات اقتصادية واجتماعية وترفيهية اضافية لم تكن في السابق جزءا من هذه المشاركة.

ان مفهوم القربى، على سبيل المثال، أو تعبير «الأهل»، اتسع مداه وشموليته ولم يعد يقتصر على النواة العائلية فمن بين الذين اجابوا عن اسئلة استفتائنا لم يتجاوز الذين اعتبروا حدود العائلة تنتهي عند الزوج/ الزوجة والاولاد نسبة الاثني عشر في المائة في حين اعتبر اربعون في المائة أن مفهوم العائلة يشمل والدي كل من الزوجين. اثنان وعشرون في المائة وسعوا هذا المفهوم أكثر ليشمل الاعمام والاخوال، أما السبعة والعشرون في المائة الباقون فذهب بهم مفهومهم ليشمل كل الأقارب. توسّع نطاق المفهوم العائلي لم يكن وحده الناحية الايجابية في ما يخص العائلة ذلك أنها باتت أكثر ألفة وحميمية وأكثر تواصلا وتبادلا للعون والمساعدة في ما بين افرادها. حوالى ستين في المائة قوّموا علاقاتهم العائلية بايجابية

عالية في حين اعتبرها ثمانية وثلاثون في المائة علاقات جيدة واقتصرت نسبة الذين اعترفوا بأن علاقاتهم العائلية يسودها التباعد والبرودة وليس فيها تبادل للمساعدة أو الدعم على اثنين في المائة فقط.

يبيّن لنا الجدول الرقم ٨/ ٤ أن أكثر من ثمانية وخمسين في المائة من الذين اجابوا عن اسئلة استفتائنا في العام ١٩٨٣ قالوا إن علاقاتهم العائلية والروابط بينهم وبين افراد عائلاتهم المباشرة قد زادت قوة وتماسكا بفعل الحرب. هذه النسبة انخفضت إلى ثلاثة وعشرين في المائة في ما يخص الاقارب ثم تدنت إلى ثمانية عشر فاصل ثمانية في المائة بالنسبة إلى الزملاء. كذلك طلب من الذين تمّ استجوابهم أن يحددوا، على مقياس تقليدي من خمسة مستويات، درجة اهتمامهم بالشأن البيتي والعائلي وبكلمة أكثر دقة بذلنا جهدا خاصا لنعرف إلى أي مدى كانت هذه الشؤون العائلية تزيد أهمية لدى افراد العائلة او تبقى على نفس الدرجة من الأهمية أو انها اصبحت أقل أهمية منذ اندلاع الأعمال الحربية. هنا أيضا، ولاسباب لا يصعب فهمها، أشار أكثر من ستين في المائة من الذين أجابوا عن الاسئلة إلى أنهم باتوا اكثر اهتماما بالشؤون البيتية والعائلية، وفيما قال ثمانية وثلاثون في المائة إن علاقاتهم العائلية لم تتأثر بالحرب وبقيت كما كانت فان اثنين في المائة أعلنوا أن هذه العلاقات بالنسبة اليهم قد خسرت من أهميتها بفعل الأعمال الحربية.

بعد الدمار الواسع النطاق الذي أصاب مؤسسات الدولة وسواها من المؤسسات العلمانية بقيت العائلة أحد الأطر الاجتماعية القليلة جدا التي يستطيع الأفراد اللجوء اليها والاستعانة بها لما توفره لهم من الخصوصية والجو التعاطفي. في تلك الظروف القاسية باتت العائلة، بحسب تعبير Christopher Lasch المطابق تماما لهذه الحال، «ملاذا حاميا وسط عالم لا قلب له» (Lasch 1979)، لكن هذا لا يعني طبعا حتمية أن تتمكن العائلة من تحمل هذا العبء الكبير علما بأنه كان لا بد لها من أن تعيد تفعيل دورها وتوسيع مداه لتستطيع تحمل المسؤوليات والمهمات الاضافية.

الجدول الرقم ٨/ ٤ : تأثير الحرب في طبيعة العلاقات الاجتماعية وهُويّتها

	العائلة المباشرة	الاقرباء	الأصدقاء	الزملاء
زادت قوة وتماسكا	٥٨,٢٪	٢٢,٩٪	٢٧,٦٪	١٨,٨٪
بقيت على حالها تقريبا	٣٩,٤٪	٦٥,٤٪	٥٧,٥٪	٦٨,٦٪
تراجعت و وَهَنت	٢,٤٪	١١,٧٪	١٤,٩٪	١٢,٦٪
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعلى سبيل المثال فان الاطار العائلي، بالاضافة إلى استيعابه نصيبا من الحاجات العائلية أكبر مما كان يتحمله من قبل، رأيناه الآن يتحول قاعدة اقتصادية وتجارية يتحرك من خلالها افراد العائلة، ذلك أن العديد من الناس خصوصا من بين المحامين والحرفيين والبائعين بالمفرّق والوكلاء التجاريين وجدوا انفسهم مجبرين على تحويل منازلهم مكاتب لادارة اعمالهم، وهكذا أيضا فعلت العديدات من النساء اللواتي جعلن بيوتهن منطلقا لبعض الاعمال التجارية الملائمة كبيع الملابس ومستحضرات التجميل وسواها.

الفئوية

مظاهر «العودة إلى القبلية» كانت هي اياها تعود إلى البروز على الصعيد الفئوي ولكن بوتيرة أكثر حدّة على الأرجح، فبما أن حدود التحرك أرضا وأفقا ورؤيا كانت إلى انحسار دائم وإلى انكماش متزايد كان من الطبيعيّ أن تتحول هذه المواقع المحلية الضيّقة تربة خصبة لتنامي الحسّ الفئوي وهُويّة الانتماء الضيّق. ما من شك طبعا في أن هذا التجمع الحصري لفئة واحدة من المجتمع في مواقع منغلقة على غير أفرادها كان حتما سيؤدي إلى تعميق التلازم بين أفراد هذه الفئة بالمقابل إلى توسيع الشقة بينهم وبين أبناء الفئات الأخرى، وهذا ما جعل مشاعر الـ «نحن» والـ «هم» تنعكس بحدة أكثر من السابق ولم تقلّ عنها حدة الانقسامات الثقافية-الاجتماعية والنفسية والايديولوجية والولاءات الفئوية على انواعها.
بهذا المعنى لم يعد مكان التجمع والموقع والجوار والمنطقة مجرد أماكن يشغلها الناس او يسكنون فيها او ينتسبون اليها وانما اتسع مداها ومفهومها لتصبح أقرب إلى الايديولوجيا القائمة بذاتها أو التوجه التفكيري أو حتى الاطار - المرجع الذي تتفاعل الجماعات من خلاله وتنظر إلى الآخرين وتقوّمهم بناء عليه. هكذا، وكما ذكرنا من قبل، يصار إلى تحويل جماعة أو فئة معينة إلى ما يشبه النظام الملّي.

لعلّ من المفيد هنا أن نعود إلى تسليط الضوء مرة جديدة على اثنين من العوامل المقلقة بل المرضيّة المتعلقة بالعودة إلى القبلية، ذلك أن مزيدا متزايدا من الجماعات والفئات بدأ يعود إلى النغمة الكريهة القائلة بالكيانات «المغلقة» و «المتكاملة» والنوعان يكاد واحدهما يكون بديل الآخر. كانت الجماعات المختلطة والمتنوعة والمنفتحة على الآخرين تتبدّل لتصبح أكثر ميلا إلى اللون الواحد وأشدّ اقتصارا على الفئة الواحدة وأحكم انغلاقا على الآخرين، وكان من شأن هذا الاستقطاب أن يولّد مجتمعات ومناطق تكاد تكون مكتفية اكتفاء ذاتيا تاما وأن يمدها بكل عناصر البقاء.

منذ مراحل الحرب الأولى تعرّضت منطقة وسط المدينة التقليدي وامتداداتها السكنية لأشرس الجولات القتالية وأكثر المعارك الوحشية هدما وتدميرا، وقد رافق هذه الجولات

والمعارك موجات وراء موجات من الجموع السكانية التي كانت تنتقل بوتيرة سريعة من موقع إلى آخر فتتبدل بذلك الديموغرافيا وتتزعزع المركزية. لم يمرَّ وقت طويل حتى شهدنا الشركات التجارية ومعظم المؤسسات الكبرى العامة والخاصة، بما فيها الجامعات والمدارس والمصارف والسفارات ووكالات السفر وسواها، تتخذ الاجراءات اللازمة لتقيم مراكزها الرئيسية أو فروعا لها في أكثر من منطقة وهو الأمر الذي سهّل قيام العديد من المناطق المكتفية ذاتيا. وفي حين كان الناس قبل الحرب يضطرون بحكم الحاجة إلى الانتقال من منطقة إلى أخرى للحصول على بعض الخدمات العامة أو سواها فان هذا الانتقال أصبح فيما بعد غير ضروري ولا مرغوب فيه، وهكذا بات أكثر اللبنانيين يسكنون ويعملون ويتبضعون ويجدون حاجاتهم الترفيهية والثقافية والطبية والتعليمية ضمن منطقتهم الفئوية الضيقة. أما الاسوأ من ذلك فان أجيالا من الاطفال الناشئين كانوا طوال سنيّ نشأتهم ومراهقتهم يحسبون أن عالمهم الاجتماعيّ لا يمكن أن يتجاوز حدود المجتمعات التي وجدوا أنفسهم محصورين فيها والتي كانت تزيد انكماشا يوما بعد يوم.

بعض الدلائل الاجتماعية-النفسية والسياسية لهذه الردة إلى المجتمعات «المنغلقة» ينطوي على اشارات مخيفة في خطورتها، ذلك أن الحواجز النفسية والخلافات الاجتماعية-الثقافية التي ترافقها تتعمق يوما بعد يوم وتمتد كالوباء حيث رأينا مزيدا من اللبنانيين قد أجبروا طوال العقدين الماضيين على اعادة النظر في أوضاعهم الحياتية وفي معظم الحالات على تغيير أماكن سكنهم والانضمام إلى مجتمعاتهم المصغّرة. ان الذي يبعث على القلق الشديد في هذا المنحى ويزيد من خطورته هو أن الذين يسلكونه لا يبدو أن فيه ما يزعجهم.

لعل بعض نتائج المسح الاستفتائي الاختباري الذي قمنا به، خصوصا تلك التي تثبّت ميل الجماعات إلى البحث عن ملاذها المأمون ضمن نسيج مجتمعي منغلق يلائم انتماءاتها وميلها إلى الابقاء على مسافة معينة تفصلها عن الفئات الأخرى، هذه النتائج تستحق التوقف عندها ولو عبورا. حوالى سبعين في المائة من الذين أجابوا عن اسئلتنا قالوا ان حركتهم اليومية لا تحملهم إلى أبعد من المناطق التي يسكنونها، والمدهش أن نسبة اعلى من هذه بقليل أبدت رغبة في أن تسكن وتعمل وتبقي تحركها مقتصرا كليا على تلك المناطق. اما الذين كانوا يتنقلون بين المناطق في تلك الفترة، وان يكن بشيء من الحذر، فلم يتجاوزوا الاثنين والعشرين في المائة.

من الواضح أن الجماعات الدينية في المناطق الرئيسية الثلاث التي اخترنا منها عيناتنا للاستفتاء الاختباري (رأس بيروت - البسطة - الاشرفية) قد أظهرت، دون شك، استعدادا لتشجيع التضامن الفئوي ودعمه كما أظهرت بالتلازم مع هذا الاستعداد مشاعر عدائية حيال الجماعات الأخرى. الذين اخترنا استفتاءهم ينتمون إلى الطوائف التي تشكل - على العموم

- كثرة في هذه المناطق الثلاث، وكما يتبين من الجدول ٨/ ٥ فان رأس بيروت هي المنطقة الوحيدة من بينها التي تضم خليطا حقيقيا فالكثرة الكبرى نسبيا (٤٠٪) هي من المسيحيين الارثوذكس يليهم السنّة فالبروتستانت في حين أن البقية موزعة بنسب متقاربة بين الموارنة والكاثوليك والشيعة والدروز وبعض الارمن والاقليات المسيحية.

وهكذا يمكن اعتبار منطقة رأس بيروت، على العموم، تضم ثلثين من سكانها من المسيحيين وسبعة وعشرين في المائة من المسلمين، لكن من ناحية ثانية فان منطقة البسطة تكاد تكون مقتصرة كليا على المسلمين تماما كما تكاد الأشرفية تقتصر على المسيحيين. وكما ان نسبة الموارنة والكاثوليك والبروتستانت تكاد لا تذكر في منطقة البسطة كذلك فان نسبة السنة والشيعة والدروز تكاد هي ايضا لا تذكر في الاشرفية. أما الاستثناء فهو طائفة الروم الأرثوذكس التي لها وجودها في المناطق الثلاث وان يكن بنسبة اقل بكثير في منطقة البسطة.

الجدول الرقم ٨/ ٥ : التركيب الطائفي للمناطق الثلاث

	رأس بيروت	البسطة	الاشرفية	المجموع
موارنة	١,٩٪	٢٪	٤٠,٥	١٧,٢٪
كاثوليك	٧,٣٪	٢٪	١٣,٥٪	٧,٦٪
ارثوذكس	٤٠,٠٪	٧,٨٪	٣٠,٨٪	٢٦,٢٪
بروتستانت	١٥,٤	٠	١,٩٪	٥,٨٪
أرمن	١,٨٪	٢٪	٥,٧٪	٣,٢٪
سنّة	١٧,٣٪	٦٠,٨٪	٣,٨٪	٢٧,٣٪
شيعة	٥,٥٪	١٥,٦٪	٣,٨٪	٨,٣٪
دروز	٣,٦٪	٩,٨٪	٠	٤,٤٪
النسبة المئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
لا دينيين	١١٠	٥١	٥٢	٢١٣

من الطبيعي، في ضوء هذه الظروف، أن يظهر سكان تلك المناطق ذات النسيج الاجتماعي المنسجم مشاعر من هذا النوع حيال الفئات الأخرى ذلك أن الحرب، كما أظهرت دراستنا الاستفتائية، قد زادت دون ريب من حدة هذه المشاعر. لقد سألنا أفراد العينة الاختبارية: «كيف تقوّم شعورك حيال الفئات المذكورة أدناه؟ هل تشعر أنك أصبحت أكثر قربا منها بعد الحرب منك قبل الحرب، أم أن شعورك حيالها لم يتغير، أم أنك الآن أبعد

مما كنت في الماضي من هذه الفئات»؟

النتائج، كما يختصرها الجدول الرقم ٨/ ٦، كشفت ميولا لم تكن غير متوقعة تعكس الادوار التي لعبتها الجماعات المختلفة في الحرب خلال فترة اجرائنا الاستفتاء وما أدت إليه تلك الادوار من تباعد اجتماعي في ما بينها.

الجدول الرقم ٨/ ٦ : العداوة والبُعد الاجتماعي

	أصبحوا أقرب	كما كانوا	أصبحو أكثر بعدا
الموارنة	٢٢,٠٪	٤٠,٠٪	٢٩,٠٪
الارثوذكس	١٩,٠٪	٦٢,٠٪	٨,٠٪
الكاثوليك	١٠,٠٪	٧١,٠٪	٧,٠٪
البروتستانت	٧,٠٪	٧٣,٠٪	٨,٠٪
الاقليات المسيحية	٨,٠٪	٧٢,٠٪	٧,٠٪
السنّة	١٥,٠٪	٥٠,٠٪	٢٣,٠٪
الشيعة	١٥,٠٪	٤٧,٠٪	٢٦,٠٪
الدروز	٨,٠٪	٤٤,٠٪	٣٨,٠٪
الأكراد	١,٦٪	٤٥,٠٪	٣٩,٠٪
الأرمن	٥,٠٪	٦٤,٠٪	١٧,٠٪
السريان	٨,٠٪	٦٠,٠٪	١٨,٠٪

بعيدون من		أقرب إلى	
الأكراد	٣٩٪	الموارنة	٢٢٪
الدروز	٣٨٪	الارثوذكس	١٩٪
الموارنة	٢٩٪	الشيعة-السنّة	١٥٪
الشيعة	٢٦٪		
السنّة	٢٣٪		

اذا نحن اخذنا العينة بمجموعها كاملة وجدنا أن ٣٩ في المائة من الأكراد و٣٨ في المائة من الدروز قد زادوا ابتعادا عن الآخرين وأنهم يكنّون لهم مشاعر عدائية، يليهم الموارنة (٢٩٪) والشيعة (٢٦٪) والسنة (٢٣٪) ثم السريان (١٨٪) والأرمن (١٧٪). أما الطوائف الأخرى وتحديدا الكاثوليك والاقليات المسيحية والارثوذكس والبروتستانت فإما أنهم يظهرون مسحة خفيفة من مشاعر العداء أو لا عداء لديهم ولا شعور سلبيا. من جهة أخرى أبدى المجيبون عن الاسئلة أن (٢٢٪) منهم يشعرون بأنهم باتوا أقرب من الموارنة مما كانوا قبل الحرب و(١٩٪) من الارثوذكس و(١٥٪) من السنة والشيعة. أما الطوائف التي تستحوذ أقل نسبة من التعاطف معها فهم الدروز (٨٪) والسريان (٨٪) والأرمن (٥٪) والأكراد (٦, ١٪).

من الطريف اللافت أنه، باستثناء الدروز، بدت المشاعر حيال الطوائف المقاتلة (الموارنة والسنّة والشيعة) منطوية على حسّين متطرفين بتناقضهما ذلك أن حوالى النسبة ذاتها ممن قالوا انهم أصبحوا أكثر قربا من جماعة الفريق الآخر أبدت في الوقت ذاته شعورا بالعداوة والابتعاد عن هذا الفريق، أي أن المشاعر المتبادلة في هذه الحال هي نوع من الاعجاب من جهة ونوع من الحذر والتحذير من جهة ثانية. كذلك فان من اللافت في هذا السياق أن المشاعر حيال الجماعات غير المقاتلة او التي لم تكن معنية مباشرة بالحرب (أي البروتستانت والاقليات المسيحية والكاثوليك والروم الارثوذكس) بقيت إلى حد بعيد على ما كانت عليه قبل الحرب.

يجدر بنا التوقف عند بعض المتغيرات الأخرى وان تكن واضحة لا تحتاج تفسيرا، فالمقيمون في رأس بيروت يشعرون بأنهم صاروا أقرب بكثير من الموارنة (٣٢٪) والارثوذكس (٢٣٪)، فيما لم تتجاوز نسبة الذين صاروا أقرب من السنّة الـ (١٦٪) ومن الشيعة الـ (١٥٪). أما النسبة الدنيا فقد نالها الدروز (٥٪). نسبة الذين ابتعدوا منهم عن الدروز بلغت (٥٦٪) وعن الشيعة (٣٠٪) وعن السنّة (٢٦٪) وعن الموارنة (٢٤٪).

سكان منطقة البسطة يشعرون بأنهم باتوا أكثر قربا من الشيعة بنسبة (٢٧٪) وبدرجة أقل بقليل من السنّة والدروز والارثوذكس (٢٣٪)، هذا في حين أن الموارنة كادوا يحتكرون كره سكان هذه المنطقة وبغضاءهم.

في منطقة الاشرفية تميل مشاعر الكثرة من السكان إلى الموارنة (٥١٪) يليهم الارثوذكس (٣٥٪) ثم الكاثوليك (٢٧٪)، أما الكُره فأكثره موجّه إلى الدروز (٥٧٪) وبنسبة اقل بكثير إلى الشيعة (٣٠٪) يليهم السنّة (٢٢٪).

في تلك الحقبة كانت فئات المجتمع اللبناني تميل إلى المزيد من «الانغلاق» في مجال آخر وربما أكثر حيوية وبالتالي يدعو إلى القلق ذلك أن بعض هذه الفئات كان قد بدأ يعكس ملامح موقف كلّي لا بل ذي طابَع «توتاليتاري» في العديد من النواحي المهمة، والتعبير

أستعيره هنا من (1961) Erving Goffman الذي استخدمه في تحليله المؤسسات الكلية كالسجون والمستشفيات والأديار والمصحات العقلية وما شابه.

١ . بسبب الانجرافات السكانية الجماعية الواسعة النطاق واللامركزية المصحوبة بمشاعر الرعب والرهبة من الأعمال القتالية بين مختلف الفئات والطوائف، أمّنت كل واحدة من هذه المجموعات اكتفاءها الذاتي وطورت مجموعة كاملة من مجالات النشاط الانساني.

٢ . كانت نتيجة هذا الوضع أنه على رغم كون الدخول إلى تلك التجمعات والخروج منها لم يكونا محظورين على أحد فالذين في الداخل أو في الخارج كانوا يترددون في قطع «الحدود»، هذا مع العلم أن تلك الحدود لم تكن حدودا مادية على الأرض فقط «فالخط الفاصل» كان يمكن أن يكون في تصور أصحابه كجسر من الجسور أو شبكة طرق معينة. والأهم من ذلك أن حواجز نفسية وثقافية وايديولوجية قد أضيفت إلى الحواجز المادية بحيث أوجدت في كل من تلك المجتمعات جوا ثقافيا واجتماعيا وفكريا خلق لها عالما خاصا مغلقا على «الآخرين»، ولهذا السبب بالذات اتسعت الفجوة وتزايد التباعد الاجتماعي بين فئات المجتمع. كذلك كانت هذه الحواجز تجد من يتعمد تضخيمها عبر المبالغة في النفخ في حجم الخلافات وذلك بغية عقلنة الحفاظ على الفرقة واتساع الهوة وتبريرها من جهة ولتخفيف الشعور بالذنب عند الذين يمعنون بخلق هذه الحواجز وتعظيم شأنها.

الحواجز نفسها التي قسّمت بيروت «شرقية» و «غربية» أخذت تظهر في أمكنة أخرى. لقد رأينا أن سكان بيروت «الشرقية» يصورون الضواحي الغربية للمدينة على أنها تضم رهطا من الجماعات الفوضوية غير المأمون جانبها ولا المنظمة، والغريبة التي لا قاعدة لها ولا مرجع، تحركها الايديولوجيات المستعارة وشهوة الفوضى والخروج على القانون والحطة والابتذال. في المقابل كان سكان بيروت الغربية يرون في الفريق الآخر في الشرقية «غيتو» مغلقا على نفسه محكوما بسيطرة نظام الحزب الواحد وهيمنته وهو يعامل الغرباء بطريقة تظهر احتقاره اياهم وشكّه فيهم. وباختصار فان الفريقين منعزل واحدهما عن الآخر وكل منهما يرى في الآخر مصدر خوف وشؤم ويتعهد بتخليص المجتمع من الشر المزروع في صلبه!

٣ . غالبا ما تقوم المؤسسة الكلية بجهود، وان بطريقة مموهة شيئا ما، لاعادة تشكيل التفكير الفردي والجماعي لدى الجماعات التي تضمّها وهذا يتطلب بالضرورة تفكيك القيم والأفكار وانماط السلوك السابقة لهؤلاء الناس ومن ثمّ استبدالها بقيم وأفكار وانماط جديدة. هذه المظاهر لاعادة تركيب الافكار والقيم والانماط السلوكية للمجتمع بدأت تتضح منذ مراحل الحرب الأولى، فالجماعات والافرقاء المتحاربون، واعتمادا على وسائل

اعلامية متقدمة في تطورها تضم محطات اذاعية وصحفا ودوريات وكتيبات وشعارات ورموزا وغيرها، كانت تتنافس لاستدراج المتطوعين والاتباع والذين ينقلون بندقيتهم من كتف إلى أخرى. كان كل فريق يطرح تفسيرا للحرب إثنيّ المرتكز كما يطرح صيغته الخاصة لتاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي وكانت لكل فريق نظرته الخاصة المتعارضة كليا تقريبا مع نظرة الفريق الآخر حيال اعادة اعمار البلاد على الصعيدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي. لكنّ الخلافات لا تنتهي هنا فقد شملت الحياة اليومية بكل أبعادها تقريبا: الشخصيات الوطنية والأبطال الذين يتماهون معهم وطرق عيشهم واهتماماتهم الخاصة والعامة ومفهومهم للمسائل الاساسية في المجتمع، كلها دون استثناء كان يعاد النظر فيها ويعاد تحديدها من جديد.

بنتيجة هذا الوضع أصبحت الرموز الوطنية والمسائل الاساسية التي يتشارك اللبنانيون بنظرة موحدة او حتى متقاربة اليها قليلة حتى الندرة، هي ذي الحقائق التي تدفعني إلى القول إن تعددية لبنان، خصوصا اذا تمسك اللبنانيون بهذه الولاءات والمشاعر، تبقى قوة انقسامية أكثر منها مصدرا للتضامن العضوي والوحدة الوطنية.

٤. واخيرًا، يتبين المرء أيضا دلائل على وجود ميل إلى السيطرة الكلية ذلك أن الافراد والجماعات، خصوصا في المناطق التي تسيطر فيها الميليشيات الخاصة والاحزاب والتجمعات السياسية، يتعرضون لاشكال متزايدة من السيطرة الاجتماعية المتراوحة ما بين اجراءات التجنيد وجباية الضرائب وفرض الخوات والرقابة وصولا إلى اشكال أكثر تمويها من التدخل في شؤون الناس كالحريات الفردية ومختلف سبل التعبير والتحرك والتنقل. لقد بلغت هذه الاجراءات من التمادي في بعض مراحل الحرب ما أصبحت معه قوى الأمر الواقع ذات السطوة والامتداد غير المحدودين لا تتوانى عن اي شيء دون وازع من قانون أو ضمير أو أخلاق.

الطائفية

وفي نهاية المطاف على صعيد مظاهر العودة إلى القبلية فان هذه المظاهر انعكست بأوضح صورها دون ريب في اعادة تثبيت الوعي الديني والطائفي، والمثير للاهتمام في هذا السياق هو أن الولاءات الدينية والطائفية تعكس بضع سمات تنطوي على شيء من المفارقة وعدم الثبات وهذا ما يكشف التمايزات الحادة في ما بينها. من الواضح طبعا أن التديّن والطائفية لا ارض مشتركة بينهما ولا يصح الخلط بين الاثنين، والواقع أن استفتاءنا الاختباريّ الذي أجري في العام ١٩٨٢-٨٣ أظهر تباينا حادا بين الاثنين.

من الطريف، ولكن ليس غريبا، انه في حين أشار المجيبون على أسئلتنا إلى أن تديّنهم

كان في حال من التراجع (اذا قيس بما أصاب ايمانهم الروحي والتزامهم الديني وممارسة شعائرهم وواجباتهم الايمانية)، كان تمسكهم بهُويتهم الدينية والطائفية يزداد قوة وحدة وحين سئلوا عما اذا كانت الحرب قد أثرت في ممارستهم ونشاطهم الدينيين اعترف معظمهم (٨٥٪) بأنهم لم يتغيروا اطلاقا على هذا الصعيد.

يمكننا الاستنتاج من هذه المعطيات أن اللبنانيين لم يلجأوا إلى الدين بحثا عن الطمأنينة الروحية أو عما يزيح عنهم شبح الخوف والقلق ذلك أن هذا النوع من الملاذ بحثوا عنه ووجدوه إلى حد كبير في حمى العائلة والمجتمع الفئوي الأصغر، وعليه فان الدين كان يقوم بمهمة أخرى علمانية لا بل اجتماعية-اقتصادية وايديولوجية. بعض النتائج التي خرجنا بها من استفتائنا يعزّز صحة هذا الاستنتاج، فليس أمرا قليل الدلالة أنه في ما يتعلق بالمسائل المفترض أن تعكس تسامحهم الديني ومدى استعدادهم لمخالطة ابناء الاديان والطوائف الأخرى والتعايش معهم - كالمدارس التي يرسلون اليها أبناءهم وموقفهم من التزاوج بين أبناء الاديان والطوائف المختلفة وخيارهم حيال مناطق سكنهم - تدخل الاعتبارات الطائفية على الخط لتلعب دورا أساسا.

حين سئلوا، مثلا، اذا كانوا يوافقون على ارسال أولادهم إلى مدرسة تابعة لطائفة غير طائفتهم أجاب حوالى ثلاثين في المائة منهم بالنفي - أي أنهم يفضلون أن يتعلم أولادهم في مدرسة لا تختلف بخلفيتها الطائفية عن خلفيتهم، ولم يختلف شعورهم ولا موقفهم حيال الزواج المختلط بين الطوائف والاديان بالنسبة للاناث والذكور على حد سواء فقد عارض ثمانية وعشرون في المائة الزواج المختلط بالنسبة إلى الذكور واثنان وثلاثون في المائة بالنسبة إلى الاناث. مواقفهم حول مسألة السكن أظهرت ميلا مماثلا أي تفضيلا للعيش في منطقة تسكنها كثرة من أبناء دينهم أو طائفتهم وقد فضّل هذا المنحى حوالى واحد وعشرين في المائة.

على وجه العموم لقد أظهرت نسبة كبيرة ممن يفترض أنهم جماعة من المهنيين المتعلمين المتمدنين المتميزين ومن اساتذة الجامعات والمفكرين والمثقفين والصحافيين ومَن دار في فلكهم انحيازا طائفيا قويّ النبرة وابتعادا عن الجماعات الأخرى وانعدام التسامح حيالها. هذا الانحياز انعكس واضحا في معارضتهم الزواج المختلط بين ابناء الطوائف المختلفة وفي تفضيلهم ارسال اولادهم إلى مدارس ذات خلفية دينية لا تختلف عن خلفيتهم وفي ترددهم في مخالطة جماعات من أديان او طوائف أخرى والعيش معها في منطقة واحدة. والمحزن أكثر أن هذا التوجه أخذ ينعكس بوضوح كبير في التمسك الاناني حتى النرجسية بالهوية الطائفية أو الفئوية ومشاعر الانكفاء والابتعاد والخوف حيال الآخرين. هذا الوعي الطائفي المتشدد، الذي قد يكون مفهوما في الاوقات التي يشتد فيها العداء والخوف بين مختلف الطوائف، بدأ يتخذ منحى تعصبيا قتاليا يكرّس الطائفة

ويمجّدها، وقد أظهرت السهولة النسبية التي أعادت بها الجماعات المختلفة تنظيم نفسها سياسيا وعسكريا ارتفاعا كبيرا في نسبة الوعي الطائفي المنعزل عن الآخرين.



الفصل التاسع

من شكيب أفندي إلى الطائف

«في الحالات التي يكون فيها النزاع ذا طابَع إثنيّ أو فئوي، مقارنة بالنزاعات الناشئة من أسباب اقتصادية أو سياسية أو الاثنين معا، تكون امكانية الوصول إلى حل سلميّ عن طريق التفاوض ضئيلة جدا. والحقيقة أن ما من حرب فئوية الا انتهت دموية، ففي هذا النوع من الحروب لا بد من منتصر ومهزوم لكي يبدأ الفريقان التفكير في التفاوض».

Jay Kaplan, Victors and Vanquished:
Their Post-War Relations (1988)

«إن التاريخ الذي نتركه وراءنا موجع وقاس. واذا صحّ أنّ علينا ألا ننساه، فالصحيح أيضا أن علينا أن لا نخضع لسيطرته».

William J. Clinton, Speech in Vietnam (Nov. 19, 2000).

تقوم هذه الدراسة على فرضية عامة فحواها أن القسم الأكبر من النزاع الجماعي المتنقل عبر جغرافية لبنان والمتمادي في الزمن والذي ابتُلي به لبنان بين فترة وفترة انما هو انعكاس لاثنين من العوامل الثابتة في تاريخه السياسيّ، وتحديدا تعاظم التضامن الفئوي حتى درجة التطرف من جهة والتدخل الخارجي المموّه في غالب الأحيان والمزعزع للاستقرار دائما. لعلنا، في سبر غور هذا التفاعل بين هذين العاملين، نستطيع أن نفهم بصورة أوضح كيف ولماذا يصبح النزاع الاجتماعي أكثر قتالية ويتخذ منحى العنف الوحشي واللاتمدني.

نرجو أن يكون ما أبرزنا من دليل حتى الآن قد أظهر بوضوح كيف أن الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية، بنوعيها العموديّ والافقي، مرتبطة بالانماء والتطوّر غير المتوازنين اللذين نتجا من العلاقات مع الغرب. من الطبيعي أن يكون معظم العوامل السلبية الناتجة من

هذه العلاقات عوامل غير مقصودة ذلك أن كل عملية تفاعل حضاري وثقافي تؤثر في الفريق المتلقي تأثيرا يختلف بين حالة وأخرى، وعلى سبيل المثال كانت الجماعات المسيحية، خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أكثر تقبّلا للتغيّرات العلمانية والليبرالية والتكنولوجية المتأتية من العلاقات التي كانت تربط بين جبل لبنان والغرب ولعل هذا ما يفسّر الوضع المتميز لهذه الجماعات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ذلك أن هذه الفوارق التي صبت في مصلحتهم انما كانت انعكاسا لتلك العلاقة التفاعلية بين الجهتين وقد ساهمت اعتبارات عديدة في فتح المجال امامهم للاستفادة إلى حد كبير مما أتاحته لهم من فرص التقدم.

من الواضح طبعا أن الفوارق الداخلية بين الفئات اللبنانية لا يصحّ أن تُعزى كلها إلى التدخل الاجنبي، كذلك فهي لم تنشأ فقط لأن ظروفا مؤاتية قد توفرت لها، دون تخطيط ولا إعداد، ذلك أن القوى الخارجية، بفضل علاقات الرعاية التفضيلية التي انشأتها مع مختلف الافرقاء لا بد أنها ساهمت في توسيع الفجوة بينهم وأكثر ما ينعكس هذا الدور في تدخلهم المباشر، وغالبا كمهندسين أساسيين، في تركيب العهود والمواثيق بين هذا الفريق وذاك وفي التفاوض على شروط التسويات بين جماعاتهم والمحتمين في ظلهم. هذا الدور المحسوب والمتعمد يذهب بتدخلهم إلى أوسع الدرجات واعلاها، فكل المواثيق التي عقدت في لبنان دون استثناء، خصوصا تلك التي تمت غداة أعمال الكفاح المسلّح، تمت بواسطة حكومات أجنبية إما من جانب واحد ومباشرة أو عبر حلفاء محليين أو إقليميين موثوق بهم.

على رغم اختلاف الرؤى والمواقف والاهداف بين القوى الاجنبية التي لعبت دورا في تحقيق التسويات و«هندسة» شروطها، فقد انتهت تلك التسويات جميعا، أكان بارادة الوسطاء المقصودة أو من دونها، إلى ترسيخ الأسس الطائفية التي يقوم عليها النظام السياسي. أودّ أن أبيّن هنا أنّ الاتفاقات والمواثيق التي نجحت إلى حد كبير (خصوصا اتفاق العام ١٨٦١ الذي أنشأ المتصرفية – Règlement organique – وميثاق العام ١٩٤٣) قد أقرت الحقائق الطائفية القائمة ولكنها سعت لعلمنة هذا المنحى الطائفي بطريقة تشجع التفاعل والانسجام والعيش المشترك بين مختلف الجماعات والطوائف، وبكلمة مختصرة فان واضعيها قد بذلوا جهدا لتحويل العوامل الخلافية الانقسامية إلى نظام أكثر قدرة على البناء والتطور.

لقد استطاع «الميثاق»، بشكل خاص، أن يستوعب الاسباب الانقسامية والمسائل الاساسية «غير القابلة للتقسيم»، كالهوية السياسية والعلمنة والمشاركة في السلطة، وحتى في غياب الوعي الوطني حيال تلك المسائل كان للنضال الجماعي المشترك سعيا إلى نيل الاستقلال أن يمكّن مختلف فئات الوطن من تجاوز أهوائهم القديمة الجذور أو تأجيل

الحديث عنها بغية الالتفاف حول القضايا المشتركة. عادت السبل التقليدية في التخفيف من وطأة النزاع، عبر تجنّب إثارة أسبابه او عبر عملية «التكاذب» المعهودة كما تسميها الثقافة السياسية المحلية، تلعب دورها بنجاح، وبتعبير آخر فما دام بامكان اللبنانيين أن يتجنبوا الخوض في هذه المسائل - أكان على صعيد القضايا المصيرية أو حيال قضايا الحياة اليومية - فان استيعابهم أسباب الانقسام ومظاهره يصبح أقل صعوبة وتسببا في الخلاف ولا شك طبعا في أن هذا الاستيعاب سيكون أسهل تطبيقا عندما تحجم القوى الخارجية عن صبّ الزيت على نار الخلافات.

مع انتصاف عقد السبعينات اتضح أكثر فأكثر أن تداعيات تلك الجدلية الداخلية- الخارجية ونتائجها الخطرة باتت خارج اطار السيطرة.

المواثيق الخمسة جميعا، على اختلاف ما حققته نجاحا أو فشلا، فتحت للبنان عبر مراحل تاريخه السياسيّ مجالات اختبار الحكم التمثيلي، ولعلّ الأهم من ذلك أنها جميعا تطرقت إلى المشكلات الدائمة الحضور كالهُوية الوطنية للبلاد وسياستها الخارجية ضمن أوضاع إقليمية ودولية متغيّرة.

نودّ في هذا الفصل أن نخوض بشيء من التوسّع في هذه الحقائق عبر مراجعة سجل كل واحد من تلك المواثيق التي شكلت محطات رئيسة في تاريخ لبنان السياسيّ: خطة التقسيم في العام ١٨٤٣، بروتوكول المتصرفية Règlement organique في العام ١٨٦١، إنشاء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣ واتفاق الطائف في العام ١٩٨٩.

الميثاقان او الاتفاقان الأولان تمّ التوصل اليهما غداة نزاع طائفي مرير في حين جاء الثالث في أعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية اثر هزيمتها في العام ١٩١٩، أما الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣ فقد رفع لواء استقلال لبنان بانتهاء الانتداب الفرنسي. واخيرا جاء اتفاق الطائف، الذي لا يزال يصارع لتثبيت قواعده، يضع حدا لخمس عشرة سنة من النزاع الجماعي المسلّح ويطرح اصلاحات كان القصد منها أن تقيم اسس الوفاق الوطني وتعيد للدولة قدراتها الذاتية واستقلالها.

خطة التقسيم في العام ١٨٤٣

هذه الخطة، أو Règlement Shakib Efendi كما كان يسميها مؤرخو تلك الحقبة، كانت إلى حد كبير رد فعل على اشتداد القبضة المركزية العثمانية والاضطراب الطائفي المتزايد في جبل لبنان، فكما رأينا من قبل ان التدخل الاورروبي وخصوصا من قبل فرنسا وانكلترا قد حال دون فرض الحكومة العثمانية سيطرتها المباشرة على لبنان، لكن تلك الجهود لم تنجح

في احلال الوفاق بين الموارنة والدروز. من هنا فقد وافقت القوى الخمس الحريصة على احتواء التوتر بين هاتين الطائفتين في العام ١٨٤٣ على خطة لتقسيم لبنان منطقتين اداريتين: منطقة في الشمال بادارة قائمقام مسيحي ومنطقة في الجنوب بادارة قائمقام درزي، وفي حين يتولى كل من القائمقامين الحكم في المنطقة التي تسكنها كثرة ساحقة من أبناء دينه فان كلا منهما يبقى مسؤولا تجاه الحاكم العثماني في بيروت. والطريف طبعا أن طريق بيروت دمشق كانت تُعتبر الخط الفاصل بين المنطقتين.

تطلبت هذه الخطة، كسواها مما جاء بعدها، مساعي وجهودا دبلوماسية كبيرة لتحقيقها، والواقع أنها كانت بمثابة تسوية بين ما طرحه العثمانيون وما اقترحه الفرنسيون وجاءت ثمرة العبقرية السياسية الدبلوماسية لللامير مترنيخ. كان الفرنسيون يتمنون ويأملون، بدعم من النمسا، اعادة الامراء الشهابيين إلى الحكم، فيما أصرّ العثمانيون مدعومين من الروس على دمج لبنان بالامبراطورية العثمانية ومن هنا كانت معارضتهم أية خطة ترمي إلى اعطاء لبنان سلطة ذاتية أو استقلالا مهما تكن محدوديتهما.

كان مصير نظام القائمقاميتين، ككل الانظمة التقسيمية الأخرى، محكوما بالفشل ولا شك في أن هذا النظام قد حقق عكس ما جاء يحققه تماما، فبديل أن يخفف من مصادر الانقسام والخلافات الطائفية انتهى إلى تعميقها وزيادتها حدّة. كان النظام التقسيمي يقضي بأن يمارس كل قائمقام السلطة على المواطنين الذين ينتمي واياهم إلى دين واحد، علما بأن الانتماء الديني في كل من المنطقتين كان مختلطا بنسب معينة ومن هنا كانت المشكلة في كيفية التعامل مع المواطنين المقيمين في هذه المنطقة أو تلك ولكنهم لا ينتمون إلى دين القائمقام الذي يحكمها. هذا الوجه من المشكلة كان على أشده في المتن والشوف ومنطقة الغرب.

لتجاوز هذه المشكلة المتعلقة بقانونية ممارسة السلطة والتي كانت قائمة في المناطق المختلطة قرر الباب العالي أن يحصر سلطة كل من القائمقامين بمنطقة دون سواها وبذلك حرمَ المسيحيين المقيمين في المنطقة الدرزية حق التقاضي لدى سلطة مسيحية في قضايا الأحوال الشخصية والمسائل القانونية الأخرى (Kerr 1959: 6-7). وهنا أيضا على جاري العادة تدخلت الدول الأوروبية كل باسم الفئة التي تتولى حمايتها فعارضت فرنسا، حامية الموارنة والكاثوليك الخطة العثمانية وشجعت الكنيسة على نقل الموارنة من تحت سلطة القائمقام الدرزي القانونية إلى سلطة القائمقام المسيحي. اما بريطانيا، الحريصة على حماية مصالح المشايخ الاقطاعيين الدروز، فكانت طبعا أكثر ميلا إلى الصيغة المعدّلة من الخطة فيما اعتبرت روسيا أن طائفة الروم الارثوذكس تضم عشرين ألفا وخمسمائة شخص وهو عدد يبرّر انشاء قائمقامية خاصة بهم (لمزيد من التفاصيل راجع الصليبي ١٩٦٥: ٦٣-٦٦).

حيال هذا التباعد في النظرة والتوقعات تم التوصل إلى تسوية يتولى بموجبها وكيل

مسيحي البتّ بالمسائل القضائية العائدة إلى المسيحيين في القائمقامية الدرزية ووكيل درزي بالمسائل العائدة إلى الدروز في القائمقامية المسيحية، أما القضايا التي فيها أطراف مختلطون فيعود النظر فيها إلى الوكيلين معا، هذا مع العلم بأن لكل من الوكيلين سلطة الجباية الضريبية كل من أبناء طائفته ويقوم بهذا العمل باسم الزعيم الاقطاعي المعني.

عندما اندلعت الاعمال العدائية في ربيع العام ١٨٤٥ ولم يكن قد مضى على تسوية التقسيم سوى أقل من عامين اقتنع العثمانيون بأن خللا رئيسا يضرب في صلب نظام القائمقاميتين لكنهم مع ذلك ظلوا مترددين في ولوج عملية اعادة تنظيم كاملة لجبل لبنان وعليه فقد لجأوا إلى تعديل التسوية المعمول بها عبر معالجة المسائل القانونية والقضائية العائدة إلى مسيحيي القائمقامية الدرزية. كما رأينا من قبل فان التسوية القائمة لم تؤد فقط إلى تقوية التوجهات والميول الطائفية في جبل لبنان وانما أضافت اليها تعزيز الامتيازات الاجتماعية والسياسية التي كان يتمتع بها زعماء الاقطاع ونظامهم إذ إن بنود التسوية وموادها كانت واضحة في هذا المجال وقد منحت العائلات الاقطاعية حق تعيين القائمقام. كان الخيار محصورا بعائلتين فقط، أبي اللمع بالنسبة إلى الموارنة وأرسلان بالنسبة إلى الدروز. بعد مشاورات مع الاعيان ورجال الاكليروس تم الاتفاق على اختيار مجلس من اثني عشر عضوا، تتمثل فيه كل طائفة من الطوائف الكبرى بعضوين ويتم اختيار الاعضاء من دون أية قيود حول انتمائهم الجغرافي أو وضعهم الشخصي. لكن مع ذلك كانت الكلمة الفصل بالنسبة إلى الاعضاء المسيحيين هي كلمة الاكليروس، أما الاعضاء المسلمون فقد تولى تعيينهم والي صيدا العثماني (حريق ١٩٦٨ : ٢٧٣) وفي حال شغور مقعد أو أكثر في المجلس فان حق تعيين البديل يعود إلى رئيس الطائفة المعنيّ.

اعتبرت العائلات الاقطاعية في كل لبنان أن في «تسوية» شكيب أفندي (Règlement Sha-kib Efendi) تهديدا مباشرا لوضعها وامتيازاتها التقليدية وراحت تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون تطبيقها وما أن غاب شكيب افندي حتى بدأ مشايخ الاقطاع، مسيحيين ودروزا، «يلجأون من جديد إلى وسائلهم القديمة ويعيدون إحياء سبلهم المعهودة في الاستغلال الضريبي ما أثار ضغينة الفلاحين وغضبهم» (الصليبي ١٩٦٥ : ٧٣). هذه الأعمال الاستغلالية على نطاقها الواسع مضافا اليها ما خلّفه توجّه أوروبا نحو التصنيع من وطأة ثقيلة على الاقتصاد المحلي، انتهت إلى جولة جديدة من الاعمال العدائية الطائفية.

تسوية جديدة: نظام المتصرفية

رأينا كيف أن مجازر العام ١٨٦٠ قد بلغت من القتل الهمجيّ والتقاتل المدمر درجة استرعت انتباه المجتمع الدولي وخصوصا فرنسا القوة الكاثوليكية الكبرى التي طالما

اعتبرت نفسها حامية الطائفة المارونية، شقيقتها في الكثلكة. لكنّ العثمانيين في محاولة منهم لابعاد التدخل الأوروبي اعتبروا أن الازمة مجرد مشكلة داخلية صرف، وعليه نجح خورشيد باشا حاكم بيروت في ايصال الفريقين المتقاتلين إلى تسوية سلمية كان من شأنها طبعا أن تزيد من السيطرة العثمانية على البلاد. وفيما كانت هذه الأزمة على وشك التسوية النهائية وبعد ثلاثة أيام فقط من توقيع المعاهدة المسيحية-الدرزية تمت مهاجمة الحي المسيحي في دمشق دون أيّ استفزاز وأضرمت فيه النار لتنتهي هذه المجزرة بأحد عشر ألف ضحية. هنا بات التدخل الاجنبي الفوري امرا محتوما لا مفر منه.

اجتمعت القوى العظمى - بريطانيا العظمى والنمسا وروسيا - بمبادرة من فرنسا واتخذت قرارا بالتدخل أتبعته بتشكيل لجنة مهمتها تحديد المسؤوليات وتسمية الجهات التي تتحمل وزر المجازر التي وقعت وتقدير التعويضات واقتراح ما تراه من الاصلاحات لاعادة تنظيم لبنان.

طرحت التسوية السياسية مشكلة صعبة وشديدة التعقيد، ذلك أن الانقسامات الداخلية وتزايد حدة الاستقطاب بين الجماعات اللبنانية قد اضيفت اليها سلبيات التنافر بين اهداف القوى الخارجية ونواياها ومصالحها. وفي حين طرحت فرنسا إعادة الامارة المارونية على منوال الامارة الشهابية التي كانت قائمة قبل العام ١٨٤٠، أظهرت روسيا دعما متحفظا للموقف الفرنسي وجاءت المعارضة القوية من بريطانيا والنمسا وتركيا. لقد بدا حينها أن ما كان يدور في خَلَد بريطانيا هو انشاء شبه ملكية على غرار الخديوية في مصر أو تقسيم جبل لبنان إلى ثلاث قائمقاميات مارونية ودرزية وأرثوذكسية. بعد ثمانية أشهر من المناقشات المستفيضة تمّ التوصل إلى اتفاق في التاسع من شهر حزيران ١٨٦١ على نظام عضوي جديد (Règlement organique) أعاد تركيب لبنان متصرفية عثمانية تضمنها الدول الست الموقعة على الاتفاق.

نظريا، وعلى الورق على الأقل، دعت هذه «التسوية» الجديدة إلى اعادة تنظيم جذرية للبلاد على مختلف الصعد السياسية والادارية كما في مجال المؤسسات والحدود الجغرافية: سيحكم لبنان بموجب هذا الاتفاق حاكم مسيحي كاثوليكي (على أن يكون مواطنا عثمانيا ولكن غير لبناني) يعينه الباب العالي شرط أن توافق على التعيين الدول الست الموقعة على الاتفاق. يساعد الحاكم - المتصرف - مجلس ادارة من اثني عشر عضوا منتخبا يمثلون الطوائف اللبنانية الست الكبرى، الموارنة والارثوذكس والكاثوليك والدروز والشيعة والسنة، ولكل من هذه الطوائف مقعدان في المجلس التمثيلي.

كذلك نصت بنود الاتفاق الجديد على حدود جغرافية جديدة للبنان الذي سلخت عنه مدنه الساحلية الكبرى، بيروت وطرابلس وصيدا، وسهلُه الزراعيّ ذو التربة الخصبة في البقاع ومنطقة وادي التيم، وقد قسّم إلى سبعة أقضية يتولى كلا منها قائمقام فيما ينقسم

القضاء أيضا إلى وحدات ادارية أصغر تسمى مديريات .

اما اعضاء مجلس الادارة والمجالس القضائية والقائمقامون وحتى مسؤولو المديريات فبموجب المادة الحادية عشرة «يتم اختيارهم وترشيحهم للمناصب، بعد الاتفاق مع الاعيان والوجهاء، من قبل قادة الطوائف وبناء عليه يتم تعيينهم من قبل الحكومة». كذلك فان ادارة القضاء المحلي، خصوصا في الدعاوى الصغيرة، تركت في عهدة شيوخ تعيّنهم الحكومة او ينتخبهم الشعب في حين أن قضايا الاحوال الشخصية العائد النظر فيها إلى الاكليروس بقيت على ما كانت عليه.

اذا استثنينا ما شهدته الحدود الجغرافية للبنان من تعديلات والالغاء الرسمي للنظام الاقطاعي الذي استمر ممارسا بأشكال مختلفة، فان نظام المتصرفية لم ينطو على أيّ تحديد راديكالي جديد أو تحوّل نوعيّ في النظام الاجتماعي كما يطرح البعض في غالب الأحيان. والواقع أن هذا النظام جاء يرسّخ مضمون تسوية شكيب أفندي في العام ١٨٤٥ وهو ما ينعكس جليا في اعترافه الثابت بالتقسيم الطائفي أساسا لتوزيع المقاعد في مجلس الادارة، ذلك أن مهندسي النظام الجديد لم يكن أمامهم خيار آخر في تلك الحقبة التي كانت مثقلة بالاحقاد والشكوك الطائفية المتراكمة عبر عشرات السنين وكان لا بد لهم من تأمين الحد الأدنى من الانسجام بين مختلف الطوائف. من هذا المنطلق كان أفضل ما يستطيعه واضعو نظام المتصرفية هو تصميم تسوية باتت منذئذ ليس فقط الازمة التي لا يقوم من دونها ولا يخلو منها تراث لبنان السياسيّ وانما باتت أيضا أكبر مواطن الضعف التي يعانيها. لقد جهدوا في سبيل ألا يكون لأية طائفة من الطوائف هيمنة على الطوائف الأخرى، لذلك فضل النظام الجديد أن يوجد تمثيلا طائفيا واضحا ومحسوما على أن يكون تمثيلا جغرافيا أو نسبيا أو «ديمقراطيا».

هذا التغاضي عن مبدأ نسبية التمثيل لم يكن موضع ترحيب من قبل الموارنة بل كان مصدر اضطراب وعدم استقرار في سنوات المتصرفية الأولى، والطريف اللافت في هذا الاطار أن الموارنة أنفسهم عادوا فوقفوا موقفا سلبيا من هذا المبدأ عندما طرحته طوائف أخرى خصوصا السنّة والشيعة. فبما أنهم كانوا في تلك الحقبة الطائفة الأكبر عددا في جبل لبنان طالبوا بأن يكون تمثيلهم على أساس العدد والانتشار الجغرافي، ولا بد من التذكير هنا بأنهم كانوا يشكلون ما يقارب الستين في المائة من سكان الجبل في الستينات من القرن التاسع عشر (أكارلي ١٩٩٣ : ١٠). وفي المقابل فان الشيعة قد تضاءل عددهم كثيرا في اواسط القرن التاسع عشر بعد أن كان لهم وجود كثيف في مناطق عديدة من وسط الجبل وجنوبه، ولكن القمع والاضطهاد اللذين تعرّضوا لهما من قبل الحكام السنّة في صيدا وطرابلس دفعاهم إلى الخروج من تلك المناطق والتجمع في مناطق أقل عدائية. كان الشيعة في ستينات القرن التاسع عشر يشكلون أقل من ستة في المائة من سكان الجبل (راجع، من

بين آخرين، حوراني ١٩٨٦).

كان تعيين داود باشا الأرمني الكاثوليكي كأول متصرف لجبل لبنان بمثابة التعيين-التسوية ولكن نظام المتصرفية لم تمض عليه سنتان او ثلاث حتى بات واضحا في العام ١٨٦٤ أنه أصبح يتطلب إعادة نظر جذرية، هذا اذا كان لا بد من تخفيف حدة التوتر بين المتصرّف وموارنة الشمال. مرة جديدة تدخلت القوى الخارجية الضامنة للاتفاق وطرحت كل منها اقتراحا رمت من ورائه اعطاء هامش الامتياز للفريق الذي تدعمه، وعليه فقد حاول الفرنسيون اعادة النظر بالصيغة الطائفية واقترحوا في هذا المجال أن تكون المقاعد في مجلس الادارة على أساس جغرافي بحيث يعطى كل من الاقضية السبعة مقعد واحد. ظاهر الموقف الفرنسي كان يبدو أنه ديمقراطي التوجّه، لكنّ الفرنسيين أرادوا في الحقيقة اعطاء الموارنة مجالا مضمونا لزيادة عدد مقاعدهم في المجلس، لكنّ البريطانيين والروس لم يكونوا متحمسين للاقتراح الفرنسي ذلك أن الدروز، محميي البريطانيين، لم يكونوا ليحصلوا بموجب هذا الاقتراح، الا على مقعد واحد وكذلك فان الروم الارثوذكس، محميي الروس، ما كان حظهم من المقاعد ليتجاوز مقعدا واحدا في قضاء الكورة.

لاقى الاقتراح الفرنسي معارضة قوية وبعد بضعة أشهر من النقاش والأخذ والرد اقتنع الفرنسيون بادخال تعديل على مبدأ التمثيل الجغرافيّ بغية اعطاء البعد الطائفي مجالا أوسع في عدد المقاعد التمثيلية، وهكذا خرج الجميع بصيغة جسّدت المبدأين معا ولعبت دورا أساسيا في مسار لبنان السياسيّ. أصبح المجلس الآن يضم اثني عشر عضوا: أربعة من الموارنة وثلاثة من الدروز واثنين من الروم الارثوذكس وعضوا من كل من الروم الكاثوليك والسنّة والشيعة.

لاقت هذه الصيغة موافقة عند القوى الضامنة (خصوصا فرنسا وانكلترا وروسيا) وعند الطوائف التي تستظل جناح حمايتها في الجبل، فقد حفظت التوازن بين المسيحيين والمسلمين والدروز وأعطت الروم الارثوذكس صوتا حاسما في حال وقوع انقسام طائفي، وهذا ما كانت روسيا تسعى لتحقيقه. وبكلمة مختصرة أصبحت الطائفية متجذرة في نظام لبنان السياسيّ.

اعترف نظام المتصرفية بواقع جبل لبنان الطائفي والتعددي لكنه ابتكر بعناية وحذر كبيرين صيغة تجنبت خضوع أيّ من الطوائف لطائفة أخرى وبذلك لجم هذا النظام مظاهر التعبير الطائفي العنفيّ وأمّن حدا أدنى من التعايش بين الطوائف. هذا لا يعني بأي شكل من الاشكال أن الولاءات الطائفية فقدت من قوتها، لا بل ان المشاعر الدينية لعبت دورا أكثر وقعا في ترسيخ التضامن بين ابناء الهوية الواحدة. وبالاضافة إلى الفوارق المتعاظمة في الثروة وطريقة العيش التي أبرزت اتساع الفجوة بين مختلف الجماعات كانت هناك ثلاثة مظاهر رئيسية تعكس ما للطائفية من هيمنة راسخة ومتنامية.

اولا، لقد رسّخ نظام المتصرفية، بصيغتيه الأصلية والمعدلة، الأسس الطائفية للمجتمع عبر جعلها مجسدة مؤسساتيا في تركيبة مجلس الادارة، والأهم من ذلك ربما هو أن النزاع بين أبناء الدينين قد زادته حدة الخصومة والخلافات بين الطوائف كلما حاولت احداها انتزاع المزيد من السلطة والامتيازات لمصلحتها. والواقع أن بعض المتصرفين كانوا يعترفون علنا ويفاخرون بأنهم كانوا وراء تلك الخلافات تشجيعا وتحريضا، وكان واصا باشا المتصرف الثالث (١٨٨٣-٩٢) غير هيّاب ولا خجول في أن يضمّن احدى رسائله إلى الباب العالي اعترافا صريحا بذلك: «بما أنه قد يكون من المناسب سياسيا لنا أن يرمى الخلاف بين الرؤساء الروحيين للطائفة المارونية فقد وجّهت اهتماما خاصا إلى هذه المسألة المهمة واستطعت أن أوقع في ما بينهم درجة لا بأس بها من الخصومة والخلاف». (أكارلي ١٩٩٣: ٥٠)، لكن هذا النوع من الخصومة قلّما تحول إلى أعمال عدائية أو نزاع جماعي.

ثانيا، استمرار الطائفة المارونية في الشمال بالعودة إلى الضرب على وتر إثارة وعي ابنائها حيال التضامن في ما بينهم وهو ما كان قد اتخذ هذا المنحى منذ بداية القرن، هذا مع العلم بأن الموارنة لم يكفّوا يوما عن اعتبار جبل لبنان وطنا قوميا لهم ومن هنا سعيهم الدؤوب نحو المزيد من الحكم الذاتي والاستقلال. لقد تعددت محاولات الموارنة في هذا الاتجاه ومنها محاولات يوسف كرم نفسه لتحرير الجبل والتي تكررت بعد عودته من المنفى في السنوات ١٨٧٣ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥ و ١٨٧٧. من المعلوم طبعا أن يوسف كرم لم يكن يعمل وحيدا في هذا المضمار، فالدوائر السياسية الفرنسية والاكليروس الماروني كانوا هم أيضا يشجعون يقظة هذه المشاعر.

ثالثا، لم تتمكن القوى العلمانية التي تتلازم عادة مع الامتداد العمراني والتطور العلمي والمعرفيّ والاطلاع على منجزات المجتمعات الأخرى، من الحد من هيمنة الكنيسة والنفوذ المتعاظم لرجالها وقادتها، ولا بد من الاشارة هنا إلى أن نظرية الحكم لدى الكاثوليك والعثمانيين على السواء كانت تعتبر ممارسة هذا النفوذ أمرا شرعيا. كانت الكنيسة، بالاضافة إلى اتساع الاعتراف بها مصدر تعزيز للاستقلالية الذاتية المسيحية في الجبل وحاميا لهذه الاستقلالية، ترسّخ أدوارها المتعددة التي كانت قد اخذت الاضطلاع بها وتوسّع مداها وقد انتشرت المدارس والكليات التي أنشأتها وأدارتها الرهبانيات المسيحية واستمر الرهبان من ذوي المهارة الزراعية والصناعية في تطوير هذين المجالين والحفاظ على دورهم كواحد من كبار أرباب العمل. أما كهنة القرى فقد عمّ نشاطهم كل مجالات الحياة اليومية لأبناء كنيستهم تماما كما كانوا يفعلون منذ بداية القرن، وبكلمة موجزة فقد تابعت الكنيسة دورها في توفير الحاجات الروحية لابنائها في جبل لبنان بالاضافة إلى عنايتها بحاجاتهم الأخرى من معيشية وسواها.

بهذا المعنى الاساسيّ بالذات ترسخت الولاءات والمشاعر الطائفية إلى جانب العلاقات

الفئوية والعائلية واستمرت تشكل مصدرا للتماسك الاجتماعي والثقافي معوّضة بذلك عن الكثير من الحاجات التي لم تكن متوفرة لأبناء مجتمعها. تنعكس هذه الحقيقة بوجه جليّ في ما أنشئ في تلك الفترة من جمعيات ومنظمات خيرية واجتماعية، فمن أصل مائة جمعية مسجلة أنشئت ما بين ١٨٦٠ و ١٩١٩ ثلاث وخمسون منها كانت جمعيات عائلية واثنتان واربعون جمعية دينية وخمس جمعيات محلية اجتماعية، لكن لم يكن بينها أية جمعية علمانية الطابع (خلف ١٩٨٧ : ١٦١ - ١٨٤). وبكلام آخر فان ما كانت تقدمه الدولة من خدمات ورعاية اجتماعية، على محدوديته، لم يكن ليزعزع طبيعة الولاءات الطائفية ولا قوة هذه الولاءات.

واقع الأمر أن متصرفية جبل لبنان تحولت، اذا جاز التعبير، نوعا من «الطائفو-قراطية» (Confessional Sectocracy) ذلك أنها كانت، حسب تعبير أحد المراقبين من ذوي النظرة الثاقبة في تلك الحقبة، «كيانا ضعيفا لكنه شكّل مع ذلك نواة دولة-أمة» أو على الأقل اختبارا ناجحا على طريقة بناء الأمة والدولة (أكارلي ١٩٩٣ : ١ - ٣). ومع أن نمو البلاد وتطورها على الصعيد الاقتصادي باتا تحت رحمة الاسواق الاوروبية إلى حد كبير كما تأثرا بنسبة كبيرة أيضا بما أصابهما من نزف ديمغرافيّ واسع في القوى العاملة، فان هذا النظام السياسي الخاص استطاع أن يستوعب العوامل الخارجية لزعزعة الاستقرار وأن يوفّر للبنان أطول مقطع زمني من التعايش بين أبنائه. باستثناء التعديل الذي أدخل على نظام المتصرفية في العام ١٨٦٤ فقد بقي ذلك النظام معمولا به حتى اعلان دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠.

لعل العثمانيين، بتشجيعهم تطوير المؤسسات السياسية الجامعة التي لا بد منها في عملية المشاركة السياسية وممارسة الحكم الذاتي، كانوا يسعون جاهدين في محاولة إبعاد اللبنانيين عن النفوذ الفرنسي الذي كان في تزايد آنذاك، كذلك فان الوضع الخاص لجبل لبنان المضمون من القوى الدولية والمثبت بمعاهدات وبروتوكولات امتيازية قد ساعد اللبنانيين كثيرا في بلورة هويتهم السياسية الخاصة وترسيخ ركائزها. هذا القَدْر من الحكم الذاتي، الذي جاء على الرحب وان محدودا، معزّزا بوجود نخبة سياسية لبنانية تتمتع بالفكر المستقل ونزعة المقاومة، أهّل اللبنانيين لاخراج أنفسهم وبلادهم من الأتون العثماني عندما عصفت به المشكلات من كل حدب وصوب. وها هو أكارلي يقدم لنا مرة أخرى صورة تقويمية شاملة لا لبس فيها حيث يقول: «يتبيّن من الدليل العثماني أنه فيما كان التدخل الأوروبي في شؤون جبل لبنان انقساميا طائفيا ومبنيا على مصلحة الجهة الأوروربية المتدخلة فقد بذل العثمانيون، تحت وطأة الضرورة الاضطرارية جهدا كبيرا حتى العام ١٩١٢ - ١٣ في سبيل بناء نظام حكم مستقر يساعد على تضييق شقة الخلافات المادية والمعنوية بين مختلف مناطق لبنان وطوائفه وطبقاته الاجتماعية» أكارلي ١٩٩٣ : ١٨٩).

دولة لبنان الكبير ١٩٢٠

على رغم ما بدا ظاهريا من أن انشاء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ قد أعطى دفعا اضافيا لهذه المرحلة السعيدة نسبيا من تاريخ لبنان، تبقى الحقيقة أن هذا الكيان الجديد لم يولد دون تعقيدات حتى أن البعض رأى فيها «ولادة فصامية»، بل نوعا من النتوء الشاذ الذي يدعو إلى السخرية أنتجته حدة التنافس الفرنسي-البريطاني حيث حاول كل بدوره من الفريقين استغلال الخلافات الطائفية الداخلية (راجع هدسن ١٩٦٨ : ٣٧-٣٩، Petran 1987: 29).

كثيرا ما رويت قصة الانتداب الفرنسي على لبنان وأعيدت روايتها وكيف حبكت فرنسا حبكتها لتصل إلى هذا الهدف، لكن ما يجب التركيز عليه هنا مرة أخرى هو الوطء الذي طالما تركته الجدلية الداخلية-الخارجية على العداوات الطائفية المتزايدة. ومع أن العام ١٩٢٠ شهد ولادة الدولة السياسية للبنان الحديث بحدوده المعترف بها دوليا فان هذا الحدث أنبأنا أيضا بفاتحة حقبة من التوتر المتصاعد ذلك أن انشاء هذا الكيان، رغم ديمومته اللافتة، كانت له ذيول خطيرة زعزعت التوازن الديمغرافي والطائفي وهو توازن طالما كان دقيق الوضع وسريع العَطْب ومن هنا بات الكيان الجديد مصدرا للشكوك الطائفية والمشاعر السلبية المتبادلة. رأينا من قبل أن قسما كبيرا من الطائفة المارونية لم يكن راضيا عما كان يعتبره لبنان مقصوص الأجنحة مردودا إلى أيام الامارة، فمن دون المدن الساحلية والامتداد الشرقي الخصيب كانت المتصرفية كيانا مقزّما وواهيا. لكن فرنسا، الجاهزة دائما لنصرة حليفها اتخذت ما يلزم من الاجراءات لضم اجزاء من سوريا العثمانية إلى جبل لبنان ذي الاستقلال الذاتي.

كما في معظم التسويات المشابهة كان انشاء لبنان الكبير مثقلا بكل انواع الخلافات وعلى كل المستويات: التنافس الفرنسي-البريطاني، الخلافات الداخلية الفرنسية على انواعها، الخلافات بين مختلف الجماعات اللبنانية وحتى بين الموارنة أنفسهم ولا بد من التذكير هنا بأن المفاوضات الدبلوماسية كانت تُجرى غداة الثورة العربية في العام ١٩١٦ وبعد سقوط حكومة الشريف فيصل في العام ١٩١٨.

بعيد الحرب العالمية الأولى تعرَّضت الحالة الفرنسية في سوريا للزعزعة والنسف، فالقوات البريطانية كانت تسيطر على المناطق الساحلية وعلى الكثير من الاقاليم الستراتيجية الأخرى وكان الفرنسيون في هذه الأثناء يأملون في اقناع الأمير فيصل بأن يقبل انتدابا فرنسيا على ما كان يتوقع أن يصبح دولته. كل هذه التطورات وما كان يدور في دائرتها كانت موضع قلق لدى المعنيين في جبل لبنان الذين لم يَخْفَ عليهم أن فيصل لم يكن في وضع يستطيع معه أن يقبل بوجود كيان لبناني مستقل فكيف به يقبل بتوسيع هذا الكيان إلى ما كان يطالب به

«الكيانيون» الذين كانوا يفهمون لبنان بحدوده الجغرافية الطبيعية والتاريخية. فلبنان، بالنسبة اليهم، محروما من موارد بقاعه الزراعية أو من مرافئه وأولها مرفأ بيروت، يصبح مهددا بحيويته الاقتصادية واستقلاله. كذلك كان «الكيانيون» يحرصون على الحفاظ على بعض المميزات الليبرالية التي جاء بها نظام المتصرفية وتحديدا الديمقراطية البرلمانية وحماية حقوق الاقليات والحكم الذاتي والاستقلال وسوى ذلك من الحريات المدنية والعلمانية، كما كانوا مستعدين لقبول دعم الحكومة الفرنسية في مجالات «التقدم الثقافي والسياسي... وما يمكنها تقديمه على صعيد الأمن وضد اي انتهاك لاستقلال البلاد» (لمزيد من التفاصيل راجع الخوري ١٩٦٠ : ١، ٢٦٩ - ٢٧١، الحفار ١٩٦١ : ٢٠٧ - ٣٠٠، زامير ١٩٨٥ : ٥٣ - ٥٤).

ألهبت الثورة العربية في العام ١٩١٦ ومرحلة الأمير فيصل في العام ١٩١٨ مشاعر قومية عربية ومعارضة قوية للرعاية الفرنسية للكيان «المصطنع» الذي سمّي لبنان الكبير. واذا اعتبر البعض أن الحماية الاجنبية كانت يومذاك ضرورة لا بد منها فالافضلية كانت للبريطانيين خصوصا في اوساط المسلمين والدروز والارثوذكس. لقد أوصت لجنة King-Crane، استنادا إالى الاستفتاء الذي أجرته في صيف العام ١٩١٩، بانشاء كيان لبناني ذي حكم ذاتي على أن يكون من ضمن الكيان السوري الأوسع لكن توصيات تلك اللجنة أهملت وذهبت إلى النسيان.

من الواضح طبعا أن الدوائر الدبلوماسية الفرنسية لم تكن في هذا المنحى على الاطلاق فحتى الفرنسيون الذين كانوا يحبذون تقسيم مناطق المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي إلى دويلات إثنية (منعا لقيام كيان عربي سوري واسع يناهض الفرنسيين) كانوا يتخوفون من هذا المآل (راجع Zamir 1985). ثم إن الموارنة أنفسهم كانوا منقسمين حيال هذه المسألة، فالمتصلبون منهم استمروا يتأملون بمزيد من التحالف مع فرنسا لحماية الوجود المسيحي في مقابل تصاعد المشاعر القومية العربية وكان بعضهم، خصوصا البطريرك الحويك والبعثة التي رافقته إلى مؤتمر باريس للسلام في العام ١٩١٩، يحبذ انتدابا فرنسيا على لبنان شرط ألا يتمادى الفرنسيون بحيث ينسفون احتمالات قيام دولة لبنان السيد والمستقل. من الواضح أن بعض أعضاء بعثة البطريرك الحويك كان همهم الحفاظ على الهوية المسيحية اللبنانية، «لقد نسفوا الخلافات بين اللبنانيين من ذوي التوجّه الغربيّ وبعض البدو وسواهم من العرب المتخلفين ثقافيا»، وشرحوا باسهاب الفظائع التي ارتكبت خلال الحرب بحق المسيحيين الذين أظهروا ولاء للفرنسيين. كذلك طالبت البعثة فرنسا بتحمّل مسؤوليتها في حماية المسيحيين مقابل المسلمين (أكارلي ١٩٩٣ : ١٧٦ - ٧٧). لكنّ فريقا آخر بقيادة اميل اده، الذي كان رئيسا للجمهورية بين العامين ١٩٣٦ و ١٩٤١، كان يرى أنه في ضوء ما يتوقع من تغيّر ديمغرافي لمصلحة المسلمين فان بعض الانحسار في الرقعة الجغرافية للبنان قد يؤمّن

كيانا مسيحيا أكثر انسجاما وتماسكا.

أما الخط الذي نجح في النهاية فهو المدرسة ذات الفكر التوافقي المرن وهو الفكر الأكثر استجابة لضرورة استيعاب الاقليات غير المسيحية في كيان لبناني ذي كثرة مسيحية. كان على رأس هذه المدرسة السياسية ميشال شيحا ذو النظرة الثاقبة إلى الآتي وفريق من رجال الفكر والسياسة والأعمال وقد حاكوا صيغة للبنان أكثر انفتاحا على أوروبا والغرب دون أن تنسف هذه الصيغة بالضرورة تيار المشاعر العروبية الناشئ والذي كان يضمّ المسلمين والعلمانيين المسيحيين. أفكار هؤلاء المفكرين من ذوي النظرة المستقبلية وأفكار سياسيين ومفكرين من المسلمين السنّة الذين وعوا بما امتلكوا من بعد الرؤية والرؤيا مخاوف المسيحيين من أن يبتلعهم محيط العروبة الهادر، هي التي شكلت النسيج الأساس لدستور العام ١٩٢٦ وبشكل خاص للميثاق الوطني في العام ١٩٤٣. الأحداث الخارجية لم تغب طبعا، على ما بات مألوفا في تاريخ لبنان، عن تسهيل هذا الحل التوافقي للخلافات، وها هو انحلال القوة السياسية لفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية يرجّح كفة الكتلة الدستورية بقيادة بشارة الخوري التي كانت أكثر تقبلا لحلول توافقية من هذا النوع.

الميثاق الوطني، ١٩٤٣

جاء الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣، وهو اتفاق غير مكتوب لعب الانكليز دورا في التوصل إليه بغية تأمين استقلال لبنان عن فرنسا، ليشكل منحى سياسيا ستراتيجيا يخفف من مصادر التوتر الناتج من المسائل الخلافية الشائكة كالتعايش بين الطوائف والهوية الوطنية وسواهما. من الميثاق الوطني، وهو عهد غير موقع بين اثنين من حاملي راية القيادة في طائفتيهما ومن طليعيي القادة اللبنانيين عهدذاك، خرج الأساس التوافقي الذي بنيت عليه صيغة الكيان السياسيّ اللبناني وفي ضوئه صار توزّع السلطة في لبنان. انطوى الميثاق، بايجاز، على مبادئ أساسية اربعة: (١) استقلال لبنان وحياده وسيادته بحيث طالب المسيحيين بالتخلي عن طلب الحماية الاجنبية (خصوصا فرنسا) مقابل تخلي المسلمين عن كل المحاولات الرامية إلى ضمّ لبنان إلى سوريا أو إلى أي نوع من انواع الوحدة العربية. (٢) لبنان بلد ذو «وجه عربيّ» ولكنه يحتفظ بهُويته المستقلة الخاصة، وبتعبير آخر فان لبنان، على رغم عروبته، يجب ألا يقطع صلاته الثقافية والروحية مع الغرب. (٣) على لبنان أن يتعاون وثيقا مع كل بلدان العالم العربي شرط أن تعترف بسيادته واستقلاله. (٤) واخيرا، دعا الميثاق إلى اعادة النظر في بعض المواد الدستورية بغية الاتفاق على توزيع نسبيّ متوازن للمقاعد في الهيئتين الاجرائية والتشريعية تأمينا لانصاف كل الطوائف.

صحيح أن الميثاق لم يأت بصيغة للحكم كاملة وخالية من كل عيب، لكن مع ذلك فان

منتقديه بالغوا دون شك في ما عزوه اليه من مكامن الضعف الذي يعتري البلاد. وجدوا في الميثاق كبش فداء مناسبا سهل المنال يحمّلونه كل المساوئ الكامنة في تراث سياسيّ نزق سريع الالتهاب، من الجمود وانعدام القدرة على التحرك قدما مرورا بتقديس الطائفية والحيلولة دون نشوء الاحزاب السياسية المنظمة وصولا إلى عزل ذوي المواقف المتطرفة والجماعات الايديولوجية عن حلبة الممارسة السياسية المشروعة، كل هذه المساوئ وأكثر منها أثقل بها البعض كاهل الميثاق (راجع هدسن ١٩٦٨ : ٤٤ - ٤٥، صعب ١٩٦٦ : ٢٧٦، مقصود ١٩٦٦ : ٢٤١). لكنّ الميثاق استطاع على مدى ثلاثة عقود، كتعاهد رصين يحترمه الأفرقاء المعنيون وكأداة حكم براغماتية لادارة سياسة البلاد، أن يثبت فاعلية قادرة على استيعاب الشكوك المتبادلة الضاربة عمقا في أذهان مختلف الجماعات والفئات ذات المشارب والتوجهات والأطر الفكرية السياسية المتباينة في أساسها.

لقد سعى مهندسو الميثاق في إخماد تلك الخلافات أو على الأقل في تحييدها علّهم بذلك يضعون حدا لما ينتج منها غالبا من الانفجارات الانفعالية والطائفية، ولا شك في أن واضعي الميثاق قد حققوا هذا الهدف إلى حد كبير على الأقل اذا كان مقياس النجاح النسبة المتدنية من حالات العنف الجماعي السياسيّ الذي شهدته البلاد خلال تلك الحقبة.

بهذا المعنى كان الميثاق الوطني أكثر من مجرد «صفقة مؤاتية بين شلّة من السياسيين» (Binder 1966: 319)، لقد جاءَ أقرب ما يكون من «العقد الاجتماعي»، وككل عقد آخر أو تعاهد بين فريقين لم يولد الميثاق دون ثمن اذ كان على كل من الطوائف الكبرى أن تتنازل عن بعض المطالب والمواقف السياسية المشحونة ببذور الخلاف واحتمالات التناحر في سبيل الوصول إلى توافق وطني وتآلف بين مختلف الفئات. لقد انعكس هذا الميل التوافقي جليا في الطريقة التي حُلَّت بها أزمة المقاعد التمثيلية ذلك أن نسبة ستة مقابل خمسة التي تم الاتفاق عليها لم تكن تعكس الحقيقة الديمغرافية آنذاك وانما عكست موقفا نمَّ عن «نبل المحتد» لدى القادة المسلمين او بكلمة أكثر واقعية عن تنازل واضح وارادي من قبلهم يحفظ للمسيحيين هذا الهامش بغية تهدئة مخاوفهم حيال كونهم أقلية تخشى أن يبتلعها محيطها الاسلامي الواسع.

كذلك أطلق الميثاق مزيدا من التوازن السياسيّ ولم ينتقص كثيرا من النفوذ الحقيقي للطوائف الأخرى فقانون الانتخاب مثلا، المبني على أساس الكوتا والدائرة الانتخابية المختلطة من حيث طائفة الناخبين، أتاح مجالا أوسع للتحالف بين القادة البرلمانيين من مختلف الطوائف وكان من شأن هذه التحالفات أن خففت كثيرا من التوتر الطائفي. لعلّ نتائج الانتخابات النيابية العامة في العام ١٩٧٢، وهي الدورة النظامية الأخيرة قبل اندلاع الاعمال الحربية في العام ١٩٧٥، تظهر بوضوح ما تختزنه تلك التسوية البارعة والحكيمة في آن من امكانات التفاعل بين القيادات السياسية على اختلاف طوائفها. لقد انتجت تلك

الانتخابات ثلاثة عشر نائبا مسيحيا على الأقل انتخبوا بفعل تحالفهم مع قادة وزعماء مسلمين او بدعم منهم، في حين أن خمسة نواب مسلمين فقط وصلوا إلى الندوة النيابية نتيجة تحالفهم مع زعماء مسحيين أو بدعم منهم. هذه الارقام تدل دون ريب على أن توزيع البرلمانيين الحقيقي بات مائلا بوضوح لمصلحة المسلمين (حريق ١٩٧٨ : ١٩٤ - ٩٥). منصب رئيس الوزراء أيضا نال نصيبا كبيرا من تزايد نفوذه وموقعه لدى الرأي العام، واذا كان رؤساء الحكومة المسلمون السنّة قد عانوا ما اعتبروه «دورا ثانويا» وطالما شكوا من أن وجودهم في منصبهم يبقى دائما تحت رحمة رئيس الجمهورية الماروني ومزاجه «فقد تعاظم دور رئيس الحكومة مع حلول العام ١٩٧٤ حتى كاد يساوي بأهميته رئيس الدولة، والحقيقة أن احدى المشكلات الكبرى التي ضربت الدولة اللبنانية منذ ستينات القرن الماضي هي أنها تحولت مؤسسة ذات رأسين لكل منهما سلطة استخدام حق النقض-الفيتو بوجه الآخر» (حريق ١٩٨٧ : ١٩٦).

أما النقطة الأساسية والأهم والتي طالما كررها ألبرت حوراني فهي أن الميثاق استطاع أن يوفق ما بين رؤيتين او ايديولوجيتين متباعدتين حول لبنان لم يكن يربط بينهما منذ نشوء لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ سوى خيط واه.

> من جهة أولى كانت هناك فكرة جبل لبنان: مجتمع ريفيّ، منسجم، تجسّده مؤسسة الكنيسة المارونية يمتلك تصورا عما هو ... وينهد إلى اقامة كيان سياسي ذي اكثرية مسيحية ويتمتع بالاستقلال. ومن جهة أخرى كانت هناك المجتمعات المدينية في بيروت ومن حولها، مسلمون سنّة بكثرتهم ولكن مع وجود بعض الارثوذكس وقلة من المسيحيين الآخرين، وهذه المجتمعات لديها فكرة مختلفة: أن تكون مجتمعا تاجرا مفتوحا على العالم يشكل موقعا لمرور البضائع (ترانزيت) وتبادلها، أي أن يكون مجتمعا خليطا يتعايش فيه الناس بسلام، مجتمعا يحتاج حكومة ونظاما عاما لكنه يفضلها حكومة ضعيفة يتاح لقادته وزعمائه أن يتولوها ويسيطروا عليها (حوراني ١٩٨٨ : ٧ - ٨).

يقتفي حوراني الأساس النظريّ لهذه الرؤية وكونها مجسدة في الميثاق الوطني في كتابات ميشال شيحا حيث نرى تآلفا تزاوجيا بين الفكرتين، الجبل والمدينة:

> لبنان، الجبل الملاذ، ولبنان الملتقى، متجذرا في ارثه والتقاليد ولكنه منفتح مشرّع الرئتين على العالم، ثنائيّ اللغة وأحيانا ثلاثيّها وهذه من حاجاته الحياتية، يمتلك مؤسسات مستقرة تستجيب لأكثر حقائقه عمقا وأشدها رسوخا، مجلسا يلتقي فيه ممثلو جماعاته وفئاته ويتبادلون الرأي، قوانين رحبة الاستيعاب متسامحة، لا هيمنة سياسية لأية فئة على سواها، وانما هناك نوع من الهيمنة المعنوية لأولئك الذين يعتبرون لبنان بعضا لا يتجزأ من عالم المتوسط (شيحا ١٩٤٩).

مع كل ما توحيه نظرة شيحا المتفائلة فان الزواج كان منذ لحظاته الأولى مشدود الأوتار ومأزوما ذلك أنه جاء ارتباطا مدبّرا، نوعا من التعاقد بديل أن يكون رباطا عاطفيا رومنطيقيا، فمع كل النيات الحسنة لمهندسي الميثاق ومع كل ما تمتع به قياديو تلك الحقبة من الرحابة وبعد النظر وعمق الادراك لاوضاع البلد ما كان الميثاق ليستطيع تجاوز كل انواع الضغوط التي أثقلته. كان تعاهدا جزئيا لم يستوعب بشكل كامل كل الحقائق الديمغرافية والطائفية التي زخرت بها تلك الحقبة، فمع انشاء دولة لبنان الكبير كان المسيحيون قد فقدوا موقع الأكثرية مع أن الموارنة كطائفة منفردة كانوا لا يزالون الطائفة الأكبر عددا كما إن ضمّ المناطق الساحلية والبقاع أضاف إلى النسيج الاجتماعي خليطا من الثقافة السياسية والايديولوجيات الاضطرابية المختلفة.

يتبادر إلى الذهن هنا أن أصوات هؤلاء «الفينيقيين الجدد» هي التي لفتت انتباه «البعثة الأميركية» في بيروت في تلك الفترة، خصوصا مواقف ميشال شيحا وغبريال منسى وألفرد كتانة وامتداداتهم العائلية الواسعة وشركائهم من نخبة أهل السياسة والتجارة. فهؤلاء، من منطلق إيمانهم الصلب بحرية التجارة كانوا يعارضون أيّ شكل من اشكال التخطيط المركزي وحماية الإنتاج المحلي ولا يقربون الصناعة في حين وقفوا حماة حريصين لمصادر ثروتهم الجديدة ورفعوا شعارا لم يحيدوا عنه: «الاستيراد أو الموت». في التاسع عشر من شهر آب من العام ١٩٤٧ كتب Lowell Pinkerton من «البعثة الأميركية» إلى وزير الخارجية الأميركي يقول:

> التجارة، حرفة الفينيقيين القدماء، لا تزال حية واضحة المعالم... قد تحتاج بعض النصح حول مفاهيمها الحديثة أو دعما فاعلا يقدمه خبراء أجانب، لكن لا شك في أن لدينا هنا أنصارا من ذوي الشكيمة الصلبة للنظام الرأسمالي وهم يتطلعون اليوم إلى الولايات المتحدة بحثا عن الافكار الجديدة وطلبا للتشجيع (Gendzier 1990: 35).

تجدر الاشارة هنا إلى أن شيحا نفسه كان واعيا تماما أن هذه الصيغة أبعد ما تكون عن مثالية الاستقرار والانسجام، ذلك أن تصوّره الليبرالي لبيروت كمدينة-دولة كوزموبوليتية وتتعايش في الوقت نفسه مع ذوي الولاءات البدائية والقبلية من أهل الجبل والعمق الداخلي كان تصورا أقل ما يقال فيه إنه يشكل عبئا وينطوي على مشكلة. والذي زاد هذا العبء وطأة، خصوصا بعد العام ١٩٢٠، هو المطالب الصاخبة التي كانت ترفعها التيارات الايديولوجية المضادة لهذا التوجه والتي كانت تملأ ساحات المدن الساحلية. «لبنانية» المسيحيين في مواجهة «عروبة» المسلمين السنّة تدعمها أصداء شيعية ودرزية آتية من الداخل. أمام هذه الصورة لم يعد مثار عجب أن يتحول بعض مناطق بيروت بين الفينة والفينة من ثلاثينات القرن العشرين «ساحات للمواجهة العنيفة بين مجموعات من

المسيحيين وأخرى من المسلمين، هذه ترفع شعار اللبننة بنبرة التحدي وتلك تلوح برايات العروبة بنبرة لا تقل تحديا» (الصليبي ١٩٨٨ : ١٨٠).

أن يتمكن الميثاق من احتواء مجتمع ينطوي على هذا القدر من العنف المحتمل ويبقيه متماسكا طوال ثلاثة عقود انما يعود فيه الفضل إلى اثنين، مهندسي الميثاق وناسجي حبكته الموزونة والمتوازنة من جهة ومن أطلق عليهم «آباء الاستقلال»، ذلك الجيل من الرؤيويين ذوي الاعتدال والفكر الرصين.

من هذا المنطلق فان نقائص الميثاق ليست قائمة في صلب فلسفته أو في عناصر استمراريته ريثما يتم بلوغ تسوية توافقية بين الجماعات على احتواء المسائل المتفجرة المختلف عليها كمسألة السيادة والتمثيل والعيش معا بسلام، فالميثاق تطرق أيضا إلى القضايا الاكثر حساسية ودقة كمسألة «الخوف» لدى المسيحيين و«المطالب» وشكوى «الغبن» لدى المسلمين. وككل المواثيق الأخرى تطلّب تنازلا من الفريقين المعنيين فتعهد المسيحيون بالتنازل عن تحالفهم التقليدي مع الغرب وخصوصا فرنسا فيما التزم المسلمون بالتنازل عن المطالبة بالوحدة والقومية العربية، أي أن الفريقين في واقع الأمر كان عليهما اشاحة النظر عن العالم الأوسع بغية ترسيخ ولائهما للبنان. ونحن من دون أن نتجاهل مقولة جورج نقاش المأثورة ذات الوقع الحاد بأن «لاءَين أو نفيين اثنين لا يصنعان أمة» نرى أن هذين التنازلين من قبل فريقي الميثاق كانا في آونتهما تلك قابلين للتطبيق ومؤاتيين في آن معا.

اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩

غالبا ما يعتبر اتفاق الطائف ميثاقا تجديديا استثنائيا كان بمثابة فاتحة لعهد وجمهورية جديدين، وإليه يعود الفضل في وضع حد لما يقارب العقدين من العنف المتمادي وفي ارساء مداميك الأساس للتوافق حول ثلاثة من مصادر الخلاف والعداء المزمنين وهي تحديدا: الاصلاح السياسي والهوية الوطنية وسيادة الدولة. من زاوية لطيف أبو الحسن يبدو الاتفاق أشبه «بالاختراق»، بل هو نهود ليس فقط إلى وقف النزاع وانما إلى تأسيس سلام دائم. وهو يرى أن السلام، حتى ما قبيل الاتفاق، بقي هشا ومضطربا ولم تكن كل محاولات حل النزاع سوى اجراءات آنية موقتة فشلت كلها في بلوغ الهدف المنشود. ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يؤكد أن الطائف نجح لأنه «نقل النزاع إلى مستوى قانوني قابل للتعامل معه ... وذلك عبر تأسيس حل عملي وفعّال لهذا النزاع» (ابو الحسن ١٩٩٩ : الفصل السادس).

حتى الذين لا ينكرون ولادته المتعثرة والنقائص الضاربة في صلبه وفشله في البلوغ

بالافرقاء المعنيين وباللاعبين في صياغته إلى أهدافهم والطموحات المرجوة، حتى هؤلاء يرون فيه وثيقة «ذات أهمية تاريخية كبرى». من منظور بول سالم يُعتبر الطائف «أول اتفاق عام مكتوب بين مجموعة عريضة من الأحزاب والافرقاء والقادة حول مسائل سياسية أساسية... وهو يتيح الفرصة الحقيقية الأولى لاطفاء لهيب الحرب واعادة تأسيس دولة فاعلة ونظام سياسي متوازن نسبيا». اذا لم نأخذ في الاعتبار سوى فضيلة الاصلاحات التي ادخلها الطائف على الدستور اللبناني، خصوصا على صعيد المشاركة في السلطة فان اتفاق الطائف، بصرف النظر عن مدى نجاحه أو فشله في نهاية المطاف، يعتبر أنه نحا بتاريخ لبنان السياسيّ الحديث في منعطف راديكالي جديد (سالم ١٩٩١ : ٧٥ - ٧٧). أما في نظر Richard Norton فان فرادة الطائف تكمن في سمة واحدة كبيرة الأهمية من سمات الاتفاق: «انه صيغ على أيدي ممثلين منتخبين لم يكن لمعظمهم دور قتالي في الحرب» (نورتن ١٩٩١ : ٤٦١).

على رغم هذين التقويمين الكريمين في إضفاء الفضائل على اتفاق الطائف، وسواهما مما ينحو في المنحى ذاته، اود هنا أن ادلي بنظرة أكثر اعتدالا وواقعية حول ما وعدنا به الاتفاق وحول ما أنجزه من وعوده على أرض الواقع. في الدرجة الأولى والأهم أن الطائف لا يشكل نقلة نوعية مثالية أو منعطفا راديكاليا غير مسبوق على صعيد محاولات الاصلاح السياسيّ او حل النزاعات، لا بل انه في حقيقة الأمر قد انطوى على بعض العناصر التي طالما كانت في صميم التراث التقليديّ الذي قامت عليه ثقافة لبنان السياسية وإرثه الطويل على هذا الصعيد وتحديدا: عوامل التآلف التوافقي بين فئاته الاجتماعية من جهة وقابلية الشعب عموما لفكرة اللاغالب واللامغلوب. أما الأكثر خطورة والاشد مدعاة للحزن فهو أن اتفاق الطائف، بعكس ادعاء رعاته وناسجي حبكته، لم يضع حدا للقتال، بل ان الأصح أنه أطلق الشرارة التي أشعلت نارا أكثر تدميرا وزهقا للارواح وولّدت ترسبات ثقيلة الوطأة من مشاعر التهميش والعداوة الفئوية والطائفية والبارانويا. وحتى لو سلّمنا جدلا بأن الطائف شكل «منعطفا راديكاليا جديدا» في مسار الأزمة اللبنانية المتمادية يبقى من المشكوك فيه كثيرا أن يكون هذا الاتفاق قد خطا أو حتى بامكانه أن يخطو بلبنان قدما على المستوى السياسيّ أو على صعيد اعادة تركيب الولاءات والمفاهيم الاساسية للبنانيين.

كمعظم الاتفاقات والمواثيق التي سبقته جاء اتفاق الطائف غداة حرب طاحنة ومتمادية وقد شاركت فيه مجموعة من اللاعبين المحليين والاقليميين والدوليين وكان مسرح المفاوضات والجو الذي اكتنفها ضاغطين يطغى عليهما شعور الجميع بأن الظرف ينبئ بأخطار كبيرة حيث الكل متخوف ولا أحد يدري إلى أين المآل وما ستكون عليه النتيجة النهائية. هذه النتيجة النهائية، كسواها أيضا مما سبقها من الاتفاقات الشهيرة، جاءت كوثيقة مكتوبة تكاد تخلو ليس من الخطأ فقط بل حتى من الهفوات. كل بنودها والوعود، أكانت

بصيغة المأمول تحقيقها أو بصيغة البنود الملزمة، أظهرت اهتماما أصيلا باجراء الاصلاحات السياسية المطلوبة والتعديلات الدستورية الضرورية التي غالبا ما كانت تُدرج مدرج الاهداف الوطنية النبيلة التي لا يطاولها الخلاف كالغاء الطائفية السياسية مثلا وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة واستعادة سلطة الدولة وسيادتها واستقلالها وحرمة أراضيها ووحدتها. كذلك تصدى الاتفاق للمسألتين الشائكتين حيال وضع حد للحرب: نزع سلاح الميليشيات وتخفيف الوجود السوري في البلاد وصولا إلى الاستغناء عنه.

مخاض الاتفاق كان من الصعوبة بما جعله يولد بشبه عملية قيصرية كان الفضل في نجاحها للقابلة (أو القابلات) التي سحبت رأسه من عنق الزجاجة بمهارة وخبرة. المملكة العربية السعودية، التي استضافت المؤتمر عامذاك، كانت في وضع دبلوماسي مؤات في تلك الفترة للقيام بدور الراعي علما بأن السعوديين لم يكونوا سابحين جددا في مياه لبنان المضطربة التي غاصوا فيها من قبل مرارا وتكرارا يحاولون التوسط بين الافرقاء المتقاتلين محليين واقليميين.

كانت العاصمة السعودية الرياض قد استضافت في السابع عشر والثامن عشر من شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٦ مؤتمر قمة عربيا خرج بقرار تشكيل قوة الردع العربية وقد شارك السعوديون بوصفهم مساهمين في هذه القوة في مؤتمر بيت الدين الذي كان الهدف منه تخفيف التوتر الذي كان متصاعدا بين السوريين والمسيحيين اللبنانيين. كذلك كانت السعودية عضوا في لجنة المتابعة العربية الرباعية التي شكلت بعد مؤتمر القمة العربي في تونس (٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩) للسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر. ولعل من أدق المراحل واخطرها يوم اعلن العماد ميشال عون (رئيس الحكومة العسكرية الانتقالية) ما أطلق عليه يومذاك «حرب التحرير» ضد سوريا (آذار ١٩٨٩) وقد أسبغ هذا التطور المأسويّ الذي اشتعلت معه تلك الاعمال الوحشية مصداقا اضافيا لوساطة دبلوماسية سعودية جديدة. وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء (٢٥ - ٢٦ أيار ١٩٨٩) أعيد تفعيل اللجنة السداسية العربية التي كانت الجامعة العربية قد شكلتها، وعندها كلّفت اللجنة الثلاثية العربية العليا التي ضمت ملك المغرب الحسن الثاني ورئيس الجزائر الشاذلي بن جديد والملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية وضع حد للازمة اللبنانية المتمادية. لقد أوكلت إلى هذه اللجنة العربية العليا، يساعدها الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية الاخضر الابرهيمي، مهمة محددة هي متابعة الانتخابات الرئاسية التي كان مفروضا اجراؤها وكذلك ملاحقة اجراء الاصلاحات السياسية المرتقبة.

لا بد من التذكير هنا بأن سوريا قد أبقيت خارج هذه اللجنة، أما الأسوأ بالنسبة إلى سوريا فهو أن أول تقارير اللجنة (الصادر في نهاية تموز ١٩٨٩) انطوى على نقد قاس لها معتبرا أنها تسيء إلى مسألة استعادة لبنان سيادته (للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع ميلا ١٩٩٤،

نورتن ١٩٩١، سالم ١٩٩١).

كان التدخل الدبلوماسي السعودي أكثر من مجرد تعبير عما ابدته السعودية دائما من اهتمام بالسلام العربي والدور التوفيقي الذي طالما كانت مدعوة للقيام به بغية احتواء ما تتركه خلافات الانظمة العربية من رواسب مدمرة، ذلك أن التحولات الاقليمية والعالمية المزعزعة للاستقرار والتي كان لبعضها مدلولات وذيول تاريخية قد جعلت من الجهود السعودية حاجة أكثر ضرورة. والحقيقة أن ما من جهة أخرى آنذاك كانت مؤهلة كالسعودية لدور كهذا خصوصا انّ انتهاء الحرب الباردة والتنافس والخصومة الشديدين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية قد جعل الحل الأميركي الآني عن طريق حليف موثوق به امرا ممكنا. ثم إن السعودية، وسط مشاعر الرعب التي كانت تعتريها حيال بعض أعدائها التقليديين وخصوصا المدّ الشيعي المتصاعد والحركات الفلسطينية غير المنضطبة والاسلام المتطرف، كانت شديدة الرغبة في بذل ما أمكنها للوصول إلى حل، كذلك رحّب بعض الفئات المحلية المقاتلة - علنا أو من خلف الستار - بهذا الابتعاد عن السوريين والاتجاه نحو السعوديين.

على هذه الخلفية العامة، التي زادت من حدتها سنوات الاضطراب الأشد خطورة في تاريخ لبنان السياسي، يجب أن يُنظر إلى الدوافع التي جعلت اجتماع اللبنانيين في الطائف امرا ملحا، فحتى لو قورنت الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٨ و١٩٩٠ بكل ما سبقها من الأعمال الوحشية الرهيبة وسفك الدماء طوال خمس عشرة سنة لبدت أشد هولا ورعبا. لقد شهدت فترة السنتين هذه مسلسلا من الأحداث المدمرة المتتالية: أزمة دستورية ذات أبعاد غير مسبوقة حكمت البلد خلالها حكومتان تنازع كل منهما الأخرى في شرعيتها وكانت الدولة دون رأس ولا رئيس، أزمات متتابعة حيال الخلافة الرئاسية، مخاوف متجددة من التقسيم، شبح القبضة السورية الممسكة بخناق البلد، أما الأكثر تدميرا وخرابا فهو ما خلّفته ثلاث حروب مجنونة خاضها في ما بينهم قادة المجتمع المسيحي المهدّد والمهمش بحيث كان كل منهم يسعى في بسط هيمنته الكاملة والغاء الآخرين.

قصة الاحداث التي شهدتها تلك الفترة رواها وأعاد روايتها الكثيرون، اما أنا فأود أن اسلط الضوء بايجاز على بعض الدلالات الناتئة البروز علّنا بذلك نفهم بشكل أوضح امكانات حل النزاع التي جاء بها اتفاق الطائف.

بين الثاني والعشرين من شهر ايلول من العام ١٩٨٢ والرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٨٩ عرف لبنان ثلاثة رؤساء: عهد أمين الجميل الصاخب بالاضطراب والأحداث، العبور السريع والمأسويّ للرئيس رينيه معوّض وافتتاح عهد الياس الهرواي. فقبل انقضاء ولاية الرئيس أمين الجميل بدقائق ليل الثاني والعشرين من ايلول ١٩٨٨ مارس الجميل لآخر مرة قبل خروجه صلاحياته الدستورية فعيّن، ولو بشيء من التردد، العماد

ميشال عون رئيسا لحكومة انتقالية تضم ستة من كبار ضباط الجيش نصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين وذلك بعد أن فشل مجلس النواب في انتخاب خلف للجميل في رئاسة الجمهورية. كانت مهمة هذه الحكومة المتوازنة طائفيا أن تتولى تصريف شؤون الدولة والحكم ريثما ينتخب مجلس النواب رئيسا جديدا، لكن هذه الخطوة غير المسبوقة أطلقت عاصفة هوجاء من الذيول المصيرية فتعيين الجميل مارونيا في رئاسة الحكومة، وهو المنصب الذي خصّ به الميثاق والتقليد السياسيّ الطائفة السنية، أغضب القيادات الاسلامية السنية وحلفاءهم من زعماء الحركة الوطنية والمعسكر الاصلاحي. لم تمض ساعات على اعلان الحكومة الجديدة حتى كان اعضاؤها المسلمون الثلاثة يعلنون رفضهم توليّ المنصب وبذلك وجد العماد عون نفسه رئيسا لحكومة لا يشاركه فيها سوى وزيرين مسيحيين آخرين.

رفض سليم الحص، الذي كان قد تسلّم رئاسة الحكومة منذ اغتيال رشيد كرامي في العام ١٩٨٧، الاعتراف بحكومة العماد عون واستمر يمارس أعمال رئاسة الحكومة من المنطقة الغربية في بيروت بدعم شعبي اسلامي من جهة ومباركة سورية من جهة ثانية. وهكذا استمرت البلاد طوال سنة كاملة بحكومتين متنازعتين متنافستين: واحدة في المنطقة الغربية من بيروت يرئسها سليم الحص والثانية في قصر الرئاسة في بعبدا يقودها العماد عون.

لم يلبث الانقسام في السلطة أن أخذت تتوضح معالمه وظهر أن العماد عون كان يضمر طموحا سياسيا أوسع مدى، فهو لم يكتف باعتبار حكومة الحص غير شرعية وانما ذهب إلى حد اعتبار مجلس وزرائه كان هو المؤتمن على كل السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ما دام مركز الرئاسة شاغرا وعليه راح يوسع ممارسة سلطاته ويرسخها.

امتد خلاف الحكومتين والتنافس بينهما ليشمل الميليشيات المتقاتلة وسواها من المنظمات شبه العسكرية الساعية في استغلال فراغ السلطة فسيطرت القوات اللبنانية على مواقع حزب الجميل في مسقطه بكفيا والمنطقة المجاورة ووقعت المواجهة بين حزب الله وحركة أمل في ضواحي بيروت الجنوبية. كذلك شن عون هجومه الأول (شباط ١٩٨٩) ضد القوات اللبنانية في حملة هدفت إلى ترسيخ سلطته على المنطقة المسيحية، وبعد معارك من شارع إلى شارع استمرت اسبوعا وخلّفت ثمانين قتيلا وأكثر من مائتي جريح سجّل فيها عون بعض النجاحات لكنه في النهاية وجد أنه غير قادر على اخضاع جعجع فقبل بوقف اطلاق النار بواسطة القاصد الرسولي والبطريرك الماروني. لكن عون استطاع استعادة مرفأ بيروت ووسط مشاعر النصر بهذا الانجاز لم يكد يمر شهر واحد حتى شن هجومه الثاني وفرض حصارا على جميع المرافئ غير الشرعية في البلاد، وبما أن تلك المرافئ كانت تحت سيطرة ميليشيات أخرى وكانت تشكل مصدرا لمداخيل كبيرة فقد أثارت هذه الخطوة معارضة عنيفة وغاضبة لدى جميع الميليشيات وأتباعها: امل الشيعية، الحزب التقدمي

الاشتراكي الدرزي، لواء المردة المسيحي التابع لسليمان فرنجية، وفوق كل هؤلاء أثارت الخطوة غضب «الرعاة» السوريين.

عند هذه النقطة استعادت المواجهات مستوى المعارك الحربية القتالية ومظاهرها فعلّقت حروب المواقع المحلية بغية مواجهة عدو أكبر. عادت خطوط التماس، التي كانت قد هدأت فترة من الوقت، فاشتعلت من جديد واشتعل معها القصف المدفعي المخيف والمدمر عبر «الخط الأخضر» الذي شوّه بيروت اثنتين شرقية وغربية وهات مسلسلا من اتفاقات وقف النار ما أن يُعلن أحدها حتى ينهار.

كان من شأن التدخل السوري الحربي المباشر أن جاء إلى الساحة بلاعب اقليمي آخر هو العراق، وككل الادوار التي يتم تنفيذها بالواسطة عبر فريق آخر فقد رفع هذا التدخل من حدة المواجهات وأعلن العماد عون في الرابع عشر من آذار ١٩٨٩ «حرب التحرير» لاخراج القوات السورية من لبنان. من الواضح طبعا أن عون، حتى متحالفا مع القوات اللبنانية لم يكن، على الأرجح، قادرا على مواجهة القوات العسكرية السورية في لبنان، من هنا فان دعوته المتحدية للمواجهة ربما كان الهدف منها لفت الانتباه الاقليمي والدولي فهو «باثارته المشاعر الوطنية اللبنانية وُوقوفه متحديا بوجه الوجود العسكري السوري في لبنان أراد أن يجبر القوى العظمى على أن تدير وجهها وانتباهها أكثر نحو مصير بلاده» (Laurent 1991 : 96).

لكنّ الانتباه الدولي جاء متأخرا وخجولا في حين كان لهيب الحرب أجيجا وويلاتها قد حصدت طوال ستة أشهر أكثر من ألف قتيل وخمسة آلاف جريح وخسائر لم تقلّ عن مليار ومائتي مليون دولار أصابت الممتلكات والبنى التحتية. بعض التقديرات يقول إن أكثر من مليون بيروتي اضطروا إلى مغادرة العاصمة هربا من القذائف المدفعية المتطايرة بين شرق المدينة وغربها، والواضح طبعا أن المدفعية السورية ردت بوحشية مضاعفة بغية إنزال المزيد من الخسائر البشرية والمادية بسكان المنطقة الشرقية (للاطلاع عيل تفاصيل اضافية مثيرة راجع Fisk 1990: 629-43، سالم ١٩٩١ : ٦٧، 66 - 465 :Norton 1991).

هنا أيضا، كما دائما، لم يَنْجُ المدنيون الأبرياء والمتفرجون الذين لا ناقة لهم ولا جمل من ان يكونوا أكثر الضحايا عددا، لكن هذا لا يمنع أن البلد أيضا، كما في حروب أخرى كانت تبدو داخلية، كان ضحية بديلة للصراعات الاقليمية والدولية الأوسع والاشد وطأة وأذى. فرنسا، حليفة مسيحيي لبنان الناطقين الفرنسية وذوي الهوى الفرنسي، كانت ميالة إلى مساعدة عون ودعمه في جهوده الرامية إلى استعادة سيادة بلاده واستقلالها أما الولايات المتحدة الأميركية، الوسيط الأقوى والاكثر قدرة في شؤون المنطقة، فكانت مترددة حيال الغرق في المستنقع اللبناني قبل أن ترى تسوية نهائية للنزاع العربي-الاسرائيلي.

وأخيرا بلغت المعاناة درجة من الشدة وتعميم الألم والدمار حرّكت بعضا من الاهتمام الدولي الذي فتح المجال أمام مخرج دبلوماسي أتاحه توافق الوسطاء من اقليميين ودوليين.

العربية السعودية والولايات المتحدة الاميركية تدعمان مبادرة للجامعة العربية يجتمع بموجبها البرلمانيون اللبنانيون (او من تبقى منهم بعد سبع عشرة سنة لم تُجْرَ خلالها انتخابات نيابية عامة) في مدينة الطائف السعودية حيث يناقشون وبالتالي يقرون ما بدا حينذاك حلا وسطا مقبولا من كل الاطراف: يوقف العماد عون ما سمي «حرب التحرير»، توافق سوريا على جدول زمني لانسحاب قواتها من لبنان، ويوافق البرلمانيون اللبنانيون على الاصلاحات السياسية المطلوبة وخصوصا منها مسائل المشاركة في السلطة والسيادة والهُوِّية الوطنية.

ثمانية اسابيع من النقاش المستفيض، حاميا أحيانا خلافيا في غالب الأحيان، تمّ بعدها التوصل إلى اتفاق (٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩) على مسودَّة وثيقة مبدئية يبدو توافق البرلمانيين حولها انجازا غير متوقع بحد ذاته اذا نحن اخذنا بعين الاعتبار ما كان يعصف بهم من خلافات عقدية ومشاعر متطرفة لدى ناخبيهم والفئات التي يمثلونها. لقد جاء التياران الاساسيان إلى الطائف وكل منهما مثقل بمجموعة من القناعات والآراء هي نقيض ما يحمله الفريق الآخر منها بحيث يكاد يستحييل التوفيق بين التيارين خصوصا في ما يتعلق بالمسائل الثلاث الأساسية المطروحة للبحث: الاصلاحات السياسية، سيادة الدولة، والهّوية الوطنية (لتحليل مبني على معرفة المعطيات لهذه الخلافات راجع أبو الحسن ١٩٩٨).

في مجال الاصلاحات السياسية كان أكثر ما يلفت الانتباه في اتفاق الطائف محاولته الاتيان بصيغة أكثر توازنا على صعيد توزيع السلطات، وعليه فقد نص الاتفاق على نقل بعض الصلاحيات الاجرائية من رئاسة الجمهورية، المنصب المخصص تقليديا للطائفة المارونية، إلى مجلسي النواب والوزراء، كذلك تم توزيع المناصب الوزارية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

منصب رئاسة مجلس النواب، المحفوظ تقليديا للطائفة الشيعية، بقي كذاك وبات شاغله ينتخب لولاية من أربع سنوات بدل سنة واحدة، اما عدد المقاعد النيابية فقد زيد من تسعة وتسعين إلى مائة وثمانية تمّ تقسيمها مناصفة ايضا بين المسيحيين والمسلمين. كذلك رفع المؤتمرون من صلاحيات رئيس الوزراء السني الذي بات تعيينه من قبل رئيس الجمهورية يتطلب مشاورات مع رئيس مجلس النواب الحارس الفعلي للسلطة الاجرائية (واستشارات نيابية تكون نتيجتها ملزمة للرئيس). اذا استثنينا بعض الصلاحيات الهامشية كاعتماد السفراء ومنح العفو فان صلاحيات رئاسة الجمهورية قد انتقلت فعليا إلى مجلس الوزراء، وفي واقع الأمر، كما يعبّر أحد المراقبين، فان الرئيس «قد جُرِّد من كل صلاحياته الاجرائية بحيث تحوّل رئيسا «احتفاليا» إلى حد كبير يرئس ولكنه لا يمارس الحكم. يبقى رئيسا للدولة ورمزا لوحدتها أما ممارسة السلطة الاجرائية فليست في متناوله إلا بالاتفاق مع مجلس الوزراء ومن خلاله» (سالم ١٩٩١ : ٧٨).

حين وصل اتفاق الطائف إلى مشكلة الطائفية الشائكة وذات الجذور العميقة اكتفى بالدعوة إلى الغائها وهي الدعوة التي وردت في كل المواثيق والاتفاقات التي جاءت قبل الطائف، لكن هنا أيضا تمّ التعبير عن المسألة باعتبارها «هدفا وطنيا رئيسيا» وقد وضعت خطة مرحلية لتحقيق هذا الانجاز تبدأ بالغاء الطائفية السياسية وتنص على اجراءات يصبح بموجبها الاستحقاق والكفاءة والاختصاص هي بديل الانتماء الطائفي كمعايير لتولي مناصب الادارة العامة (باستثناء المناصب العليا). وقد ذهب الاتفاق إلى حد الدعوة إلى إلغاء خانة الطائفة على بطاقة الهوية.

مسألتا الهوية الوطنية والسيادة وردتا في مقدمة الاتفاق بمثابة مجموعة من المبادئ العامة، وقد جاء في مستهل الاتفاق أن «لبنان بلد سيد حر مستقل وهو وطن نهائي لجميع أبنائه» ثم يؤكد النص أنه بلد عربي الانتماء والهُوية وعضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها.

أما سيادة الدولة فورد ذكرها في اطار ثلاث مسائل شائكة وطالما كانت موضع خلاف: احتلال اسرائيل اجزاء حيوية من جنوب لبنان، تسلّط الميليشيات ودورها في نسف سيادة الدولة، واخيرا المسألة الأكثر حساسية وهي تخفيف الوجود العسكري السوري في لبنان. بالنسبة إلى المسألة الأولى يدعو الاتفاق ببساطة إلى تطبيق القرار الدولي الرقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في شهر آذار من العام ١٩٧٨ وكذلك إلى تطبيق كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبناني. أما في ما يخص الميليشيات والمنظمات شبه العسكرية فقد نصّ على وجوب نزع أسلحتها خلال فترة ستة أشهر من التصديق على مضمون الاتفاق لكنه لم ينص على آلية معينة لنزع سلاح الميليشيات ولا على كيفية استيعاب عشرات آلاف المقاتلين في مؤسسات المجتمع المدني ودوائر الدولة.

يبقى أن التعامل مع المسألة الخلافية الرئيسية اي الوجود العسكري السوري والجدولة الزمنية لانسحابه المرحلي من لبنان تمّ بطريقتين اثنتين، الأولى دارت في اطار كيفية بسط الدولة سلطتها على اراضيها ومناطقها كافة، ومن موقع «العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان». وفي هذه الأثناء يكون الاتفاق قد تم التصديق عليه ويكون رئيس الجمهورية قد انتخب وتمّ تشكيل حكومة جديدة وصارت الموافقة على الاصلاحات السياسية. في نهاية هذه الفترة، وليس قبل، «تقرر الحكومتان إعادة نشر القوات السورية في منطقة البقاع. الطريقة الثانية التي عالج فيها الاتفاق مسألة الوجود العسكري السوري وجدولة انسحابه وردت في المادة الأخيرة منه تحت عنوان العلاقات المميزة بين البلدين التي «تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية

المشتركة ... » وينتهي البند الأخير من الاتفاق بهذا النص الذي يشكل مثالا ناطقا على روح الهيمنة المتعالية والوصاية المفروضة :

«وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مستقرا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

كان العماد عون شديد المعارضة للاتفاق وقد حاول عرقلة انعقاده حتى قبل أن يتوجه البرلمانيون إلى الطائف وذلك عبر اصراره على انسحاب السوريين شرطا مسبقا لموافقته على انعقاد المؤتمر، وحين فشل في فرض هذا الشرط حاول بشتى سبل الترهيب والترغيب مواجهة البرلمانيين لمنعهم من الذهاب أو الحيلولة دون موافقتهم على الاتفاق. حتى الذين لم يعلنوا معارضتهم للطائف اعتبروا خونة ويشكلون خطرا على سيادة البلاد ومصالحها العليا. حتى البطريرك الماروني لم ينج من النقد المرير وقد تمت مضايقته في مقره الرسمي ما اضطره إلى اللجوء إلى مقره الصيفي في الديمان شمال لبنان وهي المنطقة التي كانت تحت السيطرة السورية.

في خطوة هدفت إلى قطع الطريق على توقيع البرلمانيين الاتفاق حاول عون الاقدام على حلّ المجلس النيابي لكن المجلس مع ذلك استطاع الاجتماع في مطار القليعات في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩ حيث تمت الموافقة رسميا على الاتفاق وانتخب رينه معوّض رئيسا للجمهورية. لم يعمّر عهد معوّض سوى سبعة عشر يوما لينتهي بفاجعة اغتياله عبر تفجير سيارته عن بعد حين كان موكبه يعبر وسط العاصمة بعد استقباله المهنئين بعيد الاستقلال.

وها هو اغتيال رئيس للجمهورية بوحشية معهودة ودم بارد واحتراف إجراميّ مشهود يبقى، كغيره من الاغتيالات، مُجَهَّلَ المحرضين والمخططين والقتلة. ما كاد جثمان الرئيس معوّض يوارى الثرى حتى كان مجلس «المنوعات» ينتخب خليفة له مرشحا مفضّلا لدى السوريين هو الياس الهراوي.

إدانة العماد عون العنيفة لاتفاق الطائف بنيت، على الأقل، على نقطتين اساسيتين، الأولى أن مسألة الانسحاب السوري وردت في الاتفاق مبهمة غامضة ليس فقط من حيث آلية الانسحاب وتوقيته وانما حتى على الصعيد المبدئي. مجرد اعادة نشر للقوات السورية في البقاع بعد تصديق الاتفاق بسنتين دون أن يرد أيّ جدول زمني يحدد المراحل التالية للانسحاب باستثناء الاشارة العابرة وغير الواضحة إلى أن تلك المراحل «ستناقشها في الوقت المناسب الحكومتان اللبنانية والسورية». النقطة الثانية أن عون عارض بصلابة لا هوادة فيها الاصلاحات السياسية كما طرحها اتفاق الطائف على أساس أنها اكتفت من هذا الاصلاح السياسيّ بمجرد نقل السلطات الاجرائية من رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء وقد

اعتبر هذا الاجراء نسفا كاملا لموقع المجتمع المسيحي الذي كان اصلا قد بات مهمشا وضعيفا.

في خريف العام ١٩٨٩، بُعَيْد تصديق النواب اتفاق الطائف كان التحالف العوني- القواتي، الذي قام واستمر على خيط واه خلال «حرب التحرير»، قد بدأ يتفكك وما لبث هذا التنافس الشرس بين عون وجعجع حتى انفجر حربا مفتوحة وعبثية. عندما أعلن عون (في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٠) عزمه على «توحيد البندقية تحت قيادة واحدة» بات واضحا أن المواجهة العسكرية المخيفة بين جيش عون والقوات اللبنانية بقيادة جعجع كانت ستتحول مثالا نموذجيا في العنف التدميري الناتج من الحرب بين الأخوة.

اندلع القتال في معارك من شارع إلى شارع في مناطق آهلة بكثافة سكانية وجاءت المواجهات مفاجئة لهؤلاء السكان. كانت حربا انتحارية بين قيادتين تغلي كل منهما عداء وحقدا على الأخرى وتملك كل منهما قوة عسكرية ضاربة لا بأس بها لكنّ أيا من هاتين القوتين لم تكن في وضع تستطيع معه تسجيل نصر واضح وحسم الموقف لمصلحتها. كان الجيش بقيادة عون شديد الاندفاع، جيد التدريب إلى حد كبير ومزودا عتادا لا بأس به، وكذلك كانت القوات اللبنانية باشراف فؤاد مالك الرائد السابق في الجيش اللبناني.

هذه المواجهة كانت تعكس وجها آخر على المستوى الايديولوجي ذلك أنها وقعت بين توجّهين مختلفين حيال لبنان وموقع المجتمع المسيحي فيه، ففيما كان العماد عون يطرح نظرة توحيدية تستعيد بموجبها الدولة كامل سلطتها وسيادتها ووحدة أراضيها كان جعجع من جهة ثانية يرى إلى نظام فدرالي يضم كانتونا أو دولة مسيحية قوية ومتماسكة دون أن يستثني امكانية اقامة اتحاد غير وثيق الوشائج مع دويلات طائفية أخرى يشكل نظاما يضم كانتونات شبه مستقلة (لمزيد من التفاصيل راجع Laurent 1991: 88: 101). لكن على أية حال كان الرهان باهظ الثمن ذلك أن المواجهة بين الرجلين والتيارين كانت في واقع الأمر تهدف إلى حسم موقع القيادة في المعسكر المسيحي.

كما في كل الحروب التي تبدو في ظاهرها داخلية كان من شأن اختلاف موازين القوى في المعركة أن جاءت إلى الساحة بتغيّرات غير متوقعة على صعيد التحالفات الاقليمية والدولية، فحين أظهرت القوات اللبنانية قدرا من المرونة والتكيف مع الاوضاع المستجدة أكثر مما كان عون يتوقع سارعت سوريا، أشد أعدائه شراسة في الظروف العادية، إلى مساعدته. الخطوة السورية أثارت دون ريب غضب العراق ودفعت صدام حسين ووزير خارجيته طارق عزيز إلى القيام بمبادرة دبلوماسية بموازاة جهود فرنسا والفاتيكان بغية ترتيب وقف لاطلاق النار، لكن القتال لم يلبث أن اشتعل من جديد أكثر عنفا وشراسة بعد فترة من الهدوء الحذر. خلال أربعة أشهر أو أقل من المواجهات حصدت الحرب من الضحايا وتركت من الدمار ما كان مذهلا حقا: لقد اوقعت ما يقارب الالف قتيل والألفين

والخمسمائة جريح (للاطلاع على التقديرات راجع أبو الحسن ١٩٩٨، نورتن ١٩٩١ : ٤٦٧).

على رغم ما خلّفته الحرب من الضحايا والدمار، وكما جرت العادة في العديد من النزاعات الداخلية السابقة، لم تنته الحرب أو الأصح أنه لم يُسمح لها أن تنتهي بنصر حاسم لأحد فريقيها على الفريق الآخر وبقي عون لا منتصرا ولا مهزوما كما أنه لم يتمكن من تحويل المد الشعبي الذي اجتمع حوله في المنطقة المسيحية من مجرد نشاط سياسيّ إلى كسب سياسيّ ملموس يصب في مصلحته. زادت العزلة المحيطة بالعماد عون داخليا وخارجيا وفقد شيئا من التعاطف معه خصوصا على الصعيد الخارجي من قبل العراق وفرنسا والفاتيكان.

كما في حالات أخرى من النزاعات الداخلية جاءت ظروف إقليمية ودولية ترمي بثقلها على مجرى الاحداث وتغيّر اتجاهها، فقد أتاحت أزمة الخليج العراقية-الكويتية الفرصة الذهبية امام سوريا لاستغلال هذا الانعطاف في الاهتمام الدبلوماسي وتحسّن موقعها لدى واشنطن للانقضاض على العماد عون وتسريع نهاية حكمه خصوصا أن الولايات المتحدة كانت آنذاك قد بدأت تدعو إلى اخراج عون كوسيلة وحيدة لانهاء الازمة اللبنانية (فريدمان ١٩٩١). وفي الثالث عشر من شهر تشرين الأول ١٩٩١ شنّ الجيش السوري وبعض القوى العسكرية اللبنانية هجوما على بعبدا وقضاء المتن وأخرج العماد عون تحت وابل من مدفعيته الثقيلة وقصف جوي سوري (غير مسبوق) من مقرّه في قصر بعبدا ولم يترك له مجالا سوى اللجوء إلى السفارة الفرنسية المجاورة للقصر ومنها، بعد بضعة أشهر، إلى منفاه في فرنسا.

كما ذكرنا أعلاه، لا بد من النظر إلى اتفاق الطائف من خلال هذه الخلفية التي زادها حدة وضغطا ما ابتلي به الاقتصاد اللبناني من نزف قاتل وما اصاب قطاع الخدمات العامة من شلل وما شهدته البلاد من هجرة جماعية (مسيحية بكثرتها) خصوصا بين جيل الشباب من فئة المهنيين والمهرة والحرفيين. وعلى ما يقول جوزف مايلا (١٩٩٤) بكلام لا ينقصه الاقناع إن قوة الدفع التي أدت إلى اجتماع الطائف يمكن اعتبارها ناتجا مباشرا لتلاقي ثلاث جهات على مفترق الفشل، كل منها في مجالها، فقد فشل العماد عون في حربه التحريرية ضد سوريا وفشلت سوريا في فرض حلّ للأزمة مقبول لدى كل الفئات المتقاتلة، واخيرا فشلت كل المساعي الدولية التي بذلت في التوسط بين افرقاء النزاع.

لا بد من الاعتراف أن لاتفاق الطائف، رغم كل ما يعيبه من النقائص، بعض المميزات البارزة أهمها أن الذين اجتمعوا للتوافق على حل للنزاع هم من البرلمانيين المنتخبين وليسوا من امراء الحرب او الذين كانت لهم فيها يد مباشرة كما كان يحصل في المحاولات السابقة لايجاد حل للنزاع. وعلى سبيل المثال فان الاتفاق الثلاثي، الذي نسجته ورعت التوصل إليه سوريا والذي جمع رؤساء الميليشيات الثلاث الأكثر غرقا إلى ما فوق آذانهم في وحول

الحرب والقتال وهم ايلي حبيقة و وليد جنبلاط و نبيه بري، هذا الاتفاق لم يُكتَبْ له من العمر سوى ثلاثة اسابيع سقط بعدها بضربة قاضية سدّدها سمير جعجع إلى ايلي حبيقة واقتلعه من قيادة القوات اللبنانية.

كذلك فان من سمات بعد النظر في اتفاق الطائف اعترافه بالارتباط الوثيق بين ارتفاع حدة النزاعات الداخلية وانسداد ابواب الحل أمام النزاع الاقليمي الخارجي، وبديل أن يتعامل مع الأزمة على أنها لا تعدو كونها انعكاسا للاضطراب والخلافات الداخلية فقد أبرز بُعديها الاقليمي والدوليّ. وقد وعد الاتفاق على الأقل، وإن بصيغة غير ملزمة ولا حاسمة، بتقديم ضمانات عربية للبنان حيال صون سيادته وحرمة أراضيه وهذا ما طمأن الجماعات المتخوفة من الهيمنة السورية المتعاظمة على البلد ووفر لهم ارتياحا ولو محدودا إلى أنهم لن يضطروا إلى مواجهة سوريا وحيدين.

وفي سياق ايجابيات الطائف لا يقل أهمية ما انطوى عليه من توافق بين الفئات اللبنانية على اختلافها للحفاظ على عيشها المشترك وصون ما اتفقت عليه من المشاركة في السلطة وفي توزيع المناصب باعتبارهما من العناصر المحدّدة للممارسة والثقافة السياسيتين. لقد شكل هذا الأمر اعترافا ضمنيا على الأقل من قبل مهندسي الطائف بأن ما يقارب عشرين سنة من النزاع والتقاتل لم يؤد إلى القضاء على حدة الولاءات الطائفية والفئوية في المجتمع، أي أن الطائف بتعبير آخر قد اختار توجها حكيما، بحسب تحليل جوزف مايلا، بتبني المنطق الطائفي التوافقي والقبول بمتطلباته». وهذا ما يعيد لبنان مرة أخرى إلى أن يكون «بلدا توافقيا تعاقديا أكثر منه بلدا قائما على الدستور، وفي ضوء هذا التقليد فان الاطار الرسمي القانوني يخضع دائما للمقاربة البراغماتية التوافقية في تخفيف حدة النزاع في البلاد وفي التعامل مع حالات الاضطراب على المستويين الوطني والفئوي» (مايلا ١٩٩٤ : ٣١).

على رغم هذه السمات المثيرة للشكوك فان ما مورس بموجب اتفاق الطائف على مدى عشر سنوات لا يشكل صورة مشجعة لمستقبل هذا الاتفاق أكان باعتباره مشروع سلم أهلي أو تعاهدا بين الفئات اللبنانية على محاولة الوصول إلى حالة من التوازن والانسجام في تعايشها معا. كان الاتفاق، منذ ما قبل ولادته، مصدر خلاف وموضع أخذ ورد حاميين، ففي حين أصر بعض المراقبين على اعتباره يحمل عيبا تكوينيا في صلب تركيبته اعتبر آخرون أن هذه الشوائب التي جاءت في اصل الاتفاق قد زادتها تعقيدا الظروف التاريخية المعقدة المحيطة بتلك الاجتماعات التي استمرت ثلاثة أسابيع في مدينة الطائف السعودية. كان واضحا أن بعض المؤتمرين كان يعمل وسط أجواء من الضغط الشديد، ومع أنهم كانوا نوابا منتخبين فان تلك الاجواء المشحونة قد فرضت عليهم قيودا تحد كثيرا من حرية الحركة لديهم وتمنعهم من تجاوز بعض النصوص واوراق العمل الموضوعة مسبقا وهذا ما وضعهم أمام خيارات محدودة وهامش ضيق جدا للمناورة في مجال صياغة القرارات النهائية.

حتى الذين رأوا إلى الاتفاق صيغة خالية من أيّ عيب كانت لديهم شكوك حول نبل أهدافه وقد اعتبر هؤلاء أنه أقرب إلى اعلان نوايا منه إلى نص اتفاق حاسم ونهائي (مايلا: ١٩٩٤ : ٣٧)، من هنا فان كل ما طرح من اقتراحات للاصلاح السياسي بات عند التطبيق اما منتهكا أو محرّفا (الخازن ١٩٩٩ : ٢). الغاء الطائفية السياسية، كي لا نتحدث عن تحويل لبنان مجتمعا علمانيا كاملا، لا يزال هدفا ينتظر التحقيق علما بأن بعض المعنيين ومن بينهم بشكل خاص بعض مهندسي الاتفاق لا يرى أيّ شبه بين النص الاصلي والنص الذي يتلمس طريقه نحو التطبيق (الحسيني ١٩٩٤، منصور ١٩٩٣). مثل آخر هو المحاولات الخجولة للحكومة باتجاه تحقيق اللامركزية الادارية وهي المحاولات التي تعرّضت تكرارا لمعارضة شديدة من قبل مجلس النواب ما حدا بالحكومة في واقع الأمر أن أباحت لنفسها اعادة رسم المحافظات والاقضية الادارية بموجب مراسيم أصدرتها متجاوزة بذلك مجلس النواب. المشروع المطروح في هذا الاطار، وهو خروج متطرف على اتفاق الطائف، يقضي بالتخلي عن نظام القضاء والاتيان بديلا منه بتقسيم البلاد إلى اثنتين وثلاثين وحدة ادارية أصغر حجما، وعليه فان مناطق (كاقليم الخروب في الشوف أو حمانا او بعبدا) كانت تاريخيا تشكل مراكز سكانية وجغرافية ذات معالم مجتمعية واضحة ومتماسكة أصبحت اليوم مقسمة تعسفيا وعشوائيا إلى وحدات ادارية مبعثرة.

اللافت والمؤسف في الأمر هو الخلل البارز الذي أصاب الوضع السياسيّ لبعض الفئات والجماعات اللبنانية، ففي حين كان متوقعا أن يطاول الاصلاح السياسيّ الذي طالب به الطائف - خصوصا على صعيد ارساء أسس المزيد من التوازن في المشاركة السياسية بين الطوائف - بعض الفوارق والفجوات الداخلية اذا بنا نرى أن نقل الصلاحيات الاجرائية التي كانت في يد رئاسة الجمهورية إلى مجلسي النواب والوزراء قد جعل من مركز الرئاسة الماروني أقرب ما يكون إلى الموقع الرمزي المجرد من كل سلطة ونسف بالتالي الموقع السياسي للموارنة مضيفا خللا جديدا يضرب التوازنات المهتزة أصلا.

لا شك في أن لحجم الدائرة الانتخابية، وهي مسألة كانت موضع نقاش حاد في الآونة الحاضرة، تأثيرا كبيرا ومباشرا في ما يمكن أن تتمتع به هذه الفئة او تلك من نفوذ وموقع سياسيين، ومن هنا فان قانوني الانتخاب اللذين تمت بموجبهما العمليات الانتخابية في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ واللذين اعادا تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما غير متوازن ولا يساوي بين الناخبين قد ساهما بنسبة كبيرة في ما يشبه الغاء وزن الصوت المسيحي في اختيار النواب المسيحيين. لقد وسّع قانونا الانتخاب اللذان وضعا بعد الطائف الدوائر الانتخابية ذات السواد الاعظم من الناخبين المسلمين بحيث تضم دوائر صغيرة فيها أكثرية مسيحية وبذلك جعل هذان القانونان عدد النواب المسيحيين الذين يأتون إلى الندوة النيابية بأصوات المسلمين أكبر بكثير من عدد النواب المسلمين الذين يأتون الندوة بأصوات المسيحيين. في

تحليل منهجي جدير بالتوقف عنده للدورتين الانتخابيتين اللتين أجريتا بعد الطائف (١٩٩٢ و ١٩٩٦) يقدم لنا فريد الخازن ما يؤكد هذه المفارقات بالدليل القاطع، ففي الدورتين كلتيهما لم يكن للناخبين الارثوذكس والكاثوليك أي وزن يُذكر في اختيار نوابهم في دوائرهم الانتخابية في حين أن هذا الواقع لا ينطبق على النواب المسلمين ذلك أن هؤلاء قد جاء بهم إلى البرلمان ناخبوهم المسلمون (الخازن ١٩٩٨ : ٢٧).

هذه المشاعر بالتهميش السياسي لا بل بما يشبه الحرمان من الدور في ادارة الشؤون الوطنية على المستويات كافة وخصوصا في الاوساط المارونية راحت تمتد إلى أبعاد أخرى من النظام السياسي وهذا ما رفع من حدة الشعور بالاحباط الذي غالبا ما بلغ درجة عالية من الغضب. كذلك فان ممثلي المسيحيين (المفترضين) في السلطة الاجرائية، وفي الحكومات المتعاقبة، لم يكونوا من الصفوف القيادية ولا من ذوي الثقة والصدقية لدى مَن يمثلون مقارنة بنظرائهم المسلمين، ويشار هنا إلى أن الطوائف الاسلامية الرئيسية الثلاث بقيت ممثلة في الحكم بزعمائها الاوسع تمثيلا شعبيا. فرفيق الحريري ممثلا السنة ونبيه بري ممثلا الشيعة و وليد جنبلاط ممثلا للدروز يتمتعون بدعم شعبي وبقاعدة تكاد لا تكون موضع منافسة وهي بالتالي تشكل ثقلا لا يُستهان به لمصلحة ناخبيهم في الحكم تشريعيا واجرائيا واداريا. وعلى نقيض هذا الواقع تماما فان الجماعات المسيحية، مع استثناءات تكاد لا تذكر، محرومة من ممثلين يعكسون رأيها ورؤياها ومصالحها. ان الزعماء المسيحيين الذين تنطبق عليهم الصفة التمثيلية الحقيقية موجودون اما خارج الحكم أو منفيون خارج البلاد بارادتهم حينا ومن دون ارادتهم في غالب الأحيان.

الفصل العاشر

احتمالات تطوير التمدنية

«المجتمعات الناجحة تضع خلافاتها جانبا - ومتى نجحت الأمم لا بد من الخلافات في ما بين فئاتها - وهذا التجميد للخلافات يتضمن شيئا من التغييب التاريخي المدروس لوعي العقل، ذلك أن الجروح التي يعيها العقل ويذكرها جيدا غير قابلة للشفاء».

Benjamin Barber, Jihad Vs Mc World (1996).

«لا شك في أن لشجرة الزيتون أهمية في صلب حياة كل منا، لكنّ التطرّف في الحفاظ على ما نملك من هذه الأشجار قد ينتهي بنا إلى نحت هويّات وروابط مجتمعية نبنيها على أساس استبعاد الآخرين والانعزال عنهم».

Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree (2000).

«إن مستوى ما نقوم به من نشاط سياسيّ واقتصادي وما يميزنا على صعيد الثقافة الوطنية مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة التجمعات التي تضمنا وفاعليتها، فالمجتمع المدني، مثاليا، هو مجموعة تجمعات: اطار يجمع الكل ولكنه لا يفاضل في ما بينهم».

Michael Waltzer, The Idea of Civil Society.

إن لبنان اليوم يقف على مفترق مصيريّ آخر في تاريخه السياسي والاجتماعي-الثقافيّ وقد يبدو تبسيطيا إلى حد ما القول إن عددا من المعضلات والتحولات التي لا تخلو من الخطورة لا تنفك تحيق به من أكثر من جانب لعلّ ثلاثا منها، على الأقل، تستوقفنا من حيث ما تشكّله من دلالات تهدد احتمالات الوصول بالبلاد إلى صيغة من الممارسة والثقافة السياسيتين الجديرتين بفتح درب التعايش المسالم والمتسامح بين فئات المجتمع.

المسألة الأولى هي أن لبنان اليوم غارق حتى الجمام في عملية اعادة إعمار ما هدمته

الحرب وتأهيل ما يجب تأهيله، وفي ضوء الحجم المذهل للدمار الذي طاول كل شيء فان البلاد تحتاج في عملية إنهاضها إلى جهود جبّارة في كل المجالات والأبعاد الاجتماعية لتستعيد عافيتها وتستمر في التطور والانماء. واذا كانت عمليات اعادة الاعمار بعد كل الحروب هي من أثقل الأعباء وأشدها وطأة على كاهل الشعوب التي عانتها فانها في لبنان أثقل وأشد وطأة منها في سواه نظرا للاهوال التي نتجت من عمليات العنف الجماعي التي ابتلي بها البلد على مدى سنوات طويلة. إن من بين ذيول الحرب نتيجتين اثنتين تنطويان بشكل خاص على عناصر مقلقة وهما موضع اهتمامنا في هذا الفصل الأخير، علما بأننا قد أشرنا اليهما في سياق البحث لكن لا بد من العودة اليهما بشيء من التشديد وهما تحديدا: المظاهر الناتئة لعودة القبلية المنعكسة بوضوح في يقظة الهّويات الفئوية من جهة، والحاجة إلى نشدان الملاذ في منغلقات جغرافية-اجتماعية ذات لون واحد وسط جو متماد من اللاحيوية واللامبالاة والانحلال الذي يقارب الغياب شبه الكامل للذاكرة الجماعية من جهة ثانية. كلتا النتيجتين -الحالتين تشكل رد فعل مفهوما يتيح للجماعات التي اصابتها الأعمال العدائية في أجسادها ونفسياتها أن تتخطى وحشية النزاع المتمادي وفظاعاته، كما إن كلتيهما يمكن أن تؤثر سلبا في ما يبذله اللبنانيون اليوم من محاولات للعيش معا بسلام بعيدا من أجواء النزاع.

النقطة الثانية هي التصدي لما تفرضه إعادة الاعمار من متطلبات المدى القصير، والحاجة إلى الانماء المتمادي والأمن على المدى الطويل وهي حاجة لا بد من مواجهتها في وقت تعصف بالمنطقة نزاعات متعددة الأوجه صعبة الحلّ. كذلك فان البلد لا يزال عاجزا إلى حد بعيد عن العمل على حلحلة المسائل ذات الصلة بتكوين مستقبله السياسيّ، فالمواطن اللبناني العادي، مثله مثل قياداته السياسية، لم يستعد بعد موقعا يؤهله للعب دور مؤثّر في القضايا التي تمسّ مصير وطنه السياسيّ أو تتعلق بسيادة هذا الوطن. وكما رأينا من قبل فان دخول لبنان في حرب ما أو خروجه منها، أو مشاركته في مسار العملية السلمية في المنطقة، أو رسم الخطوط العريضة لسياسته الخارجية، أو حتى صياغة قوانينه الانتخابية وممارسة انتخاباته البلدية المحلية، لا تزال كلها تُرسم خارج حدوده دون أن يكون له يد فيها.

لكن مهما بدا البلد عاجزا حاليا عن تجنب هذه الضغوط الخارجية أو تحييدها تبقى هناك اجراءات وبرامج أثبتت جدواها في أماكن أخرى ومن المفيد الخوض فيها ووضعها موضع التجربة، فهي على الأقل تمنح لبنان مزيدا من المناعة في وجه هذه العوامل المزعزعة لاستقراره. ان لهذه الجهود تأثيرا كبيرا في الحدّ من وطأة هذه الضغوط على البلد كما إنها تعزّز احتمالات استعادته قراره الحر واستقلاليته. سوف نبيّن في فصلنا الأخير هذا أن أيّ شكلٍ من اشكال الممارسة الخيارية، التي تفتح دروب المشاركة في الشأن العام والتي ترفع

من مستوى التمدنية والوعي الجماعيّ، سيكون مفيدا ومرحّبا به. كذلك فان اتاحة المجال أمام المزيد من الأفراد في المساهمة في نشاط جمعيات العمل المدني الجماعي والرياضة واعادة تأهيل البيئة الطبيعية والمدينية ومنظمات الصحة العامة والبرامج التراثية، كل هذه يمكن أن تلعب دورا ذا فائدة لا تحد في القضاء على مظاهر الخوف والبارانويا والفئوية المتعاظمة. ولعلّ الأهم من ذلك أيضا ما أخذ يظهر من الاهتمام العام بمجالات كالتخطيط المدني والتصميم والعمارة والتراث الأركيولوجي وتصميم الحدائق والبساتين.

واخيرا ان لبنان بات معنيا في السنوات الأخيرة، شاء أم لم يشأ، بكل عوامل ما بعد الحداثة ومفاهيم العولمة وما ينتج منها من عدم استقرار: الأهمية الكبرى والمتعاظمة لوسائل الاعلام والفنون الشعبية والتسلية في اطار الحياة اليومية، التهالك المتزايد على الاستهلاك، التلاشي الكامل للمشاركة السياسية وانحلال الوعي الجماعي لقضايا الشأن العام وللمسائل الاجتماعية واستبدال كل ذلك باهتمامات محلية وفئوية حنينا إلى الماضي وإلى التراث.

لسوء الحظ أن أكثر ما نشهده في لبنان هذه الأيام من مظاهر الحنين إلى الماضي يكاد لا يمتّ بصلة إلى ما سمّاه Christopher Lasch (1988) العلاقة الحوارية مع الماضي، فهذه المظاهر اما أنها تطرح رموزا وطنية متعاظمة وتصطنع لها صورة مجمّلة أو أنها تروح تبحث عن الجذور متشوقة للحفاظ على أشكال من الهويات المحلية والفئوية التي غالبا ما ابتكرتها او حتى انتزعتها لنفسها انتزاعا. أما الأكثر مدعاة للاسف فهو أن الهروب إلى الماضي، خصوصا على صعيد الفنون الشعبية، قد هوى بهذه الفنون وتراثها إلى ما يشبه السلعة المبتذلة وهبط بالفولكلور التقليدي إلى ما دون قيمته الفنية والتراثية.

الذاكرة والمكان والهُوية

في هذا الاطار تبدأ المسائل المتعلقة بالذاكرة الجماعية والحيّز المكاني المتنازع عليه والجهود المبذولة لتكوين هويات ثقافية جديدة تأخذ أبعادا لا تخلو من الخطورة. ما هو الماضي الذي نحتاج استعادته وإلى أي مدى نذهب في هذه الاستعادة؟ من خلال مَن نستعيد هذا الماضي ولأجل مَن؟ قد تبدو هذه التساؤلات عادية وبسيطة لكنها مع ذلك قلما كانت موضع اجماع بين الباحثين أو حتى موضع نظرة مشتركة، والواقع أن الذين تطرقوا إلى هذه المسائل مؤخرا قد رأوا اليها من زوايا مختلفة وانتهوا إلى استنتاجات متغايرة إلى حد بعيد.

رأينا من قبل أنّ Ernest Gellner يعتبر النسيان الجماعيّ وفقدان الذاكرة الشعبية واغفال الهُوية الشخصية أوضاعا مرفوضة لدى الشعوب وأن كل المجتمعات الحية تقاومها (Gellner 1988). وفي حين يرى أن حالات اغفال الشخصية قد لا يكون منها مفر في

الظروف الاضطرابية والثورية، يؤكد أن الخلافات الداخلية والولاءات الانقسامية إنما تعود إلى الظهور ما أن يهدأ الاضطراب.

أما D. Mac Cannel (1989) فيذهب أبعد من ذلك ليؤكد أن أكبر انتصار للحداثة على سواها من المناحي الاجتماعية-الثقافية يتلخص ليس باختفاء عناصر ما قبل الحداثة وانما باعادة تركيبها للاحتفاظ بها في المجتمع الحديث. وعلى المنوال نفسه يعتبر Jedlowski (1990) أن الانسان لا يمكن أن يكتسب حسّه بهُويّته الشخصية الا بناء على ذاكرته هو الشخصية.

لكن Benjamin Barber، من ناحية أخرى، يرى أن الامم الناجحة في مدنيتها لا بد لها دائما من «قَدْر مدروس من غفلة الذاكرة، ذلك أن الجروح التي يعيها العقل ويذكرها جيدا تبقى غير قابلة للشفاء» (باربر ١٩٩٦ : ١٦٧). إن ما يشير إليه باربر هنا ان ذكريات الحرب وفظاعاتها، اذا ما ابقيناها حية في ذاكرتنا ستبقى تعمل على ايقاظ المخاوف والبارانويا خصوصا لدى أولئك الذين ذاقوا مراراتها والعذاب. لن يكون هناك مجال ولا أمل في الانسجام المجتمعي والتعايش ما لم يكن هناك مجال لشيء من النسيان.

لكن اللافت أن في لبنان اليوم، على هذا الصعيد، حالة ذات وجهين مختلفين حيث هناك من يحاول محو الذكريات الأليمة للحرب البشعة والتي لم تنته بعد وينأى بنفسه عنها حتى ولو تمويها، فيما يبذل بعض آخر جهودا لابقاء هذه الذكريات حية ومؤثرة. إن عودة القبلية وتأكيد الهوية الفئوية والجغرافية (المناطقية)، باعتبارهما على الأرجح العنصرين الأكثر تحديدا وتوصيفا للبنان ما بعد الحرب، ينطويان في الواقع على الوجهين معا، ذلك أن التقاء الهُويتين الجغرافية والفئوية يستجيب لحاجة البحث عن الجذور كما يلبي رغبة الراغبين في استعادة ما كان مفقودا من حالة الفرح أو حتى اختراع حالة كهذه. كذلك فان هذا الالتقاء يشكل وسيلة للهروب عبرها من مآسي الحرب وتجاربها المرة.

وبكلام أكثر محسوسية إن هذا الدافع إلى نشدان الملاذ وسط مجتمعات منسجمة ومنغلقة على «الآخرين» يستمد عنصر استمراره من اثنين من اشكال الحفاظ على النفس يبدوان في ظاهرهما متناقضين: أن يتذكّر المرء وأن ينسى، الأول يحاول من خلاله الانسان أن يقيم له جسرا يصله بمجتمعه او يحيي بواسطته تضامن هذا المجتمع ويصون تراثه المهدّد، أما الثاني فلكي ينحو من خلاله منحى الهروب إلى الماضي والحنين إلى ما يرى فيه أصالة مفقودة وان مشكوكا فيها.

ولكن مهما يكن من أمر يبق لا بد من بذل الجهود المنسقة والمتضافرة لاعادة تفعيل كل أرضية مشتركة وذات معنى على الصعيد العام بحيث يتضاءل الخوف أو يزول ويتم تجاوز الفئوية والاضطرار إلى اللجوء إلى منغلقات العائلة والعشيرة والطائفة. انها مهمات لا سياسية أيضا وإلى حد كبير، أو على الأقل مغامرات تترك لنا نتيجة مشكورة لعمل تطوعي لا

تحدّه أو تضيّق عليه الاعتبارات السياسية.

لم تسنح الفرصة في التاريخ الحديث للبنان كما هي سانحة اليوم أمام المعماريين والمهندسين المدنيين واختصاصيي التخطيط المدني وسواهم من المهنيين في المجالات البيئية ودعاة الحفاظ عليها لكي يبادروا إلى تأكيد ما تمثله مهنهم من نظرة ونهج إعماريين وانمائيين. على رغم كل المظاهر والترسبات المحزنة التي تركتها الحرب فان لبنان يبدو على منعطف دقيق ولكن واعد في تاريخ تطوره المدني والاعماريّ ذلك أن ورشة الاعمار الكبرى خصوصا في قلب الوسط التجاري للعاصمة بيروت قد خلقت جوا من الوعي العام لدى الناس حيال المسائل البيئية وسبل استخدام المدى المكاني. لعلها سابقة نادرة أن نرى شرائح متنامية من اللبنانيين يتزايد لديها الوعي ويرتفع لها صوت حيال ما يصيب بيئتها الطبيعية والعمرانية[١].

واذا صحّ أن رأس المال العالمي وسلطة الدولة بالتضامن والتكافل «يشنان» عملية إعمار تلتهم كل ما وقع بين فكيها من المكان دون أن تولي اهتماما غير مصالحها المادية الصرف وفي ذلك ما فيه من عناصر التشويه أو حتى القضاء على الوجه العمراني المميز للبلاد وعلى طبيعتها وتراثها، فالصحيح أيضا أن هناك «ثقافة مقاومة» تتنامى ويشتد عودها. هذه الثقافة تقف محتجة ورافضة عملية الالتهام والافناء للحيّز المكاني كما انها تقاوم امكانية الضياع والذوبان الكاملين في أشداق العولمة وقواها الطاغية[٢].

وسط هذا المناخ من الوعي العام يصبح لدى المهتمين بالتخطيط المدني مجال لا بأس به لتحريك المزيد من المعنيين بهذا الشأن من الشرائح الاجتماعية بحيث يصبحون أكثر التزاما وفاعلية في محاولة كبح القوى المعتدية على بيئتهم ومكان عيشهم. يبدو لي أن التزاما اجتماعيا من هذا النوع، فيما ورشة التحسين والإعمار القائمة منذ انتهاء الحرب تتقدم، سيكون له دور مهم وفاعل على صعيد الخروج من عوامل الخوف والانقسام في المجتمع. كذلك فان مجتمعا ناشطا على هذه الصعد يصبح قادرا بدافع من التزامه هذا على تحويل الحيّز المكاني من مجرد مساحة إلى مكان ذي طابع وفائدة للمقيمين فيه. ثم أليس في طريقة استخدام المكان الذي نسكنه انعكاس لهويتنا والتزامنا حيال مجتمعاتنا؟ كلما طال بنا المقام في مكان ما واصبحنا جزءا منه زاد بنا الاندفاع إلى العناية به وتحسينه وبهذا المعنى بالذات نحوّل المساحات المجردة من كل طابع إلى أمكنة ناطقة بميول سكانها وعاداتهم.

ما من مواطن صالح إلا ويرى من الأهمية الحيوية بمكان كبير أن ينخرط في حماية البيئة التي يعيش فيها وإصلاحها واغنائها، فالبيئة السليمة من حقوق الانسان الاساسية وهي حاجة للجميع ومن هنا فالاساءة اليها مضرة للجميع أيضا. فلنتخيل بلدا يتعرض أثمن ما يمتلك من التراث للاساءة او التخريب أو يصبح بعيدا عن متناول المواطنين، هذا هو بالتحديد ما عاناه اللبنانيون في السنوات الأخيرة عندما باتت طبيعة بلادهم الأخّاذة ومؤسساتهم ذات الثقافات

المتعددة التي كانت مصدر فخرهم ومحط أحلامهم والتي أسبغت عليهم شيئا من التميّز، اما خارج متناولهم أو - أسوأ من ذلك - فقدت قيمتها لدى مصنّفيها الجدد. وفي أحسن الاحوال أصبحت مجرد «مساحات» للاستثمار التجاري.

من الواضح أن هذه التحولات ليست كلها نتيجة النزاعات الأهلية ذلك أن الكثير منها، خصوصا ما يتعلق بحركة العولمة والنزعة الاستهلاكية العامة والثقافات الشعبية التي لم تكن موجودة خلال سنوات الحرب ولكنها شقت طريقها في هذه الأثناء إلى كل مجالات الحياة العامة بحيث لم تعد تخفى على أحد ولا شك في أنها ستترك طابعها على بيئة لبنان وصورته المستقبلية مكانا ومحيطا.

كنا في بحث سابق قد عرضنا بعض التحولات البارزة خصوصا على صعيد اعادة تركيب الجغرافية الاجتماعية للبلاد نتيجة النزاعات المتمادية وما رافقها من عمليات التهجير الواسعة النطاق، أما هنا فسنعالج مسألتين أخريين على صلة بهذا الموضوع: اولا، سنحاول استكشاف الطريقة التي تتصدى بها مختلف الفئات الاجتماعية للقوى التي تهدد تراثها المحلي والوطني ذلك أن هذه الفئات على اختلاف توجهاتها اخذت تضع ستراتيجيات متعددة هدفها مقاومة هذا التهديد لهُوياتها. ثانيا، وعلى مستوى أكثر شمولا واتساعا، سنستعرض العوامل والتكنولوجيات الأقرب إلى لعب دور في تعميم السلم الأهلي ومعالجة ما أصاب النسيج الاجتماعي من خروق وانشقاقات. هذه المحاولات ستؤدي بنا أيضا إلى النظر في ما يجب اعادة تأهيله من التراث القديم.

التراث بين التهديد والحماية

ما من شك في أن كل الحروب وحشية وظالمة ومدمرة، لكن ما مرّ به لبنان من حروب أهلية يبقى أشد مرارة وايلاما لأن ويلاتها سقطت على الناس دون أن تكون مرتبطة بأسباب واضحة أو منطقية، كذلك فان تلك الحروب لم تأت بأية حلول للمسائل التي كانت في أساس انطلاقها ومن هنا تحديدا اعتبار الحروب اللبنانية مثالا لعبثية العنف وهدر الطاقات الانسانية.

إن الآلام الصامتة التي خلّفتها الحرب وما تركته من العداوة الكامنة تزيدها الآن تأثيرا سيئا عمليات اعادة الاعمار والهجمة الشرسة لرأس المال العالمي بكل تجاذباتها الغامضة خصوصا وهي تصدّ الجهود التي تبذلها الجماعات المحلية في ترميم الامكنة التراثية واعادة طابعها وهويتها الأصيلة. إن ما نشهده اليوم هو في حقيقة الأمر تنافس على أكثر من مستوى وصعيد يحاول فيه اللاعبون الأساسيون السيطرة على الامتداد المكاني لبيروت وبالتالي على هويتها الجماعية، ومن هنا فان صورة بيروت المستقبلية بمعظمها ستكون ناتجة مما سيؤول

اليه هذا التنافس المتضارب بعضه مع البعض الآخر. يصح هذا القول أيضا على مناطق أخرى تتناولها عملية اعادة الاعمار في الآونة الحاضرة. أما الجماعات المتنافسة (الممولون والمؤسسات الحكومية ومخططو المشاريع وأصحاب الممتلكات والمنظمات التطوعية والمعنيون من الجمهور)، ونظرا لتنوع اتجاهاتها وأهدافها، فهي تختلف اختلافا كبيرا من حيث مشاريعها وستراتيجياتها.

هذه العملية التنافسية المضطرمة وما يرافقها من نقاش وأخذ ورد قد زادت من مخاوف الناس عموما وبشكل خاص لأنها جاءت مترافقة مع هجوم رأس المال العالمي وثقافة العولمة والنهج الاستهلاكي الشرس، ومن هنا تزايدت ايضا حدة الخوف من الزوال والامّحاء والتهميش والتهجير.

ردود الفعل بمعظمها تتشابه مع ردود الفعل النورو-فيزيولوجية التي يستتبعها الخوف والقلق وتحديدا: «الجمود» و«الهروب» و«المواجهة» (أو القتال)، وفيما تشكل الحالتان الاوليان جهدا طبيعيا للابتعاد عن مصدر الخوف فان الحالة الثالثة هي أكثر قتالية واستعدادا للمواجهة لأنها تنطوي على دور مباشر في مقاومة عملية الامّحاء(٣). هذه الحالات الثلاث لا يخفى وجودها على أحد اليوم في لبنان وان بنسب متفاوتة.

الحالة الأولى، أي حالة «الجمود»، هي من مخلفات الحرب، فاللبنانيون ما كانوا ليعبروا مراحل الفظاعات والرعب لو لم يصبحوا مخدرين أشبه بالاجساد التي هجرتها الحياة. ككل ضحايا الحرب الآخرين، فقدَ اللبنانيون بعضا كبيرا من أحاسيسهم وسحقتهم المرارة والألم، ولا شك في أن هذا النوع من «الصلابة» (الذي غالبا ما اعتبر تكيّفا ضروريا) كان مفيدا أيام المعاناة في الحرب فقد ساعدهم ليس فقط على تجاوز ويلاتها وانما أيضا على إلحاق الأذى والويل ب «الآخرين» واعتبار ذلك مبررا وقابلا للعقلنة. حين أبعد اللبناني نفسه عن «الآخر» او قطع كل ما يصله به انما كان يجعل من الأعمال الوحشية ضربا من «الروتين» الطبيعي بحيث أصبح العنف موضع لامبالاة على الصعيد الخلقيّ. راح الناس يمارسون العنف والقتل كمن يتمتع بحصانة تقيه العقاب والمحاسبة وذلك لأنهم كانوا قد أقاموا حاجزا فاصلا بينهم وبين ضحاياهم.

هناك مفارقة موجعة في هذا النوع من رد الفعل، ذلك أنّ العامل الذي مكّن الفئات والجماعات المتقاتلة من تجاوز فظاعات الحرب وويلاتها هو هو الذي يحول اليوم دون بلوغهم النجاح في محاولاتهم اعادة اللحمة بينهم وبين الآخرين ومن ثم العودة إلى الهوية الوطنية المشتركة. لا بد لنا هنا من استعادة القول المأثور الذي ورد على لسان Collins حين قال «ليس المهم أن نتعلم كيف يمكننا العيش مع الشيطان وانما المهم أن نعرف كيف نحرمه من قوته» (Collins 1974: 416). هنا أيضا تصبح المسألة من يتولى تعبئة أولئك الذين تمّ «تجميدهم» والتحدث باسمهم، أولئك المنزوين الصامتين الباقين دون حراك.

متى اشتد الألم على المرء، تقول Elaine Scarry، يحمل في صلبه شيئا «يدمر اللغة» أي القدرة على الكلام، فاذا أصاب الانهيار مضمون عالمك ومحتواه لا بد أن يصيب مضمون لغتك ومحتواها أيضا... متى اشتد الألم يفقد معه الانسان عالمه وذاته وصوته، أو قل يكاد يفقدها جميعا» (Scarry 1985: 35) هنا تنعكس أيضا حقيقة كون الذين يعتصرهم الألم يفقدون عادة مصادر قدرتهم على الكلام، وعليه يجب ألا نتعجب من أن يأتي الكلام عن الألم ليس على لسان المتألمين أنفسهم وانما على لسان الذين ينطقون باسمهم. Richard Rorty يعبّر عن الفكرة نفسها حين يخبرنا بأن «ضحايا الوحشية الذين يعتصرهم الألم والمعاناة لا تأتيهم الكلمة طيّعة ولا تعنيهم اللغة. لهذا ليس هناك ما يسمى «صوت المقهورين المقموعين» أو «لغة الضحايا»، فاللغة التي حملت مشاعر الضحايا من أفواههم لم تعد معبّرة ولا ذات معنى لذلك فانهم الآن، في صلب المعاناة، يحاولون جمع مفرداتهم في قاموس جديد. وهكذا فان مهمة التعبير بالكلمات عما آلوا إليه لا بد من أن يقوم بها سواهم نيابة عنهم» (Rorty1989).

أما «الهروب»، وهو رد الفعل الثاني من حيث الأهمية والتعقيد، فليس هروبا بالمعنى الكامل للكلمة وانما ينطوي على محاولة جاهدة من قبل صاحبه لينأى بنفسه عن مخلفات النزاع وترسباته البشعة وعن البربرية التي جاء بها زمن ما بعد الحرب. هذا الانسحاب الحنينيّ من مشهد الحاضر يعكس نوعا من البحث عن حقب هنيئة ماضية هي اشبه ما تكون بالحلم بعالم الفرح الكامل أو «النيرفانا». هناك ثلاثة مظاهر لهذا النوع من الهروب آخذة بالظهور بوضوح في مختلف أبعاد الحياة اليومية والثقافة الشعبية: الأول يتمثل بتأكيد التضامن الفئوي وغيره من أشكال عودة «القبلية» وهو ما تطرقنا إليه في صفحات سابقة. أما وسيلتا الهروب الأخريان، أي النوستالجيا وانتشار تعاطي الفن الرخيص والمبتذل، فتستحقان عرضا بشيء من التفصيل.

لا شك في أن الهروب إلى الماضي ينطوي على مسحة من الحنين أو النوستالجيا لكنه لا يعكس بالضرورة انحرافا نفسيا أو مرضيا وانما قد يؤدي دورا تعويضيا ويكون بمثابة تعبير عن حسّ متيقظ ووعي تعاطفي حيال الذين يعانون مشكلات الحياة، ومن هنا يمكن اعتباره «انعطافا خلقيا ساميا» وبالتالي ليس «هروبا» بقدر ما هو مخفف للألم البشري ومتنفَّس له (Turner 1987: 149).

لقد أصبحنا في لبنان ما بعد الحرب أمام سيل من الأعمال «الثقافية» المبتذلة والسلع «الفنية» الرديئة (Kitsch) والاستهلاك الرخيص بحيث بات لا بد من وقف هذا الفيضان من البشاعة، ولعل هذا الانعطاف بالذاكرة إلى الماضي لدى شريحة متنامية من المثقفين يشكل ضربا من المقاومة ورفضا للمشاركة في عملية الحطّ من القيم الفنية والجمالية ومحو الأصالة عن وجه التراث الثقافي وعن مضمونه. مهما بدت هذه الجهود المقاومة للانحدار عقيمة او

غير ذات بال فانها تبقى تعبيرا صادقا عن الاشمئزاز من هذا النهج في تتفيه الثقافة وهو نهج يعكسه بوضوح الفراغ الاستهلاكي وعدمية الانتاج الثقافي الشعبي. حتى الأمور العادية والاشياء الصغيرة في الحياة اليومية من المعالم المكانية التي تزخر بها شوارع المدينة، ناهيك بالمعالم الأثرية والمعمارية، كلها تركت عرضة للتلاشي والامّحاء.

هنا أيضا بدأ الحنين إلى البعض الهنيء من تراث الماضي يتخذ منحى العمل الاستعادي والتعبير عن ارادة التصحيح عبر انشاء حركات وجمعيات من المواطنين المهتمين والمتطوعين هدفها التصدي للمشكلات المتعلقة بالحفاظ على البيئة المدينية وحمايتها. اما الجمعيات ذات الاهتمامات الخاصة والتي كانت قائمة من قبل فكان لا بد لها من اعادة تحديد أهدافها تجديدا لشرعية وجودها ومجالات اهتمامها. أقيم العديد من الورش والندوات والمؤتمرات الدولية هدفت كلها إلى الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات التي سبق لها أن واجهت مشكلات الاعمار بعد الحرب، وأخذت الدوريات والملاحق الخاصة من الصحف اليومية تخصص حيّزا لافتا من صفحاتها لتغطية الشأن البيئي والتراث المعماريّ، ولعلّ صفحة «التراث والبيئة» في صحيفة النهار اليومية تأتي في طليعة الاهتمام الصحافي الدؤوب بالقضايا التراثية والبيئية العامة.

على صعيد الثقافة الشعبية ينعكس نهج مقاومة الامّحاء في عملية إحياء الفنون الشعبية والموسيقى التراثية والجمعيات الثقافية والاسواق الشعبية والمتنقلة والمحال التي تبيع السلع الحرفية وسواها من المعارض، وفي هذا السياق أيضا عمّ في الآونة الأخيرة صدور المذكرات الشخصية والسيَر الذاتية وذكريات الحنين إلى أيام الطفولة التي يستعيد فيها اصحابها أوقاتا من المرح والعيش الهنيء اللذين اشتهرت بهما بيروت القديمة وجوارها كما عادت إلى الظهور صور أنيقة الطباعة لبيروت القديمة والتاريخية والبطاقات البريدية والخرائط وسواها من التراثيات التي يُقبل على جمعها الهواة. كل هذا بات يشكل مجالا تجاريا حتى أخذت وسائل الاعلام والصناعة الاعلانية تستثمر هذه الصور والمناظر التاريخية التي تستجيب لمشاعر الحنين عند الناس بغية تسويق منتجاتها أو مستورداتها.

السبيل الآخر، والأسهل دون ريب، للهروب من ذكرى الحرب البشعة ومن مشاعر الملل والقلق التي جاءت بها سنوات ما بعد الحرب تمثّل بانتشار الاعمال الفنية الرخيصة والمبتذلة (Kitsch) أو «الفن-السلعة». صحيح أن الفن الرخيص، باعتباره تعبيرا عن الميل إلى الفنون الشعبية والتسلية التي «ترمي إلى الادهاش والاثارة والتألق وتحريك المشاعر»، لا يُنظر إليه عادة كوسيلة للهروب فان اغراثاته الجامحة في السوق اللبنانية اليوم تعكس عوارض الحاجة الماسة إلى النسيان وعليه فانها تتغذى ايضا من النسيان الجماعي وتعاظم الرغبة الشعبية الجارفة باشاحة النظر عن مكامن الألم (لمزيد من التفاصيل راجع Calinescu 1987: 238).
لكن الظاهرة ليست من البساطة والخفة بقدر ما تبدو، أو على الأقل يجب عدم الاستخفاف بما

تنطوي عليه، ذلك أنها تحمل معنى الجهوزية لدى الناس للانخراط بشكل مبدع وخلاق في عملية اعادة البناء وحماية بيئتهم الطبيعية الجميلة والحرص على المحيط الذي عمل أسلافهم على بنائه وتحسينه.

ليس صعبا تعداد العوامل التي تجذب اللبنانيين في سنوات ما بعد الحرب إلى النتاج الفني الرخيص، فهذه العوامل تبدأ بالحاجة إلى نسيان فظاعات الحرب وعبثيتها وتمر بالانكباب على الملذات النرجسية المتعلقة بشدة بالرغبة في التعويض عما هدرته الحرب من العمر الضائع وصولا إلى الملل وتفاهة الحياة اليومية وانتهاء بميل اللبناني إلى حياة المرح والمتعة وحب التسلية واللهو. كل هذه العوامل ساهمت في إكساب الفن الرخيص جاذبيته مضافا اليها توافر التكنولوجيا الحديثة و«المعلوماتية/ التسلية» (Infotainment). لبنان ليس محصّنا ضد اختراقات العولمة، فالتخلف البورجوازي والذوبان في «توافه» الامور والتبذير المظهري قد ضاعفت كلها من اغراءات الفن الرديء والتسلية الرخيصة.

اغراءات الفن الرديء تكمن في قدرته على ايصال جمهوره بسهولة ودون جهد يذكر إلى الانشغال بمصادر اللهو والتسلية العالمية ذلك أنه يستجيب لنفسية الجمهور المصاب بانحلال في حيويّته وارادته وقدرته على الالتزام. بهذا المعنى أيضا يصبح الفن المبتذل نوعا من «الوعي الزائف» والانحراف الايديولوجي، مخدّرا جديدا للجماهير الفالتة من «قيودها»، اما بالنسبة إلى الآخرين خصوصا الشرائح الواسعة ممن اقتلعوا من منابتهم ومراتع شبابهم فان هذا الفن الشعبي المبتذل والرخيص انما يقتات من عمق الحنين الذي يغلي في صدورهم. وبكلمة شاملة إنه شكل من أشكال الخداع الجماعي ما دام يستمد وجوده وبقاءه من حاجة الجمهور إلى صنيعة فنية منسوخة جذرُها التقليد ولا شميم فيها للاصالة أو الابداع. وكما عبّر Calinscu، ان الفن الرخيص والمبتذل يصبح بمثابة «جماليات الخداع، ذلك أنه يتمحور حول التقليد والزيف والتزوير أي أنه في الأساس وجه قبيح للكذب يصبح معه الجمال سلعة يسهل تصنيعها» (Calinscu 1987: 228).

في لبنان يلعب الفن الرخيص والمبتذل دورا أشد ضررا وأكثر سوءا فهو لا ينحطّ بمستوى الجمالية للفنون الثقافية الرفيعة فحسب وانما تطاول بشاعته وابتذاله الفنون الشعبية والعمارة التراثية بحيث تصبح الرموز الوطنية والأنصبة التاريخية والمعالم القيمة تباع سلعة تجارية أو صورة اعلامية فارغة من كل معنى. هذا التعهير الجنوني للمادة الثقافية والفنية والموجة الاستهلاكية الجارفة للفنون المزيّفة لا يمكن ردّها لمجرّد الرغبة في الحصول على مركز اجتماعي عبر الانفاق والتبذير المظهريّ رغم اعترافنا بما لهذه العوامل من دور وتأثير فاعل في لبنان اليوم. إن الفن الرخيص والمبتذل يقوم في أساسه، كما يخبرنا Adorno (1973) من بين آخرين، على كونه «متنفسا سهلا» عن الاحتقان والكبت، فهدف هذا «الفن» ليس بالطبع أن يرضي أذواقنا وأحاسيسنا ويرفع مستوى رهافتها وقدرتها على تقويم الابداع

وانما هدفه أن يقدم التسلية السهلة واللهو الرخيص إلهاء عن كل انشغالات البال.

هنا أيضا نرى ما لا بد أن يلفت المخططين المدنيين والمعماريين وسواهم من مبدعي النتاج الثقافي الذين عليهم هم أن يوقفوا زحف الفن الرخيص والمبتذل وصد اغراءاته بحيث يوجهون الاهتمام نحو أقنية أفضل مردودا وأكثر ابداعا. إننا، تأكيدا، لا نحسبها مهمة سهلة ذلك أنها تنطوي على جمع خيارين يبدوان في ظاهرهما متناقضين: كبح جماح السيل الجارف من الفن الرخيص المبتذل وفي الآن عينه اثارة اهتمام الحياديين واللامعنيين بنفخ روح الحمية فيهم وزرع الحماس في أفئدتهم للنهوض ببيئتهم نوعا وجمالا.

لا يجوز أن نقلل من أهمية العمل على فتح المجال أمام هذه الطاقات الخلاقة، فكما كان نيتشه لا ينفك يذكّرنا بأنّ حلا جماليا عبر الابداع الفني يشكل تعبيرا قويا ينفّس ما يثقل صدور الافراد من الاحتقان والميل إلى العدمية والحقد. «الفن هو القناة التي ندرك عن طريقها ادراكا كاملا مدى قدراتنا وامكاناتنا لاختراق الظروف التي تقيم في وجهنا الحدود والحواجز» (G. Stauth و B.S. Turner 1988: 517).

ما من شك في هذا المجال في أنّ الستراتيجيات التي طبّقها بعض الجماعات في مقاومة التهديد الذي يطاول تراثهم المحلي وهُويتهم هي الأفضل والأفعل، ذلك أن ردود فعلهم حيال الخوف والحيرة - أكان مصدرهما التهجير الداخلي او رأس المال العالمي او ثقافة الجماهير والمد الاستهلاكي - قد أيقظت الجماعات المحلية وعبّأتها لاستعادة ما سُلب منها أرضا وهُوية. لقد أظهرت الامكنة المستعادة أنها أكثر من مجرد جيوب او بقايا للمقاومة إذ ان هناك دلائل مشجعة على وجود ما يمكن تسميته «المكان الثالث» الذي تفتح له مداها الثقافات المتفاعلة التي تنطوي على درجة مختلطة من التسامح.

هذا هو تحديدا ما أشار اليه Bennett بتعبير «ثقافة المقاومة» أي أنّ «نظاما مطبقا في حيّز مكاني محلي معيّن يحتفظ بالعديد من مؤسساته التقليدية ويستخدمها في معالجة القوى المتطرفة والسيطرة عليها» (Bennett، كما ورد مقتبسا لدى Milnar 1996: 80). من هنا أن الكثير من الامكنة العامة، التي تتحول أمكنة عامة بصورة عفوية أكثر منها بتصميم مسبق، هي في الواقع مجرد أمكنة يلتقي فيها الناس ويتناقشون ويتحاورون حول الشؤون والذاكرة الوطنية وضرورة النهوض الوطني وفي لبنان، أكثر من أيّ مكان آخر اجتاحته موجة «العولمة»، نرى أن مجموعات لبنانية محلية آخذة في الانخراط في العولمة بوتيرة متزايدة ومتسارعة ونرى من جهة ثانية أن مظاهر العولمة و«مادتها» ما أن تحط رحالها في لبنان حتى تتلبنن وتتخذ طابعا محليا. وبكلام آخر نرى عوارض تشير إلى «موجة تحوّل نحو الداخل» تتجه فيها الولاءات إلى النزعة المحلية المستعادة بمجموعاتها البشرية ومؤسساتها، كما نرى من جهة ثانية «موجة تحوّل نحو الخارج» تمتد معها الولاءات إلى كيانات من خارج الوطن (DiMuccio و Rosenau 1996: 80).

لا بد من التأكيد هنا أن هذا الوضع يختلف اختلافا كبيرا وجوهريا عن الصورة التي نخرج بها من كتابات صدرت في الآونة الأخيرة حول الدلالات الثقافية والمكانية لهذه الجدلية العالمية/ المحلية، ففي دراسة لافتة ولكن مثيرة للجدل حول التفاعل بين «الجهاد» و"McWorld"، يضع بنجامين باربر "McWorld"، باعتباره يجسّد عالم المصنوعات والاستهلاك الجماعي وانتشار «المعلوماتية/ التسلية» في مواجهة «الجهاد» باعتباره يجسّد الحرب المقدسة أي خلاصة السياسة القتالية من منطلق دينيّ وقبليّ وتعصبيّ (Barber 1996). الأول يتحرك بدافع من الرأسماليين الجشعين ومن الافضليات التي يحددها جمهور الاستهلاك الواسع، أما الثاني فالدافع من ورائه هو الولاءات القبلية المتوحشة الضاربة جذورها عمقا في الاحقاد الانعزالية والفئوية. وفيما يتولى McWorld، رغم ما يبشرنا به من عالم متجانس في اجماعه على نهج الاستهلاك العالمي الشامل، تفكيك الهويات الثقافية المحلية وزعزعتها بوتيرة متسارعة وفاعلة، فان «الجهاد» من جهة ثانية يعيد خلق الولاءات الفئوية وبذلك يعمل بالعالم تشطيرا وتقسيما عبر إنشاء منغلقات ضيّقة وصغيرة. من هنا فان النهجين كليهما يشكلان تهديدا للحريات المدنية ونهج التسامح والتعايش الأصيل. «الجهاد يطبّق السياسة الدموية صونا للهوية او تحقيقا لها، اما McWorld فهدفه اقتصاد الربح اللادمويّ. وهكذا فان الانتماء إلى عالم McWorld وان قسرا او لاخياريا يجعل كل منتم مستهلكا في حين أن مَن يبحث عن إناء لاستيعاب هُوِيّته ينتهي في هذه الحظيرة القبلية أو تلك، لكننا في الحالتين كلتيهما لا نقع على مواطن» (باربر ١٩٩٦ : ٨).

قلّما نواجه انقسامات بهذه الدرجة من الحدة والتناقض في لبنان ما بعد الحرب، ففي حين نجد الكثير من المنغلقات التي تكونت مؤخرا تعي جيدا هوياتها الوطنية وتحرص على حمايتها من مصادر التهديد، نراها في المقابل مستعدة للتعامل بانفتاح ورغبة في الاختبار مع المنتجات والثقافات العالمية. كذلك نرى هذه المنتجات والثقافات بما لها من توقعات يُعاد تشكيلها وترتيبها بحيث تصبح أكثر استجابة للحاجات والافضليات المحلية. واذا تحدثنا بلغة العولمة وما بعد الحداثة فان ما يسمّى «عالما بلا حدود» لا يشكل شرطا مسبقا للتلاقي على المستوى العالمي، أو على الأقل إن هذا لا يصح في حالة لبنان. والواقع، كما يرى Martin Albrow، ان من عوامل التأثير الاساسية للعولمة في النطاق المحلي أن الانسان «يمكن أن يسكن في مكان ما وتكون علاقاته الاجتماعية التي تهمه بالفعل بمجملها تقريبا خارج هذا المكان ومنتشرة على مدى الكرة الارضية». ويتابع ألبرو قائلا «هذا يعني أن الناس يستخدمون الحيّز المكاني كموقع ومصدر للنشاط الاجتماعيّ ولكن بطرق تختلف اختلافا كبيرا باختلاف مدى نطاقهم الاجتماعي» (ألبرو ١٩٩٧ : ٥٣).

في دراسة حديثة شملت ثلاث مناطق متمايزة من بيروت وهي عين المريسة والجميزة ومنطقة مشروع «اليسار» في ضاحية بيروت الجنوبية نقع على معلومات واضحة الدلالة تؤكد

أن المجتمعات المحلية استطاعت أن تقاوم قوى العولمة ومناهجها وأن تصدها وتعيد ترتيبها بما يتناسب مع حاجتها. وفي واقع الأمر أن العولمة قد أسهمت، في الحالات الثلاث جميعا، في تقوية الروابط المحلية وتصليبها وشكلت بالتالي دعما للرأي الذي أورده Persky وWeiwel اللذان تحدثا عن «الوجه المحليّ المتنامي في المدينة العالمية» وعن عولمة الكيانات المدينية.

تشرف عين المريسة، ولعلها من أقدم أحياء العاصمة بيروت، على خليج صغير هنيء الجمال يشكل الواجهة البحرية للمنقلب الغربي لوسط المدينة، وهي تجاور حيّ الفنادق الذي دمرته (ودمرتها) الحرب. كانت عين المريسة في فترة ما قبل الحرب، مثلها مثل البقية الباقية من منطقة رأس بيروت، حيا مختلطا من حيث تركيبته السكانية وعلى درجة كبيرة من الانفتاح والليبرالية من حيث طريقة العيش والنهج الاجتماعي. كان الحي يضم عديدا من الفئات اللبنانية المتعايشة جنبا إلى جنب وفيها السنّة والدروز والشيعة والروم الارثوذكس مع قلة من الأرمن والاكراد. كذلك جذب وجود الجامعة الاميركية والسفارة الاميركية في المنطقة عديدا من المقيمين الاجانب - دبلوماسيين ومثقفين وصحافيين وفنانين وسواهم. كانت المنطقة ذات نهج سياسيّ تقدمي وثقافة تعددية متنوعة، وبفضل قربها من وسط المدينة ومينائها كان سكانها بمعظمهم من التجار وبائعي المفرّق والموظفين في القطاع السياحي الناشئ بفنادقه ونواديه الليلية وباراته ومقاهيه. كثرة من السكان الأصليين كانوا يعملون في المرفأ أو في الصيد البحريّ وكانوا يشكلون دعامة المنطقة ويعكسون طابعها المميّز.

أكثر من أية منطقة أخرى، ربما، جاءت الحرب لتغيّر النسيج السكاني لعين المريّسة تغييرا جذريا ذلك أن المعارك المدمرة التي شهدتها المنطقة أدت إلى خروج معظم المسيحيين والسنة منها بالاضافة طبعا إلى المقيمين من الاجانب وقد حلّ محل هؤلاء جميعا العديد من سكان الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية من الشيعة.

لقد عززت عملية اعمار الوسط التجاري ومنطقة الفنادق والمنتجعات المجاورة وضع المنطقة الاقتصادي ورفعت القيمة النقدية للأرض بنسبة ملحوظة وبذلك لم يعد بامكان مالكي الأرض القدامى مقاومة اغراءات العروض التي انهالت عليهم من المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال بالاشتراك مع المتعهدين المحليين. وهكذا جاءت أموال «الاعمار» لتجرف تلك الفيلات والبيوت القرميدية التراثية التي كانت في يوم من الأيام زينة الشاطئ البيروتي الأزرق (قبل اجتياح التلوث) وتقيم مكانها أعمدة من الاسمنت وأبنية المكاتب والمنتجعات البحرية السياحية.

سيل الاستثمار ورأس المال لا يكتفي بتغيير المشهد الطبيعي للمدينة ذلك أن التغيير يطاول طابعها وصورتها العامة بما في ذلك نسيجها الاجتماعي ونتاجها الثقافي اللذان باتا

انعكاسا لما شهدته من تغيير ديمغرافي، وبين اواسط التسعينات واواخرها كان محتلو ممتلكات الغير من دون وجه حق ومعظمهم من الشيعة لا يزالون يقاومون اخلاءها منتظرين الافادة من مشاريع الاعمار والبنى التحتية في المنطقة. وهكذا تعايشت جنبا إلى جنب - طوال بضع سنوات على الأقل - الفنادق والمنتجعات الفخمة والبيوت والابنية المزعزعة على وشك السقوط. أما الحدث الذي أوقع نوعا من الصدمة فهو افتتاح ال Hard Rock Café على بُعد أقل من خمسين مترا من اثنين من المعالم الكبرى للمنطقة: الجامع وتمثال جمال عبد الناصر.

استنادا إلى قانون البناء الذي يمنع افتتاح الملاهي ودور التسلية على أقل من مسافة معينة من دور العبادة نظمت احدى الجمعيات المحلية تحركا احتجاجيا في محاولة لمنع افتتاح هذا المطعم - المقهى «المعتدي» غير أن تحركها لم ينجح في تغيير موقع المشروع، وها هو الآن صوت المؤذّن يدعو المؤمنين إلى الصلاة مختلطا - أحيانا - بصوت الموسيقى الصاخبة على مسافة بضع عشرات من الامتار.

كذلك لم ينجح صيادو الاسماك في الحيلولة دون انشاء «أحلام» وهو برج من أربعين طابقا يضم مُجمّعا سكنيا فخما متصلا بشاطئ البحر بواسطة نفق تحت الأرض وله حوض بحريّ خاص لإرساء اليخوت والزوارق السريعة. أما الموقع الذي احتلّه برج «الاحلام» هذا فهو موقع الميناء التقليدي الصغير الذي كان صيادو عين المريّسة يستخدمونه منذ عشرات السنين - بل مئاتها ربما - في مهنتهم المديدة الجذور التي تشكل مصدر رزقهم الوحيد.

تحركت جمعية المسجد وجمعية احياء تراث عين المريّسة في محاولة لدعم الصيادين عبر الاتصال بالسلطات المعنية وتعبئة السياسيين المحليين دعما لتحركهما بهدف وقف تنفيذ المشروع. بعد ثلاث سنوات من المحاولات الدؤوبة والسعي المرير جاءت النتيجة طبعا لمصلحة «أحلام»، وتعويضا للصيادين قُدّم لهم موقع آخر يبعد ثلاثة أميال جنوبا من الموقع الأول لكنهم رفضوا قبوله أو استعماله.

وفيما تستمر هذه الحرب بين المحلي والعالمي برزت في المنطقة جماعتان أو ستراتيجيتان في مواجهة هجمة العولمة وكلتاهما تنبئ بالاتجاه الذي يمكن أن تتخذه عين المريّسة في المستقبل. اولا، هناك عدد متزايد من الصيادين الذين راحت تغريهم أعمال القطاع السياحي ولم تعد معارضتهم على ما كانت من القوة ضد مشاريع الاعمار، والواقع أن العديد من هؤلاء أخذوا ينخرطون في تلك الاعمال الجديدة رغم أسف آبائهم من الاجيال السابقة. أما الجماعة الثانية ومعظم أفرادها من جمعية إحياء التراث فكان رد فعلها العمل بدافع الحنين واستعادة قيم الماضي، فادراكا منها أن الوقوف بوجه مد العولمة وقواها الزاحفة عمل عبثي لا نتيجة منه ترتجى لجأت إلى العمل على المحافظة على التراث المهدد من معالمها التاريخية والثقافية وهكذا أنشأت متحفا موقتا ومعرضا لجمع القطع الأثرية

وعرضها على الجمهور (صوالحة ١٩٩٧).

الجميزة هي المنطقة المقابلة لعين المريّسة على الأقل جغرافيا وذلك من ناحية المنقلب الشرقي لوسط مدينة بيروت كما انها تجاور أيضا مرفأ المدينة مع كل ما يشمله المرفأ من مرافق ومخازن ومحطات للسفر البرّي والبحري. نشأت الجميزة، كما شقيقتها عين المريّسة، نتيجة توسع النطاق السكني للمدينة وامتداده عبر حدود اسوارها التي كانت تحيط بها في القرون الوسطى وقد بدأ هذا التمدد السكني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كذلك فان كلا من المنطقتين لديها ولاءاتها الفئوية والطائفية وهي تفتخر بفرادة تاريخها وهويتها الجماعية.

لكنّ أوجه الشبه بينهما تقف عند هذه الحدود، ففي حين كانت عين المريّسة ذات نسيج سكاني مختلط من حيث طوائفه ومتنوع اجتماعيا كان سكان الجميزة بكثرتهم الساحقة من المسيحيين الروم الارثوذكس والموارنة وقد بقيت كذلك: عائلات من طائفة الروم الارثوذكس ذات المستوى الاقتصادي ما فوق الوسط ومعظمها من أصحاب الممتلكات ينضم اليها في ما يشبه «الغزو» فوج تلو الآخر من العائلات المارونية الأكثر تواضعا والتي تضم في افرادها الحرفيين وبائعي المفرّق وصغار التجار. هذا التمايز الرمزي بين الطبقتين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي شكل عنصرا توصيفيا محدِّدا لهذه المنطقة.

مع أن الجميزة تقع على حدود ما كان يسمى خطوط التماس بين المنطقتين الغربية والشرقية من بيروت فهي لم تعان ما ابتليت به المناطق المشابهة من الدمار خلال جولات الحرب المجنونة ولا شهدت من حالات الاضطراب والتهجير الدائم لسكانها ما شهدته المناطق الأخرى. واذا استثنينا بناءين عاليين يقعان على المشارف الشرقية للمنطقة فان مبانيها بقيت إلى حد كبير سالمة ولم يُصبْها من الضرر إلا القليل.

في حين يعاد اعمار وسط بيروت من جديد بكامله تقريبا، فان منطقة الجميزة بدورها تعيد إحياء صورتها الأصيلة وتلقي عليها مسحة من التجديد والنفحة المنعشة. ان الجهود تبذل عبر «جمعية حماية المواقع والبيوت الأثرية» APSAD وسواها من الجمعيات التطوعية للحفاظ على الطابع العمراني للمنطقة، وهناك خطط شارفت نهايتها لتنفيذ مشروع مشترك مع البعثة الأوروبية لطلاء واجهات الأبنية وتجميلها التي كان قد اتخذ قرار بترميمها.

ليس ما تمر به منطقة الجميزة اليوم مجرد عملية طلاء خارجي وتحسين صورتها على السطح، فجمعيات العمل التطوعي ونوادي الشباب ورجال ونساء الأعمال كلهم يضفرون جهودهم لاحياء المنطقة واكسابها وجها حضاريا وثقافيا يجعل منها أشبه بـ Montmartre بيروت، هي ذي المهمة التي ينتدب نفسه لها بعض سكان الجميزة من جيل الشباب. لقد اطلقوا فيها مهرجانا سنويا بعنوان «درج الفن» أخذ يجذب العديد من المشجعين، كذلك فان محال الحرفيين المعاد تأهيلها ومقاهي الرصيف ومحال الأزياء الراقية وسواها أخذت تلفت

أنظار الزوار وتشجع على المزيد من التحسين.

كذلك فان الجميزة لا تتحفظ أو تتردد في اظهار طابعها المسيحي حيث تزدان شوارعها وساحاتها وجدران ابنيتها بزينة موسمي الميلاد ورأس السنة كما تظهر الصلبان والشعارات الدينية الأخرى على نوافذ البيوت وشرفاتها. وخلال زيارة البابا لبنان في العام ١٩٩٧ ملأت صوره المزنرة بالاشرطة الصفراء والبيضاء شوارع المنطقة ولم يكن له منافس على هذا المستوى من التكريم سوى الرئيس المنتخب الراحل بشير الجميل الذي كان زعيم المنطقة غير المنازع.

لا يبدو أن منطقة الجميزة تخشى أيّ تهديد لهويتها أو امكانات تطورها في المستقبل، والحقيقة أن سكانها لم يأبهوا كثيرا للدمار الذي أصاب وسط المدينة ولا هم يأبهون لعملية الاعمار الطويلة المدى التي تجري فيه الآن بل ينظرون اليها بشيء من عدم الاكتراث ويختصرونها عبورا ب «سوليدير»(٤).

من الواضح طبعا أن لمنطقتي عين المريّسة والجميزة تاريخا غنيا وذاكرة جماعية زاخرة بالاحداث، هذا في حين أن «مشروع أليسار» يحاول أن يخلق صورة أو هوية لمنطقة هي مجرد مجموعة من الازقة الملوثة (بفتح الواو وكسرها) لا تاريخ لها ولا ذاكرة واذا شئنا استعادة تعبير Benjamin الشديد الانطباق نقول إنها «المنطقة المهملة» من بيروت أقرب ما تكون إلى منظر قبيح تلطخه كل أنواع البشاعات. والحقيقة أن التسمية بحدّ ذاتها - الضاحية الجنوبية - باتت مرادفا للفوضى واحتلال املاك الغير ومخالفة كل القوانين والقذارة والشواذ.

منذ أواخر الستينات من القرن العشرين، إثر موجات التهجير التي طاولت سكان القرى الحدودية من الشيعة نتيجة الاعمال الحربية المتواصلة، اكتسبت الضاحية اسم «حزام البؤس» وباتت أشبه ما تكون بمنغلق (غيتو) يغلي سكانه بمشاعر الاهمال والفقدان الكامل لأية رعاية اجتماعية ما جعلها لقمة سائغة في متناول الاستغلال السياسيّ والتعبئة والعنف. هذه الصورة العامة للضاحية، كما أطلقتها وسائل الاعلام العالمية وسلّطت عليها أضواءها، تشوّه طبعا الكثير من حقيقة المنطقة وواقعها فهي ليست أحادية إلى هذه الدرجة في تركيبتها ومستوى البؤس فيها ولا هي وكر يلجأ اليه المنشقون والمهمشون الذين لا همّ لهم سوى الانقضاض انتقاما على حكومة أهملتهم ومجتمع لم يبال بهم. ولكن المنطقة المفتوحة والسائبة صارت مرغوبة لا بل قبلة أنظار المحرومين والمحتاجين أكثر من سواها من المناطق المهمشة والفقيرة. خلال سنوات الحرب تغير تركيبها الطائفي والديمغرافي تغيّرا حادا مع لجوء جماعات مهجّرة أخرى اليها خصوصا من منطقتي البقاع والجنوب، ففي البداية مثلا كان الميزان الماروني-الشيعي مائلا قليلا لمصلحة الماروني أما اليوم فثمانون في المائة من سكان الضاحية تقريبا هم من الشيعة (لمزيد من التفاصيل راجع القاق ١٩٩٨).

بدأت عملية التعبئة السياسية في الضاحية قبل بداية الحرب، فقد اكتسبت حركة امل، المعتدلة نسبيا، شعبية لافتة بقيادة الامام موسى الصدر وتوجيهه وفي اوائل العام ١٩٨٠ انضم اليها حزب الله وسواه من الحركات «الاسلامية» الراديكالية. لكن حزب الله، عبر برنامجه الاجتماعي المنظم والفعال على صعيد التقديمات الاجتماعية والتربوية والطبية، استطاع اختراق النسيج الاجتماعي على نطاق واسع ورسّخ هيمنته على المنطقة. لكن الحزب، مع ذلك، لا يزال يواجه منافسة فئات أقل منه قدرة وتنظيما وفاعلية في مجال الخدمات الاجتماعية والانمائية. أما اليوم فلا بد لهذا الخليط الواسع من اللاعبين السياسيين من الانكفاء قليلا أمام الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لاستعادة مكانتها ووجودها الشرعي.

من بين هذه الجهود بالذات، وتكذيبا للصورة التي التصقت برفيق الحريري على أن هاجسه واهتمامه مقتصران على اعادة اعمار وسط بيروت فقط، تمّ اطلاق مشروع أليسار في العام ١٩٩٢[٥]، وبما أن المشروع اعتبر من ضمن اعمال اعادة الاعمار والبنى التحتية تحوّل في العام ١٩٩٤ إلى شركة عقارية خاضعة لمضمون القانون ذاته الذي أنشئت بموجبه شركة سوليدير. هنا ما لبثت حركة أمل وحزب الله أن اعترضا على تحويل المشروع شركة عقارية خاصة وبنتيجة صراع القوى تمّ اجراء تعديل أساسي تحولت بموجبه الشركة إلى مؤسسة عامة برعاية الدولة واشرافها المباشر على اعادة تنظيم المشروع. ولعل الأهم من ذلك أن حركة أمل وحزب الله بات لهما ممثلون في مجلس ادارة المؤسسة.

على رغم الصراع والتضارب بين الجهات الثلاث المتنافسة (الحريري وأمل وحزب الله) فقد تم الاجماع على اعتبار المشروع منهجا تطويريا لانماء المنطقة وتحديثها. يعكس المخطط العام للمشروع، بما له من رؤيا شاملة، نظرة مثالية للمشاريع المشابهة التي ترمي إلى انشاء مجمعات سكنية وسياحية صحية وتنظيم عملية اعادة الاسكان القائمة على قاعدة تأهيلية وستراتيجيا للدعم الطويل المدى.

تكنولوجيا التهدئة الاجتماعية

لقد عرف لبنان التعددي كل انواع الاضطراب حتى لم يبق اختبار في هذا المجال إلا ومرّ به، وفي كل حالات هذا الاضطراب على تنوّعها - من عيش مشترك وتواصل حذر وتنازلات متبادلة والتئام وسواها - كانت الادارة السياسية للكيانات الانفصالية الانعزالية المكتفية ذاتيا هي الحالة الأكثر كلفة والأقصر عمرا من أية حالة أخرى. وبتعبير أكثر دقة ووضوحا: اذا صحّ أن اللبنانيين قد وجدوا صعوبة في العيش معا في ظروف وحالات معينة، فان الصحيح أيضا ودون ريب أنّ من شبه المستحيل أن يستطيعوا العيش بعضهم دون البعض

الآخر. ان كل الدعوات إلى صيغ الكنتنة والفدرالية وسواهما من مسالك التقسيم والتفكيك، كسواها من الاختبارات التي مر بها البلد من قبل، ما هي إلا نتائج لهواجس الخوف والنزق الانتقامي التي تسببت بها مصالح فئوية وظروف سياسية مؤاتية وقصيرة المدى تجمعت في مرحلة من المراحل وليست وليدة جهود الغاية منها ابتكار هُويات جديدة.

حتى تردد بعض الجماعات من المهجرين في العودة إلى ديارهم ومنازلهم لم يعد يبدو اليوم، كما كانت الحال منذ بضع سنوات، موقفا نهائيا وحاسما، واذا كان هذا التردد يمكن فهمه أو تفسيره في بعض الحالات خصوصا في مناطق كضواحي بيروت وعاليه والشوف نظرا للمخاوف وقلة الثقة حيال هذه الحالات، فلا شك في أنه الاستثناء وليس القاعدة. فهذه الحالات وسواها من مظاهر عودة القبلية يجب ألا يسمح لها بأن تصبح مرة ثانية مصدرا للتعبئة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية، كذلك فهي لا توحي بأية نفحة ثقافية تجديدية ذلك أنها، كما في كل حالة انغلاق وتقوقع، لا تجلب إلا مزيدا من الدوغماتية والانعزال وتحديم التسامح. ولعل الأخطر من كل ذلك أن حالات كهذه تميل إلى خنق التعبير الثقافي والفكري والتجاري وتولد أجواء من الالتباس والغموض تسلب المجتمع روح الحياة والفرح وهي العوارض التي تتصف بها المجتمعات الأحادية المنغلقة. التعددية هي دون شك الترياق الذي ينقذ من سمّ النسيان الجماعي.

هناك حقيقة أخرى تؤكد نفسها وهي أن لبنان، الدولة الصغيرة المهددة بالانقسام والغارقة في لجّ منطقة اقليمية تغلي اضطرابا، لن يكون يوما في منأى عن تأثير القوى الخارجية التي تزيده تعريضا للاخطار. هو ذا المصير الذي لا مهرب للبلدان الصغيرة منه ومن هنا كون لبنان محكوما بأن يبقى تحت رحمة حسن نية جيرانه أو سوء نيتهم وأن يبقى دائما بحاجة إلى تعاطف المنظمات العالمية. لكن هذا لا يعني أن اللبنانيين أنفسهم معفيون من بذل الجهد الكبير ليستحقوا هذا التعاطف والاهتمام، والاهم من ذلك أن مهمات وطنية كبرى كاعادة تكوين النسيج الاجتماعي هي أكثر أهمية وخطورة من أن تترك في ايدي السياسيين وحدهم او لنزوات المنظمات الدولية وروتينها الاداري. فالسياسيون مأخوذون بمصالحهم وحزازاتهم والمنظمات الدولية هاجسها المناكفات الدبلوماسية حول الاتفاقات الثنائية والاصلاحات الدستورية ونزع السلاح وحفظ السلام ومراقبة الحدود وما شابه.

لا بد للبنانيين من أن يبدأوا على الاقل في ترتيب بيتهم الداخلي، فهناك الكثير من الاجراءات والبرامج التي نجحت في بلدان أخرى وبامكان اللبنانيين تطبيقها ترسيخا لمناعتهم في مواجهة عوامل زعزعة استقرارهم الآتية من الخارج. هذه الجهود يمكنها أن تحمي البلد إلى حد كبير من العوامل المزمنة التي تضعه تحت رحمة هذه الضغوط خصوصا اذا تم توجيهها نحو هدفين اساسيين: الأول توسيع مشاركة الفئات الاجتماعية اللامبالية

والمتراخية ودمج هذه المشاركة في العمل الجماعي، والثاني محاولة سبر امكانية الاستفادة من بعض الأبعاد البديلة التي تم حتى الآن تجاهلها أو أنها اعتبرت غير ذات صلة.

أود أن أستعين هنا بوجهتي نظر من مصدرين يبدوان في الظاهر غير متلائمين ويفصل بينهما مدى قرن كامل: كاتب كلاسيكي ليبراليّ من القرن التاسع عشر (Spencer 1898) وآخر من مرحلة ما بعد الحداثة (Rabinow 1989)، فاذا شئنا التصدي للمسائل العامة الساخنة أو الشائكة يحثنا Herbert Spencer على محاولة الاتعاظ من أمثولة صفيحة الحديد المثقوبة التي اذا أردنا أن نلأمَ ثقبها بتوجيه المطرقة إلى مكان الثقب مباشرة كان عملنا عبثيا وأدّى إلى توسيعه وبالتالي زيادة الوضع سوءا، في حين أن الحكمة هنا تقضي بأن تسقط ضربات مطرقتنا حول المكان المثقوب وليس عليه مباشرة.

لهذه الستراتيجيا دلالات غير خافية على أحد، فبديل أن نضع تركيزنا بما يشبه الهاجس على المسائل المتعلقة مباشرة باتفاقات السلام وحل النزاع والاصلاحات السياسية والدستورية وما اليها، يمكننا التصدي لبعض الامور التي تبدو في ظاهرها كأنها مضامين جانبية أو مسائل غير ذات صلة. فالتخطيط المدني مثلا والعمارة واحياء الثقافة الشعبية والفنون المسرحية واصلاح المناهج الدراسية وتشجيع الرياضةَ التنافسية والمشاركة الواسعة لأكبر شريحة ممكنة من المواطنين في المشاريع المحلية لاعادة التأهيل - وكل هذه المجالات بقيت حتى الآن مهملة أو تم تجاهلها بسبب الانصراف الكلي إلى الاهتمام بالمبادرات الاقليمية والدولية لحل النزاع - يمكنها أن تسهم اسهاما كبيرا في اخماد مصادر الخلاف والانقسام وازالة رواسبها وبالتالي تسريع عملية تحويل جغرافية الخوف إلى ثقافة تنهض على التسامح والحوار واحترام حق «الآخر» بأن يكون مختلفا (راجع خلف ١٩٩٣، خلف وخوري ١٩٩٣).

كذلك فان تحليل Paul Rabinow (1989) لتاريخ فرنسا الاجتماعي-الثقافي بين العامين ١٨٣٠ و١٩٣٠ يضع أمامنا اشارات لا تقل أهمية وفائدة، فهو يرسم لنا مجموعة العوامل الثابتة التي يرتكز عليها ما يسميه «تكنولوجيا التهدئة الاجتماعية» وهي الفكر والعمل والعاطفة الجياشة بمثابة أدوات لاصلاح ما بين المكان والمجتمع وما بين الاشكال والقواعد من مناوأة هي أشبه بالعداوة كانت تمر بها فرنسا في تلك المئوية الزاخرة بالاحداث. يحدد رابينوف مجموعة من اللاعبين - تتراوح بين الارستقراطيين المرفّهين والحكام وصانعي الأعمال الخيرية والمعماريين واهل الفكر والمثقفين والناشطين في الاصلاح والتخطيط المدني - ممن كانت تعمر قلوبهم برغبة عميقة في «تهدئة الخواطر الثائرة» ثم صاغ عددا من الحلول البراغماتية للمشكلات العامة التي تنشأ في أوقات التأزم (مثل الحروب والامراض السارية والاضرابات الخ). وعلى رغم خلفياتهم المتباينة فقد اتفقوا جميعا على نظرتين مشتركتين: شعورهم بالمرارة حيال ما يعانيه مجتمعهم من أزمة ثقافية ومؤسسية، وايمان

راسخ لا يهتز بضرورة وضع نظام اجتماعي مسالم ومنتج ومنتظم.

لعل من السهولة بمكان أن نستخلص عدة امثلة مقنعة من تحليل رابينوف حول نجاح هذه الطريقة، فالمخططون المدنيون والمعماريون والمفكرون والمثقفون والناشطون في الحقول الانسانية من كل الالوان والمعتقدات، بالاشتراك مع سواهم من الفئات غير الراضية أو حتى الغاضبة لكن الصامتة، هم مؤهلون بشكل خاص للعب هذا الدور في لبنان بعد أن تم تحييدهم وتركهم جانبا وقتا طويلا أكان بارادتهم أو من دونها. لا بد لهؤلاء من أن يخلعوا عنهم ثوب التحفظ والخجل ويستعيدوا دورهم وموقعهم وصدقية مهنهم ويمارسوا اهتماماتهم المشروعة، ومتى عبّأوا قدراتهم الجمالية وطاقاتهم الغنية وامكاناتهم في التعبير الثقافي الشعبي عن مجريات الحياة اليومية كان لنشاطهم هذا دور كبير وفاعل في حث عامة الناس على استعادة قيمهم التراثية من الايدي العابثة به. ولعل الأهم في هذا الدور أنه يحض اللبنانيين على الالتفات إلى خارج نطاقهم المباشر وتخطّي هوياتهم الفئوية والتواصل مع الآخرين. والجدير بالملاحظة هنا أن طبيعة الحياة في المدينة تخلق مناخا مؤاتيا لهذا النوع من النشاط وللعمل على حل النزاعات الشخصية والاجتماعية.

كما ذكرنا من قبل إن هذا النوع من العمل التطوعي الفاعل والمنتج وتعبئة الطاقات - في مجالات الرياضة التنافسية والفنون المسرحية وعلى الأخص احياء الاهتمام بالمسرح الوطني والمتاحف وبذل الجهود الحثيثة لاعادة تأهيل المعالم التاريخية المهملة في طول البلاد وعرضها - كل هذا يلعب دورا ايجابيا كبيرا وفاعلا في العودة بالنسيج الاجتماعي في لبنان إلى اجواء الالفة والعمل المشترك نحو الهدف المشترك. لقد بدأنا مؤخرا نشهد حالات مشجعة من التعبئة العامة في هذا الاتجاه وقد أخذت هذه الحالات بالانتشار في المدى اللبناني الاوسع.

من الامثلة اللافتة في مجال النشاط في الحقل العام الحملات البيئية التي تشنها الجمعيات التطوعية لتنظيف الشواطئ وأحواض الانهار والمحميات الطبيعية ونشر الوعي بين الافراد والجماعات حول خطورة النفايات السامة والتلويث الصناعي. ولا تقل عن ذلك تأثيرا وفعلا الدعوات التي تطلق مطالبة بحماية الانتاج الزراعي المحلي والحد مما يعانيه هذا الانتاج من المنافسة الظالمة وغير الشرعية بسبب تسريب الانتاج الاجنبي عبر الحدود والعمالة الاجنبية الوافدة. لقد دأبت جمعية المزارعين اللبنانيين على الالحاح في مطالبة الحكومة بتبنّي اجراءات لحماية الانتاج الزراعي المحلي واعفائه من الضرائب ومنع تسريب الانتاج الاجنبي وتهريبه وادخاله إلى السوق اللبنانية واغراقها وهو ما يلحق افدح الاضرار بالمزارع اللبناني. حتى الطلاب نظموا مظاهرات دعما لهذه المسألة.

أما الصرخة الأكثر دويا فهي التي أطلقها طلاب التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون (المنفي) عبر النشاط الذي يقومون به حاملين الرايات اللبنانية وموزعين قصاصات

الاوراق التي تحمل تعابير صارخة الوضوح : «الانتاج لبناني، العامل لبناني، والريع الأكبر للمزارع اللبناني» ... ثم «ما هو موقف قادة الاتحاد العمالي العام من المنافسة غير المشروعة التي يلقي بعبئها أكثر من مليون عامل سوري على كاهل العمال اللبنانيين وعلى حساب لقمة عيشهم؟» لقد أعلن متحدث باسم التيار الوطني الحر أن هذا التحرك ليس مجرد مبادرة رمزية دون جدوى وفي مرحلة، حسب تعبيره، «يئنّ فيها لبنان تحت وطأة أسوأ ما شهده من الضائقة الاقتصادية منذ المجاعة التي فتكت به في مطلع القرن الماضي». ومضى يعبّر عن الاستياء والغضب الكبيرين من وجود أكثر من مليون عامل من غير اللبنانيين يجنون دخلا ولا تجبى منهم أية ضريبة. كذلك دعا الحكومة إلى العمل الفوري على وقف نزيف الهجرة الذي يجفف عروق لبنان من أجياله الشابة والمنتجة من المهنيين وذوي المواهب والمهارات (الدايلي ستار، ١١ أيار ٢٠٠٠ : ٣).

كذلك خرجت أصوات نسائية ناشطة تطالب بتعديل القوانين التي تميّز بين الرجل والمرأة أو تلك التي تنتهك الاتفاقات والمقررات الصادرة عن المؤتمرات الدولية. جمعية الكشاف الوطني، وهي من الحركات القليلة بل النادرة غير الطائفية وغير السياسية في لبنان، اتخذت مؤخرا خطوات جريئة وفاعلة نحو احياء نشاطها وتوسيع نطاقه وتطوير ما كان لديها من البرامج في فترة ما قبل الحرب. من اللافت المفرح أيضا بروز منظمات جديدة مثل «الجمعية الشبابية للتوعية الاجتماعية» التي تنظم بالتعاون مع قوى الامن الداخلي والدفاع المدني سلسلة من الورش والندوات لرفع مستوى الوعي حيال مخاطر السرعة والقيادة المتهورة للسيارات.

إن جميع هذه الاشكال من التعبئة الاجتماعية لجمهور المواطنين لا شك في أن لها مردودا يتجاوز ما قد يبدو من أهمية محدودة، فهي تحرر الافراد والجماعات من ضيق الانتماء الاجتماعي-الثقافي «الكلّي» والفئوي وتفتح أمامهم المدى الرحب للّقاء الحر والتفاعل الايجابي. واذا صح أن هذه الاشكال من النشاط الاجتماعي التعاوني لا يزال بعضها في طور النشوء والتطوير، فانها من جهة أخرى تعكس مظهرا واضحا لعمل جماعي تحريريّ مشجع وهي على الاقل تؤدي إلى استقطاب المزيد من المواطنين للمشاركة في تحقيق هدف اجتماعي يلغي المسافة الفاصلة بيننا وبين «الآخر» ويجعلنا أقل لامبالاة حيال الآخرين من مواطنينا.

لا بد من الملاحظة هنا أن لهذه الايحاءات والتحركات والنشاط في المجال الاجتماعي والثقافي والفني مصادر وقيادات ليست كلها محلية الطابع والمنطلق ذلك أن العديد من المشاركين فيها والمبادرين إلى تفعيلها هم من غير المقيمين الدائمين ومن الذين عادوا إلى البلاد بعد اقامة في الخارج.

لعل بالامكان هنا استخلاص بعض الاعتبارات الاضافية التي تساعد في تفسير الاسباب

التي تجعل هذه الفئات مؤهلة بدرجة مثالية للعمل المحوريّ في نشر ثقافة التسامح السياسيّ والعيش المشترك والحس المدني، ما يجعلهم بالتالي أقدر على صوغ هاتين اللغة والرؤية الجديدتين من أجل مواطنيهم الذين يُضرب من حولهم هذا الحصار. أولا، إن عددا كبيرا نسبيا من هذه الفئة من الناس أمضى معظم سنوات الحرب في الانتشار خارج لبنان، والانتشار يختلف بمعناه ودلالاته باختلاف الثقافات والشعوب هذا مع العلم بأن تجربة لبنان مع المنافي والاغتراب كانت تجربة قاسية وحادة وان لم تَخْلُ من الايجابيات. ينبئنا تاريخ الشعوب المتنقلة أن الذين يخرجون عن نهج مجتمعاتهم أو من انتماءاتهم المحدودة قلّما يستقرون في بلدانهم، وكما كان المكاري اللبناني في الماضي القريب دائم التطواف خارج نطاق بلدته او منطقته ليعود من تجواله مثقلا بالاقاصيص والبضائع والأقاويل وبعض «الحلويات»، يطالعنا اليوم جيل متعاظم من ذوي الثقافات العالمية المتداخلة والمتعددة. لقد خرجت افواج من المهنيين المحترفين، راسخي الاقدام في مجالات عملهم أو حديثي العهد، إلى العديد من بلدان العالم فعمّقوا مهاراتهم واكتسبوا المزيد منها والجديد. عديدون منهم أصيبوا بالخيبة والاحباط وربما بشيء من المرارة، لكنّ الاحداث الموجعة على بشاعتها لم تمنعهم من الكلام والتعبير ذلك أن رياح الحرب لم تلفحهم الا من بعيد وبصورة غير مباشرة فلم يحرقهم جمرها وبالتالي لم يترك في قلوبهم حقدا دفينا حيال الفئات والجماعات «الأخرى». ثانيا، مع أن هؤلاء كانوا بعيدين عن أهلهم وبلادهم فهم لم يقطعوا صلاتهم بمصادر تراثهم وثقافتهم وهكذا عادوا برؤية مقارنة وليس بآراء «الخبراء الأجانب» يفرضونها فرضا على وسط اجتماعي فتسقط عليه غريبة وغير مألوفة. ثالثا وأخيرا، بفضل تنوّع ميولهم الثقافية وعواطفهم كانوا أقل عرضة من سواهم لجعل مهماتهم ومشاريعهم الاجتماعية تصبّ في مصلحة هذا الفريق او ذاك ضد خصومه، ومن هنا كونهم أكثر قدرة على تجاوز فئوياتهم وهو السبيل الأفضل للقضاء على جغرافية الخوف بما فيها من خطوط تماس ومنغلقات.

تهدئة الخواطر في لبنان ونشر السلم بين بنيه قد يكونان مسألة شائكة لكنها حتما ليست مستحيلة وهناك الكثير مما يمكن عمله لتحقيق هذا الهدف الغالي على قلوب الجميع. أولى المهمات أن نجعل اللبنانيين يدركون أن عمليات اعادة اعمار ما هدّمته الحرب يمكن انجازها دون التسبب بالمزيد من الاساءة إلى البيئة ولا بد من أن يكون هذا الأمر محسوما، ذلك أن لبنان بمحدودية حجمه لا يمكن أن تتحمل بيئته مزيدا من التدمير والاساءة. إن طبيعة البلد الساحرة الجمال، رغم صغر حجمها والعوامل التي تهددها، تشكل احدى مميزاته التراثية الكبرى ومصدر فخر اللبنانيين وثرائهم، والحقيقة أن لبنان مجردا من عبقرية ثروته البشرية وفي غياب حسن النية لدى جيرانه وما تمنحه إياه الاعتبارات الجيو-سياسية من ضمانات مجانية تصبح عناصر بقائه واستمراره مشكوكا فيها. هناك حقيقتان لا مفر منهما لتحقيق

التآلف بين اللبنانيين اليوم: الجغرافية والخوف، ولا خيار أمامنا سوى الاعتماد على روعة طبيعتنا الساحرة سبيلا للقضاء على الخوف. هنا أيضا علينا أن نبذل كل ما يعمل وهو كثير في سبيل وقف عملية تعرية مساحاتنا الخضراء واعادة الجمع بين المحرومين من الانتماء الكامل للوطن وبين ثروات وطنهم وذاكرته الجماعية. كذلك لا بد من بذل كل الجهود الممكنة لطمأنة الفئات الخائفة بأن ليس عليها أن توافق كليا على ما يطرحه «الآخرون» أو تكون راضية عنه كشرط للتعايش مع هؤلاء «الآخرين». إن بعضا من أكثر المدن في العالم حيوية وعمرانا استطاعت مجتمعاتها أن تتجاوز النزاعات التي تفرّق بين أجنحتها من دون التعرّض للحروب والقتال وهم على رغم ما يعبّرون عنه من الخلافات مع الآخرين بتعابير عنيفة أحيانا، يعتبرون أن تلك الخلافات ليست سوى واقع لا بد من قبوله والتعايش معه (Fischer 1982: 206). لقد عبّر Louis Wirth عن هذه الحقيقة بالذات عندما أعلن في دراسته الكلاسيكية «المدينية كطريقة حياة» أنّ «المجاورة بين الشخصيات المتباعدة وطرق العيش وأساليبه تؤدي إلى انتاج نظرة نسبية وحسّ بالتسامح حيال الخلافات مع الآخرين» (Wirth 1938: 155).

كذلك لا بد للبنانيين من الاطمئنان إلى أن ارتباطهم بأرضهم مفهوم وشرعيّ وسط الظروف القائمة كما لا بد أيضا من فهم حاجتهم إلى التنقل بين مشارق الأرض ومغاربها. ان ارتباطهم بالأرض، كما رأينا دائما، يثبّت حاجتهم إلى الملاذ والأمان والتضامن وككل الجماعات المتمسكة بأرضها يصبح «ترسيم» حدودهم وحماية مجتمعهم من منتهكيها والمعتدين عليها هاجسهم الدائم.

إن حاجتنا إلى الدهشة والفرح واستكشاف الجديد والاطلاع على أخبار العالم وتقويم مشاعر التعاطف التي نكنّها - وكلها تتعزز ويصار إلى اثرائها عبر التواصل مع الغرباء ومع الغير - هذه جميعا من الحاجات المهمة لبقائنا واستمرارنا. ألا نلاحظ فرح الاطفال العارم حين يجتمعون في ملعب بعيدا من روابطهم العائلية والمنزلية، أو مشاعر الاثارة التي يتمتع بها زوار احدى المدن أحرارا وسط ازدحام شوارعها؟ هذا الدور لعبه إلى حد كبير، ولو في زمن وظروف غير هذا الزمن وظروفه، المكاري القرويّ الذي ذكرناه، فهو أيضا كان ينتقل بعيدا عن قريته قاطعا كل الحواجز وكان يعود إلى قريته وبيته حاملا ليس فقط بعض البضائع والاطعمة وسواها وانما مليء الجعبة بثقافة زمانه وجديده بعد تواصل مع أناس جدد وأمكنة جديدة دون أن يعاني أية مشاعر من الكره للاخرين او الغرباء. كان يذهب بعيدا ولكنه كان دائما يعود، ونحن، اذا شئنا العودة إلى جذور طابعنا الوطني اللبناني المثالي، علينا إحياء تراث المكاري وإن بصيغة هذا العصر ووسائله وسبله. إن المكاري اللبناني، على رغم بعض العادات الشعبية المتطرفة التي ترافقه، يجسّد شيئا من الفضائل المثرية، فضائل «الرحّالة» وليس فضائل «الحاكم».

ادورد سعيد ينطلق من هذه المشهدية المحورية ليقيم نموذجين أصليين يوضح عبرهما عملية التفاعل بين كل من الهُويّة والسلطة والحرية في بيئة الأكاديميا. في الأكاديمية المثالية، يقول سعيد، «علينا اعتبار المعرفة جوهرا يستحق المخاطرة بهُويّتنا من أجله، ولا بد لنا من التفكير في الحرية الاكاديمية باعتبارها دعوة إلى التنازل عن هويتنا على أمل أن نوسّع مداركنا وفهمنا للهويات الأخرى وربما نعتنق أكثر من واحدة منها. يجب أن تكون الأكاديمية بالنسبة الينا مدى رحبا نسافر فيه ونرحل، لا نمتلك منه ولا بوصة واحدة ولكن أينما حللنا فيه نشعر أننا في وعائنا وفي رحاب بيتنا» (سعيد ١٩٩١، ١٨). أليست هذه هي المثل أو الهدايات التي علينا نحن أيضا أن نحتذيها في سعينا لاعادة بناء المدينة أو الامكنة والمؤسسات فيها بحيث نجعل منها مجالا أرحب لهذا النوع بالذات من السفر والترحال؟

> ان صورة الرحّالة او المسافر لا تقوم على السلطة أو القوة وانما على الحركة المتنقلة وعلى ارادة الرحيل إلى عوالم مختلفة واختبار تعابير مختلفة ومحاولة فهم ما وراء المظاهر الكاذبة والأقنعة والبيان الكلاميّ. على الرحالة أن يتنازل إلى حين عن روتينه التقليدي ليستطيع العيش وسط ايقاعات جديدة وشعائر لم يعرفها من قبل. والأهم من ذلك، وخلافا للحاكم الذي عليه أن يحرس مكانا واحدا ويدافع عن حدوده، فان الرحّالة يقفز فوق كل الحدود ويتجاوز كل المسافات ويتخلى دائما عن كل المواقع الثابتة (سعيد ١٩٩١، ١٨).

لعل في هذه الفكرة نهجا مثاليا يحسن اتّباعه بالذين يُعهد اليهم بالاصلاح التعليمي والتربوي وباعادة التأهيل ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، أي أن يخلقوا حالة يصحّ معها هذا التحوّل من وضع «الحاكم» إلى وضع «الرحّالة». عندما يطلب الينا أن نجد طريقة تحسّن من وضع «الغيتو» وصورته وتجعله مع كل المنغلقات المشابهة أمكنة أكثر احتراما انما نحاول بذلك أن نبقيها أكثر انفتاحا لتسهيل التحرك فيها روحة وايابا وقطعا للحواجز وتجاوزا للحدود والمسافات. وبكلام آخر لا بد من تصميمها بطريقة يستطيع معها الناس أن يستمروا في التحرك والانتقال عندما لا تعود الحاجة إلى الدعم الفئوي والملاذ أمرا أساسيا. ان كل محدودية مكانية على المدى الطويل هي نوع من الحرمان، والعكس صحيح اذ إن المدى الدينيّ المفتوح يصبح أكثر ملاءمة لاراحة الناس من صخب العيش وسط المدينة.

ان صورة اللبناني انسانا مربوطا بالارض متقوقعا في محيطه مجبرا على الدفاع عنه (أي المنغلقات العائلية والجوارية المكدسة بالناس) ضد «منتهكي» حرمته هذه الصورة تحتاج إلى تصحيح. واللبناني أيضا مخلوق يحب العراء والطبيعة (على الأقل هذا ما كانه إلى أن حل الرعب في اماكنه العامة)، وبامكان التخطيط أن يفعل الكثير لاعادة الحياة والوجه الفرح لهذه الامكنة العامة المفتوحة. حياة الشارع مثال الاثارة والتيقظ لان الانسان يترك لنفسه أن تسير في الشارع على هواها ويتنازل عن تحفظاته التقليدية حيال الآخرين. وكما يعبّر

Richard Sennett بأن «الانسان حين يذهب مع نفسه إلى حدها الأقصى يأخذ برؤية ما في الخارج والتحدث عنه والتفكير فيه ... فهو متى التفت إلى الخارج يثيره الناس الغرباء ويوقظون مشاعره كما يثيرهم هو ويوقظ مشاعرهم». يصبح التعاطف في هذه الحالة «اهتماما وتيقظا متبادلين فيما يفقد المرء قدرته على تحديد ذاته». كذلك ففي هذه الحالات تتأكد «الاختلافات» بين الناس دون أن تستمر «اللامبالاة» حيال الآخرين (Sennett 1990، ١٤٩).

مجالات ترميم التمدنية

يبدو اللبنانيون اليوم، ولأسباب لا تعصى على الفهم، ميالين إلى العودة إلى قبليتهم الفئوية والجغرافية وليس في هذا الامر غرابة كما رأينا. ففي أوقات الكوارث تميل الجماعات إلى العودة إلى جذورها العائلية وبيئتها ومجتمعها طلبا للامان والملجأ حتى اذا كانت في الازمنة العادية غير ذلك. وعلى رغم المنحى المرضيّ الذي تعكسه هذه المظاهر التضامنية الجغرافية يجب ألا تبقى معتبرة مصدرا لمشاعر البارانويا والعدائية، ذلك أنها متى جُرّدت من التعصب والميول المتطرفة أمكن توسيع مداها واغناؤها بحيث تتسع للمزيد من الهويات التعددية والعلمانية. توماس فريدمان يطلع علينا بالفكرة ذاتها، وان بتعبير نابض وأكثر حيوية، عندما يحضّنا على تجنب التطرف في التمسك بأصولنا والجذور، فعلى ما لهذه الولاءات القبلية من الأهمية فان «الذهاب بها إلى حدود التطرف قد ينتهي بنا إلى نحت هويات وروابط مجتمعية نبنيها على أساس استبعاد الآخرين والانعزال عنهم» (فريدمان ٢٠٠٠ : ٣٢). لكننا لا نزال أمام بارقة من الأمل، في ضوء هذا الصمود للمجتمع المتنوع دينيا وطائفيا، في أن تتجنب البلاد الانزلاق إلى منطق الانغلاق البربري واللاتسامح حيال الشخص «الآخر» والرأي «الآخر» مهما كانا مختلفين.

حتى في أثناء المعارك واشتداد القتال الضاري حين كانت المعابر بين شطري بيروت اما مقفلة أو تحفّها الاخطار من كل جانب لم يتورع الناس عن التنقل بين شرق المدينة وغربها، وهكذا اندثرت الخلافات بين الجهتين عندما «تغلّب عليها بعنادهم أولئك المشمئزون من الاوضاع» بحسب تعبير جين مقدسي، «والذين كانوا يجتازون خطوط التماس يوما بعد يوم بالآلاف، بعضهم إلى اعمالهم والبعض الآخر لزيارة الاقرباء والاصدقاء والعديد منهم لمجرد تسجيل موقف رافض لواقع الحال» (مقدسي ١٩٩٠ : ٧٧، جملة التشديد مضافة). هناك مؤشر أكثر دلالة على مقاومة الخضوع لضغوط التقسيم يتمثل بالفارق الكبير في أسعار العقارات التي لا تزال في المناطق المختلطة دينيا، بصرف النظر عن تميزها من حيث الموقع والجوار، اعلى منها في المناطق ذات اللون الديني أو الطائفي الواحد ولا يقل عن ذلك دلالة حجم الحركة الاعمارية والنشاط الاقتصادي عموما. هذه «اليد الخفية» لحركة السوق

الاقتصادية يبدو أنها ترسل إلى اللبنانيين رسالة تنبؤية ذات مغزى واضح وهي أن تعددية الثقافة السياسية وتنوّعها هما أكثر مردودا على الصعيد الاقتصادي.

الخبرة التي مرّ بها لبنان ليست فريدة على هذا الصعيد رغم ما اتسمت به من عوامل الغدر والحيرة، ففي سياق البحث عن أفضل الأوضاع التي تعزز ما يسميه Michael Walzer «الحياة الحلوة»، (وبعد مراجعة الايديولوجيات الاشتراكية والرأسمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين) ينتهي إلى استنتاج مشابه. لكي «نعيش حياة جيدة» يقول Walzer، «يعني أن نعمل بمشاركة الآخرين من النساء والرجال في احياء ذكرى التراث الوطني وتعزيزه وتمريره إلى الاجيال المقبلة» وأن هذه «الحياة الحلوة» لا يمكن تحقيقها الا في المجتمع المدني. «إن نطاق التشرذم والنضال، ولكن نطاق التضامن الملموس والاصيل أيضا، حيث نطبّق ما أشار به E.M. Foster - المهم الوصال والوصال وحده - يصبح في عهدة رجال المجتمع ونسائه» (Walzer 1991، ٢٩٨).

ويتابع Walzer مؤكدا:

> المشهد هنا يرينا أناسا يتواصلون ويتحاورون بعضهم مع البعض الآخر، ويشكلون أو يعيدون تشكيل الجماعات من كل نوع ولون ليس من أجل ايّ نوع معيّن من التشكيلات الاجتماعية - كالعائلة او القبيلة أو الأمة او الدين او الفئة او الأخوية او الحزب او الحركة الايديولوجية - وانما فقط من أجل التواصل الاجتماعي نفسه. ذلك أننا بطبيعتنا اجتماعيون قبل أن نكون كائنات سياسية أو اقتصادية ... الذي لا تقبل صحته الشك هو أن نوعية نشاطنا السياسيّ والاقتصاديّ ونوعية ثقافتنا الوطنية مرتبطة بشكل وثيق بمدى متانة تضامننا وحيوية هذا التضامن. ان المجتمع المدني هو تنظيم يضم مجموعة تنظيمات: الكل مشمول بالرعاية ولا أحد له الافضلية. (Walzer 1991: 298).

هناك آخرون من أصحاب الحكمة (مثل Dahrendorf 1990، Konrad 1984، Havel 1984) رفعوا الصوت داعين إلى اصلاح المجتمع المدني وترميمه، وقد أجمع هؤلاء الثلاثة على تذكيرنا بأن مهمة إعادة الاعمار تتطلب ما هو أكثر من الاصلاح السياسيّ والتأهيل المادي والانماء الاقتصادي، ذلك أن الأشد إلحاحا وصعوبة هو الحاجة إلى إعادة صوغ الولاءات وهي عملية بطبيعتها شديدة الدقة والحساسية وتحتاج نفسا طويلا. Dahrendorf هو، من بين هؤلاء الثلاثة، الاكثر تأكيدا وحسما: «نستطيع أن ننشئ مؤسسات سياسية وأن نصوغ دستورا وقوانين انتخابية في فترة لا تتجاوز الأشهر الستة، وقد نتمكن من خلق اقتصاد شبه سليم وقابل للحياة خلال ست سنوات، لكن من المرجّح أن ستين سنة قد لا تكفي لخلق مجتمع مدني ذلك أن مؤسسات الحكم الذاتي هي من أصعب ما يمكن بناؤه (Dahrendorf 1990: 42). الثلاثة جميعا، وبكلمات تكاد تكون مطابقة تماما، يلفتون انتباهنا محذّرين إلى أن اعادة انتاج الولاء والتمدنية والكفاءة السياسية والثقة بالسلطة الحاكمة لا يمكن أن تأتي

على يد الدولة وحدها وأن كل جهد تبذله الدولة بمفردها لبلوغ هذه الاهداف - وهو ضرب من التوتاليتارية - محكوم بالفشل.

أود أن استودع القارئ بثلاث أفكار لعل فيها ما يفيد الآن، وقد باتت استعادة لبنان حريته واستقلاله الذاتي وشيكة الانجاز (والحقيقة أن هذه الاستعادة تعتبر من المعالم التي تبشر بالنظام الجديد)، لا بد من أن نتذكر - كي لا تصيبنا الخيبة من جديد - أنّ بين المدن والمدنيات والمواطنية جامعا مشتركا هو جذرها الألسنيّ والتاريخي. حيثما تكن المجتمعات والمدن والأمم - عظيمة كانت أو أقل عظمة - غير مضيافة حيال تعددية المجتمعات والاصوات وتفاعل الآراء ووجهات النظر، يكن المجتمع المدني معرضا للمعاناة. ثانيا، ان خلق هذا النوع من ثقافة التسامح السياسيّ يتطلب، في جملة ما يتطلب، أن يغيّر كل لبناني اليوم مفهومه حيال «الآخر»، فوحده هذا التغيير يفتح أمامنا المجال رحبا لتحويل جغرافية الخوف إلى عيش مشترك أصيل وصادق ولكن يتوخى الحذر. ثالثا، مهما بدا التضامن الفئوي أحيانا مرضيا في شكله ومضمونه يجب ألا نستمر في اعتباره مصدرا للبارانويا والعدائية، ذلك أن بالامكان توسيع مداه وإغناءَه بحيث يضم هويات علمانية ومدنية أخرى. كذلك فان التضامن الفئوي، متى برئ من نزعة التعصّب وعدم التسامح يمكن أن نجعله منطلقا لأشكال من المشاركة أكثر توازنا وحكمة وقاعدة لصوغ هويات ثقافية جديدة. هنا، تحديدا، يكمن الأمل الكبير وربما الوحيد باعادة تركيب لبنان التعددي تركيبا متميزا بل مثاليا.

لسنا هنا في صدد محاكاة الأحلام الخيالية، فكما إن العداوات صار تركيبها على أيدي المجتمع فيما تولّت العوامل الثقافية تقديسها، كذلك أيضا يمكن استئصالها من ذاكرتنا. ليس مستحيلا، بل ولا صعبا، أن يعاد تكوين الولاءات المجتمعية. فالجماعات، متى تسنت لها قيادات حكيمة واعية ورؤيوية، وعبر قطاع تطوعي أعيد إحياؤه وتفعيله، يمكن على الأقل أن تعيد النظر في مفاهيمها الاجتماعية بحيث ترى في خلافات الرأي مظاهر من التنوع والثراء الثقافيين وتكفّ عن أن ترى فيها مظاهر من فقدان الثقة والخوف والانغلاق.

هوامش

١ . الحروب بالوكالة والضحايا البديلة

١ . هذه التعابير وسواها هي عناوين كتب أو مقالات صدرت حول لبنان. راجع مثلا، بركات ١٩٩٧، بايندر ١٩٩٦، غوردن ١٩٨٠، هدسن ١٩٦٨، ميو ١٩٦٥، شلز ١٩٦٦.

٢ . كتابات مَن كان يطلق عليهم «الآباء المؤسسون» للجمهورية اللبنانية وبعض الشوفينيين من فلاسفتهم زاخرة بهذه التعابير المثالية. راجع، مثلا، الحاج ١٩٦١، شيحا ١٩٦٦، حبشي ١٩٦٠، مالك ١٩٧٤. الرئيس أمين الجميل، خلال ولايته الصاخبة (١٩٨٢ - ١٩٨٨) كرر مرارا اثارة فكرة العنفوان، الصفة التي تنطوي على الاعتزاز والشجاعة والكفاءة والفروسية، وفي رأيه أن العنفوان هو الذي يفسّر قدرة اللبنانيين على التكيف والصمود ومقاومة الصعاب والتهديد الذي تعرضت له سيادتهم الوطنية. كذلك فان العنفوان هو الذي سيكون سندهم في اعادة بناء مؤسسات لبنان بعد أن فككتها الحرب.

٣ . للاطلاع بشكل مفصل على سياسة لبنان الخارجية بما أحاطها من المشكلات والوَهَن وما أضافته من الحدة على الجدلية الداخلية/ الخارجية راجع، من بين آخرين، عازار ١٩٨٤، بحيري ١٩٨٩، جرجس ١٩٩٤، ١٩٩٧، حتي ١٩٨٩، سالم ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ستوكي ١٩٧٩.

٤ . الرأي العام في لبنان لم يكن راضيا كثيرا عن هذه المقارنة، وقد اغتاظ القادة الروحيون بشكل خاص من أن ينظر البعض إلى لبنان كأنه نموذج التطهير العرقيّ والمواجهات الدموية التي رافقت تفكيك الاتحاد السوفيتي (راجع النهار، ٢٦ نيسان ١٩٩٤).

٥ . للاطلاع على نموذج من هذه الآراء وسواها من ذات الصلة راجع: فرسون ونغارتر ١٩٨١: ٩٣ - ١٠٦، فسك ١٩٩٠، غلمور ١٩٨٣: ٨٦ - ٩٦، هدسن ١٩٧٨: ٢٦١ - ٢٧٨، بتران ١٩٨٧: ١٤٢ - ٨٤، راندال ١٩٨٤: ٦١ - ١٠٨، سيريّه ١٩٦٧: ٧٣ - ٨٩.

٦ . راجع بيبليوغرافيا المراجع والمصادر المتكاملة والمزوّدة بالحواشي لنواف سلام (١٩٧٩).

٧ . كتاب Irene Gendzier الصادر حديثا (١٩٩٧)، ومقالاتها في الاعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ذات فائدة تنويرية كبيرة.

٢ . اشتداد الولاءات الفئوية

١ . شهدنا مؤخرا كتابات غزيرة تستكشف الابعاد المختلفة لعولمة العنف الاثني والفئوي. القارئ المعني

يمكنه مراجعة: باربر ١٩٩٦، بريجنسكي ١٩٩٣، Esman and Rabinovich 1988، Geyer 1985، هنف ١٩٩٥، Ignatieff 1994، كاكار ١٩٩٦، كيلي ١٩٩٤، موينهان ١٩٩٣، Wriston 1992.

٢. للاطلاع على مقطع نموذجي من هذا الأدب راجع Almond and Coleman1960، Almond and Powell 1966، Apter 1965، Eisenstadt 1966، Lerner 1962، Pye 1966، Shils 1965.

٣. يمكن استخراج الادلة الدامغة والمقنعة دعما لهذه الاراء من عدد كبير من الدراسات. راجع، من بين آخرين: Chevallier 1971، حريق ١٩٦٨، خلف ١٩٧٩، Picard 1966، صليبي ١٩٦٥.

٣. الانجراف نحو اللاتمدن

١. محاولة اغتيال شلومو آرغوف، السفير الاسرائيلي، كانت من تدبير ابو نضال أحد أكبر خصوم منظمة التحرير الفلسطينية.

٢. للمزيد من الوثائق والتوثيق راجع ونسلو ١٩٩٦.

٣. لتحليل متعمق حول هذا التراث من العنف وما حمله من دلالات حول الهوية القتالية والنضال الفئوي في الزمن الحاضر، راجع Regina Schwartz 1997.

٥. نزاع العام ١٩٥٨: الثورة والثورة المضادة

١. الحرب، بالمناسبة، قد تندرج تحت خليط من العناوين واللافتات بحيث تعكس مجموعة من المفاهيم التي تمثل نظرة المشاركين فيها والذين يراقبونها. من تلك العناوين: التمرد، العصيان المسلّح، التحريض على الفتنة، المقاومة المسلحة، الاضطرابات، الغليان. وهناك أيضا تعابير أكثر اثارة مثل «ثورة الباشوات» و«جنون منتصف الصيف».

٢. أزمة العام ١٩٥٨ استدعت، منذ بداياتها، الكثير من الكتابات وقد تصدى لها كتّاب وباحثون لبنانيون وأجانب. بالاضافة إلى المراجع المدرجة هنا قد يرغب القارئ مراجعة بيبليوغرافيا نواف سلام (١٩٧٩) للمراجع والمصادر المتعلقة بمختلف أبعاد الازمة، وهي بيبليوغرافيا متكاملة ومزوّدة بالحواشي. دور الولايات المتحدة وتدخلها، اللذان ذكرا عبورا في هذا البحث، كانا ايضا محورا للعديد من الكتابات والابحاث خصوصا أن الوثائق التي أفرج عنها من التصنيف السرّي عادت تثير الاهتمام بالنظر في مفاهيم الولايات المتحدة وسياستها. راجع، بشكل خاص، كتاب Irene Gendzier ومقالاتها الصادرة حديثا (١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ و ١٩٩٧).

٣. هذه الامثلة وردت في كرونولوجيا الـ Middle East Journal (الاعداد ١١-١٢-١٣) و-Middle East Affairs (الاعداد ٨ - ٩ - ١٠). من يرغب من القراء يمكنه مراجعة تقرير هيئة الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان UNOGIL (نيويورك، وثيقة مجلس الأمن الدولي S/4040 1958 الملحق C) وخطابات الدكتور شارل مالك والسيد لطفي أمام مجلس الأمن وما جاء من ردود عليها (٦ و ١٠ حزيران ١٩٥٨) في كتاب قبين (Qubain، ١٩٦١: ١٨١ - ٢٢٤).

٤. المرجع نفسه.

٥. كانت جمعية المقاصد منذ تأسيسها في العام ١٨٧٨ في طليعة الجمعيات الخيرية الاسلامية السنية ذات النشاط الواسع والمؤثر على الصعد الثقافية والتعليمية وفي مجال العناية الاجتماعية. وقد أدارت عائلة سلام، وعلى الأخص منها (الرئيس الأسبق للحكومة) صائب، الجمعية بمهارة وحنكة بغية توسيع قاعدته الشعبية.

٦. للاطلاع على نصوص وخطب الدكتور شارل مالك والسيد عمر لطفي وممثل الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة وسواها من الوثائق الموضحة، راجع قبين ١٩٦١: ١٨١- ٢٣٥،

أغواني ١٩٦٣ : ٣٣٥-٣٤٠.
٧ . كان المالكي من قياديي حزب البعث ومساعد رئيس أركان الجيش السوري. لشرح واف عن «قضية المالكي» راجع .Seale 1965: 238 - 246
٨ . اغتيل مغبغب على مقربة من المقر الرئاسي الصيفي في بيت الدين في ٢٧ تموز ١٩٥٩ .

٦ . لبنان في عصره الذهبيّ / أو المذهَّب

١ . كثيرة هي الأمثلة على كتابات من هذا النوع ولعلّ القارئ يرغب في مراجعة هذا البعض منها: عجمي ١٩٨٨، بركات ١٩٧٧، Kliot 1987، Mackey 1989، عوده ١٩٨٥، Rabinovich 1985، Randal 1984، Rouleau 1975، Shmesh 1986.
٢ . للاطلاع على تقويم دقيق لهذه النظرة والداعين اليها راجع نبيه فارس ١٩٦٠ .
٣ . من بين الشروط التي يفترض البروفسور عيساوي توفرها عوامل كالمساحة الجغرافية وحجم السكان، دخل عال على مستوى الفرد، توزيع متساو للثروة، انخراط نسبة عالية من السكان في حقلي الصناعة والخدمات، درجة عالية من الانسجام على الصُعُد الوطنية واللغوية والدينية، انتشار التعليم على نطاق واسع وقدرة كبيرة على القيام بالعمل التطوعي التعاوني (راجع عيساوي ١٩٦٤ : ٢٧٩).
٤ . «الفينيقيون الجدد» تسمية أطلقتها على نفسها جماعة من ذوي الفكر الليبرالي معظم افرادها من البورجوازية المسيحية وكانت لهم اليد الطولى في صوغ مستقبل لبنان الاقتصادي والسياسي منذ ما بعد الاستقلال. الايديولوجيّ الطليعيّ والأبرز من بينهم كان دون شك ميشال شيحا (ابن حمي الرئيس الخوري) الذي برز مفكرا وطنيا شكّل بالنسبة إلى النظام محرّكا للافكار ومنبرا اختباريا وضميرا أخلاقيا في الآن عينه. من النافذين في المجموعة أيضا غابريال منسّى وهنري فرعون وألفرد كتانة وفيليب تقلا (لمزيد من التفاصيل راجع Gates 1998: 82 - 89).
٥ . حلقة المستشارين الذين أحاطوا بفؤاد شهاب كانت مجموعة من العسكريين والمدنيين الأكثر تنوعا، مهنيين وتكنوقراط من اللبنانيين والفرنسيين: Louis-Joseph Lebret (كاهن يسوعي)، Jean Lay (مهندس عسكري)، الياس سركيس، جورج حيمري، ملتزمين الفكر الليبرالي الديمقراطي وإن على درجة من الاعتدال (راجع ونسلو ١٩٩٦ : ١٣٧).
٦ . لشرح منهجي جيد التوثيق لبعض هذه الاساءات راجع بعلبكي ١٩٧٣، الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٧٣، نصر ١٩٧٨ .
٧ . في أوسع مسح صناعيّ أجري في العام ١٩٧٤ وشمل المؤسسات الصناعية في شرق بيروت تبيّن أن ٢٨ في المائة من ذوي الدخل لم يحتفظوا بأعمالهم سوى أقل من سنة، فيما حافظت نسبة مماثلة على عملها في المؤسسة ذاتها طوال أكثر من خمس سنوات اما نسبة الاربعة والاربعين في المائة الباقية فحافظت على عملها ما بين سنة واحدة وخمس سنوات (نصر ١٩٧٨ : ١١).
٨ . أورد هنا اسماء عدد ضئيل منهم عبورا: أسد رستم، قسطنطين زريق، زين زين، نبيه فارس في التاريخ، جبرائيل جبور، انيس فريحه وكمال اليازجي في اللغة العربية، شارل مالك في الفلسفة، سعيد حماده وحسني صواف في ادارة الاعمال، ألبرت بدر وجورج حكيم في الاقتصاد، حبيب كوراني، جورج شهلا وجبرائيل كاتول في التعليم، نقولا شاهين في الفيزياء، عزيز عبد الكريم وأديب سركيس في الكيمياء، فيليب أشقر وهنري بدير وديكران بربريان وهرانت شغلاسيان وجورج فواز وسامي حداد وأمين خيرالله ومصطفى خالدي ونعمه نخو وفيليب صهيون وهوسب ينّي كومشيان في الطب، وشارل أبو شعر وأمين حداد في الصيدلة.
٩ . لا بد للقارئ المهتم من أن يراجع دراسة سهى تميم القيّمة «ببليوغرافيا المنشورات الاكاديمية لجامعة بيروت الاميركية ١٨٦٦ - ١٩٦٦ (بيروت ١٩٦٧).
١٠ . فيما يلي قائمة جزئية لمجرد الاشارة إلى العدد الوفير من الاكاديميين الناشطين في مجال الدراسة والبحث. أخذنا الاسماء من منشورات مثل Travaux et Jours وMélange وAnnales وProche-Orient حيث

كانت تنشر مقالاتهم: سليم عبو، طانيوس أبو رجيلي، روبير أبو راشد، عمر عضاضة، ميشال عقل، ريشار ألوش، جان باز، منير شمعون، رينه شاموسي، وضاح شرارة، عبد الله داغر، فريد جبر، انطوان فاخوري، جوزف مايلا، انطوان موراني، أنطوان مسرة، ألبرت نادر، بيار نصر الله، موسى برنس، نجيب صدقة، ايلي صفا، صبحي الصالح، بهيج طبارة، محسن سليم، بول طنوس، جوزف زعرور، عفيف زيناتي.

١١. ما من قائمة يمكن أن تكون متكاملة لكن الاسماء التالية تشير إلى وفرة عدد هذه المجموعة: عباس، عفيفي، علمي، علي، عصفور، عطالله، عوض، عزام، برامكي، بولس، بطرس، دباغ، دجاني، درّ، فخري، فانوس، فرح، فليحان، هلسه، حنانيا، حنا، حجاب، حسيني، انغليسي، جوزي، كاتول، قعوار، خالدي، خميس، قربان، ملك، موافي، نجم، نصر، رزق، سلطي، صايغ، شبر، سكسك، سويدان، طرزي، طوقان، عمر، يعقوب، يشرطي، زحلان، زايد، زيادة، زوياح.

١٢. لمزيد من التفاصيل يمكن القارئ مراجعة: Huizinga (1949)، Illich (1980)، و .Peattie (1998)

١٣. أستعير هذا التعبير من Miriam Cooke (1988: 15) التي كانت تستكشف خلفية نواة من الكاتبات اللبنانيات ونتاجهن الأدبيّ حين عنونت فصلها الأول «رقصة الموت». بالمناسبة، هكذا فعل أيضا ثيودور هنف عندما كان يسجل مراحل الحرب والجولات القتالية.

٧. لبنان، مرتعا وساحة حرب: نحو النزاع المدني

١. بالاضافة إلى جبران، نعيمة، والريحاني ضمت هذه الكوكبة من أهل الفكر والأدب: مارون عبود، أمين نخلة، ايليا ابو ماضي، الياس أبو شبكة، فوزي معلوف، سعيد عقل، شارل مالك، فؤاد افرام البستاني، وسواهم. للاطلاع على شرح موسع لاسهامات هؤلاء الكبار - الذين تأثر بعضهم بجبران و «شعراء المهجر» - الذين انعطفوا عن التراث النيوكلاسيكي للشعر العربيّ وشكلوا جزءا من حركة «الأدب اللبناني الرومنطيقي»، راجع العيد (١٩٧٩).

٢. أشهر هؤلاء، على الأقل قياسا بانتشار نتاجهم والتقدير العالي لدى جمهرة المتذوقين لهذا النتاج هم: الياس أبو شبكة، الأخطل الصغير، عمر فاخوري، ايليا أبو ماضي، خليل تقي الدين، أمين نخلة.

٣. هذه الحلقة توسعت بشكل ملموس، لكنها بقيت متمحورة حول أركانها: يوسف الخال، أدونيس (علي أحمد سعيد)، أنسي الحاج، فؤاد رفقا، شوقي أبو شقرا، خليل حاوي، طلال حيدر، عصام محفوظ، جبرا ابرهيم جبرا، إيتل عدنان وناديا تويني.

٤. اشارة إلى «حكومة الشباب».

٥. الكتابات التي تناولت النزاع العربي-الاسرائيلي وتأثيره في زعزعة الاستقرار والتي عرضت تورط اسرائيل في حروب لبنان وفيرة وغزيرة. فيما يلي نورد ما هو مفيد بالنسبة إلى بحثنا هذا: Bulloch 1977، ١٩٨٣، Evron 1987، Gammer 1984، Goria 1985، Haley و Snider 1979، Harkabi 1977، Herzog 1975، Hirst 1977، خالدي ١٩٧٨، Picard 1995، Rabinovich 1984، Schiff 1974، Schiff و Ya'ari 1984، Terrill 1987، Yaniv 1987.

٦. لا حاجة لايراد عرض آخر لنمط التصعيد الذي كانت تشهده هذه المواجهات، ويمكن العودة إلى أيّ من هذه المراجع: Cobban 1985: 101 - 121، Fiches du Monde Arabe (بيروت ولارنكا)، Goria 1985: 88-172، Petran 1987، صليبي ١٩٧٦، Winslow 1996: 131 - 161.

٧. النص الكامل لاتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت يمكن مراجعته في كتاب شمعون ١٩٦٣: ١٧٥ - ٨٤.

٨. بشير الجميل، ابن رئيس حزب الكتائب، لم يكن آنذاك قد تجاوز العشرين، وكالعديد من أبناء شلّته ورفاقه لم يكن يميل كثيرا إلى السياسة بل كان لا يكترث لها كثيرا وينصرف إلى ممارسة الرياضة. هذا الحدث كان نقطة تحوّل حملته على الانخراط في العمل السياسي.

١٠ . امكانات التطوّر المدني

١ . لقد نشط عدد من المهندسين المدنيين والمعماريين من الطليعيين في مجال اختصاصهم ، خصوصا الذين منهم ساهموا في النهضة الاعمارية قبل الحرب (عاصم سلام ، هنري اده ، بيار خوري ، جاد تابت) في القيام بحملات لكشف مكامن الضعف والعيوب التي تشوب مشروع سوليدير والمشاريع والخطط الملحقة به ، وقد انضم مؤخرا إلى هؤلاء الطليعيين عدد كبير من المعماريين والمدنيين الشباب الذين درسوا وتدربوا في الغرب ورفعوا الصوت بمبادرة منهم أو من خلال جمعية حماية البيوت والمواقع الأثرية ومن خلال نقابة المهندسين والمعماريين مسجلين احتجاجهم الصارخ على تلك العيوب والنواقص ومقدمين اقتراحات بديلة ، ومن بين هؤلاء نذكر هاشم سركيس ، حبيب دبس ، جو نصر ، مهى يحيى ، جمانة غندور عطالله وأسامة قباني .

٢ . لمزيد من الشرح حول «مواقع المقاومة» المحلية لمثل هذه التهديدات للبيئة راجع .Dirlik (1996)

٣ . صدر في العام ١٩٩٧ كتاب حرّرته Nan Ellin يتضمن العديد من الدلائل الاختبارية والنظرية والحالات المدروسة تثبّت كلها وجود علاقة تفاعلية بين العمَارة والتصميم المدني والخوف .

٤ . لمزيد من الشرح راجع D. Genberg فيَ دراسة غير منشورة صادرة عن «مركز الدراسات السلوكية» في الجامعة الأميركية في بيروت بعنوان : The Mutagenic Maquette of Beirut: A Real-Estate Company's Claim to a City.

٥ . بالمناسبة ، «اليسار» هو اسم احدى الملكات الفينيقيات التي هربت من صور لتؤسس مدينة قرطاج على الشاطئ الافريقي ، وقد اقترح رئيس الحكومة رفيق الحريري ، وهو مسلم سني من صيدا ، هذا الاسم تيمنا بهذه الاسطورة . نبيه برّي وقادة حزب الله وسواهم من وجهاء الشيعة رحبوا وتبنوا التسمية تأكيدا للسيطرة الشيعية على الضاحية الجنوبية .

المصادر العربية

الأسود، ابرهيم: ١٩٢٥. **تنوير الاذهان في تاريخ لبنان**، بيروت، مطابع مار جرجس.

تويني، غسان: ١٩٥٨. **الأيام العصيبة**. بيروت.

١٩٩٥. **سر المهنة... وأسرار أخرى**، بيروت، دار النهار.

جنبلاط، كمال: ١٩٥٩. **حقيقة الثورة اللبنانية**، بيروت، دار النشر العربية.

١٩٦٠: **في مجرى السياسة اللبنانية**، بيروت، دار الطليعة.

الحاج، كمال يوسف: ١٩٦١. **الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني**، بيروت، مطبعة الرهبانية اللبنانية.

حبشي، رينه: ١٩٦٠: **حضارتنا على المفترق**. بيروت، الندوة اللبنانية.

الحتوني، منصور: ١٨٨٤. **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**. بيروت. ب.ت.

الحسيني، حسين: ١٩٩٤. ما يطبق لا هو اتفاق الطائف ولا هو الدستور، **النهار**، ٧/ ١١.

الحلبي، انطون: ١٩٢٧. **حروب ابرهيم باشا المصري في سوريا والاناضول**. جزءان، اسد رستم وبولس قرعلي، هليوبوليس: المطبعة السورية.

خاطر، لحد: ١٩٦٧، **عهد المتصرفين في لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية.

الخالدي، عنبرة سلام: ١٩٧٨. **جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين**. بيروت، دار النهار.

الخوري، بشارة: ١٩٦٠. **حقائق لبنانية**، ٣ أجزاء، حريصا، لبنان.

قرطاس، وداد: ١٩٨٣. **ذكريات**. بيروت.

الرياشي اسكندر: ١٩٥٣. **قبل وبعد**. بيروت، مطابع العرفان.

سعد، معروف: ١٩٥٩، **عندما قاومنا**. بيروت، دار العلم للملايين.

سعيد، خالدة: ١٩٩٨. **الحركة المسرحية في لبنان، ١٩٦٠ - ١٩٧٥**، عاريا، المطبعة الكاثوليكية.

سمنسكايا، ا. م. : ١٩٧٢ . **الحركات الفلاحية في لبنان**، بيروت، دار الفارابي .
الشدياق، طنوس: ١٩٧٠ . **اخبار الاعيان في جبل لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية .
شهاب، الامير حيدر: ١٩٣٣ . **لبنان في عهد الامراء الشهابيين**، اسد رستم وفؤاد افرام البستاني، بيروت، المطبعة الكاثوليكية .
شويري، جوزف: ١٩٧٣ ، **الحزب القومي الاجتماعي**، بيروت، دار ابن خلدون .
الصلح، سامي: ١٩٦٠ . **مذكرات**. بيروت، ب ت .
الصلح، منح: ١٩٨٤ . كيان معلق بين ثقافتين سياسيتين، بيروت، **السفير**، ١٤/ ٥ .
ضو، اسطفان: ١٩١١ . **حديقة الجنان في تاريخ لبنان**، البترون، منشورات الجامعة .
عطالله، طوني جورج: ١٩٩٧ . المجنسون في لبنان ما بعد الحرب: حقائق وأرقام، **الابحاث** ٤٥ : ٩٧-١١١ .
العيد، يمنى: ١٩٧٩ . **الدلالة الاجتماعية لحركات الادب الرومنطيقية في لبنان**.
قرطاس، وداد: ١٩٨٣ . **ذكريات**. بيروت .
كرامي، نادية ونواف: ١٩٥٩ . **واقع الثورة اللبنانية**. بيروت. ب ن .
مالك، شارل: ١٩٧٤ . **لبنان في ذاته**، بيروت، مؤسسة بدران .
المقدسي، جرجس الخوري: ١٩٢١ . **اعظم حرب في التاريخ**، بيروت .
منصور، البير: ١٩٩٣ . **الانقلاب على الطائف**. دار الجديد .
يزبك، يوسف (ناشر): ١٩٥٥ . **اوراق لبنانية**، ٣ أجزاء. بيروت، ب ت .

المصادر الأجنبية

Abou, Selim. 1980. "The Myth and Reality of Migration." *Cultures* Vol. 7, No. 2

Abraham, A. J. 1981. *Lebanon at Mid-Century: Maronite-Druze Relations in Lebanon, 1840-60.* Washington: University Press of America.

Abdul-Husen, Latif. 1998. *The Lebanese Conflict.* (Boulder: Lynne Rienner Publishers).

Adorno, Theodor. 1973. *Philosophy of Modern Music* (N.Y.: Seabury Press).

Agwani, M.S. 1963. "The Lebanese Crisis of 1958 in Retrospect." *International Studies.* Vol. IV, No. 4. (April): 329-348.

__________. 1965. *The Lebanese Crisis*, 1985. (N.Y.: Asia Publishing House).

Ajami, Fouad. 1986. *The Vanished Imam: Musa Al Sadr and The Shia of Lebanon* (Iltaca, N.Y.: Cornell University Press).

__________. 1998. *Dream Palaces of the Arabs* (New York: Pantheon Books).

Akarli, Engin. 1993. *The Long Peace, 1861-1920.* (Berkeley: University of California Press).

Albrow, Martin. 1977. "Travelling Beyond Local Cultures." In John Eade (ed). *Living the Global* City (London/N.Y.: Routledge): 37-55.

Alcalay, Ammiel. 1993. *After Jews and Arabs: Remaking Levantine Culture* (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Alin, Erik G. 1994. *The United States and the 1958 Lebanon Crisis* (N.Y. & London: University Press of America).

Almond, G. & J.S. Coleman (eds.) 1960. *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J: Princeton University Press).

Almond, G. & G.B. Powell (eds). 1966. *Comparative Politics: A Development Approach* (Boston: Little, Brown).

Antonius, George. 1938. *The Arab Awakening* (London: Hamilton).

Aowad, Ibrahim. 1933. *Le Droit Privé des Maronites au temps des Emirs Chihab* (Paris: Librarie Orientaliste).

Apter, D.E. 1965. *The Politics of Modernization* (Chicago: University of Chicago Press).

Arendt, Hannah. 1958. *The Human Condition* (Garden City, N.Y.: Doubleday Archon Books).

Atiyah, Najla. 1973. *The Attitude of The Sunnis Toward The State of Lebanon* (London: Unpublished Ph. D. Dissertation).

Avi-Ran, Reuven. 1991. *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975* (Boulder: Westview Press).

Awad, Fuad. 1991. "Economics of Coincidence and Disaster in Lebanon." *The Beirut Review*, Fall, No. 2: 82-95.

Awwad, Tawfik Yusuf. 1976. *Death in Beirut* (London: Heinemann).

Azar, Edward. 1984. *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality* (N.Y: Praeger)

Baalbaki, A. 1973. "*Situation de l'agriculture libanaise et limites de l'intervention de l'Etat sur son développement.*" (Unpublished Ph. D University of.Paris)

Badre, Albert. 1972. "The Economic Development of Lebanon." In C.A. Cooper& S.S. Alexander (eds). *Economic Development & Population growth in the Middle East* (N.Y.: Elsevier).

Baer, Gabriel. 1982. *Fellah and Townsmen in the Middle East* (London: Frank Cass).

Barakat, Halim 1977. *Lebanon in Strife: Student Preludes to Civil War.* Austin: University of Texas Press.

Barber, Benjamine. 1996. *Jihad vs. McWorld* (N.Y.: Ballantine Books).

Bertrand, J.P., Boudjikanian, A. & Picadov, W. 1979. "*L'industrie libanaise et les marchés arabes du Golfe*". (Beirut: CERMOC).

__________. 1978. "*Etat el Perspectives de l'industrie au Liban.*" (Beirut: CERMOC).

Binder, Leonard. 1966. "Political Change in Lebanon." In Leonard Binder (ed). *Politics in Lebanon* (N.Y.: John Willey and Sons): pp. 283-327.

Bouyer-Bell, 1987. *The Gun in Politics.* (New Brunswick: Transaction).

Brezexinski, Zbigniew. 1993. *Out of Control: Global Turmoil on The End of the Twenty First Century.* (N.Y.: Scribners).

Britt, George. 1953. "Lebanon's Popular Revolution." *The Middle East Journal*, Vol. 7, No. 1 (Winter: 1-17).

Brown, Robert Mc Afee. 1987. *Religion and Violence* (Philadelphia: The Westminister Press).

Buheiry, Marwan. 1989. "External Intervention and International Wars in Lebanon: 1770-1982." In Lawrence Conrad (ed.), *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan Buheiry* (Princeton, N.J.: Darwin Press).

Bulloch, John. 1977. *Death of a Country: The Civil War in Lebanon* (London: Weidenfeld and Nicolson).

__________. 1983. *Final Conflict: The war in Lebanon.* (London: Century Publishers).

Burckhardt, John L. 1822. *Travels in Syria and the Holy Land.* (London: J. Murray).

Bustani, Emile. 1961. *March Arabesque* (London: Robert Hale Ld.).

Calinsecu, Matei. 1987. *Five Faces of Modernity* (Durham: Duke University Press).

Camara, Dom Helder. 1971. *Spiral of Violence*. (Dimension Books).

Camus, Albert. 1956. *The Rebel*. New York: Vintage.

Carrère d'Encausse, Hélène. 1993 *End of Soviet Empire: The Triumph of the Nations*. Translated by Franklin Philip. New York: Basic Books.

Carroll, Bernice A. 1980. "Victory and Defeat: The Mystique of Dominance", in Stuart Albert and Edward Luck (eds.), *On the Endings of War* (Port Washington, New York,: Kennikat Press): 47-71.

Carswell, John. 1989. "The Lebanese Vision: A History of Painting." In The British Lebanese Association (ed.), *Lebanon: The Artist's View* (London: Quarlet Books): . 15-19.

Chamoun, Camille. 1963. *Crise au Moyen-Orient* (Paris: Gallimard).

Chevallier, Dominique. 1968. "Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy." In Polk and Chambers (eds.). *The Beginning of Modernization in the Middle East* (Chicago: University of Chicago Press).

___________. 1971. *La Société du Mont Liban à l'époque de la Révolution industrielle en Europe* (Paris: Librarie Orientaliste Paul Geuthner).

Chiha, Michael. 1964. *Visage et Présence du Liban* (Beirut: Michel Chiha Foundation).

___________. 1966. Lebanon at Home and Abroad. Beirut: Cénacle Libanais.

Churchill, Charles H. 1853. *Mount Lebanon: A Ten Years' Residence From 1842-1852*. (London: Saunders and Otley).

___________. 1862. *The Druzes and the Maronites Under the Turkish Rule, 1840-60*. (London: Spottiswoode and Company).

Cobban, Helena. 1985. *The Making of Modern Lebanon*. (Boulder, Col: Westview Press).

Colburn, Forrest, ed. 1989. *Everyday Forms of Peasant Resistance*. New York: M.E. Sharpe.

Collins, Randall. 1974. "The Three Faces of Cruelty: Towards a Comparative Study Of Violence." *Theory and Society*. Vol 1: 415-440.

Cooke, Miriam. 1988. *War's Other Voices: Women Writers on The Lebanese Civil War*. (Cambridge & N.Y.: Cambridge University press).

Cooley, John. 1979. "The United States" in Haley & Snider (eds.), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues* (Syracuse

Corm, Georges. 1988. "Myths and Realities of the Lebanese Conflict", in Shehadi N. and Haffar Mills, D., eds., *Lebanon: A History of Conflict and Consensus*. (London: I.B. Tauris), pp. 258-274.

___________. 1989. "The Toll of Common Places." *The European Journal of International Affairs*, Vol. 5 (Summer): 121-135.

Dahrendorf, Ralf. 1990. "Has the East Joined the West?" *New Perspective Quar-*

terly, Vol. 7, No. 2 (Spring): 41-43.

Davis, Natalie Z. 1975. *Society and Culture in Early Modern France*. (Stanford University Press).

DiMuccio, R. B. A. & Roseanu, J. 1996. "Turbulence and Sovereignty in World Politics: Explaining the Relocation of Legitimacy in the 1990s and Beyond." In Mlinar, Z. (ed.) *Globalization & Territorial Identities* (England: Avebury)

Direction Centrale de la Statistique. 1972. *La Population active au Liban* (Beirut).

Dirlik, Arif. 1996. "The Global in the Local." In Rob Wilson and Wimal Dissan-Ayake, eds *Global Local: Cultural Productions and the Transnational Imagination.* Durham: Duke University Press: 21-45.

Dubar, Claude and Salim Nasr. 1976. *Les Classes sociales au Liban* (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques).

Ducruet, Jean. S.J. 1995. *Livre D'or: 1913-1993* (Beyrouth: Université Saint - Joseph de Beyrouth).

Eisenstadt, S.N. 1966. *Modernization: Protest and Change* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall).

Elias, Norber. 1988. "Violence and Civilization: The State Monopoly of Physical Violence and Its Infringement." In John Keane (ed). *Civil Society & the State* (London & New York: Verso): 197-6.

Ellin, Nan. 1997. *Architecture of Fear* (N.Y.: Princeton Architectural Press).

Emerson, R. 1960. *From Empire to Nation: The Rise of self-Assertion of Asian & African Peoples* (Cambridge, Mass: Harvard University Press).

Entelis, John. 1974. *Pluralism and Party Transformation in Lebanon*: al-Kataib 1936-1970 Leiden Brill.

Erikson, Kay. 1976. *Everything in its Path: Destruction of the Community in the Buffalo Creek Flood.* New York: Simon and Schuster.

Esman, M.J. and I Rabinovich. 1988. *Ethnicity Pluralism, and the State in the Middle East.* Ithaca: Cornell University Press.

Evron, Yair. 1987. *War and Intervention in Lebanon: The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue* (London: Croom Helm).

Fani, Michel. 1995. *Liban 1880-1914. L'Atelier Photographique de Ghazir* (Paris, Editions de L'Escalier).

Fanon, Frantz. 1961. *The Wretched of the Earth.* New York: Grove Press.

Farah, Caesar. 1967. "The Lebanese Insurgence of 1840 and the Powers." *The Journal of Asian History*, Vol. 1: 105-32.

Faris, Fuad. 1976. "The Civil War in Lebanon". *Race and Class*. Vol. 18 (August): 173-184.

Faris, Hani. 1992. "The Failure of Peacemaking in Lebanon, 1975-1989." In Deirdre Collings (ed). *Peace for Lebanon* (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers): 17-30.

Faris, Nabih Amin. 1960. "Lebanon, Land of Light" in James Kritzech and R. Bayly Winder (eds), *The World of Islam: Studies in Honor of Philip K. Hitti.* (Lon-

don: Macmillan): 336-50.

Farouk-Sluglett, M. & Sluglett, P. 1982. "Aspects of the Changing Nature of Lebanese Confessional Politics: Al-Murabitun, 1958-1979." In *Liban: Remises en Cause* (Peuples Méditerranéens, July - September): 59-73.

Farsoun, Samih K. and Rex B. Wingerter. 1981. "Palestinians in Lebanon", SAIS Review 2 (Winter): 93-106.

Fattouh, Bassam Ahmad. 1998. *Emerging Lebanon: A New Role for the Future* (Oxford: Center for Lebanese Studies).

Fawaz, Leila Tarazi. 1983. *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Lebanon* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).

________. 1994. *An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860* (London: I.B. Tauris).

Fischer, Claude. 1982. *To Dwell Among Friends: Personal Networks in Town and City* (Chicago: Chicago University Press).

Fisk, Robert. 1990 *Pity the Nation: The Abduction of Lebanon* (N.Y.: Atheneum).

Friedman, Thomas. 1991. "U.S. Calls Removal of Aoun Only Solution for Lebanon." *New York Times* (October, 28).

____________. 1984. *From Beirut to Jerusalem* (N.Y.: Simon & Schuster).

____________. 2000. *The Lexus and The Olive Tree* (N.Y.: Anchor Books).

Fukuyama, Francis. 1989. "The End of History." *The National Interest*, No. 16. (Summer).

__________. 1998. " Women & the Evolution of World Politics." *Foreign Affairs*, Vol. 77, No. 5 (September/October): 24-40.

Gammer, Moshe. 1984. "The War in Lebanon: The Course of Hostilities." In Colin Legum et al. (eds). *Middle East Contemporary Survey*. Vol. VI 1981-82 (New York & London): 128-57.

Gates, Carolyn L. 1998. *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (London: I.B. Tauris & Co. Ltd).

Gay, Peter. 1993. *The Cultivation of Harted* (N.Y.: W.W. Norton & Company).

Gellner, Ernest. 1988. *Culture, Identity & Politics* (London: Cambridge University Press).

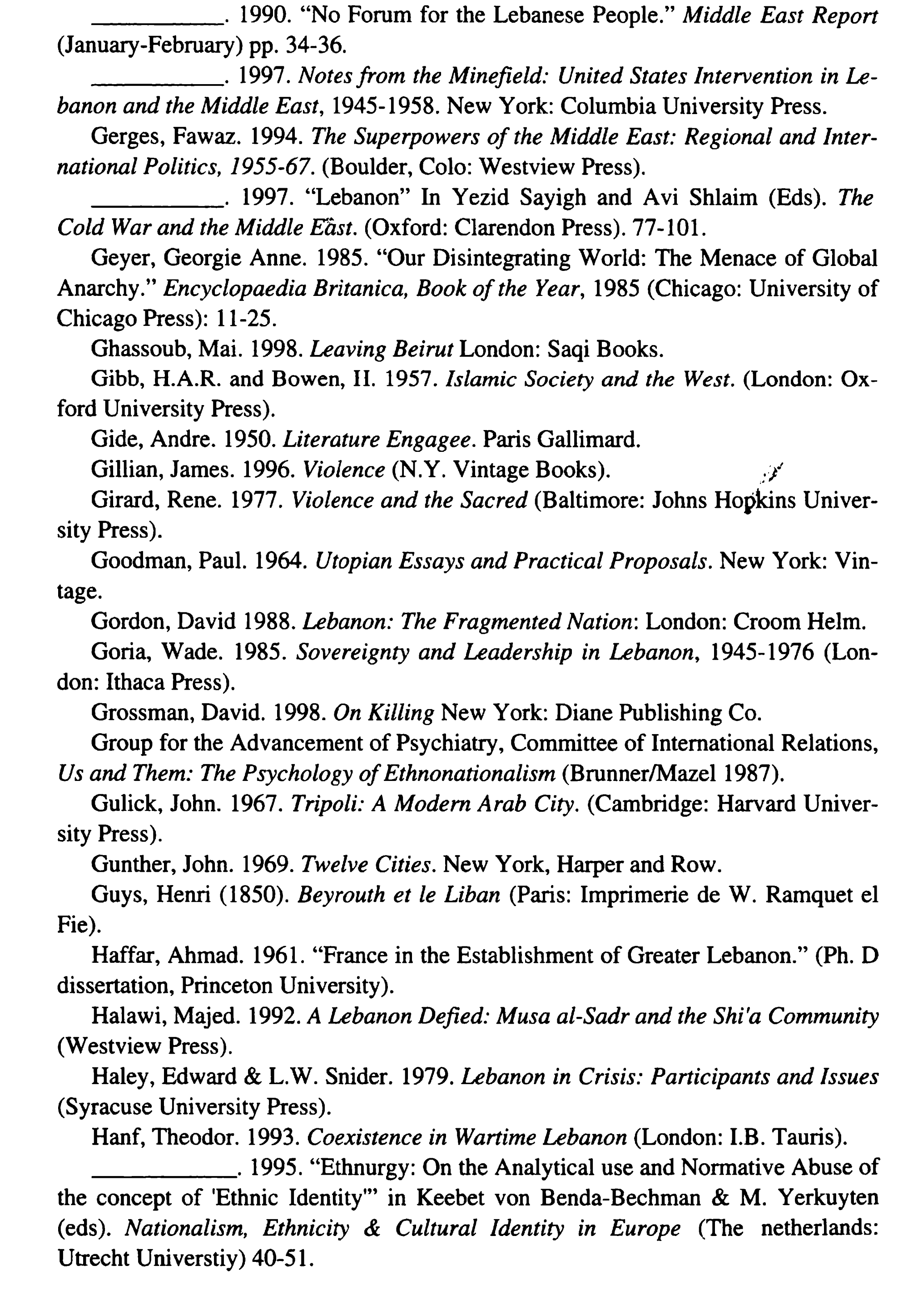
___________. 1997. *Nationalism* (N.Y.: New York University Press).

Genberg, Daniel. 1997. "The Mutagenic Maquette of Beirut: A Real-estate Company's claim to a city" (Unpublished paper, CBR, American University of Beirut).

Gendzier, Irene. L. 1988. "The Declassified Lebanon 1948-1958: Elements of Continuity and Contrast in US Policy Toward Lebanon." In Shehadi, N. & Haffar-Mills. D. (eds). *Lebanon a History of Conflict and Consensus* (London: I.B. Tauris): 187-209.

__________. 1989. "The United States, The USSR and The Arab World in NSC Reprots of the 1950s." *Arab American Affairs* No. 28 (Spring): 22-29.

__________. 1990. " The U.S. Perception of the Lebanese Civil War According to Declassified Documents: A Preliminary Account." In Riva S. Simon (ed)., *the*



Middle East and North Africa (N.Y.: Columbia University Press): 328-344.

__________. 1990. "No Forum for the Lebanese People." *Middle East Report* (January-February) pp. 34-36.

__________. 1997. *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East*, 1945-1958. New York: Columbia University Press.

Gerges, Fawaz. 1994. *The Superpowers of the Middle East: Regional and International Politics, 1955-67.* (Boulder, Colo: Westview Press).

__________. 1997. "Lebanon" In Yezid Sayigh and Avi Shlaim (Eds). *The Cold War and the Middle East.* (Oxford: Clarendon Press). 77-101.

Geyer, Georgie Anne. 1985. "Our Disintegrating World: The Menace of Global Anarchy." *Encyclopaedia Britanica, Book of the Year*, 1985 (Chicago: University of Chicago Press): 11-25.

Ghassoub, Mai. 1998. *Leaving Beirut* London: Saqi Books.

Gibb, H.A.R. and Bowen, II. 1957. *Islamic Society and the West.* (London: Oxford University Press).

Gide, Andre. 1950. *Literature Engagee.* Paris Gallimard.

Gillian, James. 1996. *Violence* (N.Y. Vintage Books).

Girard, Rene. 1977. *Violence and the Sacred* (Baltimore: Johns Hopkins University Press).

Goodman, Paul. 1964. *Utopian Essays and Practical Proposals.* New York: Vintage.

Gordon, David 1988. *Lebanon: The Fragmented Nation*: London: Croom Helm.

Goria, Wade. 1985. *Sovereignty and Leadership in Lebanon*, 1945-1976 (London: Ithaca Press).

Grossman, David. 1998. *On Killing* New York: Diane Publishing Co.

Group for the Advancement of Psychiatry, Committee of International Relations, *Us and Them: The Psychology of Ethnonationalism* (Brunner/Mazel 1987).

Gulick, John. 1967. *Tripoli: A Modern Arab City.* (Cambridge: Harvard University Press).

Gunther, John. 1969. *Twelve Cities.* New York, Harper and Row.

Guys, Henri (1850). *Beyrouth et le Liban* (Paris: Imprimerie de W. Ramquet el Fie).

Haffar, Ahmad. 1961. "France in the Establishment of Greater Lebanon." (Ph. D dissertation, Princeton University).

Halawi, Majed. 1992. *A Lebanon Defied: Musa al-Sadr and the Shi'a Community* (Westview Press).

Haley, Edward & L.W. Snider. 1979. *Lebanon in Crisis: Participants and Issues* (Syracuse University Press).

Hanf, Theodor. 1993. *Coexistence in Wartime Lebanon* (London: I.B. Tauris).

__________. 1995. "Ethnurgy: On the Analytical use and Normative Abuse of the concept of 'Ethnic Identity'" in Keebet von Benda-Bechman & M. Yerkuyten (eds). *Nationalism, Ethnicity & Cultural Identity in Europe* (The netherlands: Utrecht Universtiy) 40-51.

Hamacher, Werner. 1997. "One Too Many Multiculturalisms" in Hent de Vries & Samuel Weber (eds). *Violence, Identity & Self Determination* (Stanford: Stanford University Press): 284-325.

Harik, Iliya. 1965. "The Iqta' System in Lebanon: A Comparative Political View." *The Middle East Journal* (Autumn) 19 (4): 405-21.

__________. 1968. *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845* (Princeton: Princeton University Press).

__________. 1987. "Communalism and National Cooperation in Lebanon." In Barbara Freyer-Stowasser (ed). *The Islamic Impulse* (London:Croom Helm)

Harkabi, Yehoshafet. 1977. *Arab Strategies and Israel's Response* (N.Y.:Free Press).

Harris, William. 1997. *Faces of Lebanon: Sects, Wars and Global Extensions.* (Princeton, N.J.: Markus Wiener Publishers).

Harris, Wilson. 1956. "Taking Root" in Hutchison, E.H. (ed). *Violent Trance* (N.Y: Devin-Adair).

Havel, Vaclav. 1985. *The Power of the Powerless: Citizens Against the State*, (N.Y.: M.E. Sharpe).

Herzog, Chaim. 1975. *The War of Atonement* (London: Little Brown).

Hirst, David. 1977. *The Gun and The Olive Branch: The Roots of Violence in The Middle East* (London)

Hitti, Nassif. 1989. "The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension." *Papers on Lebanon* (Oxford: Center for Lebanese Studies).

Hitti, Philip. 1957. *Lebanon in History* (London: Macmillan and Company).

Hobsbawn, Eric. 1985. *Bandits* (Harmondsworth: Penguin Books).

Horowitz, Donald L. 1985. *Ethnic groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press).

Hottinger, Arnold. 1961. "Zu'ama and Parties in the Lebanese Crisis of 1958." In *Middle East Journal* Vol 15, No. 2 (Spring): 127-140.

Hourani, A.H. 1962. "Historians of Lebanon" in B. Lewis and P.M. Holt (eds.) *Historians of the Middle East* (London: Oxford University Press): 226-45.

__________. 1966. "Lebanon: The Development of a Political Society." In Leonard Binder, (ed.) *Politics in Lebanon* (N.Y.: John Wiley and Sons): 13-29.

__________. 1976. "Ideologies of the Mountain and the City." In Roger Owen, (ed). *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca Press): 33-41.

__________. 1986. "From Jabal 'Amil to Persian." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 49: 133-140.

__________. 1988. "Visions of Lebanon." In Halim Barakat, (ed.) *Toward a Viable Lebanon* (London: Croom Helm): 3-14.

Hudson, Micheal. 1968. *The Precarious Republic* (N.Y.: Random House).

__________. 1976. "The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy." *Journal of Palestine Studies*. Vol. 5, No. 3/4: 104-122.

__________. 1978. "The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War." *Mid-*

dle East Journal 32 (Summer): 261-78.

Huizinga, John. 1949. *Homo Ludens* (London: Routledge and K. Paul).

Huntington, Samuel. 1993. "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs 72* (Summer): 22-49.

_____________. 1996. *The Clash of Civilizations And the Remarking of World Order* (New York: Simon and Schuster).

Hüppauf, Bernd-Rudiger 1997. *War, Violence, and the Modern Condition.* Berlin: Walter De Gruyter.

Hurewitz, J.C. 1963. "Lebanese Democracy in Its International Setting." *The Middle East Journal* Vol. 17, No. 5 (Late Autumn): 487-506.

Ignatieff, Michael. 1994. *Blood and Belonging: Journeys into the New Nationalism* (N.Y.: Farrar, Strauss & Giroux).

Ikle, Fred Charles. 1971. *Every War Must End* (New York: Columbia University Press).

Illich, Ivan. 1980. *Tools for Conviviality* (N.Y.: Harper & Row).

Issawi, Charles. 1964. "Economic Development and Political Liberalism in Lebanon." In Leonard Binder (ed.) *Politics in Lebanon* (N.Y.: John Wiley & Sons).

__________. 1966. "Economic Development and Political Liberalism in Lebanon". In Leonard Binder, ed. *Politics in Lebanon.* New York: Wiley: 69-83.

____________. 1967. "British Consular Views on Syria's Economy in the 1850s-1860s." *American University of Beirut Festival Book* (Festschrift) (Beirut: American University of Beirut). Pp. 103-20.

James, William. 1902. *The Varities of Religious Experience: A Study in Human Nature* (N.Y.: Modern Library).

Jedlowski, P. 1990. "Simmel on Memory", In M. Kaern, B. S. Philips & R. S. Cohen, (eds). *George Simmel and Contemporary Sociology* (Dardrecht: Kluwer).

Jessup, Henry H. 1910. *Fifty-Three years in Syria* (New York: Fleming Revell Company).

Jouplain, M. 1908. *La Question du Liban, Etude d'histoire diplomatique et de Droit international* (Paris: A. Rousseam).

el-Kak, Mona Harb. 1998. "Transforming the Site of Dereliction into the Urban Culture of Modernity: Beirut's Southern Suburb and Elisar Project." In P. Rowe and H. Sarkis (eds.), *Projecting Beirut* (Munich, Prestel): 173-181.

Kakar, Sudhir. 1996. *The Colors of Violence* (Chicago & London: University of Chicago Press).

Kanovsky, E. 1983/4. "The Economy of Lebanon: Postwar Prospects." *Middle East Review.* Vol. 16, No. 2 (Winter).

Kaplan, Jay. 1980. "Victors and Vanquished: Their postwar Relations." In Albert and Luck (eds.), On *the Endings of War* (Stuart Albert & Edward Luck) (Post Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1980): 72-117.

Keane, John. 1996. *Reflections on Violence* (London/N.Y. Vesco).

Keen, Sam. 1986. *Faces of the Enemy: Reflections on the Hostile Imagination* (Harper & Row).

Kelman, H. 1987. "On the Sources of Attachment to the Nation." Paper presented at the meeting of the International Society of Political Psychology (San Francisco, July 6).

Kelly, Kevin. 1994. *Out of control: The Rise of Neo-Biological Civilization* (Reading, Mass.: Addison-wesley).

Kerr, Malcolm. 1959. *Lebanon in the Last Days of Feudalism*, 1840-1868 (Beirut: Catholic Press).

Khal, Helen. 1987. *The Women Artist in Lebanon* (Beirut: Institute for Women's Studies in the Arab World).

Khalaf, Samir. 1979. *Persistence and Change in 19th Century Lebanon* (Beirut: American University of Beirut).

___________. 1980. "Lebanon's Parliamentary Elite," In Landau, Ozbudun and Tachau (eds.) *Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites*. (Hoover Institution: Stanford University), pp. 243-271.

___________. 1987. "The Background and Causes of Lebanese/Syrian Immigration to the United States Before World War I." In Eric J. Hooglund (eds.) *Crossing the Waters* (Washington, D.C.: Smithsonian Institution Press): 17-36.

________ & G. Denoeux. 1988. "Urban Networks & Political Conflict in Lebanon." In N. Shehadi & D. Haffar Mills (Eds.) *Lebanon: a History of conflict and Consensus* (London: I.B. Tauris): 181-200.

___________. 1991. "Ties That Bind: Sectarian Loyalties and the Revival of Pluralism in Lebanon." *The Beirut Review 1* (1) (Spring): 12-61.

___________. 1993. "Culture, Collective Memory and the Rehabilitation of Civility." Deirdre Collins (ed.), *Peace for Lebanon: From War to Reconstruction* (Boulder, Col: Lynne Rienner): 273-286.

_________with Philip S. Khoury. 1993. *Recovering Beirut: Urban Design and Post-War Reconstruction* (Leiden: E.J. Brill).

__________. 1995. "Communal Strife in Global politics," in M. Esman and S. Telhami (eds.), International Organization and Ethnic Conflict. (Ithaca: Cornell University Press): 101-125.

El-Khazen, Farid. 1998. *Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections: An Imposed Choice* (Oxford: Center for Lebanese Studies).

__________. 1999. "Shrinking Margins: The Christians in Postwar Lebanon." In Barbara Reberson (ed.) *The Breakdown of The State of Lebanon 1967-1976* (London: I.B. Tauris, in Press).

__________. 2000. *The Breakdown of the State in Lebanon 1967-76* (London, N.Y: I.B. Tauris).

Kissinger, Henry. 1999. *Years of Renewal* (N.Y.: Simon and Schuster).

Kliot, 1987. "The Collapse of the Lebanese State." *Middle Eastern Studies 23* (January).

Korbani, Agnes G. 1991. U.S. *Intervention in Lebanon, 1958 and 1982* (New York: Praeger).

Konrad, George. 1984. *Antipolitics*, (N.Y.: Harcourt Brace Jovanovitch).

Labaki, Boutros. 1971. *Some Salient Aspects of the Lebanese Economy* (Beirut Mimeograph)

__________. 1981. "Structuration Conmunautaire, Rapport de force entre minorités et guerres au Liban." *Guerres Mondiales et conflits contemporains*. No. 151: 43-70.

__________. 1993. "Development Policy in Lebanon Between Past and Future." *The Beirut Review* No. 6 (Fall): 97-111.

__________and Khalil Abou Rjeily. 1993 *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*. Paris: Editions L'Harmattan.

Laing, R.D. 1967. *The Politics of the Family*. New York: Vintage.

De Lamartime, Alphonse. 1835. *Souvenirs, impressions, pensées et paysages pendant un voyage on Orient, 1832-1833* (Paris: Macketice et Cie-Furne).

Lasch, Christopher. 1979. *Haven in a Heartless World: The Family Besieged.* New York: Norton.

__________ 1988. "The Communitarian Critique of Liberalism". In C. E. Reynolds and R. V. Norman, (eds). *Community in America: The Challenge of Habits of the Heart* (Berkeley: University of California Press).

Laurent, Annie, 1987. *Les Guerres secrètes au Liban* (Paris: Gallimard)

__________. 1991. "A War Between Brothers: The Army-Lebanese Forces Showdown in East Beirut." *The Beirut Review* Vol, No. 1: 88-101

Lebanese Communist Party. 1973. *The Agrarian Question in Lebanon in the Light of Marxism* (Beirut: Lebanese Communist Party).

Lerner, D. 1962. *Passing of Traditional Society: The Modernization of the Middle East* (Glencoe: The Free Press).

Levi, Primo. 1987. *Moments of Reprieve*. London: Abacus.

Mack, John. 1979. Forward to: *Cyprus: War and Addaption, A Psychoanalytic History of two Ethnic Groups in Conflict*, Volkam, V.E. (University of Virginia).

__________. 1988. "The Enemy System." *The Lancet* (January).

Mackey, Sandra 1989. *Lebanon Death of a Nation* (Chicago: Congdon and Weed).

Mac Cannell, D. 1989. *The Tourist: A New Theory of the Leisure Class* (New York: Schoken).

Maila, Joseph. 1994. "The Ta'if Accord: An Evaluation." In Deirdre Collings, ed., *Peace for Lebanon: From War to Reconstruction* (Boulder & London: Lynne Rienner): 31-44

Makdisi, Jean Said. 1990. *Beirut Fragments* (N.Y.: Persea Books).

Makdisi, Ussama, 2000. *The Culture of Sectarianism*. Berkeley: University of California Press.

Maksoud, Clovis. 1966. "Lebanon and Arab Nationalism" in *Politics in Lebanon*, Leonard Binker (ed,) (N.Y.: John Wiley and sons).

Manganaro, E.S. 1998. *Bearing Witness: Recent Literature From Lebanon*. Rutherford, N.J.: Fairleigh Dickinson University Press.

Marvin, Garry. 1986. "Honor, Integrity & the Problem of Violence in the Spa-

nish Bullfight." In David Riches (ed.) *The Anthropology of Violence* (Oxford: Black well): 118-135.

Masalla, Nur. 1997. *Maximum Land and Minimum Arabs: Israel, Transfer and Palestinians 1949-96* (Beirut: Institute of Palestine Studies).

Melikian, L.H. & Diab, L.N. 1974 "Stability and change in group affiliations of University Students in the Middle East." *The Journal of Social Psychology* Vol. 93: 13-21

Melko, Matthew. 1990. *Peace in our Time* (N.Y.: Paragon House).

Meo, Leila. 1965. *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development.* Bloomington: Indiana University Press.

Messarra, Antoine, N. 1988. "The Challenge of Coexistence." (Oxford: Center for Lebanese Studies).

The Middle East Journal. 1957, 1958, 1959. Chronologies in Vols. 11, 12 and 13.

Middle Eastern Affairs. 1957, 1958, 1959. Chronologies in Vols. 7, 8, 9.

Mideast Mirror. 1958

Midlarsky, Manus. 1992. *The Internationalization of Communal Conflict* (N.Y.: Routledge, Kegan and Paul).

Milnar, Z. (ed). 1996. *Globalization and Territorial Identities* (England: Avebury).

Le Monde. 1984

Moore, Barrington. 1966. *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press).

Mousnier, Roland. 1970. *Peasant Uprisings in Seventeenth Century France, Russia and China* (New York: Harper).

Moynihan, Daniel Patrick. 1993. *Pandaemonium: Ethnicity in International Politics* (N.Y.: Oxford University Press).

Mueller, John. 1989. *Retreat from Doomsday: The Absolescence of Major War* (N.Y. Basic Books)

Murphy, Robert 1964. *Diplomat Among Warriors* (N.Y.: Doubledery).

Al-Nahar 1994, April 26.

Nasr, Salim. 1978. "The Crisis of Lebanese Capitalism." *MERIP Reports* (December) No. 73: 3-13.

Norton, Augustus Richard. 1987. *Amal and The Shi'a: The Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin: University of Texas Press).

____________. 1991. "Lebanon After Ta'if: Is the Civil War Over? *The Middle East Journal,* 45:1 (Winter): 456-473.

____________. 1999. *Hizbollah of Lebanon: From Political Realism to Mundane Politics*: New York: Council of Foreign Relations.

Odeh, B.J. 1985. Lebanon: *Dynamics of Conflict.* London: Zed Books.

Ortegay Gasset, Jose. 1932. *The Revolt of the Masses.* Authorized translation from the Spanish.

Owen, Roger. 1988. "The Economic History of Lebanon, 1943-1974: Its Salient

Features." In Halim Barakat (ed). *Toward a Viable Lebanon* (London: Croom Helm): 27-41.

Peattie, Lisa. 1998. "Convivial Cites". In Mike Douglass and John Friedmann (eds). *Cities for Citizens* (N.Y.: John Wiley & sons): 245-53.

Penderhughes, C.A. 1979. "Differential Bonding: Toward a Psychophysical Theory Of Stereotyping." *American Journal of Psychiatry* 136 (1) (January) 33-37

Penrose, Stephen 1941. *That They May Have Life*. Princeton: Princeton University Press.

Perlmann, M. 1958. "Midsummer Madness." *Middle Eastern Affairs* (August - September) Vol. 9: 246-261.

Petran, Tabitha. 1987 *The Struggle Over Lebanon* (N.Y.: Monthly Review).

Picard, Elizabeth. 1996. *Lebanon: A Shattered Country*. New York: Holmes And Meier.

Poliak, A. N. 1939. *Feudalism: Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon* (London: The Royal Asiatic Society).

Polk, William. 1963. *The Opening of South Lebanon, 1788-1849: A study of the Impact of the West on the Middle East* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).

Porath, Yehoshua. 1965. "The Peasant Revolt of 1851-61 in Kisrwan". *Asian and African Studies*, Vol. 1, pp. 77-157.

Poujade, Eugene. 1867. *Le Liban et la Syrie, 1845-1860* (Paris: Librarie Nouvelle).

Pye, L. 1966. *Aspects of Political Development* (Boston: Little Brown).

Qubbani, Nizar. 1986. "Footnotes to the Book of the Setback." In Abdallah Al-Udhari, ed. And tras. *Modern Poetry of the Arab World*. Harmondsworth. Pen-Guin: 96-98.

____________. 1994. "Beirut O Queen of the world." *The Literary Review 37 (3)* 498-502.

Quandt, William, B. 1984. "Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error." *The Middle East Journal*, Vol. 30, No.2 (Spring): 237-254.

Qubain, Fahim 1961. *Crisis in Lebanon* (Washington. D.C.: The Middle East Institute).

Rabinovich, Itamer. 1985. *The War for Lebanon*, 1970-1983. Ithaca: Cornell University Press.

Rabinow, Paul. 1989. *France Modern* (Cambridge, MA.: MIT Press).

Randal, Jonathan, C. 1984. *Going all The Way*. (N.Y. Vintage).

Ricoeur, Paul. 1967. *The Symbolism of Evil*. New York: Harper and Row.

Rokach, Livia 1980. *Israel's Sacred Terrorism* (Belmond: Mass).

Rorty, Richard. 1989. *Contingency, Irony and solidarity* (Cambridge: Cambridge University Press).

Rouleau, Eric. 1975. "Clashes of Private Armies in Lebanon's Civil War." *Series of three articles from Le Monde reprinted in Manchester Guardian Weekly* (October 4, 11, 19).

Rule, James. 1988. *Theories of Civil Violence* (University of California Press).

Rupesinghe, Kumar. 1992. "The Disappearing Boundaries between Internal and External Conflicts." In K. Rupesingher, (ed). *Internal Conflict and Governance* (St. Martin's Press).

Rutgers University. 1990. "Conference on How Civil Wars End." Proceeding, March 2-4.

Saab, Hassan. 1966. "The Rationalist School in Lebanese Politics." In *Politics in Lebanon* in Leonard Binder (ed.), (N.Y.: John Willy and Sons).

Saba, Paul. 1976. "The Creation of the Lebanese Economy: Economic Growth in the 19th and early 20th Centuries." In Roger Owen, ed., *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca Press), pp. 1-22.

Safa, Elie. 1960. *L'Emigration libanaise* (Beirut: University of Saint Joseph).

Safa, Joe. 2000. "The State of Human Rights in Lebanon, 1999." Beirut: Foundation For Human and Humanitarian Rights.

Said, Edward. 1983.. "Palestinians in the Aftermath of Beirut." *Journal of Palestine Studies* Vol 12. No. 2.

___________. 1989. "Forward" to *Little Mountain* by Elias Khoury (Minneapolis: University of Minnesota Press).

___________. 1991. "Identity, Authority and Freedom: The Potentate and the Traveler," *Transition*, No. 54: 2-18.

Salam, Nawaf. 1979. *L'Insurrection de 1958 au Liban* (Université de Paris-Sorbonne: Thèse pour Le Doctorat de III Cycle).

Salamé, Ghassan. 1988. "Is a Lebanese Foreign Policy Possible?" In Halim Barakat (ed.), *Toward a Viable Lebanon* (Georgetown University: Center for Contemporary Arab Studies).

Salem, Paul. 1991. "Two Years of Living Dangerously: General Awn and Lebanon's Second Republic." *The Beirut Review* (Spring). 1:1, 62-87.

__________. 1993. "Superpowers and Small States: An Overview of American Lebanese Relations." *Beirut Review* No. 5 (Spring):

__________. 1994 "Reflections on Lebanon's Foreign Policy." In Deirdre Collins (ed)., *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction* (Boulder, Colo: L. Rienner).

Saliba, Najib. 1981. "Emigration From Syria". *Arab Studies Quarterly* Vol 3, No. 1

Salibi, Kamal. 1958. " The Lebanese Crisis in Perspective." *The World Today* Vol. 14, No. 9 (September): 369-380.

___________. 1959. *Maronite Historians of Medieval Lebanon* (Beirut: Catholic Press).

___________. 1965. *The Modern History of Lebanon* (London: Weidenfeld and Nicolson).

___________. 1966. "Lebanon Under Fuad Chehab: 1958-1964." *Middle East Studies*, Vol 2. No. 3 (April): 211-226

_________. 1976. *Crossroads to Civil War.* New York: Caravan Books.

___________. 1988. *A Home of Many Mansions* (London: I.B. Tauris and Com-

pany).

Sarkis, Hashim, 1993. "Territorial Claims: Architecture and Postwar Attitudes Towards the Environment." In Samir Khalaf and Philip S. Khoury, eds. *Recovering Beirut*. Leiden: E. J. Brill.

Sartre. J. P. 1964. *Nausea*. New York: New Directions.

Scarry, Elaine. 1985. *The Body in Pain: The Making and Unmaking of the World* (N.Y.: Oxford University Press).

Scheltema, J. F. 1920. *The Lebanon in Turmoil in 1860* (New Haven: Yale University Press).

Schiff, Ze'er. 1974. *October Earthquake: Yom Kippur, 1973* (Tel Aviv: University Publishers Projects).

_________ & Ehud Ya'ari. 1984. *Israel's Lebanon War* (N.Y.: Simon and Schuster).

Schmookler, A. B. 1988. *Out of Weakness*. New York: Bantam Books.

Schwartz, Regina. 1997. *The Curse of Caine: The Violent Legacy of Monotheism* (Chicago & London: University of Chicag Press).

Scott, James C. 1985. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven: Yale University Press).

Scruton, Roger. 1987 *A Land Held Hostage* (London: The Claridge Press).

Seal, Patrick. 1965. *The Struggle for Syria* (London: Oxford University Press).

Sennett, Richard. 1990. *The Conscience of the Eye*, (N.Y.: Alfred Knopf).

Seurat, Michel. 1985. "Le Quartier de Bab Tebané à Tripoli (Liban): Etude d'une asabiyya urbaine." In CERMOC., *Mouvements communautaires et espaces Urbains au Machreq*. Beirut CERMOC: 45-86.

Shararah, Waddah. 1996. *Dawlat Hizbollah. Lubnan Mujtama'n Islamiyyan* (Beirut: Dar al-Nahar).

Shawool, Paul. 1989. *Arab Modern Theatre* (London: El-Rayyes Books Ltd). al-Shaykh, Hanan. 1986. *The Story of Zahra* (London: Pan Books).

Shils, E. 1965. *Political Development in the New States* (The Hagne: Mouton)

_________. 1966. "The Prospect for Lebanese Civility." In Leonard Buider (ed), *Politics in Lebanon* (N.Y. John Wiley and Sons): 1-12

Shklar, Judith. 1982. *Ordinary Vices* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).

Shmesh, Moshe. 1986. "The Lebanon Crisis, 1975-1985: A Reassessment." *The Jerusalem Quarterly*. No. 37: 77-94.

Singer, M. & Wildavsky, A. 1993. *The Real World Zones: Zones of Peace/Zones of Turmoil* (N.J. Chathaun).

Sirriyyeh, Hussein. 1976. "The Palestinian Armed Presence in Lebanon since 1967." In Roger Owen, ed. *Essays on the Crisis in Lebanon*. London: Ithaca Press.

Sorel, Georges. 1961. *Reflection on Violence*. New York: Peter Smith.

Spencer, Herbert. 1898. *The Principles of Sociology*. New York: D. Appleton.

Stauth, G. and Turner, B. S. 1988. "Nostalgia, Postmodernism and the Critique of Mass Culture." In *Theory, Culture and society*. Vo. 5. 2-3.

Stewart, Desmond. 1959 *Turmoil in Beirut* (London: Allan Wingate).

Stakes, Frank. 1976. "The Civil War in Lebanon." *World Today.* Vol 32, No.1 (January) 8-17.

Stookey, Robert. 1979. "The United States." In Haley & Snider (eds). *Lebanon in Crisis* (Syracuse University Press).

Storr, Anthony. 1968. *Human Aggression* (N.Y.: Bantam)

Suleiman, Michael. 1967. *Political Parties in Lebanon* (Ithaca: Cornell University Press).

Swalha, Aseel. 1997. "Glocalization: Community Responses to Global Initiative in Ayn al-Mryseh." Unpublished Paper.

Tabbarah, Riad. 1977. "Rural Development and Urbanization in Lebanon." *Population Bulletin of the United Nations.* (Beirut: ECWA) No. 4: 3-25.

Taky deen, Diana. 1969. "Music in Lebanon." Beirut College for Women, ed. *Cultural Resources in Lebanon.* Beirut: Librairie du Liban.

Tamim, Suha. 1967. *A Bibliography of AUB Faculty Publications, 1866-1966* (Beirut: American University of Beirut).

Temperley, H.W.V. 1964. *England and the Near East, the Crimea* (London: Archon).

Terill, Andrew. 1987. "Low Intensity Conflict in Southern Lebanon: Lessons & Dynamics of the Israeli-Shi'ite War." *Conflict Quarterly* Vol. 7, No. 3: 22-35.

Thayer, Charles. 1959. *Diplomat* (N.Y.: Harper & Brothers).

Tibawi, A. L. 1969. *A Modern History of Syria* (Edinburgh: St. Martin Press).

Thomson, Willam. 1886. *The Land and The Book; or Biblical Illustrations Drawn from the Manners, Customs, Scenes, & Scenery of the Holy Land.* Two Vols. (New York).

Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution* (N.Y. Random House).

Toubi, Jamal 1980. "Social Dynamics in War-Torn Lebanon." *The Jerusalem Quarterly* No. 17 Fall: 83-109.

Touraine, Alain. 1981. *The Voice of the Eye* (Cambridge University Press).

Tueni, Ghassan. 1985. *Une guerre pour les autres.* Paris: J.C. Lattès.

Turner, Bryan. 1987. "A Note on Nostalgia." In *Theory, Culture and Society* Vol. 4 (1).

Al-Udhari, Abdullah. 1986. *Modern Poetry of the Arab World* (Harmonds-Worth: Penguin).

UNESCO 1985. UNESCO Statistical Yearbook.

Volkan, V. D. 1979. *Cyprus-War and Adaptation: A Psychoanalytic History of two Ethnic Groups in Conflict* (University Press of Virginia).

__________. 1985. "The Need to Have Enemies and Allies: A Developmental Approach." *Political Psychology.* 6:2: 219-247.

Volney, C.F. 1788. *Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784 and 1785* (London: G.G.J. & J. Robinson).

Waines, David. 1976. "Civil War in Lebanon: The Anatomy of a Crisis." *International Perspectives* (January/ February): 14-20.

Walzer, Michael. 1991. "The Idea of Civil Society." *Dissent* (Spring): 293-304.

Wills, Garry. 1990. "The Politics of Greivance" *New York Review of Books* (July 19)

Williams, Robin. 1981. "Legitimate and Illegitimate Uses of Violence." In Gaylin, Macklin and Powledge (eds.) *Violence and the Politics of Research* (Plenum): 23-45.

Wilson, K. B. 1992. "Cults of Violence and Counter-Violence in Mozambique." *Journal of Southern African Studies*. Vol. 18, No. 3 (September): 527-82

Winslow, Charles. 1996. *Lebanon: War and Politics in a Fragmented Society* (London/N.Y.: Routhedge).

Wirth, Louis. 1938. "Urbanism as a Way of Life." Reprinted in Richard Sennett, *Classic essays on the Culture of Cities*, (N.Y.: Prentice Hall, 1969).

Wolf, E. R. 1971. "On Peasan Rebellions." In Teodor Shanin, ed., *Peasants and Peasant Societies* (Penguin).

Wriston, Walter. 1992. *Twilight of Sovereignty* (N.Y. Scribner's).

Yahya, Maha. 1993. "Reconstituting Space: The Aberration of the Urban in Beirut." In Samir Khalaf and Philip S. Khoury, eds. *Recovering Beirut*. Leiden: E.J. Brill: 128-66.

Yamak, L.Z. 1966. "Party Politics in the Lebanese Political System." In L. Binder, (ed). *Politics in Lebanon* (N.Y. Wiley and Sons): 143-166.

Yamin, Muhsin. 1999. "Al-Orfilian: Photographers of Tripoli and their Pioneer Lenses." *Al-Nahar Supplement* (Beirut), January 9: 16-17

Yanir, Avner. 1987. *Dilemmas of Security Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon* (N.Y. and Oxford).

Zamir, Meir. 1982. "Politics and Violence in Lebanon." *The Jerusalem quarterly* No. 25 (Fall): 3-26.

Zur, O. 1987 "The Psychohistory of Warfare: The Co-Evolution of Culture-Psyche and Enemy." *Journal of Peace Research*. Vol. 24, No. 2 125-134.

Zureik, Elia. 1997. *Palestinian Refugees and the Peace Process* (Beirut: Institute of Palestine Studies).

المطابع التعاونية الصحفية ش. م. ل. بيروت، لبنان
أيلول ٢٠٠٢